الشرق الأقصى
الحديث والمعاصر

*

دكتور
جلال يحيى

١٩٨٥



دار المعارف

الشرق الأقصى

الحديث والمعاصر

*

دكتور

جلال يحيى

١٩٨٥



دار المعارف

الشرق الأقصى

الحديث والمعاصر

*

دكتور
جلال يحيى

١٩٨٥



دار المعارف


دار
بورسعيد للطباعة

مقـدمة

كانت معرفة العالم بالشرق الأقصى وشعوبه بسيطة ، وبدأت مع نهاية العصور الوسطى وبداية التاريخ الحديث . وكان طريق الاتصال بالشرق الأقصى فى ذلك الوقت هو الطريق البرى الذى كان يمر فى وسط آسيا ، ويصل إلى الصين ، وهو الطريق المسمى (بطريق الحرير) ، وكذلك عن طريق السفن التى كانت تصل من الهند وسومطره وجاوة إلى الخليج العربى وخليج عدن ومنها عبر أراضى الرافدين والشام ، أو عبر الحجاز والبحر الأحمر إلى مصر ، فالبحر المتوسط وأوروبا ، وهو الطريق المسمى « بطريق التوابل » .

ومنذ فجر التاريخ الحديث ، تمكن الأوربيون من الوصول إلى الشرق الأقصى ، فوصل البرتغاليون إلى هذه المناطق بعد عبورهم البحر حول رأس الرجاء الصالح ، وسفرهم إلى ماهو شرق الهند ، كما وصل الاسبانيون إلى الشرق الأقصى بعد أن سافروا عبر مضيق ماجلان غرباً ، ووصلوا إلى الفلبين . ثم جاء بعد ذلك كل من الهولنديين ، والأنجليز والفرنسيين .

وإذا كان العالم قد بدأ يعرف منذ ذلك الوقت بعض المعلومات عن الشرق الأقصى ، إلا أن هذه المعلومات كانت بسيطة . كما أن حجم التبادل كان كذلك بسيطاً . ولكن هذه العلاقات أخذت حجما له قيمته فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وبعد أن ثبت النفوذ الأوربى ، والأنجليزى بنوع خاص فى الهند ، وبدأت التجارة البريطانية فى الهند تطرق أبواب الشرق الأقصى ، باحثة لها عن أسواق توزع فيها . ورغم أن دول الشرق الأقصى كانت « محافظة » ، بل و « منغلقة » على نفسها ، وتتحاشى إتصال أبناء الدول الغربية بها ، الا أن ضغط المصالح أدى الى تفاعل بين الجانبين ، تبلور فى أول مراحله فى شكل « حرب الأفيون » عام ١٨٤٠ ، وهى نقطة بدء الدراسة فى هذا الكتاب .

ومر تاريخ الشرق الأقصى منذ هذه الفترة ، وحتى الآن ، فى مراحل مختلفة ، ومتتالية ، نتيجة لتطور العوامل المختلفة التى تؤثر فيه ، سواء كانت عوامل داخلية ، أو قوى ضغط خارجية .

وكانت أولى هذه المراحل هى مرحلة ضغط النفوذ الأجنبى على الشرق الأقصى ، رغم إنغلاقه ، الأمر الذى أدى إلى إنفتاح كل من الصين واليابان والهند الصينية أمام هذا النفوذ الأجنبى ، وأمام المصالح « الغربية » ، ثم توغل النفوذ « الغربى » ، الأمر الذى أدى إلى تطور اليابان ، و « ركود » الصين ، ثم ظهور أزمة الصين فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر .

أما المرحلة الثانية فهى المرحلة الخاصة بنمو اليابان ثم توسعها ، واشتملت على تسجيل أول إنتصار لليابان ، وهى دولة أسيوية ، على إمبراطورية روسيا ، وهى دولة اوربية ، ثم نشوب الثورة فى الصين . واستمرت هذه المرحلة وشهدت توسع اليابان فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، حتى ضربة التوقف التى أصابت هذا التوسع بعد تسويات الحرب العالمية الأولى .

وهاتين المرحلتين يضمهما الجزء الأول من هذا الكتاب ، وهو هذا الجزء ، ولقد إعتمدت فيهما إعتماداً كليا على ماكتبه أستاذى ، الأستاذ العلامة بيير رنوفان : مسألة الشرق الأقصى « ١٨٤٠ - ١٩٤٠ » .

Pierre RENOUVIN, La Question d'Extrème Orient, 1840-1940, Paris, Hachette, 1946.

وليس لى مجهود فيه سوى تعريبه ووضعه أمام قراء العربية ، وإن كنت قد حولت فصوله إلى أبواب ، وأقسام الفصول إلى فصول ، ووضعت له عناوين جانبية تسهل الأمر على القراء .

أما الجزء الثانى من هذا الكتاب فيستمر بعد ذلك ويشتمل على مرحلة توسع اليابان فى القارة الآسيوية من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٣٦ ، وحرب اليابان ضد الصين عام ١٩٣٧ ، ثم توسع اليابان صوب بحار الجنوب ، وتدخل الولايات المتحدة ، وهو الأمر الذى يصل بنا حتى عام ١٩٤٠ ، وقت نشوب الحرب العالمية الثانية . ثم يستمر بعد ذلك من عام ١٩٤٠ حتى الوقت الحاضر ، ويشتمل على مرحلة الحرب العالمية الثانية ، وسيطرة اليابان على كل الشرق الأقصى ، حتى ضرب اليابان بالقنابل الذرية ونهاية هذه الحرب . ثم يسير مع

التطورات التالية ، من تحول الصين الى الشيوعية ، وخروج حكومة الصين الوطنية الى فرموزا ، ومن ظهور حركات التحرير فى أندونيسيا ، ونشوب حرب التحرير فى الهند الصينية .

وإذا كانت اليابان قد سارت مع النفوذ الأمريكى ، وزادت من إلتفاتها إلى أمور التنمية ، الأمر الذى جعلها من الدول « الغنية » فإن الصين قد تحولت إلى الأشتراكية . وإذا كانت كوريا قد ظلت مقسمة إلى قسمين : كوريا الجنوبية بنظامها الرأسمالى ، وكوريا الشمالية بنظامها الاشتراكى ، فإن شبه جزيرة الهند الصينية قد شهدت « جدلية » عنيفة ، أخذت شكل حرب تحرير ضد القوى الغربية ، أو القوى الاستعمارية . أليس فى هذا إثبات لتغير النظام الدولى من مرحلة التوازن بين عدد من الدول العظمى إلى نظام زاد فيه بروز الدولتين الأعظم ، وكل منهما تمثل قطباً ، وتمثل نظاما إقتصاديا يختلف ويتعارض مع نظام الدول الأعظم الأخرى ؟

وسيكون هذا هو موضوع ومرحلة الجزء الثانى من هذا الكتاب ، وهو الذى يغطى الفترة المعاصرة للغاية ، من عام ١٩٢٢ حتى الآن .

وأرجو أن يسد هذا الكتاب نقصا واضحا فى المكتبة العربية ، وأن يفيد منه الدارس والطالب والقارىء العام .

وعلى الله قصد السبيل ،،

الاسكندرية فى ٣ فبراير ١٩٨٤

دكتور

جلال يحيى

تمهيد (١)

يعيش نصف سكان العالم فى بلاد « المنطقة الموسمية »[٢] ومع كون هذه الظاهرة عادية ، فإنها أساس دراسة مشكلة الشرق الأقصى . وكانت أهمية هذه الكتلة من السكان قد جعلت الأوربين يقررون ، منذ ما يقرب من قرن ونصف قرن ، العمل على توغل نفوذهم الأقتصادى فى هذه البلاد التى كانوا يأملون فى أن يحصلوا فيها على أرباح تجارية ضخمة ، وهذا التوغل الأوربى عمل على أن يغير ، وبسرعات مختلفة ، وبدرجات متفاوتة تبعا للمناطق ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك فى نفس الوقت الذى عمل فيه على أن يغير المنظمات السياسية . ولذلك فإن العامل الجغرافى كان مقرراً .

ومع ذلك ، فإنه يصعب تحديد هذه الكتلة البشرية بالأرقام المحددة ، حتى فى الوقت الحالى ، وبسبب أقوى إذا ما رجعنا قرناً ونصف قرن إلى الماضى ، إذ أن إحصاءات سكان الصين — والذين يمثلون وحدهم مايزيد على ثلاثة أرباع الرقم الاجمالى — لم تقدم بالنسبة للماضى ، ولم تقدم حتى الآن كذلك ، مايمكن الوثوق فيه .

وكان عدد سكان اليابان ، قرب عام ١٨٤٠ يقرب من ٢٧ مليون نسمة ، تقريبا . وفى عام ١٩٣٨ بلغ عدد سكان أرخبيل اليابان نفسه ٧٢ مليونا ، كان من الواجب أن نضيف اليهم ما يقرب من ٢٨ مليونا لسكان جزيرة فرموزا وكوريا ، وهى الأقاليم التى كان قد تم ضمها فيما بين عامى ١٨٩٥ و ١٩١٠ .

وكان فى شبه جزيرة الهند الصينية ، فى أواسط القرن التاسع عشر ، مايتراوح بين

---

(١) لايدعى هذا الكتاب لنفسه أن يكون « تاريخ الشرق الأقصى » والذى لايتمكن من كتابته سوى مؤرخين يتمتعون بالمعرفة اللغوية اللازمة ، ولكنه يحاول مجرد معالجة المشكلات الدولية ، ولا يعطى عن حياة شعوب الشرق الأقصى سوى معلومات لازمة لتفهم هذه المشكلات . وتوجد معظم الكتب والمراجع التى رجعت اليها فى هذا الكتاب فى مكتبة الوثائق الدولية المعاصرة Bibliothèque de documentation internationale contemporaine وإن كانت مكتبة مدرسة اللغات الشرقية قد قدمت لى كذلك خدمات كبيرة .

(٢) وإن كانت بلاد (المنطقة الموسمية) تضم كذلك الهند ، وليس فقط بلاد الشرق الأقصى .

٢٥ و ٣٠ مليون نسمة من السكان ، ووصل هذا العدد فى عام ١٩٣٠ إلى ٥٧ مليون نسمة تقريبا .

أما بالنسبة للصين فإنه يصعب إعطاء رقم عن حجم السكان ، وحتى تقريبى ، حتى قرب عام ١٨٤٠ . وكانت التقديرات التى وضعت فى عام ١٩١٠ وعام ١٩١١ ، بواسطة خبير أمريكى من ناحية ، وبواسطة الحكومة الصينية من ناحية أخرى . تعطى تقديرات : الأولى ٣١٠ مليون نسمة ، والثانية ٢٣٠ مليون نسمة ، ولا شك فى أنها كانت تقديرات منخفضة للغاية ، إذ أنه بعد عشرة سنوات من ذلك ، قدمت إدارة البريد الصينية رقم ٤١١ مليون نسمة ، بينما رفعت إحدى اللجان ، المشكلة من رجال بعثات التنصير ، هذا التقدير إلى ٤٢١ مليون . وفى عام ١٩٣٠ ، وطبقاً لأدارة الاحصاء فى الحكومة الصينية ، كان تقدير السكان يصل إلى ٤٥٠ مليون نسمة تقريبا ، وفى عام ١٩٣٨ وصل هذا الرقم ، وطبقا لوزارة الداخلية الصينية إلى ٤٧٤ مليون ، ولكن هذا أيضا كان نتيجة للتقدير ، وليس نتيجة للاحصاء . وكانت كل هذه الأرقام لا تطبق علاوة على ذلك إلا على الصين نفسها ، أى « الأقاليم الثمانية عشر » ، وعلى منشوريا . وإذا ما أخذنا فى الاعتبار « الأقاليم الخارجية » (منغوليا ، والتبت ، وتركستان الصينية ، والتى لم يعرف عدد سكانها أبداً على وجه التحديد) ، فعلينا أن نضيف ما يتراوح بين ثمانية وعشرة ملايين آخرين .

ودون أن نتعمق أكثر من ذلك فى هذه المسائل التى نشأت عنها مناقشات كثيرة ، يكفينا أن نلاحظ أن بلاد الشرق الأقصى كانت تمثل ، قرب عام ١٩١٠ ، ٣١٪ من مجموع سكان العالم ، وأنها أصبحت تمثل فى عام ١٩٣٠ ، ومع سكان يتراوح تعدادهم بين ٦١٠ و ٦٤٠ مليون نسمة ، ٣٠٪ من مجموع سكان العالم .

ولكن توزيع هذه الكتلة البشرية كان غير متساوى . فالملاحظ أن المناطق الجبلية ، التى تغطى الجزء الأعظم من هذه المساحة ، قليلة السكان ، بينما يزدحم السكان فى سهول الأنهار ، وبخاصة فى المناطق القريبة من المصبات . وفى الصين ، نجد أن « المنخفضات » الداخلية الكبيرة ، والتى تمثل هضبات التبت ومنغوليا ، ذات كثافة سكانية بسيطة

أما فى الكتل الجبلية ، التى تنخفض من الغرب إلى الشرق ، مع جبال نان شان ، وسى شوين ، فإن الوجود البشرى قليل للغاية . أما هضاب شان سى فى الصين الشمالية فليس فيها سوى ٣٣ نسمة فى الكليو متر المربع ، وأما هضاب يونان فى الصين الجنوبية ، ففيها ٢٠ نسمة فى الكيلو متر المربع . ولكننا نجد فى وديان هوانج هو ، وسى كيانج ، وبخاصة يانج تسى ، وكذلك فى مناطق السهول الواسعة التى تمتد على مسافة ١٠٠٠ كيلو متر من الشمال إلى الجنوب ، وعلى مسافة ٨٠٠ كيلو متر من الشرق الى الغرب ، وتمتد بين الوديان السفلى ليانج تسى ، ولهوانج هو ، أن الكثافة السكانية تصل فى بعض الحالات إلى ٣٦٠ نسمة فى الكيلو متر المربع ، وفى اليابان ، نجد نفس التناقض بين هذا القوس الجبلى ، الذى يكون « العمود الفقرى » للارخبيل ، وبين السهول الساحلية الصغيرة ، والتى تزداد أهمية عند السفوح الشرقية ، عنها عند السفوح الغربية . وفى الهند الصينية ، وحيث تأخذ السلاسل الجبلية شكل المروحة (مع سلسلة جبال آنام ، وسلسلة جبال ماليزيا ، وآراكان) . نجد أن الوديان الموازية لخطوط الطول ، ووديان إيراوادى ، وسالوين ، ومينام ، وميكونج ، والنهر الأحمر ، هى التى إجتذبت الأهالى ، وبخاصة فى تلك المناطق التى تتسع فيها هذه الوديان وتتحول الى وديان زراعية . وأهم هذه المناطق الكثيفة السكان منطقة يانج تسى ، التى تسير فيها نهر كبير صالح للملاحة فيمكن للسفن الكبيرة التى تسير فى أعالى البحار ، والتى تصل حمولتها الى ١٥,٠٠٠ طن ، أن تسير فى هذا النهر حتى هانكيو ، ولمسافة ٩٥٠ كيلو متراً ، أما السفن التى تتراوح حمولتها بين ٢,٠٠٠ و ٣,٠٠٠ طن فيمكنها أن تصل إلى إيتشانج ، على بعد ١,٨٠٠ كيلو متر من البحر .

وفى هذه السهول ، نجد أن « الكثافة الزراعية » أى عدد السكان الذين يعيشون على الزراعة فى الكيلو متر المربع من المساحة المزروعة ، تصل فى بعض الأحيان الى أربعة أضعاف مثيلتها فى ألمانيا أو فى بلجيكا . إنها المناطق « الريفية » الوحيدة فى العالم التى « تطعم » ـــ أو بمعنى أصح تحاول أن تطعم ـــ سكانا يمثلون فى كتلتهم مجموع سكان المناطق الصناعية فى أوربا .(١)

---

(١) انظر : DEMANGEON, A., Problèmes de Geographie Humaine p. 12
DENNERY, E. , Foules d'Asie.
GOUROU, P. Les paysans du delte du Tonkin .

وإذا كان هؤلاء الأهالى بؤساء ، ولهم « مستوى معيشة » منخفض للغاية ، ولا يصلون إلا بصعوبة إلى الحصول على قوتهم ، حتى وإن كان ذلك نظير مجهود ضخم لكى يستغلوا الى أقصى حد قطعة الأرض الصغيرة الموجودة مع الفلاح ، فإن ذلك أمر مؤكد ، ومع ذلك ، فإن وجود هذه المناطق المزدحمة بالسكان كان بالنسبة للأوربيين وللامريكيين الشماليين ، مركز جذب . وحتى قبل جذب الانتباه بكثير الى احتياطيات المواد الأولية التى يمكن لهذه الأقاليم أن تقدمها ، رأوا فى هذه الكتلة من السكان ، والأكثر أهمية من الكثافة الموجودة فى أوربا ، « سوقا » لتصدير منتجاتهم المصنعة . ولقد ظهرت الصين ، فى أواسط القرن التاسع عشر ، وحسب قول أحد الكتاب البريطانيين ، على أنها « الالدرادو التجارية » ، بالنسبة لرجال الصناعة الانجليز ، وذكر أحد رجال البرلمان الأمريكين ، فى عام ١٨٥٦ ، أن « التجارة مع إمبراطورية الصين قد أثرت كل أمة عملت فيها ، وهى قابلة للتوسع وبدون حدود » . وإذا كان هناك فى هذه التصريحات نصيباً من الخيالات ، فان ذلك أمراً يجب ملاحظته ، مادام هذا السوق الصينى لم يكن يمثل ، وبعد قرن من المجهودات الأولى للتوغل الأوربى ، سوى نصيب ١٪ تقريباً من مجموع التجارة الخارجية لبريطانيا العظمى ، و ٣٪ تقريباً من مجموع التجاربة الخارجية للولايات المتحدة . ولكن ، إذا كانت تنمية العلاقات الاقتصادية أكثر بطءاً عما آملت فيه الدول الصناعية ، فإن أهمية السوق الصينى قد ظلت كبيرة ، فى أعينهم ، بالنسبة للمستقبل . ورأوا أنه مع زيادة تنمية الموارد الطبيعية لهذه البلاد بطريقة أكمل ، ستزداد القدرة الشرائية للأهالى ، وتحصل التجارة على دفعة جديدة .

***

وترتبط مشكلة الاستغلال الاقتصادى بشكل مباشر ، بمسألة طرق المواصلات . ومنذ عهد بعيد ، مادامت المحاولات الأولى ترجع الى القرن الثالث عشر ، حاولت الشعوب البيضاء أن تتصل بهذه الكتلة البشرية الموجودة فى الشرق الأقصى . ونجحت فى ذلك فى أثناء القرن السادس عشر ، ولكن دون أن تتمكن من الافادة من هذا النجاح ، ولكنها نجحت ، منذ عام ١٨٤٠ فقط ، فى إجبار دول آسيا الشرقية على أن تنفتح أمام تجارتها ، وأمام نفوذها . فبأى الطرق كان فى وسعها إقامة هذه العلاقات ؟ كان الطرق البرية ، والتى كانت تعبر من أوربا إلى الشرق الأقصى المناطق شبه الصحراوية (التبت ومنغوليا) ، مستخدمة منذ أوائل العصور الوسطى ، بواسطة قوافل العرب . ولكنه لم يكن فى وسعها أن تصبح طرق حركة

كبيرة ، بسبب صعوبة السير فى المناطق الجبلية ، وصعوبة المناخ ، وطول المسافات . فكان فى وسع البيض أن يصلوا الى الشرق الأقصى عن طريق البحر .

وكان الطريق الشمالى يبدأ من ساحل سيبيريا على المحيط الهادى . ومن حدود أوربا حتى مصب نهر آمور ، ومهما كانت صعوبة المسافة كبيرة ، فإن الطريق كان لايجتاز عقبات مثل تلك الموجودة على طريق وسط آسيا . ولقد سار الروس على هذا الطريق ، بمجرد أن أتموا غزو سيبيريا . فى النصف الثانى من القرن السابع عشر . ولكنه كان طريق قليل القيمة : فكان أمر قطع مسافة ٧,٠٠٠ كيلو مترا ، من الأورال إلى ساحل المحيط الهادى ، لكى يصلوا إلى ساحل تتجمد بحاره خلال أربعة أشهر من كل عام ، يعتبر مشروعاً مرتبطاً بالحظ . والواقع أن هذا الطريق لم يأخذ أهميته الحقيقية إلا فى الفترة المعاصرة ، مع إنشاء خط السكة الحديدية عبر سيبيريا .

وأما الطريق الجنوبى فكان هو الطريق الذى يبدأ من رأس الرجاء الصالح ، ومنذ عام ١٨٦٩ من قناة السويس ، ويعبر المحيط الهندى ، ثم مضيق ملقا ، لكى يصل الى بحر الصين ، وكان هذا الطريق قد « فتح » فى بداية القرن السادس عشر ، بواسطة البرتغاليين ، وإستخدمه الاسبان ، ثم الهولنديون ، الذين بدأوا منذ عام ١٦٠٢ فى إقامة إمبراطوريتهم فى جزر الهند الشرقية ، وسيطر عليه فى نهاية الأمر الأنجليز ، الذين أقاموا بثبات فى الهند فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وإحتلوا مؤقتا الهند الهولندية أثناء فترة الحروب النابوليونية ، وأصبحوا سادة سنغافورة ، « مفتاح الصين واليابان » .

وأما الطريق الشرقى فهو طريق المحيط الهادى ، والذى كان ماجلان أول من ظهر فيه فى عام ١٥٢٠ . وكان فى وسع ضخامة هذا المحيط ، والذى يغطى ثلث مساحة الكرة الأرضية ، والذى يبلغ طوله ١٧,٠٠٠ كيلو متراً عند إرتفاع الفلبين ، أن يكون عقبة خطيرة ، لولا وجود عدد ضخم من الجزر والأرخبيلات ، والتى يزيد عددها بنوع خاص فى الجزء الغربى منه . وكانت هذه النقط ، التى تلتجىء اليها السفن ، أكثر أهمية بالنسبة للملاحة فى عصر استخدام الشراع عنها فى وقت استخدام السفن البخارية . ولكن هذه الجزر والأرخبيلات أصبحت لها أهمية جديدة عند نهاية القرن التاسع عشر ، كنقط لوضع

الكابلات التلغرافية ، قبل أن تصبح فى أيامنا مراكزاً لهبوط الطائرات ، وقواعد للطيران الحربى . وحين نترك الساحل الأمريكى ، أو نترك مضيق ماجلان ، والذى كانت تمر فيه ، وحتى سفن قليلة بينها ، الملاحة التى تأتى من أوربا ، نجد أن المحيط يبدو ، فى أول الأمر ، وكأنه خال : ذلك أن جزيرة كليبرتون الصغيرة ، على بعد ١,٢٥٠ كيلو متر من ساحل المكسيك ، وجزر جالاباجوس ، على بعد ١,٠٠٠ كيلو متر من ساحل الأكوادور ، وجزر جوان فرنانديز ، على بعد ٦٠٠ كيلو متر من فالباريزو ، كانت هى كل ما يمكن للبحار أن يجده ، ولكن نقط الرسو تظهر بعد ٤,٠٠٠ كيلو متر من الملاحة : فإلى الشمال من خط الاستواء جزر هاواى ، وإلى الجنوب منه جزر سوسيتى وجزر ماركيز ، وبعد ذلك ساموا ، وبين ساموا وهاواى جزيرتى المرجان بالميرا وجونستون .

أما فى شمالى خط الأستواء ، فإن الطريق البحرى الذى يمر بجزر هاواى ، يقابل كلما إتجه صوب الغرب أكثر من ذلك ، عدداً أكثر من الموانى ، أو نقط الالتجاء والرسو . ويمتد أرخبيل هاواى صوب الشمال الغربى بواسطة مجموعة من الجزر الصغيرة ، التى تمتد على مسافة ١,٥٠٠ كيلو متر ، وإن كانت واحدة فقط من بينها ، وهى جزيرة ميداوى ، هى التى يسكنها البشر ، ويمكن من جزيرة ميدواى أن تصل ، بعد ملاحة ١,٨٠٠ كيلو متر إلى جزيرة ويك ، وبعد ٢,٤٠٠ كيلو متر أخرى إلى جزر ماريان . وعند النهاية الجنوبية لأرخبيل ماريان توجد جزيرة جوام ، وهى أكبر جزر هذه المجموعة[(١)] ، وتبعد عن مانيلا بمسافة ٢,٥٠٠ كيلو متر ، بينما يمكن من النهاية الشمالية لهذا الأرخبيل الوصول بعد ملاحة ١,٢٠٠ كيلو متر الى جزر بونين ، والتى هى على مساحة مماثلة من أرخبيل اليابان . ومن أرخبيل كارولينا (جنوب ماريان) ، تبقى هناك ١,٨٠٠ كيلو متر من الملاحة للوصول إلى الفلبين ، وإن كانت السفن تمر بأرخبيل بالاوس فى منتصف الطريق .

وأما فى شمال خط الاستواء ، فإن البحار الذى يترك جزر سوسيتى ويستمر فى طريقه صوب الغرب يصل الى كل مجموعة أرخبيل بولينيزيا . ثم جزر فيجى ، التى تفصلها ٦٠٠ كيلو متر فقط عن جزر هبريدة الجديدة ، وإذا ماسار من هناك فى إتجاه الشمال الغربى ،

(١) مساحتها ٥٨٣ كيلو متر مربع — أى ضعف مساحة مدينة برلين .

فانه يصل بعد رحلة ٦٠٠ كيلو متر إلى مجموعة جزر سالومون ، والتى تبعد بمسافة ١,٥٠٠ كيلو متر عن سواحل استراليا . ومن جزر سالومون ، وعن طريق أرخبيل بسمارك ، وعن طريق غينيا الجديدة ، يمكن الوصول ، وبعد المرور بعدد كبير من الجزر الصغيرة والأرخبيلات ، إلى جزيرة بورنيو الكبيرة ، والتى تقع نهايتها الغربية على مسافة ٤٠٠ كيلو متر من سنغافورة ، ونهايتها الشمالية على بعد ١,٠٠٠ كيلو متر من الكوشين صين .

وكان وقوع هذه الجزر والأرخبيلات على طول الطرق البحرية المؤدية إلى الشرق الأقصى سببا أساسيا فى جذب إنتباه الدول العظمى اليها فى أثناء القرن التاسع عشر . وكانت كلها تقريباً — وفيما عدا الفلبين — قليلة السكان للغاية ، وبشكل لا يسمح لها بأن تصبح أسواق تصدير لها أهميتها . وكانت مواردها الطبيعية ، وباستثناء زراعة قصب السكر فى جزر هاواى ، وموارد الجوانو (سماد أزوتى) فى جزر مارشال ، لا تمثل إمكانيات كبيرة : فكانت الزيوت النباتية هى المادة الرئيسية التى يمكن تصديرها صوب أوربا أو أمريكا . ولذلك ، فإن مسألة المحيط الهادى لم تكن فى أساسها إلا مظهراً ليقظة الأطماع فى « سوق الصين » . وكانت مسألة إمتلاك نقط إرتكاز على الطريق البحرية فى المحيط هى وسيلة « للاشراف » على طرق الوصول الى الصين ، أو للمحافظة ، وقرب آسيا الشرقية ، على قوات بحرية يمكنها ، فى حالة وقوع أزمة ، أن تظهر ثقل قوة وجودها .

وهذا « السوق » ، سوق الشرق الأقصى ، هل سيقوم البيض باستغلاله ، وينظمونه إلى أقصى درجة مع مصالح تجارتهم وصناعتهم ؟ أو سيحصل الصفر ، بعد أن خضعوا ، أو قبلوا التأثير المسيطر للبيض ، إلى أن يتخلصوا من ذلك ؟ هذه هى كل المشكلة المطروحة ، منذ قرن ونصف قرن .

بعض المراجع

أولا : عن المظهر الدولى لمشكلات الشرق الأقصى :

MORSE ,H ,B , The International Relations of the Chineese Empire . London , 1910 -1928 . 3 Vols .

MORSE ,H ,B ,and McNaire ,H .; Far Eastern International Relations . Changhai , 1928 .

CORDIER ,H , : Histoire général de la Chine et de ses relations avec les pays étrangers . Paris , 1920 . (t.IV) .

TREAT .P . : The Far East ; a political and diplomatic history . New York , 1935 .

DRIAULT , Ed . ; La question d' Extrème - zorient . Paris , 1908 .

ZISCHKA ,A . : La yapon dans la monde ; L expansion nippone 1854 - 1934 . Paris , 1934 .

LEVY ,ROGER : Extrème - Orient et Pacifique . Paris , 1935 .

PASTALOZZA , C. ; Extrème - Oriente . Milano , 1936 .

ثانيا : تاريخ عام للشرق الأقصى :

GROUSSET, René, Histoire de l'Extrème - Orient. Paris, 1929 2 Vols.

VINACKE, F., A History of the Far East in Modern times, New York, 1928

MASPERO, G. La Chine.

	Paris, 1925
RAY, Jean	La Japon, grande puissance moderne. Paris, 1941
ESCARRA, J.	, La Chine, passé et present. Paris, 1936

ثالثا : عن مسألة المحيط الهادى

BIENSTOCKE, G.	The Struggle for the Pacific. London, 1937
SCHOLEFIELD,	G. The Pacific. New York. 1919
FLETCHER, C.	The problem of the Pacific. 1919
BUBOSCQ, A.	La problème du Pacifique. Paris, 1922
GOLOVIN, GL,	The problem of the Pacific in the 20 th Centurey. London, 1922
KAWAKAMI,	K.K., Le problème du Pacifique et La palitique japonaise. Paris, 1923

القسم الأول

ضغط النفوذ الأجنبي

الباب الأول

إنفتاح الشرق الأقصى

(١٨٤٠ - ١٨٦٨)

الفصـــل الأول

بيئة الشرق الأقصى فى عام ١٨٤٠

١ – إنغلاق الشرق الأقصى :

قبل عام ١٨٤٠ ، كان سوق الشرق الأقصى شبه مغلق فى وجه التجارة الأوربية . وكانت الاتصالات بالأجانب تخضع لنظم صارمة كانت تهدف ودون أن تلغى تماماً عملية تبادل السلع ، أن تقلل إلى أقصى حد ، وفى بعض الحالات إلى أن تمنع ، اقامة العلاقات المباشرة بين الآسيويين وبين الأوربيين . وكانت هذه النظم موجهة قبل أى شيء بالمشغوليات السياسية ، فكانت دول الشرق الأقصى تخشى النتائج التى قد يحدثها توغل النفوذ الأجنبى على أمنها الخارجى ، وعلى إستقرارها الداخلى .

وكانت لامبراطورية الصين بعض الاتصالات بأوربا فى أثناء القرن الثالث عشر ، فكانت رحلات ماركوبولو ، ورحلات رجال بعثات التنصير لجماعة الفرنسسكان ، والتى تمت بالطريق البرى ، قد أقامت علاقات مؤقتة لفترة من الوقت ، ولكن سرعان ما قطعت حينما تكونت إمبراطورية المغول فى آسيا الوسطى والغربية . وشاهدت الصين ، فى أثناء النصف الأول من القرن السادس عشر ، وصول البرتغاليين والأسبان ، الذين حضروا عن طريق البحر فى هذه المرة ، ولقد تمكنت الصين من أن توقفهم عند حدهم ، ولكن دون أن تقدر مع ذلك على منع البرتغاليين من أن يقيموا قرب كانتون ، وعند طرف شبه جزيرة مكاو . وكانت مكاو كذلك هى تلك النقطة التى أقام فيها الانجليز مركزهم التجارى فى أثناء القرن السابع عشر . وفى عام ١٦٨٩ ، وبعد غزو سيبيريا الشرقية ، حصل الروس من إمبراطورية الصين ، وبمعاهدة نرتشنسك Nertchinsk على حق الاتجار فى إمبراطورية الوسط . وفى بكين نفسها ، تمكن رجال بعثات من اليسوعيين ثم اللاعزاريين من الحصول على تصريح بالاقامة ، وضمنت لهم معارفهم العلمية ثقة

معينة فى البلاط الصينى ، ولكن أسرة المانشور التى حكمت فى بكين عملت ، منذ أواسط القرن الثامن عشر ، على تقليل هذه العلاقات : فصدر مرسوم فى عام ١٧٥٧ يقرر أن كانتون هى الميناء الصينى الوحيد الذى يمكن للتجار الأوربيون أن يدخلوا إليه . وإمتد عدم الثقة هذا بعد ذلك الى رجال بعثات التنصير ، الذين صدر قرار بطردهم فى عام ١٨١٤ . وفى عام ١٨٢٣ كان آخر اليسوعيين قد ترك بكين .

فماذا كان عليه الحال بالفعل ، قرب عام ١٨٣٠ ؟ فى كانتون ، كان من حق « الأجانب » ـــ أى بالفعل التجار المقيمين فى مكاو ـــ أن ينشئوا متاجر لهم . وكانوا ، فى أثناء الجزء الأكبر من السنة لا يحتفظون فيها إلا ببعض عمال الحراسة . وفيما بين شهرى نوفمبر وفبراير ، وفى الوقت الذى كانت تصل فيه السفن من أوربا ، كان التجار يقيمون فى كانتون ، من أجل أعمالهم . ومع ذلك فلم يكن من حقهم أن يتاجروا مباشرة مع الاهالى الصينيين ، بل كانت التجارة تتم فقط عن طريق وساطة « إتحاد التجار الصينيين » كوهونج Co-Hong فى كانتون ، وهو الذى كان يضم إثنى عشر عضوا ، وكان قد حصل من حكومة الصين ، فى عام ١٧٤٥ ، على حق إحتكار هذه التجارة . وكان الكوهونج يراقب حركة السفن ، وكان مسئولا عن تطبيق النظم الامبراطورية . ولم يكن من حق الأجانب ترك الحى الذى توجد فيه المتاجر ، وكان يسمح لهم ثلاث مرات فى الشهر فقط بالقيام بنزهة قصيرة ، تحت حراسة ومراقبة أحد المترجمين ، كما لم يكن من حقهم الدخول فى علاقات مع الموظفين الصينيين بل كان عليهم تسليم أية مراسلة الى الكوهونج . وأخيراً ، فإن التجارة الأجنبية كانت تخضع لدفع رسوم معينة .

وكان التجار الأجانب يشكون من المراقبة المفروضة عليهم ، وكانوا يشكون اكثر من ذلك من العقبة التى يمثلها الكوهونج بالنسبة لتجارتهم ، ماداموا لايقدرون على شراء الشاى أو الحرير إلا بالأسعار التى كان يحددها « إتحاد التجار الصينيين » . ولا شك فى أن أعضاء الكوهونج كانوا يحققون مكاسب طائلة ، ورضيت الحكومة الامبراطورية عن ذلك ، إذ أن هؤلاء الأعضاء كانوا يدفعون لها مبالغ كبيرة فى نظير حق الاحتكار الممنوح لهم . وبالاجمالى ، فإن هذا النظام كان يوفق ، وفى ظروف مرضية بالنسبة لحكومة الصين ، بين ضرورة

إستيراد بعض السلع الأجنبية ، وبين الرغبة فى منع توغل النوذ الأجنبى فى البلاد .

وكان النظام الموجود فى اليابان أكثر صرامة من ذلك ، وكانت الحكومة اليابانية قد تحملت ، ولفترة من الوقت فى أواسط القرن السادس عشر أمر وجود رجال بعثات التنصير من اليسوعيين ، ولكنها لم تتأخر كثيراً عن أن تشعر بالقلق من وجودهم ، إذ أنه كان فى وسع عمليات تغيير الديانة أن يمثل عامل تغيير فى المجتمع اليابانى . كما كان فى وسع نشاط البحارة البرتغاليين ، والهولنديين ، والانجليز ، فى بحر الصين ، أن يصبح خطيراً بالنسبة لأمن هذه البلاد . وفى عام ١٦٣٧ ، أخذت حكومة اليابان قراراً راديكالياً : فلقد قامت بطرد الأجانب ، وحرمت على السفن الأجنبية أن تقترب من سواحل أراخبيل اليابان . وكان على اليابانيين أنفسهم ألا يتركوا بلادهم ، وإذا ماتركوها ، كان عليهم ألا يعودوا إليها ، وإلا تعرضوا لعقوبة الموت . وكان بناء سفن أعالى البحار ممنوعاً . ولم يكن لسياسة « الانغلاق » هذه ، والتى طبقت بصرامة طوال قرنين ، سوى إستثناء واحد ، فكانوا قد سمحوا للشركة الهولندية لجزر الهند الشرقية بالاحتفاظ بمركز تجارى ، فى جزيرة ديشيما الصغيرة ، القريبة من نجازاكى . وكان فى وسع هذا العدد البسيط من مندوبى الشركة الذين يعيشون هناك ، وحدهم ، أن يتاجروا مع اليابانيين ، ولكنه لم يكن من حقهم النزول إلى أرض البلاد إلا مرة واحدة فى العام ، ومن أجل زيارة رسمية ، يقومون أثناءها بتقديم الهدايا . وكان هناك فى نجازاكى مجموعة من المترجمين — موظفون يابانيون — كانوا الواسطة الوحيدة للتعامل بين الهولنديين وبين السلطات اليابانية . ومن خلال هذه النافذة الضيقة ، كان فى وسع بعض الشخصيات اليابانية الكبيرة أن تلقى نظرة صوب أوربا : وكان الهولنديون قد علموهم بعض الأختراعات التقنية ، وأحضروا لهم مؤلفات فى الفيزياء وفى الطب ، قام المترجمون بترجمتها ، وعن نفس الطريق ، دخلت وسائل وطرق التسليح الأوربى ، ولكن تحت إسم التجربة فقط . وفى كل عام ، كان رئيس المركز التجارى يقدم ، وطبقا للمعلومات التى كان يذكرها له قباطين السفن التجارية ، ملخصاً لأخبار أوربا ، ويعطى هذا « التجميع » لمكتب المترجمين ، من أجل أن تستخدمه الحكومة اليابانية .

وكان « إنغلاق » الهند الصينية أقل عن ذلك شيئاً ما فى صرامته ، وذلك

بسبب الموقع الجغرافى ، وبسبب التقسيم السياسى . فكانت هناك أربع دول رئيسية تقتسم فيما بينها شبه الجزيرة : فكانت امبراطورية آنام تجمع ، وعن طريق الأراضى الواقعة على السفوح الشرقية لسلسلة جبال آنام ، بين كل من دلتا النهر الأحمر ، ودلتا الميكونج ، وكانت مملكة سيام تحتل ، فى الوسط ، حوض نهر مينام والأراضى التى تقع مباشرة إلى شرق وغرب هذا الحوض ، وكانت كامبودج ، المحصورة بين هاذين الجارين ، تحافظ بكل صعوبة على إستقلالها ، أما فى الجزء الغربى (وديان سالوين وإيراوادى) فإن مملكة بورما كانت تشتمل ، ومنذ عام ١٧٨٤ ، على منطقة أراكان ، التى تقع على ساحل خليج البنغال .

ولقد أدى نشاط البحارة البرتغاليين والهولنديين فى جزر الهند الشرقية وعند مضيق ملقا ، منذ النصف الأول من القرن السادس عشر ، ونشاط الشركات الانجليزية والفرنسية فى أثناء القرن السابع عشر ، ومجهودات البعثات الدينية ، إلى توغل متزايد للنفوذ الأوربى فى هذه الدول .

وفى سيام ، بدأ هذا الاتصال منذ عام ١٥١٦ ، وإتسع نطاقه فى أثناء القرن السابع عشر . ومنحت حكومة سيام للتجار الأجانب الحق فى إقامة متاجر ، ولرجال البعثات الدينية حرية التنصير . ولقد ذهب الحد بلوى الرابع عشر إلى أن فكر ، فى عام ١٦٨٧ ، فى عقد معاهدة تحالف مع سيام ، تكون مماثلة لمعاهدات الحماية ، وفى آنام ، إعترفوا بحق الوعظ الدينى لرجال بعثات التنصير فى عام ١٦٧٤. وفى كامبودج ، أصبح للبرتغاليين وللهولنديين مراكز تجارية فى بنوم بنه ، منذ بداية القرن السابع عشر ، وفى نفس الفترة ، حصل الهولنديون والانجليز على حق إقامة متاجر فى بورما ، فى دلتا ايراوادى .

ولكن سرعان ما ظهرت حركة رد فعل ، ففى عام ١٦٨٨ ، قامت الأرستقراطية فى سيام ، والتى كانت تخشى من أهداف السياسة الفرنسية بقطع علاقاتها مع الدول الأوربية . ولفترة تزيد على قرن ، كان البرتغاليون وحدهم هم الذين يحتفظون بمنصب قنصلى فى البلاد . ومع ذلك ، فإن سياسة الانغلاق هذه قد خضعت لبعض التخفيف فى أوائل القرن التاسع عشر . فحصلت الشركة البريطانية للهند ، فى عام ١٨٢٦ ، على حق الاتجار فى بعض المدن ، كما أفادت الولايات المتحدة من نظام مماثل فى عام ١٨٣٣ . ورغم ذلك فإن الملك

قد رفض للدول الأوربية (وفيما عدا البرتغال) ، وللولايات المتحدة ، الحق فى إقامة قنصليات فى بلاده ، وكان يفرض رسوما باهظة على السفن الأجنبية التى كانت تدخل موانى سيام . ولذلك فإن التجارة مع « الغربيين » كانت قليلة النشاط ، فاقتصرت سيام على شراء الأسلحة والأدوات الحديدية . وفى بورما ، كان « الأجانب » قد طردوا فى أواسط القرن السابع عشر ، ولكن العلاقات عادة من جديد فى عام ١٦٨٨ . وفى آنام ، جاءت حركة رد الفعل متأخرة ، ولكنها كانت أكثر عنفاً : فلم يقرر الامبراطور مينه مونج Minh-Mong إلا فى عام ١٨٢١ فقط أمر بطرد الأوربيين . وبدأ عملية إضطهاد ضد رجال بعثات التنصير الفرنسية والاسبانية ، كان مرسوم عام ١٨٣٣ أول دليل رسمى عليها .

ومع ذلك ، فإن عملية التوغل الأوربى كانت أمراً واقعاً ، فى كل المناطق المجاورة للهند الصينية ، وعن طريق مجهودات انجلترا : فكان الانجليز ، الذين حلوا محل الهولنديين فى مضيق ملقا ، قد أقاموا سيطرتهم ، منذ عام ١٧٩٨ ، على الجزء الجنوبى من شبه جزيرة الملايو ، وحصلوا فى عام ١٨٢٤ على جزيرة سنغافورة ، وكان قد أصبحوا ، من جانب آخر ، ومنذ أن فرضوا سيطرتهم على الهند ، جيران بورما ، وأنشأوا مركزاً تجارياً على الساحل الشرقى لخليج البنغال فى شيتا جونج ، وحين قام ملك بورما ، بعد أن غزا فى عام ١٨٢٢ دولة آسام الصغيرة ، الواقعة على حدود الهند ، بتهديد شيتا جونج ، أرسلت بريطانيا العظمى حملة عسكرية الى دلتا إيراوادى ، وحصلت بمعاهدة يندابو Yandabo ، فى عام ١٨٢٦ ، من بورما على التنازل لها عن آسام ، وآراكان ، وإقليم تيناسيرين ، الواقع فى الجزء الشمالى من شبه جزيرة ماليزيا .

ومع ذلك ، وفى المجموع ، فإن دول الشرق الاقصى قد نجحت حتى ذلك الوقت فى أن تحتفظ « بالغربيين » على بعد معين . وفرضت شروطاً صارمة على السماح لهم بالاتصال التجارى . أما العلاقات السياسية فكانت غير موجودة .

وكانت الدول العظمى قد قبلت هذا الوضع ، ولا شك فى إن إنجلترا ، وروسيا ، والولايات المتحدة ، قد قامت ، فى الثلث الأول من القرن التاسع عشر ببعض المحاولات من أجل محاولة الدخول فى علاقات مع اليابان ، ولكن دون أن تصر عليها ، وكان الانجليز قد حاولوا ، فى الصين ، وبلا جدوى ، أن يحصلوا ، فى

عام ١٧٩٢ ، على السماح لهم بحق الاتجار في تيان تسين ، وفى عام ١٨٠٨ ، على أن يقيموا فى مكاو ، ولكن ، عندما يجيء اليوم الذى تدفع فيه المصالح الاقتصادية والسياسية الدول العظمى الى محاولة اقتحام الباب المغلق ، فأى مقاومة كان فى وسع دول الشرق الأقصى أن تعارضهم بها ؟

٢ - أحوال الصين :

لقد خضعت الصين ، منذ عام ١٦٤٤ ، لحكم أسرة المانشو . وهذه الأسرة تمكنت ، رغم قلة عدد المانشو بالنسبة للجماهير الصينية ، ورغم أن الحاميات من المانشو كانت لا تحتل سوى بعض النقاط الاستراتيجية ، من أن تحتفظ بالسلطة ، إذ أنها إتبعت سياسة حكيمة : فعملت على التوفيق بين عاداتها وبين التقاليد الصينية ، وإعترفت بالمساواة بين الصينين وبين المانشو فى المراكز العليا فى الحكومة ، وتركت للصينيين كل الادارة المدنية والجزء الأكبر من ادارة الاقاليم ، وبالاختصار ، فإنها عملت وكأنها مستمرة فى إتمام أعمال الأسر الصينية السابقة . ومع ذلك . فإن الجمعيات السرية كانت تحارب منذ وقت بعيد أمر السيطرة الأجنبية على البلاد . ومنذ نهاية القرن الثامن عشر زادت الثورات المحلية ، وهكذا بدأت الدلائل الأولى على ضعف أسرة المانشو فى الظهور . وكانت أسباب هذا الضعف متنوعة ، ومعقدة للغاية وبشكل لا يمكننا من دراسته بالتفصيل . ويكفينا أن نلاحظ الخطوط الرئيسية للنظام ، حتى نتمكن من تقييم الحالة التى كانت توجد فيها الامبراطورية الصينية فى مواجهة « الغربيين » .

وكانت النظرية السياسية الصينية ، القائمة على مبادىء كنفو شيوس ، تقول بأنه من الواجب أن تكون السلطات والمسئولية موحدة فى أيدى واحدة . وكان الامبراطور يستمد سلطته من السماء . ولذلك فإن سلطته كانت مطلقة . ومن ناحية أخرى ، كان عليه أن يحافظ على النظام الاجتماعى . وإذا ما فشل فى تحاشى الفوضى ، فإن ذلك سيكون دلالة على أنه فقد سلطته السماوية ، وفى هذا الوقت تصبح الثورة شيئاً يمكن تبريره ، إن لم تصبح شرعية . وكان عدد الوزارات ست وزارات ، وكان يرأس كل منها مجلس : رئيسان ، صينى ، ومانشو ، ونائبى رئيس . ولكن الادارة العليا للأمور لم تكن فى أيديهم . وكان المجلس الخاص ، أو « مجلس الدولة » ، وهو الذى يجتمع فى كل يوم فى حضور الامبراطور ، هو

الذى يقترح عليه القرارات الأساسية ، وكان لا يضم سوى أربعة أو خمسة أشخاص ، يتم اختيارهم بشكل عام من بين الرؤساء أو نواب الرؤساء لمجالس الوزارات . وتركت الأسرة الحاكمة ، إلى جانب مجلس الدولة ، إحدى المؤسسات الصينية القديمة موجودة ، وهى السكرتارية العظمى ، وإن كانت قد خفضت دورها الى مستوى تصريف الأمور العادية . وإحتلفظت كذلك بوجود « الرقابة » والتى كان من واجب أعضائها ، من الصينيين ومن المانشو ، أن يشيروا إلى الأخطاء أو إلى إنحرافات الوزراء والموظفين . ولقد بلغ الحد « بالرقابة » إلى أن توجه التوبيخ للامبراطور نفسه . وبإستثناء هذه المؤسسة الفريدة فى نوعها ، كانت دوائر الحكومة الصينية لا تختلف كثيرا عن دوائر حكومة النمسا فى عهد مترنيخ .

ولكن الطريقة التى كانت الحكومة تمارس فيها سلطاتها لم تكن تشبه فى أى شيء تلك الطرق الموجودة فى الدول الأوربية . وكانت التقاليد الادارية الموجودة فى الصين فى ذلك الوقت موضوعة بشكل يجعل الوزراء لا يأخذون ، الا النادر فى قرارات تفصيلية من أجل إدارة الشئون العامة : فكانوا يضعون القواعد العامة ، ويكتفون بعد ذلك بممارسة نوع من الأشراف والرقابة . وفى كل إقليم من الأقاليم الثمانية عشر[1] ، الموجودة فى الصين نفسها ، كان حاكم هذا الاقليم ، والذى كان فى بعض الحالات يخضع لواحد من نواب الملك الذى كان يجمع تحت سلطته إقليمين أو ثلاث ، كان هذا الحاكم يتمتع بسلطات واسعة . ولاشك فيأن هذه السلطات كانت تخضع لنقد الحكومة ، التى كان فى وسعها أن تمارس ، وكانت تمارس بالفعل ، حتى عزل هذا الحاكم ، وإن كانت الحكومة المركزية لم تحاول أن تتدخل فى حياة الأقليم الداخلية . والحقيقة أن وسائل المواصلات كانت ضعيفة وبشكل لا يسمح بإعطائها الوسيلة لذلك .

---

(١) كان الاقليم ينقسم داخليا الى مقاطعات ، وكان هناك ، على رأس كل وحدة موظفين تعينهم الحكومة ولكن القرى احتفظت بدرجة كبيرة من استقلالها الذاتى : فكان رئيس القرية (Ti - Pao) يتم اختياره عن طريق رؤساء الاسر ، الذين يشكلون المجلس البلدى ، ثم يتم تعيينه بعد ذلك عن طريق رئيس الدائرة ، وكان على رئيس القرية أن يضمن المحافظة على الأمن ، وجمع الضرائب ، وإدارة الأراضى (تسجيل عقود الملكية) والمحافظة على المدرسة وعلى الطرق .

وكانت خطورة مثل هذا النظام تتمثل فى الحصول على الحكام على استقلال زائد ، ويزداد هذا الخطر وضوحاً مع التنظيم العسكرى والمالى .

ولقد كان هناك ، بالتأكيد ، جيش من المانشو ، يتجمع فى كتائب وفى « لواءات » كانت تشتمل ، على الورق ، على ٣٠٠,٠٠٠ رجل ، وكان ثلث هذه القوات موجوداً فى بكين بصفة دائمة ، أما الباقى فكان موزعاً ، فى شكل حاميات ، على عدد من المدن الكبيرة ، وإن كانت هذه الحاميات لم توجد إلا فى إحدى عشر إقليم فقط ، وإلى جانب قوات المانشو ، كان لكل اقليم الميليشيا الخاصة به ، والتى كانت تخضع لأوامر الحاكم ، والذى كان يقوم بتجنيدها . وكانت هذه القوات تسمى بقوات « الراية الخضراء » ، وكان عددها ، من الناحية النظرية يصل ، فى عام ١٨٤٠ ، إلى ٤٠٠,٠٠٠ رجل ، وإن كان فى حقيقة الأمر أقل من ذلك ، وبكثير ، ولم يكن جيش المانشو ، ولا قوات الميليشيا الخاصة ، تمثل قوة عسكرية لها قيمتها . وكان نقص السلاح لا يسمح لها بالصمود فى حرب ضد القوات الأوربية . ومع ذلك ، فقد كان فى وسع قوات الميليشيا أن تصبح سلاحاً خطيراً فى أيدى أحد الحكام الثائرين ، وضد السلطة المركزية .

كما أن الادارة المالية تركت كذلك للحاكم وسائل عمل هامة . ومن المؤكد أن الحكومة هى التى كانت تحدد مبالغ الضرائب التى كان على كل إقليم أن يدفعها : من ضريبة عقارية ، تتناسب مع المحصول السنوى للارض ، وضريبة الرؤوس ، التى كانت تجمع عيناً ، وضريبة الملح ، ولكن حصيلة هذه الضرائب كانت ترصد ، من حيث المبدأ ، لمواجهة نفقات الاقليم وكانت بعض الأقاليم الغنية فقط هى التى تدفع جزءاً من هذه الحصيلة الى صندوق معين ، يقوم بعد ذلك بتوزيعها على الأقاليم الأكثر فقراً ، أما الخزانة الامبراطورية فانها كانت لاتتمتع الا بايرادات بسيطة وكان أهمها هو حصيلة الجمارك ، والتى كانت إيراداتها ، حتى عام ١٨٤٠ ، ضعيفة ، مادامت التجارة الخارجية كانت محدودة . وهنا أيضا ، نجد أن السلطة المركزية كانت محرومة ، فى الوقت الذى كان فيه بعض حكام الأقاليم يتمتعون بموارد ضخمة نسبياً .

أما البنيان الاجتماعى فانه لم يكن يسهل ، أكثر من ذلك ، عمل الحكومة ، فكان الاهالى ، فى أربعة أخماسهم ، يتألفون من الفلاحين ، الذين كانوا فى بعض

الأحيان من الملاك ، وفى أحيان أخرى من المزارعين ، ولكنهم كانوا لا يمتلكون فى أغلب الأحيان سوى قطعة صغيرة للغاية من الأرض . أما فى المدن ، فإن الحرفيين كانوا كثيرى العدد ، ورغم أن أدواتهم كانت بسيطة إلا أنهم تمكنوا من إنتاج الأدوات اللازمة للمعيشة العادية ، وقاموا علاوة على ذلك بعمل تحف فنية ، فى كثير من الأحيان . وكان للتجار دوراً هاما ، إذ أن المبادلات الداخلية كانت نشطة ، وبخاصة فى المناطق التى كانت حركة الملاحة النهرية تعوض فيها عن نقص الطرق ، ومع ذلك ، فانه لم يكن لهم نفوذ اجتماعى . وكان التجار والحرفيون ينتظمون داخل نقابات . أما الفلاحون ، فانهم كانوا يتجمعون فى غالب الأحيان داخل « إتحادات » من أجل استخدام المياه ، ومن أجل المحافظة على الجسور . ولكن هذه النقابات والاتحادات كانت تتكون بشكل تلقائى ، ودون أن تمارس الحكومة أى دافع أو تقوم حيالها بنوع من الاشراف . وكانت هذه الكتلة الضخمة من الجماهير فى الصين لا تهتم كثيراً بالمسائل السياسية ، وحتى بالشئون الوطنية ، وكانت تنظر الى الادارة على أنها « سوء يجب تحمله » ، وتقنع مادام حد الوجود المادى يظل على وجه التقريب مضمونا ، وكانت قادرة ، فى وقت الأزمات الاقتصادية وحدها — مثل الفيضانات أو المجاعات — على أن تقوم بردود فعل عنيفة .

ولم يحاول الامبراطور أن يعتمد على أرستقراطية وراثية من أجل « إعطاء قيادات » لهذا الشعب . ومع ذلك ، فقد كان هناك نبلاء ، وحتى ، وبدرجة أقرب الى الصواب ، مجموعتين من « النبلاء » . ولكن اللقب لم يكن يعطى لم يحمله أى دورا أو مسئولية فى الحياة السياسية والادارية . وكانت « المجموعة » الامبراطورية ، أى مجموع سلالة الذكور ، فى خط مباشر من أول امبراطور من أباطرة المانشو ، يكونون « هيئة » لاتخضع للقواعد والنظم العادية للادارة . وكان رجال هذه « المجموعة » يحملون ، وحتى الجيل التاسع ، لقب « أمير » ، ويستلمون أراضى ، ومعاشا سنويا ، ولكن دون أن يكون لهم أى حق فى شغل المناصب العامة ، ومن النادر مقابلتهم فى الوظائف الرئيسية للحكومة ، إذ أن الامبراطور كان يخشى مؤامراتهم . وكان هؤلاء النبلاء المانشو يكونون مجموعة نبلاء بلاط ، وكانوا مرتبطين ببعضهم بروابط الدم . أما المجموعة الأخرى من النبلاء ،

فكان الامبراطور هو الذى أنشاها : فكان الامبراطور يمنح ، وكمكافأة فى الغالب على خدمات عسكرية أو مدنية ، ألقابا (كان أكثرها رفعة هو لقب دوق) ، الأمر الذى كان يشتمل منح ملكية عقارية وأحد المعاشات . ولكن هؤلاء النبلاء لم يكونوا يكونون « جماعة » ، ولم تكن لهم إمتيازات سياسية . وحين كانوا يشغلون أحد المناصب العامة ، فإن ذلك لايكون بسبب ألقابهم .

وكان هناك ، خلاف ذلك ، طبقة إجتماعية ، لم يكن لها شبيه فى أى بلد آخر من بلاد العالم ، وكانت لها وحدها الحق الكامل فى تقديم المرشحين لشغل الوظائف العامة : وكانت هى طبقة « المتعلمين » . وكانت تحصل على أعضائها عن طريق الامتحانات . وكانت هناك سلسلة من المسابقات تسمح باختيار أولئك ، من بين « المتعلمين » الذين سيشغلون الوظائف الادارية والقضائية . فكان هذا اذا نوعا من عمليات الضم ذات المظهر الديمقراطى . ومع الممارسة ، أصاب هذا النظام بعض التعديل ، إن لم يكن من أجل الدخول فى العمل ، فعلى الاقل فى أثناء عملية الترقيات : ذلك أن حالة الخزانة الخاوية دفعت الحكومة ، فى بعض الحالات ، الى ممارسة بيع المناصب العامة . وإذا كان هؤلاء الموظفون لا يتميزون فى غالب الأحيان بالأمانة ، وبخاصة مع ضعف المرتبات ، ومجىء« هدايا » المحكومين لاكاهلها ، إلا أنهم كانوا يتمتعون على الأقل بروح الهيئة ، وبتقاليد . وكان نظام الامتحانات لايزال موجوداً فى أثناء القرن التاسع عشر ، وبنفس الطريقة التى كان قد نشأ عليها فى القرن السابع . وكانت أهم مواد الامتحان تتمثل فى الانشاء فى موضوع فلسفى مأخوذ من الدراسات الصينية القديمة ، والالقاء ، وخط الكتابة . أما علوم الطبيعة ، فلم يكن لها أى مكان فى مواد هذه الامتحانات والمسابقات . وإذا ماطلب الى المتقدمين كتابة « موضوع تاريخى » ، فإن ذلك كان يتعلق بتاريخ الصين بعدها . ورغم أن الحكومة كانت لا تهتم بتنظيم التعليم ، وكانت تترك هذا العمل للمجهود الشخصى ، فإنها كانت تعقد أهمية كبيرة بالنسبة لمسألة هذه الامتحانات ، ولكنها كانت « تخلط بين فن الكتابة وفن الحكم » . وهكذا نجد أن طبقة الموظفين ، والتى يسميها الأوربيون « مانداران » mandarins ظلت فى صميمها شديدة الارتباط بالأفكار الصينية القديمة ، وأسهمت فى الاحتفاظ بالصين فى حالة من الجمود ، وفى الدفاع عن التقاليد التى تترك للادارات المحلية سلطة واسعة لاتخاذ القرارات ، ضد أية نية

لتدخل من جانب الحكومة .

ولذلك ، فان أسرة المانشو ، والتى كانت بكل بساطة قد وضعت نفسها فوق كل المنظمات السياسية والاجتماعية الموجودة فى الصين ، لم تكن فى حالة تسمح لها بإعطاء الامبراطورية « درع » حماية . ويبدو أنها لم تفكر حتى فى ذلك .

٣ - أحوال اليابان :

وكان لليابان مظهراً خارجيا ، يختلف عن ذلك كل الاختلاف . ولا شك فى أن جماهير الأهالى كانت تتكون ، كما هو الحال فى الصين ، من الفلاحين . ولكن المجتمع كان ينقسم الى طبقات شديدة التحديد . فكان هناك ، فى أسفل السلم « الباريا » أو « إيتا » eta والذين كان عليهم أن يعيشون فيما بينهم ، والذين كانوا يمارسون الأعمال « الوضيعة » : الدباغة ، والعمل فى الجلود ، أما « الطبقات العاملة » heimin فكانت تضم ، الى جانب الفلاحين ، الصناع والتجار ، علماً بأنهم كانوا ينظرون إلى العمل الزراعى على أنه « أرقى » من العمل التجارى . وفى القمة ، كان النبلاء العسكريون يشكلون طبقة ذات إمتيازات . وكان بنيان الدولة إقطاعيا ، وفيما عدا الدائرة الخاصة بالامبراطور ـــ وكانت هذه الدائرة ذات حدود متواضعة ـــ كانت الاراضى مقسمة بين السادة ، ووصل عدد من هذه الاقطاعات ، قرب عام ١٨٤٠ إلى ٢٧٦ إقطاعا . وكان للسيد الاقطاعى Daimio ، داخل منطقة نفوذه ، سلطة مطلقة ، ويمارسها عن طريق الوراثة . فكان يحكم بين الناس ، وينظم الادارة المحلية والنظام الضرائبى ، وكان له حتى حق صك العملة . وكان لديه رجاله المسلحون Samoural : وكان لدى أصغرهم ٢٠٠ رجل مسلح على الأقل ، أما الأكبر شأنا فكان لديه منهم الآلاف ، وكان من حق الساموري وحدهم حمل السلاح ، كما كانوا معفون من الضرائب ، ولا يعملون بأيديهم ، وكانوا لا يخضعون للقوانين العادية فيما يتعلق بجرائم الجنايات ، ولهم حق ممارسة القضاء أنفسهم ، إذا ما قام « رجل من العامة » بالاعتداء عليهم ، وهكذا كانوا يعيشون بعيدين عن بقية الأهالى . وكان الدايميو هو الذى يضمن لهم معيشتهم ، وذلك بدفع معاش لهم ، يحسب بكمية من الأرز ، وكان فى بعض الأحيان يتنازل لهم عن قطعة صغيرة من الأرض ، وكانت هذه الطبقة العسكرية تشتمل فى مجموعها ما يقرب من ٥٠٠,٠٠٠

شخص . وكان قرار من السيد الاقطاعى يكفى للدخول إلى هذه الطبقة ، وإن كان للساموري ، من حيث المبدأ ، صفة الوراثة والتوريث ، وفى صالح أحد أبنائه فقط ، وإذا ما ترك الساموري خدمه سيده ، يفقد إمتيازاته ، ويصعب عليه أن يعيش الا فى العوز ، مالم يصبح حرفياً أو تاجراً .

وأمام هؤلاء الدايميو ، والذى كان لكل منهم جيشه الصغير من الساموري ، فقد الامبراطور سلطنه . وتحولت الملكية المركزية التى كانت موجودة لعدة قرون وأصبحت « إمبراطورية الشمس المشرقة » منذ القرن الثانى عشر مجموعة من الامارات فى صراع مع بعضها ، وأصبح الامبراطور مضطراً الى أن يمنح أقوى السادة الاقطاعيين ، أو الدايميو ، والذى يرى فيه القدرة على استتياب الأمن ، لقب قائد القواد ، أو « الشوجون » Chogoun ، وقام حتى بعد ذلك بأن ترك له مقاليد الحكومة . ومن إنقلاب إلى إنقلاب آخر ، مر منصب « الشوجون » عند نهاية القرن السادس عشر الى أسرة توكوجاوا Tokougawa ، والتى إحتفظت به . وبصفة مستمرة ، منذ ذلك الوقت ، وفى بداية القرن التاسع عشر كان سادة هذه الأسرة يحتلون ربع أراضى جزيرة هوندو ، وكان فى وسع الشوجون ، ونتيجة للقوة العسكرية الموجودة لديه ، والتى بلغت ٥٠,٠٠٠ من الساموري ، أن يفرض إرادته .. ولكنه لم يتدخل فى مناطق السادة الاقطاعيين ، وحيث كان الدايميو يحتفظون ، من ناحية المبدأ ، بالسلطة المطلقة ، بل ان فرض بعض التحديدات على ممارسة هذه السلطة : فلم يعد فى وسع الدايميو أن يتزوجوا دون أن يحصلوا على تصريح بذلك من الشوجون ، وأصبحوا مجبرين على قضاء عام ، كل عامين ، فى مقر الشوجون ، فى يدو[1] ، وحين كانوا يعودون الى مناطق سيادتهم ، كان عليهم أن يتركوا ، فى يدو ، نساءهم وأطفالهم ، والذين كانوا ، فى واقع الأمر ، رهائن عند الشوجون ، ولم يعد من حقهم بناء قصور جديدة فى مناطق سيادتهم ، دون تصريح بذلك من الشوجون . وبالاجمالى ، فإن الشوجون قد أنزل الدايميو الى مستوى التابعين ، وإن كانت هذه التبعية تختلف عن بعضها فى الدرجة ، تبعاً للقوة الفعلية لكل واحد من بينهم . و « بترويض » طبقة النبلاء العليا ، غير شكل النظام الاقطاعى ، وأقام نظاماً سلطويا فى صالحه .

(١) وهى المدينة التى ستسمى فيما بعد طوكيو .

وكانت العلاقات بين الامبراطور والشوجون فريدة فى نوعها . فلقد ظل الامبراطور ، الذى يحصل على سلطته من السماء ، هو السيد المطلق من الناحية النظرية ، وإن كان قد أصبح لايمارس أية سلطة . أما الشوجون فكان يحكم ، وطبقاً لتفويض منحة له الامبراطور ، وهذا التفويض الذى كان من الممكن سحبه منه ، كان يتجدد بالفعل ، عند وفاة الشوجون ، فى صالح خلفه ، الذى يكون قد إختاره . ومع ذلك ، فإن الامبراطور ، الذى كان يحيط به « نبلاء البلاط » . أو كوجيه Kugé كانت له حكومة فى كيوتو : مجلس دولة من ثلاثة أعضاء ، وعدد من الوزراء ، وإن كانت هذه الأدارة لا تعمل . ذلك أن الشوجون كان يمارس الحكم الفعلى فى يدو ، وحوله « المجلس الكبير » . وهكذا وجد البلاط الامبراطورى نفسه ، وفى جميع المجالات ، خاضعاً لسلطة الشوجون ، والتى كان ينتظر منها المعونة السنوية ، والتى كان لايمكنه أن يعيش بدونها . ولم يكن فى وسع الامبراطور أن يجرى أى إتصال مع الدايميو ، والذين لم يكن من حقهم الحضور الى كيوتو ، وكان مراقبا ، فى نفس قصره ، بواسطة مندوبى الشوجون ، والذين كان يمثلهم أحد أعضاء أسرة توكو جاوا ، والذى كان يحتل قصر نيجو ، فى العاصمة الامبراطورية . ولكن ، إذا كانت السلطة الزمنية للامبراطورية قد ألغيت من الناحية العملية ، فإن دوره كرئيس دينى إستمر فى أن يضمن له ، وبدون سلطة ، هيبة كبيرة .

ولقد تمكن نظام توكو جاوا فى فترة قرنين من أن يحقق نتائج واضحة . فأكد السلام الداخلى ، بوضعه حد للحروب بين الدايميو ، ومهد الطريق بذلك لازدهار الحياة الثقافية والفنية ، وأعاد بناء الوحدة السياسية فى البلاد ، ولكنه لم يمس البنيان الاجتماعى : فطبقة الساموراى إحتفظت بامتيازاتها ، رغم أنها فقدت الهدف من وجودها منذ نهاية الحروب الأقطاعية . كما أنه لم يغير ظروف الحياة الاقتصادية : فلقد ظلت التجارة الداخلية معوقة بنقص وسائل المواصلات ، وكذلك بتعدد أنواع العملة ، وأجبرت سياسة « الانغلاق » الشديدة ، التى مارستها الحكومة منذ عام ١٦٣٧ ، البلاد على أن تعيش على مواردها الغذائية وحدها ، وكانت هذه الموارد ، فى حالة مجئ محصول سيىء ، لا تكفى لضمان إطعام السكان (وفى فترة قرن ونصف قرن ، عرفت اليابان إحدى عشرة مجاعة قاسية ، كانت آخرها فى عام ١٨٣٧) وكان نقص المواد الغذائية هذا يمنع نمو

السكان . وكانت الصناعة ، والتى كانت حرفية فقط ، محرومة من استيراد المواد الأولية الناقصة واللازمة لها من الخارج ، وبخاصة خام الحديد ، ولذلك فإنهم إضطروا إلى الاحتفاظ بالصلب لصناعة السيوف . وظل التسليح عند بداية القرن التاسع عشر ، فى نفس الحالة التى وجد فيها فى القرن السابع عشر ، ولم تبدأ الحومة وبعض كبار الدايميو فى شراء البنادق والمدافع من الهولنديين الا قرب عام ١٨٣٠ . ولقد وجدت الحكومة أن حالة استقرار الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، كانت تتمشى وتتطابق مع التقاليد اليابانية ، وكانت تتمشى مع أى حال مع مصالح الطبقة الحاكمة ، ومصالح نظام الشوجون . وكان أعضاء أسرة توكو جاوا يعلمون أن عدم الحركة كان ضروريا لبقاء نظامهم السياسى ، الذى قاموا بإنشائه .

ورغم ذلك ، فإن هذا النظام بدأ فى التقلقل . ففى الأوساط المثقفة ، أدت دراسة التاريخ القديم إلى أن يقوم بعض الكتاب ، منذ أواسط القرن الثامن عشر ، بتقدير أن نظام الشوجون قد « إغتصب » السلطة . ووجدت هذه النظرية تأييداً من كبار الدايميو الموجودين فى الجنوب ، وبخاصة فى جزيرة كيوسيو ، والذين كانت تحميهم طول المسافة ، وشعروا باستقلال أكثر من غيرهم بالنسبة لسلطة الشوجون ، وفى مناطق النفوذ الاقطاعية ، كان الساموروى ، الذين عاشوا بدون عمل ، يشعرون بالضيق ، وكان من عاش من بينهم فى جزيرة هوندو قد ظل مرتبطاً بمصير أسرة توكو جاوا ، وقبل هذه الحالة ، ولكن من عاش من بينهم فى مناطق أكثر بعداً ، كان مستعداً لسماع أنصار نظرية « الشرعية » . ولاشك فى أن قوة الأداة الحكومية كانت لاتزال على درجة من القوة لا تسمح لأعداء نظام الشوجون بالمجاهرة بمهاجمته ، ولكن صدمة خارجية كانت تكفى لنشوب أزمة داخلية فى الحال .

٤ – أحوال الهند الصينية :

كانت الهند الصينية ، والتى كانت تفتقر الى وحدة حضارية وإلى وحدة سياسية ، تظهر أمام الأوربيين ، قرب عام ١٨٤٠ ، بمظهر مختلف . وإذا ما أبعدنا الامارات الصغيرة التى كانت تقتسم وادى ميكونج الأوساط والأعلى ، قرب الحدود الصينية ، وكذلك « السلطنات » التى كانت تجمع قبال ماليزيا عند

الجزء الجنوبى لشبه جزيرة ملقا ، فما هى القوة التى كانت تمثلها الدول الأربع الرئيسية فى شبه الجزيرة ؟

كانت إمبراطورية آنام هى الدولة الأكثر قوة ، والأكثر سكاناً وبكثير من غيرها . وبعد فترة من الانقسامات ، تمكنت من إعادة توحيد نفسها فى عام ١٨٠٢ . وكانت هى الدولة الوحيدة التى كان لها تنظيما سياسياً قديماً . والذى كانت خطوطه الرئيسية محددة منذ القرن الخامس عشر . وكانت أفكار السلطة الامبراطورية هى نفس تلك التى كانت موجودة فى الصين ، كما كانت وسائل الادارة وتعيين الموظفين مشابهة لها . وكانت آنام تنسب بحضارتها للصين ، كما كانت مرتبطة بها بروابط تبعية ، حتى وإن كانت هذه الروابط غير محددة .

أما سيام ، والتى كان عدد سكانها لا يزيد كثيراً على ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة ، وبورما ، والتى لم يكن سكانها أكثر من ذلك عدداً ، فإنهما ظلا لفترة طويلة فى حروب فى أثناء القرن الثامن عشر ، ولم تصل الدولة الأولى من بينهما ، أو الثانية ، الى حالة من الاستقرار النسبى الا منذ عام ١٧٨٢ . ولكن التنظيم السياسى كان بدائياً وبسيطا للغاية . ففى بالجوك وفى ماندلاى كان أحد القادة العسكريين قد أسس أسرة حاكمة . وكان الملك يمارس سلطة مطلقة ، وكان التنظيم الادارى لايقارن بما كان موجوداً فى آنام : فكان تعيين حكام الاقاليم وتابعيهم لا يخضع إلا لرغبة الملك ، وكانت طبقة « المتعلمين » غير موجودة . أما جيش سيام ، فرغم أنه كانت فيه أسلحة نارية مستوردة من أوربا ، فلم يكن له تنظيم ولا إنضباط . وأما دولة بورما ، فلم يكن لها حتى جيش نظامى ، وكان الملك يجمع القوات التى يحتاجها وقت الحرب فقط .

وأما كامبودج ، فكان عدد سكانها لايزيد على مليونين ونصف مليون نسمة ، وكانت دولة « تحتضر » . وكان الملك فيها ، له سلطات مطلقة ، وكان هو القاضى الأعلى ، وكان يستند فى سلطته الى طبقية متتالية من الموظفين ، الذين كانوا يشكلون « طبقة نبلاء » ، وإن لم يكون هذا الامتياز وراثيا . وإن كبار الموظفين يحصلون على مناطق نفوذ ، مدى الحياة ، ويحتفظون لأنفسهم بجزء من الضرائب التى يجمعونها ، بدلا من أن يحصلوا على رواتب . ولم يكن هناك جيش دائم .

وإذا ما تركنا آنام جانبا ، فإن أى من هذه الدول لم تكن قادرة على أن تبدى مقاومة فعالة لعملية التوغل الأوربى .

٥ - مواقع الدول « الغربية » :

وحول دول الشرق الأقصى هذه ، لم تكن الدول العظمى الأوربية تمتلك بعد إلا عدداً بسيطا من المواقع التى يمكنها أن تمثل « قواعد إنطلاق » ، بالنسبة لأية عملية ممكنه . ولا شك فى أن البرتغاليين كانوا فى مكاو ، فى الصين الجنوبية ، وفى أن الاسبانيين كانوا يحتلون ، ومنذ أواسط القرن السادس عشر ، الأرخبيلات الرئيسية فى المحيط الهادى الغربى ، ــ الفلبين ، وكارولينا ، وأرخبيل ماريان .

ولكن الاسبان والبرتغاليين لم تعد لهم قوة للتوسع وكان الهولنديون مقيمون ، منذ وقت بعيد ، على الطرق البحرية التى كانت تتحكم فى المدخل الجنوبى الغربى للمحيط الهادى ، ومع ذلك ، فنظراً لأنهم لم تعد لديهم القوات البرية والبحرية القادرة ، فانهم لم يعودوا يمثلون تهديداً بالنسبة لدول الشرق الأقصى . وكان هذا هو السبب الذى جعل الحكومة اليابانية لا تعارض فى أمر احتفاظهم بمركز تجارى فى جزيرة دشيما . أما فرنسا ، فنظراً لأنها لم تكن قد أعادت بناء قواتها البحرية ، والتى كانت قد تحطمت فى أثناء الحروب النابوليونية ، فانها لم تلعب فى ذلك الوقت أى دور فعال ، رغم أن رجال بعثاتها التنصيرية ظلوا فى آنام ، رغم الاضطهاد ، وظهروا فى عام ١٨٢٧ فى أرخبيلات المحيط الهادى الأوسط . وأما الولايات المتحدة ، والتى كانت أقاليمها لم تمتد بعد حتى ساحل المحيط الهادى ، فانها كانت لها بعثات تنصيرية ، وبخاصة فى جزر هاواى ، وكانت بعض سفنها التجارية قد بدأت فى السير فى هذا المحيط الضخم ، ولكن حكومتها لم تظهر حتى ذلك الوقت ، ورغم مراقبتها لامكانيات المستقبل (والدليل على ذلك إرسال بعثة إلى سيام فى عام ١٨٣٣) ، أية نية محددة . ويبقى بعد ذلك انجلترا ، وروسيا .

وكانت انجلترا قد وضعت أقدامها على سواحل استراليا فى عام ١٧٨٧ ، وكان ذلك يمثل « قاعدة » بعيدة للغاية ، ولا يسمح لها باستخدامها كنقطة إطلاق فى عمل موجه ضد آسيا الشرقية . ولكن انجلترا تمكنت ، ونتيجة للحروب النابولونية ، من أن تقيم ، الى جانب الهولنديين ، عند مدخل المحيط

الهادى .وتمكنت ، بعد حصولها على سنغافورة ، من الاشراف ، من مضيق ملقا ، على طريق المواصلات البحرية الكبيرة . وكانت تحتل جزءاً من جزيرة بورنيو ، واحتفظت فى كانتون بصلات تجارية مع الصين .

أما روسيا فانها وجدت نفسها ، على العكس من ذلك ، ونتيجة لأراضيها فى سيبيريا ، كجارة للصين . ولقد إعترفت لها معاهدة نرتشنسك ، التى وقعت عليها حكومة الصين فى عام ١٦٨٩ ، بملكية الأراضى الواقعة إلى الشمال من نهر آمور ، ودون أن تعطيها بعد حق الملاحة فى هذا النهر . ولكنها وجهت مجودها صوب الشمال الشرقى ، وليس صوب الصين . فإحتلت عند بداية القرن الثامن عشر كامتشكا وجزءاً من أرخبيل كوريل ، ثم أنشأت مراكز تجارية فيما وراء مضيق بيرنج ، فى جزر آلويت وفى آلاسكا ، وحاولت حتى أن تمد ، وفى أثناء السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ، منشئاتها ومراكزها إلى الساحل الأمريكى من المحيط الهادى الشمالى ، وذلك فى نفس الوقت الذى أرسلت فيه أحد أساطيلها إلى جزر هاواى . وبالإجمال ، فإن هذه السياسة ، التى كانت موجودة قبل عام ١٨٤٠ ، كانت تتعلق بشمال المحيط الهادى ، أكثر مما تتعلق بالشرق الأقصى . ولاشك فى أن بطرس الأكبر قد فكر ، فى الوقت الذى إلتقى فيه الروس فى أرخبيل كوريل باليابانيين ، فى الدخول فى علاقات مع الامبراطورية اليابانية ، ولكنه لم ينجح فى ذلك . وبدأ روس سيبيريا ، وأقاليم نهر آمور ، والذين كانت لهم علاقات تجارية مع الصين ، بطريق قوافل كياختا ، فى منغوليا — وهو طريق بطىء وطويل — فى أن يعرفوا فى ذلك الوقت أن السلع الانجليزية التى كانت تفرغ فى كانتون كانت تصل بسهولة أكثر ، الى الزبائن الصينيين ، عن السلع الروسية ، وفكروا ، هم كذلك ، فى إستخدام الطريق البحرى ، من سيبيريا الشرقية الى الصين الوسطى ، حتى يحصلوا على نصيبهم فى تجارة كانتون : فظهرت من جديد مسألة الحصول على ميناء فى اليابان ، بين المسائل التى كانت تشغل الروس . ولكنها كانت مجرد أفكار . ولم تكن هناك حتى ذلك الوقت سياسة روسية من أجل التوسع فى الشرق الأقصى .

وكانت إنجلترا هى التى قامت بالمبادرة ، وسارت بالدول العظمى فى طريق جديد .

بعض المراجع

أولا ــ الصين :

HSIEH, The	Government of China. Baltimore, 1925
MORSE, H. B. :	The Trade and Administration of the Chinese Empire. New York. 1908
COSTIN,	Great Britain and China 1840 - 1860. London, 1939

ثانيا ــ اليابان :

MURDOCH, J.	et YAMAGATA, A History of Japan. London, 1926
HEARN, Lafcadio,	Japan, an essay of Interpretation, London, 1910
ORCHARD, J.	Japan's economic position. New York, 1930

ثالثا ــ الهند الصينية :

MASPERO,	G. Un Empire colonial français : L'Indochine. Paris, 1929
ROBEQUAIN	L'Indochine : Les paye et les hommes. Paris, 1930
GOUROU, P.	L Terre et L'Homme en Extrème -Orient. Paris, 1941
NISBET,	Burma under the British Rule and Before. London, 1910 (2 Vols.)

ويمكن كذلك الرجوع الى الكتب التى نشرت فى هذه الفترة والتى تصف بلاد الشرق الأقصى وكذلك نظمها ، مثل :

huc. (Rev. P.)	L'Empire Chinois. Paris, 1957 2 Vols.
BAZIN, R.	Recheşches sur les institutions ad- ministratives et municipales de la Chine. 1854
PELLEGRIN	(Mgr.) Description de Siam. Paris, 1854

إنفتاح الصين

١ - حرب الافيون :

كان الانجليز يحتلون المكان الأول فى التجارة الأوربية فى كانتون ، وفى الوضع الذى كانت توجد فيه قبل عام ١٨٤٠ ، وكان التجار الانجليز ، والموظفون لديهم ، يشكلون مجموعة تقرب من ٢٥٠ شخص فى أثناء أشهر نشاط المراكز التجارية . وحتى عام ١٨٣٣ ، كانت هذه التجارة البريطانية خاضعة لشركة الهند ، التى كانت تحتكرها ، وكانت الشركة تتعامل مع جمعية تجار الصين فى كانتون ، الكوهونج . وبالاختصار ، فإن العلاقات كانت قائمة عن طريق شركتين تجاريتين ، وبعيداً عن أية مشاركة من جانب مندوبى الحكومتين . ولكن البرلمان الانجليزى رفض ، فى عام ١٨٢٣ ، أن يجدد إحتكار شركة الهند . ولذلك فإن الحكومة البريطانية أرسلت أحد المندوبين الدبلوماسيين إلى كانتون ، وكلفته بمراقبة العلاقات التجارية ، وبحماية التجار . وكان من الطبيعى ألا يرغب هذا المندوب فى الدخول فى مناقشات مع مجرد جمعية للتجار الصينيين ، وأن يحاول الوصول الى ممثلى الحكومة . وكانت هذه هى النتيجة التى حاول أن يصل اليها ، فى عام ١٨٣٤ ، أول مندوب انجليزى ، وهو لورد نابيير Napier الذى كان « مراقب التجارة » . ولكن محاولته فشلت : فرفض نائب الملك فى كانتون حتى أن يجيب طلبه بمنحه مقابلة ، وأمره بترك كانتون . وحتى ينفذ هذا الامر ، أجبرت الكوهونج على وقف علاقاتها التجارية مع الانجليز . وبعد عامين من ذلك ، جدد تشالز إليوت Charles Elliot ، خليفة نابيير ، وبدون نجاح ، هذه المحاولة : فلم يحصل على رد على الخطابات التى كتبها لنائب الملك عن طريق الكوهونج ، وإنتهى به الأمر الى أن يعود من كانتون الى مكاو وكان هذا فشلا للحكومة الانجليزية . ولم يكن الأمر يتعلق بمجرد مسألة شكلية أو إجرائية . ذلك أن التجار الانجليز ذكروا أنها كانت مسألة « كرامة » ، وأن من حق

بريطانيا العظمى أن تعامل ، من جانب الصين ، على قدم المساواة .

ولكن المسألة لم تقتصر على ذلك . فكانت الحكومة البريطانية ترغب فى الحصول على إرضاء من حيث المبدأ ، لأنها كانت ترغب كذلك فى الدخول بهذه الطريقة فى مفاوضات مع الحكومة الصينية من أجل الحصول على ميزات إقتصادية . وكانت التعليمات التى أرسلها بلمرستون إلى لورد نابيير ، فى عام ١٨٣٤ توجهه إلى الدخول فى مفاوضات « بشأن أحوال التجارة فى الصين » . وكان هدف الحكومة البريطانية يتمثل فى الحصول على عدم قصر العلاقات التجارية على ميناء كانتون وحده ، وفى عقد معاهدة تجارة مع حكومة الصين تسمح للتجار الانجليز بعدم الخضوع للمعوقات التى تفرضها اللوائح الموجودة وبتنمية أعمالهم ، وفى إنشاء هذه العلاقات على أساس تعاقدى ، بدلا من قبول أن تملى الصين نفسها الشروط التى تسمح فيها بالتبادل .

وكان ذلك يتطابق مع مصالح التجار الانجليز فى كانتون ، والذين كانوا متجمعين فى إتحاد ، الأمر الذى كان يعطيهم نفوذاً فى مجلس العموم . وكان يتجاوب أيضاً مع أهم مشغوليات الصناعات الانجليزية ، وهى صناعة المنسوجات ، والتى كانت ترى فى الصين سوق تصدير ضخم . ولكن هذه السياسة إصطدمت بالمقاومة السلبية من جانب سلطات الصين .

والواقع أن الأزمة بدأت . ولم يكن الحادث الذى وقع . فى عام ١٨٣٩ ، وبشأن مسألة الأفيون ، إلا فرصة لها . وكان الأفيون ، الذى يأتى من فارس وبخاصة من الهند ، يبيعه الانجليز فى كانتون ، ذكر الممثل البريطانى فى كانتون ، فى عام ١٨٣٦ ، أنه كان « أهم جزء من تجارة وارداتنا » . وبلغت قيمة هذه التجارة ، فى هذه السنة نفسها ، مبلغ ١٨ مليون جنيه . وكانت حكومة الصين قد منعت هذا الاستيراد ، فى عام ١٧٢٩ ، لأسباب تتعلق بسلامة المجتمع ، وتتعلق كذلك بدوافع مالية (كانت ترغب فى منع خروج العملة) ، ولكن هذا المنع ، الذى تجدد مرات عديدة ، لم يطبق بدقة ، وكان التهريب يتم بتشجيع

وبمشاركة من جانب « جمعية التجار » وبعض الموظفين الصينين ، وفى عام ١٨٣٩ رغبت حكومة الصين فى أن تطبق اجراءات المنع بشكل فعال ولاشك فى أنها كانت ترغب فى أن تظهر للتجار الانجليز انها قادرة على القيام بردود فعل تجاه المحاولات التى كانت تهدف إقتحام بلادها . واستخدم المندوب لين Lin الذى أرسل خصيصاً من بكين وسائل نشطة ، فطالب التجار بإعطاء الوعد كتابة بوقف إستيراد الافيون ، وهدد بتنفيذ حكم الإعدام فى أولئك الذين لن يحافظوا على هذا التعهد ، وأمر بالإستيلاء على المخزون منه ، وإعدامه ، بعد أن حاصر المراكز التجارية . وحاول تشالز إليوت أن يتفاوض ، ولكن بدوى جدوى ، ورفض لين الاستماع لأى شيء . ولاشك فى تجارة الأفيون كانت غير مشروعة ، ولكن إليوت ذكر أن إجراءات الحكومة الصينية كانت غير مقبولة : فما الذى دفعها إلى أن تأخذ ، ضد التجار البريطانيين ، إجراءات « عدوانية » ، ودون مناقشة مسبقة ؟ لقد أصبحت التجارة الانجليزية معرضة « لنزوات » السلطات الصينية ، ولم تعد آمنة .

وقررت الحكومة الانجليزية فى شهر أكتوبر ١٨٣٩ ، وطبقاً لرأى إليوت ، القيام بعملية تدخل مسلحة . ولقد لاحظ بلمرستون أنه كان من حق الحكومة الصينية ، بدون شك ، أن تمنع إستيراد الأفيون . ولكنه لم يكن من الممكن قبول أن تقوم السلطات الصينية ، وبعد أن كانت قد تحملت وجود هذه التجارة لفترة طويلة ، باستخدام وسائل العنف ، والمستخدمة بدون تمييز ضد كل التجار الانجليز ، المتهمون أو غير المتهمين بالتهريب . وكانت هذه هى وجهة النظر التى دافع عنها ، يوم ١٩ مارس ١٨٤٠ ، أمام مجلس العموم . ورغم إحتجاج جلادستون — عن سبب تركهم الهند تصدر الأفيون — حصلت الحكومة ، وبالكاد ، على الأغلبية . وهكذا تمت موافقة البرلمان على إرسال الحملة . وذكر بلمرستون أن هدفها كان « ضمان الأمن المقبل للتجارة البريطانية » . فبأى الوسائل ؟ لم يكن الأمر يتعلق بمجرد توسيع إمكانيات المبادلات الاقتصادية فقط . ذلك أن قائد الحملة إستلم تعليمات بالحصول على تنازل عن إحدى الجزر ، القريبة تماما من السواحل الصينية ، من أجل إستخدامها « كموقع

للتجارة » للرعايا البريطانيين ، وفى أول الأمر حددت الحكومة الانجليزية رغبتها فى إحدى جزر شوسان ، الواقعة عند مصب نهر يانج نسى ، وكان هذا هو الموقع الأمثل ، من وجهة نظر المصالح الاقتصادية ، إذ أن يانج تسى كان أكبر طريق للتوغل فى وسط الصين . ومع ذلك فانها قنعت ، بعد ذلك ، بالمطالبة بهونج كونج ، المواجهة لكانتون .

ولقد استمرت «حرب الأفيون» ، والتى كانت فى واقع الأمر حربا من أجل « إنفتاح » الصين أمام التجارة الانجليزية ، لمدة ثمانية عشر شهراً ، وبعد أن كان الانجليز قد آملوا فى أول الأمر فى نجاح عملية بحرية ـــ ضرب القلاع الموجودة عند مصب نهر سى كيانج ـــ إضطروا إلى نقل العمليات إلى منطقة يانج تسى ، واستخدام فرقة إنزال . ولقد إستولوا على شنغهاى فى شهر يونيو ١٨٤٢ ، ثم إستولوا بعد شهرين من ذلك نانكين ، دون صعوبة كبيرة ، إذ أن جيش المانشو الذى كان يدافع عن المدينة لم يكن عدده يزيد على ٨,٠٠٠ رجل . وإضطرت الحكومة الصينية فى ذلك الوقت ، وهى التى كانت قد رفضت فى شهر مارس ١٨٤١ أن تصدق على المشروع الأول للاتفاق ، إلى أن تشعر بضعف قواتها العسكرية ، وإلى أن تسلم .

٢ – معاهدة نانكين :

كانت معاهدة نانكين ، التى انهت يوم ٢٦ أغسطس ١٨٤٢ هذه الحرب بين إنجلترا والصين ، لا تشتمل على أية فقرة تتعلق بمسألة الافيون ، والتى كانت هى سبب الصدام . ولكنها سوت المسائل المتعلقة بالمبدأ ، والمسائل العملية ، والتى كانت تتعلق بحقوق الممثلين الدبلوماسيين الانجليز ، والتجار الانجليز .

وكانت الحكومة البريطانية قد طالبت ، قبل الحرب ، بحق ممثلها فى كانتون فى أن يتراسل ، وعلى قدم المساواة ، مع الموظفين الصينيين . وحصلت على إرضاء فى ذلك . ولم يعد من حق نائب الملك ، أو الحكام الصينيين أن يرفضوا الدخول فى علاقات مع المندوبين الانجليز ، ولا أن يطلبوا إلى هؤلاء المندوبين أن يقوموا فى

مراسلاتهم باستخدام عبارات تتضمن معنى الوضعية الأدنى . ولكن الأمر لم يكن يتعلق بإقامة علاقات دبلوماسية بين الحكومتين ، أى منح أحد ممثلى الحكومة الانجليزية حق الوصول إلى بلاط الصين .

وكان التجار البريطانيون قد أصروا على ضرورة الحصول على نظام يخلصم من المعوقات التى كانت تفرض على نشاطهم التجارى . وكسبوا هذه المسألة ، وإلى مدى بعيد . ولم يعد ميدان التجارة الانجليزية محدداً بميناء كانتون وحدها . بل « تفتح » خمس موانى صينية بعد ذلك ـــ كانتون ، وشنغهاى ، وآمون ، وفوتشيو ، ونينج بو ـــ أمام هذه التجارة ، ويمكن للتجار الانجليز أن يقيموا فيها ، كما يمكن للحكومة الانجليزية أن ترسل أحد القناصل الى هناك . وفى هذه الموانى ، يمكن للعلاقات التجارية أن تقوم « مباشرة » بين التجار الأجانب وبين الأهالى الصينين . ولذلك فإن نظام الاحتكار الذى إحتفظوا به لاحدى جمعيات التجار الصينين قد تم إلغائه . وتظل الحركة التجارية خاضعة لدفع ضرائب جمركية ، وإن كانت معدلاتها « معتدلة » : فلا تزيد عن ٥٪ تقريباً من قيمة السلع ، وذلك بإستثناء الضريبة المفروضة على تصدير الشاى ، والتى يمكنها أن تصل الى ١٠٪ ، وبإتفاقية تكميلية ، تم التوقيع عليها فى شهر نوفمبر ١٨٤٣ ، تقرر أن الانجليز ، فى القضايا الجنائية ، لن يقدموا أمام المحاكم الصينية ، وستكون محاكمتهم أمام محاكمهم الخاصة بهم ، وهكذا فقدت الصين إستقلالها الذاتى فى شئون الجمارك ، ووافقت على بدء نظام « إعفاءات قضائية » . وهذه هى المبادىء التى سوف تحكم ، ولمدة تقرب من قرن من الزمن ، علاقات الصين مع الدول العظمى .

وبينما كانت حكومة الصين هى التى تملى ، وحتى عام ١٨٣٩ ، على الأجانب شروط هذه العلاقات ، أصبح الآن الأجانب هم الذين يفرضون شروطهم على حكومة الصين . ومن جانب آخر ، منحت هذه المعاهدة بريطانيا العظمى نظام الدولة الأكثر وداً ، ولذلك فإنها سوف تفيد ، وبطريقة تلقائية من كل ميزة إضافية يمكن لأية دولة أخرى أن تحصل عليها .

وأخيرا ، فإن ممثل بريطانيا العظمى فى كانتون كان قد طالب بالاستيلاء على أرض يمكنها أن تستخدم « كمركز للتجارة » ، ويمكنها أن تسمح ، بالتواجد الدائم لقوة مسلحة إنجليزية بالقرب من سواحل الصين ، بضمان حماية فعالة للمصالح الانجليزية ، وكذلك بتنفيذ كامل لبنود المعاهدة . ولقد تحقق هذا المطلب ، والذى كانت الحكومة الصينية قد عارضته أكثر من أى مطلب آخر . وأصبحت جزيرة هونج كونج ، والتى تبعد بمسافة كيلومتر ونصف عن ساحل القارة ، مستعمرة بريطانية ، وكان المفاوض الانجليزى بوتنجر Pottinger هو الذى نجح فى الوصول الى هذه الحل ، وكانت الحكومة الانجليزية ، والتى كان أبردين قد إحتل فيها مكان بلمرستون ، تخشى من أن تطيل أن العمليات الحربية إذا ما طالبت بتنازل إقليمى ، ولكن هذا الدبلوماسى تخطى التعليمات الصادرة اليه ، وأصبح على الحكومة بعد ذلك أن تهنئه على ما قام به .

وذكر بوتنجر أن معاهدة نانكين « تفتح عهداً جيداً فى هذه المنطقة من العالم » . ولقد شعرت كل من الولايات المتحدة ، والتى كان لها نصيب فى تجارة كانتون ، وفرنسا كذلك ، بمدى هذه الحدث . ولقد قامت الحكومتان ، ومنذ عام ١٨٤٣ ، بإرسال سفارتين الى الصين ، لكن تحصلا على معاهدة تضمن لتجارتيهما ظروف مماثلة لتلك التى حصل عليها الانجليز ، ولقد وافقت حكومة الصين على ذلك ، نظراً لأنها لم تكن ترغب فى البقاء وحيدة مع بريطانيا العظمى . ومن جانب آخر ، وعلى عكس ما قامت به إنجلترا ، لم تقم الولايات المتحدة ، ولا فرنسا ، بطلب تنازلات إقليمية ، ولقد إهتمت المذكرة الأمريكية بأن توضح جيداً أن الولايات المتحدة لا تفكر أبداً فى الحصول على أرض صينية . وفى فرنسا ، كان جيزو يأمل فى أن يحصل فى الشرق الأقصى على محطة بحرية ، يمكنها أن تستخدم فى نفس الوقت كمخزن للتجارة ، وفى تعليماته الصادرة فى ٩ نوفمبر ١٨٤٣ ، حدد مع ذلك أنه من الواجب أن تنشأ هذه المحطة البحرية « قرب إمبراطورية الصين » ، وليس فى الصين نفسها . ولقد فكر فى جزيرة بولوكوندر ، أمام ساحل الهند الصينية ، ولكنه وجد أن قرب سنغافورة يمثل مصدر ضيق لها . ثم توجه بأنظاره إلى خليج توران ، ولكن الموقع لم يظهر له على

أنه متميز من الناحية التجارية ، كما أن أمر إضطرار فرنسا فى هذه الحالة الى القيام باحتلال مساحة واسعة من القارة الأسيوية لم يعجبه . فاتجه بمفاضلاته صوب جزيرة بازيلان ، جنوب أرخبيل الفلبين ، والتى كانت تحتل موقعاً فريداً على الطريق البحرى بين الصين وبين أمريكا ، وعلى طريق السفن التى تأتى من كانتون الى أوربا مع الرياح الموسمية ، ولكن إسبانيا إحتجت ، وإستندت إلى حقوقها على هذه الجزيرة ، رغم أنها كانت قد أخلتها منذ عام ١٦٤٥ . وفى نهاية الأمر ، وجد جيزو ، والذى كانت له مشغوليات أخرى كثيرة فى ذلك الوقت فى الجزائر وفى المغرب ، أن إحتلال بازيلان يتطلب « تضحيات كبيرة فى الرجال والأموال » .

ولذلك فإن أى من المفاوضين ، الأمريكى كاليب كاشينج Caleb Cushing ، أو الفرنسى دى لاجرينيه de Legreneè لم يتقدم بمطالب يمكنها أن تهدد ، من قريب أو من بعيد ، أمن الأراضى الصينية . ولكنهما أصرا ، كليهما ، على وجهة نظر كانت الدبلوماسية الانجليزية قد أهملتها : وهى عمل جمعيات التنصير . فلقد منحت معاهدة وانجيا Wanghia ، المعقودة يوم ٣ يوليو ١٨٤٤ بين الصين والولايات المتحدة ، للأمريكيين ، وعلاوة على الميزات التجارية المماثلة لتلك التى كان قد حصل عليها الانجليز ، حق شراء الكتب الصينية وأن يوظفوا لديهم أساتذه صينيين ، وهى فقرة مفيدة بالنسبة لنشاط بعثات التنصير البروتستانتية .

وتناولت معاهدة وامبوا Whhmpoa ، المعقودة مع فرنسا يوم ٢٤ أكتوبر ١٨٤٤ ، هذه المسألة بدرجة أوسع : فاعترفت للبعثات الكاثوليكية بحرية الوعظ والتنصير ، كما أن الصينيين الذين يعتنقون الديانة الكاثوليكية لن يخضعوا لعقوبات قضائية ، وجاء مرسوم التسامح ، الذى أصدره امبراطور الصين يوم ٢٨ ديسمبر ١٨٤٤ لكى يؤكد هذا الموقف ، الذى امتدت ميزاته الى البروتستانت ، فى عام ١٨٤٦ .

٣ – ثورة التايبينج :

ومع كل ذلك ، فإن « إنفتاح » الصين لم يكن أمراً واقعاً بعد : فكانت حكومة الصين قد وقعت ، وتحت الضغط ، على تعهدات ، ولكن ، هل ستحترمها ؟ ولقد كتب بوتينجر فى عام ١٨٤٣ : « إننا نتعامل مع إمبراطورية ومع شعب ليست لديهم أقل فكرة عن القوانين الدولية وعن الحقوق » . ولذلك

فإن إمكانيات ظهور صعوبات مقبلة ، كانت مطروحة أمام الحكومة الانجليزية منذ البداية . وهذه الصعوبات ، لن تتأخر كثيراً عن الظهور ، مع محاولة « الغربيين » توسيع مدى الصلات التجارية[1] . وإذا كانت إقامة الأجانب قد تمت ، فى شنغهاى ، دون صعوبة ، فإن الأمر كان يختلف عن ذلك فى كانتون ، وحيث قام الأهالى ، وبتشجيع من « المتعلمين » ، باظهار عدائهم ، وحيث وقعت أحداث وحتى عمليات تمرد فى عامى ١٨٤٦ و ١٨٤٧ . حقيقة أنه ليس دائماً للبحارة الأجانب سلوك مثالى ، وأن التجار يميلون إلى إساءة إستخدام إمتيازاتهم : وكان الممثلون البريطانيون هم أول من ذكر ضرورة وجود رقابة فى هذا الشأن . ولكن ، حين يتعرض الرعايا الأنجليز لعمليات إعتداء مسلحة ، تطالب الحكومة البريطانية ، وفى ظل تأييد ردهم من جانب مظاهرة بحرية ، بأنه تقوم السلطات الصينية بفرض العقوبات على مرتكبى هذه الأحداث ، ولكن الموقف كان صعباً . وكتب أحد الشهود الفرنسيين : « إن الانجليز ، مع كل مدافعهم ، لايتمكنون من تنفيذ المعاهدة ، وهم أكثر بؤساً فى كانتون عما كانوا عليه قبل الحرب » . والواقع أنه ظل ممنوعاً عليهم أمر دخول المدينة ، وفيما هو خارج حى المراكز التجارية ، وكانت حكومة الصين تواجه المطالب بعدم الحركة ، وتعتبر هذه الأحداث على أنها شئون « محلية » ، ومن إختصاص مندوبها فى كانتون . أما الامبراطور هين فونج ، الذى وصل الى العرش فى عام ١٨٥٠ ، فإنه فصل كبار الموظفين كانوا قد وقعوا على معاهدة نانكين ، وإختار لنفسه مستشارين من بين الأنصار المتشددين للتقاليد . وظهر أنه يبدوا واضحاً أن هدف حكومة المانشو كان يتمثل فى مضايقة الأوربيين ، وقطع العلاقات معهم .

ورأى بلمرستون ، والذى كان قد عاد إلى السلطة فى عام ١٨٤٦ وبعد خمسة سنوات من إبتعاده عنها ، أن الوقت يقترب من أجل « توجيه ضربة جديدة » : فذكر أن « الحكومات نصف المتمدنة » ــ وكان يجمع فى ذلك

---

(١) كان عدد السفن الأجنبية التى دخلت موانى الصين هى ٦٢٥ فى عام ١٨٤٠ ، كان منها ٣٧٤ سفينة انجليزية و ١٨٣ سفينة أمريكية .

بين الصين ، والبرتغال ودول أمريكا اللاتينية ــ « تنسى بسهولة ، وهى تحتاج كل ثمانية أو عشرة أعوام الى خذ دوس ، والشعور بالعصا على أكتافها » .

ولكن ، هل كان الأمر يتعلق بمجرد تصحيح الأخطاء ؟ كان التجار الانجليز فى الصين قد شعروا ، مع التجربة ، بوجود نقص وأخطاء فى معاهدة نانكين . وكانوا فى عام ١٨٤٢ لم يدركوا بعد الأهمية القصوى لمنطقة يانج تسى بالنسبة للحياة الاقتصادية فى الصين ، وظهرت لهم هذه الحقيقة منذ أن أخذوا فى الاقامة فى شنغهاى ، ووجدوا ، من ناحية أخرى ، أن موانى نونج بو وفوتشيو ، والتى كانوا قد اعتقدوا فى أنها كانت مراكز نشطة للتجارة ، لا تعطيهم سوى خيبة الأمل . وأخيراً ، فإنه لم يكن فى وسعهم الوصول الى سوق الصين الشمالية . ولذلك فإنهم كانوا يرغبون فى أن يفرضوا على الصين ، وعن طريق إعادة النظر فى المعاهدة ، « فتح » موانى جديدة ، وبخاصة نانكين وتيان تسين ، والسماح للتجار الأجانب بالسفر فى أنحاء الصين الداخلية ، ولكن بلمرستون ترك وزارة الخارجية فى بداية عام ١٨٥٢ ، وأظهرت الوزارة الجديدة رغبتها فى تحاشى وقوع التعقيدات . وجاء الموقف فى أوربا لكى يجبر الحكومة البريطانية على أن تبعد انتباهها عن الشرق الأقصى ومشكلاته ، خاصة وأن حرب القرم عملت ، ولمدة عامين من ١٨٥٤ إلى ١٨٥٦ ، على شل إمكانية العمل فى الصين .

وفى ذلك الوقت ، بدأت الصين فى اجتياز أزمة داخلية ، ذات خطورة كبرى ، وإستمرت خلال فترة تقرب من خمسة عشر عاماً . ولقد تقلقلت سلطة أسرة المانشو وبعمق ، نتيجة لظهور حركة ثورية ، هى ثورة التاييبنج . ولا شك فى أن هذه الثورة نفسها لم تكن سوى نتيجة غير مباشرة للهزيمة التى نزلت فى عام ١٨٤٢ بالأسرة الحاكمة فى « حرب الأفيون » .

وأصول هذه الحركة لاتزال غير كاملة الوضوح ، ومع ذلك ، فمن الممكن رؤية إلتقاء قوتين ، تتمركز كل منهما فى الصين الجنوبية ، وبخاصة فى منطقة كوانج سى . الأولى هى عمل الجمعيات السرية ، التى كانت تعادى سيطرة المانشو ، وكانت أشهرها جمعية ، « التثليث » ، والتى كان أعضاؤها يقسمون على العمل

على إعادة الحكم الى أسرة ملكية « صينية » . وكان من المنطقي أن تؤدى حرب عام ١٨٤١ – ١٩٤٢ ، والتى كشفت عن الضعف العسكرى للحكومة الى إعادة زيادة آمالهم من جديد . وأفادت هذه الجمعيات السرية منذ عام ١٨٤٦ – ١٨٤٧ من فترة سوء المحصول ، وذلك لكى تستغل مشاعر عدم الرضاء . وأخذ المراقبون الأجانب يتنبئون بمجيء فترة تسودها الفوضى .

أما القوة الثانية فكانت جديدة تماما ، وبدأت ، فى ظاهرها على الأقل ، فى شكل حركة دينية ، وكان رئيس هذه الحركة ، وهو هونغ سيو تيوان Hong Sieou tiuan ، إبناً لأحد رجال القرى فى إقليم كوانغ تونغ ، ونجح فى دراسته ، ولكن دون أن يحصل على الشهادة المتوسطة ، ويدخل فى طبقة « المتعلمين » . وعمل لدى إحدى الأسر الصينية الغنية ، ودخل فى علاقات مع بعض رجال جمعيات التنصير ، وحصل على فكرة غير محددة عن المسيحية ، دون أن يتعمق فيها ، وكان شديد الحماس والانفعال ، وربما كان مريضاً (يبدو انه قد حدثت له فى عام ١٨٣٦ بعض الهلوسة ، وكان له من العمر ثلاثة وعشرين عاماً) . وكان هونغ يحلم « بإنقاذ الصين » وإعادة نهضتها بدين جديد ، مزج فيه ، وبشكل غريب بين التعاليم المأخوذة من ديانة كونفوشيوس وبين بعض الأفكار المسيحية ، كما عمل على الجمع بين الأنجيل وبين الكتابات الصينية القديمة . وهكذا أنشأ فى إقليم كوانغ سى ، « جماعة عبادى الاله » . وأخذ فى جمع الانصار ، حتى من بين الفلاحين .

فكيف تم الالتقاء بين الحركة السياسية للجمعيات السرية وبين الحركة الدينية التى قام بها هونغ؟ وهل كان لدى رئيس « جماعة عبادى الاله » من أول الأمر هدف قلب حكومة المانشو ؟ وهل كان رؤساء الجمعيات السرية ، على العكس من ذلك ، هم الذين استخدموا هذه القوة الجديدة من أجل الوصول الى أهدافهم ؟ يبدو أنه من الصعب إيضاح كل هذه النقاط[1] . ونعرف فقط أن

---

(١) يناقش كتاب : HAIL, Tseng Kono - Fon and the Taipingo Rebelion. (1927)

هذه المسألة ، وبإفاضة .

هونج قد إتصل فى عام ١٨٤٧ برؤساء جمعية « التثليث » ، وأنه قرر ، فى عام ١٨٥١ ، أن يشكل حكومة ثورية ، بمساعدتهم .

وبدأت ثورة التايبينج فى إقليم كوانج سى ، وفى أثناء فترة مجاعة ، ولكى يدافع الفلاحون عن أنفسهم ضد العصابات ، قاموا بإنشاء مجموعات من الميليشيا . وكانت هذه الميليشيا هى الوسط الذى نما فيه التأثير الثورى : وأصبحت مركز حركة التمرد . وكان الثوار يتميزون ، من اليوم الأول ، بتعصبهم الدينى ، فتركوا منازلهم مع أسرهم ، وأحرقوا هذه المنازل حتى يقضون على كل أمل فى العودة اليها ، وتبعوا هذا الرئيس ، الذى كان يحدثهم عن « رؤيا » مقدسة . وحصلت الثورة على أول نجاح لها فى شهر أغسطس ١٨٥١ : فاستولى الثوار على مدينة يوانج تشيو ، فى إقليم هوتان ، وعلى بعد أربعمائة كيلومتر الى الجنوب من يانج تسى . وفى ذلك الوقت أعطى هونج نفسه لقب « إمبراطور » وباسم تيان وانج ، وأعلن أنه يؤسس أسرة حاكمة جديدة ، هى أسرة تايبينج . ولم يبق عليه الا أن يقوم بفتح الصين ! وقام بتكوين تسعة فيالق ، وربما وصل مجموع رجالها الى ١٢٠,٠٠٠ رجل ، ووضعهم تحت قيادة ضباط إختارهم من بين الجنود الذى كانوا قد أظهروا كفاءة فى المعارك الأولى ، وأخضع الجميع لنظام صارم . وكان هذا الجيش هو الذى قام ، عند نهاية عام ١٨٥٢ ، بشن الهجوم على منطقة يانج تسى . وفى بضعة أسابيع ، سقطت هانكيو ، ثم أوتشانج (١٢ يناير) ، ثم نانكين (١٩ مارس ١٨٥٣) بين أيدى الثوار ، وتم قتل حامياتها من المانشو . وأصبح هونج يسيطر فى ذلك الوقت على كل المنطقة الوسطى من الامبراطورية . وأقام عاصمته فى نانكين ، وقام من هناك بشن مجموعة من الهجمات فى إتجاه الشمال ، ووصلت طلائع قواته ، فى شهر إكتوبر ١٨٥٣ ، إلى تيان تسين ، ولكنه لم يتمكن من مهاجمة بكين نتيجة لعدم وجود فرسان لديه .

وبدت حكومة المانشو ، فى أول الأمر ، على أنها عاجزة عن القيام برد فعل ، وكان الامبراطور هين فونج فى ، الذى كان قد وصل الى العرش فى عام ١٨٥٠ ،

وله من العمر تسعة عشر عاماً ، ضعيف البنية وله ذكاء محدود ، وكون إخوته الأربعة ، الذين أشركهم معه فى الحكم ، « مجلس أمراء » ، كان فى واقع الأمر مركزاً للتآمر . ونتيجة لنقص الموارد اللازمة لدفع نفقات الجنود ، كان الجيش الامبراطورى أقل عدداً من جيش التاييبنج ، ولعدم وجود تنسيق إدارى ، ظلت مجهودات نواب الملك وحكام الاقاليم بدون نتيجة ، ورأت الحكومة الامبراطورية أن إحدى عشر إقليما تخرج عن سلطتها ، رغم أنها كانت لا تزال تحتفظ بمواقع لها فى المنطقة الساحلية ، وحتى فى الصين الجنوبية . ولقد أدى نجاح التاييبنج الى تشجيع ثورات أخرى : فى شانتونج منذ عام ١٨٥١ ، وفى مدينة شنغهاى الصينية فى عام ١٨٥٤ ، وأخيراً فى إقليم يونان فى عام ١٨٥٥ ، وحيث كان يوجد سكان من المسلمين لهم إتجاهات انفصالية ، ولقد خربت الحرب الأهلية أكثر المناطق ثروة فى الصين ، وأصبحت الامبراطورية مهددة بالتفكك .

ومع ذلك ، فإن المقاومة أخذت فى تنظيم نفسها ، منذ عام ١٨٥٣ ، وقام أحد الصينين ، وهو تسينج كوفان ، أحد كبار موظفى الحكومة الامبراطورية ، بوضع خطة للدفاع عن أسرة المانشو . فما هو السبب الذى دعاه لانقاذها ؟ لقد بدت له حركة التاييبنج الثورية على أنها خطيرة ، فيما يبدو ، من حيث أنها تعارض التقاليد الصينية ، وتبتعد عن المعتقدات الاجتماعية والأخلاقية لمذهب كونفوشيوس . وكان تسينج منظماً أكثر من كونه جندياً ، فجهز قوات جديدة من الميليشيا ، أكثر تنظيماً من الجيش النظامى نفسه . وتمكن الهجوم المضاد للقوات الامبراطورية من أن يستعيد هانكيو وأوتشانج من الثوار ، ولكنه لم يتمكن من الوصول الى نانكين . ورغم أن حكومة التاييبنج ضعفت نتيجة للخلافات الداخلية (انفصل قادة التثليث ، وبدأ معاونة الامبراطور تيان وانج القريبين منه فى عام ١٨٥٥ فى التخاصم ، إنتظاراً للتناحر) ، فإن الجيش الامبراطورى كان عاجزاً عن توجيه ضربة قاضية .

٤ - موقف الدول الغربية :

أمام هذه الأزمة الداخلية للصين ، ماذا كان موقف الدول العظمى الغربية ؟ وكانت الحرب الأهلية تعوق نمو تجارتهم ، وبدرجة أشد خطورة من حيث كونها تتخذ وادى يانج تسى مسرحاً رئيسيا لها . ولذلك ، فلقد كان من مصلحة الدول العظمى أن تضع حداً لها بمساعدتهم على إنجاح هذا الخصم أو ذاك . ولكن أيا من بينهما يساعدون ؟

كانوا لا يثقون فى الحكومة الامبراطورية ، مادامت لا تنفذ قرارات معاهدات ١٨٤٢ - ١٨٤٤ بشكل مرض . ومع ذلك فإن مونتينى Montigny ، قنصل فرنسا فى شنغهاى ، كان يرى أن سيكون من المناسب إعطاء الدعم لهذه الحكومة ــ بصفتها السلطة الشرعية الوحيدة ــ إذا ماأبدى رغبتها فى ذلك ولكن بلاط بكين لم يطلب مساعدة الغربيين ، إذ أن تسينج كان يرى أن الالتجاء الى معونة أجنبية سيتعارض مع « شرف الصين » ، ويمكنه أن يؤدى إلى تعقيدات .

وبدت حكومة التايبينج من أول وهلة على أنها جديرة بتعاطف أكثر . ألم يعلن رئيسها نيته فى « تجديد » الصين ؟ ومال بونهام Bonham ، ممثل بريطانيا العظمى إلى الاعتقاد فى أنه يمكن لهذه الثورة أن تعدل من موقف الصين بالنسبة للنفوذ الأجنبى ، وأن الحكومة الجديدة سوف تظهر بدون شك ميلا أكثر إلى « فتح » البلاد للغربيين ، مادامت غير متشبثة تماماً بالتقاليد الصينية : « ومن الممكن أن نحصل من الثوار على ميزات سياسية وتجارية اكثر مما قد نحصل عليه من الامبراطوريين » . ألم يكن الامبراطور تيان وانج كذلك مستعداً لقبول بعض الأفكار المسيحية ؟ وكان لرجال بعثات التنصير من البروتستانت فكرة جيدة عنه . ولكن هذا الانطباع أصبح أقل من ذلك ، حين أرسل الانجليز والامريكيون ، فى عام ١٨٥٣ ، مندوبين إلى نانكين ، من أجل محاولة الاتصال به . ووجد رجال البعثات الدينية أن ديانة « عباد الاله » لم تكون سوى خطوط ممسوخة للمسيحية . فهل كان فى وسع هذه الحكومة ، على الأقل ، القدرة على إقامة نظام يمكنه أن يضمن الأمن ؟ لقد حاولت القيام بذلك : فأنشأت هيئة من

الموظفين ، الذين كانت تحصل عليهم عن طريق عقد الاختبارات ، والتى كانت برامجها تستتبع معرفة « النظرية » الدينية الجديدة ، وعملت على تشجيع الزراعة ، ودفعت للفلاحين تعويضات عن المصادرات التى كانت لازمة للجيش ، وأعطت مخصصات للأسر وللجنود . ولكنها كانت مجرد منظمة عسكرية ، وحيث كانت الطاعة تفرض عن طريق القوة ، وحيث كان حكم الاعدام أمراً عادياً . ولذلك فإن المندوبين « الغربيين » تساءلوا عما إذا كانت لدى رؤساء التايبينج كفاءات سياسية تتمشى مع مستوى طموحاتهم .

ولذلك فإن « الحياد » بدأ على أنه الموقف الأكثر حكمة ، وبشرط الا تهدد الحرب الاهلية أمن التجار الأجانب المقيمين فى شنغهاى .

ومع ذلك ، فإن ضعف الحكومة الامبراطورية كان يخدم مصالح الدول العظمى ، ومادامت الاسرة الحاكمة مشغولة بالثورة ، فإنها لن تقدر على أن تبدى مقاومة فعالة أمام الضغط الخارجى ، ولذلك ، فإن الفرصة كانت مواتية من أجل طلب التطبيق الفعلى لمعاهدات ١٨٤٢ – ١٨٤٤ ، وحتى من أجل الحصول على ميزات جديدة . وكانت معاهدة نانكين تشتمل على مادة تنص على الحق فى إعادة النظر فيها ، أو « مراجعتها » ، بعد أثنتى عشر عاماً ، وكانت الظروف تسمح بتحريك هذه المادة ، ومنذ نهاية حرب القرم ، عملت الحكومة البريطانية على إقامة تعاون مع الولايات المتحدة ، ومع فرنسا ، ووجهت الدول العظمى ، مجتمعة ، الى المندوب الصينى فى كانتون ، مذكرات طلبت فيها فتح باب المفاوضات ، ولكن المندوب أجاب بأنه ليس هناك داع لتغيير النظام الموجود .

وعندئذ وجد بورينج Bowring ، الممثل الجديد لانجلترا فى الصين ، أنه سيكون من غير المجدى الاقتصار على توجيه الشكاوى أو الملاحظات للحكومة الصينية : فالبلاط الامبراطورى لن يلتفت اليها الا إذا كانت مدعمة « باستخدام القوة » . وحصل فى حكومته ، فى ٣٠ يوليو ١٨٥٦ ، على إعداد عمل عسكرى بحرى ضد موانى الصين الشمالية ، من أجل تهديد بكين بطريق

مباشر ، وفى إحدى المذكرات ، أشارت الغرفة التجارية الانجليزية فى شنغهاى الى الأهداف التى يجب الوصول اليها : فمن أجل « توسيع » الامكانيات التجارية . من الواجب أن يتمكن الاوربيون من مد نشاطهم خارج « الموانى المفتوحة » ، والتوغل فى داخل البلاد ، ومن أن يحصلوا على حق الملاحة على نهر يانغ تسى ، « الشريان الرئيسى للتجارة » .

وإنضمت حكومة نابوليون الثالث لهذه السياسة . وكان هدفها المعلن يختلف عن هدف إنجلترا : إنها « الحملة الصليبية الكاثوليكية » . وكان رجال بعثات التنصير قد بدأوا عملهم منذ صدر مرسوم التسامح فى عام ١٨٤٤ ، ورغم أن معاهدة وامبوا لم تسمح لهم بالممارسة خارج « الموانى المفتوحة » ، الا أنهم حاولوا المغامرة ، بشكل فردى ، فى داخل الصين . ولقد حدث فى عام ١٨٥٦ أن ألقى القبض على أحد رجال بعثات التنصير ، وهو الاب شابديلين P.Chapdelaine ، وهو الذى كان يقيم منذ ثلاث سنوات فى شمال إقليم كوانغ سى ، ثم عذب ، وصدر ضده حكم الاعدام ، حسب تعليمات سلطات الاقليم[1] . وعرف الخبر فى كانتون فى أثناء صيف ١٨٥٦ . وطالب ممثل فرنسا بمعاقبة الموظف المسئول عن هذا « القتل القضائى » ، ولم يحصل من المندوب الامبراطورى فى كانتون الا على إجابة متهربة . وعندئذ قررت الحكومة الفرنسية أن توجه شكواها إلى بكين مباشرة . وكان الارضاء الذى تعطيه بهذه الطريقة للمصالح الكاثوليكية يتطابق مع الخط العام لسياستها الداخلية فى ذلك الوقت ، وظلت ضرورة ضمان حماية البعثات الدينية هى الحجة الرئيسية التى سوف تستخدمها ، وتجاه الرأى العام ، من أجل تفسير تدخلها فى الصين . ولكنه كانت لها ، فى قرارها ، مشغوليات أخرى . ومثل الحكومة الانجليزية ، كانت ترغب فى توسيع عملية الوصول الى سوق الصين ، وفى صالح عمليات تصدير

---

(١) لم تسمح معاهدة وامبوا لرجال بعثات التنصير بالاقامة فى داخل البلاد . ولكن المادة ٢٣ منها نصت على أنه ، فى حالة وقوع مخالفة للقواعد السارية ، يسلم « المخالف » والمقبوض عليه ، الى قنصل دولته .

مصنوعاتها[1] . وكانت تفكر كذلك ، مثلها فى ذلك مثل جيزو فى عام ١٨٤٣ ، فى الحصول على محطة بحرية فى بحرِ الصين : فأصر والوسكى Walewski وزير الخارجية على هذه النقطة ، بعد قليل ، وفى تقرير قدمه للامبراطور . ولذلك فإن قتل الأب شابديلين كان إذن هو الذريعة للقيام بعمل كانت دوافعه إقتصادية واستراتيجية .

وكانت الولايات المتحدة أكثر تردداً ، ولاشك فى أن باركر Parker ، القائم بأعمالها فى الصين ، كان يرى أن مصالح الأمريكيين كانت مشابهة لمصالح بريطانيا العظمى ، وكان يأمل فى قيام عمل مشترك ، ينتهى الى إعادة النظر فى معاهدات ١٨٤٣ - ١٨٤٤ ، وإلى « إقامة علاقات بين الغربيين والشرقيين على أساس جديد ، حكيم وعادل » . وذكر أن الولايات المتحدة أخطأت فى بقائها بعيداً ، إذ أن « مستقبل الصين سيخضع لفترة طويلة ... للعمل الحالى للحكومات الغربية » . ولكن الانتخابات الرئاسية لعام ١٨٥٦ أوصلت بوشنان Buchanon الديمقراطى إلى السلطة فى واشنطون . وكان الرئيس الجديد ، والذى كان فى وضع صعب (لم يحصل على الأغلبية المطلقة فى الانتخابات) ، لا يفكر فى أن يحصل من الكونجرس على تصويت بإعلان الحرب ضد الصين . فإستدعى باركر ، ونصح خلفه بأن يتفادى أية مشاركة أمريكية فى الحملة . وكان من الضرورى أن يكون هذا العمل عادلا ، مثلما هو ضرورى ، ولم يرفض التعاون الدبلوماسى .

وهكذا ظهرت المواقف ، وبوضوح ، فى هذا الوقت : فكانت بريطانيا العظمى وفرنسا ، وبموافقة الولايات المتحدة ، تفكران فى إستخدام القوة من أجل إجبار الحكومة الامبراطورية الصينية على أن « تفتح الصين » وبدرجة أكبر ، لنفوذيهما .

---

(١) رأى والوسكى ، منذ شهر نوفمبر ١٨٥٥ ، أنه من الضرورى الحصول على حق الوصول الى مجموع الساحل الصينى ، أو على الأقل الى ساحل اقليم تشى كيانج .

وفى أثناء ذلك الوقت ، أظهرت السياسة الروسية نشاطاً جديداً . فمنذ عام ١٨٤٨ ، كان مورافيف Mouravieff ، الحاكم العام لسيبيريا ، قد بدأ ، وبدلا من عملية الزحف صوب الشمال الشرقى والتى كانت تنفذ حتى ذلك الوقت . عملية أخرى « الزحف صوب الجنوب » . وأخذ القيصر نقولا الأول والذى كان يزهو فى عام ١٨٤٨ بقوته ، فى تشجيعه على أخذ دوافع نشطة . وفى عام ١٨٤٩ ، أنشأ مورافيف ، وعلى ساحل سيبيريا المطل على المحيط الهادى ، قاعدة بتروبافلوسك وعمل على تشجيع وتنمية الاستعمار الروسى على الضفة اليسرى لنهر آمور . وقام فى عام ١٨٥٠ باحتلال مصب النهر ، وخرق بذلك شروط معاهدة ١٦٨٩ . ولم توقف حرب القرم هذه المجهودات : فحاول مورافيف أن يحصل ، فى شهر اكتوبر ١٨٥٥ ، ومن الحكومة الصينية ، على إعتراف بالأمر الواقع . ويبدو أن الفشل الذريع الذى نزل بروسيا فى أوربا قد دفعها إلى أن تبحث عن ميدان عمل لها فى الشرق الأقصى .

وهكذا بدأت إمكانية قيام منافسة إنجليزية روسية فى الظهور . وثار قلق ممثل إنجلترا فى الصين . وأخذ يتساءل ، فى شهر مارس ١٨٥٦ ، عما إذا لم تكن الحكومة الصينية تحاول أن تستند الى روسيا من أجل مقاومة برنطانيا العظمى ، وحتى من أجل أن تطرد التجار من « الموانى المفتوحة » التى كانوا قد أقاموا فيها . وكانت رؤوس الأموال المستثمرة فى الصين هى التى ستدفع ثمن هذا « الهجوم الروسى » : ولذلك ، فإن وزارة الخارجية الانجليزية أخذت فى دارسة وسائل « حماية الصين من إعتداء روسيا » . ولكن يتحاشوا رؤية حكومة بكين ترضخ أمام هذا الضغط ، كانت الطريقة الأكثر ضماناً هى إدخال النفوذ الانجليزى الى داخل البلاط الامبراطورى . ولذلك ، فلقد كان من الضرورى « النزول » إلى بكين ، أى الحصول على إنشاء بعثة دبلوماسية ، يمكنها أن تعمل على محاربة النفوذ المنافس .

وهكذا وسعت الحكومة الانجليزية برنامجها الأصلى : فدفعتها مشغولية حماية مصالحها الاقتصادية الى إن تفكر ، مرة أخرى ، فى أن تلتجىء الى الوسائل

السياسية . وبدأت المفاوضات مع فرنسا ، فى شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٨٥٦ ، من أجل تقرير الشروط التى يمكن أن تسوى بها المسألة الصينية . وكانت الحكومة الفرنسية ترى ضرورة إضافة « الضمانات الخاصة بتأكيد أمن رعاياها » إلى المطالب التجارية وإلى المطالب التى تتعلق بوجود بعثات دبلوماسية أجنبية فى بكين . وفكرت الحكومتان فى تقديم هذه الطلبات ، سويا ، وفى تدعيم المطالب الدبلوماسية بمظاهرة بحرية : فتقوم الأساطيل باحتلال مصب نهر يانج تسى ، كضمان .

وفى الوقت الذى كان يدوس فيه برنامج هذا التدخل المشترك ، عملت الحكومة البريطانية بوقوع حادث جديد ، هو حادث السفيفة أرو Arrow .

وكانت آرو سفينة تجارية صغيرة ، من هونج كونج ، كان صاحبها وبحارتها صينيين ، ولكن قبطانها كان إنجليزيا ، وكانت تسافر تحت العلم البريطانى ، ولقد قام أحد زوارق الشرطة الصينية من كانتون باعتراضها فى البحر يوم ٦ أكتوبر ١٨٥٦ ، وتم القبض على كل بحارتها ، من أجل البحث عن أحدهم ، والذى متهما ، من قبل ، بالقيام بعمليات قرصنة . ولقد إحتج بورنج ، ممثل بريطانيا العظمى ، على أساس أنهم لم يحترموا العلم البريطانى ، وطالب باطلاق سراح البحارة ، وتقديم إعتذار . ولما لم يصل الى هدفه ، أخذ فى الانتقام : ففى يوم ٢٧ أكتوبر فتحت السفن البريطانية النيران على قصر المندوب الامبراطورى فى كانتون ، ثم قامت وحدة من مشاة الأسطول باحتلاله ، وإستمر الضغط الأسابيع التالية ، عن طريق الاستيلاء على القلاع التى كانت تحمى مدخل الميناء ، بينما رد الصينيون على ذلك باحراق المراكز التجارية الأجنبية . وهكذا تحولت مسألة آرو الى حرب صغيرة محلية ، محدودة داخل منطقة كانتون . ولكن البلاط الامبراطورى أعلن ، وبمرسوم صدر فى شهر ديسمبر ١٨٥٦ ، أن المندوب يتمتع بكل ثقته ، وأنه وحده الذى له صفة التعامل مع الاجانب .

ودفع هذا الحادث الحكومة البريطانية الى أن تأخذ فى الحال اجراءات إرغام ،

كانت تعدها منذ بضعة أشهر . وتم فى يوم ٥ ديسمبر ١٨٥٦ عقد الاتفاق مع الحكومة الفرنسية ، وتم تعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية ، دى بور بولون de Bourboulon بالنسبة لفرنسا ، ولورد إلجن Elgin بالنسبة لانجلترا . ولكن كل من كوبدن Cobden وجلادستون Gladstone شن هجوما على الحكومة فى مجلس العموم . وأخذا عليها تشددها . وأثارا الشكوك حول القيمة القانونية للموقف الذى إتخذه بورنج فى مسألة آرو . وهزمت الوزارة ببعض الأصوات ٨ مارس ١٨٥٧ « فقامت بحل المجلس ، وحصلت على الأغلبية .

ووحدت فرنسا وانجلترا إذن إتهاماتها ، واشتركت قواتهما من أجل إجبار الحكومة الصينية على تقديم « تعويضات » عن مسألة آرو ، وعن مسألة مقتل الأب شابدلين ، ولكن ، وبنوع خاص، من أجل إرغامها على أن تفتح السوق الصينى ، وبدرجة أكبر ، أمام « الغربيين » .

٥ - الحملة الانجليزية الفرنسية :

أمضت الحملة الانجليزية الفرنسية ثلاث سنوات للوصول الى هذه النتائج . ولاشك فى عدم كفاية القوات التى أرسلت فى أول الامر الى خط النار (بضعة آلاف) كان عاملا من عوامل التفسير ، ولكن علينا ألا ننسى كذلك مخططات الحكومة الانجليزية ، التى كانت ترغب فى الوصول الى أهدافها ، ما أمكن ذلك ، بالطرق الدبلوماسية ، وفى عدم إستخدام السلاح الا فى حالة إستحالة المفاوضات[1]

---

(١) يمكن شرح هذا الموقف من جانب الحكومة الانجليزية ، أولا لاعتبارات السياسة الداخلية (فلم تتقرر الحملة الا بعد مقاومة عنيفة من جانب المعارضة) وثانيا للرغبة فى عدم إغضاب الولايات المتحدة التى أوصت بعدم القيام بحرب حقيقية ، وثالثا للخوف من التسبب فى « تفكك » إمبراطورية الصين ، هذا علاوة على أن الغرفة التجارية الانجليزية فى شنغهاى ، والتى كانت شديدة الرغبة فى اجبار حكومة الصين على التسليم ، إحتجت منذ أن بدأت العمليات العسكرية تضايق حركة نقل البضاعة ، وتعرقل بالتالى أعمالهم . انظر :

Corespondance respecting affairs in China, 1859 - 1860 London, 1861

وكانت تسوية أحداث كانتون ، وحدها ، سريعة . فتحت ضغط التجار الانجليز فى هونج كونج ، والذين أجمعوا على ضرورة المطالبة بحل راديكالى ، طالب رؤساء البعثات المتحالفة ، وفى إنذار ، بأن يفتح دخول الأجانب الى المدينة ، وبأن تدفع تعويضات عن الأضرار التى أصابت الأشخاص والممتلكات البريطانية والفرنسية فى أثناء الاضطرابات ، ورفض يى Yeh المندوب الامبراطورى ذلك . وفى يوم ٢٧ ديسمبر ١٨٥٧ قصفت المدينة بالمدفعية ، وتم إحتلالها ، وأسر يى وأرسل الى كلكتا .

ولكن الصعوبات بدأت حين تعلق الأمر بالجزء الأساسى من البرنامج ، أى بالجزء الخاص بالتفاوض ، مع حكومة الصين بشأن تحسين العلاقات المقبلة ، ففى أول الأمر ، رفضت الحكومة الامبراطورية كل مفاوضة بطريق مباشر ، ودعت ممثلى الدول العظمى للتوجه الى المندوب الجديد فى كانتون ، خليفة يى ، ومع ذلك فإنها تراجعت ، حينما وصل الأسطول الانجلو فرنسى الى خليج بيتشى لى ، ووقف يوم ٢ مايو ١٨٥٨ أمام مصب بى هو ، وإستولى على القلاع . وبعد شهرين من المحادثات ، قامت بها البعثة الانجليزية ، قنع المفاوضون المانشو بالتوقيع على **معاهدات تيان تسين** مع إنجلترا (٢٦ إيونيو) ومع فرنسا (٢٨ يونيو) ، وهى التى أرضت كل طلباتهم . وحصلت الولايات المتحدة وروسيا ، واللتان كان بمثليهما يتتبعان المفاوضات ، ودون أن يشتركا فى التهديدات ، على نفس الميزات .

بقى أن نعرف ما إذا كانت الحكومة الامبراطورية ستصدق على المعاهدة ، وفكرة رجال الدولة الصينيين فى أن الوعود المقطوعة ليس لها من هدف سوى كسب الوقت . وذكر أحد المرسومات الامبراطورية السرية ، فى ٧ نوفمبر ١٨٥٨ ، أنه من الضرورى « إعطاء المتبربرين مايطلبون ، حتى تنتهى حالة البؤس الحالية » . وستقوم الصين الآن بزيادة قواتها ، وتسليح الميليشيا عندها ، وتقطع مجرى النهر : وستعارض « إعتداء المتبربرين » . ووقعت هذه الوثيقة فى أيدى القنصل الانجليزى فى كانتون ، وعندئذ قامت الحكومة الامبراطورية بنشر

بلاغ فى جازيت بكين ، أكدت فيه أن هذا المرسوم مزيف . وإطمأن لورد إلجين ، بينما ظل رئيس البعثة الفرنسية لايعتقد فى أن الامبراطور الصينى قد قنع بقبول التنازلات التى كانت قد فرضت عليه .

وحين قام المفاوضان ، الانجليزى والفرنسى ، فى العام التالى — بروس أخو لورد إلجين وبوربولون — بترك هونج كونج ، لكى يقوما فى تيان تسين بتبادل التصديق على المعاهدات ، كانا يعلمان جيداً الصعوبات الممكنة . وكانت الوسائل الموجودة لديهما أقل بكثير عن تلك التى كانا قد جمعاها فى عام ١٨٥٨ ، ذلك أن الحكومة الفرنسية كانت قد وجهت صوب سواحل آنام جزءاً من حملتها على الصين ، ولا شك فى أن الحكومة الصينية كانت قد لاحظت هذا السحب . وكتب بروس « إن إفتراض وقوع مقاومة هو إمكانية ، يجب الا تغيب عن نظرنا » .

وحين وصل المفاوضون ، يوم ٢٤ يونيو ١٨٥٩ ، أمام مصب بى هو ، وجدوا النهر معاقاً بجذوع الأشجار ، فحاولوا إقتحام المدخل ، ولكنهم فشلوا ، إذ أن فرقة الانزال الصغيرة فشلت فى مهاجمة القلاع . فإضطرت البعثات الى العودة الى شنغهاى .

وقررت بريطانيا العظمى وفرنسا ، فى شهر أكتوبر ١٨٥٩ ، واللتان كانتا مهددتان بفقد كل نفوذ لهما فى الصين ، إذا ماقنعتا بهذه الهزيمة ، إرسال حملة جديدة ، أكثر قوة من الأولى ، وفرض رغبتهما . وطالت الاستعدادات لمدة ستة أشهر ، ولم يتم استعداد القوات للعمل الا فى ربيع ١٨٦٠ ، وكانت الحملة الفرنسية تبلغ ٧,٠٠٠ جندى ، بقيادة الجنرال كوزان مونتوبان ، أما الحملة الأنجليزية فكانت تبلغ ١١,٠٠٠ جندى . وأخذ لورد إلجين والبارون جرو Gros رئاسة البعثتين الدبلوماسيتين . وبدأت الحملة فى أول اغسطس ١٨٦٠ عن طريق عملية إنزال على سواحل خليج بيتشى لى ، والاستيلاء على قلاع تاكو . وبعد فترة شهرين ، وقعت فيها معركة حقيقية واحدة — هى معركة قنطرة باليكاو ،

والتى حاول فيها ٢٥,٠٠٠ مانشو أن يسدوا الطريق ــ ولكن بعد محاولات عديدة للتفاوض ، وصلت القوت الأنجليزية الفرنسية الى بكين ، بينما إضطر الامبراطور ، من أسرة مانشو ، إلى أن يلتجىءإلى شمال سور الصين العظيم ، فى منطقة جيهول . وكانت عملية إحراق ونهب قصر الصيف (١٧ أكتوبر) تمثل ، فى تفكير لورد إلجين ، وسيلة لتوجيه ضربة « لغرور » الامبراطور ، وطريقة فى نفس الوقت للانتقام لموت المسجونين ، الذين عذبوا وقتلوا . ولكن رئيس البعثة الفرنسية إعترض على هذه العمليات . وذكر أن لورد إلجين كان « يسير » وهو يحمل مشعلا فى يده ، فى طريق لا أرغب ولا أقدر على أن أسير معه فيه » . وتساءل بنوع خاص عما اذا لم يكن هدف السياسة الانجليز هو التسبب فى إسقاط إسرة المانشو ، وفى صالح التايبينج : وسيكون هذا تعقيداً لا فائدة منه ، وخطير . ولكن الحكومة الامبراطورية إستسلمت فى نهاية الأمر وفى يوم ٢٠ اكتوبر ، أعلن الأمير كونج Kong ، أخو الامبراطور ، أنه مستعد لقبول طلبات الحلفاء ، وفى يوم ٢٥ أكتوبر صدقت **معاهدة بكين** على معاهدات تيان تسين ، وأكملتها فى بعض النقاط .

وكانت الوضعية الجديدة للأجانب فى الصين تتطابق مع البرنامج الذى وضعته الحكومة البريطانية وتم التوسع فى شروط التجارة : « فتح » إحدى عشر ميناء جديداً ، ومن بينها تيان تسين ونانكين ، والسماح للسفن التجارية بصعود نهر يانج تسى حتى هانكيو ، بعد أن ينتهى « تمرد » التايبينج (المادة العاشرة)[1] ، وحق الأجانب فى السفر الى داخل الصين ، بشرط أن يحملوا جواز سفر تقدمه

---

(١) لتنفيذ هذه المادة ، صدر مرسوم امبراطورى ، فى شهر يناير ١٨٦١ ، بفتح الطريق النهرى ليانج تسى للتجارة الأجنبية ، وكان الأوربيون يعرفون جيدا أهمية هانكيو ، كمركز تجارى كبير لتجارة الصين الداخلية وكان الأب هك Huc بنوع خاص قد وصف ، فى كتابه «امبراطورية الصين» فى عام ١٨٥٧ شكل هذا الميناء النهرى : «غابة ضخمة من ساريات السفن ، وكذلك النشاط فى هذه المدينة : « كل مافيها حوانيت ومخازن » .

السلطات الصينية ، ولكن دون أن يقيموا هناك بصفة مستمرة ، وإمتياز قضائى يعفى الأجانب من الخضوع لاختصاص المحاكم الصينية ، ليس فقط فى القضايا الجنائية ، ولكن كذلك فى القضايا المدنية ، وحين يكون معتدى عليهم ، وحصلت البعثات الدينية الفرنسية على ميزات إضافية ، سرعان ما حصلت عليها البعثات الأخرى كذلك : فأصبح من حقها شراء الأراضى وبناء المساكن ، خارج « الموانى المفتوحة » ، وبالتالى أصبح مسموحاً لها بالاقامة فى داخل الصين ، فى الوقت الذى لم يكن فيه هذا الحق ممنوحاً للتجار . وعلاوة على ذلك ، وعدت الحكومة الامبراطورية بأن تحترم فى المستقبل حرية ممارسة رجال البعثات الدينية لعملية التنصير ، ومنح « أعضاء كل الجماعات المسيحية » ، — وبالتالى للصينيين الذين تحولوا الى المسيحية — « تأمينا كاملا عن أشخاصهم وممتلكاتهم وحرية ممارسة شعائرهم الدينية » . وأخيراً فإن الصين تعهدت بأن تستقبل فى بكين ، وبشكل دائم ، الممثلين الدبلوماسيين « الغربيين » ، وبأن تنشىء إدارة للشئون الخارجية التى ستكون إدارة لهذه العلاقات[1]

٦ – النتائج :

أنهى تسليم حكومة المانشو تلك الترددات والمعوقات التى كانت تعرقل تطبيق المعاهدات ، منذ ثمانية عشر عاماً ، وكان الأمير كونج ، الذى تفاوض من أجل السلام فى عام ١٨٦٠ ، يمثل سياسة المصالحة فى داخل البلاط الامبراطورى ، وبدا أن نفوذه كان مدعماً ، ولذلك فإنه كان فى وسع الدول العظمى أن تعتبر فى ذلك الوقت أن « الانفتاح » قد أصبح أمراً مقرراً بالنسبة للصين . ومع ذلك ، فلقد كانت هناك عقبة لا تزال موجودة بالفعل ، وكان من الضرورى التغلب عليها ، حتى يمكن تطبيق النظام التجارى الجديد ، وحتى يمكن الوصول الى هذه الأسواق الكبيرة فى وادى نهر يانج تسى ، الأمر الذى كان يداعب خيال تجار

(١) فى هذه النقطة ، عملت معاهدة بكين على تصحيح معاهدات تيان تسين ، التى كانت قد تعرضت فقط لامكانية وجود بعثات مؤقتة وعلينا أن نلاحظ أيضا أن المعاهدات الجديدة اعطت لانجلترا اقليما صغيرا على الساحل المواجه لهونج كونج ، وهو شبه جزيرة كو لونج .

شنغهاى . وكانت هذه العقبة تتمثل فى وجود حكومة « ثائرة » فى نانكين .

وفى أثناء العمليات العسكرية التى قامت بها بريطانيا العظمى وفرنسا ضد حكومة المانشو ، كان الثوار قد انتهزوا الفرصة ، وإستولوا من الامبراطوريين على الجزء الأكبر من منطقة يانج تسى السفلى . وكان اللورد إلجين ، رغم التعليمات التى كان قد إستلمها من الحكومة البريطانية ، قد فكر فى فترة معينة فى « العمل على إنتصار جماعة نانكين » . حتى يتمكن من التخلص من مقاومة الحكومة الإمبراطورية . وكان ذلك مجرد فكرة ، ولم تستمر بعد ذلك . وتم الاحتفاظ بسياسة « الحياد » التى إتخذتها الدول العظمى تجاه الحرب الأهلية الصينية ، ولكن ، هل كان من الضرورى البقاء مخلصين مع هذه السياسة ؟ لقد كان من الطبيعى أن تدفع المصالح الاقتصادية الأجانب الى أن يأملوا فى عودة استتباب النظام ، وكان فى وسع تدخل الدول العظمى أن يجعل الميزان إلى صالح أحد المعسكرين .

وكان هذا التدخل يمثل المشغولية الكبرى عند الدبلوماسيين الأجانب فى عام ١٨٦١ وبداية عام ١٨٦٢ . وكانت الحكومة البريطانية لا تزال فى صيف ١٨٦١ ، مخلصة لسياسة الحياد . ولكنها غيرت وجهة نظرها ، بعد عام من ذلك ، بناء على تقارير مندوبيها فى الصين .[١]

وكان هؤلاء المندوبون يتساءلون عما يمكنهم أن يحصلوا عليه من حكومة تايبينج . ولقد رأى القنصل الانجليزى فى شنغهاى ، فى شهر فبراير ١٨٦١ ، أنه من الممكن الوصول الى وفاق مع هذه الحكومة : فكان التايبينج يحافظون على الأمن والنظام فى المناطق التى كانت قد خضعت لسلطتهم ، وبدت نياتهم على أنها غير معادية للتجارة الانجليزية ، ولكنه كان الوحيد الذى يرى هذا الرأى ، وكان الوزير المفوض لبريطانيا العظمى ، بروس ، يرى على العكس من ذلك أنه

(١) نشرت هذه التقارير فى ذلك الوقت فى شكل « كتب » بيضاء قدمت الى البرلمان .

كان من الضرورى العمل فى صالح إعادة تدعيم السلطة الامبراطورية ، من أجل مواجهة الفوضى ، وإعادة السلم الداخلى « الذى أدى غيابه الى مقاساة التجارة » .

وكانت المعلومات التى يأتى بها الأوربيون الذين تمكنوا من الوصول الى نانكين تؤكد وجهة نظره . وكان النظام الذى فرضه التايبينج حقيقياً . ولكنه كان يحطم كل نشاط لا يكون موجهاً صوب الأهداف العسكرية وحدها . وليس هناك أى أثر لمجهود يهدف تنظيم الحياة الاقتصادية . وأكد الأب مورهيد ، أحد رجال بعثات التنصير ، بعد أن أقام لفترة فى نانكين ، أن نظام التايبينج قد « قطع كل الروابط الاجتماعية » و « قتل التجارة » ، سواء الوطنية أو الأجنبية . حقيقة أن المحيطين بالأمبراطور تيان وانج قد إدعوا أن الحكومة ستصل ، بعد ذلك ، إلى « تغريب » الصين . ولكن ، هل كان فى وسعها الوصول إلى ذلك ؟ وإنتهى الأمر بالأب روبرتس ، الى أن يفقد الأمل ، وكان من رجال بعثات التنصير الامريكية ، وعاش لفترة سنوات فى نانكين ، وكان من بين القلائل الذين ساعدهم حظهم على الدخول فى علاقات شخصية مع الامبراطور ، والذين كانوا قد أظهروا ، ولفترة طويلة ، ثقتهم فيما يقوم به التايبينج . ولقد ترك عاصمة الثوار فى بداية عام ١٨٦٢ ، وقد ثبتت له عدم قدرتهم على خلق حكومة فعلية . وذكر أن الأمبراطور كان « يعارض التجارة » . أما بالنسبة للتسامح الدينى الذى يدعيه فلم يكن أكثر من « أضحوكة » .

وهكذا خلص بروس إذن إلى أنه لا يمكن الحصول من التايبينج على وعد « بإحترام التجارة الانجليزية » فى منطقة يانج تسى . وكان يخشى أيضاً من التهديد الذى يمثله ، وعن قرب ، وجود قوات ثائرة ، بالنسبة لشنغهاى ، إذ أنه فى وسع « الثروات » المكدسة فى هذه المدينة أن تغرى الناهبين ، « فهل نحن مستعدون لحماية شنغهاى من خراب تجارى ، أم لا ؟ هذا هو السؤال » . ولم يعد فى وسع بريطانيا العظمى أن تحتفظ ، لوقت أطول من ذلك ، بموقف الحياد تجاه الحرب الأهلية ، دون أن تضحى بمصالحها التجارية ، وكتب بروس إلى لورد

راسل Russell ، فى ١٠ أبريل ١٨٦٢ ، أنه لا يمكن القول بإمكانية الانتظار حتى يقوم أحد الطرفين المتصارعين بتوكيد الهدوء ، فنظام تايبينج الذى يثير الذعر عند كل الصينيين « المحترمين » ، سينتهى الى « تحطيم » كل الصين ، الأمر الذى سيقضى على المصالح البريطانية . ولذلك فقد كان من الأجدى تدعيم الحكومة الامبراطورية . وكان هذا هو أيضا رأى الغرفة التجارية الانجليزية فى شنغهاى : فلسوف تظل التجارة الانجليزية مشلولة ، مادام الثوار يسيطرون على ناكين . ومادامت حكومة بكين ، تحت تأثير الأمير كونج ، قد بدت على أنها مصممة الآن على تطبيق المعاهدات ، فما الذى يمنع من إعطائها معونة ضد الثوار ؟ ولسوف تنهار حركة التمرد سريعا ، أمام قوة مسلحة أوربية.

وهذه المعونة ، كان تسينج كوفان ، منظم القوات الامبراطورية ، قد رفض التفكير فيها منذ سبع سنوات مضت ، ولكن الظروف تغيرت وطلب الموظفون الصينيون فى شنغهاى ، وأعيان منطقة يانج تسى السفلى ، التى خربها الثوار ، الى البلاط الامبراطورى ، أن يطلب المعونة الخارجية . وأمر لى هونج تشانج ، السكرتير السابق لتسينج ، والذى أصبح حاكما لاقليم كيانج سو ، على نفس الفكرة . وفى خريف عام ١٨٦١ ، وافق الأمير كونج على أن يتفاوض مع بريطانيا العظمى وفرنسا . وتم فى ٨ مايو ١٨٦٢ وضع الأسس من أجل التعاون ، وذلك فى محادثة بين الأمير كونج وبين الوزير المفوض الانجليزى .

وأصبح فى وسع القوات الامبراطورية بعد ذلك أن تعتمد على التأييد الانجليزى الفرنسى فى الهجوم الذى تقوم به ضد قوات تيان وانج ، وقدمت هاتان الدولتان لجيش تسينج توريدات من الذخائر ، رفضتا تقديمها للثوار ، ووضعتا تحت تصرف القيادة الامبراطورية سفنا من أجل ضمان نقل القوات على نهر يانج تسى ، وسمحتا لبعض ضباطهما بالعمل فى الجيش الامبراطورى . وأخذت هذه المعونة حتى شكلا مباشراً : ذلك أن « الجيش » الصغير ، الذى كان قد أنشىء فى شنغهاى عام ١٨٦١ ، بواسطة المغامر الأمريكى فردريك وارد Ward ، من أجل حماية المدينة ضد أية هجمة متوقعة من جانب الثوار ، والذى كان يضم متطوعين

أوربيين وفيليبيين ، ثم تدعيمه بقوات انجليزية وفرنسية ، وأخذ يعمل فى توافق مع القوات الصينية ، ورغم قلة عدده (٣,٨٠٠ رجل فى صيف ١٨٦٢) فإنه لعب دورا هاماً ، نتيجة لتفوق تسليحه وحسن نظامه ، وكان هذا « الجيش المنتصر دائما » هو الذى مر ، بعد وفاة وارد ، الذى قتل فى شهر سبتمبر ١٨٦٢ ، تحت قيادة الرائد الانجليزى غردون Gordon فى عام ١٨٦٣ . كما شاركت القوات البحرية الفرنسية والانجليزية ، تحت قيادة الأميرال بورتيه Portet ، والأميرال هوب Hope ، فى العمليات . وكان إستيلاء الكومندان غردون على تشانغ تشيو فى شهر مايو ١٨٦٤ يمهد الطريق لانتصار القوات الامبراطورية ، والتى كانت اكثر عدداً (٥٠,٠٠٠ رجل تقريباً) ، والتى تمكنت من الاستيلاء على نانكين فى ١٩ يوليو ١٨٦٤ . وإنهارت حكومة تاييبنج بعد انتحار الامبراطور تيان وانغ ، وإنتهى الأمر ببقايا جيش الثوار ، الذى طرد الى المناطق الجبلية فى الصين الجنوبية ، إلى أن تعبر الى شمال تونكين ، حيث شكلت عصابتين ، الراية السوداء ، والراية الصفراء ، وهى التى ستقابلها القوات الفرنسية بعد عشرين عام من ذلك .

ودون أن نحاول إعطاء « الجيش المنتصر دائما » أى دور حاسم فى انتصار الامبراطوريين ، علينا أن نذكر على الأقل أن المعونة العسكرية التى منحها الأوروبيون قد أسرعت بالوصول الى هذا الانتصار ، ولقد اعترف الأمير كونغ بذلك ، مادام قد وجه شكره للوزراء المفوضين الأجانب ، كما أن لى هون تشانغ أشاد بشجاعة غردون فى مذكراته . ولا شك فى أن بريطانيا العظمى وفرنسا لم تعملا الا من أجل مصلحة تجارتهما . ولكن عملهما أسهم فى تدعيم أسرة المانشو ، وإطالة أمد بقائها ، فهل كان هذا خطأ سياسيا ؟ ألم يكن فى وسعهما ، وبإعطائهما الدعم للتاييبنج الحصول مرة واحدة على نتائج لم يحصلوا عليها الا ببطء ؟ ولأجل الأجابة على مثل هذا الافتراض ، يحتم الأمر ضرورة الاعتقاد فى أن التاييبنج كانوا قادرين على تنظيم دولة الصين على أسس جديدة ، ولكن الملاحظين الأوروبيين المعاصرين لم يكونوا يعتقدون فى ذلك . وإن أقل ما يمكن قوله هو أنه منذ ذلك الوقت لم تقرر أى حجة قوية أن تقوم فى وجه رأيهم .

وعلى أية حال فإن الدول العظمى قد وصلت ، بمعاونتها الحكومة الامبراطورية على أن تدعم سلطتها فى منطقة وادى يانج تسى ، إلى النتائج التى كانت ترغب فيها : وهى الوصول إلى المراكز التجارية الكبيرة ، والموجودة فى المنطقة الأكثر ثروة فى الأراضى الصينية ، وبعد عشرين عاما من الصعوبات المستمرة ، أصبح « إنفتاح الصين » أمرا مقرراً .

بعض المراجع

أولا ــ السياسة الانجليزية :

COSTIN, N. Great Britain and China 1840 - 1860 London, 1939

CORDIER, L'Expédition de Chine 1857 - 1858 Paris, 1905

— L'Expédition de Chine de 1860. Paris, 1906

ثانيا ــ الحرب الأهلية الصينية :

HAIL, W. Tsen Kouo - Fan and the Taipings Rebelion New Haven, 1927

ولا يمكن إهمال الكتب الزرقاء الانجليزية :

Papers Relating to China 1833 - 1860

الفصل الثالث

إنفتاح اليابان

١ - ضغط الولايات المتحدة :

هل كان فى وسع حكومة اليابان ، بعد إنفتاح الصين فى عام ١٨٤٢ أمام التجارة الأوربية ، أن تحافظ على سياسة « الانغلاق » ؟ كانت الدول العظمى ترقب ذلك ، منذ « حرب الأفيون » . والحقيقة هى أنه كان لايمكن للسوق اليابانى أن يمثل ، بالنسبة للصناعات « الغربية » نفس أهمية السوق الصينى ، مادام جمهور الأهالى هناك كان يقل عشرة مرات عن الموجودين فى الصين . ولكن السواحل اليابانية كان يمكنها أن تمنح موانى للرسو ، على الطرق البحرية المؤدية الى الصين . ولذلك فإن الدول الغربية كانت تنظر إذن ، فى ذلك الوقت إلى المسألة اليابانية فى علاقة مع مشكلة الصين . وكانت هناك دولتان عظمتان ، وهما من دول شمال المحيط الهادى ، كانتا أكثر إهتمام بذلك ، بطريق مباشر ، عن بقية الدول العظمى الأخرى .

ومنذ عام ١٨٤٥ ، كان الكونجرس فى الولايات المتحدة قد أخذا قراراً يدعو فيه الحكومة الى اتخاذ الاجرءات من أجل وضع « ترتيبات تجارية » مع اليابان . وأصر تجار نيويورك وبلتيمور على ضرورة تنفيذ هذا القرار . وحين أصبحت الولايات المتحدة دولة تطل على المحيط الهادى ، فى عام ١٨٤٦ ، نتيجة لدخول أقاليم أوريجون فى الاتحاد ، ثم فى عام ١٨٤٨ ، نتيجة لضم كاليفورنيا بعد الحرب مع المكسيك ، أخذت سياستها بطبيعة الحال تنظر صوب الشرق الأقصى بإصرار أكبر . وجاء مشروع إنشاء خط ملاحى بين سان فرانسسكو وشنغهاى لكى يجذب الانتباه الى المصالح التى تتمثل فى العثور على ميناء لرسو سفنه فى أرخبيل اليابان . ومن ناحية أخرى ، كان موراڤيف ينظر صوب اليابان ، منذ أن اتجه خط التوسع الروسى فى الشرق الأقصى صوب الجنوب ، وأرسل فى عام ١٨٥١ بعثة إلى جزيرة سخالين ، وحين كان هناك اليابانيين بعض المنشآت .

ومع ذلك . فإن الحكومة اليابانية كانت قد حافظت على موقفها : فكانت قد رفضت ، فى عام ١٨٤٦ ، إستقبال بعثة أمريكية ، وإذا كانت قد وافقت ، فى عام ١٨٤٩ ، على فك أسر بعض البحارة الذين كانوا قد ألقوا على سواحل اليابان نتيجة لغرق سفينتهم ، إلا أنها رفضت التفاوض على بقية النقاط . ولذلك فإنه لم يكن هناك أى أمل فى الحصول على « إنفتاح » اليابان بمجرد الاقناع .

ولقد أخذت كل من واشنطون وسان بطرسبرج ، على التوالى ، قرار استخدام القوة ، أو على الأقل التهديد بذلك ، وفى عام ١٨٥١ . ونتيجة لقرار جديد صوت عليه الكونجرس ، أعدت حكومة الولايات المتحدة حملة من أجل أن تضغط بها على الحكومة اليابانية ، وذلك للتوقيع على معاهدة « صداقة وتجاره » . وما كاد مورفيف يسمع بها حتى ضغط على القيصر من أجل ألا يسبقه الاخرون ، وترك الأميرال بوتياتين Poutiatin بحر البلطيق ، فى شهر اكتوبر ١٨٥٢ ، مع أسطوله ، ولكن الوقت كان قد تأخر : فلقد وصل الروس بعد الأمريكيين .

وكانت مبادرة الأمريكيين إذن هى المقررة . وكان الكومو دور بيرى Perry ، قائد الحملة ، يعلم أنه مكلف بوضع أسس « إمبراطورية تجارية أمريكية » . وكانت لديه تعليمات بعدم استخدام القوة ، الا فى حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وإن كانت مجرد عملية الدخول فى أحد الموانى اليابانية تعتبر إنتهاكا للقوانيين اليابانية . وكانت طريقة بيرى مرنة ، وترك للطرف الاخر الوقت اللازم للتفكير ، إذ أنه ، بعد أن نزل الى البر فى خليج يدو يوم ٨ يوليو ١٨٥٣ ، وسلم خطابا موجها من رئيس الولايات المتحدة الى الشوجون ، أعلن أنه سيعود لأخذ الأجابة فى العام التالى . ولكن طلقات التحية من مدفعية أسطوله كانت إنذاراً . وحين ظهر بيرى من جديد ، فى شهر مارس ١٨٥٤ ، مع أسطول أكثر عدداً (كان يحمل ٢٥٠ مدفعا) ، حصل دون صعوبة على أمر الدخول فى مباحثات .

فما هو السبب الذى دفع الحكومة اليابانية الى أن تسلم ، ودون مقاومة واضحة ، لمثل هذا الضغط ؟ لم يكن وصول الأسطول الأمريكى ، فى عام ١٨٥٣ ، يمثل مفاجأة بالنسبة اليها : فكانت قد أخطرت بذلك ، ومنذ ستة أشهر مسبقة ، وكطلب حكومة الولايات المتحدة نفسها ، عن طريق رئيس المركز التجارى الهولندى فى ديشيما . ولكنها إحتفظت بهذا الخبر سراً . وقنعت بأن تنتظر تطور أحداث . وعلى العكس من ذلك ، كان الأهالى قد أصابتهم دهشة تامة ، وحدثت حتى بداية لانتشار الذعر بين الأهالى فى المناطق الساحلية ، وحاولوا أن يبتعدوا عن مدى مدفعية الأسطول الأمريكى ، وكانت حكومة الشوجون قد أخذت فى التفكير فى خلال الأشهر التى تركها لها الكومو دور بيرى بين زيارته الأولى وزيارته الثانية ، ولكن الشوجون إيوشى Ieyoshi توفى بعد بضعة أيام من الزيارة الأولى للأسطول الأمريكى ، وكان إبنه الذى خلفه ، إيسادا Iesada ، شخصاً عاجزا ، وفى المجلس الكبير ، دافع آبى ماساهيرو Abe Masahero ، ذا الشخصية المؤثرة ، عن ضرورة أخذ رأى الدايميو ، والذين كانوا جميعا حاضرين فى يدو ، بمناسبة تغيير « الحكم » ، ولم تكن هناك سابقة لعملية الاستشارة هذه ، فلم يحدث أبداً أن يقوم الدايميو ، فى أثناء نظام توكو جاوا ، بابداء الرأى عن تسيير السياسة العامة . وكان هذا التغيير فى التقليد المتبع إعترافا بالعجز .

ولقد أدى هذا ، من ناحية أخرى ، الى تعقيد الموقف ، فكان آبى ، بحكم وظيفته وباتصالاته بالهولنديين فى ديشيما ، يعلم القوة الموجودة لدى الدول العظمى ، ويعلم ضعف اليابان . ولذلك فإنه كان يميل الى التسليم . ولكنه كان مضطراً إلى أن يصر على عدم كفاية الامكانيات العسكرية الموجودة عند الشوجون ، حتى يتمكن من ضم الدايميو الى وجهة نظره ، فكيف يمكنه أن يقوم بذلك ، دون أن يحطم هيبة الحكومة ، ودون أن يعطى لأعداء توكو جاوا الموجودين بين كبار الاقطاعيين فرصة استغلال هذا الضعف ، وكان هناك البعض ، من بين الدايميو ، يعتقدون فى أن سياسة « الانغلاق » لا يمكن السير عليها لفترة أطول من ذلك ، وكانت هذه هى حالة دايميو ساتسوما ، الذى كان

قد أدخل ، فى منطقة نفوذه ، بعض المستحدثات من التقنية « الغربية » . ومع ذلك فإن الأغلبية كانت تقف وراء دايميو ميتو ، المسمى نارياكى ، ولقد ذكر نارياكى أن الأجانب كانت لهم بكل تأكيد نيات معادية لاستقلال اليابان وسلامة أراضيه ، ألم تضطر الصين الى الدخول فى « حرب الأفيون » نتيجة لفتحها شيئاً ما الباب فى كانتون أمام الأوروبيين ؟ وحتى إذا لم يكن الأمر كذلك فإن مجرد السماح بالتجارة مع الأجانب سيكون أمراً خطيراً ، إذ أن عمليات التصدير ستحرم البلاد من المواد الغذائية ومن المواد الأولية اللازمة لحياة الأهالى ، فى الوقت الذى ستحصل فيه على مواد « غير نافعة » . ولذلك ، فإن إتجاهين قد ظهرا ، يعارض كل منهما الآخر : حزب التفاهم ، وحزب المقاومة ، وكان آبى يعتقد أن سياسة المقاومة مستحيلة ، ولذلك فإن حكومة الشوجون كانت مستعدة ، ورغم الرأى المخالف لأغلبية الدايميو ، للتفاوض ، حين قام بيرى برحلته الثانية .

ولقد تمت هذه المفاوضات بطريقة ودية . وانتهت بالتوقيع ، فى ٢١ مارس ١٨٥٤ ، على **معاهدة أولى فى كانا جاوا** ، على خليج يوكو هاما ، وكانت نسخة باهتة اللون من معاهدة نانكين ، وفتحت اليابان أمام التجارة الأمريكية ، مينائين ، صغيرين ، شيمودا وهاكوداتى ، وحيث يمكن للسفن الأمريكية أن تتزود ويمكن لقباطينها أن يبيعوا ويشتروا السلع ، بنفس الشروط المفروضة على الهولنديين فى ديشيما . ويمكن للولايات المتحدة أن ترسل قنصلا الى شيمودا . ومع ذلك ، فإن نص المعاهدة كان يختلف عن نص معاهدة نانكين فى أنه لم يعط الأمريكيين أى ميزة قضائية ، كما أنه لم يسمح بالتجارة المباشرة ، فظلت الحكومة اليابانية حرة فى أن تخضع علاقاتها التجارية للشروط التى تراها مناسبة ، وسيكون الموظفون هم الذين يقومون بدور الوساطة بين التجار الأمريكيين وبين الرعايا اليابانيين .

ولكن ، إذا كانت هذه الثغرة ضيقة ، فإن الأمريكيين لن يتأخروا كثيراً فى العمل على توسيعها ، ونجح تاونسند هاريس Townsend Harris ، القنصل

الأمريكى فى شيمودا (والذى وصل من الصين ، وكان يعرف وسائل الدبلوماسية الشرقية) فى أن يحصل ، فى شهر يونيو ١٨٥٧ ، على التوقيع على إتفاقية تجارية جديدة ، فتحت أمام الأمريكيين ميناء نجازاكى ، وسمحت لهم بالاقامة بشكل دائم فى « الموانى المفتوحة » ، وخفضت الرسوم الجمركية التى تفرضها حكومة اليابان . وفى عام ١٨٥٨ ، أفاد هاريس من أحداث الصين ، لكى يظهر للشوجون تلك الدرجة التى يمكن أن تصل الى خطورة الطموحات الأوربية . ولذلك فقد كان من مصلحة اليابان أن تحتفظ بعلاقات حسنة مع الولايات المتحدة التى لم تكن لها — والدليل على ذلك هو عدم إشتراكها فى حرب الصين — أية سياسة عدوانية فى الشرق الأقصى . ووصل إصراره فى الضغط إلى حد أنه حصل ، فى يوم ٢٩ يوليو ١٨٥٨ ، على التوقيع على معاهدة جديدة حصل الأمريكيون بها على وضعية مماثلة لتلك التى قررتها معاهدات تيان تسين فى نفس هذا الوقت بالنسبة للصين . فعلاوة على « الميناءين المفتوحين » أضيف ، وعلى التوالى ، خمس موانى أخرى : كاناجاوا (وبالفعل يكوهاما) ، ونيجاتا ، وهيوجو (قرب أوساكا) منذ عام ١٨٥٩ ، ثم يدو فى عام ١٨٦٢ ، ثم أوساكا فى عام ١٨٦٣ . وأصبح من حق الأمريكيين ، فى هذه الموانى ، أن يقيموا بصفة دائمة ، وأن يفيدوا من ميزة الاعفاءات القضائية ، وأصبح فى وسعهم أن يمارسوا التجارة[1] مباشرة ، دون المرور عن طريق الموظفين اليابانيين ، وأخيراً ، فإنه أصبح من حق الولايات المتحدة أن يكون لها ممثلا دبلوماسيا فى عاصمة الشوجون .

ومرت كل الدول العظمى الأخرى فى أثر الولايات المتحدة فحصلت إنجلترا فى شهر أكتوبر ١٨٥٤ ثم فى عام ١٨٥٩ ، على إتفاقيات مماثلة ، وكذلك روسيا فى شهر نوفمبر ١٨٥٥ وفى عام ١٨٥٩ ، وهولندا فى شهر يناير ١٨٥٦ ، وفرنسا والبرتغال فى عام ١٨٥٩ .

---

(١) كانت الاستثناءات الوحيدة من حرية التجارة هذه التى تتعلق بتصدير الأرز والحبوب ، الذى كان ممنوعا ، وكذلك استيراد الأسلحة والذخائر ، والذى كان حكرا على الدولة .

وهكذا نجد أن اليابان ، وفى فترة أربع سنوات ، ودون أن تواجه المطالب الأجنبية بمقاومة مسلحة ، قد « إنفتحت » أمام ضغط النفوذ الغربى . وإضطرت حكومة الشوجون الى التخلى عن سياسة العزلة التى كانت قد سارت عليها لمدة قرنين ، وفعلت ذلك ، نتيجة لشعورها بعجزها . ولقد ذكر الشوجون أن « فنون الملاحة والوسائل العسكرية والبحرية عند الدول العظمى الأجنبية قد وصلت الى منتهى نموها . وربما تؤدى الحرب التى تنشب ضدها الى نجاح مؤقت ، ولكن إذا ماقاموا بمهاجمة بلادنا بأسلحتهم ، فإننا سنصل الى نتائج يمكننا أن نستوحيها من تجربة الصين » . وذكر كذلك ، فى مذكرة كتبت فى شهر مارس ١٨٥٨ ، أن هذه الحرب ستكون بدون أى أمل ، واذا ما حاولت اليابان ذلك ، فإنها لن تصبح مهددة فقط بدولة عظمى واحدة . ولكن بالعالم أجمع ! ومع ذلك فمن الواجب ألا نأخذ سياسة (عدم المقاومة) هذه على أنها تسليم بلا قيد ولا شرط . فلقد كان على اليابان أن تنمى ، وكما فعل الغربيون ، مواردها الاقتصادية وقواتها العسكرية ، ولقد ذكر الشوجون : « فيمكننا بعد ذلك أن ندخل فى مجموع الدول ، ونعقد الاتصالات مع تلك الدول التى تكون مبادئها متطابقة مع مبادئنا ، ويمكن بهذه الطريقة ضمان « الموقف الوطنى » لليابان ، والذى يمكنه أن يلعب دوراً هاماً فى العالم ، ويصل الى « مستقبل عظيم » .

وفى الوقت الذى سلمت فيه اليابان لرغبة الدول الأجنبية ، كانت تلمح الامكانيات التى سوف تتكشف أمامها ، بدرجة أكبر ، وبينما كانت الصين تحاول الاحتفاظ بحيادة البلاد على الطرق التقليدية ، فى نفس الوقت الذى سلمت فيه بالأمر المحتوم ، فكر بعض اليابانيين ، ونتيجة لوجود رد فعل « وطنى » لديهم ، فى عملية تغيير عميق للحياة اليابانةي .

٢ – الأزمة الداخلية فى اليابان :

قبل أن يتحقق تنفيذ البرنامج الذى رسمت خطوطه العام فى عام ١٨٥٨ بطريقة فعلية ، مرت اليابان بأزمة امتدت لفترة عشر سنوات ، أزمة داخلية وخارجية فى نفس الوقت ، زعزعت سلطة الشوجون ، وأعادت طرح مسألة

النتائج التى حصلت عليها الدول العظمى ، وفى نفس هذه الفترة المضطربة . والتى تتوالى فيها أعمال العنف وعمليات الاغتيال السياسى ، والتى يتم فيها عقد الترتيبات ثم فسخها بين القوى المتنافسة ، يصعب فك هذه التعقيدات المتصلة بالأحداث عن بعضها .

وكانت حكومة الشوجون ، حين قررت ، فى عام ١٨٥٤ ، أن توافق على رغبة الولايات المتحدة ، قد أخذت هذا القرار ضد رغبة أغلبية الدايميو ، ورغم أنها كانت قد شرحت لهم أن هذا القرار كان لا يمكن تفاديه ، الا أنهم إتهموها « بالجبن » ، وفى وقت التفاوض من أجل عقد معاهدة ١٨٥٨ عبر حزب « المقاومة » عن إحتجاجاته بأعلى الأصوات ، وحين طلب رأى الدايميو كتابة لم يكتفوا بتجديد إعتراضاتهم : وذكروا أنه من الواجب على الشوجون ، فى مثل هذه المسألة الخطيرة ، الا يتخذ قراراً دون أن يتصل بالامبراطور . ولم يجرؤ الشوجون على أن يرفض ذلك ، وإعترف بهذا الشكل بزيادة أهمية السلطة الامبراطورية ، بينما كان قد عمل ، منذ قرنين من الزمان ، على تحطيم هذه السلطة . ولا شك فى أنه كان يعتقد فى أن ذلك كان لا يعرضه لأخطار كبيرة ، فيستأثر الوسط المحيط بالامبراطور بالحجج الواضحة ، وسيظل البلاط مسالماً ، كما كان عليه الحال دائما . ولكن الحسابات أخطأت فى هذه المرة ، ذلك أن نبلاء البلاط عارضوا فى أمر منح الامبراطور سلطات كاملة للشوجون من أجل التفاوض مع الأجانب ، وإستندوا فى ذلك إلى « الكرامة الوطنية » . ولكن المجلس الكبير لم تلتفت لذلك ، خاصة وأن تونسند هاريس كان قد فقد صبره ، ووقع على المعاهدة .

ومنذ ذلك الوقت ، أخذت معارضة عنيفة تواجه سياسة الشوجون . ولكن حركة المعارضة هذه كانت لا تتمتع بالوحدة . بل كانت نقطة إلتقاء بين تيارين كانا ، رغم اتفاقهما على نقد موقف حكومة الشوجون ، بدون أهداف مشتركة . وكان أحد هذين التيارين متعصباً . بينما كان التيار الآخر « إمبرياليا » ، أو « إمبراطوريا » .

وكان التيار المتعصب يتخذ لنفسه شعاراً : « طرد الاجانب » وكان الاتجاه الوطنى اليابانى يخشى من تغلغل النفوذ « الغربى » . فهل سيعيش الاستقلال الوطنى بعد ذلك ؟ وكان هناك الكثيرون ، من بين الساموروى ، الذين يشعرون بالاذلال ، وهم حراس التقاليد العسكرية ، لأن اليابان قد خضعت أمام التهديد الخارجى ، دون أن تحاول المقاومة . وكانت الدوافع الاقتصادية تعمل فى نفس الاتجاه : « فإنفتاح » اليابان يؤدى بالتبعية الى إرتفاع أسعار المعيشة ، إذ أن المشتروات التى يقوم بها الأجانب تقلل من وجود المواد الأولية والمواد الغذائية ، ويتسبب كذلك فى « هروب » العملة الذهب ، إذ أن علاقة القيمة بين الفضة والذهب كانت فى اليابان ٨ إلى ١ ، بينما كانت ١٥ إلى ١ فى الولايات المتحدة وفى أوربا ، ولذلك فإنه كان فى وسع الأجانب أن يحققوا أرباحاً سهلة باحضارهم الفضة الى الأرخبيل ومبادلتها بالذهب[١] . وكان تهريب الذهب بهذه الطريقة أمراً ذا حساسية مباشرة يثير قلق جماهير الأهالى ، ولذلك فإنه كانت للحزب « المعادى للأجانب » قاعدة عريضة .

أما الاتجاه « الامبريالى » أو الامبراطورى فكان محدوداً عن ذلك ، وبكثير . وكان أنصار إعادة السلطة الامبراطورية ، وبالتالى تحطيم نظام الشوجون ، يتجمعون منذ ما يقرب من نصف قرن فى أوساط المثقفين ، وبطبيعة الحال بين نبلاء البلاط الذين كانوا يحيطون بالامبراطور ، وكان من مصلحة كبار الدايميو الموجودين فى الجنوب الغربى (وبخاصة أصحاب مناطق النفوذ فى ساتسوما ، وشوسو ، وتوسا) ومن مصلحة الساموروى التابعين لهم ، والذي كانوا أكثر استقلالا عن غيرهم بالنسبة لأسرة توكوجاوا ، أن يؤيدوا هذا الاتجاه . وكانت أحداث أعوام ١٨٥٤ - ١٨٥٨ قد أتت بحجج جديدة الى نظرية « الامبرياليين » ما دام نظام الشوجون قد عجز عن أن يحمى البلاد من الأخطار الخارجية . ومن أجل المحافظة على الاستقلال الوطنى ، كان من الضرورى إعادة « وحدة » السلطة السياسية ، بين أيدى الامبراطور . ولكن أولئك الذين كانوا

---

(١) وكان ضباط البحرية الأمريكية هم أول من مارس هذه المضاربة .

يؤيدون هذه النظرية لم يكونوا يفكرون فى « إعادة السلطة » بنفس الطريقة ، ودون أن يدروا ربما ، وعلى الأقل فى السنوات الأولى ، بوجود الاختلافات التى كانت تفصل بينهم : فكان البعض يحترمون (وهذه هى حالة المثقفين) دوافع تتعلق بالمبدأ ، وكان الآخرون (وهى حالة دايميو الجنوب الغربى ونبلاء البلاط) يخضعون لما يعتقدون أنه كان مصلحتهم ، وكانت غالبيتهم من المحافظين الذين كانوا يأملون فى إعادة تدعيم السلطة الامبراطورية ، ولكن دون إلغاء النظام الاقطاعى ، وكان البعض من بين الساموراى الشبان من أنصار الاصلاح الذين رأوا فى خطة إعادة السلطة إلى الامبراطور وسيلة لتغيير الحالة السياسية والاجتماعية و « لتحديث » اليابان .

وفى البداية ، كان من المنطقى قيام التحالف بين هاتين المعارضتين ، ما دام « الامبرياليون » (سواء أكانوا من المعادين أو من غير المعادين للأجانب) كانوا يرون مصلحتهم فى إستخدام الحركة المتعصبة من أجل زعزعة سلطة الشوجون . ولكنه لم يكن فى وسع مثل هذا التحالف أن يعيش لفترة طويلة .

وكان عام ١٨٦٤ ، فى واقع الأمر ، هو الذى يمثل « نقطة التحول » . فحتى هذا التاريخ ، سارت الحركة « الامبريالية » سوياً مع الحركة « المعادية للأجانب » ثم انفصلت عنها بعد ذلك .

٣ - مرحلتى الصراع :

فى أثناء المرحلة الأولى ، إشترك تكتل أعداء نظام الشوجون ، صيغة واحدة لمطالب مجموعتى المعارضة : « إعادة سلطة الامبراطور ، وطرد الأجانب » . وتوفى الشوجون إيسادا ، دون أن يترك أطفالا ، يوم ١٤ أغسطس ١٨٥٨ ، وله من العمر ٣٤ سنة ، وسوى مسألة خلافته عن طريق التبنى : فكان الأمير كيكو شيو Kikuchiyo هو الذى خلفه باسم إيموشى Iemochi فى منصب الشوجون . وأثارت هذه العملية الاحتجاجات من جانب كبار الدايميو ، وسرعان ما وجد الشوجون الجديد نفسه فى مواجهة الكثير من المشكلات المعقدة . فأخذ

الأمبراطور على حكومة الشوجون أنها عقدت معاهدة ٢٩ يوليو ١٨٥٨ دون موافقة البلاط . وأجل التصديق عليها ، وإن كان لم يجرؤ على رفضها بصراحة . ومع ذلك ، فلقد أظهر فى ٢ فبراير ١٨٥٩ رغبته فى أن يعتبر النظام الجديدة للعلاقات الخارجية على أنه مؤقت ، ودعا حكومة الشوجون الى أن تعود ، فى « أقرب فرصة ممكنة » الى سياسة « الانغلاق » وبالتالى أن نبدأ فى أخذ الاستعدادات من أجل طرد الأجانب . وكان حدثاً فذاً أن يدعى البلاط الامبراطورى لنفسه إصدار الأوامر للشجون .

وكانت حركات الهياج التى تنتشر فى البلاد أكثر خطوره من ذلك سياسة الشوجون . وكانت من عمل الساموری ، وبخاصه « الرونين » ، أى الساموری الذين كانوا قد تخلوا عن خدمة سادتهم . وأخذ هؤلاء المهيجون ينتقدون حكومة الشوجون لأنها لم تتمكن من المحافظة على الكرامة الوطنية . ولم تنفذ التعليمات الامبراطورية وقتد عقد معاهدة ١٨٥٨ . ولما حاول رئيس الوزراء أن يرد على ذلك بتطبيق إجراءات متشددة ، قامت مجموعة من الرونين باغتياله ، بينما كان يسافر ، وتحت حراسة ، وبدأت فى عام ١٨٦٢ أزمة إغتيالات سياسية . وجرح رئيس الوزراء الجديد لحكومة الشوجون ، واضطر الى التخلى عن مركزه ، وتكررت عمليات اغتيال مندوبى الشوجون وأعوانه فى كيوتو ، ولم يكن الأمر مجرد عملية تسوية حسابات بين الموظفين اليابانيين . ففيما بين عامى ١٨٥٩ و ١٨٦٢ تم قتل إثنى عشر أجنبياً ، كما تم مهاجمة وإحراق مقر بعثتين أجنبيتين ، وفى شهر سبتمبر ١٨٦٢ ، قتل الانجليزى رتشادسون Richardson بواسطة ساموری دايميو ساتسوما ، نتيجة لرفضه النزول من على ظهر الفرس لتحية موكب السيد الاقطاعى ، وعجز الشوجون عن اعادة الأمن والنظام ، بل لقد إضطر حتى الى ارخاء الأمور : فأصدر قراراً فى ١٧ اكتوبر ١٨٦٣ إلغى به عملية مراقبة الدايميو والتى كان يمارسها حتى ذلك الوقت ، وسمح لهم بعدم الاقامة فى يدو ، إلا سنة من كل ثلاث سنوات .

وشجع هذا التدهور ، فى سلطة الشوجون ، البلاط الامبراطورى على أن يستند بدرجة أكبر الى الحزب المعادى للأجانب . وفى ٥ يونيو ١٨٦٣ ، أصدر الامبراطور أمراً للشوجون بطرد المتبربرين ، وأبلغ هذا المرسوم الى الدايميو بطريق

مباشر ، وتحدد تنفيذ ذلك بيوم ٢٥ يونيو .

وهكذا أصبح الصدام بين السياستين ، الامبراطورية وسياسة الشوجون ، أمراً معلناً ، وكان الشوجون يعرف جيدا أن الأمر الامبراطورى لايمكن تطبيقه . وكيف يمكن تحطيم المقاومة المؤكده للأجانب ؟ ولذلك فإنه إضطر ألى القيام بلعبة مزدرجه . وفى يوم ٢٤ يونيو ، وفى نفس الوقت الذى أبلغ الدبلوماسيين الأجانب رغبة الامبراطور ، أبلغهم شفهيا أنه لن يقوم بأى إجراء من أجل تنفيذ المرسوم .

وكان تدخل الأجانب هو سبب حل الأزمة ، فأمام عجز حكومة الشوجون عن ضمان إحترام المعاهدات ، قررت الدول العظمى أن تعمل بطريق مباشر من أجل حماية مصالحها ، ولما كان دايميو ساتسوما قد رفض معاقبة قتلة رتشاردسون ، ودفع الغرامة التى طالبوه بها ، حضر اسطول انجليزى وأطلق قذائفه على مدينة كاجوشيما التى تخرب جزء منها (أغسطس ١٨٦٣) . وإدعى دايميو شوسو ، والتى كانت أقاليمه مجاورة لمضيق سيمونوسيكى ، وعند تنفيذه للأوامر الامبراطورية منع السفن الأجنبية من عبور المضيق ، وأطلق النيران على سفن فرنسية ، وهولندية وأمريكية ، فقام قادة الأساطيل الفرنسية والأمريكية فى الشرق الأقصى بالرد على ذلك « بمظاهرة بحرية » وحطموا قلاع الدايميو .

وأدت عمليات الانتقام هذه الى وقوع إنفصال بين كبار الدايميو فى الجنوب الغربى ، فقام دايميو ساتسوما بدفع الغرامة ، ثم مال بعد ذلك صوب سياسة معتدلة ، بينما ظل دايميو شوسو يتبع سياسة التشدد ، ولقد أعطت مظاهر القوة تأثيراتها فى كيوتو بنوع خاص ، ذلك أن الامبراطور ، الذى كان قلقا بدون أدنى شك من تطرف أعوانه ، أصبح الان يشعر بالنتائج التى يمكنها أن تترتب على وقوع صدام مع الدول الاجنبية ، فقام باعلان القطيعة مع « المتطرفين » وغلاً ٣٠ سبتمبر ١٨٦٣ ، أصدر أمره الى دايميو شوسو بترك العاصمة الامبراطورية ، ثم قام بطرده بالقوة ، بمساعدة رجال ساتوما ، وفى نفس اليوم صدرت الاوامر بالغاء مرسوم ٥ يونيو ١٨٦٣ ، الذى كان يأمر بطرد الأجانب .

ودفع هذا النجاح الأولى الدول العظمى الى محاولة زيادة امتيازاتها ، ولما كان دايميو شوسو يصر ، ورغم المظاهرة البحرية ، على الاحتفاظ « بغلق » مضيق سيمونوسيكى ، أجبره أسطول دولى ، مدعماً فى هذه المدة بسرايا إنزال ، فى

شهر سبتمبر ١٨٦٤ ، على التراجع ، وهكذا فأن الحزب « المعادى للأجانب » قد أخذ إذن درساً قاسياً . ومع ذلك ، فإن الامبراطور لم يكن قد صدق على معاهدة ١٨٥٨ حتى الآن ، ولكي يجبروه على ذلك ، قرر ممثلوا الدول العظمى القيام بمظاهرة بحرية ، وهده المرة أمام أوساكا ، أقرب ميناء الى كيوتو ، وقدموا إنذاراً . واضطر الإمبراطور إلى التراجع ، خاصة وأن الشوجون كان يكرر له أن المقاومة كانت مستحيلة . وتم فى يوم ٢٤ نوفمبر ١٨٦٤ أمر التصديق على المعاهدة . وحصلت الدول العظمى على إكمال الشروط التجارية بإجراء له مدى عملى ضخم : وهو أمر تحديد الرسوم الجمركية فى اليابان بنسبة ٥٪ من قيمة السلع ، ومثل الصين ، فقدت اليابان إذن استقلالها الجمركى .

وهكذا نجد أن الحرب « الامبريالى » ، وبعد ست سنوات من الصراع ، والذى شعر الآن بضرورة الخضوع أمام رغبة الدول العظمى ، قد انفصل عن الحركة المتعصبة وأدى القرار الامبراطورى إلى إضعاف الحزب « المعادى للأجانب » والذى لم يكف عمله تماماً ، وإن كان قد أخذ شكلا مبعثراً .

أما المرحلة الثانية من الأزمة فكان لها شكلا مختلفاً . فلم تعد سياسة « الانغلاق » ، هى التى تحتل مركز النقاش ، بل أصبحت هى مسألة إعادة السلطة الامبراطورية . ورغم أن الامبراطور كان مضطراً ، فى نهاية الأمر ، إلى قبول خط السير ، فى السياسة الخارجية ، الذى كانت حكومة الشوجون قد رأت أنه لا يمكن الحياد عنه . إلا أنه لعب دوراً فعالا ، أثناء سنوات الاضطراب هذه ، فلقد إستلم الشوجون أوامر من البلاط الامبراطورى ، وحضر مرتين إلى كيوتو لزيارة الامبراطور ، وفى الزيارة الثانية ، فى شهر يونيو ١٨٦٤ ، أبلغه الامبراطور أنه من الواجب أن يكون العمل الحكومى ، منذ ذلك الوقت ، صادراً من « مركز واحد » ومن جانب آخر ، أظهر الشوجون عدم مقدرته على الاحتفاظ بسلطته على كبار الدايميو الموجودين فى الجنوب الغربى من البلاد ، والذين كانوا قد نفذوا سياستهم الخاصة ضد الأجانب .

وزاد ظهور تدهور سلطة الشوجون ، حين حاول إيموشى بدء الصراعْ ضد « المتطرفين » ، وإجبار دايميو شوسو ، الذى ظل على رأس « الحركة المعادية للأجانب » على الخضوع . وكانت إدعاءاته تعمل على اعادة الاتحاد بين دايميو الجنوب الغربى ، والذين كانت لهم نفس المصلحة فى إثبات فشل الشوجون . وحين قامت قوات الشوجون ، فى أثناء صيف عام ١٨٦٦ بمهاجمة دايميو شوسو ، إصطدمت بقوات أحسن تنظيماً ، كانت قد إستقدمت مدفعية حديثة من الخارج . وفشلت ، رغم تفوقها عددياً .

وكان هذا دليلا جديداً على الضعف ، جعل الحزب « الأمبريالى » يحاول أن يزيد من مكاسبه الى أقصى درجة ممكنة. وجاءت ظروف أخرى لكى تحثه على انتهاج هذا الطريق . فلقد توفى الشوجون إيموشى Iemochi عند نهاية شهر سبتمبر ١٨٦٦ ، وكان خليفته شاباً يبلغ من العمر ثمانية وعشرين عاماً . هو يوشينوبو Yashinobu . وفى ٣٠ يناير ١٨٦٧ ، توفى الإمبراطور كوماى Komoi بدوره ، وكان له من العمر ستة وثلاثين عاماً . وأدى ذلك الى وصول موتسوهيتو Mutsuhito إلى العرش . فى سن الرابعة عشر . وكان هذا الامبراطور الجديد فى سن صغير لا يسمح له بإدارة الشئون بنفسه . وكانت هذه فرصة أمام الشجون ليحاول إستعادة سلطته . وخشى الأربع دايميو الكبار ، فى المنطقة الجنوبية الغربية (وهم دايميو ساتسوما ، وشوسو ، وتوسا ، وهيزن) من هذه الأمكانية . ولذلك فإنهم قرروا فى شهر نوفمبر ١٨٦٧ عقد تحالف فيما بينهم من أجل إخضاع توكو جاوا وإعادة السلطة الإمبراطورية . وعهد إلى إيواكورا Iwakura ، أحد نبلاء البلاط ، على تطبيق هذه السياسة فى كيوتو ، وهكذا وضع المؤتلفون عدداً من المستشارين حول الإمبراطور الشاب ، وإختاروهم من بين ساموريى مجموعتهم : سايجو Saigo ، وأكوبو[1] ، وجوتو ، وهم الذين سيمارسون نفوذاً مؤثراً على مجرى الأحداث .

---

(١) كان أكوبو توشيشى يبلغ عندئذ خمسة وثلاثين عاما ، وكان قد لعب دورا فعالا فى ائتلاف دايميو الجنوب الغربى فى عامى ١٨٦٥ – ١٨٦٦

وتحقق برنامج « الإمبرياليين » ، هذا فى بضعة أسابيع . وفى يوم ١٨ أكتوبر ١٨٦٧ وجه الامبراطور إلى الشوجون ، وبطلب من الدايميو الأربعة ، خطاباً كتبه له مستشاروه ، وشرح حالة الفوضى والحرب الأهلية شبه المستمرة التى توجد فيها البلاد منذ ما يقرب من عشر سنوات . وكان سبب هذه الفوضى هو ثنائية السلطة ، ومن الضرورى ، لكى تستعيد اليابان قوتها ، إعادة وحدة الادارة ، فى صالح الامبراطور ، وإضطر الشوجون إلى التراجع ، دون أن يحاول المقاومة ، إذ أن فرعى أسرة توكوجاوا تخليا عنه . وتنازل فى يوم ٦ نوفمبر ١٨٦٧ عن سلطاته الادارية ، ثم إستقال بعد عشرة أيام ، ومع ذلك ، فإن الكلمة الاخيرة لم تكن قد قيلت بعد ، خاصة وأن أعضاء أسرة توكوجاوا والساموى التابعين لهم كانوا لا يزالون يأملون فى إنقاذ نظام الشوجون ، وعلى الأقل جزئياً . ولم يكن الشوجون المستقيل قد تخلى عن لقبه كقائد عام Généralissime ، فكان من الممكن اذن تعيين خلف له . ولكن مستشارى الامبراطور الشاب ، وبخاصة أكوبو وسايجو ، لم يتركوا وقتا لخصومهم للقيام بأى عمل ، فأحضروا قوات الدايميو الكبار من الجنوب الغربى الى كيوتو ، وفى ليلة ٢/٣ يناير ١٨٦٨ قامت هذه القوات بمحاصرة حصن نيجو ، حيث كان يقيم الشوجون السابق ، وفى يوم ٣ يناير ، صدر مرسوم إمبراطورى يعلن إلغاء وظيفة الشوجون ، ويقرر منح سلطة الحكم لمجلس كبير ، يتكون من عشرة أعضاء وثلاثين من المساعدين ، ودخل الدايميو الكبار ، من منطقة الجنوب الغربى ، إلى هذا المجلس ، أما المساعدين فقد تم إختيارهم من بين الساموى التابعين لهم (كان سايجو ، وأكوبو ، وجوتو من بينهم) ، وكذلك من بين نبلاء البلاط .

فهل كان هذا حلا كافيا ؟ لا ، خاصة أن الشوجون السابق كان لا يزال سيداً إقطاعياً كبيراً وكان لايزال يحتفظ بأراضيه الشاسعة ، وبجيشه الذى يتكون من عناصر الساموى ، ولذلك فإن الحكومة الجديدة طلبت الى يوشينيو أن يتخلى عن أراضيه . ورفض الشوجون السابق ، هذه المرة ، وذكر أن الساموى لن يوافقوا على هذا التخلى ، ونجح فى الهرب من حصن نيجو ، وذهب وانضم الى قواته ، فهل كان يرغب فى أن يرد عليهم بواسطة القوة ؟ لاشك فى أنه كان

يفضل شخصيا أن يتحاشى وقوع حرب أهلية ، إذ أنه كان يعتقد أن الحكومة الجديدة لن تتمكن من العيش لمدة طويلة ، وكان يحسب حسابا للخلافات التى لن تتأخر كثيراً فى الظهور بين كبار دايميو الجنوب الغربى ، ولكن المحيطين به ، ومستشاريه والتابعين المباشرين له - وكل من كان من مصلحته إنقاذ وجود مناطق النفوذ الاقطاعية - كانوا يدفعونه صوب العمل . وكان زحف جيش الشوجون صوب كيوتو هو اشارة لبدء الصراع (٢٧ يناير ١٨٦٨) . وفى أقل من أربعة أشهر ،كان هذا الجيش قد انهزم أمام قوات دايميو الجنوب الغربى ، والتى كانت قد حصلت ، فى خلال الأشهر السابقة ، على تنظيم حديث ، تحت إشراف معلمين من الانجليز والألمان . وفى شهر مايو ١٨٦٨ تم غزو يدو ، عاصمة الشوجون ، وأعلن الشوجون السابق خضوعه ، أما المجموعات الأخيرة من أعوان النظام المنهزم فانها التجأت الى شمال الأرخبيل ، وحاولت خلال عام آخر أن تكون دولة منفصلة ، تحت قيادة إينوموتو Ennomoto ، أحد ضباط البحرية ، ولقد انتهت هذه المقاومة الأخيرة فى شهر يونيو ١٨٦٩ .

وفى هذه المرحلة الثانية من مراحل الأزمة اليابانية ، لم تقم الدول العظمى بأى دور نشط : فلقد تركت الامبراطور يهزم نظام الشوجون ، ولكنها أسهمت بطريق غير مباشر فى إنتصار « الامبرياليين » ، وذلك ، باعطائها معلمين لقوات دايميو الجنوب الغربى . ومع ذلك ، ألم تكن تخشى من نتائج هذا الانقلاب ؟ ألم تكن حكومة الشوجون هى التى قبلت « إنفتاح » اليابان ، بينما كان البلاط الامبراطورى ، وخلال سنوات عديدة ، يظهر روح المقاومة ؟ ألم يكن كبار دايميو الجنوب الغربى هم أولئك الذين إضطرت الدول العظمى فى عامى ١٨٦٤ و ١٨٦٥ إلى القيام بالمظاهرات البحرية ضدهم ؟ وكان ألكوك Alcock الوزير المفوض لانجلترا ، قد رأى ، عند نهاية عام ١٨٦٤ ، أى من مصلحة « الغربيين » المحافظة على نظام الشوجون . فما الذى دفعه إلى تغيير رأيه ؟ يبدو أن تغيير الحكم هو الذى طمأن المفوضيات الأجنبية ، ولقد إتصل مستشارى الامبراطور الشاب بالمفوضية البريطانية : وشرحوا أنهم لا يرغبون فى النكوص عن القرارات التى أخذت ، وأنهم يأملون فقط فى إعادة وحدة السلطة السياسية فى اليابان ، وأنهم يرغبون ، أخيراً ، فى إعادة تنظيم الحكومة اليابانية على

قواعد « حديثة » . ولقد وثقت الدول العظمى فيهم . وكان فى وسع هذه الدول العظمى أن تهنىء نفسها على ذلك ، إذ أن مرسوماً إمبراطورياً صدر بعد الانقلاب ، وفى نفس الوقت الذى أعلن فيه أن نظام الشوجون قد إرتكب خطأ « بفتح » البلاد للأجانب ، أعلن أنه لم يعد من الممكن تعديل هذه السياسة ، ونصح الشعب اليابانى بالاعتراف بالحقوق التى منحت « للغربيين » . وفى ٢٣ مارس ١٨٦٨ ، أراد الامبراطور أن يظهر للشعب ، باستقباله لممثلى الدول العظمى ، أن قراره نهائى .

٤ - دور المصلحين :

ومع ذلك ، فإن هذه اللمحة القصيرة لا تكفى لاعطاء تغير كاف للأزمة ، إذ كيف يمكننا أن نشرح كيف أن خصوم نظام الشوجون قد غيروا مواقفهم ، بعد أن كانوا قد « لعبوا » على الحركة « المعادية للأجانب » ؟

ويبدو أن الدور الرئيسى كان يرجع ، وفى أثناء كل الأزمة لمجموعة من « المصلحين » ، — من مستشارى دايميو الجنوب الغربى ، مثل أكوبو ، وسايجو وجونو ، أو من نبلاء البلاط ، مثل إيواكور Iwakura ، وهذه المجموعة كانت تأمل منذ عام ١٨٥٨ ليس فقط فى إعادة السلطة الامبراطورية ، بل وأيضا فى تغيير المنظمات السياسية والاجتماعية فى اليابان ، مستوحية فى ذلك من الطرق « الغربية » وكان هذا الاتجاه وطنياً وقومياً ، وكانت عملية تجديد المنظمات بالنسبة إليه هى الشرط الاساسى من أجل بناء قوة اليابان ، والسماح لها بالتحرر من النفوذ الأجنبى ، بعد أن تعرف كيف تفيد منها . ولذلك فإن هؤلاء المصلحين لم يكونوا معادين لسياسة « الانفتاح » ولكنهم كانوا معادين فقط لنظام الشوجون .

ولكنهم كانوا محتاجين ، من أجل هدم نظام الشوجون ، الى أن يعتمدوا على قوة من الرأى العام ، ويفهموا طريقة تفكير الامبراطور كومى Komei ، والذى كان من رجال المدرسة القديمة ، ولكن الغالبية العظمى للساموراى كانت معادية

« للانفتاح » ، مثلهم فى ذلك مثل الامبراطور نفسه . ولذلك فإن المصلحين قد ساروا على سياسة انتهازية : فانضموا الى الحركة المعادية للاجانب ، إذ أنها كانت أحسن وسيلة لزعزعة نظام الشوجون ، ولقد نجحت هذه السياسة . وفقدت حكومة الشوجون هيبتها ، إذ أنها أصبحت غير قادرة على ضمان الدفاع عن البلاد ، وإضطرت إلى أن تتراجع أمام الضغط الاجنبى ، دون أن تقدر على ذكر الأسباب الحقيقية لموقفها ، ولم تكن تقدر على أن تبوح بضعفها العسكرى . ولقد حصل « المصلحون » ونتيجة لتغيير النظام ، على « المواقع القيادية » فى البلاط الامبراطورى ، وبعد أن حصلوا على هذه النتيجة ، تخلوا عن سياسة « المقاومة » ، والتى كانت مجرد وسيلة بالنسبة اليهم ، وكان هذا التطور ضرورياً حتى يتفادوا إمكانية تدخل من جانب الدول العظمى فى صالح الشوجون .

وهذا هو التفسير الأكثر ترجيحاً ، والذى يضفى على « المصلحين » نفاذ البصر وحكمة التكتيك بشكل واضح ، والحقيقة هى أنه لم يكن هناك دليل مباشر على وجود مثل هذه الحسابات فى أى وقت ، ولكن العمل الذى قام به أكوبو بعد ذلك يظهر أنه كانت له وجهات نظر رجل دولة ، ويسمح بالاعتقاد فى أنه كان قادراً على وضع مثل هذه السياسة . ولذلك ، فإنه يمكننا إذن أن نرى فى ثورة اليابان عام ١٨٦٣ عملا لمجموعة صغيرة من الرجال المصرين والمصممين .

ولكن ، كيف يمكننا شرح موقف الأهالى اليابانيين الذين إهتزوا فى أعوام ١٨٦٠ - ١٨٦٢ بحركة متطرفة من التعصب ، ثم وافقوا بعد بضع سنوات من ذلك على الشعارات الجديدة التى أخرجها الامبراطور ؟ من السهل فى هذه الحالة أن نشير ، فى هذا الشأن ، إلى معنى النظام ، وإحترام السلطة ، التى تعتبر من السمات الرئيسية لطبيعة اليابانيين . ومع ذلك ، ألم يختف هذا المعنى للنظام فى أثناء فترة الاضطرابات ؟ وهل كان فى وسع الهيبة الامبراطورية أن تستعيد كل قوتها بعد قرنين من نظام توكو جاوا ؟ يمكننا كذلك أن نشير إلى الدور الذى

لعبه كبار الدايميو والنفوذ الذى كانوا يمارسونه على رجال مجموعاتهم . ومع ذلك فهؤلاء الدايميو ، إذا ما كان من مصلحتهم هدم نظام الشوجون ، وإذا ما تمكنوا من أن يروا مع التجربة غرور سياسة مقاومة الغربيين ، ألم يفهموا كذلك أن « إنفتاح » البلاد كان يهدد بالتسبب فى إختفاء النظام الاقطاعى ؟

لا أعتقد أن الدراسات التى تمت قد أعطت تفسيرات لها قيمتها لشرح هذا الموقف . ولكن لدينا الحقيقة : فلقد وافقت اليابان ، فى عام ١٨٦٨ ، على سياسة « الانفتاح » وبينما إكتفت الصين بتحمل إتصالها بالغربيين ، ستقوم اليابان بالتعلم منهم .

بعض المراجع

MURDOCH, J. — et YAMAGATA, A History of Japan London, 1926

TREAT, — Japan and the United States 1854 - 1920 Stanford Univ. 1935

WADE, J. — American Foreign Policy towards Japan during the nineteemh Century Tokio, 1928

DULLES, — Forster, Fifty Years of American -Japanese Relations. New York 1937

STOW, — Ernest, A Diplomat in Japan, London, 1921

الفصـــل الرابع
إنفتـــاح الهـند الصينية

كان التفتيت السياسى لشبه جزيرة الهند الصينية ، الموزعة بين تأثير حضارتين ، والوضع الجغرافى لهذه الدول ، والتى كانت أكثر من غيرها فى مناطق الشرق الأقصى تعرضاً للاتصال المباشر بالأوربيين ، تمثل ظروفاً مواتية أمام التوغل « الغربى » . وكان العمل شبه التلقائى لبريطانيا العظمى وفرنسا ـــ الواحدة فى الجزء الغربى من شبه الجزيرة والثانية فى الجزء الجنوبى الشرق ـــ هو الذى « فتح » الهند الصينية أمام هذا التوغل ، فهل هناك ضرورة فى أن نرى فى هذه المبادرات نتائج لأحداث الصين ؟ بدون أدنى شك . ذلك أن وديان أنهار الهند الصينية كان فى وسعها أن تستخدم ، وقد إستخدمت بالفعل ، كطرق للوصول إلى « سوق الصين » ، وفى أول الأمر ، ربما لم يتم التعبير عن ذلك بطريقة واضحة . ولكنه كانت هناك روابط فعلية بين أحداث الصين وبين الهند الصينية .

١ – ١ دور بريطانيا العظمى :

كانت بورما وسيام هى ميدان عمل السياسة الانجليزية .

ولقد قامت بريطانيا العظمى ، فى عام ١٨٢٦ ، بإحتلال المنطقة الساحلية فى أراكان، وذلك فى نفس الوقت الذى كانت قد إحتلت فيه الجزء الشمالى من شبه جزيرة ماليزيا . وأصبحت لها منشئات تجارية فى دلتا إيراوادى فى الوقت الذى كانت لديها بعثة دبلوماسية عند ملك بورما ، وبدأت منذ ذلك الوقت على أنها تفكر فى ضمان « حماية » الهند ، عن طريق إحتلال المناطق المجاورة ، وكان موقف حكومة بورما ، والتى رفضت منذ عام ١٨٣٧ تطبيق معاهدة عام ١٨٢٦ ، قد أعطى فرصة لتوكيد هذه السياسة ، وعام ١٨٥١ أدى إلقاء حاكم أحد أقاليم بورما القبض على أثنين من قباطين السفن التجارية البريطانية الى إحتجاج الانجليز ، وطلبهم دفع تعويض . وحين رد ملك بورما بمنع رعاياه من القيام بأى اتصال مع التجار الانجليز ، قررت الحكومة البريطانية فرض الحصار

على مصب نهر إيراوادى ، وحدث فى أثناء عمليات هذا الحصار أن فتحت بطاريات بورما النيران على سفن إنجليزية ، فإستقر الرأى حينئذ على إرسال حملة عسكرية . ومن شهر أبريل الى شهر يونيو ١٨٥٢ ، قامت حملة مكونة من ٨,٠٠٠ جندى ، من القوات البريطانية فى الهند ، بغزو ميناء رانجون ، وإقليم بيجو ، وقامت فى شهر أكتوبر ، وبعد أن أكملت غزو الدلتا ، باحتلال مدينة بروم ، وأعلنت بريطانيا العظمى ، ببلاغ صدر فى ٣٠ ديسمبر ١٨٥٢ ، أنها ستحتفظ بالأقاليم المحتلة ، رغم أن حكومة بورما رفضت الاعتراف بالأمر الواقع ، ورفضت التوقيع على معاهدة ، وكانت عملية الضم هذه لمنطقة بورما السفلى ، تحرم مملكة بورما من مخرج الى البحر ، مادام النهر الكبير والوحيد ، الصالح للملاحة ، والموجود فى البلاد ، قد أصبح مصبه الآن فى أراضى بريطانية ، وهكذا أصبحت لدى السياسة الانجليزية وسيلة ضغط تسمح لها ، فى فترة قصرت أو بعدت ، بأن تقيم سيطرته التجارية ، ونفوذها ، على منطقة بورما العليا ، ومن ناحية أخرى ، كان من الممكن العثور على طريق يوصل الى الصين ، عبر وادى إيراوادى الأعلى .

وكانت سيام قد منحت بريطانيا ، فى عام ١٨٢٦ ، حق الاتجار فى بعض المدن . ودفع النجاح الذى تم الحصول عليه فى بورما الحكومة البريطانية الى توسيع هذه الميزة ، وكان يكفيها أن تعلن إرسال « بعثة » يحرسها أحد الاساطيل ، وأنها مصممة على أن تستخدم القوة ، إذا ما تطلب الأمر ، لكى يضطر راما الخامس Rama V ملك سيام ، وهو مقتنع بعدم جدوى المقاومة ، إلى أن يوافق على التفاوض . وفرضت معاهدة ١٨ أبريل ١٨٥٥ ، والتى أكملها إتفاق مرفق يوم ١٣ مايو ١٨٥٦ ، على حكومة سيام شروطاً أصبحت « عادية » فى الشرق الأقصى ــ ميزة الاعفاءات القضائية ، وتحديد رسوم الجمارك بنسبة ٣٪ من قيمة السلع ، وفقدت حكومة سيام حق منع التصدير ، إلا فى حالة المجاعة ، بالنسبة للأرز والأسماك ، ومع ذلك ، فإن نشاط الرعايا البريطانيين كان خاضعاً لبعض التحديدات فكما هو عليه الحال فى الصين ، لم يكن فى وسعهم أن يقيموا بصفة دائمة إلا فى بعض المدن ، ولم يكن من حقهم

السفر الى المناطق الداخلية من البلاد الا بعد الحصول على جواز سفر ، كما أن عملية شراء الأراضى كانت تخضع ، وفيما عدا المناطق المحيطة ببانجوك ، لتصريح إدارى من سلطات سيام . وحصلت الولايات المتحدة ، فى ٢٩ مايو ١٨٥٦ ، وفرنسا فى ١٥ أغسطس ١٨٦٢ ، وكذلك فى خلال السنوات التالية ، بروسيا (باسم الزلفرابن الألمانى) ، والبرتغال ، وهولندا ، والدانمرك ، على ميزات مماثلة ، إذ أن حكومة سيام كانت تأمل فى أن تصل بهذه الطريقة الى « موازنة » النفوذ الأجنبى ، الواحد بالآخر .

٢ – دور فرنسا :

كانت السياسة الفرنسية تنظر صوب إمبراطورية آنام ومنذ عام ١٨٣٣ ، كان رجال البعثات الدينية الكاثوليكية ، الفرنسية والإسبانية ، والذين كان لهم نفوذاً هاماً فى البلاط الامبراطورى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، قد أصبحوا مضطهدين . وإكتفت حكومة لوى فيليب بأن تقوم ، أمام توران ، بمظاهرة بحرية ، سمحت بإنقاذ خمسة من بينهم ، كانوا مهددين بالموت ، ولكن مرسوم الاضطهاد تجدد فى شهر أغسطس ١٨٤٨ ، وبعد وصول الامبراطور تو دك Tu - Duc إلى العرش . وليس هناك من شك فى أن حكومة نابليون الثالث كانت ، ولأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية ، أكثر ميلا من حكومة لوى فيليب إلى الإستجابة لنداءات رجال البعثات الدينية ، وأنها كانت أكثر منها إستعداداً ، فى آنام وفى الصين لحماية مصالح المذهب الكاثوليكى . ولكن هذا الدافع لم يكن هو الدافع الوحيد . ففكرة الحصول على نقطة إرتكاز بحرية فى الشرق الأقصى كان جيزو قد طالب بها من قبل ، كما أن المشغوليات الاقتصادية التى كانت قد تسببت فى عمل الدول العظمى فى الصين كانت كذلك تلعب دوراً فى مسألة الهند الصينية . وكان الامبراطور يفكر فى مسألة آنام ، وعلى أنها متصلة بمسألة الصين ، وقام فى عام ١٨٥٦ بإرسال مونتينى Montigny ، قنصل فرنسا السابق فى شنغهاى إلى هوى ، من أجل أن يحصل فى نفس الوقت على حرية عمل بعثات التنصير ، وحرية التجارة ، ولقد فشل مونتينى فى محاولته . وفى أثناء صيف عام ١٨٥٧ ، وفى الوقت الذى كان فيه مشروع حملة الصين قد بدأ فى التبلور ،

فكر الامبراطور فى تكليف الاسطول ، الذى سيقوم بعمليات الشرق الأقصى ، بأن يقوم ، عند مروره ، بعمل مظاهرة بحرية على سواحا آنام ، وقام والوسكى ، وزير الخارجية بعرض هذا المشروع على الوزراء ، يوم ١٦ يوليو ١٨٥٧ دون أن يتمكن من التغلب على تحفظهم : فكان فولFould ، وزير المالية «يجهل مكان الكوشين صين » ، ولم يكن يرغب فى بعثرة ستة ملايين من الفرنكات فى هذه المغامرة ، وكان وزير آخر يأسف لاعطاء أهمية ضخمة لبعض « رجال بعثات التنصير » ، أما هاملان Hamelin ، وزير البحرية ، فإنه كان لا يعتقد فى أنه يمكن لمثل هذه العملية أن تعطى نتائجاً من وجهة النظر الاقتصادية : « أنه مخرج .... نعم ، لذهبنا ! »[1] ولكن نابوليون الثالث أصر على ضرورة العمل .

ولم تكن الحملة ، فى أول أمرها ، سوى مجرد مظاهرة بحرية ، ولا يبدو أنه كان لها هدف يتمثل فى إقامة منشأة إقليمية ، أى هدف « إستعمارى » ــ رغم أن « لجنة الكوشين حين » ، التى تأسست فى باريس فى عام ١٨٥٧ ، قد تكون فكرت ، فى ذلك الوقت ، فى إنشاء محمية[2] . ومع تطور الأحداث ، إتسع نطاق الخطة المبدئية ، ولم تعط عملية الاحتلال التى قام بها الاميرال ريجو دى جنويى Rigalult de Genouilly (٣١ أغسطس ١٨٥٨) لمنطقة توران ، أية نتيجة ، إذ أن قوات الانزال كانت ضعيفة للغاية وبشكل لا يسمح لها بالتوغل صوب الداخل ، ولقد فكر الأميرال فى ذلك الوقت فى إحتلال سايجون ، إذ أنه كان يفكر فى أنه يمكنه بهذه الطريقة أن يضايق تموين عاصمة آنام بالأرز . ولقد تمت هذه العملية فى شهر فبراير ١٨٥٩ ، ولكن إمبراطور انام رفض التفاوض .

ولقد فكرت الحكومة الفرنسية . نهاية عام ١٨٦٠ فقط ــ وفى الوقت الذى إنتهت فيه حملة الصين ، وأصبحت فيه قوات الحملة يمكن إستخدامها ــ فى الاقامة بشكل دائم فى الكوشين صين . وكانت هذه هى السياسة التى نصح بها

---

(١) انظر خطاب والوسكى Walewski إلى نابوليون الثالث نشرة Raindre فى Revue de France (Avril 1925).

(٢) أنظر : DUCHENE, Un Ministre trop oublié : Chaseeloup - Laubat. (1932). p. 172

الأميرال ريجو دى جنولى : فمن الممكن لسايجون أن تصبح قاعدة مفيدة للنفوذ الفرنسى فى الشرق الأقصى ، وحتى مركزاً للتجارة نتيجة لطريق ميكونج الملاحى .

ولقد تبنى شاسلو ـــ لوبات Chasseloup - Laubat ، وزير المستعمرات ، الجديد ، هذه السياسة ، ولكن ، ما هو مدى إتساع هذه المنشأة الاقليمية ؟ لم يكن هناك أحد يعرف ذلك . وكانت العمليات الأولى ، فى شهر فبراير ١٨٦١ تهدف فقط مجرد إبعاد خطر آنام عن سايجون . « وإعطاء متنفساً » للحامية .

ولقد سمحت الحكومة لقائد الحملة ، فى عام ١٨٦٢ ، بتوسيع منطقة الاحتلال حتى فين لونج .

ولقد أدت هذه العمليات ، وأكثر منها الصعوبات التى كانت تواجهها سيطرة آنام على تونكين (وحيث كانت ثورات الوطنيين تهدد سلطة الامبراطور) ، إلى أن تضطر حكومة هوى الى التراجع . وجعلت معاهدة ٥ يونيو ١٨٦٢ لكى تتنازل لفرنسا عن ثلاث أقاليم جنوبية من آنام (بيان هوا ، وجيا دينج ، ودين تونج) ، وكذلك عن جزيرة بولو كوندر ، وتعطى للبعثات الكاثوليكية حرية العمل من أجل التنصير وتعطى للفرنسيين وللاسبانيين حق الاتجار فى توران ، وفى مينائين آخرين ، وكذلك فى ميكونج الأدنى ، وتعهدت آنام أخيرا ، بعدم التنازل عن أراضى لدولة أجنبية ، دون موافقة فرنسا على ذلك .

ومع ذلك ، فإن الكلمة الاخيرة كانت لم تنطق بعد ، فلقد تسببت إقامة السيطرة الفرنسية فى الكوشين صين ، فى نشأة عمليات هياج محلى ، أجبرت الحاكم ، الأميرال شارنيه Charner على طلب الأمدادات ، وفى باريس ، خشيت الهيئة التشريعية من أن تجد نفسها فى مواجهة ، مغامرة مكسيكية ، أخرى ، وخشيت من نشأة تعقيدات مع إنجلترا ، وإستصغرت أمر الالتجاء إلى إنفاقات جديدة . ألم يكن من الأوفق القناعة بالمحافظة على سايجون ، وبصفتها نقطة إرتكاز للأسطول ، والاكتفاء بمطالبة آنام بدفع جزية سنوية ، دون الوصول الى أمر إنشاء « مستعمرة » ؟ ولقد أفاد تو دوك ، الذى كان على علم بهذا التردد ، من ذلك فى عملية تحركاته ، فطالب بإعادة تسليم الأقاليم الثلاث ، وفيما عدا سايجون ، ولكنه لم يطرح مسألة البنود المتعلقة بالشئون الدينية والاقتصادية فى المعاهدة .

وبدت الحكومة فى أول الأمر على أنها تميل الى السير فى هذا الاتجاه ، وكلفت قائد السفينة أو بارية Aubaret بالذهاب والتفاوض ، فى هوى ، من أجل عقد معاهدة جديدة ، تلغى التنازلات الاقليمية ، ولكن تقيم نظام الحماية . ولكن ذلك لم يكن أكثر من أمنيات ، إذ أن الإمبراطور إضطر ، أمام إحتجاجات الأميرال ريجو دى جنويى ، واشاسلو ــ لوبات ، وزير المستعمرات ، وحتى بعض أعضاء الهيئة التشريعية ، والتى كان تيير موجوداً فيها ، إلى التخلى عن هذا المشروع عند نهاية عام ١٨٦٤ ، وإقتصروا على المعاهدة المعقودة ، ورغم أن تو دوك حاول أن يتسبب فى خلق ثورات متفرقة ، فى الأقاليم الثلاث التى غزيت ، الأمر الذى أجبر الحكومة الفرنسية على مد نطاق إحتلالها ، فى عام ١٨٦٧ ، إلى الأقاليم الغربية من الكوشين صين ، فإن إقامة فرنسا فى منطقة دلتا الميكونج قد أصبحت نهائية .

ولكن الكوشين صين كانت تهم فرنسا بشكل خاص . لأنها كانت منطقة ثغور الميكونج . ولكن العبور صوب المجرى الأوسط للنهر كان تحت سيطرة كامبودج . وفى هذه الدولة الصغيرة ، فكان الانهيار يتزايد منذ القرن الثامن عشر ، وكان نفوذ سيام يميل إلى السيطرة . فكان من الطبيعى إذن أن تعمل الحكومة الفرنسية . وطبقا لرأى حاكم الكوشين صين ، على مد نفوذها من هذه الناحية ، ولقد حصلت بعثة دوراً دى لا جريه Durat de Lagree ، فى ١١ أغسطس ١٨٦٢ ، على التوقيع على معاهدة حماية ، ومع ذلك ، فإن الملك لم يجرؤ ، بعد أن طلب تأييد فرنسا من أجل التخلص من ضغط سيام . على مقاومة مطالب سيام ، والتى كانت الحكومة البريطانية تشجع موقفها ، خاصة وأنها كانت قلقة من إمتداد النفوذ الفرنسى . ولقد ظل الموقف غير حاسم لمدة أربع سنوات ، وحتى أن قررت الحكومة الفرنسية ثمن إنسحاب حكومة سيام . ولقد إعترفت حكومة سيام ، بمعاهدة ١٥ يوليو ١٨٦٧ بالحماية الفرنسية على كامبودج ، ولكنها حصلت على التنازل على إقليمين من كامبودج ، هما إقليمى باتام ــ بانج . وسيامراب (آنجكور) ، أى على كل الجزء الشمالى الغربى من المملكة .

وهكذا أصبح طريق الميكونج مفتوحاً ، وفى وسعنا أن نعتقد أنه كان فى وسعه أن يوصل إلى الصين . وكان هذا ، منذ عام ١٨٦٤ ، هو إعتقاد أحد الطلبة البحرين ، فرانسيس جارنييه Frarcis Garnier الذى خدم تحت إمرة الأميرال شارنر Charner ولقد إعتنق الأميرال دى لا جرانديير Grandiére de La هذه الفكرة فى عام ١٨٦٥ . وذكر أنه من الواجب أن نجذب صوب سايجون تجارة المناطق الداخلية من الصين الجنوبية ، ومع هذه المناطق التى ليست لها علاقات تجارية مع الساحل الصينى سوى عن طريق القوافل ، يمكن لطريق ميكونج أن يصبح طريق التصدير . وكان هذا هو هدف البعثات التى كلف بها فى عام ١٨٦٦ دورا دى لاجرية Dourat de Lagrèe وفرانسيس جارنيه Francis Garnier . وحين وصل دورا دى لاجرية إلى منطقة يونان ، من أجل أن يموت فيها ، فى عام ١٨٦٨ ، وجد أن الميكونج ، الذى تعترضه الشلالات ، لايمكنه أن يصبح طريقاً تجارياً ، ولكن فرانسيس جارنيه فهم معنى وجود النهر الأحمر ، ولاحظ أن هذا الطريق كان يستخدمه الأهالى فى الملاحة . « هذا المورد ، والذى يمكن أن تنصب منه ، فى يوم من الأيام ، وفى ميناء فرنسى ، الموارد العظمى للصين الغربية ، هو النهر الأحمر ، وعلينا ألا ننتظر ذلك من الميكونج ، وكتب أحد أعضاء البعثة ذلك ، فى Revue des deux Mondes ، فى عام ١٨٦٩ . ومنذ ذلك الوقت ، أصبحت مسألة تونكين مطروحة .

بعض المراجع

الغزو الفرنسي :

CULTRU,	Histoire de la Cochinchine française, des origines à 1888 Paris, 1910
HANOTAUX	G. Histoire de Colouies françaises (Par Chassigneux)
THOMASI :	La Conguète de l'Indochine. Paris 1934

وعن الغزو البريطاني لبورما :

Cambridge	History of India.	London, 1930
Cocks, A short	History of Burma. London, 1920	

الفصل الخامس
النتائج المباشرة « للانفتاح »

١ - نتائج نشاط الدول العظمى :

ماذا كانت عليه النتائج النهائية لنشاط الدول العظمى فى الشرق الأقصى قرب عام ١٨٦٥ ؟

كانت هذه الدول العظمى قد حصلت على أراضى ، ولكن ذات مساحة بسيطة : هونج كونج ، وشبه جزيرة كولونج ، وبورما السفلى ، لإنجلترا ، والكوشين صين ، وكامبودج ، لفرنسا ، والمقاطعة البحرية لروسيا . وكانت اليابان وسيام الدولتان الوحيدتان اللتان تعرضتا للاحتكاك بالأوربيين دون أن يؤثر ذلك على سلامة أراضيها ، ولكن الدول « الغربية » كانت قد حصلت بنوع خاص على مدخل للأسواق التجارية ، أصبح رعاياها يتمتعون فيها ، طبقاً للمعاهدات ، بوضعية متميزة : وكانت هذه هى النتيجة الأساسية .

وكان من المنطقى أن يعطى هذا « الانفتاح » فى الشرق الأقصى إهتماماً جديداً لمسألة المحيط الهادى . ولذلك فإن الدول العظمى البحرية عملت على محاولة ضمان السيطرة على نقط الرسو الموجودة على الطرق البحرية فى هذا المحيط .

وكان نشاط رجال بعثات التنصير ، الكاثوليكية والبروتستانتية ، قد عمل على تمهيد الطريق أمام مثل هذا التوسع : البعثات الانجليزية (الأنجليكانية والميثودية) فى تاهايتى منذ عام ١٨١٥ ، ثم فى جزر فيجى وفى بعض الأرخبيلات الأخرى فى المحيط الهادى الأوسط ، والبعثات الأمريكية (الميثودية) فى جزر هاواى ، والبعثات الكاثوليكية الفرنسية فى جزر هاواى عام ١٨٣٦ ، وفى نيوزيلندا منذ عام ١٨٣٨ . وكانت كل بعثة من هذه البعثات ترغب فى خدمة مصالحها الوطنية . ولقد ذكر الأب دى سولاج de Solades ، وهو الذى وضع خطة

لنشر الدين المسيحى على المذهب الكاثوليكى فى الإقيانوسية ، أنه يمكن لعمل بعثات التنصير الفرنسية أن يفتح الطريق أمام التوسع الاستعمارى الفرنسى .

وكان البحارة الانجليز ، والفرنسيون ، والأمريكيون قد بدأوا كذلك فى إرتياد الأرخبيلات : فكان صائدى الحوت الفرنسيون ، والذين كانوا يمارسون الصيد فى المحيط الهادى الأوسط ، قد طلبوا إلى حكومتهم ، وقبل عام ١٨٣٠ ، أن تحصل لهم على ميناء يتمركزون فيه ، وكانت بعثة الكابتن ولكس Wilkes قد زارت جزراً عديدة قرب عام ١٨٣٨ .

ولكنه لم يكن من السهل وضوح « سياسات » فى هذا الاتجاه إلا إبتداء من عام ١٨٤٠ فقط ، أى فى الوقت الذى بدأت فيه « حرب الأفيون » وقامت كل من بريطانيا العظمى وفرنسا ، والولايات المتحدة ، بمبادرات . وكانت هذه الإدعاءات متنافسة فيما بينها ، فى ثلاث حالات بنوع خاص .

ففى نيوزيلندا ، كان الأهالى من الماورى ــ وهو شعب يصل تعداده إلى حوالى مائة ألف نسمة ــ قد رأى ، فى الثلث الأول من القرن التاسع عشر ، وصول بعض الأوروبيين ، من تجار ، وبحارة ، يبحثون عن المغامرات ، وبعض الفارين من السجون ومعسكرات الأشغال الشاقة الانجليزية فى إستراليا : حوالى الألف تقريباً . وكان ويكفيلد Wakefield ، الذى عمل من أجل الاستعمار الانجليزى لاستراليا . قد إعترف ، منذ عام ١٨٣٦ ، بالإمكانيات التى توجد فى أرخبيل نيوزيلندا . وقرر ، بعد أن عجز عن الحصول على تأييد من وزارة المستعمرات ، أن ينشىء بنفسه ، فى عام ١٨٣٩ ، شركة إستعمارية ، وفى ذلك الوقت ، كان أصحاب السفن فى نانت وبوردور يطالبون الحكومة الفرنسية بإعطائهم تأييدها من أجل إنشاء مشروع مماثل . وجعل هذا الخبر الحكومة البريطانية تقرر ضرورة سبق غيرها ، وحصلت بريطانيا العظمى بمعاهدة ويتانجى Waitangi التى تم التوقيع عليها فى عام ١٨٤٠ مع رؤساء الماورى ، على حقوق السيادة .

ولكى تعوض هذا الفشل ، أصدرت الحكومة الفرنسية أوامرها إلى الأميرال دوبيتى توار Dupetit - Thouars بإحتلال جزر سوسيتى . وأتم الأميرال مهمته فى عام ١٨٤٢ ، وفرض كذلك الحماية الفرنسية على جزر تاهيتى ، وكانت هذه سياسة جديدة من جانب فرنسا ، وكان جيزو ، قد وضع نظريته عن « نقطة الرسو » ، حتى يرضى البحرية جزئياً ، وحتى يتحاشى فى نفس الوقت أن ينزلق صوب عمليات غزو إقليمية ، لم يكن يرغب فيها أبداً ، وكان يرى أنه لم يكن من النافع أو حتى المناسب « المخاطرة » بالدخول فى حرب طويلة ، سواء مع الأهالى ، أو مع الدول العظمى الأخرى ، أو الدخول فى مشروعات إستعمارية جديدة ، على مسافات بعيدة من الوطن » ، فكان يكفى إذن الحصول على « محطات بحرية » تكون فى نفس الوقت قواعد تجارية ، ومع ذلك ، فإن هذا الموقف الحذر لم يضمن له عدم ظهور صعوبات دولية ، حقيقة أن الحكومة الانجليزية قد قبلت إعلان الحماية الفرنسية على تاهيتى ، كتعويض عن مسألة نيوزيلندا . ولكن رجال بعثات التنصير الموجودين فى الجزيرة دفعوا الملكة بومارية Pomaré إلى الإنسحاب من الحماية . وحين قام دوبيتى — توار ، ولكى يقضى على هذه المؤامرات ، بتقرير « ضم » الجزيرة (نوفمبر ١٨٤٣) ، وطرد بريتشارد Pritichard ، رجال بعثات التنصير الانجليزية ، إعتقد جيزو أنه من الضرورى ، أمام مقاومة إنجلترا ، أن يتبرأ من عمل الأميرال ، ويعد بدفع تعويض لريتشارد ، ومع ذلك ، فإن فرنسا قد إحتفظت بحمايتها على تاهيتى ، وإن كانت قد تخلت مؤقتاً عن عملية الاستمرار فى تطبيق سياسة « نقطة الرسو » ، ولم يقم نابليون الثالث ، الا فى عام ١٨٥٣ فقط ، بتقرير أمر الاستيلاء على كاليدونيا الجديدة ، والتى كان رجال بعثات التنصير ، وضباط البحرية ، يطالبون بضمها منذ عام ١٨٤٦ .

وفى أرخبيل هاواى ، كانت حكومة الأهالى قد عقدت مع الولايات المتحدة (١٨٢٦) ، ومع بريطانيا العظمى (١٨٣٦) ، ومع فرنسا (١٨٣٩) ، معاهدات صداقة وتجارة . وكانت قد طلبت الى الدول الثلاث الاعتراف بأمر إستقلال الأرخبيل ، وكانت حكومة الولايات المتحدة هى أول من وافق على هذا

الطلب . وقامت ، فى عام ١٨٤٢ ، بإجبار الحكومة البريطانية على التبرؤ من محاولة للتدخل كانت قد قامت بها البحرية الحربية . كما قامت ، فى عام ١٨٥٠ ، بمعارضة محاولة فرنسية ، وإضطرت كل من إنجلترا وفرنسا إلى أن تعلن أنها لم تفكر أبداً فى الاعتداء على إستقلال الجزر . وحصلت الولايات المتحدة ، وبصفتها المدافعة عن هذا الاستقلال ، مركزاً متفوقاً فى الأرخبيل . ألم يكن فى وسعها أن تفيد من ذلك من أجل تنفيذ عملية الضم ، والتى كانت قد منعت الأوربيين من القيام بها ، وفى صالحها ؟ لقد مهدت الدبلوماسية الأمريكية الطريق إلى ذلك ، وإستعدت حكومة هاواى لها . ولكن مجلس الشيوخ فى واشنطون رفض التصديق على هذه السياسة : فليس من حق الولايات المتحدة الحق ، من الناحية الأخلاقية ، وبصفتها مستعمرات إنجليزية سابقة ، أن تقوم نفسها بانتهاج سياسة إستعمارية ، ومع ذلك ، فإن جزر هاواى ظلت منطقة « ضيد خاصة » للولايات المتحدة .

وهكذا وضحت المواقف . وبطبيعة الحال سيكون من المبالغ فيه التحدث ، فى هذا التاريخ ، عن عملية « تقسيم المحيط الهادى » إذ أن الدوافع كانت محدودة ، ومقصورة على بعض الأرخبيلات ، ولكن الدول العظمى الثلاث كانت قد أخذت مواقعها الأولى فى المحيط ، بينما إقتصرت روسيا على المحافظة على الحالة التى كانت قد حصلت عليها فى شمال المحيط .

٢ – موقف الدول العظمى من « مسألة الشرق الأقصى » :

إذا كان هذا النشاط للدول العظمى الغربية فى الشرق الأقصى يجيب على نفس الهدف الأساسى ، فإن الأحداث تثبت وبوضوح عملية الوصول الى « سوق الصين » . ومع ذلك ، فمن المفيد أيضاً محاولة توضيح كيف كانت عليه « مسألة الشرق الأقصى » فى ذلك الوقت .

لقد كانت بريطانيا العظمى هى أول من فهم أهمية المشكلة . وكانت المشغوليات التجارية هى التى تسيطر على سياستها . وأعطى الرأى العام البرلمانى

إهتمامه لذلك . وكانت إنجلترا هى الدولة الوحيدة من بين الدول العظمى الأوربية ، التى كان لها فى كانتون ، فى عام ١٨٣٩ ، عدداً هاماً نسبيا من التجار ، والتى كان إتحاد الصين China Association يمثل مصالحهم ، وكان لهذا التجمع وسائل عمل فى مجلس العموم . وكان هناك أيضاً لرجال صناعة لانكشاير أفضل الأسباب كذلك ، لكى ينظروا إلى سوق الصين ، إذ أنه كان لمنتجات صناعة المنسوجات نصيباً هاما فى الصادرات الانجليزية ، وكان هؤلاء المصدرون ينظرون الى جماهير الصين على أنها سوف تصبح من عملائها . وحين كان مندوبى الغرفة التجارية فى شنغهاى يقومون ، مثلا ، بزيارة لهانكيو ، قبل فتح هذه المدينة للتجارة الأجنبية ، كانو ينشغلون بنوع خاص بالأسعار التى يمكن أن تكون هناك لمنسوجات الأقطان الانجليزية ، ويوازنون أسعار هذه المنسوجات بأسعار السلع المشابهة ، التى كان الحرفيون الصينيون يقومون بصنعها ، ولقد رأى وزير بريطانيا المفوض فى شنغهاى أن الصين كانت تمنح التجارة الانجليزية إمكانيات ، وأكثر بكثير مما كانت قد منحتها لها الهند ، عند بداية الاستعمار ، حقيقة أن المكانة التى كانت تحتلها إنجلترا بالنسبة لسوق الصين كانت تفوق ، وبكثير مكانة كل الدول العظمى الأخرى مجتمعة : فكان لها وحدها ٨٥٪ من مجموع التجارة الخارجية ، ومنذ « فتح » ميناء شنغهاى ، غزاه الانجليز برؤوس أموال ضخمة ، بما إشتروه من أراضى ، وما بنوه من عمارات ، وما خزنوا فيه من بضائع[1] . وكانت الحاجة الى حماية هذه « الثروات المكدسة » فى شنغهاى هى إحدى الذرائع التى كانت تتردد بإستمرار من قلم ممثل إنجلترا حين كانت المدينة تبدو على أنها مهددة بأن تمسها عمليات التايبينج العسكرية . وكان الانجليز يعتقدون فى أن هذه المصالح الاقتصادية والمالية كانت تتطابق مع مصالح الحضارة . فكان تقدم التجارة تعبيراً عن التقدم « الثقافى » . وكان رجال الدولة البريطانيين لا يترددون فى أن يعلنوا أنهم كانوا ، بإجبارهم الصين على أن تنفتح أمام النفوذ الأجنبى ، يمارسون حقاً ، ويقومون بواجب . ولذلك فإن بلمرستون وجد أنه

---

(١) بلغت مجموع الاستثمارات الانجليزية فى الصين فى عام ١٨٠٦ ، تبعا لبورنغ ، ما قيمته ٤٠ مليون جنيه ، وكانت غالبية رؤوس الاموال هذه مستثمرة فى شنغهاى .

من « العدل » الالتجاء إلى القوة ، إذا ما تهربت الحكومة الصينية ، وكان ، من جانب آخر ، لا يبحث عن الحصول لبريطانيا العظمى على ميزات قاصرة عليها ، وكان لا يمانع فى ترك الدول العظمى الأخرى تأخذ نصيبها فى عملية إستغلال هذا السوق . ولكنه كان يهدف جيداً ، ومنذ أن أجبر الصين على قبول الوجود الدبلوماسى الأجنبى فى بكين ، أن يكون على مستوى أن يمارس ، منذ ذلك الوقت ، نفوذاً مسيطراً على السياسة الامبراطورية . وبدت له هذه السيطرة على أنها تتطابق مع طبيعة الأشياء : فكان ينتسب إلى طبقة كانت تعتقد فى أنه كان من حقها ، ومن واجبها ، أن « تحكم » .

وكان موقف الولايات المتحدة ، مماثلا لموقف إنجلترا ، فى أهدافه ، ولكنه كان مختلفا عنه فى طريقته . ويبدو أن تقدم التجارة الأمريكية فى الصين (وهى التى بلغت ٢٢,٤٧٢,٠٠٠ دولار فى عام ١٨٦٠) قد أثارت آمالا ضخمة لدى بعض أوساط رجال الأعمال الأمريكيين ، ولقد ذكر أحد ممثلى فرجينيا فى الكونجرس الأمريكى ، فى عام ١٨٥٢ ، أن الشرق الأقصى هو « ميدان عمل جديد للنشاط الاقتصادى فى العالم » ، وأن الولايات المتحدة تحتل مكاناً أفضل من ذلك الذى تحتله الدول الاوربية ، من أجل القيام بدور هناك ، وبطبيعة الحال ، كان نواب وشيوخ كاليفورنيا هم الذين يرددون ذلك ، وبتزايد . وكانت الأسس الأولى لهذه التجارة تقوم على تصدير القطن الأمريكى ، وعلى إستيراد الشاى والحرير ، ولكن السناتور جوين **Gwin** أصر ، مثلا ، وبالاضافة الى ذلك ، على موارد الصين من الفحم والخامات المعدنية ، ولذلك فإنه طالب بأن تقوم الحكومة الاتحادية بإعطاء دعم لخط ملاحة بحرى من سان فرانسسكو الى شنغهاى ، مع هاواى كميناء رسو ، وقال السنتاور ماكدوجال **Mac Dougall** : « يمكننا أن نتحكم فى كل الشرق الأقصى » . ولا شك فى أنه يمكننا أن نترك فى هذا مجالا للمبالغات التى يمكن أن يصل اليها أحد المتحدثين البرلمانيين ومع ذلك فإن مجلس الشيوخ تركهم يقنعونه ، مادام قد صوت ــ وبصوت أغلبية واحد ــ على مبدأ إعطاء الدعم ، والذى لم يمنح بشكل نهائى الا فى عام ١٨٦٥ . ولكنه مهما كانت الرغبة فى حماية المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة ، فإن حكومة

واشنطون لم تكن ترغب فى إستخدام القوة ضد حكومة الصين ، ولقد إتخذت ، فى أثناء حرب ١٨٥٨ - ١٨٦٠ ، موقف « الدولة غير المحاربة » ، وذلك فى نفس الوقت الذى وافقت فيه على أهداف سياسة انجلترا ، وذكرت أن « الحرص الدستورى » كان هو الذى يملى مثل هذا الموقف ، إذ أنه لم يكن فى وسع رئيس الولايات المتحدة أن يرسل حملة عسكرية دون أن يقوم الكونجرس ، قبل ذلك ، بالموافقة على إعلان الحرب ، ولكن ، ألم يحاول كذلك أن يضمن موقفا أخلاقيا فى صالحه ، ويفيد من حقد الصين على بريطانيا من أجل الحصول على نفوذ أكبر فى بلاط بكين ؟

وأما روسيا فإنها لم تأخذ مبادرة هامة الا منذ عام ١٨٤٨ ، وحين قام نيقولا الأول ، ونتيجة لقلقه من نتائج حرب الأفيون ، ومن وجود أسطول بريطانى فى هونج كونج ، بتعيين شاب نشط ، هو مورافيف Mouravieff ، على رأس حكومة عامة لسيبيريا الشرقية . وكان الأميرال نيفيلسكوى Nevelskoi ، مساعد مورافيف ، هو الذى قام باحتلال المقاطعة الشرقية ، وإقتصر قيصر روسيا عمله على الاعتراف بالأمر الواقع ، ولكن علينا أن نرى أن المشغوليات التجارية لم تكن هى السائدة فى هذه السياسة الجديدة ، فلا شك فى أن روسيا حصلت ، عن طريق معاهدة بكين فى عام ١٨٦٠ ، على الحق فى أن تفتح لتجارها طريق توغل صوب الصين الشمالية ، الى منغوليا ، والتركستان الصينية ، فأصبح لهؤلاء التجار بعد ذلك الحق فى الذهاب الى بكين ، عن طريق كياختا Kiakhta ، وأن ينشؤوا مخازن لهم فى أورجا وفى كالجان ، ولكن كل من نيقولا الأول ومورافيف كان له هدف استراتيجى بنوع خاص ، وكانوا يرغبون ، ومن أجل « تغطية » الممتلكات الروسية فى سيبيريا ، فى أن يحصلوا على قاعدة بحرية على ساحل المحيط الهادى . وقامت الادارة الروسية بعمل منهجى من أجل إستعمار الواجهة الجديدة التى حصلت عليها على المحيط ، وأحضرت اليها فلاحين من الروس ، وشكلت بمساعدتهم فرقاً عسكرية من قوازق الورسورى ، وأنشأت ميناء فلاديفورستك .

وأخذت كل من روسيا وانجلترا فى مراقبة الأخرى ، وإتهم الروس الانجليز بأنهم يحاولون الحصول فى الشرق الأقصى على تفوق خاص بأنفسهم ، بينما كان الانجليز يخشون ، فى نفس الوقت . من أن يقوم الروس بتهديد مصالحهم فى الصين .

الباب الثانى

توغــل النفوذ « الغربى »

(١٨٦٨ - ١٨٩٤)

الفصل السادس

تطـور اليابان

١ – موقف الامبراطور :

كان « المصلحون » اليابانيون ، والذين كانوا ، مع غيرهم ، باعثى ثورة عام ١٨٦٨ ، يرون أن عملية إعادة سلطة الامبراطور لم تكن سوى نقطة بداية ، وكانوا يرغبون بعد ذلك فى تطوير البلاد ،مستوحين فى ذلك من الوسائل والتقنيات الغربية . فكان على اليابان رغم كونها دولة اقطاعية ، أن تتحول حسب تفكيرهم الى دولة « حديثة » . ولقد تم هذا التحول ، والذى كان يتطلب إعادة صهر كامل للمؤسسات السياسية والادارية ، وللمجتمع وللحياة الاقتصادية ، وبسرعة فريدة فى نوعها فى العالم . وكانت خمسة وعشرون عاماً كافية لانهاء عملية « تحديث » المؤسسات اليابانية ، وتم التوصل الى النتائج الأساسية لها فيما بين عامى ١٨٦٩ و ١٨٧٨ ، أى فى أقل من عشرة سنوات . ومن المؤكد أنه كان من المستحيل القيام بتحقيق مثل هذا العمل بدون وجود « الغربيين » وبدون تجربتهم ، وبدون المعونة التى قدمها خبراؤهم ، ولكن ، إذا كان كل ذلك قد حدث فى فترة زمنية قصيرة ، فإن ذلك كان يرجع الى عزيمة المصلحين اليابانيين وحدهم .

ولقد تم التغيير بالسلطة ، وبقرار من الحكومة ، ولا شك فى أن صفات الشعب اليابانى ــ من حدة التفكير ، والقدرة على الهضم ، وحب النظام ، قد سهلت مهمة المصلحين ، ولكن هذا الشعب لم يقم بشىء أكثر من قبول هذه « التجديدات » ، والتى لم يكن يطالب بها ، ولقد جاء الدافع من أعلى . وربما كان الأمر الأكثر إثارة للدهشة لا يتمثل فى كون أن بعض الرجال من الطليعة قد فهموا ضرورة القيام بإصلاحات ، بل فى أنهم قد وجدوا « الاطارات » أو « الكادارت » التى كان من المستحيل اتمام العملية بدونها . فأين وجدوها ؟ لقد

وجدوها بنوع خاص فى وسط النبلاء العسكريين ، وفى هذه الطبقة من الساموري ، والتى لم تكن معدة للقيام بهذا الدور ، إلا فيما ... بنعودها على ممارسة السلطة ، وشعورها بمعنى العظمة الوط... . ولقد أصبح الكثيرون من هؤلاء الرجال ، والذين كانوا قد ... حتى ذلك الوقت فى نطاق مجتمع اجتماعى ، والذين كانوا يجهلون تقريبا كل ما يمكن أن تكونه دوله حديثة ، وبسرعة ... ، أدوات لهذا التجديد ، وذلك حين علموا أنه من الضرورى ، من أجل صيانة إستقلال بلادهم ، ومن أجل إيجاد دور لها فى العالم ، أن يقطعوا صلتهم بالتقاليد ، ويبدأوا فى التعلم من مدرسة الأجانب .

وبعد هزيمة جيش الشوجون مباشرة ، أقامت الحكومة الامبراطورية ، التى إستعادت سلطتها ، عاصمتها فى يدو ، والتى أصبحت تمسى بعد ذلك طوكيو . وقررت أن تعطى لحكم الامبراطور موتسو هيتو Mutsuhito الجديد إسم « ميجى » ، أى الحكومة المستنيرة ، إعلاناً عن رغبتها فى الاصلاح ، وأعلن الامبراطور هذه الرغبة ، فى بلاغه الذى أصدره يوم ٦ أبريل ١٨٦٨ ، والمسمى « ميثاق النقاط الخمس » ، والذى تعهد فيه ، « بإعادة تنظيم » البلاد . وذكر البلاغ أنه من الضرورى التخلى عن « العادات القديمة » حينما تكون بلا قيمة ، وإن كان هذا الأمر غير محدد مع ذلك ، فإن هذا الميثاق قد أعطى بعض الوعود : فستقوم الحكومة بتحقيق « الرغبات المشروعة » لطوائف الأهالى المختلفة ، وسيكون « التعاون بين الحكومة والمحكومين » هو أساس الادارة الجديدة ، وسيتم تقرير شئون الدولة عن طريق « حوار غير متحيز » يتم فى مجلس له « درجة تمثل كبيرة » . فهل كانت هذه الوعود تستلزم إقامة برلمان على الخط الأوربى ؟ لا ، إذ أنه كان من الممكن إلى حد كبير أن يكون هذا المجلس مجرد مجلس للدايميو ، وكانت لا تستلزم كذلك أمر منح دستور ، ولكنها كانت تظهر ، على الأقل ، الرغبة فى الاقتباس من طرق العمل السياسى « الغربية » . فما هو الأكثر غرابة بالنسبة للحضارة اليابانية من فكرة التعاون بين الحاكمين والمحكومين ؟ ولكن الامبراطور كان قد أعلن هذا البلاغ من نفسه ، ومن فوق رؤوس الدايميو : وكان معنى ذلك أنه كان لا يحترم سيادة كبار السادة على مناطق

نفوذهم الاقطاعى . ولذلك فإن « ميثاق النقاط الخمس » كان يمهد إذن لعملية إلغاء النظام الاقطاعى ، فيما بعد .

ومع ذلك ، فإن موقف الحكومة الامبراطورية كان صعباً للغاية ، وإذا كانت الأملاك السابقة للشوجون قد إختفت ، وأدخل الآن وضمت إلى أراضى الامبراطور نفسه ، فإن الدايميو قد إحتفظوا بسلطاتهم الادارية والقضائية ، وبجيوشهم من الساموراى ، وبمواردهم المالية . ولم تكن للحكومة سوى موارد ضرائبية بسيطة ، — من الضرائب العقارية فى الأراضى التابعة للامبراطور ، والرسوم الجمركية ، — لم تكن تكفى فى عام ١٨٦٨ أن تغطى سوى سدس قيمة مصروفاتها ، وكان الجيش ، الذى سمح له بالانتصار على الشوجون ، يتكون فى غالبيته العظمى من القوات التى قدمها كبار دايميو الجنوب الغربى ، فكيف كان فى وسع رجال الاصلاح أن يضموا رؤساء المجتمع الاقطاعى إلى سياستهم ؟ ومع ذلك فإنهم قاموا بمحاولة فى هذا السبيل ، وذلك بدعوتهم ، فى شهر أبريل ١٨٦٩ ، مجلساً إستشارياً للاجتماع ، وكان يتكون بنوع خاص من الدايميو ومن ممثليهم ، ولقد دلت التجربة على أن أعضاء هذا المجلس كانوا يفكرون فى إصلاحات متواضعة للغاية ، مثل إلغاء المظاهر الخارجية التى تميز بين طبقات المجتمع ، ووضع قانون جنائى ، وعندئذ قرر رجال الاصلاح الاستغناء عن كل « تشاور » وحل المجلس ، والعمل بطرق سلطوية . وفى واقع الأمر ، كانوا يرغبون فى القيام بثورة جديدة . ثورة إجتماعية، وسياسية ، وإقتصادية .

٢ – الثورة الاجتماعية

كانت الثورة الاجتماعية شرطاً لقيام الثورتين الأخريين ، وكان من غير الممكن إقامة حكومة « حديثة » ، وتغيير النشاط الاقتصادى ، مادام المجتمع الاقطاعى موجوداً ، ولسوف يختفى هذا المجتمع ، بعد بضع سنوات ، ونتيجة لرغبة الحكومة الامبراطورية وحدها ، وهى التى كانت عاجزة مع ذلك عن أن تستخدم القوة من أجل فرض قراراتها . فهل سيترك الدايميو هذا الاصلاح يستمر ، وهو موجه إليهم ؟ وهل سيفهمون أن تحطيم النظام الاقطاعى ضرورى من أجل تحقيق

الوحدة الوطنية ، وضمان قوة البلاد أمام الأجانب ؟

ولقد نجح رجال الاصلاح فى أن يضموا الى وجهة نظرهم ، ومنذ شهر مارس ١٨٦٩ ، الأربع دايميو الكبار الموجودين فى الجنوب الغربى ، وهم الذين كانوا قد نجحوا فى اعادة السلطة للامبراطور ، وتظهر المذكرة التى كتبها كيدو تاكايوشى Kido Takayoshi ، أحد رجال الاصلاح بعد ذلك للدايميو الاخرين ضرورة وجود سلطة مركزية واحدة ، وتشريع وإدارة واحدة . فكيف يمكن للترغيب ، ولا شك أيضا للترهيب ، أن ينجح ؟ لا نعرف ذلك على وجه الدقة . ولكن الدايميو تخلوا ، فى خلال فترة بضعة أشهر ، والواحد بعد الأخر ، عن الحقوق السياسية التى كانوا يمارسونها فى مناطق نفوذهم . وتمسك ١٧ فقط ، من ٢٧٠ بهذه الحقوق،وكانت أقلية بسيطة لا يمكنها أن تضايق الحكومة . ولكن الدايميو السابق ظل حاكماً لمنطقة نفوذه السابقة ، ولذلك فإن الحل كان ناقصاً .

وبعد مفاوضات جديدة ، أخذت الحكومة ، وبمرسوم ٢٧ أغسطس ١٨٧١ ، حلا راديكالياً ، فمن أجل أن « تحافظ على المساواة مع الدول الأجنبية » ، وأن تضمن « أمن » الأمة اليابانية ، قررت إلغاء مناطق نفوذ السادة ، وإلغاء التميز بين الطبقات . ومنذ ذلك الوقت أصبحت كل الأراضى جزءاً من الأملاك الامبراطورية ، وأصبح لكل اليابانيين نفس الحقوق الفردية . وأصبح على الدايميو السابقين أن يحضروا للاقامة فى طوكيو ، وكتعويض لهم عن الايرادات التى كانوا يحصلون عليها من مناطق نفوذهم ، أصبحوا يستلمون من الدولة معاشا يساوى عشر هذه الايرادات ، وكان هذا تعويضاً كافياً ماداموا قد أصبحوا لا يتحملون مصاريف إدارة مناطق النفوذ . أما الساموراى السابقين ، والذى كان حمل السلاح بالنسبة إليهم أمرا الزاميا . وميزة فى نفس الوقت ، فقد دعوا للبحث عن نشاط اخر ، وإن كانت الدولة قد تعهدت بأن تدفع لهم معاشاً يعادل ذلك الذى كانوا يتسلمونه من الدايميو ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الدولة وحدها هى التى تمارس السلطات الادارية والعسكرية ، وتحرر الفلاحون نهائياً من حقوق السادة ، وحصلوا من الدولة ، وبملكية تامة ، على الأراضى التى كانت فى

حوزتهم حتى ذلك الوقت من السيد الاقطاعى ، وإن كانوا قد أصبحوا مجبرين بعد ذلك على دفع الضرائب للامبراطور .

فكيف يمكن للطبقة صاحبة الامتيازات أن توافق ، ودون إحتجاج ، على هذا التحطيم للنظام الاقطاعى ؟ لا شك فى أن الولاء تجاه الامبراطور ، والشعور بالمصلحة الوطنية كانت عوامل للتفسير ، ومن الممكن كذلك أن أصحاب الامتيازات هؤلاء إعتقدوا فى أنهم سيربحون من التغيير ومن تحولهم الى أصحاب معاشات فى الدولة فتخيلوا أن هذا المعاش سيعطيهم موارد مضمونة بدرجة أكثر من إيراداتهم الاقطاعية ، والتى كانت تخضع لتغير أسعار الأرز ، ولكن التفسير الأكثر ترجيحاً هو الذى يعتمد على العلاقات بين القوى الموجودة : فكانت الحكومة تحظى بتأييد الأربع دايميو الكبار فى الجنوب الغربى ، وكانت لديهم قوات حسنة التجهيز ، لم يكن فى وسع الدايميو الاخرين أن يقفوا فى مواجهتها ، فى حرب .

ومع ذلك ، فإن تحويل طبقة النبلاء العسكرية السابقة الى طبقة « أصحاب معاشات » قد إحتفظ لها بميزة فعلية . ولكنها كانت بسيطة ، ذلك أن العبء ، الذى كان يمثله ، بالنسبة للمالية العامة ، أمر دفع هذه المعاشات ، وفى نفس الوقت الذى كان على الدولة فيه أن تواجه نفقات التنظيم الادارى الجديد ، ولم تكن قد حصلت بعد على الوقت اللازم لانشاء نظام ضرائب قوى ، كان من الصعب تحمله . ولذلك فإن الدولة قد عرضت على بعض أصحاب المعاشات ، ومنذ عام ١٨٧٣ ، أن تدفع لهم ، وبدلاً من وفى مكان معاشاتهم ، مبلغاً يساوى ما يتقاضونه فى مدة ست سنوات ، ثم تبيع لهم بعد ذلك أراضى من أملاك الدولة ، وبأسعار مناسبة . وحين فشلت عملية التحويل الاختيارية هذه ، إلتجأ وزير المالية فى عام ١٨٧٦ إلى عملية تحويل إجبارية ، فيحصل صاحب المعاش ، وكمستفيد من الدولة ، بنسبة ٥,٥٪ أو بنسبة ٧٪ من رأسمال يختلف طبقاً للحالات (يعادل خمس دفعات سنوية فقط بالنسبة للمعاشات المرتفعة ، وأربعة عشر دفعة سنوية بالنسبة لأصغر المعاشات) . وهكذا خفت أعباء الميزانية

بدرجة محسوسة ، على حساب هؤلاء الدائنين من أصحاب الامتيازات . والدايميو السابق ، والذى كان له حق فى معاش ١٠٠,٠٠٠ ين مثلا ، كان رأسمال ٥٠٠,٠٠٠ ين ، لا يضمن له معاشاً سوى ٢٧,٥٠٠ ين فقط ، أما الساموری السابق ، والذى لا يتقاضى سوى معاش متواضع ، فلا يعرف ماذا يفعل بسندات المعاش التى تعطى له ، وغالباً ما يحاول أن يتخلص منها بأقل الأثمان ، وعندئذ تعرض عليه الدولة أن تعيد شراء سندات المعاش هذه منه ، ولما كانت عملية إعادة الشراء هذه تستدعى إصدار متتالى لأوراق العملة ، فإن أوراق العملة التى كان الساموری السابق يحصل عليها نظير سنداته كانت تتناقض فى قيمتها ، فلم يعد فى وسع صاحب المعاش السابق أن يعيش من إيراده : فإضطر إلى أن يبحث لنفسه عن نشاط جديد ، ويدخل فى الادارة ، أو فى الشرطة ، وهكذا تمت الثورة الاجتماعية ، عن طريق تفتيت الطبقة « العسكرية » .

ولقد تمت ، حتى ذلك الوقت ، دون أن تلقى معارضة ، وربما رجع ذلك إلى أن أصحاب المصلحة لم يعرفوا ، كلهم ، مدى هذه الاجراءات التشريعية . ولكن حركة عدم الرضاء تظهر بوضوح حين يشعر الساموری السابقون ، والذين أصابتهم نتائجها بشكل مباشر ، لأن مواردهم كانت ضعيفة ، بنتائج إصلاح عام ١٨٧٦ . ففى مناطق نفوذ دايميو ساتسوما ، والذى بعد أن كان أحد صانعى عملية إعادة السلطة للامبراطور وإلغاء النظام الاقطاعى قد بدأ الآن يأخذ على مستشارى الامبراطور مدى هذه الاصلاحات ، حاول الساموری السابقون ، فى شهر فبراير ١٨٧٧ ، أن يقوموا بثورة ضد الحكومة . ولكن الدايميو السابق ، تراجع عن العمل ، بعد أن كان قد شجع الحركة . وترأس هذه الحركة سايجو Saigo ، المصلح « المرتد » . وقام أوكوبو ، وزير الداخلية ، ورغم أنه كان نفسه ساموری سابق فى رساتسوما ، بإرسال حملة عسكرية ضد الثائرين . واحتاج الامر الى ثمانية أشهر من أجل القضاء على هذه الحركة ، وكانت آخر إنتفاضة لهذه الأزمة التى حطمت إطارات المجتمع اليابانى القديم .

٣ - الثورة الادارية والسياسية :

لقد فتحت عملية تحطيم النظام الاجتماعى القديم الطريق أمام الثورة الادارية والسياسية .

وكان من الضرورى البدء فى البناء ، وعلى حطام التنظيم الاجتماعى ، وإنشاء الادارات الكبرى فى الدولة ، ووضع نظم واحدة لكل الامبراطورية ، ولقد قامت بهذا العمل نفس المجموعة من الرجال الذين كانوا قد وجهوا إنقلاب عام ١٨٦٨ : أوكوبو ، وكيدو ، وجوتو . وكان لهم دوراً رسمياً منذ عام ١٨٦٩ ، وبصفتهم أعضاء مساعدين فى مجلس الدولة ، وحيث تعاونوا مع كبار دايميو الجنوب الغربى ، ووصلوا إبتداء من عام ١٨٧١ - ١٨٧٢ إلى الصف الأول ، وأصبحوا يحتلون مراكز الوزراء ، وأصبح فى وسعهم أن يفرضوا وجهات نظرهم .

وبدأت الحكومة بأن وضعت كادراً ، أو إطاراً ، للموظفين ، وفصلت بين الوظائف الادارية ، والقضائية ، والمالية . وتم تقسيم البلاد الى ٤٧ محافظة ، كان الامبراطور هو الذين يعين محافظتها . وأخذت المحاكم مكان قضاء كبار السادة الاقطاعيين . وأنشئت الادارة المالية فى عام ١٨٧٣ ، وذلك فى نفس الوقت الذى تحددت فيه الضريبة العقارية بنسبة ٣٪ من قيمة الأرض ، وتدفع نقداً .

وكان تنظيم التعليم من بين أولى مشاغل الحكومة ، التى كانت واثقة من أن الشعب الذى ينتشر فيه التعليم بدرجة كبيرة هو وحده الذى يمكنه أن ينفذ الاصلاحات التقينة . وفرض قانون عام ١٨٧٢ من حيث المبدأ أن كل يابانى . ومن الجنسين ، عليه أن يتم التعليم الابتدائى ، ومنذ عام ١٨٧٤ ، كان ثلث الأهالى فى سن الدارسة يذهبون الى المدرسة ، وساعد تقدم التعليم هذا على نمو الصحافة : فصدرت أول جريدة يومية فى عام ١٨٧١ ، وبعد أربع سنوات ، كان فى اليابان ما يقرب من مائة جريدة ومجلة .

وأخيراً ، تم تنظيم الجيش ، منذ عام ١٨٧٢ ، ومنذ العام السابق ، كانت

الحكومة قد قامت من أجل الاحتفاظ بوسائل حفظ النظام فى أيديها بإنشاء الحرس الامبراطورى ، والذى بلغ عدده ما يقرب من ١٢,٠٠٠ جندى ، جندتهم من بين الساموراى ، وكان من بين نتائج حل الجيوش الاقطاعية ، وإلغاء إمتيازات الساموراى إنشاء نظام عسكرى جديد . وجاء التصريح الامبراطورى فى ٢٨ نوفمبر ١٨٧٢ لكى يقطع الصلة بالتقاليد اليابانية . التى كانت تحتفظ « للطبقة العسكرية » وحدها بحق حمل السلاح ، ويعلن إتباع النظام الأوربى فى التجنيد ، وأنشأ قانون شهر يناير ١٨٧٣ الخدمة العسكرية الإجبارية . ولكن الحكومة لم تتجه إلى الساموراى السابقين وحدهم من أجل تكوين ضباط هذا الجيش الجديد . وهل كان فى وسعها أن تنسى أن « الطبقة العسكرية » كانت هى التى تؤيد نظام الشوجون ؟ وكان الإصلاح العسكرى ، من أحد الجوانب ، عملية سياسية .

وتم تحقيق كل هذه الاصلاحات ، مباشرة ، وبواسطة نظام سلطوى ، وإنتهت الى تنظيم حكومة قوية ، وعلى أسس أوتوقراطية . وأصبحت الحكومة اليابانية ملكية مطلقة ، تخدمها بيروقراطية عليا ، إحتل العديد من مناصبها عدد من الساموراى السابقين ، الذين إنضموا الى برنامج المصلحين . وكانت تستوحى من الطرق التى إستخدمتها الدول الأوربية من أجل تنظيم إدارتها العامة ، ولكنها كانت لا ترغب ، حتى ذلك الوقت ، فى تقليد الأنماط السياسية التى كانت سائدة فى أوربا .

وزاد توغل النفوذ الغربى مع زيادة مجىء الأجانب بأعداد أكبر للاقامة فى اليابان ، ومع قيام اليابانيين برحلات للدراسة فى الخارج ، وأصبح لاتجاه الاستيحاء من النظم السياسية الأوربية ممثلين بين أعضاء مجلس الدولة (كيدو Kido ، وجوتو Goto ، وإيتاجا كى Itagaki) وبين الكتاب السياسيين ، مثل فوكوزاوا Fukuzawa ، أحد الساموراى السابقين من مجموعة توسا Tosa . وفى عام ١٨٧٣ قام كيدو ، وبعد رحلة إلى أوربا ، بكتابة مذكرة إقترح فيها إنشاء نظم تمثيلية ، ونظام دستورى ، وإستند أنصار الأنماط السياسية « الغربية » هؤلاء

الى التصريح الامبراطورى لعام ١٨٦٨ ، لكى يدعموا به نظريتهم ، وحاولوا أن يحملوه أكثر مما يحتمل ، فذكروا الامبراطور ، فى مذكرة كتبوها له يوم ١٧ يناير ١٨٧٤ بالوعد الذى أصدره بإقامة « تعاون » بين الحكام والمحكومين ، فهل كان النظام الذى إنشىء فى عام ١٨٦٩ يتمشى مع هذه النيات ؟ الواقع أنه كان قد إنتهى بإسناد ممارسة السلطة الى أوليجاركية بيروقراطية . وكان من الضرورى تحديد هذه السلطة الزائدة للموظفين ، وذلك بإخضاعها لمراقبة من جانب مجلس منتخب ، ولم يكن على المجلس فقط أن يقتصر على مراقبة أعمال الادارة ، بل كان عليه كذلك أن يصل بأنظاره إلى أعمال الحكومة . « فمن حق الشعب أن يشترك فى الشئون العامة ويوافق على سياسة الحكومة ، أو يرفضها » . ولم يكونوا قد تحدثوا بهذا الأسلوب أبداً من قبل فى الشرق الأقصى ، ومع ذلك ، فعلينا أن نحدد المعنى : فهؤلاء المجددون ، حين يتحدثون عن « الشعب » لم يكونوا يفكرون فى الانتخابات العامة ، وكانوا يحتفظون بممارسة المراقبة السياسية لأولئك الذين كانوا يظهرون لهم ، بثرواتهم أو بتعليمهم ، على أن لهم القدرات المطلوبة ، وكانوا لا يهتمون « بالجماهير » أو « العامة » . هذا علاوة على أن هذه « الجماهير » ، التى كانت قد تعودت ومنذ قرون على الطاعة ، لم تكن قد أظهرت بعد الرغبة فى أن تلعب دوراً فى إدارة شئون الدولة ، وحين حاول فوكوزاوا وإتاجاكى تكوين « رأى عام » ، إتجها إما إلى الساموراى السابقين ، وإما الى البورجوازية الجديدة ، التى بدأت فى الظهور ، نتيجة للتنمية الاقتصادية .

وأخذ الوسط المحيط بالامبراطور فى محاربة هذه الأفكار الجديدة : فكان كاتو Kāto مثلا ، والذى كان موظفا فى وزارة « الخاصة » الامبراطورية ، يرى أن « الشعب » كان غير قادر على التعبير عن رأيه ، وأن حتى أغلب الساموراى السابقين ليست لديهم أية فكرة عما يجب أن تكون عليه الحكومة ، وفى داخل الوزارة ، كان أوكوبو ، والذى كان شديد الرغبة فى « تحديث » اليابان ، يرى أنه سيكون سابقاً للأوان التخلى عن الطرق السلطوية . وأخذت هذه المناقشات ، بالفعل شكل أزمة سياسية ، مادام جوتو وإتاجاكى قدما إستقالتيهما فى عام ١٨٧٤ .

ولذلك فإنه لم يكن من اللازم أن يكون إتخاذ نظام ليبيرالى ودستورى هو النهاية المنطقية وشبه الطبيعية للتطور الجزئى . فلقد كان الحكومة بطيئة فى الاستجابة لمطالب المجددين ، فبحثت فى بعض الحالات عن حلول وسط ، وإستخدمت فى حالات أخرى وسائل القمع ، ولقد إستمرت الأزمة السياسية ، التى وضحت مظاهرها الأولى فى عام ١٨٧٤ ، مدة خمسة عشرة سنة .

ولقد كان تحديد سلطة الموظفين هو المادة الأولى فى برنامج الأحرار . وقررت الحكومة الامبراطورية أن تعطى إرضاءات جزئية لهذا المطلب . وأنشأت فى ١٤ أبريل ١٨٧٥ « المجلس التشريعى » حتى تتحاشى أمر إحتكار السلطة الحكومية من طرف بعض الأشخاص ، أعضاء مجلس الدولة ، أو رؤساء المصالح الادارية . ولكن المجلس كان معيناً من جانب الامبراطور ، ولم يكن يضم بالفعل ، علاوة على كبار الموظفين ، سوى الأعضاء السابقين فى مجموعة كبار النبلاء العسكريين ، أو بعض الرجال من ذوى الخبرة القانونية . ولقد إحتج إتاجاكى ، وبدون جدوى ، على عدم كفاية هذا الاصلاح ، وردت الحكومة على ذلك بأن قررت فرض عقوبة الغرامة أو السجن على كل من ينتقد ، وبمرارة فى الصحافة ، سياسة الحكومة . ومع ذلك فإن مستشارى الامبراطور إضطروا ، بعد ثلاث سنوات ، إلى إرخاء العنان ، وكان أوكوبو ، المصلح السلطوى ، قد إختفى ، وإغتاله إثنان من الساموري الذين لم يغفروا له قمعه ثورة عام ١٨٧٧ بكل شدة[1] . وأصبح من السهولة بدرجة أكبر على الأحرار أن يظهروا وجهات نظرهم . وفى عام ١٨٧٨ ، تم قبول مبدأ الانتخابات لأول مرة ، وإن كان ذلك فى النطاق الاقليمى والمحلى فقط : وأقام المرسوم الامبراطورى ، فى كل محافظة ، مجلساً إداريا منتخبا بقيود معينة ، ولكنه إهتم كثيراً بتقليل سلطة هذه المجالس ، وذلك بتركه للمحافظ الحق الكامل فى التصرف بالنسبة لكل الاقتراحات ، وحق الاعتراض Veto على كل القرارات . وتم فى عام ١٨٨٠ إنشاء عدد من البلديات ، فى المدن وفى الأرياف ، وعلى أسس مشابهة ، وكان هذا الاصلاح ،

---

(١) تم هذا الاغتيال فى عام ١٨٧٨

مهما كان متواضعاً ، يعترف بمشاركة الممثلين المنتخبين للأمة فى إدارة البلاد ، وكان هذا يعتبر هو الخطوة الأولى .

أما الخطوة الثانية ، — والتى تتمثل فى إنشاء مجلس تشريعى وطنى ، يشترك ممثليه فى قرارات الحكومة ، — فقد تم أخذها بصعوبة أكبر ، وكانت معارضة الاحرار قد بدأت تنظم نفسها بالفعل فى البلاد منذ عام ١٨٨٠ . وكانت فترة عدم الاستقرار السياسى التى تلت وفاة أوكوبو ، والأزمة المالية التى زادت خطورة مع إضطرار الحكومة الى مواجهة الانفاقات التى تزايد ثقلها من أجل التجهيز الوطنى ، وانخفاض قيمة العملة الورقية (فى عام ١٨٨١ كان من الضرورى إعطاء ١,٩٣٠ ين ورقى مقابل ١٠٠ ين ذهب) التى تسببت فى إرتفاع سريع للأسعار ، تعمل فى صالح دعاية أولئك الذين كانوا يرغبون فى إخضاع الحكومة لرقابة الأمة ، فتكونت جماعات سياسية ، لم تكن تضم فى ذلك الوقت إلا عدداً بسيطا من الأعضاء (٨٧,٠٠٠ عضو ، بينما كان عدد سكان اليابان فى ذلك الوقت يصل الى تسعة ملايين من الرجال البالغين) ، ولكنها حاولت أن تنسق بين عملهم . وقدمت ، فى المؤتمر الذى عقدته فى أوساكا ، فى شهر مارس ١٨٨٠ ، إلتماسا إلى الامبراطور ، « لايمكن ضمان وحدة الامة الا بمشاركة الشعب فى الحكومة وفهمه شئون الدولة » . فهل تستمع الأوساط الحاكمة لمثل هذا النداء ؟ لقد أعلن أوكوما Okuma ، وهو أحد رجال الساموراى السابقين من مجموعة هيزن ، والذى كان له نفوذ كبير فى الحكومة منذ عام ١٨٧٨ ، أنه يوافق على إنشاء مجلس تشريعى منتخب ، ولكن سلطته لم تكن كافية لاقرار هذا الاصلاح ، وإتبع الامبراطور حلا وسطا . فقرر إنشاء مجلس وطنى ، ولكن فى عام ١٨٩٠ فقط ، وكانت التعليقات المصاحبة لهذا القرار تظهر بوضوح ، النية فى التأجيل : « إن إتجاه شعبنا يتمثل فى الرغبة فى التقدم بسرعة زائدة » . وأعلن النص الامبراطورى أن كل من يوصى « بتغيرات مفاجئة » سيصيبه عدم رضاء الامبراطور . وإضطر أوكوما إلى الانسحاب أمام هذا التنكر .

ومع ذلك ، فإن هذا الوعد « الموقوت » أعطى لونا جديداً للنقاشات

الموجودة حول مشكلة التنظيم الدستورى . فتشكلت بعض الأحزاب السياسية : الحزب « الليبيرالى » ، مع إيتاجاكى ، المدافع عن « الحقوق الطبيعية للرجال » ، وعن « السيادة الشعبية » ، ـــ والحزب « الدستورى التقدمى » ، مع أوكوما ، والذى كان أكثر إعتدالا ، وكان يرغب فى أن يحدد بدرجة أكبر شروط حق الانتخاب ، ـــ والحزب « الدستورى الامبراطورى » ، والذى كان رئيسه فوكوشى Fukuchi يوافق على وجود مجلس وطنى ، ولكن بشرط أن يحتفظ الامبراطور بحق الاعتراض المطلق ، وبدأ التجار ، والحرفيون ، وكبار الفلاحين فى الاهتمام بهذه المناقشات ، خاصة وأنهم كانوا يرغبون فى مراقبة النتائج الضرائبية للقرارات السياسية . وكانت الحكومة ، والتى كان رجال « المجموعات » القديمة يحتفظون فيها بدور هام ، تخشى من أن تغمرها هذه الحركة للرأى العام . فحددت ، بمرسوم عام ١٨٨٢ ، من حرية الاجتماعات وإنشاء الجمعيات ، وفى عام ١٨٨٣ ، من حرية الصحافة ، وذلك بفرضها ضمانات ضخمة على الصحافة . وزادت فى عام ١٨٨٧ أيضاً من خطورة هذه الاجراءات الصارمة . ورد الجناح المتطرف من المعارضة الليبيرالية على ذلك بمؤامرات ، ومحاولات لقتل بعض الوزراء ، وحتى بمحاولات للقيام بحركة تمرد ، ولكنه إصطدم بعملية قمع شديدة : عمليات للقبض ، وأحكام بالسجن ، والطرد (تم إبعاد ٥٧٠ شخص عن منطقة طوكيو ، وكان أغلبهم من رجال الصحافة والسياسيين) .

وكان الامبراطور مع ذلك ، وفى نفس الوقت الذى خضع فيه لضغط « الراديكاليين » ، يمهد لتنفيذ الوعد الذى كان قد أعطاه فى عام ١٨٨٠ . وكلف الكونت إيتو Ito بذلك . وكان ساموري من مجموعة شوسو [1] ، وقام من قبل برحلة الى لندن منذ عام ١٨٦٥ ، وعاد منها وهو مقتنع بأنه من الواجب على اليابان أن تتعلم من الغربيين وكان مندمجاً الى حد بعيد فى عملية الاعداد لانقلاب

---

(١) ولد إيتو هيروبومى Ito Hiroboumi فى عام ١٨٤٠ ، وكان إبنا لفلاح تمكن من أن يصل الى مستوى ساموري . وكان قد إشترك ، وكان قد إشترك ، وله من العمر عشرين عاما ، فى الحركة (المعادية للأجانب » ، وإشترك فى عملية مهاجمة مفوضية انجلترا ، ولكن إيتو نجح ، بعد ثلاث سنوات من ذلك ، وحين قرر « ايميو شوسو إرسل بعثة دراسية الى أوربا ، فى أن يسافر سراً ويلحق بأعضاء هذه البعثة .

عام ١٨٦٨ ، ثم وضع فى عام ١٨٧٥ على رأس « إدارة التشريع » ، وذلك فى نفس الوقت الذى أستندت فيه إلى بعثات دبلوماسية . وكلفه الامبراطور فى ذلك الوقت بمهمة دراسة المنظمات الأوربية ، فى بلادها ، وبعد رحلة دراسة ، إمتدت إلى عام ونصف عام ، (١٨٨٢ - ١٨٨٣) ، أشرف على عمل اللجنة التى عملت ببطء من أجل إعداد نص الدستور . ولم يكن الأمر يتعلق بعرض هذا النص من أجل الحصول على موافقة مسبقة من جانب الممثلين المنتخبين عن الأمة . بل إن هيئة جديدة ، أنشئت فى عام ١٨٦٨ ، ويعينها الامبراطور ، وهى « المجلس المخصوص » ، هى التى كان عليها مراجعة المشروع ، وأخيراً ، نشر الامبراطور هذا الدستور يوم ١١ فبراير ١٨٨٩ ، وهكذا مرت اليابان ، وفى فترة عشرين عاماً ، من النظام الملكى الاقطاعى ، إلى نظام الملكية المطلقة ، ثم الى الملكية الدستورية » ـــ وهى دورة وضعت الدول الأوربية قرونا من أجل قطعها .

وكانت رغبة الحكومة وحتى رغبة الامبراطور نفسه هى صاحبة القرار . واذا كانت السلطة الامبراطورية ، و بعد ترددات كثيرة ، قد أخذت جانب التنازل أمام مطالب المجددين . فإنها فعلت ذلك برغبتها : فلم تكن المعارضة على درجة من القوة تسمح لها بفرض مطالبها . وبتخلى موتسو هيتو (وكان له فى ذلك الوقت ثمانية وثلاثين عاما) عن الاحتفاظ بالامتيازات الامبراطورية كاملة ، وبموافقته على أنه يمكن لسلطة صاحب السيادة ، وفى بعض المجالات ، أن تكون محدودة وتخضع لمراقبة ، فتح بذلك طريقاً جديداً . وكان هو وحده ، وطبقا لشهادة الأمير إيتو ، هو الذى أمال كفة الميزان فى صالح الحلول « الليبرالية » . فما هو السبب الذى دفعه إلى ذلك ؟ لا شك فى أن ذلك كان يرجع الى أنه كان يعلم أن اتخاذ النظام الدستورى سوف لا يعطى لليابان مكانة أكبر ، ويضمن لها إحترام الدول العظمى . وفى تلك الفترة التى كان النظام الدستورى يعتبر فيها ، ومن وجهة نظر الغالبية العظمى للأوربيين « حجر الأساس بالنسبة للحضارة » ، كانت الحكومة اليابانية ترى أنها ، باتخاذها الأنماط السياسية الأوربية ، سوف تظهر للعالم نضجها ، وترتفع الى مصاف الدول العظمى التى

كانت قد أجبرتها ، منذ ثلاثين عاما قبل ذلك ، على أن تنفتح أمام النفوذ الأجنبى . وذكر أوكوما بعد ذلك أنه « كان من الضرورى تغيير النظم الوطنية حتى يكونوا على قدم المساواة مع الدول العظمى الأخرى » . ولم تكن هذه المساواة تهدف مجرد أرضاء الكرامة الوطنية . فكانت اليابان قد أجبرت ، فى عام ١٨٥٤ وعام ١٨٥٨ ، على أن توقع على معاهدات كانت تحدد من سيادتها ، وكانت تعطى إمتيازات للأجانب ، ومن أجل الوصول الى إلغاء هذه المعاهدات ، ألم يكن من اللازم أولا إعطاء دليل على أن النظم اليابانية لم تكن أكثر « إنحطاطا » من النظم الأوربية ؟ ولذلك فإن قرار وضع دستور كان يتطابق إذن مع خط السير العام الذى قررته الحكومة منذ « إنفتاح » البلاد ، والذى كان يضع الاستقلال الوطنى الكامل ، و « الرغبة فى القوة » فى المرتبة الأولى .

وبالسير فى هذا الطريق الجديد . كان الأمبراطور ومستشاروه القريبون قد أخذوا الاحتياطات فى نفس الوقت . وكانوا يرغبون فى ألا يتمكن النظام اليابانى الجديد من أن يعرقل ممارسة سلطة الامبراطور بشكل خطير ، ومن بين « الأنماط » الأوربية التى كان إيتو قد إستوحى منها ، كان مثال الدستور الألمانى ، ومثال الدستور البروسى هى التى إستوقفت أنظاره بنوع خاص ، إذ أنها كانت تترك إستقلالا كبيراً للسلطة التنفيذية تجاه السلطة التشريعية .

٤ – الدستور :

يفرض الدستور اليابانى ، من حيث المبدأ ، أن الامبراطور يحتفظ « بكل سلطات الدولة » ، إذ أن سلطته من أصل مقدس ، وهو يحكم « بمعاونة » وزارة ، ومجلس مخصوص ، والوزراء ، الذين يختارهم ، مسئولون أمامه وحده ، والمجلس المخصوص ، والذى يضم ، علاوة على الوزراء ، الأعضاء الذين يعينهم الامبراطور ، مكلف بإعطاء الرأى فى كل المسائل الهامة التى يعرضها الامبراطور عليه (وهى على وجه خاص المسائل التى تتعلق بالتفسير الدستورى أو بالسياسة الخارجية) . ولما كان الوزراء لا يكونون أغلبية أعضاء المجلس ، فانه يمكن للوزراة وللمجلس المخصوص أن تكون لهما وجهات نظر مختلفة ، وفى حالة

وجود مثل هذا الاختلاف ، يجب على الوزارة أن تتراجع ، وفى الحالة الأخرى ، فإن تأييد المجلس يعطى للوزارة سلطة أكبر ، خاصة وأن رأى المجلس المخصوص لا يخضع لمراقبة البرلمان .

ويمارس السلطة التشريعية مجلسان ، يكونان الدايت ، والمجلس الأول من بينهما هو مجلس الممثلين ، أو النواب ، ويتم إنتخابه عن طريق الانتخاب المحدود ، فلم يكن حق الانتخاب قد أعطى ، فى عام ١٨٨٩ ، إلا للمواطنين الذين يدفعون ١٥ ين من الضرائب المباشرة — وهم ٤٥٠,٠٠٠ من مجموع سكان يصل الى ٤٢,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ، أما المجلس الثانى ، وهو مجلس الشيوخ ، فيتكون من أعضاء بحكم المنصب والمكانة : أمراء الأسرة الامبراطورية ، وأعضاء مجموعة النبلاء الامبراطورية الجديدة ، التى أنشئت فى عام ١٨٨٤[1] — كأعضاء يعينهم الامبراطور مدى الحياة — ، ومجموعة قليلة (٤٥ مقعداً من مجموع ٣٦٨) من الأعضاء المنتخبين ، عن طريق ناخبين مفروضين للغاية .

ولقد وضعت العلاقات بين السلطة التشريعية والسلطة الامبراطورية ، وسويت بطريقة تضمن بقاء السلطة الامبراطورية متفوقة : فكان من حق الامبراطور تأجيل أنعقاد ، وحل الدايت ، وكان من حقه الأعتراض Veto ، وبشكل مطلق ، على كل القوانين ، وكان من حقه كذلك أن يصدر ، وفى حالة الضرورة ، — ومن أجل المحافظة على النظام العام — مرسومات لها قوة القانون ، وكان من حقه وحده أن يقرر تعديلات فى الدستور ، وكان فى وسعه ، دون أن يطلب موافقة الدايت ، أن يعلن الحرب ، ويعقد الصلح ، ويعقد المعاهدات ، ويحدد ، بنفسه وحده ، أعداد قوات الجيش ، ويمكنه أخيراً أن يعيد « تسيير »

---

(١) كان مرسوم شهر يوليو ١٨٨٤ قد أنشأ ألقابا للنبل ، مع تسميات على « النمط الأوربى » . ولقد أعطيت هذه الألقاب للدايميو السابقين ، ونبلاء البلاط السابقين ، ولبعض رجال حركة الاصلاح الذين كانوا قد أدوا خدمات وقت عملية إعادة السلطة للامبراطور ، وبلغ مجموع عددهم ٥٠٥ شخصاً .

الميزانية ، فى حالة عدم تصويت الدايت فى الوقت المناسب على القانون المالى للسنة التالية . وكانت كل هذه الشروط ، والتى تجمع بين الخواص الأكثر تمييزاً للدساتير « الأوتوقراطية » فى القرن التاسع عشر فى أوربا ، لا تترك للدايت مجالا كبيراً للممارسة رقابة فعالة على السياسة الخارجية . وكان فى وسع الدايت أن يستجوب الوزراء ، ولكن دون التمكن من إجبارهم على الاستقالة . مادامت الوزارة مسئولة أمام الامبراطور وحده ، وكان الضغط غير المباشر . والذى كان فى وسع كل مجلس تشريعى أن يمارسه على السلطة التنفيذية ، عن طريق التصويت على الميزانية ، يفقد جزءاً من فعاليته فى النظام السياسى اليابانى ، مادام الدايت ، وطبقاً للمادة ٧٦ من الدستور ، ليس له الحق فى رفض الميزانيات اللازمة للجيش وللبحرية ، ولتسيير الادارة ، ولدفع أرباح الديون « وحتى لدفع المعونات التى وعدت بها الحكومة للمشروعات الخاصة .

ورغم أن الدستور اليابانى يضمن للفرد الحريات الأساسية ، الحرية الشخصية ، وحرية الصحافة (وبشروط يحددها القانون) ، والحرية الدينية[1] . فإنه يبعد النظام البرلمانى ، وبشكل واضح ، وليس حتى « ليبيراليا » بشكل حقيقى . وكان يحتفظ ، وطبقاً لكلمات أحد فقهاء القانون اليابانيين ، بطبيعة « ثيوقراطية وأبوية » .

وساعدت الممارسات التى تمت منذ تطبيق هذا النظام الجديد على زيادة ظهور هذه الاتجاهات ، فعمل الامبراطور على أن يستشير ، فى كل الأمور الحساسة ، — وبخاصة مسألة إختيار رئيس الوزراء — ، أربعة أو خمسة أشخاص ، يختارهم من بين أولئك الذين لعبوا دورا رئيسياً فى عملية إنشاء النظام الجديد . وكان « مجلس رجال الدولة الكبار ، هذا يحمل إسم جنرو Genro . ورغم أنه لم يكن له أى وضع قانونى (فالدستور لا توجد فيه أية إشارة إليه) ،

(١) كانت الحكومة قد أنشأت ، منذ عام ١٨٧٢ ، نظام تسامح من وجهة النظر الدينية ، وقبلت مسألة نشاط بعثات التنصير الأجانب . وأقر الدستور هذه الحالة الموجودة .

إلا أنه كان له نفوذاً أكبر من الوزارة فى المجلس المخصوص ، كما أن سلطة رئيس الوزراء كانت محدودة بتقليد آخر ، تمت الموافقة عليه ، فى عام ١٨٩٤ ، بمرسوم إمبراطورى ، أصر على العهود بمنصب وزير الحربية الى أحد الجنرالات العاملين ، وبمنصب وزير البحرية الى أحد أمراء البحر ، ولما كان رؤساء هيئات أركان الحرب للجيش والبحرية ، ومن جانب آخر ، مسئولين أمام الامبراطور وحده ، وكان من حق وزراء الدفاع الوطنى تقديم تقرير مباشر الى الامبراطور ، فإن الشئون العسكرية والبحرية خرجت من إختصاص الوزارة ، وبالتالى ، عن إختصاص ومراقبة البرلمان ، وكان قادة الجيش والبحرية ، مثلهم فى ذلك مثل أعضاء « الجنرو » ، ينتمون الى طبقة النبلاء العسكرية القديمة ، ولذلك فإن تحطيم النظام الاقطاعى لم يتمكن من أن يمحى التقاليد الأقطاعية بشكل تام ، ولم يتمكن من أن يقضى على الرغبة فى القيادة لدى الرجال الذين كانوا قد مارسوا حقوق السيادة ، وإذا كان قد قطع العلاقات القانونية التى كانت تربط الشامورى بالدايميو ، فإنه عجز عن القضاء على العلاقات المعنوية : فكان فى وسع السادة السابقين ، فى غالبية الأحيان ، أن يعتمدوا على الولاء الشخصى لأولئك الذين كانوا ينتسبون إلى « مجموعاتهم » أو إلى « بيوتاتهم » ، وعملوا ، فى نظير ذلك ، على توظيفهم فى المناصب الادارية والعسكرية . ولا شك فى أن وجود الدايت قد سمح « لليبيراليين » بأن يقوموا ـــ ولم يترددوا فى ذلك ـــ بهجمات على « رجال المجموعات » ، والذين يسيطرون على الادارة ، وعلى السياسة ، ولكن هذه الهجمات ظلت ، ولفترة طويلة ، بلا جدوى .

وفيما بين النظام السياسى اليابانى لعام ١٨٨٩ والنظم الدستورية الأوربية ، كانت الاختلافات لا تزال هامة إذن ، سواء أكان ذلك فى الممارسة أو فى الروح المسيطرة . وليس علينا فى هذا المجال سوى أن نقرأ ، تعليقات على دستور إمبراطورية اليابان » ، الذى كتبه إيتو . وكان هو الكاتب الرئيسى لنص الدستور الذى صدر فى ١١ فبراير ١٨٨٩ ، وكان مخصصاً فى أن يتحدث عنه بعمق .

ولقد إهتم بتحديد الاختلافات بين نيات المصلحين اليابانيين ، وبين النظرية

السياسية الأوربية ، وذكر أنه إذا كان الامبراطور قد منح دستوراً ، فإن ذلك كان يرجع الى أنه قد رأى أنه من الضرورى إقامة « نظام دائم للحكم ، يتوافق مع سير التقدم الوطنى ». ولكن هذا القرار لا ينقص من « السيادة » الامبراطورية ، فحق السيادة هذا ورثه الامبراطور من أجداده ، وسيورثه لسلالته « أبدياً » . ولذلك فإن له كل السلطات ، التشريعية والتنفيذية ، إذ أن الدايت يظل ، وبشكل دائم ، تحت إشرافه ، إنه يقوم « بدور العقل فى الجسم الانسانى » . ووافقت النظرية الأوربية فى القرن التاسع عشر ، على أنه فى عمل القوانين « يجب أن يكون للملك وللشعب نصيب متساوى » ولكن هذه النظريات مخطئة : ذلك أنها تتناسى مسألة « وحدة السيادة » وسلطة الموافقة على القوانين ، الموجود عند الأمبراطور ، تختلف ، فى جوهرها نفسه ، عن القواعد التى نجدها فى النظرية الأوربية ، إذ أن الاعتراض Veto فى فكر « الغربيين » هو مجرد عمل سلبى مجرد ، بينما هو فى اليابان « تصديق يمثل القانون » . ويشارك الدايت بلا شك فى التشريع ، ولكنه لا يشارك فى سلطة السيادة ، وهو يناقش القوانين ، ولكنه لا « لايقررها » . كما أنه لا يمكنه أن يقرر مسائل « المسئولية السياسية » . وإذا كان يسأل الوزراء ، ويعطى بعد ذلك رأيه للامبراطور ، فليكن الأمر كذلك ، ولكن الامبراطور وحده يمكنه أن يقرر إذا ما كان من الضرورى الاحتفاظ بالوزراء فى السلطة ، أو غير ذلك ، ـــ وهو أمر يترتب على سلطته السيادية . أما فيما يتعلق « بالرعايا » ، فلهم واجبان أساسيان : القيام بالخدمة العسكرية ، ودفع الضرائب ، ويقول إيتو أنه لا يتفق مع النظرية الفرنسية ، وهى نظرية ميرابو Mirabeau ، والتى تقول دفع الضرائب هو نظير الخدمات التى تقدمها الدولة للفرد . ومعنى إعتناق هذه النظرية الخاصة بتبادل الخدمات ، هى الموافقة ، بالتالى ، على حق الشعب فى « قبول الضرائب » : وهى نظرية خاطئة ، لا تسمح للحكومة بالمحافظة على بقاء الدولة . أما النظرية اليابانية فإنها تعتبر الضرائب على أنها دين .

وبالاجمالى ، فإن اليابان قد إستوحت من الأنماط « الغربية » ، ولكنها لم

ترغب فى نقلها : بل عملت على تغيير شكلها ، حتى توفق بينها ، وبين تقاليدها .

٥ – الثورة الاقتصادية :

نجد أن الثورة الاقتصادية ، على العكس من ذلك ، قد وضعت اليابان ، وبطريقة أكثر قرباً ، فى موضع الافادة من « المدرسة الغربية » . وكان تفوق التقنية الأوربية أو الأمريكية ، فى عام ١٨٥٤ ، من أكثر الآراء إنتشاراً . وكانت اليابان تطمح إلى تطبيق هذه الطرق التقنية ، وإلى هضم هذه المناهج التى ثبتت فاعليتا . ولم يقتصر دور الحكومة ، فى هذا الميدان وفى غيره من الميادين ، على مجرد تشميع الدوافع ، بل مارست نفسها قوة دفع واضحة .

وكان إنشاءنظام للنقل أمراً ضرورياً ، من أجل الوصول الى الوحدة الاقتصادية للبلاد ، وكذلك من أجل ضمان الدفاع الوطنى ، ومنذ عام ١٨٧٠ ، قررت الحكومة إنشاء الخطوط الأولى للسكك الحديدية ، لربط طوكيو بيوكوهاما ، وربط كونى بأوساكا ، وإفترضت من إنجلترا رؤوس الأموال اللازمة لذلك ، وإن كانت قد ظلت مالكة لهذه الخطوط ، وقامت باستغلالها بنفسها . وقامت فى غام ١٨٧٨ ببناء الخط من طوكيو الى كوبى ، وفى هذه المرة غطيت العملية بقرض داخلى . ولقد عملت ، إبتداء من عام ١٨٨٠ ، على تشجيع إنشاء الشركات الخاصة ، التى تقوم بعمليات الانشاءات ، والتى تمكنت فى فترة عشرين عاماً من إقامة شبكة طولها ٧,٠٠٠ كيلو مترا — أما البحرية التجارية ، والتى كانت تقريباً غير موجودة فى أثناء فترة « الأنغلاق » ، مادامت القوارب كانت عاجزة عن الملاحة فى أعالى البحار ، فانها بدأت فى أن تتكون قبيل عام ١٨٧٠ ، ولكنها كانت لا تشتمل فى هذه المرحلة إلا على ٤٦ سفينة ، يبلغ إجمالى حمولتها ١٧,٠٠٠ طن . وعن طريق الشراء من الخارج ، وعن طريق إنشاء دور الصناعة البحرية فى اليابان مع تكوين الأيدى العاملة الماهرة ، وصلت الحمولة الكلية لهذا الاسطول التجارى الى ١٢٨,٠٠٠ طن فى عام ١٨٩٦ ، وإلى ٦٠٠,٠٠٠ طن فى عام ١٩٠٤ . وبدأت عملية إنشاء خطوط التلغراف منذ عام ١٨٦٩ ،

وخطوط التليفون منذ عام ١٨٩٠ ، وعن طريق مشروعات حكومية .

وكان إنشاء صناعة حديثة أمراً ضرورياً ، من وجهة نظر الحكومة اليابانية ، ولسببين : فلم يكن على اليابان أن تعتمد على الخارج من أجل تسليح نفسها ، وكان عليها الا تترك نفسها لكى يقوم الأجانب ، باستغلالها ، وهم الذين يمكنهم أن يحصلوا من البلاد ، وفى نظير السلع المصنعة التى يستوردونها ، على المواد الغذائية ، ويقللون بهذه الطريقة من وجود الأساسيات الضرورية لمعيشة الأهالى ، ولكن ، كيف كان من الممكن المرور سريعاً من مرحلة الصناعة الحرفية ، وهى الوحيدة التى كانت اليابان قد عرفتها حتى ذلك الوقت ، الى مرحلة الانتاج الحديث ؟ كانت الحياة الاجتماعية ، والنشاط الاقتصادى ، قد خضعت لقواعد جامدة ، خنقت روح الحركة . وكانت رؤوس الأموال غير موجودة . ولذلك فقد كان من الضرورى تدخل الدولة . من أجل إحضار التقنيين الأجانب ، ومن أجل إنشاء المدارس التى ستتكون فيها الاطارات اليابانية . ومن أجل الحصول للمشروعات على الموارد اللازمة لها ، ومن أجل تجهيز المصانع النمطية ، والتى يمكنها أن تكون مثالا للمشروعات الخاصة ، وكانت الحكومة هى التى قامت بعمليات البحث عن المعادن وقامت ، فى عام ١٨٨٣ ، باستغلال مناجم الفحم فى هوكايدو ، وهى التى أنشأت فى عام ١٨٧١ مدرسة لغزل ونسج الحرير ، وهى التى أنشأت ، ابتداء من عام ١٨٧٩ ، ما يقرب من إثنتى عشر مصنعاً للمنسوجات القطنية ، وقامت بعد ذلك بالتنازل عنها للشركات الخاصة ، وهى التى إشترت فى عام ١٨٤٧ فرنين لصهر الحديد ، كانا قد بنيا فى العام السابق على حساب أحد الدايميو السابقين ، وتمت المشروع بمساعدة بعض الخبراء الأجانب ، وكانت هى كذلك التى أنشأت فى عام ١٨٩٢ ، وفى ياوانا فى شمال جزيرة كيوسيو ، « المصاهر الامبراطورية » ، وهى أكبر منشأة تعدينية فى اليابان . ستتمكن أن تسد ، وفى خلال أعدام ، النقص الموجود فى عملية التنمية . وكانت كل هذه المجهودات مطبقة فى مجالات صناعة المنسوجات والصناعات التعدينية وحدها تقريبا ، أما فى الميادين الأخرى ، فإن النظام الصناعى القديم ظل موجوداً الى حد بعيد ، ورغم الصعوبات ، تلك التى تنتج

بنوع خاص عن فقرها فى المواد الأولية (اليابان تحتاج الى القطن والى الفحم) — فلقد تمكنت صناعة القطنيات اليابانية من أن تغطى ، فى عام ١٨٩٠ ، نصف الاستهلاك نتيجة للميزة التى يمنحها إنخفاض أجور الأيدى العاملة . بينما واجهت الصناعات التعدينية ، وفى هذه البلاد التى لا يوجد فيها خام الحديد بدرجة كافية ، صعوبات أكبر من أجل نموها وفى مدة ثلاثين عاماً ، وفيما بين عام ١٨٦٨ وعام ١٨٩٨ ، أصبحت اليابان ، مع مصانعها التى بلغ عددها ٢,٩١٠ مصنعاً ، أكبر دولة صناعية فى آسيا . ولكن المسافة كانت بعيدة ولا تمكنها من أن تقارن نفسها بالدول الأوربية : فظل عدد العمال المستخدمين فى الصناعة « الحديثة » متواضعاً (٣٨٠,٠٠٠ فى عام ١٨٩٣) ، كما كانت درجة التركيز الصناعى ضعيفة ، أما المناطق التى كانت تسود فيها الأشكال الجديدة للنشاط الاقتصادى (أوكاسا ، وطوكيو ، ويوكوهاما ، وناجويا ، ونجازاكى) فلم يكن لها سوى إمتداد بسيط . وظل النشاط الزراعى هو الأساس دائما .

ولم يصب هذا النشاط الزراعى أية تغيرات عميقة . ولا شك فى أن نظام النقل قد سمح بممارسة نوع من التخصص الاقليمى فى المحاصيل . ومع تنمية التجارة الخارجية ، أصبح من الممكن الآن ترك بعض المحاصيل والتى تكون أرض اليابان غير مواتية لها ، وإحلال محصول أكثر ربحا . وهو محصول الأرز ، محلها . ومنذ أن تمكن الفلاح من أن يتحرك من مكانه ، ومن أن يبيع أرضه ، تمكن مزارعون أفضل من توسيع نطاق إستغلالهم . ولذلك فإن الانتاجية الزراعية أخذت فى الزيادة ، وبشكل ملموس ، ولكن أشكال الحياة الريفية لم تتأثر كثيرا ، وظلت وسائل الزراعة وطرقها كما هى ، ولذلك فإن « الثورة الاقتصادية » لم تكن تهم سوى قطاع صغير من سكان اليابان .

وبالاجمالى ، فإن اليابان كانت مهددة ، فيما بين عامى ١٨٥٨ و ١٨٦٨ بأن تصبح دولة من النوع « شبه المستعمر » . ولكنها تحاشت هذا الخطر ، نتيجة لشعورها الوطنى ، وإستعارت أسلحتها من الخارج . ولكنها لم تستخدم سوى التقنيات « الغربية » . ولم يصل توغل الحضارة الحديثة الى المساس بروح

اليابان ، وبفكرتها عن الحياة ، فإستمر اليابانيون ، فى كيانهم الأسروى ، يحافظون فى غالبيتهم العظمى على تقاليدهم السابقة .

٦ - نصيب الأجانب :

لقد كان نصيب الأجانب ، فى المشاركة فى تطوير اليابان بهذا الشكل ، هاماً ، من وجهة النظر التقنية ، ومن وجهة النظر المالية .

فبمعاونة المستشارين الأجانب ، تمكنت الحكومة اليابانية ، من إعادة بناء الادارات العامة : فقام فقيه القانون الفرنسى ، بواسوناد **Boissonnade** بادارة « مكتب التشريع » فى عام ١٨٧٥ ، وهو الذى رسم خطوط التنظيم الادارى ، وقام الامريكى دافيد مورى **David Murray** بتنظيم التعليم الابتدائى . وفى الجيش ، كان المعلمون الفرنسيون ، ثم الألمان . هم المكلفون بتعليم إستخدام التسليح الأوربى . وإدخال طرق التكتيك الأوربية ، بينما قام ضباط انجليز[1] بتعليم البحرية الحربية .

ومن أجل إنشاء خطوط السكك الحديدية الأولى ، إلتجأت الحكومة الى مهندسين ، وإلى رؤساء عمال من الانجليز . فهل كانت « الثورة الصناعية » ممكنة بدون معونة الغربيين ؟ ومنذ عام ١٨٧٢ استخدمت الادارات الاقتصادية ثلاثمائة تقنى أجنبى ، كلفوا بتركيب « المصانع النمطية » ، وبالاشراف على إستغلالها ، وبإنشاء مدارس من أجل تكوين العاملين اليابانيين : فكان الانجليز بنوع خاص فى الصناعات القطنية ، والانجليز والامريكيون فى الصناعات المنجمية ، والفرنسيون والأيطاليون فى صناعة الحرير ، والانجليز والألمان فى صناعات التعدين . وكان بول برينر **Paul Breuner** ، أحد أبناء مدينة ليون ، هو الذى أدار ، وبمعونة عمال فرنسيين ، مدرسة غزل ونسج الحرير ، وكان المهندسون الألمان هم الذين قاموا بتنظيم « المصاهر الامبراطورية » فى ياواتا . وأدار أول

(١) ستتم معالجة هذه المسائل العسكرية والبحرية بدرجة أوسع فى الباب التالى .

مصنع للورق ، فى عام ١٨٧٢ أحد النمسويين ، كما أدار أول مصنع للثقاب أحد السويديين . وهكذا نجد أن اليابان قد حصلت ، وفى كل فرع من أفرع النشاط على دروس من أولئك الذين كانوا يحتلون أرفع المناصب فى أوربا ، وفى أمريكا ، وكان التجهيز ، والالات ، يتم شراؤه من أوربا . وبالاجمال ، فان النظام الاقتصادى الجديد ، كان مستورداً ، وبأكمله .

ولكن الحكومة اليابانية كانت قد عقدت العزم ، ومنذ البداية ، على أن تقتصر ، وإلى أقصى درجة ممكنة ، من تلك الفترة التى سيقوم فيها الأجانب بتكوين « كادرات » أو « إطارات » الانتاج الصناعى . وحرصت على أن تتخلص من معونتهم فى أقصر وقت ممكن . ونجد مثلا أنه منذ عام ١٨٨٠ ، كان الخبراء ، الذين كلفوا بتنظيم الصناعات الاستخراجية قد تركوا اليابان ، ولم تبق المجموعة الفرنسية التى أدارت مدرسة الغزل والنسيج سوى ثلاث سنوات . وكان عدد الخبراء الأجانب الذين دخلوا فى خدمة الحكومة اليابانية رجال قانون ، ومالية ، وأساتذة ، ومهندسين[1] ـــ قد وصل الى ما يقرب من خمسمائة فيما بين عامى ١٨٧٢ و ١٨٧٥ ، ولم يبق منهم سوى مائتين فى عام ١٨٩٠ . وكان الشبان اليابانيون ، والذين كانت الحكومة قد أرسلتهم للتدريب فى أوروبا ، قد أصبحوا قادرين ، وبسرعة ، على أخذ مكانهم .

ولقد سمحت السهولة التى تمكن بها هؤلاء الشبان اليابانيون من إستيعاب التقنيات « الغربية » لليابان بأن تتحرر ، من وجهة النظر الاقتصادية ، من الوصاية الاجنبية ، ولقد ظلت بلا شك خاضعة لعملية استيراد بعض المواد الأولية (القطن بنوع خاص) ، ولمنتجات صناعية عديدة ، وكذلك من أجل إستيراد الالات ، ولكنها أصبحت فى وضع يسمح لها بأن تدير عمل مصانعها بنفسها .

---

(١) كان هؤلاء الخبراء بنوع خاص من الانجليز ، وكان الفرنسيون يحتلون قرب عام ١٨٧٥ المكان التالى ثم حل الالمان محلهم بعد عام ١٨٨٠

ولم يكن دور رؤوس الأموال أقل أهمية من دور التقنيين . وبينما كانت « الثورة الصناعية » فى إنجلترا ، فى أثناء القرن الثامن عشر ، مثلا ، قد سبقتها فترة نشاط تجارى ، تمكن خلالها التجار من عمل تراكمات من الأرباح ، تمكنوا من استثمارها فى المشروعات الجديدة ، وجدت اليابان نفسها ، عند خروجها من مرحلة « الانغلاق » فى موقف يختلف عن ذلك تماماً . وفى هذه البلاد ، والتى كانت الأرض فيها هى الشكل الوحيد للثروة ، لم تكن لدى الخاصة رؤوس أموال موجودة من أجل استخدامها فى الاستثمارات الصناعية . حقيقة أن الحكومة كان لديها برنامجاً لمعونة الصناعة ، ولكن ، أين كان يمكنها أن تجد كل الموارد الضرورية ، وذلك فى الوقت الذى كان عليها فيه أن تواجه إتفاقات ضخمة بسبب إعادة تنظيم الادارة ، وهو الأمر الذى لم يكن فى وسعها أن تقوم به ، دون مجهود طويل من جانب نظام ضرائبى فعال ؟ وكان فى وسع التجهيز الاقتصادى لليابان ، وحتى عملية « إعادة البناء » فى مجموعها أن تكون أكثر بطئاً ، دون معونة المالية الأجنبية ، ولقد أخذ هذا التعاون إما شكل القروض التى يتم الموافقة عليها بطريق مباشر لرجال الصناعة اليابانيين من جانب المصارف الأوربية ، وإما شكل قروض تقدم للحكومة اليابانية . ولم يكن الشكل الأول هو الأكثر أهمية ، إذ أن القانون اليابانى كان قد حرم على الأجانب ، ومن أجل تحاشى السيطرة الأجنبية ، إمتلاك الأراضى والمناجم ، وسمح فقط بمشاركة رؤوس الأموال الأجنبية فى الشركات التى تتكون طبقا للتشريع المحلى ، ونجد أن المصارف الانجليزية قد أعطت معونة كبيرة القيمة . ولكن القروض الحكومية هى التى كان لها دوراً أساسيا ، وهنا أيضاً . نجد أن السوق المالى الانجليزى كان يمثل المكان الاول . وبهذا التعاون المالى المستمر تمكنت انجلترا ، والتى كانت تحتل علاوة على ذلك المكان الأول فى عملية « التوغل الاقتصادى » الأجنبى [1] ، وأكثر من كل الدول الغربية الأخرى ، من أن تعاون اليابان على أن تصبح دولة عظمى .

---

(١) فى عام ١٨٨٣ كان هناك ٢,٣٨٢ من الغربيين يقيمون فى اليابان كان من بينهم ١,٠٩٤ من الانجليز ، وفى نفس الوقت كان هناك من بين ٢٠٨ مؤسسة أجنبية موجودة فى البلاد ، ١٨ مؤسسة انجليزية .

بعض المراجع

أولا : التغيير السياسى :

QUIGLEY, H.	Japanese Government and politics London,. 1932
MAC LAREN	, The political development of Japan London, 1916
UYEHARA,	The political development of Japan. London, 1910
COURANT,	Maurice , Okouho Paris, 1904
GUBBINS, J.	A. The Making of Japan London, 1922
ITO, (Count)	Commentaries on the Constitution of Japan. Tokio, 1889

ثانيا : التغيير الاقتصادى والاجتماعى :

ORCHARD,	Japan's economic position. New York, 1930
DOKE,	Economic development of Japan since the Meiji Restauration Tokio, 1930
CHALLAYE, F.	La Japan Moderne. Parise, 1904
THERY, Ed.	La situation économique et financière du Japan. Paris, 1907

ثالثا : إنشاء الوسائل العسكرية والبحرية :

FALK,	Togo and the rise of Japancese Sea-Power. London, 1936

JENSEN, Gustav, Japans Seemacht.
Berlin, 1938

OCAWA, Conscription in Japan.
New York, 1924

OKUMA (Comte), Fifty years of new Japan
London, 1909 (2 Vols)

الفصل السابع

« ركود » الصين

يعتبر التناقض بين الصين واليابان ، فى نظر التوغل الأجنبى ، هو الحقيقة الأساسية فى تاريخ الشرق الأقصى فى القرن التاسع عشر. فبينما رأت اليابان فى إتصالها بالغربيين نقطة الانطلاق من أجل التطوير الراديكالى ، وتمكنت من تحقيق مثل هذا « التجديد » أو « التحديث » بسرعة مذهلة ، ظلت الصين ، قرابة نصف قرن بعد « الانفتاح » فى حالة ركود ، ولم يؤد وجود الغربيين فى الموانى المفتوحة ، والاتصالات التى تمكنوا من عملها ، بعد عام ١٨٦٠ ، مع الحكومة ومع الاهالى الصينيين فى الداخل ، الى تطورات لها قيمتها بالنسبة للمؤسسات السياسية ، أو فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى الأقل حتى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر .

ومن أجل شرح مثل هذا التناقض علينا أن نحسب حساباً لعقلية الأهالى الصينيين ، ولموقف الموظفين ، وللظروف العامة للسياسة الداخلية .

١ - العقبات أمام التجديد :

كانت جماهير الأهالى لا تثق فى الأجانب ، وكانت فى نفس الوقت تحتقرهم ، وكانت تعترف بتفوقهم فى مجال التقنيات ، ولكنها كانت تشعر فى نفس الوقت بالانتساب الى حضارة قديمة ، عرفت وذاقت أوجها فى فترة كانت فيها الحضارة الأوربية عاجزة عن أن تتنافس معها . وإذا كانت حكومة المانشو ، فى بياناتها ، قد تعودت أن تصف الأجانب على أنهم « متبربرون » ، ألم يكن ذلك راجعاً الى أنها كانت تستجيب فى ذلك للمعتقدات العميقة للشعب الصينى ؟ حقيقة أن اليابانيين ، هم كذلك ، كانوا قد شعروا فى أول الأمر بنفس شعور عدم الثقة ،

وبنفس الشعور بالاحتقار ، وأنهم كانوا قد تخلوا ، وعلى الأقل من ناحية المظهر ، عن مثل هذا الموقف ، ولكن الصينيون كانوا أكثر ارتباطاً من اليابانيين بتقاليد الجدود ، والكونفوشيوسية قد علمتهم أن التقدم التقنى لم يكن ، فى نهاية المطاف ، سوى شكلا من أشكال النشاط الثانوى ، وأن الأساسى ، بالنسبة للانسان ، هو أن يحتفظ بحياته « الجوانية » سليمة . وكان حب الاستطلاع ، والقدرة على المحاكاة — وهى مظاهر الشخصية اليابانية موجودة بدرجة أقل عند الصينيين ، الذين ظلوا فى قراراهم معادين للتغير ، ومع ذلك ، فلما كان سكان الصين يتميزون بالمسالمة ، ولم يكونوا يميلون الى ، ولا يقدرون الأنشطة العسكرية ، ولم يكن لديهم أكثر من ذلك ، هذا الشعور الوطنى الذى لعب دوراً على درجة كبيرة من الأهمية فى عملية رد الفعل اليابانى ، فإن الشعور بعدم الرضاء الذى كانوا يشعرون به من رؤية الأجانب يقيمون لديهم لم يأخذ بشكل عام مظهر إحتجاج عنيف . وإن كان التعصب المستمر قد ظهر هنا وهناك ، وفى شكل فورات قصيرة المدى من الغضب .

وكانت غالبية الموظفين معادية للتجديدات كان فى وسع نفوذ الأجانب أن يحدثها فى الحياة الصينية . وكان هذا ، فى حد ذاته ، إختلافاً أساسياً بين الصين واليابان . ولقد كانت ثورة اليابان من عمل بعض الساموری ، الذين كانوا فيما مضى مستشارين للدايميو الذين كانوا يخضعون لهم ، والذين كانوا قد مارسوا وظائف إدارية فى مناطق النفوذ الخاصة بكبار السادة الأقطاعيين ، وبعد عام ١٨٧٦ بنوع خاص ، أصبح الأعضاء السابقين فى مجموعة النبلاء العسكريين ، والذين دخلوا فى الوظائف العامة ، من العاملين على تطبيق السياسة الجديدة . وعلى العكس من ذلك ، نجد أن « المانداران » الصينيين ظلوا يرفضون أفكار الاصلاح . وكان تكوينهم الثقافى يدفعهم الى احترام التقاليد ، إذ أن طبقة « المتعلمين » التى ينتسبون اليها ، كانت قد عاشت دائما فى نطاق عبادة « العقلاء » ، وفى ظل تقليل قيمة العلوم البحتة ، ومع الإعتقاد بتفوق العقائد الفلسفية والثقافية الصينية . وبدت لهم عملية توغل الأفكار الأوربية ، التى كانت تهدد بالمساس بمثل هذه التقاليد ، على أنها خطيرة ، ومضرة . وكانت

مصلحتهم تدفعهم كذلك الى المحافظة على نظام تسمح فيه ممارسة الوظائف العامة بتحقيق مكاسب شخصية ، وبسهولة ، ولم يكن الموظفون ، فى الإدارة الصينية ، يخضعون لمراقبة دقيقة من جانب السلطات العليا . ولا لإشراف من أى نوع من جانب المحكومين . وكان كل إجراء يهدف إصلاح الادارة بوسائل أكثر فاعلية ، ولكن أكثر شدة ، يهدد هذه المصالح الشخصية .

وأخيراً ، فإن أسرة المانشو ظلت سلبية . وكان الأباطرة ، الذين يأتون الواحد بعد الآخر ، يعيشون فى الظل ، وتوفى هين فونج Hein-Fong فى شهر أغسطس ١٨٦١ . وخلفه إبنه ، تونج تشى Tong-tché ، وله من العمر خمس سنوات ، وهو الذى توفى فى عام ١١٨٧٥ ، وله من العمر تسعة عشر عاماً ، ودون أن يترك إبنا ، ومع ذلك ، ونتيجة لعدم وجود إمبراطور قوى ، يمكنه أن يمارس السلطة ، أصبحت إحدى السيدات هى التى تدير الحكومة — وهى الامبراطورة الوالدة تسيوهى Tesu-hi . وكانت زوجة « ثانوية » للإمبراطور هين فونج ، وأم الإمبراطور تونج تشى ، وكان من حقها نتيجة لذلك أن تكون وصية على العرش ، ولكن الإمبراطور كان قد عين مجلس وصاية قبيل وفاته ، وتمكنت تسيو هى ، وبمساعدة الأمير كونج Kong ، من أن تتخلص من هذا المجلس ، فى شهر اكتوبر ١٨٦١ ، بنوع من الإنقلاب ، وأصبحت هى التى تحكم منذ ذلك الوقت ، بإسم إبنها ، فى نفس الوقت الذى وافقت فيه ، من حيث الشكل ، على أن تشرك فى السلطة الزوجة « الرئيسية » لهين فونج : وكانت هى التى قامت ، فى عام ١٨٧٥ ، بتسوية مسألة وراثة العرش ، ووضعت على العرش طفلا له من العمر ثلاث سنوات ، وهو كوانج سو Koung - Sou ، إبن أخيها ، حتى تطيل من أمد الوصاية على العرش ، وكان لتسيو هى ستة وعشرين عاماً ، فى عام ١٨٦١ ، ظلت على رأس حكومة المانشو حتى وفاتها ، فى عام ١٩٠٨ . وكانت إمرأة تتميز بنوع من العزيمة النادرة ، وبطاقة غير معهودة ، وكانت شجاعة ، حاضرة البديهة ، رزينة وهادئة فى الظروف الصعبة . وكانت تتميز بالذكاء ، ومثقفة إلى درجة بعيدة ، كما كانت على معرفة بالآداب الصينية القديمة . وكانت تعشق السلطة بنوع عام ، وكانت معرفتها العميقة بالرجال تخدم

طموحاتها . ولكن طرق حكمها كانت عنيفة : فلم يكن هناك ما يثير ضميرها ، أو يوقفها عند حد معين ، وكانت فى عمليات الانتقام الشخصية تظهر وحشية فى منتهى البرود . ومع ذلك ، ورغم هذه القسوة ، ورغم فضائح حياتها الشخصية (فضائح ربما حاول خصومها أن يميلوا الى التهويل فيها) ، فإن تسيوهى كانت لها هيبة كبيرة : فكان « المجتمع » الصينى ، وعلى الأقل مجتمع الشمال ، يرى فيها إمرأة غير عادية .

ولقد تمكنت الامبراطورة الأم من أن تضع ذكائها وطاقتها فى خدمة الأسرة . وكانت ترغب فى ضمان إستمرار حكم أسرة المانشو ، رغم التهديدات التى كانت تواجهها منذ ثورة التايبينج ، وصممت من أجل الوصول الى ذلك ، على ضرورة الاحتفاظ بالسلطة المطلقة للنظام الإمبراطورى ، فهل كان لها برنامجاً فى السياسة الخارجية ؟ إن الأمر ليس مؤكداً . ففى عام ١٨٦١ ، عملت على تقريب الأمير كونج ، إذ أنها كانت تحتاج اليه من أجل القيام بالانقلاب ، وأعطته رئاسة إدارات الشئون الخارجية ، وتركته ينتهج سياسة مصالحة مع الدول العظمى . ولكنها قامت ، فى عام ١٨٦٨ بإبعاد الأمير ، بعد أن فقد ثقتها ، وإن كانت الأسباب الشخصية هى التى تسببت فى مثل هذا القرار . وبعد ذلك بفترة ، إستعانت به مرة أخرى ، لكى يعمل على تسوية أزمة خارجية ، ودون أن تعطيه مع ذلك دوراً هاما فى الحكومة ، ومع المدى الذى يمكننا به فهم سياستها ، — وإن كنا نتساءل عن الوثائق الهامة التى يمكننا الرجوع اليها — فإن تسيو هى لم تبد إذن على أنها كانت تنوى الرجوع فى التنازلات التى كانت الأسرة الحاكمة قد أجبرت على تقديمها للغربيين : فكانت تعرف جيداً عجز الصين عن أن تتخلص من هذه السيطرة الأجنبية ، ولكنه لم يكن فى وسعها ، وهى مصممة كما كانت على الإحتفاظ بسلطة الأسرة كاملة ، إلا أن تشعر بشعور عدم الثقة تجاه النفوذ الأوربى وكان من المنطقى أن يقوى مثال اليابان ، والذى إنتهت فيه عملية تطور المنظمات السياسية إلى إقامة نظام دستورى ، من مثل هذا الشعور بعدم الثقة . وأى أمل لأسرة المانشو للاحتفاظ بالسلطة ، إذا ما سمحت للمعارضة فى الصين بأن تقوم بتنظيم صفوفها فى إطار مجلس منتخب ؟

ولذلك ، فإن الأسرة الحاكمة ، « والمتعلمين » والشعب — مهما اختلفت مصالحهم — كانوا يمثلون عقبة فى وجه « تجديد » الصين . ومع ذلك فلم يكن فى وسعهم تحاشى بدء النفوذ الأجنبى عملية التوغل فى بعض أجزاء من البلاد .

٢ – إمكانيات توغل النفوذ الأجنبى :

ماهى الظروف التى يمكن أن يتم فيها مثل هذا التوغل ؟ لم يكن الغربيون عديدين فى الصين : ٣,٠٠٠ تقريباً قرب عام ١٨٧٠ ، و ١٢,٠٠ تقريباً فى عام ١٨٩٩ . ولكنهم كانوا يلعبون دوراً أكثر أهمية مما يمكن الاعتقاد فيه نتيجة لقلة أعدادهم ، وذلك نتيجة لتمتعهم بوضعية متميزة ، والتى كانت أسسها قد تحددت بمعاهدات ١٨٤٢ – ١٨٤٤ ، ومعاهدات ١٨٥٨ – ١٨٦٠ . وإن رسم صورة لهذه الحالة القانونية يعنى قيام الوسائل الرئيسية التى كانت لهم من أجل ممارسة نفوذهم ومن أجل ضمان حماية مصالحهم الاقتصادية والمالية .

وكانت الحكومة الصينية قد منحت الأجانب فى أول الأمر نظاما متميزاً فيما يتعلق بوضعيتهم الشخصية ، وكان مجموع هذه الأمتيازات هو الذى نشير إليه تحت تعبير : « الإعفاءات القانونية » ، وكانت تعطى — وهذا هو هدفها الأساسى — حصانة قانونية ، تمتد إلى كل الأجانب تقريبا « بإستثناء أولئك الذين لم تقم حكوماتهم بعقد معاهدة مع الصين » ، وكان التنظيم القضائى للصين لا يحظى بثقة الغربيين ، والذين كانوا يجدون ، من ناحية أخرى ، صعوبة كبيرة فى معرفة القوانين والعادات المحلية . وكان نظام العقوبات عنيفا ويثير قلقهم ، كما كان نظام السجون الصينية يرهبهم ، ولذلك فإن الأجانب كانوا يرغبون فى عدم الخضوع للمحاكم الصينية . وكان المبدأ الذى وضعته معاهدات ١٨٥٨ — ١٨٦٠ ، والذى أكمل باتفاقيات تالية ، والتى كانت أكثرها أهمية ، وما إتخذت كمثال للكثيرين من غيرها . هى إتفاقية تشيفو Tchéfou الصينية الانجليزية ، والتى تم التوقيع عليها فى عام ١٨٦٧ ، هى التالية : من الواجب أن يحاكم الأجنبى بواسطة أبناء بلده ، وطبقا للقوانين الخاصة بهم . وذلك فى الأمور الجنائية أو التأديبية التى يتهم بها ، وكذلك فى القضايا المدنية التى يكون مدعيا

فيها . وبالتالى ، فإن كل القضايا التى كانت تتهم الأجانب وحدهم سحبت من القضاء الصينى ، وقدمت أمام إختصاص القضاء القنصلى . أما فيما يتعلق بالقضايا الجنائية أو التأديبية ، والتى تتعلق فى نفس الوقت بالصينيين وبالأجانب ، فأنها أصبحت من إختصاص القضاء القنصلى حين يكون الأجنبى متهما . أما القواعد المتعلقة بالقضايا المدنية من نفس القطاع فإنها كانت أكثر تعقيدا : فلقد نصت المعاهدة الصينية ــ الانجليزية على أن القضية سوف تنظر أمام القضاء القنصلى الانجليزى ، إذا ما كان الانجليزى متهما ، وإن كان أحد وكلاء النيابة الصينيين سوف يحضر هذه المحاكمة ، وطبقا للمعاهدة الصينية ــ الفرنسية ، فان هذه القضية سوف تنظر أمام محكمة مختلطة فرنسية صينية ، تحكم فيها بعدل ، ما دامت قوانين الطرفين مختلفة ، وعلى العكس من ذلك ، ففى حالة تقديم أحد الأوربين شكوى ، مدنية أو جنائية ، فان المحاكم الصينية تكون ، من حيث المبدأ ، هى جهة الاختصاص الوحيدة ، وإن كان من حق القناصل أن يحضروا المحاكمة .

ولا شك فى أن هذا التلخيص فى الشكل لا يمكنه إلا أن يعطى صورة تقريبية لنظام أكثر من ذلك تعقيداً ، وبكثير : فكانت الشروط تختلف تبعا للجنسية الخاصة بالأجانب ، ولمضمون الاتفاقيات المعقودة من جانب كل حكومة مع الحكومة الصينية . ومع ذلك ، فيكفينا أن نوضح أهمية المميزات العملية التى يمثلها نظام الاعفاءات القضائية بالنسبة للأوربيين ، حين يجدوا أنفسهم فى قضية ، تتعلق بمسألة تجارية ، مع أحد الصينيين .

ولقد ظلت ظروف حياة الغربيين خاضعة للنظم التى وضعتها المعاهدات . فكان من حق الأجانب ، فى « الموانى المفتوحة » ، الأقامة بشكل دائم ، وشراء الأراضى ، وبناء المساكن ، وتشغيل أشخاص صينيين ، وتنمية نشاطهم بحرية . وكانوا لا يخضعون لضريبة الرؤوس الصينية ، ولا للضرائب البلدية الصينية . أما فى « الداخل » ، أى فى خارج أراضى « الموانى المفتوحة » ، ــ وبالتالى فى كل البلاد تقريبا ــ فإن القواعد كان تختلف طبقا لوضعية التجار ، أو لرجال بعثات التنصير .

فلم يكن من حق التجار أن يقيموا بشكل دائم فى « الداخل » ، بل كان فى وسعهم فقط أن يسافروا ، وبشرط حصولهم على جواز سفر معتمد من السلطات الصينية ، ويشتروا وينقلوا السلع . ولقد سمح لهم بالفعل ، فى إستئجار المخازن « مؤقتا » من أجل إستخدامها كمراكز تخزين ، وبنوع خاص فى موانى الرسو النهرى . وطبقا للتشريع الصينى ، كان نقل المواذ الغذائية وبقية المنتجات يخضع ، منذ عام ١٨٦٠ ، لدفع ضريبة جمركية داخلية ، تدفع عند المرور من مقاطعة إلى مقاطعة أخرى . ولكن الأجانب أعفوا من دفع هذه الضريبة ، ومن المضايقات التى تسببها لهم : فكانت السلع الأجنبية تدفع فقط « رسوم العبور » ، وهى التى كانت تساوى نصف الرسوم التى تدفع عند الاستيراد (أى أن قيمة هذه الرسوم كانت ٢,٥٪ ، مادامت التعريفة الجمركية الصينية كانت قد حددتها بنسبة ٥٪ من قيمة السلعة) ، وحتى هذه الرسوم الخاصة بالعبور كانت تلغى ، حين كانت السلع تنقل « بطريق الماء أو بطريق البر ، من « ميناء مفتوح » إلى « ميناء مفتوح » آخر .

ه

أما رجال بعثات التنصير فكانت لهم حقوقا أكثر إتساعا ، مادام من حقهم الاقامة فى « الداخل » بشكل مستمر ودائم ، وإستئجار أو شراء الأراضى فى جميع أنحاء الامبراطورية ، وإقامة المبانى عليها .

ولقد وافقت الحكومة الصينية ، وباتفاقيات خاصة مع بعض الدول على منحها ميزات أخرى ، وذلك بالتخلى لها ، فى بعض المدن ، على جزء من إختصاصاتها الأدارية ، وكان هذا هو نظام « التنازلات » أو « الامتيازات » . وكانت معاهدات ١٨٤٢ – ١٨٤٤ قد نصت على أنه يمكن للأجانب المقيمين فى « الموانى المفتوحة » أن يحصلوا على حق « الأيجار الأبدى » للأراضى من أجل بناء مخازنهم أو أماكن إقامتهم . والواقع أن حياً بأكمله فى بعض « الموانى المفتوحة » تم الاحتفاظ به لهذه المجموعة ، أو تلك ، من الأجانب ، وحصلت بريطانيا العظمى على « التنازل » أو « الامتياز » الأول فى شنغهاى فى عام ١٨٤٥ ، ثم فرنسا فى عام ١٨٤٩ . ثم إتسعت هذه الممارسة الى حد كبير منذ عام ١٨٦٠ : إمتياز

الانجليز فى كانتون ، وتيان تسين ، وهانكيو (١٨٦١) ، وإمتياز الفرنسيين فى تيان تسين وكانتون (١٨٦١) ، وفى هانكيو (١٨٦٦) ، وإمتياز الروس فى تيان تسين ، وهانكيو ، والأمريكية فى شنغهاى (١٨٦٠) ، والامتياز البروسى فى تيان تسين (١٨٦١) . وفى بعض الحالات (آموى ، وفوتشيو) تم منح إمتياز للاجانب فى مجموعهم . وفى شنغهاى ، فى عام ١٨٦٢ ، تم أمر إدماج مناطق الامتياز الانجليزية والأمريكية ، من أجل إنشاء منطقة « إمتياز دولية » ورغم أن القانون لم يكن هو نفسه المطبق فى كل مكان ، بشكل عام ، فإن أرض الامتياز كانت ترجع فى كل أسس ملكيتها للأجانب ، سواء كانوا قد إشتروها ، أو كانوا قد حصلوا عليها كهبة من حكومة الصين ، وكان للسلطات الادارية القضائية ، بما فى ذلك الشرطة ، يتم ممارستها بواسطة الاجانب ، والذين كان فى وسعهم إذن أن يسمحوا أو لا يسمحوا للصينيين بالاقامة فى منطقة الامتياز : والواقع أن الصينيين كان يسمح لهم دائما بسكنى منطقة الامتياز ، ولذلك فإنهم كانوا يخضعون فيها لادارة الأجانب . ومع ذلك ، فإن سيادة حكومة الصين كانت موجودة ، ولكنها لم تعد سوى نظرية : فلم يكن من حق القوات الصينية أن تدخل إلى هذه الأحياء ، ولم يكن فى وسع الشرطة الصينية أن تصل اليها ، حتى أن كل صينى مهدد بالقبض عليه كان يحاول أن يلتجىء إلى إحدى مناطق إمتياز الأجانب .

وأخيراً ، فإن الحكومة الصينية منحت الأجانب مركزاً متميزاً فى إحدى الادارات الرئيسية بالنسبة للحياة الاقتصادية للبلاد ــــ وهى إدارة الجمارك . وكانت المعاهدات قد حدت من حرية وضع التعريفات الجمركية فى الصين ، وإن كانت قد تركت بدون شك للموظفين الصينيين حق إستلام الرسوم . ولكننا نلاحظ أنه فى أثناء حرب التاييينج فى عام ١٨٥٤ ، فى شنغهاى ، أى فى المركز الرئيسى للتجارة الأجنبية ، دخلت القوات الثائرة ، فى أحد الأوقات ، إلى المدينة الصينية ، ولم يتمكن موظفى الحكومة الامبراطورية من القيام ، بعملهم ، ولذلك فإن عملية إستلام الرسوم الجمركية قد توقفت بالفعل ، ولقد إضطرت الحكومة الصينية ، من أجل أن تستعيدها ، أن تطلب معونة القناصل الأجانب ، وتم

الاتفاق على أن يختار هؤلاء القناصل ممثلين ، يمنحون لقب « مفتش جمارك » صينى ، ويقومون بإستلام الرسوم الجمركية من التجار الأجانب ، ولقد أعطى هذا الترتيب المؤقت نتائج حسنة بالنسبة للخزانة الصينية : فلم توقف فقط عملية جمع الرسوم الجمركية أكثر من مرة . بل إن الحصيلة تضاعفت أيضاً ، إذ أن الاشراف الأجنبى أنهى الانحراف وعمليات التحايل التى كان الموظفون الصينيون يقومون بها . ولكن شنغهاى أصبحت بذلك فى وضع أقل ميزة من « الموانى المفتوحة » الأخرى ، وحيث ظل الانحراف أمرا سهلا ، ونتيجة لطلب الدول العظمى ، تم مد نظام « المفتشين » ، فى شهر نوفمبر ١٨٥٨ ، على كل « الموانى المفتوحة » وهكذا نجد أن فرعاً هاماً من الادارة الصينية مر تحت إشراف الأجانب . ومع ذلك ، فإن العمل لم يكن منسقاً بين كل الموانى ، وسرعان مافكرت السياسة الانجليزية فى ضرورة الافادة من مثل هذه الظروف ، وإقترحت فى عام ١٨٦١ على حكومة الصين الامبراطورية إنشاء إدارة عامة للجمارك البحرية ، يعهد بها الى مفتش عام .

وكان أحد الانجليز ، وهو السير روبرت هارت Robert Hart هو الذى عين فى هذا المنصب ، فى عام ١٨٦٣ ، وظل يحتله مدة خمسة وأربعين عاماً ، ورغم أن المفتش العام كان تحت سلطة وزير التجارة الصينى ، إلا أنه كان يتمتع بحرية كبيرة ، ومنذ عام ١٨٧٥ أصبحت الوظائف فى إدارة الجمارك محتلة ، وبنسبة الربع ، بواسطة الأجانب ، والذين كانوا يحتلون فيها بطبيعة الحال المناصب الهامة ، وأخذت الادارات تعمل بمنهج وبضمان يتعارض مع ما كان يسير الصينيون عليه . ولم يتأخر السير روبرت هارت كثيراً عن أن يمارس نفوذاً يفوق كثيراً نطاق عمله . فأصبح المستشار التقليدى لوزارة التجارة ، وكثيراً ما كانوا يطلبون اليه الادلاء بالرأى الى وزارة الخارجية ، وكان دوره نشطاً ، وفى بعض الحالات أساسيا ، فى كل المسائل التى تتعلق بالعلاقات بين الصين وبين الدول العظمى الأجنبية . وأسهم ، وأكثر من أى أوربى آخر ، فى تسهيل أمر توغل النفوذ الأجنبى بشكل عام ، والنفوذ الانجليزى بشكل خاص — فى الصين .

٣ - النتائج فى فترة ثلاثين عاما :

هل يمكن تقييم النتائج ، التى حدثت خلال الثلاثين عاما والتى تقع بين نهاية حرب التايبينج والحرب الصينية اليابانية ١٨٩٤ - ١٨٩٥ ؟

كان نمو التجارة الخارجية ، قد ساعد عليه شروط معاهدات ١٨٥٨ - ١٨٦٠ ، وكذلك تقدم وسائل المواصلات مع أوربا زيادة الملاحة البخارية ، وفتح قناة السويس التى قصرت المسافة بين أوربا الغربية والموانى الصينية بنسبة ٢٥٪ ، وتحسن تقنيات الانشاءات البحرية التى سمحت بخفض تكاليف النقل الى حد بعيد[١] ، وإقامة خط كابل للتلغراف بين لندن وشنغهاى ، - كان كل ذلك يشرع إزدهار العلاقات الاقتصادية ، وتضاعف حجم التجارة الخارجية ، ثلاثة أضعاف تقريباً ، خلال هذه الفترة ، وكان الشاى والحرير يحتلان بالنسبة للصادرات ، المكان الأول دائما ، وإن كان نصيبهم الكبير ، والذى وصل فى عام ١٨٧٥ إلى نسبة ٩٠٪ ، أخذ فى التراجع بشكل واضح بعد ذلك ، أما بالنسبة للواردات ، فإن منتجات الصناعات القطنية هى التى وصلت ، إبتداء من عام ١٨٨٥ ، إلى إحتلال المركز الأول ، وحتى عام ١٨٩٥ ، كان نصيب المنتجات التعدينية والآلات بسيطاً . وفى هذه التجارة ، كانت إنجلترا تحتل دائماً مكان الصدارة ، ولكنها أخذت فى مواجهة منافسين لها ، تزايد نشاطهم أكثر وأكثر فبينما كان نصيبها من المبادلات الخارجية للصين يصل فى عام ١٨٧١ إلى ٨٥٪ منه ، سقط فى عام ١٩٠٠ إلى ٦٠٪ منه فقط . ومع النشاط التجارى ، وفى خط موازى له ، كانت هناك عملية إستثمار رؤوس الأموال فى « الموانى المفتوحة » : بناء العقارات أوإنشاء معدات الموانى والمخازن . ولكن رؤوس الأموال هذه المستثمرة فى المشروعات الصناعية كانت لاتزال ضعيفة للغاية ، إذ أن حكومة الصين كانت لا تعترف للأجانب بحق إنشاء المصانع ، وهو الأمر الذى لم تعترف به نصوص المعاهدات وبشكل واضح . فما هى القيمة الاجمالية ، فى عام ١٨٦٥ ، لهذه الاستثمارات ؟ لقد قدرها رجل الاقتصاد

---

(١) بالنسبة للمسافة من مرسيليا الى هونج كونج ، كان نقل طن واحد من السلع يكلف ٣٣٥ فرنك ، فى عام ١٨٧٣ ، و ١٨١ فرنك فى عام ١٨٨٠ ، و ٨٦ فرنك فى عام ١٨٩٠

الامريكى ريمر Remer بما قيمته مليار فرنك تقريباً ، كان نصفها على الأقل فى شنغهاى . وفى هذا الوقت ، كانت رؤوس الأموال الانجليزية هى ، التى تمثل غالبيتها العظمى، ؛ أما إستثمارات رؤوس الأموال الفرنسية فلم تكن تزيد كثيراً ١٠٠ مليون فرنك ؛ أما دور رؤوس الأموال الروسية فكان غير موجود تقريباً .

وكان الأوربيون ، بكل تأكيد ، على أتم إستعداد لانتهاز الفرصة والقيام بمشاركة أكبر فى عملية « تنمية » البلاد ، وفى عملية إستغلال مواردها . ولقد فكروا فى إنشاء سكك حديدية ـــ كأدوات أساسية للتوسع التجارى فى الصين ، والتى كانت شبكة المواصلات على الطرق غير موجودة فيها تقريباً ، والتى لم يكن فى وسع التبادل التجارى فيها أن ينشط الا فى المناطق التى توجد فيها ملاحة نهرية ، وبدأوا كذلك فى التفكير فى امكانية القيام بالبحث عن المواد المنجمية . ولكن المعاهدات لم تكن قد اعترفت لهم بأى حق فى هذا الميدان ، ولم تكن الحكومة الصينية مستعدة لاعطاء أى تصريح ، إما لأنها كانت لا تهتم كثيراً بالشئون الاقتصادية وتركت جماعات التجار والعاملين بالنقل من الصينيين يعملون دون أن تمارس عليهم أى إشراف ، وإما لأنها كانت لاتثق فى الأجانب وكانت لا ترغب فى العمل من أجل صالح تقدم وزيادة نفوذهم ، وإما لأنها كانت تخشى ، أخيراً ، من أنها ، فى حالة موافقتها على إنشاء نظام جديد للنقل ، أن تقوم بتحطيم وتصل الى خراب مقاولى النقل على العربات ، وعمال الزوارق الصغيرة . وحين قامت إحدى الشركات الانجليزية ، فى عام ١٨٧٨ ، بإنشاء خط حديدى ، ولأول مرة ، فى ضواحى شنغهاى ، قامت الحكومة بالاحتجاج ، وأعادت شراء الخط ، وقامت بتفكيكه ، وذكرت أن ذلك كان « من أجل الدفاع عن حق الصين فى أن تكون وحدها هى الحكم فى بلادها فى بعض الأمور » . ولقد تمكن أحد الانجليز ، فى عام ١٨٧٨ ، من أن يحصل على تصريح ، ولحساب الحكومة الصينية ، بالقيام بعملية إستغلال منجمى فى كايبينج : ولكن هذا المثال ظل حدثاً لم يتكرر .

ولذلك فإنه كان فى وسع الغربيين أن يمارسوا أعمالهم فقط فى النطاق الذى

حددته لهم المعاهدات ، فهل نندهش من أن التجار الأجانب كانوا غير راضين ، وكانوا يفكرون فى الحصول على « توسعات » جديدة بالنسبة لأحوال التجارة ؟ وكانوا يرغبون فى أن يحصلوا، على الأقل ، على حق الاقامة فى خارج « الموانى المفتوحة » ، وفى أن يقيموا فروعا لهم فى داخل الصين .

وكانت حكومة الصين تعلم ذلك ، ويثور قلقها نتيجة له ، ولقد قررت ، من أجل منع هذه الطلبات الضاغطة . فى عام ١٨٦٨ ، إرسال بعثة دبلوماسية الى الدول العظمى الأجنبية ، من أجل توكيد حقها فى الاحتفاظ بالاشراف على التجارة الداخلية ، ورغبتها فى عدم الموافقة على تدخلات أجنبية أخرى . ولم يكن المتحدث الرسمى الذى إختارته من الصينيين : بل كان أحد الدبلوماسيين الامريكيين المتقاعدين ، وهو آنسون بورلنجام Anson Burlingame ، والذى كان قد أظهر تعاطفاً مع الصين فى أثناء إقامته فى بكين كوزير للولايات المتحدة ، ولقد سمحت حكمة بورلنجام ، الذى عرف كيف يتصرف مع الكونجرس الأمريكى ، لحكومة الصين بأن تحصل من الولايات المتحدة على معاهدة ، فى شهر يوليو ١٨٦٨ ، تتطابق مع رغباتها ، وعندئذ قنعت الحكومة الانجليزية بأن تؤجل كل مجهود من أجل إعادة النظر فى الاتفاقيات القائمة .

وإما نشاط البعثات الدينية فإنه نما بشكل أكثر سهولة ، وكان الفرنسيون يحتلون المكان الأول بين بعثات التنصير الكاثوليكية ، ألم تكن فرنسا هى أول دولة جعلت حكومة الصين تعترف لها بحرية النشاط من أجل التنصير ؟ ولقد إعتمدت فرنسا على فقرة ، غير محددة للغاية ، فى معاهدة عام ١٨٤٤ ، من أجل ضمان « حماية » كل البعثات الكاثوليكية ، إذ أنها رأت فى ذلك ميزة لنفوذها السياسى . وأعطت حكومة الصين لهذه الحماية الفرنسية موافقة « ضمنية » . فأصبح على رجال بعثات التنصير الكاثوليكية ، ومهما كانت جنسياتهم ، أن يلتجئوا إذن إلى مفوضية فرنسا ، حتى ينقلوا الى السلطات الصينية طلباتهم للحصول على جوازات سفر ، أو يقدموا شكاوى ، فى حالة وقوع صعوبات ، حقيقة أن كل من ألمانيا ، بعد عام ١٨٧٠ ، وإيطاليا ، بعد عام ١٨٨٥ قد

طعنت فى هذا الامتياز ، وحاولت أن تمارس عملية الحماية المباشرة على بعثاتهم ، ولكن المانيا لم تنجح الا فى عام ١٨٩٨ فى أن تحصل من الفاتيكان على حقها فى ضمان « حماية » البعثات الكاثوليكية الألمانية ، وفى عام ١٨٩٠ ، كان عدد رجال بعثات التنصير الكاثوليكية هو ٧٣٩ ، وكان عدد الكاثوليك الصينيين هو ٦٠٠,٠٠٠ ، أما الفاتيكان ، والذى كان قد أنشأ ثلاث أبرشيات فى عام ١٨٧٠ ، فإنه رفع عددها إلى خمس فى عام ١٨٧٩ .

وأما عملية نشر المذهب البروتستانتى فكانت فى أول أمرها من عمل كبار جمعيات التنصير الانجليزية ـــ جمعية لندن التنصيرية London Missionary Society ، وجمعية الكنيسة التنصيرية Church Missionary Society ـــ والتى كانت قد أقامت « محطات » فى « الموانى المفتوحة » ، وأقامتها فى عام ١٨٦١ فى بكين ، ولكن البعثات الامريكية نمت بسرعة منذ عام ١٨٦٢ ، مع إنشاء جميس تايلور Rev. James Taylor «ولبعثة الصين الداخلية» China Inland Mission ، والتى أقامت عشر « محطات » فى منطقة يانج تسى . ولقد تمكنت هذه البعثات الأمريكية ، إتبداء من عام ١٨٩٠ – ١٨٩٥ ، والتى كانت أكثر تدعيماً من حيث العدد عنها من حيث الموارد ، من أن تتفوق على البعثات الانجليزية . وفيما يتعلق بعدد رجال بعثات التنصير ، وعدد من تحولوا إلى المسيحية ، ظل البروتستانت مع ذلك أقل من الكاثوليك ، ولكن المحطات الأمريكية ، التى توغلت فى « الداخل » ، أصبحت فى كثير من الأحيان تعمل « كقوة إستكشاف » للتجارة .

وبالاجمال ، فإذا كان النفوذ الغربى وسائل عمل فى « الموانى المفتوحة » ، فإنه لم يكن له ذلك فى الصين الداخلية ، وحيث كان مرور الوكلاء التجاريون لايغير ظروف الحياة الاقتصادية بشكل محسوس ، وحيث كان بضع مئات من رجال بعثات جمعيات التنصير ، وبضع مئات الالاف من الذين تحولوا الى الذين المسيحى ، تائهين ، و « مفقودين » فى وسط الجماهير الصينية الضخمة .

٤ – **الاضطرابات :**

ومهما كان هذا النفوذ محدوداً ، فإنه واجه مع ذلك مقاومة متفرقة من جانب الأهالى الصينيين ، الذين إحتفظوا بالشعور بعدم الثقة تجاه الغربيين . وفى مناسبتين ، بنوع خاص ، تسببت هذه المقاومة فى عمليات هياج ، وحتى فى نشوب إضطرابات خطيرة .

وكانت الحركة التى قامت ، فى مكاو وفى آموى ، من أجل تشغيل عمال صينيين ، جندوا من أجل العمل فى مناجم بيرو ، وفى زراعات كوبا ، أحد أسباب عملية عدم الرضاء هذه . ولقد كان عمل هؤلاء العمال أن يتطوعوا وبرضائهم الشخصى ، ولكن الأمر لم يكن كذلك دائما : فكانت هناك حالات كثيرة عمل فيها المندوبون الصينيون ، الذين مارسوا عملية التجميع هذه لحساب الوكالات الأوربية ، على الحصول ، وبوسائل غير سليمة ، على عقد ما يسمى « عقود الهجرة » ، ضمنوا تنفيذها بوسائل القوة ، وفى السفن التى كانت تنقلهم ، كان العمال مكدسين فى ظروف صحية سيئة ، وكثيراً ما كانت تساء معاملتهم ، وبشكل أدى إلى كثرة حالات الوفاة فيما بينهم . وكان وزير بريطانيا المفوض ، منذ عام ١٨٥٢ ، قد فضح هذه المهازل ، وذكر أن نقل العمال الصينيين لم يكن بعيداً عن أن يشبه عملية « تجارة الرقيق » ولا شك فى أن الحكومة البريطانية قد إتخذت بعض الاجراءات من أجل مراقبة السفن الانجليزية التى كانت تعمل فى عمليات النقل هذه ، ولكن مساوىء عمليات التشغيل هذه إستمرت . وكان نائب الملك فى كانتون يستلم دائماً شكاوى وإلتماسات من أقارب هؤلاء الضحايا فى هذه الحالة ، لم يكن المتاجرون أو المتعاملون الأوربيون هم وحدهم المسئولين ، مادامت هذه المخالفات كانت ترتكب من جانب مستخدميهم من الصينيين . ألم يكن من الطبيعى مع ذلك أن يقف الصينيون فى مواجهة الأجانب ، ويروا فى هذه العملية للاتجار بالمهاجرين إحدى النتائج الخاصة « بإنفتاح » الصين ؟

وكانت لمسألة البعثات الدينية مدى أكثر إتساعاً ، فما هو السبب فى أن

يحضر رجال بعثات التنصير الأجنبية لنشر تعاليم تتعارض مع المبادىء التى بنيت عليها الحياة الاجتماعية والأسروية فى الصين ؟ وما هو الدافع لنقدهم الشعائر التقليدية للوجود ؟ وجاء رد الفعل التلقائى لهذا الشعب الذى أقحم عليه فى عاداته ، وأثير بهذه القوة ، مصحوباً بخوف أكثر تحديداً : فكانوا يتهمون رجال بعثات التنصير بأنهم عملاء « للإمبريالية » الغربية ، ويعملون على فتح الطريق أمام التوغل التجارى ، وكان نشاط البعثات الامريكية . بنوع خاص ، هو الأساس فى توجيه مثل هذا النقد . وشكا الموظفون كذلك أن يصبح الصينيون الذين تحولوا إلى المسيحية ، يحظون بحماية رجال البعثات التنصيرية ، ويخرجون بالفعل عن سلطتهم . ولقد أصرت اللافتات التى خرجت فى إقليم هونان مثلا ، فى عام ١٨٦٩ ، على هذه المسائل فكان رجال بعثات التنصير يعلمون الجماهير « المبادىء الخاطئة » ، ويحاولون إبعادهم عن عبادة الأجداد ، فلم يكونوا سوى « جواسيس » للتجار الأجانب ، ولهؤلاء « اللصوص » الذين كانوا يقومون بأعمالهم فى ظل حماية المعاهدات ، ولقد وصلت هذه الدعاية الى حد إتهام رجال جمعيات التنصير بالقيام بأعمال وحشية ، وبنزع قلوب من يموتون ، وبالقضاء على الأطفال اللقطاء ، الذين يجمعونهم فى الملاجىء ، وفى دور الضيافة . وليس هناك ما يدعو للعجب من أن تتسبب عملية التهيج هذه ، وفيما بين عامى ١٨٦٨ و ١٨٧٠ فى نشأة سلسلة من أعمال العنف : إحراق مبانى البعثة البروتستانتية فى يانج تشيو ، إقليم كيانج سو ، الإعتداءات التى وقعت ضد رجال بعثات التنصير الكاثوليكية ، والتى قتل أحد رجالها فى وادى يانج تسى الأعلى ، وحدثت الواقعة الأكثر خطورة فى شهر يونيو ١٨٧٠ فى إحدى « الموانى المفتوحة » ، فى تيان تسين ، وحيث تم تخريب « دار أيتام » أخوات سان فانسين دى بول ، وقتل عشرة من الأخوات ، دون أن يحاول الموظفون الصينيون التدخل . ولقد إضطرت الحكومة الصينية ، أمام طلب جماعى من الهيئة الدبلوماسية ، والتهديد بالقيام بمظاهرة بحرية ، إلى أن تقدم إعتذراتها ، وتدفع تعويضاً ، وتحكم بالإعدام على المتهمين ، وتعزل حاكم تيان تسين . ولكنها وجهت مذكرة ، بعد شهر من ذلك ، إلى الدول العظمى ، أعلنت فيها أن البعثات التنصيرية كانت تثير « عداء الشعب » . وتتسبب فى تمرد المسيحيين الصينيين

على سلطات الموظفين . وكان عليها ، على الأقل ، أن تذكر أن البلاط الامبراطورى كان يرى ضرورة إعطاء إرضاء معنوى لمشاعر الأهالى : وكان هذا دليلا على أن الحزب « المعادى للأجانب » كانت له قوة .

بعض المراجع

أولا : عن الامتيازات الأجنبية فى الصين :

SOUILE de MORANT, J., Exterritorialité et iatérets etrangers en Chine. Paris, 1925

WILLOUGHBY, W., Foreign Rights and Interests in China, Baltimore, 1927

REMER, C., Foreign Investments in China.

ثانيا : عن بعثات التنصير :

LAUNAY, A. Histoire des Missions de Chine. Paris, 1907 - 1908 (3Vols)

LATOURETTE, K.S, History of Christian Missions in China. New York. 1929

الفصل الثامن

العلاقات بين دول الشرق الأقصى والدول العظمى

كانت العلاقات تتحسن فى مجموعها ، فى الميدان الدبلوماسى ، وأصبحت سهلة مع اليابان ، مادامت السياسة اليابانية تقبل ، وحتى تطلب ، معونة الأجانب من أجل أعمال الإصلاح . أما مع الصين ، فان الصعوبات لم تأخذ ، منذ أن قنعت حكومة المانشو بالمحتوم ، سوى طبيعة عارضة ، وكانت فى أصولها إلى إدعاءات الدول العظمى أكثر من رجوعها الى موقف البلاط الامبراطورى ، ولم تحدث صدامات لها خطورتها الا فيما يتعلق بالهند الصينية فقط .

١ - « المعاهدات غير المتساوية » مع اليابان :

لم يكن هناك ، فيما بين اليابان نفسها ، والدول العظمى الغربية ، فى ذلك الوقت ، دوافع يمكن أن تنشأ عنها صدامات إقليمية ، ولكن حكومة اليابان عملت ، منذ السنوات الأولى التى تلت إعادة السلطة للامبراطور ، على ضمان أمن أراضيها وذلك عن طريق تدعيم أو مد سيطرتها على الجزر المجاورة الأرخبيل اليابان وكان فى وسع ذلك إعطاء فرصة لنشأة خلافات مع الدول العظمى التى كانت لها مصالح فى المحيط الهادى. ولكن هذه المسائل سويت ودياً بالفعل . فجزر بونين (والتى يسميها اليابانيون جزر أوجاساوارا) ، والتى تقع على مسافة تقرب من ٩٠٠ كيلو متر إلى الجنوب من يوكاهاما ، كانت قد رأت زيارة البحارة اليابانيين لها فى عام ١٥٩٣ ، وقبل قرار « الإنغلاق » . ولكن نظام توكو جاوا أهمل ، وطبقاً لسياسته العامة ، أمر بإختلال هذه الجزر ، وفى عام ١٨٥٣ ، قام الأميرال بيرى ، فى أثناء رحلته إلى اليابان ، برفع العلم الأمريكى عليها . ومع ذلك فقد وافقت حكومة الولايات المتحدة، وبدون صعوبة ، فى عام ١٨٧٣ ، على التخلى عن مطالبها ، وتخلت عن الأرخبيل للسيادة اليابانية .

أما جزر ريوكيو فانها كانت قد أخضعت ، فى عام ١٦٠٩ ، بواسطة دايميو

ساتسوما ، ولكنها حصلت ، بعد عام ١٦٢٧ ، على إستقلال فعلى ، فى نفس الوقت الذى إستمرت فيه فى دفع الجزية السنوية للدايميو . وكانت حكومة الصين قد حصلت ، من جانبها ، على حق إستلام جزية مماثلة ، وفى عام ١٨٧٥ قامت حكومة اليابان باحتلال هذه الجزر ، ثم قامت ، بعد أربع سنوات من ذلك ، بإعلان ضمها ، رغم إحتجاجات الصين ، وفى الوقت الذى قام فيه الجنرال جرانت ، الرئيس السابق للولايات المتحدة ، برحلة فى الشرق الأقصى ، عرضت الدبلوماسية الأمريكية وساطتها من أجل تسوية الخلاف ، وإنتهى الأمر بحصول اليابان على إعتراف الصين بحقوقها هناك .

وفى جزيرة سخالين ، كان الروس قد أقاموا بعض المراكز ، وأرسلوا عدداً من المهاجرين ، رغم الحقوق التى كانت لليابانيين : ولقد بدا لهم أمر إمتلاك الجزيرة نافعاً بالنسبة لحماية منشآتهم على ساحل سيبيريا ، عند مصب نهر آمور . وفى عام ١٨٦٢ ، إضطرت حكومة الشوجون والتى كانت على درجة من الضعف لا تسمح لها بمقاومة الضغط الروسى إلى أن تقبل من حيث المبدأ أمر للتوقيع على معاهدة تقسيم ، تترك لروسيا الجزء الشمالى من سخالين ، ولكن الحدود لم تكن محددة . وخضعت الجزيرة طبقاً لاتفاقية أخرى فى عام ١٨٦٧ ، لنظام حكم مشترك condominium ، كان بطبيعة الحال مصدراً للخلافات . وافقت الحكومة اليابانية فى عام ١٨٧٣ ، على العودة الى التفاوض ، ولكن روسيا أصرت فى ذلك الوقت على ضرورة الحصول على تنازل كامل ، ففضلت اليابان تصفية هذه المسألة التى كانت ستتسبب فى خلافات طويلة ، وجاءت معاهدة شهر مايو ١٨٧٥ لكى تترك لروسيا كل الجزيرة ، واعترفت فى نفس الوقت بامتلاك اليابان لأرخبيل كوريل ، والذى كانت للروس منشآت فيه منذ القرن الثامن عشر .

وفى كل مسألة من هذه المسائل ، تمت معاملة اليابان ، من جانب دبلوماسية الدول العظمى ، على أنها شريك ، من حقه التفاوض وعلى قدم المساواة ..

ومع ذلك ، فإن هذه المساواة لم يكن لها وجود ، مادامت اليابان قد ظلت تخضع لبنود معاهدة عام ١٨٥٨ ، وإتفاقية عام ١٨٦٤ ، والتى كانت قد أجبرتها على أن تمنح الأجانب ميزة الإعفاءات القضائية ، والتخلى عن إستقلالها الجمركى ، فكان الهدف المباشر لسياسة اليابان الخارجية يتمثل فى الحصول على إلغاء المعاهدات غير المتساوية ، فهل كانت المسألة مسألة كرامة ؟ بلا شك . ولكن المصالح التى كانت هامة ، ذلك أن حالة الإعفاءات القضائية كانت تحدد من سيادة اليابان . حتى فى المسائل التى كان من الممكن فيها ممارسة السلطة الطبيعية للشرطة . فمثلا ، حين قامت إحدى السفن الألمانية ، فى عام ١٨٧٩ ، بانزال الركاب رغم أوامر الحجر الصحى ، لم يكن من الممكن إقامة دعوى على قبودان هذه السفينة أمام المحاكم اليابانية . وماذا يمكننا أن نقوله بشأن إصدار الحكم ، من جانب إحدى المحاكم القنصلية البريطانية ، بإخلاء سبيل أحد الرعايا الانجليز ، والذى كان قد إستورد الأفيون ، منتهكا بذلك القوانين اليابانية ؟ كما أن تحديد الدول العظمى لرسوم الجمارك كان يمنع الحكومة اليابانية من زيادة مواردها المالية ، ومن التمكن من حماية صناعاتها الناشئة من المنافسة الأجنبية ، ولما كانت معاهدات عام ١٨٥٨ قد نصت على إمكانية التفكير فى إعادة النظر فى شروطها إبتداء من عام ١٨٧٢ ، فإنه كان فى وسع الدبلوماسية اليابانية ان تستند فى طلباتها إلى أسس قانونية . ومع ذلك فإنها إحتاجت لفترة عشرين عام من أجل الوصول الى النتيجة التى كانت تأمل فيها . ولقد طرح الموضوع ، إبتداء من عام ١٨٧٢ ، بواسطة بعثة رأسها الأمير إيواكورا Iwakura ، وساعده فيها عدد من كبار رجال « الاصلاح » اليابانيين — مثل أوكوبو ، وكيدو — أرسلت الى العواصم الأوربية . وإلى واشنطون ، ولم تحل المسألة إلا فى عام ١٨٩٤ .

ولكى تصل الحكومة اليابانية لأهدافها ، عرضت فى أول الأمر بديل ، أو « نظير » : فهى توافق ، فى حالة موافقة الدول العظمى على إلغاء نظام الاعفاءات القضائية وعلى أن تعيد لليابان حريتها فى تحديد الرسوم الجمركية ، على فتح كل موانيها أمام التجارة الأجنبية ، وأشارت ، علاوة على ذلك ، إلى أنها قد ألغت كل القوانين التى كانت تمنع نشر الدين المسيحى ، وانها تسمح بمجىء

البعثات الدينية ، ومع ذلك ، فإن الدول العظمى رفضت التفاوض ، وأعلنت الولايات المتحدة وحدها ، فى عام ١٨٧٨ ، أنها مستعدة للتنازل عن الفقرات الخاصة بالجمارك ، والموجودة فى إتفاق عام ١٨٦٤ ، وبشرط أن تقوم الدول الأخرى بنفس الشيء ، ولكن ، ما هو السبب الذى يدفع الحكومات الأوربية الى التخلى عن النظام الذى كان يحمى تجارتها ؟ لقد حاولت الدبلوماسية اليابانية عندئذ أن تسوى على الأقل مسألة الإعفاءات القضائية ، ولكى تجرد الدول العظمى من حجتهم الرئيسية ــ أى عدم إمكانية خضوع الغربيين لنظام العقوبات الشرقى ، عملت على تغيير تشريعاتها : فبدأت منذ عام ١٨٨٠ فى تطبيق القانون الجنائى وقانون الإجراءات الجنائية ، والتى كانت قد كتبت بتوجيه من الفقيه الفرنسى بواسوناد ، فهل كانت هذه المبادرة كافية لإقناع الأجانب ؟ ليس بعد ، إذ أن إصلاح القانون المدنى اليابانى لم يكن قد تم بعد . ولقد وافقت الدول العظمى فقط على التخلى « التدريجى » عن نظام الإعفاءات القضائية ، ولكن بشرط وجود قضاة « غربيون » فى المحاكم اليابانية ، حتى عام ١٩٠٣ ، ولقد وجد الرأى العام اليابانى أن هذا الشرط لا يمكن قبوله ، وقطعت المفاوضات فى عام ١٨٨٧ ، وإستقالت الحكومة اليابانية فى نفس الوقت . وعمل الوزير أوكوما ، وزير الخارجية اليابانى الجديد ، على تغيير التكتيك : فحاول القيام بمفاوضات منفردة مع كل من الدول العظمى الرئيسية . ونجح فى عام ١٨٨٩ فى أن يضع ، مع الولايات المتحدة ، مشروع معاهدة ، نصت بنودها على إلغاء النظام القضائى القنصلى فى مدة خمس سنوات ، وعلى السماح لليابان بزيادة الرسوم الجمركية ، وإشتملت على مذكرات ملحقة ، كان من الواجب الاحتفاظ بها سرية ، وعدت بقبول القضاة الأجانب فى المحكمة العليا اليابانية ، وبإصدار القانون المدنى ، والذى سيعرض مسبقاً لخفض الحكومة الأمريكية ومن« أجل العلم به » . ولقد قامت ، على هذا الأساس ، بالتفاوض مع الدول الأوربية . ولكن السر إنتشر : فنشرت Times فى لندن ، نص المذكرات الملحقة ، وساد الرأى العام اليابانى شعور بالمهانة ، وقامت المعارضة البرلمانية بمهاجمة وزير الخارجية ، بدرجة من القوة أجبرت الوزارة على وقف مفاوضاتها ، وفى يوم ١٨ أكتوبر ١٨٨٩ ، وهو نفس اليوم الذى إتخذ فيه هذا القرار ، ودون أن يعلن عنه بعد ،

وقعت محاولا لإغتيال أوكوما ، تركته مجروحاً بجروح خطيرة ، وإضطرت الوزارة ، مرة جديدة ، إلى الاستقالة .

ولكن اليابان كانت قد تحولت فى ذلك الوقت الى دولة دستورية ، ولذلك فإن الحكومة اليابانية سوف تحتمى الآن وراء الدايت ، وتعلن للدول العظمى أن رأى البرلمان لا يمكنه أن يقبل شروط كان قد وافق عليها أوكوما . وأعطت ، فى نفس الوقت ، للدول العظمى ضمان جديد : ذلك أنها قد أصدرت فى عام ١٨٩٠ قانوناً بشأن الملكية والوضعية الخاصة بالأفراد ، وقانوناً تجارياً ، مستوحى من القانون الألمانى ، وكان التغيير الوزارى الذى حدث فى إنجلترا فى عام ١٨٩٢ مناسباً : ذلك أن الأحرار كانوا أكثر إستعداداً من المحافظين بشأن المطالب اليابانية ، وربما كان ذلك يرجع إلى أنهم قد علموا حينئذ بأن روسيا قد قررت ، أمر إنشاء السكة الحديدية العابرة لسيبيريا ، وإلى أنهم قد بدأوا فى النظر الى اليابان على أنها نقطة إرتكاز ممكنة ضد سياسة التوسع الروسى فى الشرق الأقصى ، ولذلك ، فإن المفاوضات عادت مع بريطانيا العظمى . وانتهت ، فى ١٦ يوليو ١٨٩٤ ، بالتوقيع على معاهدة قررت إلغاء القضاء القنصلى فى فترة خمس سنوات ، وبشرط أن تكون اليابان قد أتمت ، فى هذه الفترة ، وضع قوانينها ، وهى المعاهدة التى سمحت لليابان ، ولحكومتها ، بأن تجبى ، وإبتداء من عام ١٨٩٩ رسوماً جمركية ، تتراوح ما بين ٥ و ١٤٪ طبقاً لنوعية السلع . وفى نظير ذلك ، تعهدت الحكومة اليابانية بأن تعطى للأجانب حقوقاً مساوية لحقوق اليابانيين ، فيما يتعلق بالإقامة وبالتجارة ، أى أن تفتح ، ودون أية تحديدات ، كل أراضى الإمبراطورية ، ولقد كان قرار الدولة ذات المصالح التجارية الأكبر ، يفتح الطريق ، و « يسحب » بقية الدول العظمى : الولايات المتحدة (أول ديسمبر ١٨٩٤) وألمانيا (٤ أبريل ١٩٨٥) ، وروسيا (٨ يونيو ١٨٩٥) ، وفرنسا (٤ أغسطس ١٨٩٦) ، الذين قبلوا ، وكل بدوره ، أمر إلغاء نظم الإعفاءات القضائية ، وأمر زيادة التعريفات الجمركية ، ومع ذلك ، فلقد ظلت اليابان خاضعة، فى شئون الجمارك ، لقاعدة من جانب واحد ، مادامت قد تعهدت بتحديد رسومها الجمركية بحدود معينة ، ودون أن تأخذ الدول العظمى حيالها

تعهدات تلقائية ، ولم تحصل الا فى عام ١٩١١ فقط على حريتها الكاملة فى فرض رسومها الجمركية ، ولكنها حصلت ، ومنذ عام ١٨٩٤ ، على الأساسى : فلقد إختفت « المعاهدات غير المتساوية » .

٢ - بريطانيا وروسيا والحدود الخارجية للصين :

لم تظهر الدول العظمى ، منذ التوقيع على معاهدات ١٨٦٠ ، طموحات إقليمية فى صين « المقاطعات الثمانية عشر » . ولكنه كان فى وسع بريطانيا العظمى وبروسيا ، ومن قواعد عملها التى كانت للأولى فى الهند ، والثانية فى تركستان وفى سيبيريا ، أن تحاول العمل على مناطق حدود الامبراطورية ، وبخاصة فى التبت وفى تركستان الصينية ، وهى المناطق التى كانت بعيدة بدرجة لا تسمح لحكومة الإمبراطورية بأن تمارس عليها سوى إشراف غير محدد .

ولم يكن الاتصال المباشر أمراً سهلا بين الهند البريطانية وبين إمبراطورية الصين عبر سلسلة جبال هملايا ، ولذلك ، فإنه كان من الطبيعى أن تبحث الحكومة العامة للهند عن طريق دخول آخر ، وهو طريق وادى الإيراوادى . وكان هناك طريق يمتد من باهو ، وهى آخر نقطة يمكن الملاحة اليها فى المنطقة العليا من النهر ، ويستخدمه أصحاب البغال ، ويخترق المنطقة الجبلية ، ويصل إلى إقليم يونان الصينى ، والذى كانت موارده المعدنية معروفة[1] . وكان التجار الوطنيون يستخدمون هذا الطريق الصعب . ولا شك فى أن بداية هذا الطريق لم تكن واقعة فى الأقاليم البريطانية ، ولكن الانجليز حصلوا من حكومة بورما ، وبعد عشر سنوات من ضم بورما السفلى ، على السماح لهم بحرية السفر فى كل منطقة إيراوادى العليا ، وفى عام ١٨٦٩ وصلت سفينة بريطانية ، ولأول مرة إلى بامو .

ولقد قامت الحكومة العامة للهند ، وبتصريح من حكومة الصين ، بإرسال

(١) كانت المسافة من يونان فوا الى بامو تصل الى ٣٨٠ كيلو مترا ، بينما كانت تبلغ ألفى أو ٢٤٠٠ كيلو مترا من يونان فو الى الموانى الصينية ، ولذلك فان الانجليز اعتقدوا فى أن ميناء رانجون الخاضع لهم ، يمكنه أن يكون الثغر التجارى لاقليم يونان .

بعثة فى عام ١٨٧٤ تحت قيادة الكولونيل Browne ، لدراسة هذا الطريق ، وتقرير قيمته بالنسبة للمستقبل[1] . ولقد وقعت البعثة ، بعد أن عبرت حدود الصين ، فى كمين نصبه لها رجال المناطق الجبلية ، ونجحت فى أن تنسحب ، ولكن مترجمها مرجارى ، والذى كان قد تقدمها لكى يستوضح موقف الرؤساء المحليين ، قتل . فهل كان من الضرورى إتهام حاكم إقليم بوتان بمسئولية هذه الجريمة ؟ لم يكن هناك دليل على إشتراكه فيها . وكان رجال المناطق الجبلية التى يصعب أمر الوصول اليها ، لا يخضعون لأية سلطة . ولم تكن « مسألة مرجارى » بكل ترجيح إلا إحدى عمليات العصابات ، أو المناسر ، أو كرد فعل محلى من جانب رؤساء القبائل الذين ثار قلقهم من وصول الأجانب . ومع ذلك ، فإن الحكومة البريطانية إستخدمت هذا الحادث من أجل تحقيق سياستها العامة : فلم تكتف بأن تطلب الى حكومة الصين تقديم الإعتذارات والتعويضات ، بل إنها فرضت ، وتحت تهديد إنذار ، وعن طريق إتفاقية شيفو (سبتمبر ١٨٧٦) . أمر فتح ست موانى جديدة أمام التجارة — خمس موانى على يانج تسى ، وميناء سادس باخوى عند مدخل خليج تونكين ، وكانت هذه هى نفس الفرصة التى حصلت بها على التوقيع على الإجراءات التى كانت تحدد وتكمل وضعية الإعفاءات القضائية .

وفى أثناء هذه المفاوضات حصلت الدبلوماسية البريطانية على الاعتراف بحق الحكومة العامة للهند فى إرسال بعثة الى بكين ، تمر من هضبة التبت العليا ، وكان هذا مؤشرا على أن إنجلترا كانت تفكر فى مد نفوذها من هذه الجهة . ألم تكن سياستها الخاصة « بحماية » حدود الهند ، والتى سارت عليها أكثر من نصف قرن فى أفغانستان ، وإستمرت منذ عام ١٨٥٢ فى بورما ، تؤدى كذلك إلى إنشاء « حاجز » فيما وراء الهملايا ؟ ولقد كانت سلطة الحكومة الصينية ضعيفة فى التبت ، وكان وجود مقيم صينى وحامية صينية صغيرة فى « لاسا »

---

(١) وكانت قد أرسلت حملة صغيرة ، فى عام ١٨٦٨ ، بقيادة الكابتن بورز Bowers ولكن هذه الحملة لم تقم باستكشاف كل (الطريق) .

مظهراً خارجيا للسيادة ، ولكن أهالى التبت ـــ والذين كان يصعب أمر تعدادهم (إختلفت التقديرات ما بين مليون ونصف مليون نسمة وبين ستة ملايين نسمة) ـــ كانوا يخضعون لسلطة الدلاى لاما ـــ وكرئيس روحى وسياسى فى نفس الوقت . ولذلك فإن التبت كانت عبارة عن « محمية » بالنسبة للصين ، ولم تكن إقليما . وفيما بين التبت والهند البريطانية ، كانت هناك ، فى منطقة الهملايا ، دولا وطنية صغيرة ، كانت موضوعة كذلك تحت السيادة الصينية . وفى أراضى إحدى هذه الدول ، وهى « سكين » كانت توجد ممرات جبلية توصل الى هضبة التبت ، وهكذا كانت سكين إذن هى الهدف الأول للسياسة البريطانية . وفى عام ١٨٨٨ ، أمرت الحكومة العامة للهند بإحتلال هذا الأقليم ، من أجل طرد عناصر التبت التى كانت قد أغارت عليه . وتم فى شهر مارس ١٨٩٠ إعلان الحماية البريطانية عليه ، وبموافقة من حكومة الصين ، وتم فى عام ١٨٩٣ التوقيع على إتفاق تكميلى يسمح للانجليز بإقامة علاقات تجارية مع التبت ، ولكن هذه العلاقات لم تنشأ ، من الناحية الفعلية . إذ أن الدلاى لاما لم يرد على خطابات نائب الملك فى الهند .

وكان هناك إقليم صينى ، هو إقليم التركستان الشرقية ، يقع بين منغوليا وبين التبت . وكانت غالبية سكانه من المسلمين . وكانوا قد طردوا الحاميات الصينية من بلادهم فى عام ١٨٦٤ ، وفى صالح ثورة التايبينج ، وتمكنت سلطة الحكومة الامبراطورية من أن تعود اليه بعد صراع دام عشر سنوات . ولكن الروس كانوا قد أفادوا من الاضطرابات التى وقعت . وقاموا بإحتلال « مؤقت » لوادى إيللى ، والذى كانت تمر فيه طرق القوافل التى تسير فيها تجارتهم بين ممتلكاتهم الروسية فى تركستان وبين إمبراطورية الصين . ولقد طلبت حكومة الصين ، فى عام ١٨٧٤ ، وبعد أن أعادت سيطرتها على البلاد ، سحب القوات الروسية . ولكن ، كيف كان فى وسعها أن تجبر الروس على ترك البلاد ؟ وطالت فترة المفاوضات ، وإضطر شونغ هو ، المفاوض الصينى الذى ذهب الى سان بطرسبرج ، إلى أن يقبل حلا وسطاً . وتوكت معاهدة ليفاديا (١٨٧٩) للروس الجزء الغربى من الاقليم الذى يحتلونه ، ومنحتهم ميزات تجارية فى أقاليم الصين الغربية .

وفى بكين ، نظروا الى هذه التنازلات على أنه لا يمكن قبولها ، فلماذا توافق الصين على التخلى عن جزء من حقوقها ؟ فتم إستدعاء المفاوض ، وتبرأوا منه ، وحكموا عليه بالاعدام ، ولم يصدر عفو عنه إلا بعد تدخل مكثف من جانب الهيئات الدبلوماسية الأوربية ، وكان هذا إنتصارا للحزب « المعادى للأجانب » ، ومع ذلك ، فقد كان إنتصاراً خطيراً ، إذ أنه مادامت الصين قد رفضت التصديق على المعاهدة ، فقد كان عليها أن تخشى وقوع صدام مع روسيا . ولقد إستعد البلاط الامبراطورى لذلك ، وجمع فى تركستان الشرقية جيشاً من ٦٠,٠٠٠ رجل ، بينما قام الروس ، من جانبهم أيضا ، بإستعدادات عسكرية . ولكن الصينيون فكروا ، وأخذوا فى تقييم الخطر ، وذلك تحت تأثير الأوساط « المعتدلة » والتى لم تكن قد نست أحداث عام ١٨٦٠ . فتم تكليف الماركيز تسينج ، وهو أبن تسينج كوفان ، ببدء المفاوضات من [illegible] ، وبعد مفاوضات صعبة ، جاءت معاهدة سان بطرسبرج (فبراير ١٨٨٢) لكى تحل محل معاهدة ليفاديا ، وكانت شروطها فى صالح روسيا بدرجة أقل ، فحصلت روسيا طبقاً لها ، وبدون شك ، على حق التجارة فى تركستان الشرقية وفى منغوليا ، دون دفع رسوم جمركية ، وإحتفظت بجزء من الاقليم المتنازع عليه ، ولكنها تخلت عن الممرات التى كانت تصل وادى إيللى بإقليم القشغر ، والتى كانت تعبرها الطرق العسكرية الصينية التى تصل كولجا مع آكسو . وهكذا نجد أن الصين قد قدمت تنازلات ، وفى مسألة كانت حقوقها فيها ثابتة ، ومع ذلك فإنها كانت راضية ، إذ أنها حصلت ، ولأول مرة ، على أن تقوم دولة أوربية بالتنازل عن جزء من إدعاءاتها . ولقد إعتبروا هذه المسألة ، فى بكين ، على أنها إنتصار دبلوماسى .

٣ - الانجليز فى بورما ، والفرنسيون فى آنام :

فى الهند الصينية ، كان التوغل الأوربى الفعلى محدوداً ، حتى عام ١٨٦٥ ، ومقتصراً على دلتا الميكونج ودلتا الإيراوادى ، ومع ذلك ، فمنذ هذه اللحظة ، طرحت مسألة علاقات فرنسا بإمبراطورية آنام ، وعلاقات إنجلترا بدولة بورما ، وبعد عشرين عاماً سيتم حلها ، الواحدة بعد الأخرى تقريباً ، وبحربين .

وكانت بريطانيا ، منذ أن قامت بضم بورما السفلى فى عام ١٨٥٢ ، قد حاولت أن تفتح أمام تجارتها وادى ايراوادى ، والذى كان فى وسعه أن يعطيها ، وعن طريق بامو و « طريق بورما » ، مدخلا الى السوق الصينية . ولم تكن دولة بورما قد إعترفت بأمر ضم الدلتا ، ولكنها أصبحت ، ونتيجة لفصلها عن مخرج لها إلى البحر ، مهددة « بالموت اختناقا » ، إذا ما وضعت إنجلترا حاجزاً جمركياً بين بورما العليا وبورما السفلى ، ولذلك فإن مينج دونج ، ملك بورما ، إضطر ، فى عام ١٨٦٢ ، إلى التوقيع على معاهدة تجارة . وحصل فيها على أن تقوم إنجلترا بخفض قيمة الرسوم الجمركية إلى نسبة رمزية (١٪) وذلك على السلع التى تفرغ فى ميناء رانجوان البريطانى ونقصد أراضى بورما ، وعلى أن تترك كل حرية لنقل الأرز ، الذى كان ينتج فى مناطق الدلتا ، وكان لايمكن الإستغناء عنه بالنسبة لطعام أهالى بورما ، وفى نظير ذلك ، أعطى الانجليز حق السفر فى كل وادى الإيراوادى ، والإتجار فيه ، وإرسال بعثات دينية إليه ، ولكن ، مع التجربة ، ظهر أن هذه المعاهدة لم تكن كافية لإرضاء الانجليز ، ذلك أن التجارة فى مملكة بورما كان يعرقلها نظام الاحتكارات ، وظلت عمليات التبادل خاضعة لتصريح ملكى ، بالنسبة لأغلبية مواد التصدير . وبتهديد حكومة بورما بأن تقفل فى وجهها خط العلاقات الإقتصادية مع الدلتا ، تمكنت الحكومة الهامة للهند ، والتى كانت تخضع لإدارتها منطقة بورما السفلى ، من أن تحصل فى عام ١٨٦٧ على معاهدة تجارة جديدة ، حدت من نظام الاحتكارات وقصرته على بعض السلع فقط (الأحجار الكريمة ، وخشب التك) ودعمت من وضعية التجار الانجليز المقيمين فى البلاد ، وذلك بجعلهم يفيدون من نظام الاعفاءات القضائية فى بعض القضايا المدنية ، وكان وجود « مقيم » إنجليزى فى عاصمة بورما ، و « نائب مقيم » فى بامو ، النقطة الأساسية فى المواصلات مع يونان ، يضمن تنفيذ هذه الشروط ، وهكذا تمكنت السياسة الانجليزية ، وبتزايد ، من أن تحكم قبضتها الإقتصادية على المملكة ، وكانت قد فكرت ، من قبل ذلك ، فى « إعادة فتح » الطرق التجارية التى كانت تربط بورما بالصين ، ومع ذلك ، فقد ظل الموقف صعباً ، وكان مهددا فى أغلب الأحيان بنزوات موظفى بورما ، ويزداد تعقيدا بمسائل « الإتيكيت » . فهل كان فى وسع المقيم الانجليزى أن يوافق على

القاعدة التى كانت تجبر كل من يدخل صالة إستقبال الملك أن يخلع حذاءه ، ويجلس القرفصاء على الأرض ؟ لقد رفض إبتداء من عام ١٨٧٥ تنفيذ ذلك ، ورفض الملك أن يمنحه حق الحضور لمقابلته .

وتسببت وفاة مينج دونج ، فى عام ١٨٧٨ ، فى نشوب الأزمة ، ومع ذلك فقد كان على تيبو ، الملك الجديد ، أن يحافظ على علاقات ودية مع إنجلترا ، التى ساعدته على أن يدعم عرشه « بحجزها » إثنين من إخوته فى كلكوتا ، كان فى وسع شعبيتهما أن تضايقه ، ولكنه كان طاغية ، وعلى الطريقة الشرقية ــ فبمجرد وصوله الى السلطة ، أمر بقتل الأمراء الملكيين الذين كان يشك فيهم ، رغم إحتجاجات المقيم الانجليزى ، وسمح بإهانة أعضاء « الاقامة » ، وبإعاقة حركة السفن التجارية البريطانية على نهر إيراوادى ، وأصدر فى آخر الأمر تعليماته ، فى شهر أكتوبر ١٨٧٩ بطرد الرعايا البريطانيين من عاصمته ماندلاى ، دون أن يحرمهم مع ذلك من حق الإقامة والمتاجرة فى بقية مملكته .

وإذا كانت انجلترا قد إمتنعت عن القيام برد فعل مباشر ، فإن ذلك كان يرجع إلى أنها كانت مشغولة بمسائل أخرى فى ذلك الوقت ، فى أفغانستان وفى جنوب إفريقية . كما أنها قدرت ، من ناحية أخرى ، أن الملك سرعان ما يفقد شعبيته نتيجة لعنفه ، ويكون قد إستخدم كل الوسائل من أجل الوصول الى خراب خزانته بالاتفاقات الضخمة التى كان يقوم بها ، ولكن ، سرعان ما أعطت تصرفات الملك تيبو عوامل قلق أخرى لإنجلترا ، إذ أنه إستقدم مهندسين ، ومستشارين ماليين ، ومدربين عسكريين فرنسيين . ولقد أرسل الملك فى عام ١٨٨٢ بعثة الى باريس وقام بالتوقيع فى عام ١٨٨٥ ، وبتحريض من المندوب القنصلى الفرنسى ــ والذى كان يرغب فى الوصول إلى التوقيع على معاهدة حماية ــ ، وفى إنتظار ماهو أفضل ، على إتفاقية من أجل إنشاء مصرف فرنسى ــ بورمانى ، ومن أجل منح إحدى الشركات الفرنسية حق إنشاء سكة حديدية ، ولقد خشت حكومة إنجلترا من وقوع بورما تحت نفوذ فرنسا ، والتى كانت قد أتمت فى ذلك الوقت عملية غزو تونكين . وبعد أن علمت بأمر إتفاقية عام

١٨٨٥ عن طريق أحد كبار الموظفين من بورما ، طلبت إيضاحات من الحكومة الفرنسية ، ولقد إستمر القلق ، رغم أن التوضيحات كانت مرضية (أكدت الحكومة أن المندوب القنصلى قد تصرف بدون تعليمات وتبرأت من الاتفاقية) . ألم تكن إمكانية رؤية « دولة عظمى أخرى » تقيم فى بورما تمثل تهديداً للهند ؟ وكتبت رانجون جازيت بعد ذلك : « لقد أخذنا بورما من أجل أمن الهند بنوع خاص » .

وهكذا نجد أن المصالح الإقتصادية قد تكاتفت مع المصالح الإستراتيجية من أجل إجبار الحكومة البريطانية على تسوية المسألة . ولقد سنحت الفرصة حين قام تيبو ، ومن أجل الحصول على الحال ، بمهاجمة شركة انجليزية تعمل على استغلال الغابات ، وإتهمها بأنها لم تنفذ عقدها ، وفرض عليها غرامة باهظة فقدمت إنجلترا انذاراً يطلب إلى الملك وضع العلاقات الخارجية لبورما « تحت إشراف » إنجلترا ، أى أن يقبل الحماية . وأجاب تيبو عن ذلك ببلاغ ، فى ٩ نوفمبر ١٨٨٥ ، أمر فيه ، بإلقاء الرعايا البريطانيين ، فى البحر ، وبعد خمسة عشر يوما ، قامت حملة بريطانية ، من ١٤,٠٠٠ جندى ، بالدخول إلى ماندالاى دون صعوبة ، وقبضت على تيبو ، الذى أخذ الى الهند ، حيث سجنوه ، وتم إعلان ضم بورما العليا . وبقى بعد ذلك أمر غزو الاقليم . وإذا كان جنود الملك لم يظهروا مقاومة عنيفة ، نتيجة لقلة شعبية تيبو ، فإن الأهالى ، تحت قيادة بعض الأمراء ، وكبار الموظفين وبنوع خاص الرهبان البوذيين ، والذين كانوا مهددين بفقد إمتيازاتهم ، حاولوا إنقاذ الاستقلال : ولمدة عامين من حروب الكمائن ، وفى بلاد بدون طرق ، وفى غابات لم يكن من السهل وجود أولاد مضمونين لها ، إضطرت الحملة ، والتى إرتفع عدد رجالها الى ٣٢,٠٠٠ مقاتل ، الى الاستمرار فى حرب صعبة ، ولقد إنتهت عملية « التهدئة » عند نهاية عام ١٨٨٧ . وهكذا إمتدت السيطرة البريطانية على كل بورما ، وأكملت إلى الشرق وفى المنطقة الجبلية التى تحيط بوادى سالوين ، بحماية تم إعلانها على « دول شان » ، أى على المنطقة التى كانت بورما قد غزتها ، فى أثناء القرن الثامن عشر من سيام .

أما تاريخ إنشاء الهند الصينية الفرنسية فهو معروف وبدرجة لا تستدعى شرح كل تفاصيله ، فمنذ عام ١٨٦٦ كان التوسع الفرنسى قد إتجه صوب البحث عن طريق للوصول الى « السوق الصينى » . ولما كان نهر الميكونج لا يمكن إستخدامه فى الملاحة ، فقد كان فى وسع النهر الأحمر أن يكون هذا الطريق الموصل . وفى عام ١٨٦٢ ، كان الأمير لى فونج فى ثورة ضد إمبراطور آنام ، وأعلن نفسه ملكا على تونكين ، وطلب تأييد فرنسا ، ولكن أمراء البحر الفرنسيين رفضوا تقديم هذا العون له ، إذ أنهم كانوا لا يفهمون قيمة المصالح التى كانت تمثلها هذه المنطقة ، ولكن الأمور تأكدت ، وبشكل قاطع فى عام ١٨٦٩ ، وبعد رحلة فرانسيس جارنييه Francis Garnier إلى هناك ، وكانت الأوضاع الداخلية فى شكل يسمح بتسهيل أمر التدخل الفرنسى : ففى المنطقة الجبلية التى كانت تحيط بالوادى الأوسط للنهر الأحمر كانت العصابات الصينية من « الألوية السوداء » و « الألوية الصفراء » تحكم البلاد ، وفى منطقة الدلتا ، كان الماندارات يواجهون صعوبات مع الأهالى ، وبخاصة مع مسيحيى تونكين ، والذين كانوا يشكلون مجموعات كثيرة ، وكانت سلطة إمبراطور آنام ضعيفة ، ولذلك فإن جان ديبوى Jean Dupuis ، وهو أحد التجار الفرنسيين المقيمين فى هانكيو ، والذى كان قد سافر فى وادى النهر الأحمر ، قد ذكر ، فى عام ١٨٧٢ ، أنه سيكون من السهل أمر العمل على نشوب الثورة فى تونكين ، وإقامة سلطة فرنسا هناك .

ولكن فرنسا ، بعد هزيمة عام ١٨٧٠ ، لم تكن مستعدة للقيام بمخاطرة فى شكل مغامرة استعمارية ، وهذا الحذر من جانب الحكومة يفسر ترداتها ، التى أجلت ، ولمدة إثنتى عشر عاماً ، أمر الوصول الى حل .

وفى عام ١٨٧٣ ، وحين قام جان ديبوى الذى كان مهدداً بالطرد من جانب سلطات آنام برفع العلم الفرنسى على أسطوله الصغير ، وطلب المدد من حاكم الكوشين صين ، وهو الأميرال دوبريه Dupré ، منعت الحكومة عملية « تدخل فرنسا فى تونكين » . ومع ذلك فإن الأميرال أدخلها فيها : « إنى أطلب إليكم

أن تتركونى أعمل ، حتى وأن تتبرأوا منى إذا ماكانت النتائج التى أحصل عليها ليست هى التى أطلعتكم عليها » . وتمكن فرانسيس جارنييه مع ما يقل عن مائتى رجل ، وفى أقل من شهرين ، من أن يستولى على قلعة هانوى ، ويقوم بغزو جزء من الدلتا ، ويقع فى كمين ، يوم ٢١ ديسمبر ١٨٧٣ ، ولا شك فى أن هذه الحملة العسكرية كانت لا تجيب على رغبات الحكومة ونياتها ، ومع ذلك ، فرغم التبرؤ من عمليات فرانسيس جارنييه ، والتخلى عن المواقع التى كانت قواته قد إحتلتها فى منطقة الدلتا . وكون جان ديبوى قد طرد وتحطم ، فيبدو أن إمبراطور آنام كان يوافق على التفاوض من أجل عقد معاهدة جديدة مع فرنسا إذا لم يكن قد شعر بأنها تمارس تهديداً عليه . ولقد إشتملت المعاهدة الفرنسية الآنامية ، المعقودة فى ٢٥ مارس ١٨٧٤ ، وهى المعروفة باسم معاهدة فيلاتر Philastre (بإسم المفاوض الفرنسى) ، ومهما قيل فيها ، على مواد لها قيمتها الكبيرة : فإعتراف إمبراطور آنام فيها لفرنسا بملكية ثلاثة أقاليم فى غرب الكوشين صين ، كانت فرنسا قد إحتلتها بالفعل منذ عام ١٨٧١ ، وقبل أن « يوفق سياسته الخارجية مع سياسة فرنسا » التى وعدته « بالدعم والمعونة » من أجل المحافظة على الأمن والنظام فى بلاده ، ومن أجل الدفاع عن أراضيه ـــ وهى الصيغة التى أدت الى الحماية ، وفتح أمام الفرنسيين ثلاث موان جديدة : هانوى ، وهاى فونج ، وكيمون ، وحيث أعطاهم إمتيازات مشابهة لتلك التى وافقت عليها الصين فى « موانيه المفتوحة » ، وسمح للتجارة الفرنسية بإستخدام طريق النهر الأحمر من أجل الوصول الى إقليم يونان الصينى . وكان التقدم واضحاً ، بالنسبة لمعاهدة عام ١٨٦٢ ، وما دامت الحكومة الفرنسية كانت لا ترغب فى القيام بحملة عسكرية حقيقية ، فماذا كانت تطلب أكثر من ذلك ؟

ويبدو أن أحداً فى ذلك الوقت ، وفى الأوساط السياسية الفرنسية ، قد رأى أن هذه المعاهدات كانت غير كافية ، ففى « المجلس الوطنى » ، الذى صوت على التصديق على المعاهدة فى جلسة يوم ٤ أغسطس ١٨٧٤ ، إرتفع صوت واحد لكى يقدم نقداً ، وتأسف هذا المعارض على مجرد أن فرنسا ، بتعدها بإعطاء المعونة لإمبراطور آنام للمحافظة على النظام فى بلاده ، قد أعطت وعدا « فى

منتهى الشجاعة » ، ألم يكن الأمر يهدد بالدخول فى « حرب دينية حقيقية » من أجل حماية رجال البعثات الدينية ، وبالدخول « مغمضى الأعين فى مغامرات أكثر من مشكوك فيها » ؟ ورأى المقرر ، وهو الأميرال جوريس Jaurès . أن هذه المخاوف ليس لها أساس ، وإن كان لم ير فائدة من أن يذكر كلمة تشرح السبب فى أن فرنسا لم تحصل على نتائج أكثر كمالا ، ولم يطرح عليه أحد مثل هذا السؤال .[1]

ومع ذلك فإن الوضع ظل غير محدد ، ويرجع ذلك بنوع خاص الى أن إمبراطور آنام قد فهم أن فرنسا تتردد أمام إستخدام القوة ، وظل طريق النهر الأحمر ، من الناحية العملية ، مقفولا فى وجه التجارة الفرنسية ، إذ أن الألوية السوداء والألوية الصفراء كانت تسيطر على منطقة كانتون العليا . وقام الإمبراطور تودك بعمليات إنتقام ضد عناصر منطقة تونكين التى كانت قد قدمت عناصر مساعدة لفرانسيس جارنييه ، ورفض كل إتصال مباشر مع المندوب الفرنسى فى هوى ، وعمل على إعادة ربط أواصر التبعية التى كانت تربط آنام بالصين . ووجدت الحكومة الفرنسية ، فى آخر الأمر ، فى شهر سبتمبر ١٨٨١ ، أن بنود معاهدة عام ١٨٧٤ قد « تقلصت إلى حد الموت » ، وكانت ترغب فى « إعادة رفع هيبة السلطة الفرنسية » ولكنها نصحت لى مير دى فيلير Le Myre de Vilers بألا يدخل فى « مغامرات من أجل الغزو العسكرى » ، التى سوف تثير « شكوك الدول الأجنبية » ، وهكذا تظل مع أوساط الحلول . وكان لى ميردى فيلير يعتقد فى أنها كانت كافية ، وبعث قبودان الفرقاطة ريفيير Rivière إلى هانوى فى شهر أبريل ١٨٨٢ ، مكلفاً « بمراقبة » الألوية السوداء ، و « إعادة إقامة النفوذ الفرنسى » ، ولكن دون أن يقوم بحرب غزو ، وكان عدد قواته فى أول الأمر يصل الى ٤٠٠ رجل ، ولم يحصل على ما يزيد على ١,٢٠٠ رجل ، وبعد عشر سنوات تقريباً ، تكررت أحداث عام ١٨٧٣ ، وفى غالبية مظاهرها :

---

(١) التقرير موجود فى (الوثائق البرلمانية) ، ١٨٢٤ ، ملحق رقم ٢٦٦٤ أما المناقشة فى المجلس فتوجد فى (الجريدة الرسمية) يوم ٥ أغسطس (تصريح جورج براون Georges ورد الأميرال جوريس)

الاستيلاء على قلعة هانوى ، ومحاصرة الألوية السوداء للمدينة ، وموت الكومندان ريفيير ، الذى قتل فى إحدى الهجمات (١٩ مارس ١٨٨٣) . ولكن فى هذه المرة ، لم يكن الأمر يتعلق أبدا بتسوية المسألة عن طريق المفاوضات : فلقد إستدعت فرنسا مندوبها فى هوى .

ولقد قررت الحكومة الفرنسية ــ وكان جول فيرى Jules Ferry قد عاد إلى رئاسة الوزارة فى ٢١ فبراير ١٨٨٣ ــ الآن أمر « حرب الغزو » وبدأت الحملة البرية بقيادة الجنرال بويه Bouet مع أسطول الأميرال كوربيه Courbet يوم ١٥ أغسطس ١٨٨٣ عملية الهجوم ، التى انتهت بعد بضعة أيام بالإحتلال الكامل لدلتا النهر الأحمر والقلاع الموجودة عند مدخل نهر هوى . وإعترفت حكومة آنام (ولقد توفى الإمبراطور تو دوك يوم ١٧ يوليو) بالحماية الفرنسية وبإحتلال فرنسا العسكرى لتونكين (معاهدة ٢٥ أغسطس ١٨٨٣) . وبعد بضعة أشهر ، وفى يوم ٦ يونيو ١٨٨٤ ، حددت معاهدة جديدة ، أكثر تحديداً ، حقوق فرنسا بطريقة واضحة : فيمكنها أن تحتل عسكرياً ، ليس مجرد تونكين ، ولكن كل النقط التى تراها ضرورية فى جميع أنحاء إمبراطورية آنام ، وأن تقيم فى تونكين مفتشين يراقبون إدارة الماندارين (رجال الحكومة المتعلمين) ، بينما تقتصر فى آنام على ممارسة الإشراف على الجمارك ، وعلى الأشغال العامة .

ولقد تمت تسوية المسألة ، على الأقل مع حكومة آنام ، ولكن الصين كانت هى صاحبة السيادة على آنام ، وكانت حكومة الصين قد أعلنت ، منذ عام ١٨٨٠ ، أنه لا يمكنها أن تقف متفرجة أمام أى تغيير يمكن أن يحدث فى « الوضعية السياسية » لتونكين ، وشرح الماركيز تسينج Tseng ، لجول فيرى فى شهر يونيو ١٨٨٣ ، أن حكومة الصين ، ببقائها سلبية ، سوف تقدم سابقة سوف تكون خطيرة بالنسبة لحالات أخرى مشابهة ــ ، هى كوريا والتبت ، وبعد ذلك ، ألم يكن من الأفضل إقامة « حاجز » أو « منطقة تخوم » بين الممتلكات الفرنسية وبين الأراضى الصينية ؟ وبالفعل ، كان للصين وضعاً عملياً فى المنطقة الجبلية فى تونكين العليا ، حيث كانت قد أدخلت ، وبموافقة إمبراطور

آنام قوات من أجل محاربة الألوية السوداء ، فهل ستقوم بسحبها ؟ لقد كانت تأمل فى أن تحصل على الأقل على « تقسيم » تونكين ، الأمر الذى سوف يترك لها ، المنطقة التى تحتلها قواتها ، وعلى أنها منطقة حماية ، وكان بوريه Bourée ، وزير فرنسا فى بكين ، قد فكر فى مثل هذا الحل ، فى وقت بعثة ريفيير ، ولكن الموقف تغير منذ تقدم عملية الغزو الفرنسى ، ورفضت الحكومة الفرنسية أمر التقسيم ، وعندئذ أعلنت حكومة الصين ، فى شهر نوفمبر ١٨٨٣ ، أنها سوف لا تخلى منطقة تونكين العليا .

ولذلك فإنه أصبح على فرنسا ، ومن أجل إتمام أمر احتلال تونكين ، أن تدخل فى عمليات عسكرية ضد الصين ، وتمكنت الحملة العسكرية ، التى وصلت قواتها الى ١٧,٠٠٠ رجل ، من أن تستولى على سونتاى ، قرب وادى النهر الأحمر ، وباك نين ، إلى شمال هانوى ، وكانت هذه النتائج كافية لكى توافق حكومة الصين على التفاوض ، ولقد نص الاتفاق المبدئى الذى عقد فى ١١ مايو ١٨٨٤ . والذى تم التفاوض عليه بواسطة الكومندان فورنييه Fournier ، على أن الصين ستقوم « مباشرة » بسحب قواتها ، وبإحترام المعاهدات المعقودة بين فرنسا وآنام . وبفتح الحدود الصينية ــ التونكينية أمام التجارة الفرنسية ، وتصبح هذه المعاهدة نهائية فى مدة ثلاثة أشهر .

ولكن المفاوضات ، التى تمت خارج المفوضية الفرنسية ، كانت قد سارت بكثير من الإستخفاف »[1] .

فهل كان من الضرورى سحب القوات الصينية « قبل » التوقيع النهائى على المعاهدة ؟ لقد رفضت حكومة بكين ذلك ، إستناداً الى أن لفظ « مباشرة » غير موجود فى النص الصينى من الإتفاقية ، ودون أن يكون المفاوض الفرنسى قد

---

(١) يعطينا كتاب دى سيماليه Vicomte de Semallé القائم بأعمال فرنسا فى بكين تفاصيلا فى غاية الأهمية عن هذا الموضوع .

إحتاط للأمر بمراجعة الترجمة ، أما المفاوض الفرنسى فإنه وافق على ذلك . وقدم مذكرة مرفقة حددت فترة الجلاء بعشرين يوماً ، ولكن هل تم تقديم هذه المذكرة المرفقة الى حكومة الصين كما هى ؟ وفى اللحظة الأخيرة ، يبدو أن الكومندان فورنييه قد وافق على شطب فترة التأخير ، وإقتنع بتأكيد شفهى ، ولا شك فى أن المفاوض الصينى قدم هذا الوعد بنية سليمة ، خاصة وأن هذا المفاوض هونج تشانج كان يرغب فى الوصول الى حل ، ولكن العناصر المتعصبة فى البلاط الامبراطورى إستغلت ذلك الى أبعد حد : فما دام لا يوجد أى تعهد كتابى ، فما هو السبب فى إعطاء القوات أمراً بالجلاء ؟ — وبالاختصار ، فحين قام طابور فرنسى ، يوم ١٥ يونيو ١٨٨٤ ، بالتقدم فى منطقة تونكين العليا ، وحيث كان يعتقد أن الطريق كان مفتوحا أمامه ، واجه عند باك لى القوات الصينية التى إشتبكت معه . أنه كمين ! كما ذكر جول فيرى ، الذى قدم إنذاراً للصين . وطالبت الحكومة الفرنسية ، بطبيعة الحال ، بالإنسحاب المباشر للقوات الصينية ولكنها طالبت ، علاوة على ذلك ، بغرامة ، وبصفة « تعويض » تحدد فى أول الأمر بمبلغ ٢٥٠ مليون فرنك ، ثم ٨٠ ، ثم ٥٠ ، ووافقت الحكومة الصينية على الجلاء ، ولكنها رفضت التعويض : إنها مسألة كرامة ، وأعلن جول فيرى : « إنها خمسون مليوناً أو الحرب » .

وعادت الحرب من جديد ، وكتب رئيس الوزراء فى خطاب شخصى ، « إن الصينيين يرفضون سماع أى شىء » وذلك فى ٢١ أغسطس ١٨٨٤ ، وإستطرد « ... فليس علينا سوى أن نقوم بإعطاء ضربة قوية لهذه العجوز الشمطاء ، ونأخذ رهينة ... ثم ننتظر ، إذ أننى لا أفكر ، بإلهى ، فى الذهاب إلى بكين ، والقيام بحرب كبيرة ، ولكن تحطيم ترسانة فوتشيو ، ثم حصار فورموزا (وهو « الرهينة » التى فكر فيها فيرى) ، لم تكن كافية لجعل الصين تسلم ، ومن جانب آخر، استمرت عملية احتلال منطقة تونكين العليا ، وإن كان ذلك ببطء فما العمل ؟ نقل الحرب الى منطقة خليج بيتشيلى ؟ سوف يؤدى ذلك إلى نشوء صعوبات مع الدول الأجنبية التى كانت لها مناطق إمتياز فى تيان تسين . فرض حصار عام على الموانى الصينية ؟ سوف يؤدى الى الاضرار بمصالح الدول

العظمى . ولذلك فإن الحكومة الفرنسية قنعت بأن تعلن أن الأرز من « مهربات الحرب » أى أمر منع نقله بالبحر بين شنغهاى وبين موانى الشمال : وكان الأمر يتعلق بتجويع منطقة بكين ، ولكنه لم يكن فى وسع مثل هذا الاجراء أن يعطى نتائج سريعة ، ولم يتم الا فى بداية عام ١٨٨٥ أن بدأت حكومة الصين فى الشعور بنتائجه ، فطلبت التفاوض ، وقام المفتش العام لجمارك الصين بدور الوسيط .

ومع ذلك ، فلقد استمرت الصين فى رفض أمر دفع تعويض ، إذ أنها كانت ترغب فى الاحتفاظ بماء وجهها ، ولكنها عرضت أمر أن تقترح على فرنسا ، وبدلا من التعويض المالى ، بعض الميزات التجارية ، وكان جو فيرى يعلم تلهف الرأى العام الفرنسى الذى كان « يرغب بشدة فى إنهاء الحرب » وكانت المعارضة تأخذ على الحكومة أنها غير قادرة على « القيام بالحرب وعقد الصلح » وكانت تستعد لكى تجعل من مسألة تونكين « منطلقا » للانتخابات التشريعية التى كانت ستتم فى وقت الصيف ، ولذلك فإن رئيس مجلس الوزراء وافق . فى يوم ٢٢ مارس ، على عرض الحكومة الصينية ، إنه طريق للسلام ، وجاءة مفاجأة لانجسون ، ونبأ الهزيمة التى وقعت للقوات الفرنسية فى تونكين العليا ، وسقوط جول فيرى ، يوم ٣٠ مارس تحت تأثير معارضة عاملته على أنه « مجرم » وكانت كل هذه الأحداث ، والتى تسببت فى حدوث أزمة سياسية عنيفة فى فرنسا . ولكى يكون صداها بدرجة أقل من ذلك بكثير فى الصين ، وحيث فهمت الحكومة جيدا أن نجاح لانجسون لن تكون له نتائج ، وفى يوم ٤ أبريل ١٨٨٥ ، وافقت حكومة الصين على التوقيع على إتفاقية هدنة ، وعلى التصديق على معاهدة شهر مايو ١٨٨٤ ، ووعدت بسحب القوات الصينية من منطقة تونكين العليا .

وهكذا كان هدف المعاهدة الفرنسية الصينية ، فى ٩ يونيو ١٨٨٥ ، والتى تم التوقيع عليها كذلك فى تيان تسين ، هو تحديد الميزات التجارية التى كان عليها أن تحل محل أمر دفع التعويض ، وفتحت الصين أمام التجارة الفرنسية موقعين على حدود الصين مع تونكين ، الموقع الأول الى شمال لانجسون ، والموقع الثانى الى

الشمال من لاو كاى ، وكان فى وسع السلع الفرنسية ، عن طريق هذين الموقعين ، أن تتوغل فى أقاليم يونان وكوانج سى الصينية ، وأن تدفع رسوم جمركية تقل عن تلك التى كانت قد نصت عليها التعريفات الجمركية البحرية (٤٪ بدلا من ٥٪) . وكما كانت روسيا قد حصلت ، بمعاهدة سان بطرسبرج على ميزات إقتصادية فى منطقة الحدود الغربية لإمبراطورية الصين ، بدأت فرنسا تضمن لنفسها مركزاً متميزاً فى الجزء الجنوبى من الامبراطورية .

وكان إنشاء الهند الصينية الفرنسية ، والذى كان قد بدأ فى عام ١٨٨٢ فى الكوشين صين ، قد تم تقريباً فى عام ١٨٨٥ . ولكن عملية « التهدئة » لم تكن قد تمت بعد : فلسوف تستمر ثورة آنام الوسطى ، والتى نشبت فى شهر أغسطس ١٨٨٥ ، حتى عام ١٨٨٩ ، أما عملية الكفاح ضد « قراصنة » منطقة شمال تونكين ، والذى قام به جالييني Gallieni وليوتى Lyautey ، فإنها سوف تستمر حتى عام ١٨٩٦ ، ومع ذلك ، فمنذ أن رفض مجلس النواب ، فى شهر ديسمبر ١٨٨٥ ــ وبست أصوات للأغلبية فقط ــ أمر « التخلى » عن الهند الصينية ، أصبح الإستيلاء عليها أمراً نهائيا .

٤ - إستقلال سيام ، وحيادها :

وفيما بين الهند الصينية الفرنسية ، وبورما البريطانية ، ظلت هناك أقاليم هند صينية مستقلة . وكانت سيام هى الدولة الوحيدة ذات الأهمية هناك . وإلى الشمال الشرقى من هذه المملكة ، وعلى طول وادى الميكونج ، كانت الإمارات الصغيرة فى لوانج برابانج وفيان تيان ، واللتان تقتسمان هضبة لاوس ، مناطق تتنازعها كل من سيام وآنام وموضع إدعاءات كل منهما ، وإن كان السياميون ، الذين كانوا قد إحتلوا إمارة فيان تيان منذ عام ١٨٢٧ ، قد أفادوا من أزمة آنام فى عام ١٨٨٥ من أجل إحتلال إمارة لوانج برابانج ، وإلى الشمال أكثر من ذلك ، وفى منطقة ميكونج العليا كانت إمارة شيان هونج خاضعة للصين .

أما سيام ، المضغوطة بين ممتلكات دولتين عظيمتين ، فإنها وجدت نفسها

بعد ذلك فى موقف صعب ، ومع ذلك فإنها كانت محمية وإلى حد بعيد بالمنافسة الموجودة بين فرنسا وإنجلترا ، وهى التى كانت تقوم بدور « التخوم » بينهما . أما إمارات الميكونج فإنها كانت مكشوفة بدرجة أكبر ، وكانت الهند الصينية الفرنسية ، والتى كان أهم جزئين فيها من وجهة النظر الإقتصادية ــ دلتا تونكين ودلتا الكوشين صين ــ غير متحدين ، فى منطقة آنام الوسطى ، إلا بشريط ساحلى لايزيد عرضه على ثمانين كيلو مترا ، مستعمرة غير مصلحة » . ولذلك فإنه كان من المنطقى أن تفكر فرنسا فى أن تتوسع فيما وراء شريط آنام ، وفى أن تصل إلى مجرى الميكونج الأوسط والأعلى .

ولقد تأكدت بعثة أوجست بافى Auguste Pavie إلى لوانج برابانج ، فى عام ١٨٨٧ من أن سيطرة سيام كانت غير محبوبة فى هذه المنطقة . ولذلك فإن الحكومة الفرنسية رفضت الإعتراف بحقوق سيام هناك ، وطالبت ، وبصفتها « حامية » لحقوق آنام ، بضرورة الدخول فى مفاوضات . ولما فشلت الوسائل الدبلوماسية ، إستخدمت القوة ، وقامت بإحتلال هضبة لاوس حتى الميكونج ، وذلك فى نفس الوقت الذى أرسلت فيه أمام بانجوك سفينتين حربيتين صغيرتين ، وأعلنت الحصار على مصب نهر صيام (١٣ يوليو ١٨٩٣) . ولكن هذه الصدام الفرنسى السياحى ، آثار القلق فى لندن ، وثارت ثائرة الصحافة : ألم تذهب جريدة الديلى نيوز الى حد مقارنة مصير سيام بمصير بولندا ؟ ورأت الملكة فيكتوريا أن « سلوك فرنسا مهدد » ، لقد أصبح الأمر يتعلق « بكرامة الإمبراطورية » .

وقدم روزبرى Rosebery ، رئيس وزراء بريطانيا ، وهو من « الأحرار الإمبرياليين » . إحتجاجاً شديد اللهجة الى باريس : وأظهر ضيقه فى خطاباته للملكة : فهذا « الإعتداء » من جانب فرنسا على سيام هو « عمل خيانة » وأمر « خسيس » ، وحاول حتى فى محادثاته مع سفراء ألمانيا وإيطاليا أن يعرف ما سيكون موقف هاتين الدولتين فى حالة وقوع حرب فرنسية إنجليزية . ولكنه كان فى صميم الأمر لا يفكر أبداً فى أمر الوصول الى حد تقديم إنذار ، وكان

الأمر الذى يهمه يتمثل فى ضرورة الوصول الى حماية إستقلال سيام . وبمجرد أن أبلغت الحكومة الفرنسية الوزارة فى لندن ، فى يوم ٣١ يوليو ١٨٩٣ ، أنها توافق على وجود « **دولة تخوم** » ، وأنها لا تهدف أى شيء سوى إحتلال لاوس ، هدأت ردود الفعل الإنجليزية . ولم يكن هناك من يؤيد حكومة سيام ، فإضطرت إلى التراجع ، وتنازلت ، بمعاهدة ٣ أكتوبر ١٨٩٣ ، عن الأراضى الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الميكونج ، وقبلت أمر وجود منطقة محايدة ومنزوعة السلاح عرضها ٢٥ كيلو متراً وتقام على الضفة اليمنى للنهر . وجاء البروتوكول الأنجلو فرنسى فى شهر نوفمبر ١٨٩٣ لكى يحدد أن الممتلكات الإنجليزية والفرنسية ستظل مفصولة عن بعضها بدولة تخوم .

ولكن دولة التخوم هذه ، هل كان من الواجب وجودها كذلك فى منطقة الميكونج العليا ؟ لقد إعترفت الصين لفرنسا ، وبإتفاقية ٢٠ يونيو ١٨٩٥ ، إمتلاكها للجزء الأكبر من إمارة شيان هونج ، وإحتجت بريطانيا العظمى فى أول الأمر على هذا الإمتداد للأراضى الفرنسية فى منطقة مجاورة للحدود الشمالية الشرقية لبورما ، وطالبت بضرورة المحافظة على « منطقة محايدة » ، ورغم ذلك فإنها تراجعت فى شهر يناير ١٨٩٦ ، ووافقت على أن يكون خط منتصف مجرى نهر الميكونج هو الحدود بين تونكين وبورما .

وفى ذلك الوقت ، تم تحديد الخطوط الرئيسية للخريطة السياسية للهند الصينية . وتعهدت الدولتان العظمتان ، بالإتفاق الفرنسى الانجليزى فى ١٦ يناير ١٨٩٦ ، وبالتبادل ، بعدم التدخل فى الجزء الأوسط من سيام ، أى فى منطقة وادى مينام . وظلت مناطق الحدود إذن مفتوحة لنفوذ فرنسا من الشرق ، ولنفوذ بريطانيا العظمى من الغرب ، ولكن وجود دولة مستقلة ، بين الممتلكات الإنجليزية والفرنسية ، أصبح منذ ذلك الوقت أمراً واقعاً .

بعض المراجع

أولا : عن مسألة آنام :

DUPUIS, J, Le Tonkin de 1872 à 1886, Histoire et politique. Paris, 1910

SEPTANS, P. Les Commencements de l'Indo-Chine française. Paris, 1895

THOMAZI , La Conquete de l'Indochine. Paris. 1935

ثانيا : عن بورما :

NISBET , Burma under the British rule and before, London, 1901

CRESSTHWATE, C. , The Pacification of Burma. London, 1912

ثالثا : عن الحرب الفرنسية الصينية ١٨٨٤ - ١٨٨٥ :

Doucments diplomatiques français (1870 - 1914) 1er Série, T.V.

FERRY, Jules. Lettres. Paris, 1895

SEMALLE, (Vicomte de), Quatres ans à Pékin. Paris, 1921

الفصل التاسع

مصالح الدول العظمى فى عام ١٨٩٤

علينا أن نضع النقاط على الحروف ، فما هو موقف الدول العظمى فى الشرق الأقصى بعد نصف قرن من أول تدخل لها هناك ؟

١ - بريطانيا العظمى :

هل تمكنت بريطانيا العظمى من أن تحقق أهدافها ، والتى كانت إقتصادية بشكل أساسى ؟ كانت قد حصلت على نتائج هامة فى خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٨٦٠ و ١٨٩٤ ، فكانت بورما ــ وهى مستعمرة بلغ عدد سكانها ما يقرب من عشرة ملايين فى عام ١٨٩٥ ــ تزودها بالمواد الأولية : الخشب ، والبترول ، والمواد الغذائية التى تنفع سكان الهند (أرز ذلتا الإتراوادى) ، وتعطيها ، عن طريق بامو ، مدخلاً إلى الصين الجنوبية . وفى اليابان ، وجدت إنجلترا سوقاً لمنتجاتها الصناعية ، وبخاصة بالنسبة لصناعاتها التعدينية . وفى الصين كانت قد نمت صادراتها من المنسوجات ، منذ فتح وادى يانج تسى أمام التجارة الأوربية . وأصبح عدد الإنجليز يقرب من نصف عدد الأوربيين المقيمين فى الصين ، وكان لإنجلترا ، بأربعمائة مؤسسة تجارية . وباستثمارات رؤوس أموال تزيد على مليار فرنك ، وبالدور الذى كان يلعبه مصرف هونج كونج وشنغهاى ، وبوجود السير روبرت هارت على رأس إدارة الجمارك ، وبدون شك ، المكان الأول فى عملية الإستغلال الإقتصادى للصين . وسمح لها إمتلاك هونج كونج بأن تحتفظ فى بحار الشرق الأقصى بأسطول دائم الإستعداد لممارسة ضغط على الحكومة الإمبراطورية .

وكان هذا التفوق كافياً لها . فما الذى يجعلها تحاول الحصول على أراض فى الصين نفسها ؟ ولذلك ، فلقد كان من مصلحتها أن تنتهج ، وكهدف

لسياستها ، « المحافظة على سلامة الصين » ، إذ أن حصول أية دولة أخرى على ممتلكات إقليمية هناك كان يهدد وضعيتها التى حصلت عليها . فكان أمر « المحافظة على الصين مستقلة » أفضل ضمان ضد خطر قيام دول أخرى ــ وبنوع خاص تلك التى كانت تجاور الصين إقليمياً ــ بالحصول على حقوق منفردة أو إحتكارات تضر بالمشروعات التجارية الإنجليزية ، وحاولت هى نفسها ألا تحصل لنفسها على ميزات منفردة . وكانت فى الوقت الذى تحصل فيه من حكومة الصين ، وفيما يتعلق بحقوق الإقامة والمتاجرة ، على تسهيلات جديدة ، « تترك الباب مفتوحاً » خلفها أمام الدول « الغربية » الأخرى ، ولا ترى صانعاً من أن تحصل هذه الدول على ميزات مماثلة . وكانت فى دورها كتاجرة ، وصاحبة مصارف ، وكمقاولة ، وحيث نجحت الى حد بعيد ، تفيد من التنمية العامة للنشاط الإقتصادى ، ولكن برط ألا تمارس الصين نظام « مفاضلات » فى صالح إحدى الدول المنافسة لها .

٢ – فرنسا وروسيا :

أصبح لفرنسا وروسيا الآن فى الشرق الأقصى ممتلكات أكثر أهمية ، من وجهة النظر الإقليمية ، عن ممتلكات بريطانيا العظمى . وأصبحت لهما ، ومع إمبراطورية الصين ، حدود مشتركة لمسافات طويلة ، بينما كانت ضخامة الكتلة الجبلية فى بورما والصين ، وحيث كانت الممرات التى يمكن عبورها تقع على إرتفاع يزيد على ٢,٣٠٠ متر ، تقف حائلا فى وجه كل عملية عسكرية ولكنه لم يكن هناك وجه للتشابه بين سياسة هاتين الدولتين .

فكانت ممتلكات فرنسا فى الشرق الأقصى تصل فى مساحتها ، منذ إنشاء الهند الصينية الفرنسية ، إلى ٧٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ، وفى عدد سكانها الى ما يقرب من ١٦ مليون نسمة . وفى عام ١٨٩٤ ، كانت عملية « التهدئة » قد تمت لتوها ، وكانت عملية الاستعمار فى بدايتها ، ولم يكن هناك أى شىء قد عمل تقريباً من أجل التنمية الأقتصادية للمستعمرة . وفى الواقع ، ظلت الهند الصينية ، فى تفكير الفرنسيين ، بنوع خاص طريقاً يوصل الى سوق الصين : ولم

يبدأوا فى معالجة مسألة الهند الصينية فى حد ذاتها إلا بعد ثلاث أو أربع سنوات فقط . وكان أمر إمتلاك توكلين قد غير من موقف فرنسا بالنسبة لمشكلة الصين . فلم يكن لها ، قبل عام ١٨٨٥ ، فى مسألة الإستغلال التجارى للإمبراطورية الصينية . سوى نصيب ثانوى ، وكان المظهر الأكثر أصالة فى نشاطها ، وهو الذى كان يضمن لها دوراً مميزاً ، يتمثل فى تلك « الحماية » التى كانت تمارسها على البعثات الكاثوليكية . ومنذ أن سيطرت على طريق النهر الأحمر ، أصبحت لها وسيلة لتنمية توغلها التجارى فى الأقاليم الجنوبية من الصين . وحين أصبح أوجست جيرار Auguste Gérard ، فى شهر مارس ١٨٩٤ ، وزيراً لفرنسا فى بكين ، كانت التعليمات الصادرة اليه توجهه إلى أن يهتم بنوع خاص بهذه المسألة ، ولكنه لا يوجد أى أثر لبرنامج أكثر إتساعاً من ذلك .

أما أنظار روسيا فكانت لها مدى أكثر قوة ، فكانت ، عن طريق التركستان ، وسيبيريا ، والمقاطعة البحرية ، تجاور إمبراطورية الصين على مسافة آلاف من الكيلومترات . وكانت لها حدوداً مشتركة مع إحدى الدول التى تخضع للإمبراطورية ، وهى مملكة كوريا ، وكانت تغطى كل الجزء الشمالى من منشوريا . وفى جنوب بحيرة بايكال ، كانت أقاليم سيبيريا تجاور منغوليا الخارجية ، أى منطقة ، كانت تفصلها صحراء جنوبى عن بكين ، وتوجد فى علاقات أكثر سهولة مع البلاد الروسية عنها مع إمبراطورية الصين . ولم يكن الفلاح الصينى قد قام بعملية « إستعمارها » . وكانت المسافة من أورجا الى حدود روسيا هى ثلاثمائة كيلو متر ، وكانت المسافة من أورجا إلى بكين ١,٢٠٠ كيلو متر . وفى وادى إيللى ، كان مسلمو تركستان الروسية ، مجاورين لمسلمى تركستان الصينية ، وفى كل مكان تقريباً ، كان الإتصال بين روسيا إمبراطورية الصين يحدث فى مناطق لم يكن أهلها صينيون ، ولم تكن قد خضعت بشكل واضح لموظفى حكومة بكين ، ومع ذلك ، فإن سياسة « الاندفاع صوب الجنوب » ، والتى كانت تمثل برنامج مورافيف Mouravieff فيما بين عامى ١٨٤٩ و ١٨٥٩ ، لم تستمر بشكل منهجى بعد عام ١٨٦٠ ، وفى مدة ثلاثين عاماً ، لم تتمكن روسيا من أن تحقق فى الشرق الأقصى سوى عمليتين للحصول على ممتلكات

إقليمية : هما جزيرة سخالين ، وجزء من وادى إيللى . أما محاولتها وضع أقدامها فى كوريا فإنها لم تعط أية نتيجة ، وفى الحقيقة ، كانت روسيا قد تخلت عن سياستها الآسيوية من أجل سياستها البلقانية ، ولكنها عادت الى سياستها الآسيوية فى عام ١٨٩٠ ، ولقد ذكر بعض الكتاب السياسيين أن « الرسالة التاريخية » لروسيا ليست فى أوربا ولكن فى آسيا ، فما هو الداعى للإهتمام بسلاف النمسا والمجر ، الذين لا يرغبون فى الإنضمام إلى روسيا ، أو بسلاف البلقان الذين يظهرون عدم إعترافهم بالجميل حيالها ؟ لقد كان الروس أكثر قرباً من الآسيويين ، بحضارتهم ، وحتى بسلوكياتهم المتوارثة . عن أى أوربى آخر ، ولذلك فإنه يمكنهم فهم عقلية شعوب الشرق الأقصى ، وحتى النظام الأوتوقراطى الموجود فى روسيا ، والذى كان يعتبر نظاماً إستثنائيا فى أوربا ، كان يشابه فى مجموعه ومبادئه النظم السياسية التى تعودت عليها شعوب آسيا . ولذلك فإن روسيا كانت هى « السيد الأمثل » للشرق الآسيوى . وكانت هذه هى النظرية التى كان ينشرها ، مثلا ، الأمير أوشتومسكى **Ouchtomski** ، صديق الصبا لولى العهد نيقولا **Tsarévitch Nicolas** ، والذى كان رئيساً لتحرير إحدى صحف سان بطرسبرج .

ولكن ، كيف يمكن القيام بسياسة كبيرة القوة فى الشرق الأقصى مادامت صعوبة المسافة لا تزال قائمة ؟ لقد كانت القواعد البحرية الروسية على المحيط الهادى وهى بيتزو بافلوسك و فلاديفوستك ، مواقع أمامية بعيدة ، تفصلها عن الأورال مسافة ٧,٠٠٠ كيلو متر . وفى حالة وقوع هجوم ، كان لا يمكنها الا أن تعتمد على نفسها ، وكان أمر إرسال إمدادات روسية الى الشرق الأقصى ، وحتى مسألة تموين هذه القوات تمثل عقبات لا يمكن التغلب عليها تقريبا ، وكان من المحال التفكير فى تجنيد أعداد معقولة فى هذه المناطق ، إذ أن سيبيريا ، التى كان عدد سكانها يقرب من ثلاثة ملايين نسمة فى عام ١٨٥٠ ، لم تتم إلا بكل بطء ، وعلى أى حال فإن سيبيريا الشرقية ظلت حتى عام ١٨٩٠ بدون سكان تقريباً .

ولذلك فإن أمر إنشاء مواصلات حديدية بين موسكو وفلاديفوستك كان يمثل الإختيار الضرورى بالنسبة لجهود توسع كبير . وكان مورافيف قد فهم ذلك منذ عام ١٨٥٨ . ولكن مسألة « السكة الحديدية العابرة لسيبيريا » لم تدرس بشكل حقيقى إلا إبتداء من عام ١٨٨٥ – ١٨٨٦ . ولقد أصرت التقارير التى وضعت فى عام ١٨٨٧ على ضرورة المشروع ، سواء بالنسبة للدوافع الاقتصادية ، — إمكانية تعمير سيبيريا عن طريق تهجير الفلاحين ، وبالتالى عن طريق زيادة إستغلال الغابات والمناجم فى المنطقة التى تعبرها السكة الحديدية — أو بالنسبة للدوافع الاستراتيجية والسياسية : وإقامة إتصال مع الإقليم البحرى . وكانت هذه الحجج الاستراتيجية والسياسية هى التى قررت الأمر . وحين دعم وزير الحربية والبحرية ، أصر على أن « حالة روسيا بالنسبة للصين تجبر على الموافقة على إنشاء حط السكة الحديدية فى سيبيريا وعلى أنها مسألة على درجة كبيرة من الأهمية » ، ورغم معارضة وزير المالية ، أعلن القيصر ، وبمرسوم ١٧ مارس ١٨٩١ ، رغبته فى إنشاء خط سكة حديدية ، عبر كل سيبيريا » ، ولم يتم وضع الخطط التفصيلية الا بعد تعيين ويت Witte فى وزراة الإشغال العمومية . ثم فى وزارة المالية ، فى شهر ديسمبر ١٨٩٢ : فكان الخط يبدأ من تشليا بنسك ، فى الأورال حتى خابا روفسك . فى وادى أوسورى عن طريق أومسك وإركوتسك . وفى تشليا بنسك ، كان الخط متوصل ببقية الشبكة الروسية ، و فى خاباروفسك ، كان الخط سيوصل بخط تم انشاؤه بين هذه المدينة وبين فلاديفوستك . ألم يكن مما يثير الدهشة أن تقوم الادارة الروسية ببناء خط السكة الحديدية بسهولة وسرعة لم تكن قد تعودت عليها ؟ ولم يكن من السهل أمر تجميع وإعاشة ٣٠,٠٠٠ من العمال فى منطقة لم تكن توجد بها أية أيدى عاملة ، وإرسال المهمات صوب أماكن العمل ، ومع ذلك ، فإن الخط وصل الى بحيرة بايكال منذ عام ١٨٩٥ . ولذلك فإن الأوساط الرسمية الروسية كانت تعلم جيدا أهمية وضرورة الإسراع بهذا العمل الذى كانوا يقومون به . فهل كانت لديها ، منذ عام ١٨٦٢ ، خطة محددة ، وبرنامج كانت وسائله ومراحله محددة ؟

ليس هناك فى الوثائق ما يثبت ذلك[1] ومع ذلك ، فإن ما تثبته هو أن أهداف سياسة روسيا لم تكن دفاعية ، ولكن هجومية ، فلم يكن الأمن يتعلق بمجرد ضمان أمر المنشآت الروسية فى الشرق الأقصى ، ولكن أيضاً تحويل هذه المنشآت إلى قاعدة لعملية توسع ضخمة . ولقد ذكر ويت ، فى مذكرة بتاريخ ٦ نوفمبر ١٨٩٢ أن خط السكة الحديدية العابر لسيبيريا يسمح بإقامة « سيطرة روسيا على مياه المحيط الهادى » . وعلاوة على ذلك ، فماذا كانت نتيجة هذا المجهود الضخم ، إذا ما كان على خط السكة الحديدية أن يصل فقط إلى فلاديفوستك ، ـــ وهو ميناء تتجمد مياهه لمدة أربعة أشهر من كل عام ؟ لقد كان من الطبيعى أن تفكر حكومة روسيا فى أن تحصل فى الشرق الأقصى على ميناء « فى المياه الحرة » ، يصبح نهاية لخط السكة الحديدية التى تعبر سيبيريا .

وفى هذا العمل ، كانت حكومة روسيا تشعر بالإطمئنان أكثر مما كانت عليه فى أى وقت مضى ، إذ أنها كانت تحظى ، فى سياستها العامة ، بتعضيد فرنسا . حقيقة أن التحالف العسكرى الفرنسى ـــ الروسى ، وفى شكله الذى أعطته له الإتفاقية العسكرية المعقودة فى ١٠ أغسطس ١٨٩٢ ، كان لا يطبق على منطقة الشرق الأقصى ، ولكنه كان يغطى خلف روسيا فى أوربا ، وكان يسمح كذلك لحكومة روسيا أن تعتمد على الدعم المالى للسوق الفرنسية : وكان هذا عام نجاح لا يمكن تجاهله . إذا ما فكرنا فى تلك الاعتراضات التى كان وزير مالية روسيا يقدمها حتى عام ١٨٩١ بالنسبة لانشاء السكة الحديدية العابرة لسيبيريا . وعرف ويت جيداً كيف يفيد من ذلك .

وكانت عملية إنشاء السكة الحديدية العابرة لسيبيريا تكفى لكى تغير ، وبعمق ، معطيات مسألة الشرق الأقصى ، فلن تتمكن حكومة روسيا فقط بعد ذلك من نقل القوات حتى سواحل المحيط الهادى ، ومن أن تمارس ضغطاً

---

(١) أكد ويت ، فى مذكراته ، أن القيصر لم يكن لديه برنامج محدد : « فلا يمكننا أن نتحدث الا عن إندفاع ، ورغبة لم تخضع للتفكير ، من أجل الانطلاق صوب الشرق الأقصى » ج أ ص ٣٨

عسكريا بل إن سيبيريا سوف تحصل على أعداد من المهاجرين (١٠٠,٠٠٠ فى العام فى المتوسط ، منذ عام ١٨٩٣ ، وأكثر من ذلك بكثير بعد ذلك) ، سوف يقيمون عند الحدود الجنوبية للغابة ، وبالتالى فى مناطق الحدود ، المجاورة لإمبراطورية الصين . ولسوف يتأكد « الوجود الروسى » فى آسيا .

٣ – الولايات المتحدة :

إحتفظت الولايات المتحدة ، على عكس ذلك ، بموقف متحفظ وودى ، وكانت قد أظهرت من قبل ، فى عام ١٨٦٠ ، أنه ليست لديها نيات للتوسع الإقليمى ، ولكنها لم تحاول كذلك فى نفس الوقت أن تمارس « ضغطا » على حكومة الصين : وبذلك نجد أن طريقتها تختلف تماماً عن طريقة إنجلترا . وكانت حتى حريصة على أن تظهر فى شكل « صديق » للصين ، إذ أنها كانت تعرف مكاسب مثل هذه الصداقة ، وحين قامت الصين ، عام ١٨٦٨ ، بأرسال بعثة بورلينجام الى العواصم الكبرى ، من أجل منع تدخل جديد من جانب « الغربيين » ، قامت الأوساط السياسية الأمريكية بترتيب باستقبالات حماسية لهذه البعثة ، وكانت المعاهدة الصينية الأمريكية فى ٤ يوليو ١٨٦٨ ، والتى تمت مفاوضاتها بين طرفين متساويين ، وفى تفكير « متبادل » ، قد حافظت على كرامة البلاط الامبراطورى فى الصين ، والذى كان قد تعود أن ينتظر إملاء بنود إتفاقياته الدولية . ولقد أكدت الولايات المتحدة حق الصين فى المحافظة على « سلامة » أراضيها ، وفى الاحتفاظ بكل سيادتها على « الموانى المفتوحة » والتى سمح لرعايا الولايات المتحدة بالأقامة فيها . وتبرأت من كل نية للتدخل فى شئون الادارة الداخلية لامبراطورية الصين ، وخاصة فيما يتعلق بأمر أمكانية إنشاء السكك الحديدية . وفى نظير ذلك ، حصلت على تسهيلات من أجل رجال بعثاتها الدينية .

وهذه النية الحسنة ، قدمت حكومة الولايات المتحدة برهانا جديداً عليها ، فى عام ١٨٧٨ ، حين أعادت للصين جزءا من الغرامة التى كانت لها طبقاً لمعاهدة تيان تسين فى عام ١٨٥٨ ، فهل معنى ذلك القول بأن هذه « الصداقة » قد

ظلت سلبية ؟ ليس تماما ، إذ أنها ظلت خاصفة لمطالب السياسية الأمريكية الداخلية ، فكانت معاهدة عام ١٨٦٨ قد نصت ، فى مادتها الخامسة ، على مبدأ حرية الهجرة من الجانبين ، فكما كان فى وسع التجار الأمريكيين أن يحضروا ويقيموا ، وبدون تحديد عددى ، فى « الموانى المفتوحة » كان من حق الصينيين الاقامة فى الولايات المتحدة ، ولكن ورود موجات الهجرة السريعة ، من الصينيين إلى الساحل الأمريكى المطل على المحيط الهادى (حضر ١٠٠,٠٠٠ منهم فيما بين عامى ١٨٧١ و ١٨٧٨) أثار قلق سكان كاليفورنيا، إذ أن هذه الأيدى العاملة الصفراء ، والتى كانت تقنع بأجور منخفضة للغاية ؟ كانت تنافس الأيدى العاملة الأمريكية ، فقام الكونجرس فى الولايات المتحدة ، وبعد أن كان قد صوت فى عام ١٨٨٢ على قانون أول يحد من الهجرة الصينية ، بإتخاذ إجراء ، فى عام ١٨٩٢ يمنع كل هجرة صينية بشكل كامل ، وكان ذلك يتعارض بطبيعة الحال مع بنود المعاهدة الصينية الأمريكية لعام ١٨٦٨ ، ولقد إحتجت الحكومة الصينية ، ولكنها قنعت بمجرد مظاهرة ، من حيث الشكل : فلم تكن قادرة على إختيار أصدقائها .

٤ - بقية الدول العظمى :

لم يكن لبقية الدول العظمى الأوربية الأخرى حتى ذلك الوقت ، وفى عام ١٨٩٤ ، دوراً فعالا فى سياسة الشرق الأقصى .

ومع ذلك ، فإن ألمانيا كانت قد وضعت أقدامها فى المحيط الهادى : فكانت قد أقامت ، عند المدخل الجنوبى لبحار الشرق الأقصى ، فى الجزء الشمالى الشرق من غينيا الجديدة (١٨٨٤) ، وفى أرخبيل بسمارك ، وفى جزء[1] من أرخبيل سالومون (١٨٨٦) ، وكانت تمتلك ، من جانب آخر ، وإلى الشمال من خط الاستواء ، منشآت فى أرخبيل مارشال ، منذ عام ١٨٨٦ ، وفى جزر كارولينا ،

---

(١) تم تقسيم الأرخبيل بين انجلترا والمانيا ، وقت التوقيع على اتفاقية فى عام ١٨٨٦ لتحديد مناطق النفوذ لكل من الدولتين فى المحيط الهادى الغربى .

وحيث كانت إحدى شركات هامبورج قد أقامت بعض المراكز التجارية ، كانت لدى السياسة الألمانية نية العمل ، ولكن اسبانيا تمسكت بحقوقها التى كانت لها على هذا الأرخبيل طبقاً لقرار البابا إسكندر السادس[٢] ، ورأى بسمارك أن المسألة كانت لا تساوى وقوع صدام ، ووافق على أن يعرض الخلاف على تحكيم البابا ليون الثالث عشر . وجاء القرار البابوى ، والذى تدعم بالبروتوكول الألمانى الإسبانى في ١٧ ديسمبر ١٨٨٥ ، لكى يؤكد سيادة أسبانيا ، ولكنه أعطى لألمانيا الحق فى أن يكون لها فى الجزر ، مزارع ومنشئات تجارية وأن تحتفظ هناك بمحطة بحرية ، وفى جزء آخر من المحيط ، وهو أرخبيل ساموا ، (أرخبيل « ملاحى » بوجانفيل ، على بعد ألف كيلو متر الى الغرب من تاهيتى) ، كان التجار الألمان ، والذين كانوا يشتغلون بنوع خاص بتجارة الزيوت النباتية ، يقيمون جنباً الى جنب مع الانجليز والأمريكيين ، ولكى يتفادوا عمليات التنافس ، عقدت الدول العظمى الثلاث ، فى عام ١٨٨٩ ، اتفاقية مهدت لقيام نظام حماية مشترك ، وفى الصين ، على العكس من ذلك ، كان موقف ألمانيا ضعيفاً . ولقد حصل تجارها ، فى عام ١٨٦٠ ، على منطقة إمتياز فى تيان تسين ، وأصبحوا يقيدون منذ عام ١٨٦١ ، من وضعية الاعفاءات القضائية ، طبقا لإتفاقية عقدت بين حكومة الصين وبين بروسيا بإسم الزولفراين ، وبدأ رجال بعثاتها الدينية ، من كاثوليك وبروتستانت . ومنذ عام ١٨٧٧ ، فى إقامة محطات لهم فى إقليم شانتونغ ، ولكنه كان نشاطاً متواضعاً للغاية .

وأما بالنسبة لإيطاليا ، فانه كان لها ، ومنذ عام ١٨٦٦ ، معاهدة تجارة مع الصين ، ومنذ عام ١٨٨٩ ، مركزا قنصليا فى شنغهاى (ولم يكن يوجد بها فى ذلك الوقت سوى مائة من الايطاليين) ولكنه لم تكن لها أية سلطة عند حكومة الصين ، خاصة وأن الكرسى البابوى كان قد رفض أمر إخراج البعثات الكاثوليكية الإيطالية من تحت « الحماية الدينية » لفرنسا .

---

(٢) قرار صدر فى نهاية القرن الخامس عشر قسم الأراضى المكتشفة بين أسبانيا والبرتغال .

٥ - المنافسات :

وبالإجمال ، فإن مصير الشرق الأقصى ، حتى عام ١٨٩٤ ، كان يتقرر بين أربع دول عظمى ، فقط وكانت الصين قد ظلت بالنسبة اليها تمثل مركز الاهتمام ، ونقطة إلتقاء الأطماع ، ولقد ذكر وزير خارجية فرنسا ، فى شهر نوفمبر ١٨٩١ : « أن الأمر الأساسى هو إقناع الصينين بأن كل دول أوربا متفقة ، ولكن وقوع عمل مشترك يعطى أكبر الصعوبات خطورة » فكانت إنجلترا تخشى ، ومنذ عام ١٨٥٦ ، سياسة روسيا ، وكانت روسيا تشك فى أن يكون لانجلترا ، « مخططات سرية » . « ومن يدرى إذا ما كانت ترغب فى أن تعطى ضربة هناك ، وكما حدث فى مصر ، بدعوى خدمة مصالح أوربا » ؟

وكانت الحكومة الصينية ، والتى كانت تعرف حقيقة الأوضاع ولا تغرها المظاهر ، تعرف كيف تستغل هذه المنافسات ، ولم تفقد الأمل ، رغم ما لقيته من فشل ، فى أن تصل الى إلغاء ، أو على الأقل الى تخفيف سرعة التغلغل « الغربى » ولم تكن دبلوماسية البلاط الامبراطورى على درجة كبيرة من عدم التوفيق مادامت قد نجحت ، وطوال فترة خمسة وثلاثين عاما ، فى تحاشى حدوث « إعادة نظر » ، أى توسع فى مواد الاتفاقيات التى كانت قد فرضتها عليها فى عام ١٨٦٠ . ولم تكن الدول العظمى قد مارست مجتمعة ، ضغطاً على حكومة الصين ، كما أن الأمريكيين لم يشاركوا فى تكتيك « إقتطاع الأجزاء » الذى مارسه الأوربيون ، فما هو التفسير الممكن إعطاؤه لهذا الخجل النسبى ؟ فربما شعر الأوربيون بخوف غير محدد فى مواجهة ضخامة البلاد ، وفكروا فى الصعوبات التى سوف تواجه سياسة أكثر نشاطا؟ وحين قامت حركة متعصبة ، فى عام ١٨٩١ ، وهددت مرة جديدة أمن البعثات الدينية ، كانت الحكومة الفرنسية ، وهى حامية البعثات الكاثوليكية ، ترغب فى الأحتفاظ بموقف حذر .. « يمكن لرجال بعثات التنصير أن يخلقوا لنا مضايقات خطيرة . فعليهم أن يقدموا لنا تعهدات بعدم الإبتعاد كثيراً عن الساحل ، وكيف يمكننا حمايتهم فى داخل البلاد » ؟

ولذلك فانه يبدو أن الدول العظمى لم تكن تعرف تماما أمر ضعف التنظيم السياسى والعسكرى للصين . ولسوف تظهر لهم أحداث ١٨٩٤ - ١٨٩٥ ذلك .

بعض المراجع

Mac CORDOCK, R. S., British Far Eastern Policy. N. Y. , 1931
GERARD, Aug. Ma Mission en Chine 1893 - 1897 Paris, 1918
PAVLOVSKY, L. Russia in Far East. N. Y. 1922
KOULOMZINE , Le Transsibérien. Moscou, 1904
Ma, W. , American Policy Towards China. N. Y. 1929

الباب الثالث

أزمــة الصــين ١٨٩٤ - ١٩٠١

الفصل العاشر

الصدام الصينى اليابانى (١٨٩٤ - ١٨٩٥)

يعتبر عام ١٨٩٤ تاريخاً رئيسياً ، فى تاريخ الشرق الأقصى ، إذ أنه قد شهد أول صدام بين اليابان والصين ، ولقد أدى توغل النفوذ الأجنبى الى وقوع إشتباك بين الدولتين الرئيسيتين فى الشرق الأقصى ، ومنذ ذلك الوقت ، وجدت الدول العظمى « الغربية » ، وفى سياسة استغلالها لسوق الصين ، منافساً غير متوقع ، يتمثل فى اليابان ، التى كانوا أنفسهم قد أيقظوها ، والتى كانوا قد ساعدوا على أن تصبح دولة « حديثة » ، وكان هذا حدثاً جديداً ، له أهمية كبيرة ، وسوف يسيطر منذ ذلك الوقت على مشكلة الشرق الأقصى .

١ - الاختلاف وقوات الطرفين :

كان السبب العميق لهذا الخلاف الصينى اليابانى ، على وجه التحديد ، يتمثل فى طريقة الاستقبال المختلفة التى قابلت بها كل من هاتين الدولتين مناهج وتقنيات الغرب . فبينما كانت الصين قد إكتفت بتحمل إتصال لم تكن قادرة على منعه ، وضعت اليابان نفسها لكى تتعلم من مدرسة الاجانب ، وتتغير . وفيما بين الدولتين المتجاورتين ، واللتين كانتا قد عاشتا فى شبه عزلة ، الواحدة عن الأخرى ، طوال فترة محافظتهما على سياسة « الانغلاق » ، أصبح الجوار يفرض الآن مشكلات جديدة ، وفى هذه العلاقات ، كان على علاقة ، ونسبة القوات ، أن تلعب بالضرورة دورها . ولكن هذه النسبة لم تكن هى تلك التى تفرضها أعداد السكان . فكيف يمكننا أن نوازن ، ومن الوهلة الأولى ، تلك الكتلة الضخمة من سكان الصين ـــ والتى ربما بلغ عددها ٣٥٠ مليون نسمة ـــ بما يقرب من ٤٢ مليون يابانى ؟ ومع ذلك فإننا نجد أن التقنية « الغربية » ، والتى عرفها الاتجاه الوطنى اليابانى ، ورغبة حكومة اليابان كيفية الافادة منها ، قد قامت بصنع هذه المعجزة ، فكانت اليابان قد أصبحت ، فى فترة خمسة وعشرين عاماً

قوة عسكرية وبحرية ، بينما كانت الصين لا تزال لا تعرف كيفية استخدام مواردها من الرجال .

وكانت الرغبة فى ضمان استقلال البلاد ، وكذلك جعلها قادرة على أن تحتل مكانها بين الدول العظمى ، قد أوحت الى رجال الاصلاح اليابانيين خط سيرهم وكانت رغبتهم فى إتمام الثورة الاجتماعية ، والسياسية والاقتصادية ، هى من أجل إنشاء هذه الدولة القوية . وكانوا قد عملوا ، منذ عام ١٨٧١ ، على إنشاء قوة اليابان ، وعلى تنظيم الوسائل التى تسمح لها بأن تمارس ، وبمجرد إتمام التغيير الداخلى للبلاد ، القيام بعمل خارجى . وكان الشرط المسبق ، هو زيادة عدد السكان ، وفى أثناء فترة « الانغلاق » كان سكان اليابان قد ظل عددهم شبه ثابت ، نظراً لأن موارد الغذاء كانت محدودة : وكانت المجاعات تشير الى هذه الضرورة . ولكنه منذ أن أصبح فى وسع اليابان أن تستورد من الخارج المواد الغذائية الضرورية ، ومنذ أن أصبح فى وسع التنمية الاقتصادية أن تعطى عملا لفائض الأيدى العاملة ، أصبحت للحكومة سياسة سكانية ، وعملت دعايتها على نشر فكرة أن الأسرة الكبيرة العدد كانت تدل على حيوية البلاد ، وكانت قد إلتجأت الى الشعور بالواجب الوطنى ، ونجحت فى ذلك ، وفى فترة عشرين عاماً فيما بين ١٨٧٠ و ١٨٩٠ ، زاد عدد سكان اليابان بمقدار عشرة ملايين ، ولم يكن ذلك راجعاً الى قلة عدد الوفيات (لم تكن وسائل الصحة « الغربية » قد تغلغلت كثيراً فى الجماهير الشعبية) ، بل كان راجعاً الى الزيادة السريعة لأعداد المواليد ، وكانت هذه السياسة السكانية هى دعامة السياسة العسكرية والبحرية .

وكان جيش اليابان قد تم تنظيمه ، منذ قانون ١٠ يناير ١٨٧٣ ، على أساس الخدمة الأجبارية ، وكان من الممكن إستدعاء كل يابانى ذكر ، فيما بين سن ١٧و ٤٠ سنة ، للخدمة فى ظل العلم ، وكان عليه أن يؤدى خدمة عاملة لمدة ثلاث سنوات ، وفى واقع الأمر ، لم يكن الجيش العامل يضم سوى جزء من المجندين ، ولكن الرجال الذين كانوا لا يعملون فيه كانوا يكونون « جيشاً وطنياً » وهو نوع من الميليشيا ، اتى تكلف ، فى حالة الحرب ، بالدفاع عن الأراضى ،

ولقد تم إكمال هذا النظام وتصحيحه مرات عديدة ، فى عام ١٨٧٩ ، وعام ١٨٨٣ ، وفى عام ١٨٨٩ ، وأصبح الإلزام أكثر صرامة : فبينما كان قانون ١٨٧٣ قد نص على حالات إعفاء وإستثناء عديدة ، فى صالح الموظفين ، وبعض الطلاب ، وكان نتيجة لإحترامه حقوق الأسرة قد أعطى إعفاءات لرب الأسرة ، وللإبن الوحيد ، ولإخوة العسكريين الذين تم تجنيدهم ، وكان قد وافق على مبدأ البدل ، والخدمة بدلا عن الآخرين ، ثم إلغاء كل هذه الميزات تقريباً فى القوانين التالية . أما مدة الخدمة فى « الاحتياطى » ، والتى كانت قد تحددت فى أول الأمر بأربع سنوات ، فإنها رفعت الى سبع سنوات ، ثم الى تسع سنوات . أما « الميليشيا » فإنه تم تنظيمها حتى تخدم كمدد للجيش النظامى ، حتى فى العمليات الخارجية ، أما « التطوع لمدة عام » والذى تقرر فى عام ١٨٨٢ ، فإنه سمح بتكوين كادرات من الضباط الاحتياطيين . وبالإجمال ، فإن حكومة اليابان نظمت وسائلها العسكرية ، فى أقرب وقت تمكنت فيه من القيام بذلك ، ومع عدم تناسى الصعوبات المالية التى كانت تحيط بها فى الفترة الواقعة بين عامى ١٨٧٥ و ١٨٨٦ . وارتفع عدد الجنود فى وقت السلم من ٣١٫٦٠٠ فى عام ١٨٧٣ ، إلى ٦٣,٣٠٠ فى عام ١٨٩٣ ، وفى وقت الحرب ، كان جيش العمليات يضم ٢٤٠,٠٠٠ فى عام ١٨٩٣ ، دون أن تدخل فى ذلك أعداد القوات المعاونة ، وكان هذا الجيش ، والذى كانت قياداته قد تكونت تحت مدربين أجانب ، له تنظيم وتسليح يشبه ما كان موجوداً فى الجيوش الأوربية .

أما البحرية الحربية ، والتى لم تكن موجودة تقريباً فى عام ١٨٦٩ (كان لليابان فى ذلك الوقت ثلاث سفن المدفعية وفرقاطة) فإنها حصلت مع مولدها على رعاية إنجلترا ، وكانت بعثة من ضباط البحرية الانجليزية هى التى قامت منذ نهاية عام ١٨٦٩ حتى عام ١٨٨٠ ، بعملية تدريب الأطقم ، بينما كان صغار الضباط فى البحرية اليابانية يذهبون للتدريب فى بريطانيا العظمى (أقام فيها الأميرال المقبل توجو Togo مدة سبع سنوات) . وكانت أحواض السفن الانجليزية هى التى بنت أول الوحدات للأسطول اليابانى ، وكانت المصارف الانجليزية هى التى قدمت الاموال اللازمة لانشاء أحواض بناء السفن فى اليابان ، ومنذ عام

١٨٧٧ ، ـ أى بعد القضاء على حركة تمرد ساتسوما ـ كبر هذا الأسطول بسرعة ، واشترت اليابان من انجلترا ثلاث طرادات مدرعة فى عام ١٨٧٩ ، وإثنتين أخرتين فى عام ١٨٨٣ ، علاوة على سفن المدفعية ، ومع ذلك ، فإن النفوذ الانجليزى لم يعد مسيطراً فى هذا المجال منذ عام ١٨٨٦ . فإستقدمت الحكومة اليابانية أحد المستشارين التقنيين الفرنسيين ، وهو كبير المهندسين فى الإنشاءات البحرية إميل برتان Emile Bertin ، وكلفته بإعادة تنظمي الترسانات اليابانية، وتم على أساس الخطط التى وضعها إميل برتان ، فى عام ١٨٩١ ، بناء طراد مدرع حمولته ٤,٣٠٠ طن ، وكان أول سفينة هامة تم بناؤها فى اليابان . وأخيراً ، وضعت الحكومة فى عام ١٨٩٣ برنامجاً بحرياً جديداً . كان يشتمل على شراء طرادين حمولة ١٢,٠٠٠ طن من انجلترا ، وفى هذه المرة ، رفض الدايت الميزانية اللازمة ، وذلك من أجل الاحتجاج على الطرق الادارية لوزير البحرية ، ولكن الامبراطور تدخل : فإذا ما تم إرتكاب خطأ فى مسائل الدفاع الوطنى ، كما قال فى أمره الصادر فى ١٠ فبراير ١٨٩٣ ، فإنه من الممكن تحمل عبء هذا الخطأ « طوال قرن » ، ولذلك فإنه قرر أن يخفض مرتبات الموظفين ، وأن يقدم حصيلة هذا الاقتصاد لعملية الانشاءات البحرية .

وفى عام ١٨٩٤ ، كان أسطول الحرب اليابانى يشتمل على ٥٨ سفينة ، منها إحدى المدرعات ، و٢١ طراد و ٢٥ سفينة مدفعية .

أما بالنسبة للصين ، فإن عدم اهتمام جماهير الأهالى من الصينيين بالمسائل العسكرية ، والاحتقار الذى كانوا يظهرونه لمهنة الجندية ، كانا لا يسهلان مهمة الحكومة ، ومع ذلك فإن هذه الحكومة قد إعترفت بضرورة بذل مجهود من أجل تحسين وسائل دفاعها ، ولكن النتائج كانت بسيطة ، وكان جيش المانشو يصل ، على الورق ، الى ٣٠٠,٠٠٠ جندى وكانت حرب عام ١٨٦٠ قد أظهرت أنه لم يكن بقادر على مقاومة جيش أوربى ، ولذلك فإن هذه التجربة دفعت البلاط الإمبراطورى الى وضع تنظيم جديد ، دون أن يقوموا بإلغاء الجيش القديم . وبدأت الحكومة ، منذ عام ١٨٧٥ ، فى أن تنظم ، فى كل إقليم ، قوات جندتها

عن طريق التطوع ، وأخذت فى تزويدها بأسلحة حديثة ، وأنشأت دار صناعة فى شنغهاى ، وفى فوتشيو ، وفى نان شينج ، وإشترت البنادق والمدافع من الخارج ، وإستقدمت بعض الضباط الأوربيين ، وبخاصة من الألمان ، من أجل تدريب القيادات ، وكان فى وسع هذه القوات أن تجمع ، فى حالة وقوع حرب ، وتشكل « جيش الارياف » ، ولقد استخدمت فى عام ١٨٨٤ فى حرب تونكين ، ولكن التجنيد عن طريق التطوع لم يكن يستهوى سوى بعض العناصر الأكثر بؤساً ، أو المشكوك فيهم من الأهالى ، كما أن أمر شراء الأسلحة،والذى كانت حكومة كل إقليم تقوم به من نفسها ، كان غير متناسق ، حتى أن القوات كانت لها ، من إقليم لآخر ، مدافع وبنادق من أنماط مختلفة ، وأخيراً فإن القيادة لم تكن قد حصلت على تدريب له قيمته ، خاصة وأن عملية الحصول على الرتب عن طريق الشراء كانت لا تزال متبعة ، وعلى الأقل بالنسبة للقيادات العليا ــ أما المحاولة التى كانت قد بذلت من أجل إنشاء أسطول حربى فانها لم تكن أكثر نجاحا ، وكانت الحكومة قد نجحت ، وعن طريق عمليات شراء فى الخارج ، وفى خلال فترة عشرين عاماً ، فى أن يكون لها ما يقرب من خمسة عشر طرادة ، قامت بتوزيعها على ثلاث قواعد بحرية ، عند مصبات سى كيانج ، ويانج تسى ، ولى هو . ولكنها لم تكن قد كونت القيادات التى تقدر على إستخدام هذه السفن .

ولقد ذكر لى هونج تشانج Li-Hong Tchang فى عام ١٨٨٥ . « إن القوات العسكرية والموارد الخاصة بالصين كانت تفوق مثيلاتها عن اليابان بعشرة أضعاف » ولكن ذلك كان فى المظهر فقط .

٢ - كوريا ، ميدان التنافس :

ولقد تقابلت اليابان والصين ، وإصطدمتا فى كوريا ، وكانت مملكة كوريا ، والتى لم يكن سكانها يزودون عن عشرة أو إحدى عشر مليون نسمة ، تخضع لإمبراطورية الصين ، أى أن ملكها كان يدفع جزية سنوية للبلاط الامبراطورى ، وكان فى وقت وصوله الى الحكم يطلب اليه أمر التعيين . وكانت اليابان ، عند نهاية القرن السادس عشر ، قد وضعت أقدامها لفترة من الوقت فى هذه البلاد ،

ولكنها تخلت عنها فى عام ١٥٩٨ ، وفى أثناء فترة حكم توجو جاوا ، إنقطعت العلاقات فعلياً بين اليابان وبين الكوريين ، وظلت كوريا منغلقة أمام النفوذ الأجنبى ، ولكن الموقف الداخلى فى المملكة ساده الفوضى ابتداء من عام ١٨٦٤ نتيجة لثورات القصر ، وكان يجلس على العرش فى ذلك الوقت ميونغ بوك Myoung Bok ، وهو طفل له من العمر إثنتى عشر عاماً . وكان والده الأمير هيونغ Heung يمارس الوصاية عليه ولكن الملك الشاب قام ، بعد زواجه فى عام ١٨٧٣ ، من إحدى بنات عمه ، والتى كانت تكبره بأربع سنوات ، بإبعاد الوصى ، فإستمر صراع خفى بين الوصى السابق وبين الملكة ، وكانت هذه الاضطرابات الداخلية تزيد من الأطماع فى البلاد .

وهل كانت السيادة الصينية فعلية ؟ كانت الدول العظمى قد حاولت مرتين أن تتدخل فى كوريا ، فرنسا فى عام ١٨٦٦ بعد مقتل بعض رجال البعثات الدينية ، والولايات المتحدة فى عام ١٨٦٨ من أجل تخليص البحارة الأمريكيين الذين كانوا قد وضعوا فى السجن ، وفى الحالتين ، كان التدخل يقتصر على مجرد « مظاهرة » : وكانت إحدى الحملات قد نزلت إلى الشاطىء ، ولكنها لم تحاول التوغل فى الداخل نتيجة لنقص وسائلها . وكانت حكومة الصين قد تحاشت وبكل عناية إتخاذ موقف فى أثناء هذه العمليات ، فأعلنت أن كوريا كانت « مستقلة » فيما يخص علاقاتها الخارجية . وهكذا أعطت عجلة القيادة للإدعاءات المنافسة لها .

وكانت السياسة اليابانية ، ومنذ إعادة سلطة الإمبراطور ، قد وجهت أنظارها صوب كوريا ، وكانت بالنسبة إليها مسألة أمن ، إذ أن ساحل كوريا كان هو المكان الذى يمكن لدولة أجنبية أن توجه منه ، وبأكبر سهولة ، هجوماً على أرخبيل اليابان . كما أن موارد كوريا فى خام الحديد لم يكن من السهل أمر تجاهلها بالنسبة لصناعة اليابان فى المستقبل . وفى عام ١٨٧٣ ، كان قد تم وضع خطة لحملة عسكرية . ولكن أوكوبو Okoubo عارض ذلك . فذكر أن كل عملية خارجية يمكنها أن تعرقل عملية إعادة التنظيم الداخلى ، يجب أن يسبق

إتمامها أمر القيام بأى مجهود من أجل التوسع ، وهى علاوة على ذلك عملية خطيرة ، إذ أنه يمكن لروسيا ، جارة كوريا ، أن تفيد منها وتعمل ضد اليابان . فهل كان من الضرورى الدخول فى هذه المغامرة ؟ وأعطى الإمبراطور الحق لأوكوبو .

وهكذا نجد أن المسألة قد تأجلت لفترة معينة ، عند إكمال إعادة التنظيم الداخلى لليابان . وكانت هذه الفترة فى الواقع لمدة عشرين عاماً . ولكن اليابان قامت ، فى أثناء هذه الفترة ، بتمهيد الطرق لتدخل مقبل ، وكانت الصين قد عارضت ذلك .

فهل من الضرورى ذكر خطوات هذه المنافسة بين النفوذ فى تفاصيلها ؟ يكفينا أن نشير وبسرعة إلى مراحلها .

فى عام ١٨٧٦ ، قامت حكومة اليابان ، وبمناسبة وقوع حادث بين البحارة اليابانيين وبين الكوريين ، بمظاهرة بحرية على سواحل كوريا ، وحصلت على التوقيع (فى ٢٧ فبراير ١٨٧٦)على معاهدة تجارة أعطتها« وإنفتاح»ثلاث موانى كورية ، ووضعية الإعفاءات القضائية للرعايا اليابانيين المقيمين فى هذه الموانى . وكانت هذه هى المرة الأولى التى تتصرف فيها اليابان ، وبالنسبة لدولة آسيوية أخرى ، على طريقة الدول العظمى « الغربية » .

ولكى تمنع عملية إستيلاء تدريجى من جانب اليابان على كوريا ، إضطرت الحكومة الصينية الى أن تتخلى عن موقفها السلبى ، ونصحت ملك كوريا بأن يعارض نفوذ الدول العظمى الغربية ونفوذ اليابان ، ويعمل على معادلة سريان السم بالسم » . وإستعد ميونج بوك للقيام بذلك : وفكر طبقاً لرأى مستشاريه فى تطوير بلاده بإتخاذه الطرق « الغربية » . وتفاوض على عقد معاهدات تجارة مع الولايات المتحدة فى عام ١٨٨٢ ، ثم مع فرنسا وإنجلترا . وتدخلت الصين فى هذه المفاوضات من أجل النص على أن كوريا « تابعة » لإمبراطورية الصين ،

وحاولت إذن أن تعيد تصحيح الموقف الدبلوماسى ، وأن تؤكد حقوق سيادتها .

ولكن توغل النفوذ الغربى تسبب فى كوريا فى نشوب ردود فعل مشابهة لتلك التى كانت قد حدثت فى اليابان وفى الصين فى وقت « الانفتاح » . وبينما كانت حكومة سيول تجد نفسها مشغولة بأطماع الدول . تتالت المؤامرات . وفى عام ١٨٨٢ ، قام الحزب « المعادى للأجانب » . والذى كان يديره الوصى السابق ، بمهاجمة قصر الملك ، وأجبر الملكة على أن تفر ، وسيطر على الحكومة دون أن يتمكن من الإحتفاظ بنفسه فى السلطة . وعادت الملكة إلى سيول ، بعد إنقلاب جديد ، ومع ذلك، فإن أنصار « إنفتاح » كوريا أمام النفوذ الأجنبى قد إنقسموا على أنفسهم : ففكر البعض منهم فى أن يحصل على تأييد لهم فى اليابان ، بينما ظل الآخرون ، والأكثر ميلا الى الناحية التقليدية ، مخلصين للعلاقة التقليدية ، مع الصين . وكانت هذه المجموعة الأخيرة هى التى تحظى بتفضيل الملكة ، ولذلك فإن مجموعة من الشبان الكوريين الذين كانوا قد درسوا فى اليابان حاولوا ، فى عام ١٨٨٤ ، أن يستولوا على السلطة ، بالإتفاق مع مفوضية اليابان فى سيول . ونجح الملك فى الهرب ، وفشل الإنقلاب ، وقامت حكومة الصين ، وبصفتها صاحبة السيادة ، بإرسال قوات من أجل العمل على إعادة إستتباب النظام ، ولكن اليابان قامت بنفس الشىء ، ومن أجل تحاشى وقوع صدام ، نصت الإتفاقية الصينية اليابانية فى شهر أبريل ١٨٨٥ على أن تقوم الدولتان بسحب قواتهما ، وفى حالة وقوع إضطرابات أخرى ، يمكنهما التدخل ، وبشرط أن يكونا قد تفاهما على ذلك مسبقاً . وهكذا نجد أن هذه الإتفاقية كانت تغفل حق تدخل « مشترك » ، يضر بسيادة الصين بشكل خطير . ولكن حكومة الصين حاولت ، مرة أخرى ، أن تعيد تصحيح الموقف فعمل وزيرها فى سيول ، يوان شى كاى Yuan Che-Kai والذى كان فيما مضى سكرتيراً عند لى هوانج تشانج ، وفى فترة السنوات التالية ، على إعادة روابط التبعية ، وإصطدم فى ذلك ، بطبيعة الحال ، بمجهودات اليابان .

وبدأت حكومة كوريا، وهى فى مثل هذا الضعف ، فى البحث عن تأييد

إحدى الدول العظمى الأوربية لها ، فدخلت فى علاقات مع روسيا ، وطلبت منها إرسال معلمين عسكريين ، وطالب الروس ، فى نظير ذلك ، بحق إنشاء قاعدة بحرية فى بورت لازاريف ، على الساحل الشرقى لكوريا ، وعارضت إنجلترا هذه الإدعاءات الروسية ، وأرسلت إسطولا فى الى بورت هاميلتون ، ولم تسحبه من هناك إلا حين إستلمت تأكيدا بأن الروس لن يبقوا فى بورت لازاريف . وهكذا عملت مجموعات النفوذ الأوربى فى كوريا على تحييد نفسها ، بينما ظلت اليابان والصين تواجه كل منهما الأخرى .

ولم ينفجر الصدام ، والذى كان منتظراً منذ بعض الوقت ، إلا فى شهر يوليو ١٨٩٤ . حين وجد ملك كوريا أنه مهدد بحركة تمرد ، إتهمرؤساؤهاالحكومة بأنها قد فتحت البلاد فى وجه نفوذ الأجانب ، إستنجد بالصين . وأعلنت اليابان هى الأخرى ، وطبقا لإتفاقية عام ١٨٨٥ ، نيتها فى التدخل . ولكنها أنزلت هناك ١٨,٠٠٠ جندى فى الوقت الذى أرسلت فيه الصين ٣,٠٠٠ . وأصبحت اليابان سيدة الموقف ، وأفادت من ذلك وقدمت الى حكومة كوريا برنامجاً للإصلاح ، ينفذ « بمساعدة » اليابان ، وأجبرت الملك على أن يعين أحد أنصار النفوذ اليابانى فى منصب رئيس الوزراء[1] (٢٣ يوليو) . ثم قرر الملك نتيجة لذلك طرد القوات الصينية . وبالإختصار ، وصلت كوريا إلى مرحلة مرورها تحت الحماية اليابانية ، وعندئذ ، أعلنت الصين الحرب ، فى أول أغسطس ١٨٩٤ ، وفى طوكيو ، كانت الإستعدادات كلها قد تمت ، وإنتهزت الحكومة الفرصة من أجل الدخول فى حرب توسعية ، وبسرعة كبيرة ، حتى أن هذه الحرب قد نتجت عن البدء فى تطبيق النظام الدستورى ، كما يؤكد ذلك المؤرخ اليابانى تاكيوشى Takeuchi .

---

(١) أفاد الوصى السابق من ذلك وعاد الى سيول ، ولكنه انسحب منها بعد بضعة أسابيع حين وجد أن حكومة اليابان كانت لا ترغب فى أن تترك له أية سلطة

٢ - الحرب الصينية اليابانية :

وفى هذه الحرب الصينية اليابانية تأكد التفوق اليابانى بشكل واضح ، ومن الوهلة الأولى، وطبقا للتفكير الإستراتيجى الذى سوف تظل مخلصة له فى حروبها المقبلة ، قامت هيئة أركان الحرب اليابانية بضمان السيطرة على البحار . وحين حاول إسطول صينى من إثنتى عشرة سفينة أن يصل ، فى يوم ١١ سبتمبر ١٨٩٤ ، إلى مصب نهر يالو ، قام أسطول يابانى ، أقل منه عدداً بإقفال الطريق فى وجهه . وكان الإنتصار اليابانى ساحقاً . نتيجة لنوعية القيادة ، والتسليح فغرق نصف الأسطول المعادى ، ولم يجرؤ أسطول الصين على الظهور بعد ذلك . وهكذا أصبح فى وسع اليابان أن ترسل إمدادها دون أن تواجهها عقبات . وأصبح فى وسعها كذلك أن تمد العمليات العسكرية ، بقيامها بعمليات إنزال أثبت نجاحها تلك السيطرة التى كانت هيئة أركان الحرب قد إستوعبت بها « التقنينات » الغربية ، وعدم القدرة الكاملة لإدارة المخابرات فى جيش الصين ، فى نفس الوقت . فى ٢١ نوفمر ١٨٩٤ ، قامت حملة إنزال بالإستيلاء على بورت آرثر ، على الساحل الجنوبى لمنشوريا ، وقامت بمهمة تعويق وصول القوات التى كانت حكومة الصين تحاول إرسالها صوب كوريا عن طريق البر ، والذى كان الطريق الوحيد المفتوح أمامها . وفى ٣٠ يناير ١٨٩٥ ، نزلت فرقة يابانية عند المدخل الجنوبى لخليج لى تشيلى ، وإحتلت وى هاى وى . وفى ٢٣ مارس ١٨٩٥ ، كان نزول القوات اليابانية فى جزيرة فرموزا ، وفى كل مكان ، تمت عمليات الإنزال هذه دون وقوع معارك لها قيمتها ، وكانت دهشة القيادة الصينية كاملة . وهكذا أصبح لليابان « خريطة حرب » فى صالحها ، وأصبحت تسيطر على المواقع التى كانت ترغب فى الإحتفاظ بها فى وقت السلم . ولكن هذه العمليات لم تكن حاسمة ، مهما كانت أهميتها ، فكان من اللازم ، ومن أجل أن تعترف حكومة الصين بهزيمتها . أن تقوم بتهديد بكين بطريق مباشر ، وعن طريق البر ، ولذلك فإن اليابانيين قاموا بهجوم فى منشوريا الجنوبية وهزموا الجيش الصينى ، يوم ٥ مارس ١٨٩٥ ، فى نيو تشانغ ، إلى الجنوب الغربى من موكدن ، ثم قاموا بالتوغل فى إقليم جيهول ، وهددوا كينج تشيو ، بالقرب من خليج لياو هو .

وكانت حكومة الصين قد فهمت تماماً ، ومنذ شهر نوفمبر ١٨٩٤ ، أن الهزيمة كانت مؤكدة ، وكانت بعد أن حاولت ، وبدون جدوى ، أن تتصل باليابان عن طريق أحد الموظفين الأنجليز فى إدارة الجمارك ، قد حاولت أن تحصل على وساطة الدول العظمى الأوربية ، مع شدة خطورة إعطاء هذه الدول العظمى فرصة المطالبة « بتعويضات » عن الخدمات التى تؤديها ، ولكن الحكومات الأوربية كانت عاجزة عن الوصول الى اتفاق فيما بينها . ولما وجد بلاط بكين أنه لا يمكنه الإعتماد إلا على نفسه ، وأنه عاجز عن تقديم مقاومة فعالة للهجوم الذى كان اليابانيون يوجهونه ضد بكين ، إضطر الى أن يقنع بطلب الصلح . وتم إرسال لى هونج تشانج ، ذلك الرجل الذى كان يمثل سياسة المصالحة ، والتنازلات ، الى طوكيو ، حيث حصل فى ٣٠ مارس ١٨٩٥ ، على التوقيع على عقد هدنة ، وكانت الدبلوماسية اليابانية هى التى تسير مفاوضات الصلح : وفى ٤ أبريل ، أعلنت شروطها ، ورفضت أية مناقشة ، وقدمت إنذاراً فى يوم ١١ . وجاءت معاهدة سيمونوسيكى ، يوم ١٧ أبريل ، لكى تثبت إنتصارها .

ولقد تم إعلان أن كوريا « مستقلة » ، أى أن الصين قد تنازلت عن حقها فى السيادة ، ولم يكن هذا يمثل بعد أمر الإعتراف بالتفوق اليابانى فى هذه المملكة وإن كان إحدى الخطوات المؤدية لهذه الحل .

وتنازلت الصين لليابان عن أراضى فورموزا ، وجزر بكادوريس ، وشبه جزيرة لياو تونج ، ووعدت بأن تدفع ، خلال ثمانية أعوام ، غرامة حربية تبلغ ٢٠٠ مليون تايل (مايقرب من ٧٥٠ مليون فرنك) . وأن تترك للمنتصر وكضمان ، ميناء وى هاى وى ، حتى وقت دفع القسط الثانى من الغرامة . وهكذا إحتفظت اليابان بالسيطرة على خليج لى تشيلى . ولكنها وضعت أقدامها ولأول مرة ، بإستيلائها على شبه جزيرة لياو تونج ، على أرض القارة ، وفى موقع يسمح لها « بتطويق » الأراضى الكورية .

وحصلت اليابان « والتى لها منذ عام ١٨٧٥ معاهدة تجارة مع الصين ، على

ميزات إقتصادية : فتح « موانى » جديدة فى وجه تجارتها ، وبخاصة ميناء تشونج كينج على نهر يانى تسى الأعلى ، والحق فى أن يكون لها فى « الموانى المفتوحة » ليس مجرد الحق فى إقامة المؤسسات التجارية ، بل وأيضاً حق إنشاء الورش الصناعية . حقيقة أن هذه الميزات كانت ستمنح للدول « الغربية » ، نتيجة لوجود مواد الدول الأكثر وداً ، ولكن اليابان سوف يصبح لها منذ ذلك الوقت ، نصيبها فى عملية إستغلال سوق الصين .

وكان إنتصار اليابان كاملا ، ولأقصى درجة ، وكان إيتو Ito رئيس الوزراء والذى كان يعرف أكثر من غيره من رجال الدولة اليابانيين ، الدول الأوربية ، يرغب فى أن يتراجع فى عملية ضم شبه جزيرة لياو تونج ، إذ أنه فهم أن اليابان كانت مهددة ، بوضع أقدامها على القارة ، بأن تثير قلق وتتسبب فى نشأة مقاومة ، ولكنه تراجع أمام إصرار هيئة أركان الحرب .

أما حكومة الإمبراطورية الصينية فإنها أصبحت مغلوبة على أمرها . وكان أمر عجزها عن مقاومة هجوم يابانى ، هو أمر كبير الخطورة، ولم يكن من الصعب عليها قياس نتائجه على مستقبل العلاقات الصينية اليابانية ، وكانت مهددة بخطر اخر ، فهذه الحرب ، التى أظهرت ضعف الامبراطورية ، ألن تتسبب فى تشجيع الأوربيين على التوسع فى مطالبهم ؟ وأعطت جريدة نورث تشينا هيرالد North China Herald ، والتى كانت تمثل مصالح الأجانب ، تحذيرا ، منذ شهر سبتمبر ١٨٩٥ : فإنها كانت الصين ، لا ترغب فى أن تحكم نفسها ، فهناك آخرون يقدرون على ذلك ، ويرغبون فيه » .

بعض المراجع

HULBERT , History of Korea. Séoul, 1905. 2 Vols.

LANGFORD, The Story of Korea. New York, 1911

TREAT, P. China and Korea 1885 - 1894

LANGER, W. The Diplomacy of Imperialism . New York, 1935 Vol. 1.

الفصل الحادى عشر

الدول العظمى الأوربية واليابان
(١٨٩٥ - ١٨٩٩)

كانت هناك أسس لمخاوف رئيس وزراء اليابان . ففى اليوم التالى مباشرة للتوقيع على معاهدة سيمونوسيكى ، وجدت اليابان نفسها ، وقد أصابتها « ضربة توقف » ، وجهتها إليها روسيا ، بمساعدة ألمانيا وفرنسا .

١ - طلب روسيا التدخل الجماعى :

كانت حكومة روسيا مشغولة ، فى أثناء فترة الحرب ، بالنتائج التى يمكن لإنتصار يابانى أن يؤثر بها على مصالحها فى الشرق الأقصى ، وكانت قد قررت ، فى أول فبراير ١٨٩٥ ، أن تدعم أسطولها فى المحيط الهادى ، ولكنها لم تنجح فى رسم خط سير محدد . وكانت مسألة كوريا هى التى أثارت قلقها فى أول الأمر : فما هى الوسيلة اللازمة للمحافظة على إستقلال هذه المملكة وتحاشى إمكانية وقوعها تحت حماية اليابان ؟ ولقد حاولت دبلوماسية روسيا أن تتفاهم بشأن هذه المسألة مع الدول الأوربية الأخرى التى كانت لها ركائز فى الشرق الأقصى ، ولكنها لم تتمكن من الحصول على إجابة من بريطانيا العظمى ، وكان نشر الشروط ، يوم ٤ أبريل ١٨٩٥ ، التى وضعتها اليابان من أجل الصلح ، قد عمل على طمأنتها بشأن هذه النقطة ، ما دامت اليابان قد إختارت صيغة « إستقلال » كوريا ، ولكنه أظهر قرب ظهور خطر آخر ، فى مثل أهمية الخطر الأول ، إذ أن اليابان كانت ، بإقامتها فى شبه جزيرة لياو تونج ، ستسد الطريق فى وجه التوسع الروسى . وإذا كانت السكة الحديدية العابرة لسيبيريا سوف تنتهى عند ميناء يطل على « المياه الحرة » ـــ وكانت هذه هى خطة حكومة روسيا ـــ فإن هذا الميناء كان من الضرورى أن يوجد على سواحل كوريا أو منشوريا . وفى كوريا ، كانت محاولات روسيا فيما مضى قد إصطدمت بمعارضة بريطانيا ، وجاءت نتائج الحرب الصينية اليابانية لكى تقلل أكثر من ذلك من فرص مثل هذا النجاح .

فتبقى إذن شبه جزيرة لياو تونج . وكان معنى ترك اليابانيين يقيمون هناك هو التخلى عن الأمل فى إعطاء سكة حديد سيبريا نقطة نهاية كانوا يحلمون بها .

وفى المؤتمر الوزارى الذى إنعقد يوم ٦ أبريل ١٨٩٥ ، أخذت حكومة روسيا فى نهاية الامر ، قرارها ، واظهر لوبانوف Lobanot وزير الخارجية ، فى تقرير له للقيصر ، أنه كان من الضرورى أن يحصلوا فى الشرق الأقصى على ميناء « فى المياه الحرة » ، ووافق القيصر على ذلك « ومن الواجب أن يقع هذه الميناء على الساحل الجنوبى لمنشوريا ، ويكون مرتبطاً بالأرض الروسية بشريط من الأرض » . ولقد إعتقد لوبانوف أنه من الممكن أن يتفاوض ودياً مع اليابان من أجل الوصول الى هذه النتيجة ، ولكن ويت Witte ، وزير المالية ، كان لا يشاركه هذا التخيل ، ورغم أنه كان يفهم أنه من الممكن للسياسة الروسية أن تؤدى الى صدام ، فإنه رأى ضرورة العمل بسرعة من أجل « حماية » منشوريا ضد الأطماع اليابانية . وكان يرى أنه يمكن الحصول على ضمانات لمصالح روسيا عن طريق التفاوض مع الصين . إذ أن حكومة الصين ، وهى ضعيفة بهذا الشكل ، كانت تحتاج الى تأييد روسيا لها . ولكن الشيء الأساسى ، فى ذلك الوقت ، كان يتمثل فى ضرورة منع اليابان من وضع أقدامها على الساحل الجنوبى لمنشوريا ، فيكف كان يمكنها الوصول الى ذلك ؟ لم يكن فى وسع روسيا أن تتدخل بقوة السلاح ، إذ أنه لم يكن لها فى الشرق الأقصى سوى قوات بسيطة ، تبلغ حوالى ٣٠,٠٠٠ جندى ، فلم يكن فى وسعها أن تعمل الا عن طريق التخويف ، وعلى شرط أن تؤيدها الدول العظمى الأوربية الأخرى فى ذلك ، حتى تتمكن من النجاح .

وفى يوم ٨ أبريل ، إتصلت حكومة روسيا بفرنسا ، وإنجلترا ، وألمانيا ، وطلبت اليهم القيام بتقديم مطالب جماعية لحكومة طوكيو ، من أجل الضغط عليها ، وجعلها تتخلى عن شبه جزيرة لياو تونج .

وكانت ألمانيا قد تتبعت عن قرب ، ومنذ خريف ١٨٩٤ ، تطورات الأزمة الصينية ، ولقد إعتقدوا فى برلين أنه من المرجح ، فى الوقت الذى يعقد فيه

الصلح بين الصين واليابان ، أن تتقدم الدول العظمى الأوربية ، وتحاول الإفادة من ضعف الصين ، من أجل أن تحصل لنفسها على « ميزات خاصة » . وإذا ما قامت اليابان بالحصول على أراض على القارة ، فيطلب الأوربيون « تعويضات » على حساب إمبراطورية الصين ، ولم يكن على إمبراطورية ألمانيا أن تقوم بالمبادرة ، وتعطى الإشارة لعملية « تقسيم الصين » ، مادامت المصالح الألمانية كانت أقل وبكثير من مصالح الدول العظمى الأخرى ، ولكنه كان عليها ألا تبقى « خاوية اليدين » . حين تعمل الدول الأخرى ، وإستعدت السياسة الألمانية ، ولأول مرة ، بهذا الشكل ، لأن تلعب دوراً نشطاً فى مسألة الشرق الأقصى . وكانت تحسب أن تخرج من ذلك بميزة مباشرة ، وكذلك بميزة غير مباشرة ، وإن كانت أكثر أهمية ، بدون شك . فكان فى وسعها ، بتدخلها فى هذه المشكلات ، والتى كانت لروسيا ولفرنسا وإنجلترا فيها مصالح متحالفة ، أن تحصل على نتائج تفيد سياستها العامة . فكان التحالف الفرنسى الروسى ، والذى كان متوقعا من جانب برلين ، رغم أنه لم يكن قد تم الإعلان عنه رسمياً بعد ، قد جاء لكى يثبت فشل السيطرة على القارة ، والتى كانت الإمبراطورية الألمانية قد مارستها فى عهد بسمارك . وكان من مصلحة المانيا ، ومن أجل إضعاف هذا التحالف ، أن « تدفع روسيا فى الشرق الأقصى ، حتى تنشغل بدرجة أقل بشئون أوربا وشرق أوربا » . وكتب غليوم الثانى إلى قيصر روسيا فى ٢٦ أبريل ١٨٩٥ : « ... إن المهمة الكبرى المفروضة ، فى المستقبل ، على روسيا ، تتمثل فى دعم الحضارة والدفاع عن أوربا ضد الهجوم الكاسح من الجيش الأصفر ، وفى هذه المهمة ، سوف أساعدك تماما فى نطاق كل ما أملك من قوة » . وذكر أحد الخبراء الألمان فى مسائل الصين أن التعاون الموجودة مع روسيا فى شئون الشرق الأقصى سيكون له « تأثير له قيمته على حالة روسيا بالنسبة لنا فى أروبا » . ولذلك فإن ألمانيا رحبت بالإقتراح الروسى الخاص بالقيام بتدخل جماعى ، خاصة وأنه إذا مارفضت فرنسا الإشتراك فى هذا التدخل « فإن ذلك سوف يمثل إنفصالا علنيا فى العلاقات الفرنسية الروسية » .

أما فرنسا فلم يكن لها ، فى هذه المسألة ، مصالح مباشرة ، مادامت سياستها

الخاصة كانت موجهة صوب الصين الجنوبية فقط ، ولكنها كانت متحالفة مع روسيا . حقيقة الإرتباطات العسكرية للتحالف لم تكن تطبق على الشرق الأقصى ، ولكنه فى الميدان الدبلوماسى ، كان على الدولتين ، وعلى عكس ذلك ، أن تقوما ، وطبقاً لإتفاقية ٢٧ أغسطس ١٨٩١ ، « بالتفاهم على كل المسائل التى يكون من طبيعتها تهديد السلم العام » . ومهما قلت أهمية معرفة ما إذا كانت مسألة لياو تونج ، أو لم تكن ، من بين تلك المسائل التى تحتم أمر « التفاهم الدبلوماسى » : ففى الحالة التى تقوم فيها حكومة فرنسا ، فى ظروف تمس المصالح الهامة لروسيا ، برفض الاشتراك معها فإنها سوف تعمل بذلك على تقويض التحالف ، بدون شك ، ومهما كان من المؤلم على المشاعر الوطنية أن نرى فرنسا شريكة لألمانيا فى القيام بعملية ضغط جماعى ، فإنه كان على الحكومة أن « تضع إعتبارات محالفاتها فى المقام الأول » : وكانت هذه هى النظرية ، أو وجهة النظر ، التى شرحها جابرييل هانوتو **Gabriel Hanotaux** وزير الخارجية ، أمام مجلس النواب .

وفى الوقت الذى قبلت فيه ألمانيا وفرنسا إقتراح روسيا ، تهربت **بريطانيا العظمى** ، ومع ذلك ، ألم تكن السياسة البريطانية ترغب فى المحافظة على « سلامة » أراضى الصين ؟ ألم تكن ، بالتالى ، قد تولاها القلق ، نتيجة لهزيمة الصين ؟ ولكن الرأى العام كان قد تطور ، فى أثناء الأشهر الأخيرة من الحرب ، إذ أن نجاح اليابان كان قد أثر عليه تأثيراً كبيراً . فهل كان من المناسب الإتجاه صوب الحقد على هذه الدولة الشابة ؟ ولقد عملت الحكومة حساباً لهذه الاتجاه الموجود عند الرأى العام ، وفكرت كذلك فى أنه يمكن لليابان أن تصبح « موازناً » لروسيا ، وأن تؤدى ، بالتالى ، خدمات لمصالح بريطانيا . ولذلك فإنها كانت تميل إلى القول بأن التوسع اليابانى ، بعد كل شىء ، يمكنه أن يتمشى مع مبدأ المحافظة على سلامة أراضى الصين ، مادام يهدد فقط دولة تابعة وإقليما « خارجياً » ــ هو منشوريا ــ ، ولا يهدد الصين نفسها . حقيقة أن بكين سوف تصبح ، فى حالة إقامة اليابانيين فى منشوريا ، قريبة جداً من الحدود ، ولكنه كان فى وسع الحكومة الإمبراطورية أن تنقل العاصمة وتقيمها فى تانكين ،

أى إلى مركز نفس المنطقة التى كانت تسود فيها المصالح الأقتصادية الإنجليزية : وكانت هذه الإمكانية تحظى باعجاب لورد كمبرلى Kimberley ، وزير خارجية بريطانيا . وكانت هذه أسباب لها قيمتها تدفع الوزارة البريطانية الى تحاشي كل تدخل دبلوماسى فى مسألة تسوية الصلح الصينى اليابانى .

٢ - الضغط على اليابان :

وهكذا نجد أن المانيا وفرنسا إشتركتا وحدهما فى المشروع الروسى . وفى يوم ٢٣ أبريل ١٨٩٥ ، نفذ ممثلوا الدول الثلاث فى طوكيو ، وعلى التوالى ، هذا التدخل ، وقدموا مذكرات كتبت بمعنى متشابه . وذكرت هذه المذكرات أن شروط الصلح المفروضة على الصين كانت مبالغ فيها ، وإذا ما أقامت اليابان فى شبه جزيرة لياو تونج ، فإنها سوف تهدد إستقلال كوريا ، وبالتالى ، فإنهم يدعون حكومة اليابان إلى أن تتخلى عن هذه المادة من مواد المعاهدة . أما فى التعليقات الشفهية التى صاحبت التدخل ، فان وزير خارجية فرنسا قد أظهر حذره ، وأما وزير روسيا فكان أكثر وضوحاً ، وأشار إلى أنه لا يمكن لليابان أن تقاوم طلب الدول العظمى ، ولكن وزير ألمانيا كان هو الذى أخذ ، وبزيادة حماس ، نغمة أكثر خشونة : فذكر أنه فى حالة عدم تراجع اليابان ، فإن ذلك يهددها بوقوع صدام مسلح .

وتداولت حكومة اليابان ، وكان بعض أعضائها يرغبون فى الرد بالرفض . ولكن إيتو Ito . رئيس الوزراء ، كان يعتقد فى أن روسيا تذهب ، إذا مالزم الأمر ، الى حد الحرب ، وأن إنجلترا سوف تظل على الحياد ، وأن الولايات المتحدة سوف لا تهتم بالموضوع. وبعد أخذ رأى المجلس المخصوص قرر الإمبراطور أن يرضخ . وفى يوم ٦ مايو ١٨٩٥ : أعلنت اليابان أنها مستعدة للتخلى عن شبه جزيرة لياو تونج « عملا بالنصائح المخلصة للدول الصديقة » . ولقد تسبب هذا التخلى ، فى الرأى العام اليابانى ، فى نشأة إحتجاجات شديدة ، عملت الحكومة على القضاء عليها عن طريق وقف نشر الصحف الرئيسية . ومع ذلك ، فإن أغلبية الدايت رفضت أمر توجيه اللوم الى الحكومة ، إذ أنها إعترفت بأنه لا يمكن لليابان

أن تخاطر بوقوع صدام بينها وبين الدول العظمى ، وتم فى يوم ٨ نوفمبر ١٨٩٥ التوقيع بشكل نهائى على الإتفاقية التى نصت بإعادة شبه جزيرة لياو تونج إلى الصين .

وهكذا وجدت إمبراطورية اليابان الشابة ، خيبة الأمال ، مع دخولها إلى نطاق « السياسة الكبيرة » ، وبعد أن أصبحت منافسة للدول العظمى الغربية فى مسألة الصين ، رأت نفسها تحرم ، من جانب هذه الدول من جزء من النتائج التى حصلت عليها بإنتصارها . ولكنها تمكنت كذلك من أن تعرف أن هذه الدول العظمى لم تكن كلها مجمعة على رأى واحد : فكان موقف إنجلترا يترك لها الأمل .

٣ - التنافس الروسى اليابانى فى كوريا :

مع إنزال حكومة روسيا مثل هذا الفشل باليابان ، لم تكن تحاول أن تحصل فقط على نجاح « دفاعى » ، ولكنها كانت ترغب فى أن تقيم نفوذها فيها : ولذلك فأن المصالح الروسية واليابانية سوف تصطدم فى كوريا .

وكانت حكومة طوكيو ترغب ، ورغم المادة الموجودة فى معاهدة سيمونوسيكى والخاصة « باستقلال » كوريا ، فى الإحتفاظ باليد العليا على هذه البلاد ، وإذا كانت قد قبلت ، فى اليوم التالى للحرب الصينية اليابانية ، أمر إعادة سلطة الملك ، إلا أنها كانت قد فرضت عليه وجود « مستشارين » يابانيين . ولكن الملكة كانت ، فى بلاط سيول ، تحارب النفوذ اليابانى . ولذلك فإن الجنرال ميورا Miural ، وزير اليابان فى سيول ، لم يتردد ، فى شهر أكتوبر ١٨٩٥ ، فى التخلص من هذه المعارضة : فتم إغتيال الملكة عن طريق مجموعة من الكوريين ، كان يرأسها الوصى السابق على العرش ، والذى أصبح الآن مرتبطاً باليابان ، وظل ملك كوريا خاضعاً لهذه المراقبة الدقيقة من جانب « مستشارية » اليابانيين ، ولكنه نجح فى يوم ١١ فبراير ١٨٩٦ فى ترك قصره ، وفى الإلتجاء الى المفوضية الروسية ، التى منحته الحماية ، وأصدر من هذا الملجأ مرسوماً عارض فيه

السياسة اليابانية ، وحض فيه الأهالى على الثورة وفى شهر مايو ١٨٩٦ إقترح على القيصر أمر فرض الحماية الروسية على كوريا .

وهكذا أصبح النفوذ الروسى والنفوذ اليابانى يواجهان إحداهما الآخر ، كما وقع منذ بضع سنوات بالنسبة للمواجهة التى حدثت بين نفوذ اليابان ونفوذ الصين . فهل كان هذا يمثل مقدمة لصدام ؟ لم يكن فى وسع اليابان أن تسير فى مثل هذه المخاطرة ، إذ أن إمكانياتها العسكرية والبحرية ، والتى كانت كافية لهزيمة الصين . لم تكن تكفى للحرب ضد روسيا ، وكانت فى حاجة الى عدة سنوات من أجل الاستعداد لمثل هذه الحرب ، ومن جانب روسيا ، كان من مصلحتها أن تنتظر ، إذ أن سكة الحديد العابرة لسيبيريا لم تكن قد مدت إلا حتى بحيرة بايكال . ولذلك فإنهما توصلا إلى حل وسط ، وجاءت إتفاقية لوبانوف — ياماجاتا Lobanoff - Yamagata ، فى ٩ يونيو ١٨٩٦ ، تتضمن حلا مشابهاً لما كان قد وضع فى عام ١٨٨٥ ، بين اليابان والصين . وتخلت روسيا واليابان عن أن تعمل الواحدة ضد الأخرى فى سيول ، وإتفقتا على إبعاد نفوذ الدول الأخرى عنها ، وفى حالة وقوع إضطرابات فى كوريا ، يمكن للدولتين أن تتدخلا ، بعد تفاهم مسبق . وفى هذه الحالة ، يمكن لكل منهما أن تقيم لنفسها « منطقة نفوذ » فى هذه البلاد . وكان هذا النوع من « الحكم الثنائى » ، البسيط وغير المحدد ، يمثل تراجع السياسة اليابانية .

والواقع أن نفوذ الحكومة القيصرية كان هو المسيطر على سيول فى عامى ١٨٩٦ — ١٨٩٧ ، إذ أن الملك رأى من مصلحته أن يقوم بتأييد الروس على حساب اليابانيين . ورغم تأسيس الحزب الكورى المسمى « نادى الاستقلال » ، والذى احتج على التدخلات الأجنبية من أى نوع فإن وزير القيصر توصل الى أن يعهدوا بإدارة الجمارك الى أحد الروس ، والى أن يحصل جيش كوريا على معلمين ومدربين من الروس ، وفى شهر نوفمبر ١٨٩٧ ، عقدت إتفاقية روسية كورية وضعت مالية كوريا تحت إشراف أحد المصارف

الروسية . ولكن تغييراً وقع فى بداية عام ١٨٩٨ : ففى الوقت الذى أقام فيه الروس فى شبه جزيرة لياوتونج ، والتى كانوا قد أجبروا اليابانيين على التخلى عنها منذ ثلاث سنوات مضت ، وجدوا أنه من الأوفق أن يعملوا على إبعاد أسباب عداء اليابان ، فتم سحب المدربين الروس ، وأغلق المصرف الروسى ، وتركت إتفاقية روزن ـــ Rosen - Nishii، التى عقدت فى ٢٥ أبريل ١٨٩٨ ، لليابان حرية العمل فى كوريا من الناحية الاقتصادية ، ومع ذلك فإنها إحتفظت بالوعد المتبادل والخاص بعدم التدخل فى سياسة كوريا دون تفاهم مسبق . وكان هذا النظام الجديد ، ورغم كونه مواتياً للمصالح اليابانية ، يحتفظ فى نفس الوقت « بالحجر » الروسى على كوريا .

ولم يكن هذا هو آخر تغير فى السياسة الروسية ، إذ أن وجهات نظر وزارة الخارجية كانت تتعارض مع وجهات الأمبرالية . وكانت هيئة أركان الحرب ترغب ، ومن أجل الحصول على محطة متوسطة بين القاعدة البحرية فى فلاديفوستك وبين القاعدة الحديدة التى أنشأتها فى بورت آرثر ، فى شبه جزيرة لياوتونج ، ترغب فى أن تحصل على « محطة للفحم » على ساحل كوريا ، وتمكنت فى شهر مارس ١٩٠٠ من أن تحصل من حكومة كوريا على حق شراء الأراضى فى خليج ماسامبو ، عند النقطة الجنوبية من كوريا ، وكانت ماسامبو تمثل أحسن خلجان كوريا ، وكانت كذلك فى أقرب مكان فى كوريا الى اليابان . وشكت حكومة اليابان فى أنه سرعان ما تتحول « محطة الفحم إلى قاعدة بحرية » وأسرعت ، فى نفس الوقت الذى قدمت فيه احتجاجاً الى سيول ، بتحذير حكومة إنجلترا ، وعندئذ رأى ملك كوريا ـــ وكان حتى قد أعطى نفسه فى عام ١٨٩٧ لقب إمبراطور ، دون أن تزيد هذه « الترقية » من سلطته ـــ أنه من الحكمة عدم تنفيذ الأتفاقية المعقودة مع روسيا .

وتسببت هذه المحاولات الروسية فى نشوء ردود فعل مماثلة فى إنجلترا وفى اليابان ، وبدت إمكانية التقارب الانجليزى اليابانى فى الأفق ، ولكن حكومة اليابان لم تكن قد إستعدت بعد لأخذ مثل هذه الخطوة .

بعـض المراجـع

ROMANOV, B. , Rossia V. Mandchurii, 1892 - 1906. Leningrad, 1928

Mc CORDOCK , British far Eastern Policy, 1894 - 1900. New York , 1931

TAKEUCHI, T., War and Diplomacy in the Japanese Empire. New York, 1935

LANGER, W. Diplomacy of Imperialism New York , 1935

الفصل الثانى عشر

الصين والدول العظمى (١٨٩٥ - ١٨٩٩)

١ - الشكلان الجديدان للتوسع الأوربى :

تركت الحرب الصينية اليابانية حكومة إمبراطورية الصين تواجه صعوبات ضخمة . فكيف يمكنها دفع الغرامة الحربية ؟ ولم يكن من الممكن الحصول على الموارد اللازمة عن طريق قرض داخلى ، إذ أن أهالى الصين لم يكونوا قد تعودوا إقراض الأموال للحكومة ، ولذلك فإنه كان من الممكن أن تعطى عملية تصفية الحرب فرصا لمطالب يابانية جديدة ، وكانت أسرة المانشو فى حاجة ، ولكى تواجه هذه الحاجة ، إلى أن تلتجىء إلى المعونة المالية « للغربيين » . وكانت الدول العظمى تنوى أن تفيد إلى أقصى حد من هذه المضايقات ، وتستغل ضعف الصين لحساب مصالحها ، وكان دخول اليابان الى المسرح يدفعها إلى أن تسرع : فكان الأمر بالنسبة اليها يتمثل فى ضرورة تدعيم نفوذها فى هذه الأمبراطورية قبل أن يحين الوقت ويصبح فى وسع المنافس أن يحقق طموحاته . ولذلك فإن البلاط الإمبراطورى سوف يجد نفسه مشغولا ، من عام ١٨٩٦ حتى عام ١٨٩٩ ، بمطالب الدول العظمى الأوربية ، التى كانت ترغب فى الحصول ، وعن طريق التفاوض أو عن طريق القوة ، على إمتيازات جديدة . وكانت إمتيازات إنشاء السكك الحديدية ، وإمتيازات« تأجير الأراضى » هما الشكلين الجديدين للتوسع الأوربى ، وكانت تهدف إقامة ، وفى صالح الدول الأوربية ، مناطق نفوذ إقتصادى ، يمكنها أن تؤدى الى تقسيم لمناطق النفوذ السياسى . وكان هذا هو تحطيم Break up الصين ، ومحاولة تقسيمها .

وكان إنشاء السكك الحديدية ، من وجهة نظر الأوربيين ، هو الشرط الأساسى لتنمية تجارتهم ، سواء أكان ذلك من أجل زيادة المدى الذى يوزعون فيه سلعهم المستوردة الى « الموانى المفتوحة » ، أو من أجل سحب المواد الأولية أو المواد

الغذائية التى يشترونها من الصين صوب هذه الموانى . ولكن حكومة الصين لم تكن قد استعدت ، وحتى عام ١٨٩٥ ،لاإعطاء مثل هذا التصريح ، ولذلك ، فإن عملية تحطيم هذه المقاومة ، والحصول على « عقود إمتياز » مفيدة ، تسمح لهم ، علاوة على بناء السكك الحديدية التى سوف يظلون ملاكاً لها ، بأن يحددوا أنفسهم شروط الإستغلال ورسوم النقل ، ويمتلكون بهذه الطريقة وسيلة للممارسة المباشرة على الحياة الاقتصادية للصين ، وذلك فى نفس الوقت الذى يحققون فيه أرباحاً لها قيمتها ، كانت هى هدف مجموعات رجال المال والغرف التجارية التى كانت تهتم باستغلال سوق الصين . ولقد طلب من الحكومات الأوربية أن تعطى تأييدها الدبلوماسى لؤلئك من بين مواطنيها الذين يحاولون الحصول على عقود امتياز ، وكان لرجال الأعمال هؤلاء ، ولرجال المصارف ، وسائل عمل يمارسونها على الصحافة وعلى البرلمان ، وكان فى وسعهم ، بالتالى ، أن يمارسوا ضغطاً على الأوساط الرسمية . ومن جانب أخر ، نجد أن مثل هذا الضغط لم يكن دائما ضرورياً ، إذ أن الأمر كان يمس المصلحة الوطنية : فإنشاء سكة حديدية كان يمثل مكسباً لصناعة الدولة التى تكون قد حصلت على الإمتياز ، مادامت هذه الصناعة سوف تورد القضبان ، وتجهيزات الخط والمهمات المتحركة ، وكان فى وسع عملية الإستغلال أن تتضمن وضع تعريفات ذات أفضلية ، تعمل فى صالح السلع القومية . فهل كان من الممكن ترك الدول المنافسة تحصل على ميزات فى مثل هذا التنافس الإقتصاد ، دون العمل على الحصول على نتائج معادلة ؟ الواقع أن كل دولة من الدول العظمى الأوربية كانت ترى فى سياسة السكك الحديدية هذه وسيلة فعالة من أجل أن تحصل لنفسها على ضمان ، وفى مناطق معينة من الأقاليم الصينية ، لنفوذ متفوق ومسيطر ، ومن أجل أن توجه عملية التنمية فيه .

فهل فهمت حكومة الصين بوضوح ذلك المدى الذى يمكن لمسألة السكك الحديدية هذه أن تصل اليه ؟ وكانت فى العقود الأولى التى وافقت عليها ، قد قبلت شروطاً إستثنائية فى صالح الأوربيين وخطيرة بالنسبة للاستقلال الإقتصادى ، وحتى السياسى ، للصين : فتنازلت للمجموعات المالية الأجنبية

عن الملكية العامة للسكة الحديدية ، وتنازلت عن كل إشراف على إنشاء وإستغلال الخط ، ووصلت حتى ، فى بعض الحالات ، إلى أن تتنازل عن سلطة الشرطة الخاصة بها فى منطقة السكة الحديدية . ولم تعرف ، إلا فى عام ١٨٩٨ فقط ، بالمساوىء الجسيمة لمثل هذا النظام ، وقررت ضرورة وضع السكك الحديدية . التى يتم إنشاؤها بمساعدة رؤوس الأموال الأجنبية ، تحت إشراف السلطات الصينية . وقامت فى وقت لاحق بالعمل على إنشاء خطوط حديدية . على طريق شركات أوربية ، ولكن لحساب دولة الصين .

وهذه « المعركة من أجل الحصول على عقود الإمتياز » ، وحيث لم تكن المجموعات المالية فى بعض الأحيان سوى أدوات فى أيدى حكوماتها ، كانت تمثل ، فى تاريخ الصين المعاصر ، مرحلة خاصة وهامة . وكانت المصالح المالية تقابل وتناقض كذلك المصالح السياسية ، فى شكل خصم من المؤامرات . وكانت عملية منح « عقد إمتياز » تتسبب فى منافسات بين المجموعات المالية وبين الدول العظمى ، وكان الدبلوماسيون يمارسون الضغط على حكومة الصين من أجل جعلها توافق على مطالب رجال الأعمال ، وكذلك من أجل إبعاد إقتراحات الدول الأخرى المنافسة ، وفى نفس الوقت ، كانت الدول العظمى تتعارض فيما بينها من أجل توزيع عقود الإمتياز المقبلة ، وضمان إحتكار عمليات إنشاء السكك الحديدية فى منطقة معينة . وكانت كل « دبلوماسية السكك الحديدية » هذه هى مظهر أساسى من مظاهر تحطيم الصين . وكانت روسيا هى التى أخذت المبادرة ، فى أمر البدء بهذه « اللعبة » .

أما مسألة الحصول على إمتياز « لتأجير الأراضى » فإنها كانت مرتبطة ، على العكس من ذلك ، بمبادرات ألمانيا ، ولقد سارت حكومة الصين ، وتحت ضغط من الإمبراطورية الألمانية ، فى طريق كان يهدد ، بالفعل ، حقوق سيادتها . فأجرت الدول الأجنبية أقاليم لمدد متفاوتة (وكانت غالباً تسعة وتسعين عاماً) . وكانت شروط « عقد الايجار » تعطى الدولة التى تحصل على الامتياز ، وفى الأراضى التى تحصل عليها ، سلطة الادارة والشرطة ، وحق إقامة التحصينات ،

ومخازن الفحم ، والمحطات البحرية ، وأن تحتفظ فيها علاوة على ذلك باحدى الحاميات . وكان من الممكن أن يظهر مثل هذا النظام ، ومن الوهلة الأولى ، على أنه مجرد إمتداد لنظام « الامتيازات » والتى كانت موجودة من قبل ذلك فى بعض « الموانى المفتوحة » . ولكنه ذهب الى حد أبعد منه بكثير ، مادام كان يسمح بوجود القوات العسكرية والبحرية الأجنبية ، وكانت « الأراضى المؤجرة » تكون بالاختصار ، جيباً اجنبيا داخل الأقاليم الصينية ، وكانت لها ، بالنسبة للدولة ذات الامتياز ، وضعية تشبه وضعية المستعمرات ، فكان من الطبيعى إذن أن يفهم البلاط الامبراطورى الصينى النتائج التى يمكن أن تترتب على مثل هذا النظام . ولكن كيف كان يمكن مقاومة مثل هذا التهديد المباشر ؟ ومادام قد أجبر على الموافقة بالنسبة لأحدى الدول العظمى ، ألم يكن من الأفضل ، بالنسبة لتفكيرهم ، منح نفس الميزات للدول الأخرى ، وبشكل يؤدى إلى أن تتعارض هذه الضغوط الأجنبية فيما بينها ، وتعمل كل منها على معادلة الأخرى ؟

ولقد تم إستخدام هذه الوسائل الجديدة ، للتوغل ، من جانب كل من روسيا وألمانيا ، وفرنسا ، وبريطانيا العظمى ، بينما ظلت الولايات المتحدة بعيدة عن ذلك .

٢ – روسـيا :

عملت السياسة الروسية فى منشوريا وفى الصين الشمالية ، وكان برنامج عملها قد تم رسمه بواسطة ويت ، وزير المالية ، وقت إنعقاد مؤتمر وزارى يوم ١١ أبريل ١٨٩٥ ، أى فى الوقت الذى كانت فيه حكومة روسيا قد قررت توجيه « ضربة توقف » لليابان . وكان الواجب الأساسى يتمثل فى ضرورة إمتلاك ميناء على « المياه الحرة » فى الشرق الأقصى . ولكنه كان من الضرورى قبل الوصول إلى ذلك أن يتم أولا إنهاء السكة الحديدية العابرة لسيبيريا . ولكن عملية بناء ذلك الجزء من الخط الحديدى ، والذى كان عليه أن يصل بين بحيرة بايكال وبين خباروفسك ، على الأوسورى ، كانت تصطدم ببعض الصعوبات ، نظراً لأن الخط كان سيمر فى منطقة غير مستوية ، ستكون الانشاءات فيها طويلة ومكلفة ،

علاوة على أنه كان على الخط أن يقوم بعملية دوران طويلة من أجل أن يمر حول حدود منشوريا . وفى حالة التمكن من إنشاء خط مباشر . من تشيتا إلى فلاديفوستك ، عبر منشوريا الشمالية ، كان فى وسعهم أن يقتصدوا مسافة ٩٠٠ كيلومتر ، علاوة على ميزة إجتياز منطقة مستوية ، تكون عملية الانشاءات فيها سهلة ، وكان هذا الخط « العابر لمنشوريا » يسمح للنفوذ الروسى بالتوغل فى مناطق حدود إمبراطورية الصين ، ويسهل بعد ذلك عملية إمتداد هذا النفوذ صوب خليج بى تشيلى ، أى صوب « البحر الحر » ، وبالاختصار ، فلقد أصبحت مسألة منشوريا مطروحة للبحث . وبدلا من أن يفكر ويت فى إستخدام القوة من أجل حلها ، إذ أنه كان على روسيا أن تحسب حساباً لمقاومة الصين ومقاومة اليابان لها فى نفس الوقت ، إقترح إستخدام ، وسائل سليمة ، فيكسب ود حكومة الصين ، ويزيد من أهمية « الخدمة » التى قدمتها لها روسيا بإجبارها اليابان على إخلاء شبة جزيرة لياو تونغ ، وتعرض روسيا عليها مساعدتها ، وتحصل فى نظير ذلك على موافقة هذه الحكومة على مشروع السكة الحديدية التى تعبر منشوريا . ولم تكن مسألة ضم منشوريا مطروحة فى ذلك الوقت ، ولسوف ينشأ النفوذ الروسى ويتدعم تدريجيا فى هذه المنطقة ، وذلك فى إنتظار حلول وقت « تقسيم » الصين ، وفى ذلك الوقت تكون روسيا ، وبعد إنشاء السكة الحديدية العابرة لسيبيريا ، وضع أفضل من حيث حصولها على فرصتها .

وكانت هذه الخطة التى وافق عليها القيصر يوم ١٥ أبريل ١٨٩٥ ، ورغم إعتراضات لوبانوف ، ولكى يقوم ويت بتنفيذها ، دون أن يستخدم ، وعلى الأقل من ناحية المظهر ، المسئولية المباشرة للحكومة ، فإنه أنشأ ، فى شهر ديسمبر ١٨٩٥ ، معهداً « سياسيا مالياً » ، وهو المصرف الصينى الروسى ، ووضع على رأسه أحد المنادين بالتوسع الروسى فى الشرق الأقصى ، وهو الأمير أوختومسكى Oukhtomski ، وإن كان مجلس إدارة يضم عدداً من كبار موظفى وزارة المالية . وكان على هذا المصرف ، والذى كانت سبع مصارف فرنسية قد زودته برأس المال وطبقا للائحته ، أن يعمل فى العمليات التجارية وعمليات الحصول على عقود إمتياز من أجل إنشاء السكك الحديدية :

وبدأ تنفيذ هذه الخطة ، ومنحت حكومة روسيا ، فى يوم ٦ يوليو ١٨٩٥ ، وبضمان منها ، وعن طريق مجموعة من المصارف الروسية والفرنسية ، قرضاً قيمته ٤٠٠ مليون فرنك لحكومة الصين ، لكى تسمح لها بأن تدفع لليابان القسط الأول من الغرامة العسكرية ، وكانت الدبلوماسية تأمل فى أن تكون هذه الخدمة جديراً بأن يكون لها مقابل . ومع ذلك فإن البلاط الامبراطورى فى الصين رفض أن يوافق على مشروع السكة الحديدية « العابرة لمنشوريا » . والذى كان يرى خطورته . وفى شهر مايو ١٨٩٦ ، وبمناسبة إحدى زيارات لى هونج لروسيا ، أصر ويت وتقدم بعرض جديد : تحالف دفاعى ضد اليابان ، ولمدة خمسة عشر عاماً . ويبدو أن هذا العرض هو الذى جعل لى هونج تشانج يوافق ، وهل من الضرورى أن نعتقد ، وكما يبدو من الوثائق الروسية ، أن المفاوض الصينى قد وجد كذلك فى هذه المشروع ميزة شخصية ، وهى « عمولة » تبلغ مليون ونصف مليون دولار ؟

وتم التوقيع على معاهدة التحالف فى موسكو فى ٢٢ مايو ١٨٩٦ ، وذكرت المادة الرابعة منها أنه ، من أجل « السماح بوصول القوات الروسية صوب النقط المهددة » . وتسمح حكومة الصين بإنشاء خط سكة حديدية يربط سيبيريا بفلاديفوستك ، عبر منشوريا الشمالية ، وتمنح المصرف الروسى الصينى حق إنشاء هذا الخط .

وتم التوقيع على عقد التنازل يوم ٨ سبتمبر ١٨٩٦ ، فيقوم المصرف بإنشاء شركة تسمي « شركة سكة حديد شرق الصين » ، تتعهد بأن تبنى ، فى مدة ستة أعوام ، خط السكة الحديدية ، وتقوم بعملية إستغلاله ، ويكون لها وحدها حق تحديد الرسوم . ويتم تسليم الأراضى اللازمة لإنشاء الخط مجانياً للشركة إذا ماكانت ملكا للدولة ، أما إذا كانت ملكاً خاصاً ، فعلى الشركة أن تقوم بشرائها . وفى كلتا الحالتين تمنح حكومة الصين إعفاء من الضريبة العقارية . ومنح هذا الإمتياز لمدة ثمانين عاماً ، وفى نهايتها تسلم السكة الحديدية لحكومة الصين ، دون أن تحصل الشركة على تعويض ، ومع ذلك ، فيمكن لحكومة الصين أن تعيد شراء

هذا الخط بعد ست وثلاثين عاماً ، ولكن الشركة حصلت ، علاوة على ذلك ، على حقوق ضخمة : فيمكنها أن تستخدم موظفين كلهم من الروس ، ويكون لها حق إستغلال المناجم التى يمكن أن توجد فى « منطقة السكة الحديدية » ، ولها أخيراً السلطة « المطلقة » لإدارة هذه المنطقة ، ومن جانب آخر نجد أن العقد قد أهمل وضع تحديد دقيق لإمتداد هذا الإقليم ، وذكر فقط أن « منطقة السكة الحديدية » تضم ، علاوة على الأراضى اللازمة لإنشاء الخط ، المحاجر والغابات الموجودة بالقرب منها والتى تستخدم من أجل التزود بمواد البناء والإنشاء ، وكذلك الأراضى اللازمة « لحماية » الخط الحديدى ، وهو تعبير مطاط تماما ، فهل ستضمن حق الإدارة حق ممارسة سلطة الشرطة ؟ بدون أدنى شك : فيمكن للشركة إذن أن تحتفظ « بحرس حماية » . وهو أمر منصوص عليه ، وذكرت جريدة نورث تشينا هيرالد ، فى يوم ٣٠ أكتوبر ١٨٩٦ ، أن حكومة الصين كانت حتى قد وافقت ، وباتفاقية سرية ، تسمى « إتفاقية كاسينى Cassini » (على إسم وزير روسيا فى بكين) ، على وجود جنود نظاميين من الجيش الروسى فى « منطقة السكة الحديدية » ، ولكن أصالة هذه وثيقة تم نقضها بحجج قوية : فلاشك فى أن النص الذى نشرته جريدة نورث تشينا هيرالد هو مشروع إتفاق كان الروس قد وضعوه فى أثناء المفاوضات ، ولكن حكومة الصين لم توافق عليه . وعلى أية حال فإن « منطقة السكة الحديدية » ، والتى وضعت تحت إدارة وتحت حماية مندوبى الشركة . كانت لها وضعية مشابهة ومماثلة لمناطق « الامتيازات » فى الموانى المفتوحة ، وكانت خارجة تماماً عن سلطة حكومة الصين .

وكانت النقطة الثانية من البرنامج الروسى تهدف الحصول على ملكية أحد الموانى « فى المياه الحرة » ، على ساحل منشوريا الجنوبية ، وحين قامت الامبراطورية ، فى شهر نوفمبر ١٨٩٧ ، باحتلال كياو تشيو ، أسرعت حكومة روسيا وأشارت الى هذه السابقة ، وقامت فى شهر ديسمبر ١٨٩٧ باحتلال ، وبواسطة أسطولها الخاص بالشرق الأقصى ، خليج بورت آرثر ، فى شبه جزيرة لياو تونغ ، رغم إحتجاجات ويت ، الذى ظل من أنصار سياسة « التوسع السلمى » . وإحتج

البلاط الامبراطورى الصينى ، ولكن لى هونج تشانج ، وزير الخارجية ، ترك نفسه لكى يقنعوه وعن طريق « هدية » جديدة — بأن المطالب الروسية تتوافق مع مصالح دولته ، وفى ٢٧ مارس ١٨٩٨ ، تنازلت إتفاقية صينية — روسية ، لروسيا ، وبواسطة عقد لمدة خمسة وعشرين عاماً عن الجزء الجنوبى من شبه جزيرة لياوتونج مع بورت آرثر وتالين وان (دالنى) . وفى بورت آرثر ، كان فى وسع الروس أن ينشئوا قاعدة بحرية ، أما فى دالنى فينشئوا فيه ميناء تجارياً ، لكل السفن التجارية لكل الدول . وحصلت « شركة حديد شرق الصين » ، وفى نفس الإتفاقية ، على حق إنشاء فرع يوصل خاربين ، وهى إحدى محطات السكة الحديدية العابرة لمنشوريا ، بدالنى : وسيكون هذا هو سكة حديد « جنوب منشوريا » ، والذى ستطبق عليه كل شروط العقد الموقع عليه فى عام ١٨٩٦ .

وبالإجمالى ، فبالرغم من أن روسيا لم تكن لها حقوق معينة خارج « منطقة السكة الحديدية » ، و « والمنطقة المؤجرة » فى لياوتونج ، إلا أن كل منشوريا قد أخذت تتحول إلى « منطقة نفوذ » روسى . وأصبح الروس هم الذين يسيطرون على وسائل المواصلات ، والذين يعملون على إستغلال المناجم ، وكانت رؤوس الأموال الروسية (أو سميت كذلك ، خاصة وأن جزءاً كبيراً منها كان يأتى من فرنسا) هى التى تستثمر فى المشروعات ، وفى إستغلال الغابات ، وفى إنشاء الطواحين . وعلاوة على العدد الضخم من عمال السكة الحديدية ، أرسلت روسيا إلى هذه البلاد عدداً من التقنيين ، والعاملين فى التجارة .

ولم تقف السياسة الروسية عند هذا الحد بل حاولت أن تمد توغلها الإقتصادى صوب الصين نفسها . ولكننا نجد ، ومنذ أن تخلت دبلوماسية القيصر ، فى شهر مارس ١٨٩٨ ، عن الطريقة « السامية » التى نصح بها ويت ، وأجبرت حكومة الصين على أن تتنازل لها عن بورت آرثر ، أن العلاقات الودية التى كانت قد بدأت مع معاهدة التحالف فى عام ١٨٩٦ قد تعرضت للمخاطر ، وكان هذا سبباً جديداً يزيد من رغبة روسيا فى التمكن من ممارسة ضغط مباشر على حكومة بكين . وكان مد شبكة السكة الحديدية الخاصة

بمنشوريا صوب شمال الصين يمكنه أن يخدم مخططاتها الإقتصادية والسياسية في نفس الوقت . وهكذا تحولت أنظار روسيا في ذلك الوقت صوب إقليم جيهول . ونجح بافلوف Pavloff ، وزير روسيا في بكين أن يحصل في أول يونيو ۱۸۹۹ ، على إتفاق يحتفظ للروس بحق إنشاء السكك الحديدية في المنطقة الواقعة إلى شمال بكين ، من أجل ربط الخطوط الروسية الخاصة بسيبريا ومنشوريا بعاصمة الصين .

۳ - ألمانيا :

وكانت الحكومة الألمانية مصممة على أن تعمل بمجرد أن تحاول الدول العظمى الأخرى أن تمنح نفسها حقوقاً وميزات كاملة . وكان غليوم الثانى قد نبه القيصر ، يوم ۳۰ يوليو ۱۸۹٥ ، إلى أنه إذا ما حصلت روسيا لنفسها على « مؤسسة إقليمية » فى الصين أو فى كوريا ، فإن ألمانيا سوف تعمل من أجل أن تحصل لنفسها « على الأقل » على « مخزن فحم » . ولكن ، ماهو السبب فى إخضاع عمل ألمانيا وربطه بعمل مسبق من جانب دولة أخرى ؟ كانت المستشار هو هنلو Hohenlohe يرى ، منذ أول سبتمبر ۱۸۹٥ ، أنه من الضرورى أن يعمل ، « حتى فى حالة عدم حصول روسيا على ممتلكات إقليمية » ، وكان قد قام بتحسس الموقف حيال البلاط الإمبراطورى الصينى ، وكانت ألمانيا فى حاجة ، ومن أجل إستمرار السياسة التى كانت قد إتبعتها فى صالح الصين فى مسألة لياوتونغ ، ومن أجل حماية مصالحها التجارية فى الشرق الأقصى ، وكما قال ، إلى أن تحتفظ بأسطول حربى فى بحار الصين ، وبالتالى إلى أن تحصل هناك على قاعدة بحرية . ولكن وزير خارجية الصين تحاشى ، فى شهر نوفمبر ۱۸۹٥ ، إعطاء إجابة محددة ، وعبر عن مخاوفه من قيام الدول الأخر بتقديم مطالب مماثلة ، ورغم ذلك ، فإن المشروع الألمانى إستمر فى طريقه . فما هى النقطة التى يختارونها على ساحل الصين ؟ لقد كانت « ميناءاً مفتوحاً » ، وبالتالى كانت للدول العظمى الأخرى فيها مصالح ، جزر شوسان ، قرب مصب يانج تسى ؟ لم تكن إنجلترا تقبل رؤية المانيا تستقر قرب شنغهاى . لقد أوصى الجغرافى ريتشتوفن Richthofen ، والأميرال فون تربيتز Von Tirpitz ، قائد أسطول الشرق الأقصى ،

باختيار خليج كياو تشيو ، فى شبه جزيرة شانتونج ، أى فى المنطقة التى كانت الموارد الاقتصادية فيها هامة ، وبعد أن قاموا بارسال جورج فرانزيوس Georg Franzius ، خبير إنشاء الموانى ، لكى يدرج الحلول المختلفة على نفس الموقع ، حولت الحكومة الألمانية ، والتى أصبح فيها الأميرال فون تربيتز وزير الدولة للبحرية ، أنظارها ، ومنذ صيف عام ١٨٩٧ ، ورغباتها كذلك صوب كياو تشيو .

وكانت عملية إغتيال إثنين من رجال بعثات التنصير الكاثوليك الألمان فى شانتونج . فى أول نوفمبر ١٨٩٧ ، فرصة لتحقيق المشروع ، وسرعان ما تم إنزال القوات الألمانية ، وإحتلت هذه القوات مدينة كياو تشيو يوم ٣ ديسمبر . وقال غليوم الثانى ، أنه من الضرورى « أن نظهر الصينيين » وبأقصى طريقة ، وإذا ماتطلب الأمر ، بأقصى تشدد عنيف ، أنه لا يمكن أن يتسلوا مع إمبراطور ألمانيا » . وإحتجت حكومة الصين ، ولكنها إضطرت الى الرضوخ ووافقت على التفاوض ، وقدمت روسيا إعتراضات عنيفة للغاية ، حتى اليوم الذى أعلنت فيه لها ألمانيا أنه يمكنها أن تقوم بنفس الشىء بالنسبة لبورت آرثر . أما انجلترا ، فإنها تركتهم يعملون : ورأى سالبرى أن أفضل ما فى الأمر ، وبدلا من أخذ كل شىء ، هو أن النقطة التى قامت ألمانيا بإختيارها لم تكن قريبة للغاية من ممتلكات إنجلترا ولذلك فإن الحكومة الألمانية لم تواجه صعوبة كبيرة من أجل الحصول على التوقيع يوم ٦ مارس ١٨٩٨ على إتفاقية ، وكانت المعاهدة الصينية الألمانية تضم شروطاً إقليمية ، وشروطاً إقتصادية .

ولقد تنازلت الصين لألمانيا ، ولمدة تسعة وتسعين عاماً ، عن « مدخلى خليج كياو تشيو ، والجزر الواقعة فى هذا الخليج ، مع حق إنشاء محطة بحرية تحميها التحصينات « ستكون هذه هى قلعة تسينج تاو » وفى هذا « الأقليم المؤجر » ، تتنازل الصين عن ممارسة حقوق سيادتها ، وفيما حول هذا الاقليم ، سمح لألمانيا بأن تحتل عسكرياً منطقة يصل نصف قطرها إلى مسافة خمسين كيلو متراً ، تسمى المنطقة « المحايدة » ، وهى التى سوف تحتفظ فيها الصين . ومن

حيث المبدأ ، بحقوق سيادتها ، ولكنها لن تنشر أية لائحة أو تأخذ « أية إجراء » بشأنها دون الموافقة المسبقة لحكومة المانيا ، ـــ أى أن نظامها سيصبح نظام حماية .

وكانت للبنود الإقتصادية مدى أكثر إتساعاً : فتطبق على كل إقليم شانتونج ، وسمح لألمانيا أن تبنى هناك ثلاث خطوط للسكك الحديدية . فى شكل مثلث (كياو تشيو إلى تسينان ، فى إتجاه هوانج هو ، وكياو تشيو إلى إى ـــ تشيو ، فى إتجاه الجنوب الغربى ، وإى تشيو ـــ تسينان) ، وسيكون للشركة صاحبة الإمتياز مجلس إدارة ألمانى ، وتستخدم المهمات الألمانية ، ويمكنها أن تحدد حسب رغبتها رسوم النقل ، وسيكون من حقها أن تستغل المناجم فى منطقة تبلغ خمسة عشرة كليو متراً من كل جانب من جوانب السكك الحديدية . ولكن الصين كانت تحتفظ ، وعلى عكس ماجاء فى العقد الخاص بالسكة الحديدية العابرة لمنشوريا ، وفى منطقة هذه السكة الحديدية ، بسلطات إدارتها وسلطة الشرطة ، ولقد نصت صراحة[1] على أن القوات الصينية وحدها هى التى ستقوم بضمان حماية الخط الحديدى ، وأنه من الواجب على القوات الألمانية ألا تخرج من « المنطقة المحايدة » . وكان هذا دليلا على أن حكومة الصين ، والتى كانت قد منحت حقوقاً إستثنائية ومنذ عامين لروسيا ، قد فهمت الخطر وأخذت الأن حذرها ، وأخيراً فإن الصين تعهدت أن تمنح المقاولين الألمان حق الأولوية ، فى كل الحالات ، وحيث تكون المعونة الأجنبية ، فى الأشخاص ، أو رأس المال ، أو المهمات ، ضرورية لأى غرض من الأغراض فى إقليم شانتونج » .

وكان هدف هذه الإستعدادات واضحاً (وحدده بولوف Bulow وزير الشئون الخارجية فى مذكرة بتاريخ ٢ يناير ١٨٩٨) : فمن الواجب أن تحصل المانيا على « منطقة نفوذ » فى شانتونج وفى وادى هوانج هو الأدنى « حتى إنحناءته صوب الشمال » . وبعد الحصول على هذه النتائج ، ماذا سيكون خط السلوك فى

---

(١) فى اتفاقية تكميلية فى ٣١ مارس ١٩٠٠

المستقبل ؟ وكان بولوف هو الذى ذكره كذلك ، فى مذكرة بتاريخ ١٤ مارس ١٨٩٩ ، فلم يكن من مصلحة ألمانيا ، فى ذلك الوقت ، أن تشجع عملية فعلية « لتقسيم » الصين ، إذ أنه لم تكن لديها بعد قوة بحرية كافية تسمح لها بأن تمنح نفسها نصيباً مميزاً ، ولم يكن من مصلحتها أن تشترك فى المنافسات الموجودة ، ـــ صدام مزمن بين روسيا واليابان بشأن كوريا ، أو خلاف فرنسى إنجليزى بشأن سيام . ولذلك فقد كان عليها أن تكتفى بعملية مد نفوذها الإقتصادى عن طريق الحصول على إمتيازات تتعلق بالسكك الحديدية أو بالمناجم ، وأن تشجع عمليات رجال بعثات التنصير الألمان « بتغطية ظهر » هذا العمل عن طريق وجود أسطول المانى وحامية ألمانية فى تسينج تاو ، وبطريقة « تحافظ بشكل مستمر بضغط السلاح الألمانى تحت أعين الأهالى الصينيين الذين يتضح أنهم لايتأثرون إلا بإظهار القوة الموجودة » . وأضاف بولوف أنه من الضرورى مع ذلك ، أن يحاولوا « طمأنة » حكومة الصين ، حتى يحصلوا فى المستقبل على « عطايا » ، فمثلا يمكن لفرصة أن تسنح من أجل « تعيين أحد ضباط البحرية الألمانية كمدرب عام على رأس الأسطول الصينى من أجل إعادة تكوينه » . وهكذا نجد أن الإمبراطورية الألمانية كانت تستعد ، ودون أن تحاول تقسيم الصين ، للقيام بدور هام هناك .

٤ – فرنسا :

كانت فرنسا تهتم بنوع خاص ، ومنذ عام ١٨٨٥ ، بأقاليم الصين الجنوبية ، وكان أوجست جيرار Auguste Gérard ، وزيرها فى بكين ، قد أسرع هو كذلك من أجل الإفادة من « الخدمات المقدمة » فى وقت إعادة النظر فى معاهدة سيمونوسيكى ، وكانت لديه وسيلة ضغط فعالة ، مادامت عملية دفع القرض الروسى (٤٠٠ مليون فرنك) والذى تمت الموافقة عليه للصين ، كان يعتمد على حسن نية المصارف الفرنسية . ولقد تمكن جيرار ، عن طريق التفاوض . ودون الإلتجاء إلى تهديدات مباشرة . وكان على علاقات ودية وثيقة مع لى هونج تشانج ، وكان يقدم له نصائح ثمينة ، من أن ينجح فى الحصول ، وعن طريق سلسلة من الإتفاقيات المتتالية ، على ميزات تشبه تلك كانت قد أفادت منها كل

من روسيا وألمانيا .

وكانت إتفاقية ٢٠ يونيو ١٨٩٥ ، فى نفس الوقت الذى تعطى فيه فرنسا الجزء الأكبر من إمارة إكسين هونج ، على ميكونج الأعلى ، تفتح أمام التجارة الفرنسية مدن لونج تشيو ، فى كوانج سى ، ومنج تسى وسو ماو فى يونان ، مع الحق فى الإقامة لرعاية ومحمى فرنسا وبشروط مطابقة لتلك التى كانت موجودة فى « الموانى المفتوحة » ، وصرحت لفرنسا بأن تمد داخل الأراضى الصينية خطوط سكك حديد تونكين ، ووعدت بأن تحتفظ بالتفضيل للمهندسين أو رجال الصناعة من الفرنسيين فى أمر إستغلال المناجم فى أقاليم يونان ، وكوانج سى ، وكوانج تونج ، وسرعان ما كانت مسألة السكك الحديدية موضوع إتفاقيتين تكميليين ، إحداهما من أجل السكة الحديدية التى تتجه من لاو كاى (على حدود الصين) صوب عاصمة يونان (١٠ أبريل ١٨٩٨) ، والثانية من أجل الخط الذى يمكنه أن يصل عن طريق لونج تشيو إلى نان نينج (١٢ يونيو ١٨٩٧) ، وبالنسبة لسكة حديد يونان ، كانت الشروط الخاصة بالإستغلال ، والرسوم ، والمهمات ، هى تقريباً نفس الشروط التى كانت ألمانيا قد حصلت عليها فى إقليم شانتونج ، ولكن الشركة الفرنسية حصلت على حق أن تقوم بحراسة السكة الحديدية بواسطة « ميليشيا » من الأهالى ، تحت قيادة ضباط من الأوربيين . وكان من المفهوم أنه لا يمكنها فى أى حالة من الحالات أن تستدعى قوات فرنسية[1] .

وجاءت « تصريحات » حكومة الصين ، فى ١٥ مارس ١٨٩٧ ، و ١٠ أبريل ١٨٩٧ ، لكى تمنحا فرنسا ميزة جديدة : الوعد ، بعدم التصرف ، فى جزيرة هاينان ، عند مدخل خليج تونكين ، والأقاليم الثلاث الموجودة فى جنوب الصين فتعهدت حكومة الصين بألا تتنازل عن أى أرض فى هذه المناطق ، وبأية صفة من الصفات ، لدولة أخرى غير فرنسا ، وكان هذا ضماناً للميزات التى

---

(١) تحددت هذه الشروط بإتفاقية ٢٩ اكتوبر ١٩٠٣

كانت قد حصلت عليها ، وإعترافاً « بمنطقة نفوذ » فرنسية .

وأخيراً فإن حكومة فرنسا طالبت ، وعلى مثال ألمانيا وروسيا ، « بإقليم مؤجر » . وحصلت فى ٢٧ مايو ١٨٩٨ على التنازل ولمدة تسعة وتسعين عاماً عن خليج كوانج تشيو وان ، فى إقليم كوانج تونج ، على بعد ثمانين كيلو متراً إلى الشمال من هاينان ، وكانت مساحة هذا الإقليم تقرب من ٨٠٠ كيلو متر مربع ، ويسكنه ٢٠٠,٠٠٠ نسمة . وكانت الشروط هى نفس الموجودة فى الحالات السابقة : الحق فى إنشاء محطة بحرية ومخزن للفحم ، وفى إقامة التحصينات والإحتفاظ بحامية . ولكن هذا الإتفاق لم يتضمن بنوداً إقتصادية تشبه تلك التى كانت ألمانيا قد حصلت عليها فى إقليم شانتونج . ومع ذلك ، ألم يكن فى الحسبان أنه سيكون من الممكن سحب جزء من تجارة الصين الجنوبية صوب كوانج تشيو وان ؟ والواقع أن هذا الأمل لم يتحقق : فلقد إستمرت الحركة التجارية تتجه صوب هونج كونج ، وظل « الإقليم المؤجر » ، من وجهة النظر الاقتصادية ، تحت سيطرة الميناء الانجليزى .

٥ – بريطانيا العظمى :

لم يكن من طبيعة مثل هذا التقدم الذى حصلت عليه كل من روسيا ، وألمانيا ، وفرنسا ، الا أن يثير قلق إنجلترا ، فمنذ نصف قرن ، لم تكن السياسة الإنجليزية قد واجهت فى الصين عقبات صعبة ، وفى خلال هذه الفترة ، والتى كانت فيها المسألة الصينية « مجرد مسألة تجارية » ، أو ما يقرب من ذلك ، كانت قد إحتفظت ، وبدون صعوبة ، بسيطرتها ، خاصة وأنها كانت هى الدولة الوحيدة التى كانت لها قاعدة بحرية قرب الساحل الصينى مباشرة ، ولكن الأشكال الجديدة للتوغل الأوربى جاءت لكى تهدد مثل هذه السيطرة : فإنشاء « مناطق النفوذ » الإقتصادية حول السكك الحديدية ، والحصول على قواعد بحرية ، كل هذه الميزات التى حصل عليها منافسوها ، هل كان فى وسعها أن تترك إنجلترا فى حالة اللامبالاة ؟ كانت إنجلترا قد أيدت ، حتى ذلك الوقت .

مبدأ « سلامة » الصين[1] . فهل كان عليها أن تقف عند هذا الحد . وتعارض بالتالى محاولات الدول العظمى الأخرى ، والخاصة « بتحطيم الصين » - Break up of China ؟ ولكنها ، حتى إذا ما رغبت فى معارضة ذلك ، فهل كان فى وسعها ؟

كانت الحكومة البريطانية قد إضطرت ، وفيما يتعلق بمسألة بورت آرثر ، إلى إتخاذ موقف بالنسبة « لعقود إمتياز التأجير » وكان فى وسع إنجلترا أن توافق على إنشاء قاعدة بحرية ألمانية فى كياو تشيو ، لأن هذا الميناء كان فى موقع بعيد عن كانتون ، وعن شنغهاى ، وعن بكين ، ولكن وجود الروس فى لياو تونج كان يضايقها أكثر من ذلك ، مادامت ترى أن السياسة الروسية كانت ، منذ عام ١٨٥٦ هى التى تضايقها أكثر من غيرها ، ولقد تزايد الخطر منذ اليوم الذى رسى فيه الأسطول الروسى وإستقر فى خليج بتشيلى ، قرب تيان تسين ، وهو الطريق الموصل الى بكين ، فكيف يمكن مواجهة مثل هذا الخطر ؟ لقد فكرت الدبلوماسية الإنجليزية فى أول الأمر فى إمكانية الوصول مع روسيا الى إتفاقية ودية فأعلنت أنها مستعدة ، منذ شهر يناير ١٨٩٨ ، لكى تعترف لها بمنطقة نفوذ إقتصادى فى منشوريا وفى الصين الشمالية ، وبشرط أن تتخلى حكومة روسيا عن كل عملية للحصول على أراضى ، وعن كل محاولة لإقامة « منشأة عسكرية » . ولقد فشلت المفاوضات ، خاصة وأن روسيا كانت قد عقدت العزم على عدم التخلى عن هدفها الأساسى ــ ألا وهو الحصول على قاعدة بحرية فى « المياه الحرة » . ومادامت روسيا قد عملت بطريق بعيد عن معارضة بريطانيا ، فما الذى كان من الممكن القيام به ؟ محاولة الحصول على التأييد الدبلوماسى للولايات المتحدة ؟ ولكن الحكومة الامريكية لم تر فى ذلك خطراً مباشراً وسريعاً بالنسبة لمصالحها . فهل يعملوا على الوصول الى تفاهم مع المانيا ؟ لقد كان هذا هو

---

(١) كتبت China Association خطابا فى عام ١٨٩٨ وجهته الى سالسبرى ، أظهرت فيه مخاوفها من أن تتحول عمليات إعطاء امتيازات إنشاء السكك الحديدية الى قاعدة لتقديم تنازلات اقليمية فى المستقبل فإنها كانت مطابقة (لمصالح التجارة البريطانية التجارية والخاصة بمعونة الصين لكى تدافع عن سيادة وسلامة أراضيها »

الحل الذى ينصح به جوزيف تشمبرلين Joseph Chamberlain وزير المستعمرات[1] . فكتب الى سالبرى رئيس الوزراء ، بأن الرأى العام ينتظر عملا مثيراً من جانبنا ، والرأى العام مؤشر فى غاية السوء ، ولكننى أعتقد أنهم سوف يوجهون إلينا الأسئلة ، وبحدة ، وقت إنعقاد البرلمان ، وإذا لم نقم بأى شىء ، فإنى أخشى من الأثر الذى يؤدى إلى محونا ، وبالنسبة لأصدقائنا ، وعلى الحكومات الأجنبية » . ويبدو أن سالبرى لم يعتقد جدياً فى إمكانية العمل على إفشال سياسة روسيا ، وأنه قد حاول فقط مجرد أن يعمل على كسب الرأى العام البرلمانى : وكان من الضرورى ، من أجل تهدئته ، إعطائه « بعض المواساة ، الإقليمية ، والتى تتعلق بالخرائط الجغرافية » فى الصين . « ولن يكون لهذا الأمر جدوى ، وسيكون ثمنه باهظا ، ولكن ، مادام الأمر يتعلق بمجرد العواطف ، فعلينا أن نقوم به » .

ولقد كان رئيس الوزراء ، مريضاً ، فى جنوب فرنسا ، حين كان على الحكومة أن تقرر الأمر ، وفى يوم ٢٥ مارس ١٨٩٨ ، تداول الوزراء لفترة تزيد على ثلاث ساعات . ولكى يمنعوا روسيا من أن تقيم فى لياو تونج ، لم يكن هناك حل آخر سوى الحرب ، ولكن بورت آرثر « لم تكن تساوى نشوب حرب » . فلم يبق هناك سوى الاشتراك فى عملية « تحطيم الصين » ، ماداموا لا يقدرون على منعها . وهكذا يمكن لإنجلترا أن تحصل بهذه الطريقة على نصيبها من المكاسب ، ويمكنها أن تعمل على حفظ التوازن مع روسيا ، وكانت حكومة الصين نفسها . ومع رغبتها فى أن تحصل على تأييد ضد التوسع الروسى ، قد عرضت ، فى ٢٥ فبراير ١٨٩٨ ، على حكومة لندن ، وعن طريق وساطة السير روبرت هارت ، أن تتنازل لها ، وعن طريق الإيجار ، عن ميناء وى هاى وى ، الواقع عند المدخل الجنوبى لخليج بيتشيلى فى مواجهة بورت آرثر[2] . ووافقت الحكومة البريطانية فى

---

(١) لا يمكننا أن نتعرض هنا لمسألة العلاقات الانجليزية الألمانية فى هذه المرحلة ويكفينا أن نذكر أن المسألة الصينية كانت هى السبب الأول الذى دفع بعض رجال الدولة الانجليز الى أن يبحثوا عن تقارب مع المانيا .

(٢) كان اليابانيون قد قاموا باحتلال هذا الميناء ، لضمان لدفع غرامة الحرب ، وكانوا يستعدون عندئذ للجلاء عنه .

نهاية الأمر على هذا الحل ، وفى أول يوليو ١٨٩٨ ، تم التوقيع على عقد التنازل من جانب حكومة الصين ، وجاء يشتمل على بنود تشبه تلك التى وجدت فى الإتفاق الصينى الألمانى المعقود فى ٦ مارس ١٨٩٨ : فأصبح خليج وى هاى وى منطقة عسكرية بريطانية ، وحول الخليج ، كانت هناك منطقة عرضها ستة عشر كيلو متراً تدخل فى التنازل ، وإن كانت قد ظلت خاضعة للإدارة الصينية ، ويضاف إلى « المنطقة المؤجرة » منطقة أخرى هى « منطقة نفوذ » تضم كل الأراضى الشرقية من شانتونج . وكان على هذا الاتفاق أن يظل سارياً « طوال المدة التى يظل فيها ميناء بورت آرثر واقعاً تحت إحتلال روسيا »[1] .

وهكذا تخلت إنجلترا عن عملية الدفاع عن « سلامة الصين » وكان هذا تخلياً عن سياستها السابقة ، ـــ ولكنه كان « بدون رغبة » منها . وحين تم فى ٢٩ أبريل ١٨٩٨ إستجواب الحكومة أمام مجلس العموم ، وشعرت بأنهم سوف يأخذون عليها أمر تركها بريطانيا، تتخلى ، عن الموقف الذى كانت قد حصلت عليه ، إكتفى بلفور Balfour ، وزير الخارجية ، بأن يسأل عمن هو ذلك الإنجليزى ، الذى كان يرغب فى الدخول فى حرب من أجل بورت آرثر .

ومع ذلك ، فإن الحكومة قد إنشغلت بأمر إعاقة التوسع المقبل لسياسة « الأقاليم المؤجرة » . وكان ما ترغب فى تفاديه بنوع خاص هو وجود دولة عظمى أخرى فى ذلك الجزء من الصين الوسطى ، وحيث كانت لإنجلترا أضخم مصالحها الإقتصادية ، ورأت الجمعية البريطانية للصين British China Association أن ما هو أساسى كان يتمثل فى « الإحتفاظ بمنطقة يانج تسى سليمة » . وكانت السياسة البريطانية قد نجحت فيما يتعلق بهذه النقطة ، وكانت قد حصلت من حكومة الصين يوم ١١ فبراير ١٨٩٨ ، وفى نظير قرض كانت الصين فى حاجة اليه لدفع القسط الأخير من الغرامة الحربية لليابان ، على

(١) فى يوم ٩ يونيو ١٨٩٨ تنازل عقد انجليزى صينى اخر لانجلترا ، ولمدة تسعة وتسعين عاما ، على اقليم صغير يعتبر امتدادا لما كانت تمتلكه فى كو لونج ، أمام هونج كونج .

وعد بعدم التصرف فى صالح أية دولة أخرى عن أية أراض « فى الأقاليم المجاورة ليانج تسى » .

وكانت منطقة يانج تسى هذه كذلك هى التى يجب حمايتها من سياسة السكك الحديدية للدول العظمى الأخرى ، وما دامت عقود الإمتياز الخاصة بالسكك الحديدية كانت لا تهتم الا بمناطق الحدود ، فإنه كان فى وسع بريطانيا العظمى أن توائم نفسها معها . ولكن ، حينما تمكنت ، فى شهر يونيو ١٨٩٨ ، مجموعة من رجال المال من بلجيكا ، مؤيدة برؤوس أموال فرنسية (مصرف باريس Banque de Paris) ، وبالمصرف الروسى الصينى ، من الحصول على عقد إمتياز لإنشاء خط سكة حديد من بكين إلى هانكيو (١,٣٠٠ كيلو متر) ، كان رد فعل الحكومة البريطانية مؤيدة فى ذلك بمصرف هونج كونج وشنغهاى ، فى منتهى العنف . ومع ذلك ، فإن شروط هذا العقد كانت أقل ميزة بالنسبة لمن حصلوا على الإمتيازات عن الميزات التى كانت قد حصلت عليها روسيا ، وألمانيا أو فرنسا ، إذ أنه إذا كانت هذه المجموعة البلجيكية ستعمل على إيجاد الأموال اللازمة ، وإنشاء وإستغلال الخط ، فإنها كانت ستتعاقد على القرض بإسم حكومة الصين[1] . ولذلك ، فإن خط السكة الحديدية سيكون صينيا . ولم يهم كل ذلك ! ورأت الحكومة البريطانية أيدى روسيا فى هذه المسألة ، وخشت من أن يتوغل النفوذ الروسى حتى الصين الوسطى . فقدمت إحتجاجها لحكومة الصين دون غيرها (١٠ أغسطس ١٨٩٨) . وأعلنت أنها سوف تعتبر عملية التصديق على العقد على أنه « عمل عدائى » تجاه بريطانيا العظمى ، ومع ذلك ، فلقد تم التصديق على العقد . وعندئذ ، إستلم الأسطول البريطانى الموجود فى هونج كونج أوامر بالتوجه إلى تيان تسين . وأمام هذا التهديد ،

---

(١) تكلفت (الشركة المالية والصناعية البلجيكية) بأن تقدم لشركة صينية الأموال اللازمة (٤,٥ مليون جنيه) ، وتقدم الخطط والدراسات ، وتقوم بانشاء الخط الحديدى فى مدة خمس سنوات وتحددت أرباح القرض بنسبة ٤,٤٪ وكان من الضرورى إعادة دفع رأس المال من جانب الشركة الصينية فى فترة عشرين عاما ، وكانت السكة الحديدية ضمانا للقرض .

إضطرت حكومة الصين إلى قبول التفاوض : ولم تحصل الحكومة البريطانية على إلغاء العقد المبرم مع المجموعة البلجيكية ، ولكنها حصلت ، وفى شكل تعويض ، لأبنائها على حق إنشاء سكك حديدية من شنغهاى إلى تانكين وإلى سينيانج[1] ، وكذلك من هانج تشيو الى سو تشيو وإلى نينج بو .

عن طريق اللعبة المشتركة للوعد الخاص « بعدم التصرف » وبعقود إمتياز السكك الحديدية ، حصلت إنجلترا بهذا الشكل على « منطقة نفوذها » الخاصة بها فى منطقة يانج تسى السفلى .

٦ – تفاهم الدول العظمى الأوربية :

ولقد حاولت الدول الأوربية فى ذلك الوقت ، ومن أجل منع نشوب صعوبات دولية جديدة ، ومن أجل تحاشى المنافسة التى قد تهدد بخراب شركات السكك الحديدية ، أن تتفاهم فيما بينها ، ومن أجل تحديد حدود مناطق النفوذ الخاصة بكل منها . وكانت السكك الحديدية الفرنسية فى الصين الجنوبية تقع بعيداً للغاية عن يانج تسى ، وبشكل لا يجعلها تضايق الإنجليز بطريقة فعالة ، ولكن مصالح الروس ، والإنجليز والألمان كانت ، فى شمال الصين ، تتنافس مع بعضها . ووضعت إتفاقيتان نهاية لهذه المنافسة ، ففى ٢ سبتمبر ١٨٩٨ ، قامت مجموعة من رجال المال الإنجليز والألمان بالتوقيع على إتفاقية ، نصت على أن منطقة النفوذ الألمانى ، فيما يتعلق بعملية إنشاء السكك الحديدية ، تضم شانتونج ، ووادى هوانج هو الأدنى ، بينما تشتمل منطقة النفوذ الإنجليزية على وادى يانج تسى ، والأقاليم الواقعة الى الجنوب من هذا النهر ، وفى الشمال هوانج هو ، وإقليم شانسى الذى سوف يوصل بمنطقة يانج تسى بسكة حديدية إنجليزية[2] وفى ٢٨ أبريل

---

(١) كان على الخط أن يخدم اقليم تشى كيانج ، بينما كان على الخط الأول ، وعن طريق مده الى سنيانج ، الى الجنوب من يانج تسى ، أن يسمح بتوصيل خط تانكين شنغهاى الى خط حديدى مقبل ، من كانتون الى هانكيو ، وهو الخط الذى كانت « الشركة الأمريكية لتنمية الصين » قد حصلت على عقد امتيازه فى ١٨ أبريل ١٨٩٨ .

(٢) لم تحصل هذه الاتفاقيه على توقيع الحكومة الألمانية ولكنها طبقت بالفعل .

١٨٩٩ نصت عملية تبادل مذكرات إنجليزية روسية على أن الإنجليز لن يحاولوا الحصول على أية إمتياز للسكك الحديدية إلى الشمال من سور الصين العظيم ، أى فى منطقة جيهول ، وهى المنطقة المحجوزة لمشروعات السكك الحديدية الروسية ، وأن الروس يتعهدون بطريقة مماثلة بشأن « حوض يانج تسى »[١] .

وهكذا نجد أن كل هذه الاتفاقيات بين الدول العظمى الأوربية وبعضها ، أو بينها وبين الصين ، قد نتج عنها رسم أربعة « مناطق نفوذ » ، فى صالح روسيا (منشوريا وجيهول) . وفى صالح ألمانيا (تشانتونج ووادى هوانج هو الأدنى) ، وفى صالح فرنسا (يونان ، وكوانج سى ، وكوانج تونج) ، وفى صالح إنجلترا (« حوض » يانج تسى)[٢] وقامت السياسة الانجليزية ، والتى كانت عاجزة عن معارضة عمل منافسيها ، بالإشتراك فى العملية ، ونجحت فى المحافظة على مصالحها الأساسية فى الصين الجنوبية ، فهل كان هذا التقسيم لمناطق النفوذ تمهيداً لعملية تقسيم سياسى ؟ لم يتم التعبير بوضوح عن هذه النية فى الوثائق الدبلوماسية بالنسبة للوقت القريب ، ولكن رجال الدولة كانوا يشيرون الى هذه الأمكانية فى مستقبل يطول أو يقصر بعده ، وذكر بولوف ، أنه يبدو أن السياسة المتبعة فى الصين ، سوف تؤدى الى « الإنهيار البطىء » ولكن المتزايد ، لإمبراطورية الصين » . ولقد رأينا أن ألمانيا كانت لا تأمل فى وقوع مثل هذا التقسيم ، وعلى الأقل فى ذلك الوقت . ولم يكن فى وسع بريطانيا أن ترغب فى ذلك ، مادامت لها مصالحها الإقتصادية ، ليس فقط فى وادى يانج تسى ، ولكن أيضا فى كل الصين ، ومع ذلك ، فإذا ما نتج عن مبادرة إحدى الدول ، ـــ مثل روسيا ـــ التسبب فى إنهيار إمبراطورية الصين ، فإن كل دولة من الدول الأوربية العظمى الأخرى كانت ترغب فى أن تحصل على نصيبها . وكانت حكومة الصين

---

(١) كان الهدف المباشر للمفاوضات تعويق مجهود بعض المصارف الانجليزية من أجل المشاركة فى انشاء سكة حديدية فى جيهول .

٢ - علينا أن نضيف أن اليابان قد حصلت ، ومنذ ٢٦ أبريل ١٨٩٨ ، من الصين على وعد (بعدم التصرف) فى اقليم فوكيان ، وهو الاقليم المواجه لفورموزا .

مغلوبة تماما على أمرها ، ولا تجرؤ على المقاومة بطريقة علنية ، فلم يكن لديها سوى أن تجعل الدول العظمى تعارض بعضها بعضاً ، وتعتمد على منافساتهم فيما بينهم من أجل أن تنجو مما هو أمر من ذلك ، ولقد إستعار السير روبرت هارت ، ومنذ بداية عام ١٨٩٧ ، صيغة « الرجل المريض » الشهيرة ، ولكى يطبقها على الصين ، وذكر أن الحالة « تثير قلقه للغاية » .

وكانت الولايات المتحدة هى الوحيدة من بين الدول العظمى ، التى لم تشارك فى هذا الهجوم . فلقد ظلت حكومة واشنطون مخلصة لخط سلوكها التقليدى ، وإستمرت فى أن تتصرف وبصفتها « صديقة » للصين ، وتحترم السلامة الإقليمية لإمبراطورية الصين . ولكن أوساط رجال الأعمال الأمريكيين بدأوا فى الشعور بالقلق ، فى عام ١٨٩٨ ، من تلك السياسة التى كانت تقوم بها الدول الأوربية . ورغم أن التجارة مع الصين لم تكن تمثل ، فى عام ١٨٩٧ ، سوى ٢٪ من مجموع التجارة الخارجية للولايات المتحدة ، فإن رجال الأعمال هؤلاء أعطوا أهمية حقيقية لسوق الصين ، بالنسبة للمستقبل ، ألم تكن الصين وحدها تمثل « ربع سكان العالم » ؟ وكان هؤلاء الأهالى من الفلاحين يحتاجون الى أن يشتروا ، وبدرجة متزايدة ، الأدوات المصنوعة ، وكانوا فقراء بكل تأكيد ، ولكنه كان فى وسعهم أن يزدادوا ثراء مع عملية تزايد إستغلال موارد ما تحت الأرض . وبالتالى ، ستزداد قدرتهم الشرائية . « إننا نحتاج الى سوق الصين . ولسوف تزداد حاجتنا اليه فى السنوات القادمة . وحين تقوم صناعاتنا بإنتاج ما يفيض وبكثير عن إحتياجنا فى بلادنا » ، وكانت هذه هى النظرية التى سوف يعمل السناتور جالينجر Gallinger على نشرها ، فى تقرير له قدمه إلى الكونجرس ، ولكن ، ألم تكن مسألة إقامة مناطق نفوذ فى صالح الدول الأوربية تهدد مصالح التجارة الأمريكية ، التى قد ترى سلعها وقد طبقت عليها عمليات حظر أو تقييد ؟ وقامت جريدة التجارة Journal of Commerce باتخاذ المبادرة ، فى شهر فبراير ١٨٩٨ ، من أجل تنظيم لجنة من أجل الدفاع عن المصالح الأمريكية فى الصين . وقامت الغرف التجارية فى نيويورك ، وفيلادلفيا ، وبوسطن ، وسان فرانسسكو ، وسيتل ، بتقديم الإلتماسات إلى الحكومة . وجاءت الحرب الإسبانية الأمريكية ،

التى أعطت للولايات المتحدة الفرصة من أجل وضع أقدامها فى المحيط الهادى ، والحصول على الفلبين ، وإنشاء محطة بحرية قرب الصين ، لكى تدعم من هذه الحركة الموجودة عند الرأى العام . وحاولت الحكومة أن ترضيها . فقام جون هاى John Hay ، وزير الخارجية ، بالتساؤل لفترة من الوقت ، عما إذا لم يكن الطريق الأكثر ضماناً يتمثل فى محاكاة الأوربيين ، والحصول من الصين على عقد تنازل لإقليم مؤجر ، ولكن هذه الطريقة كانت تعنى التخلى عن ذلك التقليد الخاص بالصداقة حيال الصين ، ولن يوافق الرأى العام على « سياسة مغامرة » . وفكر كذلك فى أن يعقد مع بريطانيا العظمى ، والتى كانت لا تشترك فى عملية تحطيم الصين إلا رغماً عنها ، إتفاقية تعمل على « تلجيم » الدول العظمى الأخرى[1] ، ولكن الرأى العام الأمريكى لم يكن يوافق على فكرة عمل تحالف ، الأمر الذى قد يهدد بإدخال الولايات المتحدة إلى نطاق المنافسات السياسية الأوربية ، ولذلك فإن جون هاى قد صمم إذن على أن يعمل بمفرده ، وقام فى يوم ٦ سبتمبر ١٨٩٩ بتوجيه مذكرة إلى ألمانيا ، وإنجلترا وروسيا ، وبعد بضعة أيام إلى اليابان وفرنسا ، حدد فيها السياسة الأمريكية فى المسألة الصينية ، وطالبهم فيها بتقديم وعود ، وذكر أن إقامة « مناطق نفوذ » يجب ألا تضر بالمساواة الإقتصادية بين الدول الأجنبية ، ولذلك فإنه من الضرورى التفاهم على أن الدولة التى تكون لها منطقة نفوذ ، أو إقليم مؤجر ، لن تضر بوضعية « الموانى المفتوحة » وسوف تحترم المصالح الإقتصادية للدول الأخرى فى هذه المناطق ، وأنها لن تغير كذلك نظام الجمارك ، ولن تفرض على سككها الحديدية رسوماً فيها تمييز فى صالح السلع الوطنية . وكان هذا هو أول تأكيد رسمى لنظام « الباب المفتوح » . ولذلك فإن الولايات المتحدة لم تحاول الوصول الى إلغاء « مناطق النفوذ » ، بل إنها قبلت الأمر الواقع ، ولكنها حاولت أن تحد من نتائجه .

---

(١) من جانب آخر نجد أن المجموعات المالية الانجليزية فى الصين كانت تحافظ ، والى حد بعيد ، على المصالح الامريكية ، وفى أول فبراير ١٨٩٩ عقدت الشركة البريطانية والصينية اتفاقية مع الشركة الأمريكية لتنمية الصين ، ووعدت كل من الشركتين الشركة الأخرى بالمشاركة المتبادلة فى العقود التى يمكن الحصول عليها من حكومة الصين .

وكان رد الدول العظمى لطيفاً ، فأعلنت إستعدادها للموافقة على المبادىء التى طرحتها الولايات المتحدة .

ومع ذلك فإن حكومة روسيا ، والتى كانت هذه المبادىء تعرقل سياستها بشكل واضح ، إتخذت موقفاً غير محدد ، ويظهر من إجابتها أنها كانت تميل الى الاعتقاد فى أن المذكرة الامريكية تهدف فقط « الأقاليم المؤجرة » دون غيرها ، فأهملت التعرض لمسائل رسوم النقل على السكك الحديدية ، ولم تعط أى ضمان بشأن منطقة نفوذها الاقتصادى فى منشوريا ، ولكن الوزير الأمريكى فضل أن يعتبر هذا الرد الناقص على أنه موافقة ، وأسرع فى أن يعلن ، فى ٢٠ مارس ١٩٠٠ ، أنه قد إستلم من الجميع موافقة « نهائية وقاطعة » . ولقد أعطى له هذا « الإنتصار الدبلوماسى » نجاحاً شخصياً فى الولايات المتحدة ، ومع ذلك فإنه كان يضايق جون هاى إلى حد كبير أن يعلن النتائج العملية التى كانت قد توصل إليها ! فما هو معنى موافقة مؤدبة ، أو لطيفة؟ وما هى الضمانات الفعلية والحقيقية التى أعطتها ؟ ومع ذلك فإن مذكرة ٦ سبتمبر ١٨٩٩ كانت قد عرضت ، وعلى الأقل ، قواعد نظرية ، لن تكف الولايات المتحدة عن المطالبة بها فى السنوات التالية .

بعض المراجع

GERARD, Augute , Ma Mission en Chine. Paris , 1918
GARVIN : Life of J. Chamberlain. London , 1933. Vol. II
DENNETT , John Hay, New York 1933

وتوجد النصوص الخاصة بعمليات منح عقود الامتياز بشأن السكك الحديدية والأشغال العامة فى :

ROCKHILL , Treaties and Conventions with or concerning China and Korea, 1894 - 1904 New York, 1904
Mac MURRAY : Treaties and Agreements with and concerning China, 1894 - 1919 New York, 1921 . 2 Vols.
LABOULAY , Les Chemins de fer chinois. Paris. 1911
JOSEPH, PH. Foreign Diplomacy in China, 1894 - 1900 London, 1928
Mc CORDOCK, A : British far Eastern Policy, 1894 - 1900 New York, 1931

الفصل الثالث عشر

تقسيم المحيط الهادى

كان من المنطقى أن تثير الأزمة الصينية ودخول اليابان فى السياسة الدولية أطماعاً جديدة فى المحيط الهادى . وكانت مسألة إمتلاك نقط إرتكاز بحرية ، ومخازن للفحم على الطرق البحرية ، قريبة أو بعيدة فى هذا المحيط ، تمثل أهمية واضحة ، وذلك فى الوقت الذى تزايدت فيه أهمية المكانة التى تحتلها مسألة الشرق الأقصى بين مشغوليات الدول العظمى . ومنذ أن كانت ألمانيا أن أصبحت ، ومنذ عام ١٨٨٤ ــ ١٨٨٥ ، « إحدى دول المحيط الهادى » ، إضطرت إنجلترا ، وفرنسا ، ومن أجل تحاشى أمر التفوق عليهما ، إلى أن يمدا أيديهما صوب أرخبيلات جديدة ، وبخاصة فى وسط هذا المحيط[1] . وتم عقد إتفاقيات ودية : فجاءت الإتفاقيات الانجلو ــ المانية ، فى ٦ أبريل ١٨٨٦ ، وحددت « مناطق النفوذ » الخاصة بالدولتين فى المحيط الهادى الغربى ، محددة أقاليم كل منها فى غينيا الجديدة ، ومقسمة بينهما أرخبيل سالومون ، كما جاءت الإتفاقية الانجليزية الفرنسية . فى ١٦ نوفمبر ١٨٨٧ ، لكى تقرر الأمكنة التى كان على كل من الدولتين أن تقيم فيها منشآتها فى هبريدة الجديدة ، وأصبح على لجنة من ضباط البحرية الإنجليزية والفرنسية أن تعمل على المحافظة على النظام هناك . ولكن مسألة المحيط الهادى قفزت فجأة ، إلى المكان الأول فى الأنباء الدولية ، فى عامى ١٨٩٨ - ١٨٩٩ ، ونتيجة لعمل الولايات المتحدة الامريكية ، التى تمكنت من « تصفية » الممتلكات الأسبانية فى هذا المحيط ، وفتحت بذلك الطريق إلى عمليات تقسيم جديدة .

---

(١) كانت انجلترا قد أعلنت حمايتها ، فى شهر اكتوبر ١٨٨٤ ، على الساحل الشرقى لغينيا الجديدة ، وكانت قد احتلت جزر كرماديك (١٨٨٤) ، وجزءا من أرخبيل سالومون (١٨٨٦) ، وجزر كريسماس وفانينج (١٨٨٨) ، وكذلك أرخبيل كوك (١٨٨٨) ، وجزر فينيكس (١٨٨٩) وجزر جاردنر وأرخبيلات جيلبرت وإليس (١٨٩٢) وكانت فرنسا قد أعلنت حمايتها على جزر واليس فى عام (١٨٨٦) وضمت جزر رابا (١٨٨٧) وجزر سوليفان (١٨٨٨) .

١ - الولايات المتحدة :

كان تدخل الولايات المتحدة فى المحيط الهادى ، قد مهد له ، ومنذ عام ١٨٩٠ ، بعض الكتاب السياسيين ، وكان الكتاب الذى درس فيه ألفريد ماهان Alfred Mahan « تأثير الدول البحرية فى التاريخ » قد أظهر الأسباب التى تدفع الولايات المتحدة ، ومن أجل تنمية تجارتها الخارجية ، صوب ضرورة ضمان السيطرة على الطرق البحرية ، والحصول على مواقع إستراتيجية ، وكانت آراءه قد وجدت صدى لها عند مجموعة محدودة من المثقفين ومن رجال الساسة « ألامبرياليين » ، والذين كان تيودور روزفلت Théodore Roosevelt ، والسناتور لودج Lodge من بينهم ، ولكن الرأى فى مجموعه ، وحتى فى أوساط رجال الأعمال ، ظل لا يأبه بها فى ذلك الوقت .

ولقد حاول الإمبرياليون فى أول الأمر نشر وجهات نظرهم ، بشأن التوسع الأمريكى فى المحيط الهادى ، وأخذوا جزر هاواى كهدف مباشر لهم . وكان النفوذ الموجود للولايات المتحدة منذ وقت بعيد فى هذا الأرخبيل قد أحرز تقدماً جديداً فى السنوات الأخيرة ، فمنذ عقد معاهدة التجارة مع حكومة هاواى ، فى عام ١٨٧٥ ، والتى كانت قد سمحت بتبادل المنتجات الرئيسية للبلدين دون دفع رسوم جمركية ، أصبحت هذه الجزر « مستعمرة إقتصادية » للولايات المتحدة ، وأصبحت صادرات هاواى (والتى كان سكر القصب يمثل المادة الرئيسية فيها) ، وفى مجموعها تقريباً (٩٩٪) تتجه الى الجار الأمريكى الكبير ، وأصبحت ثلاثة أرباع الواردات تأتى من عنده . وكان مزارعى قصب السكر ، فى أغلب الأحيان ، من الأمريكيين الذين يستخدمون الوطنيين ، أو المهاجرين من الصينيين واليابانيين ، وكانت رؤوس الأموال المستثمرة فى هذه المزارع (٣٣ مليون دولار قرب عام ١٨٩٠) أمريكية ، وليس هناك مايثير الدهشة فى أن يحاول أصحاب هذه المزارع فى الحصول على ضمان لحماية مصالحهم من « أهواء » المتمكنة للحكومات الوطنية . وكانوا قد أجبروا الملك كالاكاوا ، فى عام ١٨٨٧ ، على قبول دستور ، أقام نظاماً برلمانياً كان لحزب كبار الملاك فيه دوراً مسيطراً . ولقد أفادت حكومة الولايات المتحدة من ذلك ، لكى تحصل على تصريح يمنحها

الحق فى إنشاء محطة بحرية فى بيرل هاربر . ولكن ، هل كان هذا التفوق للمصالح الأمريكية كافياً ؟ كان أصحاب المزارع يخشون من تغيير النظام الجمركى فى الولايات المتحدة ، الأمر الذى يمكنه أن يؤدى إلى إغلاق السوق الأمريكية فى وجه منتجاتهم ، وكانوا يراقبون كذلك ، وبقلق ، نشاط بعض الأوساط الموجودة فى هاواى ، والمعادية لنفوذهم ، ولذلك ، فإنهم طلبوا إلى حكومة واشنطون ، فى عام ١٨٩٢ ، أن تقرر ضم الأرخبيل . وكان جيمس بلين James Blaine ، وزير الدولة يرى فى جزر هاواى أنها هى « مفتاح المحيط الهادى الشمالى » ، ولذلك فإنه كان مستعداً لتحقيق رغباتهم . ولكن الجمهوريون خسروا إنتخابات الرئاسة فى عام ١٨٩٢ ، ولم تؤيد الإدارة الديمقراطية هذا المشروع ، وذكر الرئيس كليفلاند Cleveland أن الحصول على « أقاليم جزرية » قد يكون تخلياً عن السياسة الأمريكية التقليدية ، و « إنحراف » عن « الرسالة القومية » للولايات المتحدة . وهكذا فشل الإمبرياليون . .

وكانت الحرب الإسبانية الأمريكية فى عام ١٨٩٨ هى التى غيرت تماماً حالة الرأى العام . ومع ذلك ، فإن هذا الصراع لم يكن يهدف ، من حيث المبدأ ، أمر ضم أراضى جديدة ، بل كان الأمر يتعلق بمجرد وضع نهاية للحرب الأهلية التى كانت ، فى كوبا المستعمرة الإسبانية ، تخرب مزارع قصب السكر، والتى كانت رؤوس الأموال الأمريكية مستثمرة فيها ، ومساعدة الكوبيين على التحرر من السيطرة الإسبانية ، وإعطائهم الاستقلال : وبالإجمال ، فإنها كانت ، طبقاً للصحافة الأمريكية ، عملته لها هدف « إنسانى » ولكن الامبرياليين الذين كانوا قد دفعوا الأمور بكل قوتهم صوب الصدام مع إسبانيا ، رأوا بسرعة ، فى هذا الصدام ، فرصة للبدء فى تنفيذ سياسة توسع . ومادامت لإسبانيا ممتلكات إستعمارية فى المحيط الهادى ، فقد كان من الطبيعى مد العمليات الحربية إلى هذه الناحية . وكان تيودور روزفلت ، مساعد وزير البحرية ، قد فكر فى ذلك قبل شهرين من قطع العلاقات مع إسبانيا ، وأعطى للأميرال ديوى Dewey ، قائد الأسطول الأمريكى فى الشرق الأقصى ، أمراً بأن يقوم ، ومنذ إعلان الحرب ، « بعمليات هجومية ضد الفلبين » . وأخذ أثار انتصار الأسطول الأمريكى ،

الذى نجح فى تحطيم الأسطول الأسبانى أمام مانيلا ، فى أول مايو ١٨٩٨ ، الحماس . أما أوساط رجال الاعمال ، والتى كانت فى أول الأمر مترددة ، نتيجة لخوفها من أن تؤدى الحرب الى إعاقة الازدهار . وإلى تهديد الاستقرار المالى ، فإنها غيرت من نظرتها بمجرد معرفتها أن الصراع سيكون قصير المدى ، وأنه فى وسع الانتصار أن يفتح إمكانات جديدة أمام التوسع الاقتصادى للولايات المتحدة . وفى داخل الحزب الجمهورى ، الذى كان قد عاد إلى السلطة منذ عام ١٨٩٦ ، أصبح إنتصار مانيلا ، لم تعد مسألة كوبا إلا هدفاً ثانوياً : فلقد اتجهت الأنظار صوب المحيط الهادى .

وفى النصف الثانى من عام ١٨٩٨ سجلت الإمبريالية الأمريكية نجاحها ، وبوضوح .

وكانت المرحلة الأولى تتمثل فى ضم جزر هاواى . وكان المشروع ، الذى رفض فى عام ١٨٩٣ – ١٨٩٤ ، قد ظهر من جديد فى عام ١٨٩٧ ، وعن طريق الجمهوريين الذين عادوا الى السلطة ، ولكن مجلس الشيوخ لم يرغب فى السير وراء الحكومة ، إذ أنه كان لها مهاجرين كثيرين فى الأرخبيل ، ولكن هذا الخوف تبدد بعد إنتصار الأميرال ديوى Dewey ، وأصبح الأرخبيل بعد ذلك ، وطبقا لرأى الخبراء العسكريين والبحريين ، نقطة إرتكاز ضرورية لأسطول الولايات المتحدة . ولم يعد إمتلاك هونولولو ضرورياً فقط من أجل الدفاع عن الساحل الأمريكى المطل على المحيط الهادى بل وضرورياً كذلك من أجل تأمين المواصلات البحرية مع الفلبين ، وأصبح هذا الأرخبيل « نقطة إلتقاء الطرق التجارية » فى المحيط ، و « مفتاح المحيط الهادى » ، وصوت الكونجرس ، وبأغلبية كبيرة « الثلثين فى كل من المجلسين » ، على قرار فى صالح الضم ، ووقع الرئيس على ذلك فى يوم ٧ يوليو ، ودخل الأرخبيل ، فى يوم ١٢ أغسطس تحت سيادة الولايات المتحدة .

أما المرحلة الثانية فكانت تتمثل فى ضم الفلبين وجزيرة جوام فى أرخبيل

ماريان . وفى وقت مفاتحات الصلح مع أسبانيا ، يوم ١٢ أغسطس ، لم يكن الرئيس ماك كينلى Mac Kinley يفكر بعد إلا فى أمر إقامة « قاعدة بحرية » فى الفلبين ، ولكنه رضخ شيئاً فشيئاً لضغط «الحزب الإمبريالى » وأوساط جماعات التنصير وأوساط رجال الأعمال ، ولقد ذكر الإمبرياليون أنه كان من المحال ترك الأرخبيل لأسبانيا ، إذ أن العمل البحرى للولايات المتحدة قد نتج عنه تشجيع ثورة الأهالى ضد الحكم الأسبانى ، كما أنه من الواجب أيضاً عدم التفكير فى تسليم الجزر لأهالى الفلبين الذين لايقدرون على تنظيم حكومة مستقرة .وكان رجال بعثات التنصير يرغبون فى « تسليم » هؤلاء الأهالى الوطنيين ، وتحضيرهم و « تحويلهم إلى المسيحية » ، وكان ماك كينلى يتأثر بنفوذ المجموعات الدينية ، وأخيراً ، فإن الأوساط الإقتصادية كانت توافق على ذلك الحل الذى سيعطى للتجارة الأمريكية قاعدة أمامية ، وعند أبواب إمبراطورية الصين نفسها . وكتب الرئيس ، فى شهر أكتوبر ، إلى وزير الخارجية : « إن الرأى المتمعن للأغلبية هو أن من واجبنا أخذ الأرخبيل » . ولذلك فإنه فرض هذه الحل على إسبانيا فى أثناء مفاوضات الصلح النهائى ، ونصت معاهدة باريس ، فى ١٠ ديسمبر ١٨٩٨ ، على التنازل عن الفلبين وجزيرة جوام للولايات المتحدة ، نظير دفع مبلغ عشرين مليون دولار .

ولكن ثورة الأهالى ، والتى كانت موجهة ، حتى ذلك الوقت ، ضد إسبانيا ، سرعان ما تحولت ضد السيطرة الأمريكية ، نتيجة لنداء أجينالدو Aguinaldo ، زعيم هذه الثورة ، ولم تتمكن الولايات المتحدة قبل عام ١٩٠١ ، وبعد عملية قمع شديدة ، من أن تسيطر على الأرخبيل .

وسوف يجد هذا التوسع فى المحيط الهادى تكملته الضرورية فى عملية حفر قناة بنما ، والتى بدأت منذ عام ١٩٠٣ : وحين تتم عمليات الحفر فى عام ١٩١٤ ، ستتمكن الولايات المتحدة من أن تعبر أساطيلها الحربية من أحد المحيطات إلى المحيط الآخر .

٢ - ألمانيا :

كانت الحكومة الألمانية ترى أن كل تغيير هام فى « الوضع القائم . فى إحدى مناطق العالم يعطيها الحق فى أن تحصل على « تعويض » . وهذا المبدأ ، الذى كانت قد طبقته فى الصين ، طبقته كذلك على المحيط الهادى .

وكان غليوم الثانى ، ورغم أنه كان يعتقد فى أن أسطول أسبانيا سوف ينتصر فى الحرب على الأمريكيين ، يرى فى نفس الوقت أن إسبانيا سوف تخسر الفلبين ، إذ أنها لن تتمكن من قمع ثورة الأهالى ، وكان يرغب فى الحصول على الأرخبيل . « إن تربيتز يؤمن تماماً بأن 'مانيلا' ستكون لنا ، وأنها ستكون ميزة كبيرة بالنسبة إلينا . وعلينا أن نحتلها بمجرد أن تتم الثورة عملية فصلها عن إسبانيا » . ولكن إنتصار الأمريكيين أمام مانيلا وضع حدا « لتخيلات العظمة » عند الإمبراطور الألمانى . ومع ذلك ، فإن بولوف ، وزير خارجيته كان يتساءل عن مصير الأرخبيل ، فهل ترغب الولايات المتحدة فى أن تضمه (وكانت لاتزال فى ذلك الوقت مترددة) ؟ أو ستكون اليابان هى الدولة التى تقدم إدعاءات لها هناك ؟ ورأى أنه يمكن لألمانيا أن تدخل فى هذا الصف ، وكان من الضرورى عدم التفكير فى أخذ كل شىء ، إذ أن ذلك سوف يعرضها لمعارضة الدول البحرية ، ولكنه يمكنها أن تقترح عملية تقسيم ، وفى إنتظار ذلك ، كانت مستعدة لإقتراح « إعلان حياد » الأرخبيل ، وتحت ضمان إتفاقية دولية ، ولكن هذا الاقتراح ، الذى قدم مرتين ، فى ١٨ مايو و ٨ أغسطس ، لإنجلترا ، لم يعط نتيجة : فلقد أجابت الحكومة الانجليزية ، والتى كان يهمها ألا تتخاصم مع الولايات المتحدة ، بأنها لا تهتم « بالمصير المقبل للفلبين » وأبعدت كل فكرة عن إشتراكها فى عملية تدخل جماعى ، ولقد حاولت الحكومة الألمانية ، وبدون نجاح كذلك ، أن تدخل فى مفاوضات مع الولايات المتحدة وبعد أن كانت قد أرسلت ، فى شهر يونيو ، أسطولها الحربى فى الشرق الأقصى ، لكى يقوم بعمليات مرور أمام الفلبين ، وحيث قام هذا الاسطول بمطابقة عملية تطبيق فرض الحصار الذى قام به الأسطول الأمريكى ، عادت وطلبت الى الحكومة الأمريكية ، فى ١٠ يوليو ، ما

إذا لم يكن من حق ألمانيا أن تحصل على « نقط إرتكاز مضمونة » فى الارخبيل . وأجابت وزارة الخارجية الامريكية بأنها كانت مسألة « سابقة لأوانها » . وهذا الفشل المزدوج جعل الدبلوماسية الألمانية تتخلى عن الفلبين ، ولكن دون أن تترك الأمل فى أن تحصل على تعويض فى مكان آخر .

وما دامت إسبانيا سوف تفقد الفلبين ، فماذا يمكنها أن تفعل بالأرخبيلات التى كانت لا تزال تحتفظ بها ؟ ولسوف تدخل ممتلكاتها فى المحيط الهادى فى عملية تصفية . ولذلك فإن ألمانيا طلبت فى ١٣ أغسطس ١٨٩٨ ، إلى الحكومة الأسبانية ما إذا كانت تقبل أن تتنازل لها عن جزء منها ، وأظهرت إسبانيا إستعدادها للتفاوض ، وفى وقت التوقيع على معاهدة الصلح الاسبانية الأمريكية ، عادت الحكومة الألمانية من جديد الى الموضوع ، ورغم أنها كانت قد رفضت تقديم أى تأييد دبلوماسى لأسبانيا فى وقت مفاوضات باريس ، حصلت بسهولة على إرضاء طلبها ، وفى يوم ٢٠ ديسمبر ١٨٩٨ ، أعطت الإتفاقية الألمانية الإسبانية لألمانيا جزر كارولينا ، وجزر بالاوس ، وجزر ماريان (باستثناء جزيرة جوام ، أكبر جزر الأرخبيل ، والتى كانت الولايات المتحدة تحتلها بالفعل) وذلك نظير دفع مبلغ ٢٥ مليون بيزيتا .

وفى وسط المحيط ، كانت لألمانيا مصالح تجارية فى أرخبيل ساموا والذى خضع منذ عام ١٨٨٩ لنظام حكم مشترك أنجلو ـ أمريكى ـ ألمانى . وكانت الدول « الحامية الثلاث » غير متفقة فيما بينها ، وحدث ، فى وقت الاضرابات التى وقعت بمناسبة إرتقاء أحد الملوك من الأهالى العرش ، أن قام الانجليز والأمريكيون بإلقاء القبض على أحد المعمرين الألمان ، الذى قالوا عنه أنه كان يساعد على نشر الفوضى . ولذلك فإن كان من الأفضل تصفية هذا الحكم المشترك ، وكانت البحرية الألمانية ترغب فى أن تضمن لنفسها الحصول على ملكية جزء على الأقل من هذا الأرخبيل من أجل أن تقيم فيه قاعدة بحرية على طريق بنما ، ومركزاً لالتقاء خطوط الكابلات البحرية ، الذى يمكنه أن يكمل تلك الشبكة من نقط الارتكاز في المحيط ، وفى شهر أغسطس ١٨٩٨ ، وفى الوقت الذى إنتهت فيه الحرب بين

إسبانيا والولايات المتحدة ، طرحت الحكومة الألمانية هذه المسألة : فإقترحت أمر تقسيم الأرخبيل بين الولايات المتحدة وألمانيا ، بينما تبعد انجلترا من هذا التقسيم وتحصل على تعويض فى مكان آخر ، والواقع أنها كانت مسألة بسيطة ، إلا أن الدبلوماسية الألمانية إستخدمت فيها وسائل نشطة ، ولما أصمت الحكومة البريطانية آذانها ، وإستخدمت أسلوب التسويف ، زاد إصرار الحكومة الألمانية : إن للمسألة « أهمية حاسمة بالنسبة للعلاقات السياسية الانجليزية الألمانية » . وكتب غليوم الثانى الى جدته ، الملكة فيكتوريا ، خطابات شديدة اللهجة ، شكا فيها من سوء نية رئيس وزراء انجلترا ، وأعلن أنه لن يزور إنجلترا مادامت المسألة باقية بدون تسوية ، وفى شهر أبريل ١٨٩٩ ، كلف بولوف السفير الألمانى فى لندن بأن يعلن نيته « لقطع العلاقات الدبلوماسية ... وحتى الوقت الذى تعيد فيه بريطانيا العظمى لألمانيا الإحترام اللائق بها » ، وإن كان السفير قد رأى أن هذا التهديد سيكون سابقاً لأوانه ، وحصل على تأجيل هذا التدخل ، وأخيراً حصلت ألمانيا على الموافقة بالبدء فى الدخول فى محادثات .

وفى هده المفاوضات ، كان موقف انجلترا ، التى كانت تستعد لبدء الحرب فى جنوب أفريقيا ، صعباً ، وأظهر غليوم الثانى ، فى شهر سبتمبر ١٨٩٩ ، أن مسألتى كل من ساموا والترنسفال مرتبطتان ببعضهما ، وذكر مستشار السفارة الألمانية فى لندن وبوضوح ، لجوزيف تشمبرلين Joseph Chamberlain ، وزير المستعمرات البريطانية ، أن مسألة حياد ألمانيا فى الحرب بين الإنجليز والبوير تتوقف على الحل الذى سوف يعطى لحادث المحيط الهادى ، وذكر جوزيف تشمبرلين : من الواجب إذن أن ندفع !

وبمعاهدتى ١٤ نوفمبر و ٢ ديسمبر ١٨٩٩ تخلت إنجلترا عن حقوقها على جزر ساموا ، وحصلت ، وكتعويض عن ذلك ، على الحق فى إعلان حمايتها على جزر تونجا ، القريبة من نيوزيلندا ، وكذلك على التنازل لها عن الجزر الألمانية فى أرخبيل ساموا فيما بين ألمانيا ، التى حصلت على أكبر جزيرتين فيه (أوبولا وساواى) ، وبين الولايات المتحدة ، التى إحتفظت بأصغر الجزر ، توتويلا ،

والتى كان يوجد فيها خليج باجو باجو . أفضل المراسى ، وكان هذا نجاحاً ألمانياً . بدون شكل ، ولكن بولوف كان قد إضطر ، ومن أجل الحصول عليه ، الى أن يستخدم « المدفعية الثقيلة » ، وتركت هذه المسألة شعوراً بالمرارة الأليمة عند الرأى العام البريطانى .

٣ - الخريطة السياسية للمحيط الهادى :

منذ ذلك الوقت ، تم رسم الخريطة السياسية للمحيط الهادى ، ولمدة خمسة عشر عاماً . وحتى حرب عام ١٩١٤ ، لم يحدث أى تغيير فى توزيع الأقاليم . وبعد إختفاء الإمبراطورية الإستعمارية الإسبانية : أصبحت هناك خمس دول عظمى « غربية » تقتسم فيما بينها الأرخبيلات ، وإن كان ذلك بنسبة متفاوتة تماماً .

وأصبحت إنجلترا مسيطرة فى ذلك الجزء من المحيط الواقع الى الجنوب من خط الاستواء ، وحيث كانت ممتلكاتها تكون ثلاث مجموعات : المجموعة الأولى ، الأكثر وقوعاً الى الجنوب ، وتشتمل على نيوزيلند وجزيرة كرماديك ، والثانية ، كانت « تغطى » السواحل الشمالية الشرقية لأستراليا ، وتتكون من جزء من غينيا الجديدة والجزء الجنوبى من أرخبيل سالومون ، والثالثة فى المحيط الهادى الأوسط ، وتضم ما يقرب من عشرة أرخبيلات ، والتى كان أهمها هى جزر جيلبرت ، وفينيكس ، وفيب ، وتونجا ، وكوك .

أما ألمانيا فقد أصبحت لها ممتلكات هامة فى الجزء الغربى من المحيط ، فى شمال وفى جنوب خط الاستواء : فمن ناحية ، المجموعة التى تتكون من أرخبيلات ماريان ، وكارولينا ، ومارشال ، مع مئات من الجزر الصغيرة ، والتى كان مجموع سكانها يصل الى ١٥٠,٠٠٠ نسمة ، ومن ناحية أخرى ، كان هناك الجزء الألمانى من غينيا الجديدة و « ملحقاتها » أرخبيل بسمارك ، والجزر الشمالية من أرخبيل سالومون ، والتى كانت أكثر سكاناً (٧٩٠,٠٠٠ نسمة) وعلى بعد ٣,٥٠٠ كيلومترا الى الجنوب الشرقى من جزر مارشال ، كانت جزر ساموا

(٣٥,٠٠٠ نسمة) تشكل مرسى على الطرق البحرية المؤدية الى القارة الامريكية .

وكان لفرنسا « مجموعتين » تفصلهما عن بعضهما مسافة طويلة ، وإن كانتا كلتاهما ، إلى الجنوب من خط الإستواء : من ناحية كاليدونيا الجديدة ، ومن ناحية أخرى المجموعة التى تتكون من جزر سوسيتى ، وتاهيتى ، وجزر ماركيز ، وجزر جامبية .

أما الممتلكات الأمريكية ، والتى كانت تشتمل على الأرخبيلات الأكثر أهمية والأكثر سكاناً ، فانها كانت موزعة فى شكل مسبحة ، من الشرق الى الغرب : ففيما بين أرخبيل الفلبين (٩ مليون نسمة فى عام ١٩١٤ وأرخبيل هاواى (٢٠٨,٠٠٠ نسمة فى عام ١٩١٤) ، كانت هناك جزر جوام (فى أرخبيل ماريان) ، وجزيرة ويك ، وجزيرة ميد واى ، والتى تخضع لمجموعة هاواى ، رغم أنها تقع على مسافة ١,٥٠٠ كيلوم متر الى الغرب من هونولولو ، كانت نقط إرتكاز متوسطة ، وعلى بعد ٤,٠٠٠ كيلو متر إلى الجنوب من هونولولو ، كانت جزيرة توتويلا ، فى أرخبيل ساموا ، تراقب طرق المحيط الهادى الأوسط .

أما روسيا، مع جزيرة سخالين ، التى كانت « تغطى فلاديفوستك » وجزر آلاويت ، فانها كانت موجودة عند حواف المحيط ، وخارج نطاق الطرق البحرية الكبرى .

وكانت جزر المحيط الهادى الوحيدة التى لم تخضع لعملية التقسيم بين « الغربيين » ، هى تلك الجزر التى كانت اليابان قد إحتلتها منذ عام ١٨٧٠ : جزر كوريل فى المنطقة الشمالية (١٨٧٢) ، وجزر بونين وريوكيو (١٨٧٢) وجزر فورموزا وبسكادوريس (١٨٩٥) ، الى الجنوب من أرخبيل اليابان : وكانت مواقع نافعة تسمح بالابقاء على الدول الأوربية العظمى والولايات المتحدة على مسافة بعد من اليابان ، ولكنها لم تسمح لليابان بالحصول على نصيب فى « الاشراف » على المواصلات البحرية .

بعض المراجع

U.S. Foreign Relations. 1899
PRATT, J. W. , Expansionists of 1898. (Baltimore, 1936)
WILLIAMS, D.R. , The U.S. and the Philippines. New York, 1924
STOREY, The Conquest of the Philippines. New York, 1926
GRAVIN , The Life of Joseph Chamberlain.

الفصل الرابع عشر

رد فعل الصين

علاوة على الحالة الصعبة التى وجدت الصين فيها نفسها ، وهى التى هزمتها اليابان فى عام ١٨٩٥ ، وكانت مهددة بطريق مباشر أكثر من ذلك بواسطة الأطماع الأقليمية والإقتصادية للدول العظمى الأوربية ، كانت حكومة المانشو الإمبراطورية عاجزة ، وحتى عام ١٨٩٨ ، عن أن تجد حلا . وهل كان هناك حل « للإنهيار البطىء والمستمر » للإمبراطورية ، وهو الأمر الذى كانت تتنبأ به وتمهد له الدبلوماسية الأوربية ، والذى كان يسبقه فى بعض الحالات أو يدعمه فى حالات أخرى مجهود المجموعات المالية ، ؟ ولقد تسببت خطورة مثل هذا التهديد ، وعن الأوساط الصينية فى حركة رد فعل ، أخدت فيما بين عامى ١٨٩٨ و ١٩٠٠ ، شكلين مختلفين تماما ، وحتى متعارضين ، فى مبادئهما وفى طريقة عمل كل منهما : محاولة قام بها مجموعة من المثقفين من أجل « تجديد » الصين ، على طريقة اليابان ، ومحاولة للتمرد على السيطرة الأجنبية ، ولقد فشلت الحركتان ، وإضطرت الصين ، مرة جديدة ، الى أن تخضع للظروف والأوضاع التى كانت تفرضها عليها الدول العظمى .

١ – حركة المصلحين :

بدأت حركة « المصلحين » فى أصولها فى كانتون ، وحيث إحتك الصينيون ، منذ وقت طويل ، بالأوربيين ، وتعلموا كيف يفيدون من تفوق تقنيتهم ، وفى المدارس التى أنشأها رجال البعثات الدينية ، تعلم أبناء التجار ورجال المصارف من الصينيين ، وأخذوا لوناً من الآراء « الغربية » ، وفى هذا الوسط الأكثر إنفتاحاً على التأثر الأجنبى ، تكون الرجل الذى كان عليه أن يقود الحركة وهو كانج يو وى ، وكان قد ولد فى كانتون فى عام ١٨٥٨ ، وكان إبنا لأخ أحد الأدباء أو « المتعلمين » المشهورين وأظهر نجاحا مبكرا فى الدارسة ، ودخل نفسه الى طبقة « المتعلمين » ، ولكنه سرعان ما أظهر ميولات وإهتمامات لم تكن تتوافق

مع مشغوليات وإهتمامات الوسط المحيط به . ورغم أنه لم يكن يعرف اللغات الأجنبية ، إلا أنه درس ، فى بعض الترجمات ، العلوم الحديثة ، وأصبح معجباً بالمناهج الغربية . فلم لانتمثل الصين بمثل اليابان ، التى عرفت كيف تستعير من أوربا مقومات قوتها ؟ وكانت الكتب التى نشرها منذ عام ١٨٨٥ ــ كتاب عن « ثورة اليابان » ، ودراسة عن التطور الدستورى فى إنجلترا ، ونوع من الترجمة لحياة بطرس الأكبر ، تظهر بوضوح إتجاه فكره ورغبته فى أن يرى الصين تسير على سياسة الاصلاح ، ولكنه كان يعرف « المتعلمين » الصينيين جيداً وبشكل يجعله يحجم عن إظهار أحتقاره للتقاليد ، وبذل كل مجهوده من أجل أن يظهر أن كونفوشيوس نفسه قد وافق ، وعلى الأقل ضمنياً ، على أنه من الواجب ألا تكون تقاليد الصين خرساء . وهذا التفسير ، المتحرر للغاية ، جعل « التقليديين » يلقبونه بسخرية بلقب « كونفوشيوس الحديث » .

وكانت هزيمة عام ١٨٩٥ هى التى جعلت كانج يو وى يؤمن بضرورة القيام بعمل سريع ، وفى بكين ، وحيث كان يحتل فى ذلك الوقت منصب الأمين المساعد فى وزارة الأشغال العمومية ، أخذ المبادرة بأن يتوجه الى المتعلمين لكى يحتج على صلح سيمو نوسيكى ، وقام فى عام ١٨٩٦ بتنظيم جمعية للدراسات ، وإحدى المكتبات ، بينما قام تليمذه ليانج كى تشاو بنشر مجلة فى شنغهاى ، إسمها « جريدة شئون العصر » . ودعا فى شهر ديسمبر ١٨٩٧ إلى عقد إجتماع للمثقفين فى بكين ، وجعلهم يهتمون ببرنامجه ، ونجح فى أن يجمع عدداً من الأعضاء المهمين فيما بينهم : إثنين من حكام الأقليم ، وبعض « الأساتذة » من أكاديمية هان لين ، وهى التى كانت تخرج كبار الموظفين ، وأخيراً ، أحد كبار الأدباء ، وهو ونج تونج هوى ، وهو الذى كان يشرف على تعليم الإمبراطور كوانج سو وظل بعد ذلك على علاقة بالإمبراطور . ولقد تمكن كانج يو وى ، وعن طريق ونج ، وفيما بين عامى ١٨٩٥ و ١٨٩٧ ، من أن يوصل للإمبراطور مذكرات مختلفة ، شرح فيه إفلاس الصين من الموارد العسكرية والبحرية ، والخطر الذى يمثله أمر سيطرة الأجانب على السكك الحديدية ، والمصارف والبحرية التجارية . وذكر أنه « من الواجب إلغاء الطرق القديمة » . فكان من الضرورى

التخلص من الروتين ، والعمل على تجميع الرجال الذين لهم آراء جديدة ، والعمل معهم ، مستوحين فى ذلك من وسائل الدول الأجنبية ، للوصول الى عملية إعادة تنظيم الإدارة . وعندئذ يمكن للصين أن تقاوم الأوربيين . وبالإجمال ، فانها كانت عملية تغيير تتم « من أعلا » . مثلها فى ذلك مثل الثورة اليابانية ، وكانت هى العملية التى يقترحها كانج يو وى .

فإذا كان ينتظر من أسرة المانشو ؟ لم يكن فى وسعه أن يعتمد على الإمبراطورة الجدة تسيوهى . ولكن الإمبراطور كوانج سو ، والذى كان يحكم نظرياً منذ ثلاث وعشرين عاماً ، تحت وصاية الإمبراطورة ، كان قد بلغ من العمر الآن سبعة وعشرين عاماً وهذه الشخصية الباهتة كانت غير مفهومة ، وبشكل لايسمح بعمل تقييم فعلى لطريقة تفكيرها . ويبدو فقط أنه كان فى غاية الملل من تلك الوصاية التى كانت تثقل عليه ، وأنه كان قد قاسى معنويا من أحداث عام ١٨٩٥ ، وأن معلوماته الثقافية كانت على درجة من الاتساع ، مادام كان يقرأ حتى بعض الكتب الأجنبية ، وعرف كوانج سو مضمون المذكرات التى أرسلها اليه كانج يو وى . وقرر فى ربيع عام ١٨٩٨ أن يقوم باستدعائه ، ووافق ، بعد شهرين من المناقشات ، على برنامجه ، وتجرأ فى ١١ يونيو ١٨٩٨ ، وأعلن بمرسوم إمبراطورى ، رغبته فى القيام بعملية إصلاح ، ثم أعلن فى يوم ١٤ أنه سوف يستدعى ، رجالا ذى كفاءات ، من أجل وضع خطط الإصلاح ، وقام فى اليوم التالى بتكليف كانج يو وى بمهمة « المستشار الشخصى » للبلاط .

٢ – محاولة الاصلاح وفشلها :

ولقد تتالت ، وفى فترة ثلاثة أشهر ، هى « المائة يوم الصينية » عملية صدور سبعين مرسوم إمبراطورى ، دون التمكن من التمييز ، فى هذا الاصدار المتسلسل من النصوص ، والتى تعود فى حالات كثيرة الى نفس الموضوعات ، بين أى نظام أو أى منهج . ولكن بعض هذه المرسومات ، على الأقل ، كان لها مدى فريد النوع فتغير نظام الامتحانات من أجل الدخول فى الوظائف العامة بطريقة راديكالية عن طريق إلغاء الإمتحانات الأساسية ، ـــ « الإنشاء » فى موضوع

الدراسات « التقليدية » ، ـــ مع إضافة إمتحانات جديدة تتعلق بتاريخ الدول الأجنبية بالسياسة المعاصرة (مرسوم ١٩ يوليو) . وإشتملت عملية إعادة تنظيم التعليم على إنشاء مدارس عليا فى الأقاليم ، وعلى أن يتم ، فى بكين ، إنشاء جامعة تدرس فيها العلوم « الأوربية » (مرسوم ٣ يوليو) ، وأصبح من حق الموظفين أن يقدموا مذكرات إلى الإمبراطور من أجل عرض مشروعاتهم ، وأولئك من بينهم ، والذين ينتسبون إلى الإدارات المركزية ، يكون من حقهم حتى أن يعرضوا وجهات نظرهم ، شفهيا ، على الإمبراطور ، وتحت إدارة كانج يو وى ، تصدر « جريدة رسمية » ، تنشر الأخبار والمقالات عن الدول الأجنبية وتشريعاتها . ومن ناحية أخرى ، ذكر مرسوم ٢٤ أغسطس أن « إنشاء جيش هو أمر له أهمية قصوى من أجل تحصين الإمبراطورية » . وهكذا نجد أن الحكومة قد قررت ، وعلاوة على أمر إعادة تنظيم قوات المانشو ، أمر إنشاء « جيش وطنى » يستخدم التكتيكات الأوربية ، ومن أجل البدء فى ذلك ، ينشأ فيلق مثالى ، أو نمطى ، تحت إشراف الجنرال يوان شى كاى وزير الصين السابق فى سيول . وأخيراً ، ولأول مرة ، تعلن الحكومة الإمبراطورية عن سياسة إقتصادية ، فهى ترغب (طبقا لمرسوم ٣ أغسطس) فى أن تقوم ببذل مجهود من أجل تحسين الزراعة ، و « توسيع التجارة » . وحتى من أجل إنشاء صناعة ، مادام مرسوم آخر ، فى ٨ سبتمبر ، قرر أمر شراء الآلات من الخارج ، كما تقرر أمر تنظيم إدارة حكومية لسكك الحديدية وللمناجم ، وكذلك إدارة للطرق ، التى سوف تنشىء فى منطقة بكين طرق مواصلات « حديثة » . ومن أجل إعطاء دفعة لهذه الإصلاحات الإقتصادية ، سيقوم مكتب الترجمة بتزويد الصينيين بالمطبوعات الأجنبية (تصريح ١٦ أغسطس) .

وفى كل هذا البرنامج الواسع للإصلاحات الإدارية والتقنية ، لم تصدر أية إشارة إلى تغيير النظام السياسى للامبراطورية . فهل كان هناك حقيقية ، كما ذكروا ، أن كانج يو وى كان يعد ، فى شهر سبتمبر ١٨٩٨ ، مرسوماً آخر ، من أجل إنشاء مجلس تمثيلى منتخب ؟ ليس هناك دليل على ذلك ، ويبدو أن هذا الإدعاء قليل الترجيح ، طبقاً لما يمكننا معرفته عن أحوال تفكير « المصلحين »

الصينيين ، ولكن علينا أن نعترف أن تاريخ « المائة يوم » لا يزال غامضاً ، وفى كثير من النقاط . فليس لدينا ، وفيما يتعلق بآراء الإمبراطور — وفى حالة ما إذا كانت له أية آراء شخصية ، — ليست لدينا أية وثيقة ثابتة ، وليس لدينا أكثر من ذلك عن الأصول الممكنة للتفكير الدبلوماسى المبدئى لمثل هذه الخطة . فهل كانت مجموعة المصلحين تأمل فى أن تعتمد ، فى السياسة الخارجية ، على إنجلترا ؟ إن الدليل الوحيد فى هذا المجال هو الموقف الذى أخذه القائمون على الحركة حيال لى هونج تشانج ، الذى أبعد من البلاط ، نتيجة للاعتقاد فى أنه كان يعمل فى صالح الإتجاهات الموالية لروسيا . وهو غير كاف من أجل الوصول إلى حقيقة[1] .

ومع ذلك ، فإن مجهود المصلحين ، قد إستمر بدون توقف من شهر يونيو إلى شهر سبتمبر ١٨٩٨ ، وبسرعة متزايدة تقريباً إلى نهايته ، ذلك أن الإمبراطورة الجديدةتسيوهى ، والتى تم إبعاد نفوذها خلال هذه الأشهر الثلاث ، لم تكن قد قنعت بتحمل ما تجىء به الأحداث ، وقامت بتعيين أحد الرجال فى منصب نائب الملك فى تشى لى . أى فى منطقة بكين ، وهو الرجل الذى كانت تركن إليه ، وهو الجنرال المانشو ، جونج لو . وكانت قد تمكنت من أن تجمع حولها العناصر غير الراضية ، وكان الكثيرون عن بينهم من بين كبار الموظفين . وفى يوم ١٢ سبتمبر ، وبعد مقابلة مع الإمبراطور ، طالبت بعزل كانج يو واى . وفى كل من المعسكرين ، كانوا يفكرون فى حل الأزمة عن طريق إستخدام القوة ، وكان

---

(١) وعلينا أن نضيف أن السياسة الانجليزية لم تتجهل ، فى الواقع ، عمل المصلحين . مادامت قد مارست ، وفى أثناء صيف ١٨٩٨ ، أكبر ضغط على الحكومة الصينية بشأن امتيازات السكك الحديدية وبارغامها على الاذعان ، لم تعمل على زيادة هيبتها ، ومن جانب اخر ، فبقراءة الوثائق الدبلوماسية الانجليزية المنشورة (Papers relating to China, 1898) لانحصل على انطباع بأن وزير بريطانيا العظمى فى بكين قد لعب دورا فى هذه « المائة يوم » فتقاريره ، المقتضبة للغاية ، تقتصر على ذكر مرسومات الاصلاح ، وتذكر دور « المسمى كانج يو وى » وتشير الى فشل الحركة ، دون أن تعطى أقل تقييم ، ولكن هذه المراسلات الدبلوماسية ، هل كانت عملية نشرها نشرا كاملا ؟

جونغ لو ، وبصفته نائب الملك فى تشى لى ، قد تولى أمر قيادة قوات ضخمة . وإعتقد رجال الإصلاح أنه فى وسعهم المقاومة ، إذا ماضمنوا تأييد الجنرال يوان شى كاى ، الذى كان يقود فى تيان تسين القوة المسلحة الصينية الوحيدة ، فرقة من ٧,٠٠٠ جندى ــ ، مجهزة بتجهيزات وبأسلحة حديثة . وقابل الإمبراطور بنفسه يوان شى كاى ، مرتين ، فى ١٧ و ١٧ سبتمبر ، وطلب إليه معونته من أجل التخلص من جونغ لو ، ونفى تسيوهى . وهكذا أصبح يوانغ شى كاى هو الحكم فى مثل هذا الموقف . ومع ذلك ، ففى يوم ٢٠ سبتمبر ، ذهب الجنرال للقاء جونغ لو (وإعترف بعد ذلك أنه قد أطلعه على مشروعات الإمبراطور) . وكانت عملية خيانة يوان شى كاى قد جاءت لكى تحدد مصير « المصلحين » وفى يوم ٢١ سبتمبر ، قام جونغ لو بإدخال قواته فى بكين ، بينما تمكن كانغ يو وى ، والذى كان الامبراطور ، وربما لتغطيته ، قد أرسله لمدة بضعة أيام إلى شنغهاى ، من النجاح فى الفرار إلى الخارج .

ولقد كانت عملية القمع مباشرة : فتم تنفيذ حكم الإعدام فى ستة من مجموعة المصلحين ، كما صدر قرار بمنع تداول كتب كانغ يو وى ، وتم إلغاء جميع المرسومات التى كانت قد صدرت أثناء فترة « المائة يوم » ، إلا ذلك المرسوم الذى كان يتعلق بانشاء جامعة بكين .

أما الإمبراطور ، الذى إعتقل بناء على أمر تسيوهى ، فى إحدى جزر القصر الإمبراطورى ، فانه أجبر على التوقيع على مرسوم عهد به بحكومة الإمبرطورية إلى الإمبراطورية الجدة ، ونشرت « جريدة بكين » ، تصريحا إمراطورياً شرح فيه أن كوانغ سو كانت له « أخطاءه » : فكان قد إستدعى كانغ يو وى ، والذى رأى فيه « رجلا له مواهبه » ، ولكنه وجد أن كوانغ كان يتعمل على « إنشاء مجموعة تحمل شعار حماية ، والدفاع عن الصين ، وليست لحماية وللدفاع عن مصالح الأسرة الإمبراطورية » ، وتعمد أن يعمل إعلان الثورة ، ولذلك فإنه قد وضع نفسه « تحت حماية الإمبراطورة الجدة » ، وطلب إليها أن تقوم بأخذ « أزمة الأمور » . وحتى وفاتها ، فى عام ١٩٠٨ ، ودون أن يتخلى عن العرش ، ظل

كوانج سو ، أسيراً فى ، قصره[1] ، ولسوف يظهر ، فى بعض المناسبات الرسمية ، ولكن دوره سوف يكون بدون قيمة .

وكان مصلحو عام ١٨٩٨ قد أخطأوا فى تقدير قوى المقاومة ، وكان هناك ضدهم الامبراطورة الجدة ، والغالبية العظمى من كبار الموظفين ، والذين كانوا يخشون على مواردهم ، وغالبية « المتعلمين » ، والذين صدموا من رؤية كانج يو وى » يفسر ، على هواه النصوص القديمة ، ويطيح بنظم الإمتحانات ، والتى كانت تمثل ، بالنسبة اليهم ، العنصر الأول فى أفضل تقاليد الصين ، ولكى ينجحوا ، فعلى أى سند كان وسعهم الإعتماد ؟ كان « الشعب » يجهلهم ، ولم يحاول كانج يو وى ، كرجل نظريات أكثر من كونه رجل عمل « أن يجعل الجماهير تفهمه . هذا علاوة على أن هذا الشعب حذراً من آراء « الغربيين » . وكان وجود جيش قوى ، هو وحده ، وفى خدمة إمبراطور نشط ، هو الذى قد يمكنه من أن يضمن النجاح . ولكن يوان شى كاى لم يرغب فى أن يقامر بمستقبله على بطاقة خاسرة . أما عن الأمبراطور ، فانه كان فيما يبدو ، ورغم حماسه ، عصبياً ، ولم يكن فى حالة تسمح له بالقيام بعملية صراع ضد تصميم تسيو هى الباردة .

٣ - البوكسير :

بعد فشل المصلحين ، الذين أرادوا « تجديد » الصين ، حتى يتمكنوا من وضعها فى المكانة التى تسمح لها فيما بعد بمقاومة مطالب الدول الأجنبية ، أخذت عملية رد الفعل ضد تحطيم الصين شكلاً مختلفاً . فإتجهت صوب محاولة للمقاومة المباشرة للسياسة الأوربية .

ولقد إستندت هذه المحاولة إلى حركة متعصبة كانت قد نمت عند الأهالى

---

(١) يذكر CORDIER (فى ص ٢١٦ ج) نص تنازل قام كوانج سو بالتوقيع عليه يوم ٢٩ يناير ١٩٠٠ ، ويتعلق الأمر بوثيقة ذكر فيها الأمبراطور وريثه .

الصينيين منذ أن قام التجار الأجانب برحلات متكررة إلى « الداخل » وعلى طول الأنهار[1] ، ومنذ أن زادت البعثات الدينية من نشاطها . وكانت الغالبية العظمى للموظفين ، والذين كانوا مقتنعين بأن سياسة الدول العظمى كانت تهدف تقسيم الإمبراطورية ، تشارك ، فى قرارها ، فى هذه المشاعر ، وكان البلاط الامبراطورى يعرف أن الرأى العام الصينى كان يأخذ على أسرة المانشو أنها لم تعرف كيف تدافع عن البلاد ضد السيطرة الأجنبية ، وإنتهى الأمر بهذه القوى ، وفى عملية مقاومتها للأطماع الخارجية ، إلى أن تتحذ مع بعضها .

وكانت الإمبراطورة تسيو هى ، وبعد إنقلاب ٢١ سبتمبر ١٨٩٨ الذى أسلمها السلطة ، ترغب فى أن تعمل على إصلاح السياسة الصينية . فإمتنعت عن أن تقبل ، وبسلبية ، رغبات الدول الأجنبية . ونصت لائحة صدرت فى ١٩ نوفمبر ١٨٩٨ ، وتتعلق بمنع إمتيازات المناجم والسكك الحديدية ، على أن كل عقد يتم التوقيع عليه بين أجانب ورعايا صينيين ، وبدون تصريح من الحكومة ، يعتبر باطلا ، ــ وأن على الشركات التى تحصل على عقود إمتياز أن يكون ٣٠٪ من رأسمالها صينياً ــ ، وأنه من الواجب أن تكون سلطة الإدارة للصينيين ، وأن المشكلات الناشئة يجب أن تسوى دون تدخل من جانب الدول الأجنبية ، وعلاوة على ذلك ، فلقد صدر مرسوم إمبراطورى ، فى ١٥ ديمسبر ١٨٩٨ ، أعلن أن الحكومة لا ترغب ، فى ذلك الوقت ، فى إنشاء أى سكة حديدية جديدة ، وأنه لا داعى لكى تقدم إليها أية طلبات بإعطاء عقود إمتياز جديدة وفى شهر مارس ١٨٩٦ ، وحين قامت الحكومة الايطالية ، بعد أن تأخرت لمدة عام عن بقية الدول العظمى ، وطلبت منحها تنازلا عن « إقليم مؤجر » فى إقليم تشى كيانج (خليج سانمين وطالبت بمنطقة مصالح » فى جزء من هذا الأقليم ، تجرأ بلاط بكين ورد على ذلك بالرفض ، وإتخذت إجراءات من أجل أن يجمعوا حول بكين جيشاً « حديثا » ، تحت قيادة جونج لو ، وأخيراً ، وفى ٢١ نوفمبر ١٨٩٩ ، تم

---

(١) وافقت الحكومة الامبراطورية ، فى ٢٨ يوليو ١٨٩٨ ، على أن تفتح أمام السفن الاجنبية جميع الطرق الصالحة فى الصين ، بينما كان يانج تسى وحده هو المفتوح أمامها حتى ذلك الوقت .

توجيه منشور سرى الى حكام الأقاليم الساحلية يأمرهم بأن يجهزوا قوات عسكرية تظل مستعدة من أجل دفع كل عملية إنزال ممكنه ، والقيام بمقاومة كل هجوم خارجى مباشر ، دون إنتظار التعليمات الحكومية ، وبالإجمال ، فإن الأسرة ، الحاكمة عادة الى سياسة التشدد وعلى الأقل من حيث المظهر .

وفى نفس الوقت ، لاحظ الأوربيون ، وفى مقاطعات صينية عديدة ، ظهور نشاط عصابات مسلحة ، كانت توزع منشورات كانت موجهة ضد الأجانب وضد المسيحيين من الصينيين فى نفس الوقت ، وكانت الجمعية الأكثر أهمية من بين هذه المجموعات هى الجمعية السرية التى تسمى « جمعية السكين الكبير » ، والتى كان مقرها فى شانتونج ، وهى نفس الجمعية التى أعطاها الأوربيون إسم « البوكسير » . ولقد نمت حركة البوكسير ، والتى قدمت نفسها على أنها تقوم بمجهود وطنى ، بكل سهولة ، خاصة وأن الإقليم كان لاتوجد فيه أى قوات نظامية تقريباً ، منذ أن كانت الحكومة قد قررت أمر تجميع أكبر عدد ممكن من القوات المسلحة حول بكين . ووجدت أنصاراً لها بين العناصر غير الراضية ، وكانت أعدادهم ضخمة ، وبخاصة فى الجزء الغربى من الإقليم ، وحيث كانت فيضانات نهر هوانج هو قد تسببت فى نشر البؤس والمجاعات ، وعند نهاية عام ١٨٩٩ ، وبدأ البوكسير فى مهاجمة المسيحيين من الصينيين . ثم البعثات الدينية ، وكذلك خطوط السكك الحديدية ، الأمر الذى كان يفلس المقاولين الصينيين الذين كانوا يعملون فى النقل ، والذين كانوا فى نفس الوقت أدوات للتوغل الأجنبى . وفى بداية عام ١٩٠٠ ، إمتدت هذه الهجمات إلى داخل إقليم تشى لى ، وبشكل هدد ، فى شهر مايو ، السكك الحديدية القريبة من بكين .

فهل كانت هناك صلة ، فى الأصل ، بين سياسة الأسرة الحاكمة وبين حركة البوكسير ؟ من الظاهر ، لا . فلقد أعلن البلاط أنه يعادى حركات الهياج والفوضى ، ومنذ أول الإضطرابات العنيفة ، إستدعى حاكم إقليم شانتونج إلى بكين ، وكان متهماً بالتعصب ، وعين مكانه يوان شى كاى ، وفى ١١ يناير

١٩٠٠ ، صدر مرسوم إمبراطورى تبرأ من « أعمال العصابات » ، وأمر الحكام والموظفين بأن يعملوا بنشاط ضد « عمليات التمرد » ، وفى أول مارس ، صدر بلاغ للحكام فى أقاليم شانتونج وتشى لى ، بأن يمنعوا ، ونظير أقصى العقوبات ، أمر الإشتراك فى جمعيات سرية ، حقيقة أن إظهار هذه السلطة الحكومية لم يتم إلا بناء على طلب المفوضيات الأجنبية[1] ، ولم تكن للأوامر كل التحديدات اللازمة : فأهملت ذكر ما إذا كانت عملية مهاجمة المسيحيين الوطنيين تعتبر « من أعمال التمرد » ، وأن تذكر « جمعية السكين الكبير » بالإسم . ومع ذلك فإن الرجال الدبلوماسيين الأجانب لم يتهموا البلاط الإمبراطورى فى ذلك الوقت بالعمل بالإشتراك مع البوكسير . ولكن النتيجة الوحيدة لهذه القرارات الحكومية كانت هى التسبب بين أعضاء الجمعيات السرية فى ظهور هياج موجه ضد الأسرة الحاكمة . وكانت حركة عدم الرضاء هذه لا تشجع البلاط على تجديد تهديده بفرض العقوبات .

وكانت عدم كفاية الاجراءات التى إتخذتها الحكومة الصينية سبباً فى أن تقرر الدول العظمى ، فى أول يونيو ١٩٠٠ ، أمر إرسال فصائل من أجل حماية سكة حديد بكين ـــ تيان تسين ، وحى المفوضيات فى بكين ، وعندئذ أصبح موقف الحكومة الامبراطورية مثيراً للقلق ، وإلى حد بعيد ، فنسبت فى مرسوم ٦ يونيو مسئولية الفوضى ليس فقط للبوكسير وللموظفيين المحليين « الذين لم يؤدوا واجبهم » ، ولكن كذلك للمسيحيين من الوطنيين : وكان هذا التظاهر « بالحياد » دليلا على ذلك ، ولكن هذا الوضع لم يكن يمثل سوى مقدمة ، ففى يوم ١٠ يونيو قرر البلاط أن يأخذ علناً جانب البوكسير : وتم إستدعاء الأمير توان إلى مقر وزارة الشئون الخارجية ، وكان من المانشو الذين كانت مشاعر عدائهم تجاه الأجانب معروفة . وفى يوم ١٤ يونيو ، وحين طلبت الحكومات

---

(١) فكر الممثلون الدبلوماسيون للدول فى بكين ، فى شهر مارس ١٩٠٠ ، فى أن يطالبوا بحل الجمعيات السرية ، وفى تدعيم مطالبهم بمظاهرة بحرية ، ولكن سالسبرى ، رئيس بريطانيا ، رأى أن هذا المشروع كان « سابقا لأوانه » وأنه من الأفضل ترك الموقف يتضح أكثر من ذلك .

الأجنبية ، ومن أجل حماية خط مواصلات قواتها التى كانت ، بعد نزولها فى تيان تسين ، تسير صوب بكين ، بحق إحتلال قلاع تاكو ، رفضت الحكومة الإمبراطورية ذلك . وحين أهملت الدول الأجنبية ذلك الرفض ، وقامت بمهاجمة القلاع ، أصدر البلاط أمراً للأجانب بالجلاء عن بكين ، وأعلن أن البوكسير « وطنيين » ، وأمر بتجنيدهم فى الجيش النظامى من أجل الكفاح ضد الأجانب ، وكانت هذه حرباً جديدة تبدأ ، وهى الحرب الثالثة منذ عام ١٨٤٠ ، وبين الصين وبين « الغربيين » .

فكيف يمكننا أن نرى بوضوح عند أصول هذه الحرب ؟ فهل يمكننا الإعتقاد فى أن تسيو هى إعتبرت أول الأمر حركة البوكسير على أنها « تمرد » ، وأنها إذا ما كان قد إنتهى بها الأمر إلى أن تعقد تحالفاً معها ، فإنها لم تقرر ذلك إلا تحت ضغط الظروف ؟ أو علينا ، على العكس من ذلك ، أن نعتقد فى أن الإمبراطورة كانت ، منذ البداية ، على تفاهم مع البوكسير ، وأنها عملت على تشجيع حركة التعصب منذ عام ١٨٩٩ ؟

أن التفسير الأول هو ذلك التفسير الذى قدمه الدبلوماسيون الأجانب فى عام ١٩٠١ ، فى دراستهم التالية للأحداث : فثورة الجمعيات السرية كانت ، منذ البداية ، موجهة ضد الأجانب ، وكذلك ضد الأسرة الحاكمة ، ولكن ربما يكون هذا الرأى قد كتب نتيجة لأسباب إنتهازية ، إذ أن الدول العظمى لم تكن ترغب فى التسبب فى إسقاط الأسرة الحاكمة ، وكانت بالتالى مضطرة إلى قبول نظرية « براءتها » . ومن الضرورى كذلك إثبات كيف أن تسيو هى كانت لديها القدرة لكى توجه حركة الهياج هذه ضد الأجانب وحدهم ، وهنا أيضاً ينقص الدليل .

أما التفسير الثانى فهل الذى إعتنقه ، وإن كان بعد فترة ، الكثيرون من الأوربيين المقيمين فى الصين ، وله بعض الإمكانات : فلماذا قنع البلاط الإمبراطورى وحين طلبت إليه الحكومات الأجنبية أن يعمل ضد البوكسير ،

بإتخاذ أنصاف الحلول ؟ ولماذا لم يقم ، فى شهر يونيو ١٩٠٠ ، بإتخاذ أى إحتياط جاد من أجل حماية السكك الحديدية القريبة من بكين ؟ ولكنه من الممكن أن تكون تسيو هى قد أخذت موقفاً غير واضح بسبب كونها ، وعلى وجه التحديد ، فى موقف ملىء بالمضايقات : فحاولت أن ترضى شكاوى الدبلوماسيين ، وكانت فى نفس الوقت لا ترغب فى المخاطرة بالقيام بعمل غير محبوب وذلك بقمعها حركة كانت تجيب على أمنيات جزء كبير من الأهالى ، وإتخاذ سياسة تكون أساساً لاتهامها بالتعاون مع الأجانب ، ومع نمو الحركة ، زادت حدة شكاوى الأوربيين ، ومن الممكن أن تكون تسيو هى قد فكرت فى أن الدول الأجنبية سوف تحملها مسئولية الأحداث ، وربما تطلب عزلها ، فلم يكن لديها طريق ، من أجل حماية عرشها ، سوى أن تتحالف مع البوكسير[1] . ومع ذلك ، فلقد كان من اللازم ، ومن أجل إعلان مثل هذا التحالف فى إنتظار مهاجمة قلاع تاكو ، أى إنتظار وقوع عمل يمثل ، من وجهة النظر الصينية ، عملية إعتداء أجنبى .

وعلينا أن نقنع بذكر أن هذه المشكلة لا تزال باقية بدون حل .

٤ – تدخل الدول العظمى :

لم يكن للدول « الغربية » وحتى بداية عام ١٩٠٠ ، إلا دور المتفرج فى أحداث الصين الداخلية ، ولم تكن قد أيدت عمليات « المائة يوم » ، بينما كان رجال « الاصلاح » فى اليابان ، ومنذ ثلاثين عاماً ، قد حظوا بإستلطافهم ، ومع ذلك ، ألم يكن من طبيعة حركة « تجديد » الصين أن تنمى عملية « التوغل الاقتصادى » وتزيد من مكاسب المشروعات الأجنبية ؟ وكانت قد ظلت فى حالة تأهب ، ومنذ بداية حركة البوكسير ، ونتيجة لتقارير رجال البعثات الدينية ، ولم تقم بردود فعل إلا عن طريق مذكرات دبلوماسية موجهة إلى حكومة

---

(١) تعطى احدى الوثائق الصينية ، التى نشرها Pruitt فى كتابه :
Fight of an E mpres 1931 – تأكيدا لهذه النظرية

الصين الإمبراطورية . ولم تفكر فى أخذ إحتياطات عسكرية إلا فى شهر يونيو ١٩٠٠ فقط ، وحين أعتدى على خطوط السكك الحديدية فى منطقة بكين ، وحين أصبحت المفوضيات فى العاصمة مهددة . ولكن الوقت كان قد تأخر ! ففى يوم ١٨ يونيو ، إضطرت الفصائل التى كانت قد نزلت فى تيان تسين وبدأت فى السير على الطريق الموصل الى بكين إلى أن تحارب وهى تتقهقر ، بعد معركة مع القوات الإمبراطورية . وكان الأوربيون الذين بقوا فى العاصمة ولم يكن فى وسعهم ، حتى فى حالة رغبتهم فى ذلك ، تنفيذ الأمر الصادر بالطرد والذى إبلغ إليهم ، إذ أنهم كانوا سيتعرضون للقتل أثناء الرحلة) ، ومعهم موظفى المفوضيات ، محاصرين ، أمام وزير ألمانيا المفوض ، كيتلر Ketteler ، فإنه قتل يوم ٢٠ يونيو ، حين كان يرغب فى الذهاب إلى وزارة الخارجية ، ولمدة شهرين ، أصبحت مسألة محاصرة المفوضيات ، هى موضوع تركيز الإهتمام المكثف ، والرأى العام ، فى أوروباوفى الولايات المتحدة . وكان من الممكن أن يصبح الموقف أكثر دقة فى حالة ما إذا كانت حركة البوكسير . والتى كانت قاصرة على أقاليم الصين الشمالية ، قد إمتدت الى مناطق الصين الوسطى ، وأخذت شكل « حرب تحرير » . ولكن نائبى الملك فى منطقة يانج تسى فهما مدى الأخطار التى تحيق بالصين إذا مادخلت فى حرب عامة ، فأعلنا إستعدادهما ، فى ٢٩ يونيو ، لحماية حياة وممتلكات الأجانب ، وبشرط عدم ظهور القوات المسلحة « للغربيين » فى المنطقة . ولذلك ، فلقد أصبح من السهل على الدول الأجنبية العظمى أن تسيطر على الحركة ، ولم تتوقف سرعة النجاح إلا على الرغبة المشتركة .

فما الذى كان أكثر ضرورة ، ولا يمكن تحاشيه ، من وجهة النظر « الغربية » ، من مثل هذا التدخل الدولى ؟ وكانت عملية إنقاذ حياة الممثلين الدبلوماسيين ، وكل الأجانب المحاصرين فى المفوضيات ، والمحافظة على النتائج التى كانوا قد توصلوا إليها من أجل التجارة الأوربية ، وحماية المصالح المقبلة ، تمثل ذلك البرنامج الذى يحظى بالقبول العام . ولكن الدول العظمى كانت تشك كل منها فى الأخرى ، وعلى أنها تحاول أن تجد فى هذه المسألة فرصة تحصل منها على ميزات على حساب غيرها من الدول ، وكانت هذه الشكوك هى التى تؤخر عملية الوصول الى إتخاذ قرار .

وكانت روسيا واليابان هى أول الدول التى إقترحت أمر تدخل قوى : فعرضت الأولى ، فى ٢٥ يونيو ١٩٠٠ ، أمر إرسال ثمانية كتائب ، وفى إنتظار المزيد ، بينما كانت الثانية مستعدة لكى تنزل فى تاكو عشرين أو ثلاثين ألف رجل ، وفى برلين ، كان الإمبراطور غليوم لا يرغب فى أن يترك لروسيا أو لليابان أمر تهدئة الحال ، بل كان يرغب فى ضرورة القيام بعمل جماعى . « إن قواتى هى التى ستنتقم لوزير ألمانيا ، ومن الضرورى هدم بكين حتى مستوى الأرض » ... إنها معركة آسيا ضد أوروبا أجمعها » ووجه يوم ٢٧ يونيو ، فى بريمن هيفن ، خطاباً إلى القوات الألمانية ، التى كانت ستركب السفن إلى الشرق الأقصى ، « لاتعفوا ! ولا تأخذوا أسرى ! فمنذ ألف عام ، قام هون الملك أتيلا بتسجيل أسمائهم ، وبقوة ، فى التاريخ كما هو فى التراث . ولذلك فإن عليكم أن تفرضوا فى الصين ، ولمدة ألف عام ، إسم ألمانيا ، وبطريقة لا تسمح لأحد الصينيين بأن يجرؤ حتى على أن يسخر من أحد الألمان » ، ولكن بولوف رأى أنه من الواجب ألا تتقدم ألمانيا الصفوف ، قبل الوقت المناسب ، وأنه من مصلحتها أن « تترك الخلافات تزداد خطورة » بين الدول العظمى الأخرى ، ومع ذلك ، فإن فرنسا أعلنت إستعدادها للمشاركة فى عمل جماعى . أما إنجلترا فإنها كانت أكثر من ذلك تردداً ، بقليل ، إذ أن حرب جنوب إفريقية كانت تمنعها من أن تقوم بمجهود جدى فى الصين ، ولم تكن مصالحها الأساسية ، فى منطقة يانج تسى ، مهددة ، ولا شك فى أنها قد إعترفت بأنه من الضرورى أمر إنقاذ المفوضيات ، ولكنها كانت لا ترغب فى أن تأخذ الحملة مدى أكثر إتساعا ، إذ أنها كانت تشك فى أن السياسة الروسية كانت ترغب فى الإصطياد فى الماء العكر ، وأخيراً ، فهل كانت الولايات المتحدة ترغب فى ترك موقفها التقليدى ، وتأخذ ، كما حدث فى عام ١٨٦٠ ، موقف الإقتناع ؟ لقد قرر الرئيس ، فى ٣ يوليو ، أمر الإشتراك فى عمل جماعى ، إذ أن الأمر كان يتعلق بحماية الرعايا الأجانب المقيمين فى الصين ، وبضمان أمن التجارة ، وهكذا تمو التوصل ، وبعد بعض المناورات الدبلوماسية ، إلى مبدأ التدخل الجماعى ...

ولكن هذه القوات الدولية ، أليس من الواجب وضعها تحت قيادة موحدة ؟

لقد إنتهزت الحكومة الألمانية هذه الفرصة ، ـــ كمسألة كرامة ـــ ، من أجل أن تقترح أمر العهود بهذه القيادة للجنرال فالديرى Waldersee ، وحصلت على موافقة القيصر ، الذى كان يفضل أحد الألمان على أحد الإنجليز ، وقرر موقف روسيا النتيجة . وكان هذا مجرد نجاح من حيث المبدأ ، إذ أن الجنرال فالديرسى لم يصل إلى مسرح العمليات إلا بعد المعركة . وفى بداية شهر أغسطس ١٩٠٠ ، كانت القوات الدولية قد تركزت فى آخر الأمر فى منطقة تيان تسين (وكان من الممكن الوصول الى هذا الأمر قبل ذلك ، مادامت هذه القوات قد وصلت ، فى غالبيتها ، من بلاد الشرق الأقصى)[1] ، وفى أقل من خمسة عشر يوماً ، تمت عملية الزحف على بكين ، وفى يوم ١٤ أغسطس ، دخلت الحملة إلى العاصمة ، وأنقذت المفوضيات ، بينما فرت الإمبراطورة صوب الجنوب الغربى .

وهذه الهزيمة الجديدة للصين وضعتها ، مرة أخرى ، تحت رحمة الدول الأجنبية ، ولكن الحكومات « الغربية » لم تكن متفقة على سلوكها المقبل : فكانت روسيا ترغب فى عدم فقد إمبراطورية الصين ، وأسرعت بسحب قواتها من بكين ، وبأمل أن تحصل على تعويض ، بينما إظهرت ألمانيا أنها كانت أكثر تشدداً . ومع ذلك ، فإن أحداً لم يقترح أمر تقسيم الصين . وفيما عدا الفقرات الخاصة « بالعقوبات » (معاقبة المجرمين ، ودفع غرامة عن الأضرار التى وقعت) ، كان « الغربيون » يرغبون فقط فى إنتهاز هذه الظروف من أجل تحقيق الهدف الذى كانوا يفكرون فيه منذ ثلاثين عاماً ، ـــ وهو أمر « توسيع » حقوقهم التجارية . ولقد خرجت حكومة المانشو من كل ذلك بلباقة ، ولذلك

---

(١) كانت قوة الولايات المتحدة (٢,٠٠٠ جندى) قد أتت من الفلبين والقوات الفرنسية قد أتت من الهند الصينية ، أما القوة الانجليزية فإنها كانت (٣,٨٠٠ رجل) قد أتت من هونج كونج ، ومن الهند أما ألمانيا ، فإنها علاوة على القوات المرسلة من ألمانيا ، قد استخدمت القوات الموجودة فى كياوتشيو أما القوات الأكثر عددا فإنها كانت قوات اليابان (٨,٠٠٠ رجل) ، وقوات الروس (٥,٠٠٠ رجل) ، ولكن الفرقة الروسية فى تيان تشين لم تكن سوى جزء بسيط من القوات التي كان القيصر قد أرسلها الى الصين ، أما بقية هذه القوات فانها ظلت محشودة فى منشوريا .

فإنها لم تتردد ، فى يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٠٠ ، فى قبول شروط الدول العظمى ، وبعد خمسة أيام من تقديمها . وإذا ما كان أمر التوقيع النهائى قد تأخر ، فإن ذلك كان يرجع الى أن الحكومات الأجنبية كانت فى حاجة إلى مهلة من أجل تقييم الأضرار ، وتحديد قيمة التعويض .

وتم فى آخر الأمر التوقيع على البروتوكول ، فى ٧ سبتمبر ١٩٠١ . ولقد نص على أمر هدم تاكو ، وعلى وضع حى المفوضيات فى بكين تحت الحراسة الدائمة لقوة عسكرية دولية ، ولقد إعترف بالعقوبة التى تنزل « بالمتهمين » : فتم نفى الأمير توان إلى التركستان الصينية ، كما تم إصدار حكم الإعدام على الكثيرين من كبار الموظفين ، ولكن أحداً لم يتعرض لمسئولية الإمبراطورة الجدة ، ولقد سجل هذا البروتوكول ذلك التعهد الذى أخذته الحكومة الإمبراطورية على نفسها من أجل تطبيق العقوبة بالإعدام على جريمة الإشتراك فى جمعية « معادية للأجانب » . أما الغرامة الحربية ، والتى سوف تدفع على مدى تسع وثلاثين عاماً ، فإنها تحددت بمبلغ ٤٥٠ مليون تايل (مليار وسبعمائة مليون فرنك) أما دفع هذا الدين فيكون مضموناً بإيرادات الجمارك ، وبضريبة الملح ، وأخيراً فإن الأوربيين يحصلون على وعد « بتوسيع » أحوال التجارة .[1] أما الشروط المالية

---

(١) تحقق هذا الوعد عن طريق التوقيع على معاهدات تجارية جديدة ، كانت ترجع الى النظام السابق « للتعديلات التى رأت الحكومات الأجنبية ضرورتها » وكانت أهم هذه المعاهدات هى المعاهدة المعقودة مع بريطانيا العظمى ، فى ٥ سبتمبر ١٩٠٢ والتى اشتملت على الشروط التالية :

أولا : تعد الصين بالغاء الجمارك الداخلية ، وحتى بالنسبة للسلع الصينية ، وتحل محلها ضريبة موحدة ، تكون قيمتها محددة ، وضريبة على الاستهلاك تفرض على السلع التى لا تصدر .

ثانيا : تفتح الصين أمام التجارة الأجنبية ، وبنفس وضعية « الموانى المفتوحة » خمس مدن موجودة فى الداخل (حتى ذلك الوقت كانت « الموانى المفتوحة » ، مدنا تقع على الساحل أو على نهر يانج تسى) (مادة ٨ ، فقرة ١٢)

ثالثا : تتعهد الصين بإعادة النظر فى التشريع الخاص بالمناجم (مادة ٩) وبشكل يسمح بتنمية استغلال المناجم بمساعدة رؤوس الأموال الاجنبية .

وأشارت هذه المعاهدة الى التصريحات التى أعطيت للسفن الأجنبية ، فى عام ١٨٩٨ ، بالسير فى كل الطرق النهرية الصالحة للملاحة فى الصين .

والتجارية ، فإنها كانت أساسية : فعلى الصين ، من أجل دفع الغرامة الحربية ، أن تقوم بالضرورة بعقد قروض جديدة مع الخارج ، وأن تخضع دون توقف ، وبتزايد لوصاية الغربيين ، ويمكن للتوغل الأقتصادى ، والذى كان قد تأخر لفترة طويلة بالقواعد التى كانت قد عملت على إعاقة نشاط الأجانب ، بعد ذلك . أن ينمو وبسرعة أكبر . وكانت الرغبة المشتركة للدول العظمى هى التى وصلت إلى هذه النتيجة .

٥ - النتـائج :

فى وقت التوقيع على المعاهدة ، كان التضامن الذى كانت حرب البوكسير قد أقامته بين الدول العظمى ، من الناحية الظاهرية ، قد إنتهى ، فكانت روسيا ، من ناحية ، وإنجلترا وألمانيا من ناحية أخرى ، يتبعون فى مسألة الصين سياسات متعارضة ، فكانت حكومة روسيا قد أفادت من إشتراكها فى الحملة الدولية من أجل أن تحتل بجنودها المدن الرئيسية فى منشوريا ، ومن أجل إنشاء « حرس عسكرى » قوامه ١٢,٠٠٠ رجل فى « منطقة السكة الحديدية » لشرق الصين . ولقد أثارت هذه العمليات قلق إنجلترا ، ومن الناحية الأخرى ، كانت ألمانيا غير راضية من رؤية الروس يسحبون قواتهم من بكين بسرعة ، وكان لديها أيضاً إنطباع بأنها « بدفعها روسيا فى الشرق الأقصى » ، وكما كانت قد فعلت منذ عام ١٨٩٥ ، لم تحصل على أية ميزة فى سياستها العامة ، وكانت بالتالى مستعدة للبحث عن طريق جديد . وضد روسيا ، هل كان فى وسع إنجلترا وألمانيا أن تتفاهما سوياً ؟

منذ ٢٢ أغسطس ١٩٠٠ ، إقترح غليوم الثانى على أمير ويلز تعاوناً من أجل حماية مصالح الإنجليز والألمان فى الصين . ووضعت إتفاقية ١٦ أكتوبر ١٩٠٠ ، والتى نشرت بعد ذلك مباشرة ، أسس سياسة مشتركة : فالحكومتان ترغبان فى أن تظل الموانى البحرية والنهرية فى الصين مفتوحة وفى حرية أمام تجارة كل الأجانب ، وهما لا ترغبان فى الحصول لنفسيهما على مكاسب إقليمية فى الصين وتعارضان كل محاولة تقوم بها دولة ثالثة من أجل الحصول على ميزات إقليمية ، ومع ذلك ،

ففى حالة قيام هذه الدولة الثالثة بالحصول على مثل هذه الميزات ، فإن ألمانيا وإنجلترا سوف تطالبان بتعويضات[1] . ومن المفهوم أن « الدولة الثالثة » ، هنا هى روسيا . ولا شك فى أن نصوص هذه الإتفاقية غير محددة تماماً ، مادامت لم تذكر الوسائل التى سوف تستخدمها الدولتان « لمعارضة » عمل روسيا ، كما أنها لم تحدد كذلك ماذا تعنى بالصين . (فهل هى الصين نفسها ، أى « الثمانية عشرة إقليم » ، أو إمبراطورية الصين ، والتى تضم « الأقاليم الخارجية » ؟) ولكن إنجلترا ، والتى كانت مشغولة تماماً بحرب جنوب إفريقية ، وغير قادرة بالتالى على أن تعمل بجدية فى الشرق الأقصى ، لم تعد لها ، كما ذكر وزير فرنسا ، « الكلمة العليا كما كان عليه الحال منذ بضع سنوات » ، وأصبحت راضية لأنها حصلت على تأييد ، حتى وأن كان ضعيفا ، وكانت تأمل بهذا الشكل فى أن تخيف روسيا .

وتمثل نهاية هذه الأزمة الصينية مرحلة هامة فى تاريخ الشرق الأقصى ، فكانت الصين مهددة بالتقسيم ، وكانت قد قامت بحركة رد فعل ، ولكنها هزمت ، وأصبح عليها أن تقبل خفض الحواجز التى كانت لا تزال تحتفظ بها حتى ذلك الوقت فى وجه التوغل الإقتصادى الأجنبى ، أما هيبة أسرة المانشو ، والتى كانت قد أصيبت بالهزائم السابقة ، فإنها صدمت مرة أخرى ، ومع ذلك ، فإن السلامة الإقليمية للإمبراطورية بدت على أنها قد تأثرت بدرجة أقل فى عام ١٩٠١ عما كانت عليه فى عام ١٨٩٨ . فهل كان ذلك يرجع إلى أن الأجانب قد فهموا ، منذ حركة البوكسير ، أنه توجد « حركة وطنية صينية » ، عليهم أن يحسبوا حساباً لها ، وأن المقاومة الصينية ، إذا ما إنتشرت فى كل البلاد فإنه يمكنها أن تدخل الدول العظمى وتشغلها فى صعوبات خطيرة ؟ أو أن ذلك كان يرجع إلى أن الحكومات الأوربية كانت تحسب حساب المخاطر التى تنشأ عن الصدام الذى

---

(١) هذه الاتفاقية تعرف باسم اتفاقية يانج تسى ، ومع ذلك فإن النص لا يشتمل على أى ذكر ليانج تسى ولكن الأمر كان يتعلق بها والى عدد كبير فى أثناء سير المفاوضات ، والتى كانت نقطة بدايتها هى الدفاع عن مصالح كل من الدولتين ، ولذلك فإن التسمية تتمشى مع روح النص ، وإن كانت لا تتمشى مع النص .

سوف يحدث بينها ، فى حالة إنهيار إمبراطورية الصين ؟ وعلينا أن نذكر أنه بعد الأزمة لم يعد هناك تفكير فى إمكانية تقسيم إمبراطورية الصين ، وحتى فى شكل إفتراض ، فى المراسلات الدبلوماسية .

أما الهند الصينية فإنها ظلت هادئة : فثورة البوكسير لم تكن لها مؤثرات على آنام ، وحيث كانت عملية « التهدئة » لا تزال حديثة العهد . ومن هذا الجانب ، بدت سيطرة أوربا إذن على أنها قد فرضت وبقوة . أما بالنسبة لليابان ، فإذا كانت قد إضطرت إلى التراجع أمام الأوربيين فى اليوم التالى لعقد معاهدة سيمونوسيكى ، فإنها مع ذلك قد حصلت وفى شئون الشرق الأقصى على نوع من وضعية المساواة مع الدول العظمى ، وسمح لها ، فى حرب البوكسير ، بأن تشارك فى التدخل الجماعى . ووقعت على معاهدة شهر سبتمبر ١٩٠١ بنفس حقوق الدول « الغربية » وحصلت على نفس الميزات . وهكذا نجد أنها ، من حيث المبدأ ، قد أصبحت شريكة للبيض فى عملية إستغلال سوق الصين ، رغم أنها كانت ، فى قرارها ، منافسة لهم .

بعض المراجع

PELLIOT , P. , Le Mouvement Réformiste en Chine. Hanoi, 1903
CAMERON, H. The Reform Movement in China, 1892-1912 (Stanford Univ.) 1932
MA - TE - TCHE , Le Mouvement Réformiste en 1898 Lyon, 1934
CLEMENTS, P. H., The Boxer 1 Rebelion, New York , 1915
STEIGER, G. , China and the Occident, The origin and development of the Boxer Movement. New Haven, 1927

القســم الثانى

نمــو اليابان وتوســعها

أسس الإمبريالية اليابانية

عند نهاية القرن التاسع عشر ، ظل الموقف المسيطر ، والذى كانت الدول العظمى الأوربية والولايات المتحدة قد حصلت عليه فى الشرق الأقصى ، كما هو ، ودون أن ينازعها فيه أحد . وكانت هذه الدول قد إستعمرت الجزء الأكبر من الهند الصينية ، ونظمت عملية إستغلال « السوق الصينى » ، وأيقظت اليابان على الأشكال الإقتصادية والسياسية للحياة الحديثة ، ولكن ، إبتداء من السنوات الأولى من القرن العشرين ، سوف تأخذ مشكلات الشرق الأقصى ، وحتى مشكلات المحيط الهادى ، مظهراً جديداً ، وسوف تصبح اليابان منافسة « للغربيين » . وكانت أحداث عام ١٨٩٥ قد أعلنت من قبل عن هذا « التنافس » ، والذى سرعان ما قضى عليه ، نتيجة لإتفاق ثلاث دول عظمى أوربية على إبعاد الطموحات اليابانية ، ولأن الحكومة اليابانية شعرت بأنها على درجة من الضعف لاتسمح لها بأن تقوم بعملية رد فعل بعد . ولم تكن « ضربة التوقف » هذه سوى جمعاً للأنفاس ، وأخذ مجهود التوسع اليابانى فى تنظيم نفسه ، وفى أن يتدعم وينمو بعد عام ١٩٠٣ ، وبقوة متزايدة ، وكانت القارة الآسيوية هى الهدف الرئيسى ، وحتى فى أول الأمر هى الهدف الوحيد ، أما بعد ذلك ، وبعد عام ١٩١٤ ، فإن أنظار اليابان سوف تتجه كذلك صوب أرخبيلات المحيط الهادى وصوب « بحار الجنوب » ومنذ عام ١٩٠٥ ، كتب الكونت أوكوما Okuma ، والذى كان قد لعب دوراً هاماً فى الحياة السياسية فى اليابان منذ خمسة وعشرين عاما ، أنه من الواجب أن تصبح اليابان هى « الروح المسيرة لآسيا » . فكان من حق شعب اليابان أن يأخذ المكان الأول فى شئون الشرق الأقصى وينظم تحت إشرافه ، ولأنه هو الأكثر نشاطاً والأكثر قدرة ، حياة الشعوب الأخرى فى الشرق الأقصى ، وأن يعترف له بأنه هو الذى « يوجه الدول الآسيوية » ، وكان هذا هو أساس « مذهب منرو الآسيوى » والذى إتضح فى عام ١٩١٧ ، وتم التعبير عنه بكل وضوح فى عام ١٩٣٤ . ولكن ، إذا كان هذا « المذهب » ينسحب على كل آسيا الشرقية ، فإنه يطبق على الصين بنوع خاص ، وأصبحت رسالة اليابان هى « تنوير وتحضير شعب الصين » : وأخذ

رجال الدول اليابانيين يرددون ذلك .

أما الدوافع التى ذكرها هذا الاتجاه الإمبريالى اليابانى ، فكانت فى بعض الحالات إقتصادية وإجتماعية ، وفى حالات أخرى ذات صفة إستراتيجية ، ولكن حالة تفكير الشعب اليابانى وقياداته كانت هى ، وبالنيبة لجهود التوسع ، هى العامل المقرر .

وكان شعب اليابان يشعر « بالتفوق اليابانى » ، وبعبادة « الشرف الوطنى » . وكانت الديانة اليابانية القديمة قد غرست فيه الاعتقاد بأنه ينتسب الى « جنس متميز » وعلمته الولاء الكامل للوطن ، وكانت طبقة الساموري العسكرية القديمة ، والتى زودت اليابان الحديثة بالجزء الأكبر من قياداتها الإدارية ، تحتفظ بتقاليدها المعنوية ، ولا تزال مخلصة ، « لقانون الشرف » Bushido الخاص بها ، وتمنحه كمثال للجندى وللمواطن ، وهذه المشاعر الداخلية ، بذلت الحكومة اليابانية أقصى وسعها من أجل تنميتها ، عن طريق التعليم وعن طريق الإعلام . وكان على المدرسة الابتدائية ، وطبقاً للتوجيه الإمبراطورى الصادر فى ١٣ أكتوبر ١٨٩٠ ، أن تخلق الشعور الوطنى ، وتبث فى الأطفال الإعتزاز بالإنتساب للأمة اليابانية ، وتعلمهم الخطوع للأسرة الحاكمة ، إذ أن سلطة الإمبراطور من أصل مقدس . وتظهر الكتب المدرسية أن لليابان نفس الأسرة الحاكمة منذ خمسة وعشرين قرناً ، وأنها « لم يصبها دنس الغزو الأجنبى » ، وأن شعبها « جنس مختار » . أما للجندى ، فإن التوجيهات ، الإمبراطورية الصادرة منذ شهر يناير ١٨٨٢ ، كانت تحثه على الشهامة ، والإستقامة ، وبساطة العادات ، والشجاعة بدون تهور ، والولاء المطلق للواجب. وكان على المحارب أن ينظر إلى الموت على أنه « أخف من الريشة » . أما القاعدة الأولى فى التعليم المعنوى فهى روح التضحية والمصلحة الوطنية .

فما هو السبب الذى جعل هذه المصلحة الوطنية توجه اليابانيين إلى بذل مجهود من أجل مد نفوذهم ، أو سيطرتهم ، على بلاد أجنبية ؟

لقد إستندوا فى أول الأمر إلى المصالح الأستراتيجية . فاليابان ، وبسبب الإمتداد الكبير لسواحلها ، كانت فى منتهى الحساسية بالنسبة لإمكانية وقوع هجوم يأتى من الخارج . ولذلك فإنه كان من اللازم الدفاع عن البلاد عن طريق الهجوم ، عن طريق وضع أرجلها على أجزاء القارة القريبة من اليابان ، وعلى الجزر التى تقترب من أرخبيل اليابان من الشمال ومن الجنوب ، وذلك من أجل منع أى خصم ممكن من أن ينشىء قاعدة عمل له فيها . وكانت هذه هى الحجة التى قدمها رجال الدولة اليابانيين من أجل شرح عملهم فى كوريا . ثم فى منشوريا بعد ذلك . وليس هناك شك فى أنها تمكنت من أن تلعب دوراً عند أصول حركة التوسع . ولكن السياسة اليابانية تخطتها بعد ذلك ، وبكثير .

وظهرت الضرورات الإقتصادية والإجتماعية فى المكان الأول ، فى نظرية « التوسعيين » ، منذ بداية القرن العشرين ، فكانت السرعة الفائقة للنمو الديموجرافى ، والتى رغبت فيها الحكومة وشجعتها (٣٠ مليون نسمة فى عام ١٨٦٨ ، و ٥٠ مليون فى عام ١٩١٤ ، و ٧٢ مليون فى عام ١٩٣٨ فى أرخبيل اليابان نفسه) ، تطرح مسألة تضخم السكان فى شكل مهدد فهناك زيادة فى أرقام السكان بالنسبة لوسائل معينة . فإنتاج المواد الغذائية لا يزيد بنفس سرعة أعداد المستهلكين ، ومساحة الأراضى الصالحة للزراعة لا تسمح لكل أفراد أسر الفلاحين بأن يتمكنوا من أن يعيشوا من الأرض ، فما هى الحلول الممكنة ؟ إذا ما أبعدنا عملية التحديد الاختيارى لعدد المواليد ـــ وهو حل طرحه البعض بعد عام ١٩٣٠ ، ولكنه رفض من جانب الأوساط الرسمية ومن جانب الرأى العام[1] ـــ فنجد أنه كان هناك ثلاث طرق يمكن إستخدامها . أولا ، توسيع المساحة المزروعة ، وذلك باستخدام الأراضى التى لم تكن قد إستزرعت (فى جزيرة ييسو) ، أو الأراضى الجبلية ، ولكنه كان علاجا بطيئاً ، ومكلف كذلك ، إذ أنه كان يتطلب بناء مشروعات للرى ، وبناء طرق للمواصلات ، وبعد ذلك ،

---

(١) كان مشجع هذه الفكرة هو عالم علم الاحياء ياما موتو Yamamuto وأغيل فى عام ١٩٢٨

الهجرة : وبدأ هذا الحل على أنه منطقى ، وخاصة إذا ما نظرنا إلى الإختلاف الكبير الموجود بين كثافة السكان فى اليابان من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فى بعض أجزاء من القارة الآسيوية (منشوريا مثلا) وبخاصة البلاد ذات السكان « البيض » المطلة على المحيط الهادى (استراليا) . ولقد شجعت الحكومة اليابانية عملية الهجرة ، ومع ذلك ، ففى فترة أربعين عاماً ، لم يصل عدد اليابانيين المقيمين خارج أرخبيل اليابان إلى مليونين ، لأن الولايات المتحدة وأستراليا قد أخذتا إجراءات ضد هجرة العناصر الصفراء ، وأيضاً لأن الفلاح اليابانى لم يقبل من نفسه أن يبعد عن بلاده . وكان العلاج الأخير ، والأكثر ضماناً ، كما يقول اليابانيون ، هو تنمية الصناعة اليابانية ، وهو الأمر الذى يسمح بإعطاء عمل للأيدى العاملة الريفية المتزايدة ، وبتجميع الوسائل المالية اللازمة من أجل مواجهة نقص الإنتاج الزراعى عن طريق شراء المواد الغذائية من الخارج .
ولا يمكن لهذا التصنيع أن يتقدم بدرجة كافية إلا بشرطين : فعلى اليابان أن تجد فى الخارجية المواد الأولية الرئيسية ، والتى تحتاج اليها ، والأسواق التى تحتاجها لزيادة صادراتها . وهذه الإحتياطيات من الأولية ومن الأسواق ، يمكنها أن تجدها ، بلا شك ، بعملية العلاقات التجارية وحدها ، وفى البلاد التى لا تمارس الحكومة اليابانية عليها أى نفوذ ، أو سيطرة سياسية . ولكنها كانت ستصبح « خاضعة لدول إخرى » ، ويمكنها دائما أن تخشى من إغلاق هذه الأسواق . فلن يكون التوسع الإقتصادى سهلا ومضموناً إلا إذا ما تدعم بعملية توسع إقليمى .

وكان من الضرورى أن تصطدم رغبة اليابان فى التوسع بمصالح الدول الغربية ، والتى كانت قد حصلت على مواقع ثابتة لها فى الشرق الأقصى . حقيقة أن الحكومة اليابانية ، وحتى عام ١٩٣٨ ، قد إحترمت الأقاليم التابعة للأوربيين ، وبإستثناء واحد هو بورت آثر ، وأنها لم تطعن بطريق مباشر ، وحتى عام ١٩٣٧ ، والحقوق والامتيازات الاقتصادية التى كانت للغربيين فى الصين . ولكن تقدم وزيادة نفوذها كان يعنى ، ومنذ بداية القرن العشرين ، على الأقل ، وبالنسبة للدول العظمى ، « نقصان فى المكاسب » ، ثم فهموا ، بعد ذلك إتجاها أكثر تهديداً .

ولم يكن فى وسع اليابان أبداً أن تصل إلى أهدافها إذا ما إصطدمت بمعارضة منظمة مشتركة ، وكانت المنافسات بين الأوربيين ، وبخاصة الحروب الأوربية ، هى التى تسمح لها بالحصول على نجاح كبير . وكان رجال الدولة اليابانييون قد فهموا ذلك ، وقبل وقت دخولهم إلى « السياسة الكبرى » بكثير . فالشوجون ، فى مذكرته التى كتبها للإمبراطور فى عام ١٨٥٨ ، ألم يذكر أنه على اليابان ، بعد أن تدخل « مجموعة الدول العظمى » ، أن تتحالف مع البعض ضد البعض الآخر ؟

وكانت الصين هى الهدف الأساسى فى برنامج التوسع اليابانى ، فكانت هى التى يمكن لليابان أن تجد فيها الجزء الأكبر من المواد الغذائية والمواد الأولية التى تحتاجها ، وتصرف فيها غالبية صادراتها الصناعية : فكان إزدهارها الاقتصادى « يتوقف على الصين » . أما الحصول من حكومة الصين على إمتيازات للسكك الحديدية والمناجم ، وفتح البيوت التجارية ، وتجهيز المصانع ، فإن اليابان كانت تقدر على القيام بكل ذلك ، مثل « الغربيين » ، وغالباً بسهولة أكثر لأنها كانت تعلم أكثر منهم العادات والظروف المحلية . ولكنها كانت ترغب فى القيام بما هو أكثر من ذلك . فبدلا من أن تقنع بهذا التوسع الاقتصادى ، والذى كان يخضع دائما لمتغيرات المنافسة الدولية ، كانت تحاول أن تحصل لنفسها على نفوذ سياسى ، الأمر الذى يسمح لها بالتالى بأن تعطى نفسها ميزات تجارية إضافية ، وتحتفظ لنفسها بأفضل نصيب فى عملية إستغلال « سوق » الصين . فكيف تصل إلى ذلك ؟ بإتخاذ موقف ودى ، وتقدم نفسها كمستشارة أو موجهة ؟ أو عن طريق التخويف والقوة ؟ وكانت أحداث السياسة الداخلية فى الصين بالنسبة إليها فى منتهى الأهمية ، إذ أنها كانت تمنحها الفرصة للقيام بدور « الموجه » الذى كانت ترغب فيه . فهل كان من مصلحتها أن تحتفظ بالصين ضعيفة ، ومنقسمة ؟ نعم ، بلا شك ، ومع ذلك ، فإذا كان هذا الضعف يؤدى إلى الفوضى ، فإن الاستغلال الاقتصادى للبلاد سيصبح أكثر صعوبة . ألم يكن من الأفضل أن نؤيد عملية إقامة سلطة شخصية قوية ، وبشرط أن تكون هذه السلطة بين يدى رجل يكون محتاجاً لتأييد اليابان ؟ كان فى وسع السياسية اليابانية ،

وتبعاً للظروف ، أن تفضل هذه الطريقة ، أو تلك . ولكن ما كانت تخشاه هو أن تظهر فى الصين « يقظة وطنية » ، يمكنها بعد فترة تطول أو تقصر أن تقف فى وجه كل الأجانب ، اليابانيين والأوربيين .

ضرورات إقتصادية وطموحات يابانية ، ردود فعل وتغيرات فى البيئة الصينية ، مصالح متنافسة أو مشتركة للدول العظمى الغربية ، تلك هى العنصر المسيطرة على مسألة الشرق الأقصى منذ بداية القرن العشرين .

الباب الرابع

الانتصـــار اليابانى الأول

الفصل الخامس عشر

العداء الروسى اليابانى ، وحرب منشوريا

١ - موقف اليابان

كانت اليابان قد لقيت ، منذ عام ١٨٩٥ ، خيبة أمل كبيرة ، فلم تكن قد إضطرت فقط إلى أن يعاد النظر فى معاهدة سيمونوسيكى ، تحت ضغط طلب الاتهام الذى حركته روسيا ، بل إنها رأت كذلك أن السياسة الروسية تأخذ منها أو تتخاصم معها على المناطق التى كانت ترغب فى الحصول عليها : فكان الروس قد أقاموا ، منذ عام ١٨٩٨ ، فى بورت آرثر ، وأجبروا حكومة اليابان على أن توافق على تقسيم مناطق النفوذ فى شئون كوريا . ولقد أظهر الرأى العام اليابانى مرارة ، ولكن الحكومة إظهرت أنها قد إستسلمت ، وتحاشت القيام بأى عمل غير حكيم . ولقد أظهر إيتو Ito ، رئيس الوزراء ، فى شهر أبريل ١٨٩٨ ، وفى محادثته مع وزير بريطانيا العظمى ، رغبته فى أن يتحاشى أى تعقيدات خارجية ، كما تبرأ خلفه ، أوكوما Okuma من كل فكرة عن التوسع الإقليمى .

ومع ذلك ، فإن اليابان كانت تستعد ، وفى صمت . ووضعت برنامجاً بحرياً جديداً ، فى عام ١٨٩٦ ، لبناء ٢٤ سفينة حربية ، من المدرعات والطرادات ، و٢٦ سفينة طوربيد ، وكان هذا البرنامج سيتم فى عام ١٩٠٣ ، وكان عدد الجيش النظامى ، فى وقت السلم ، سيزيد فى نفس الفترة من ٦٣,٠٠٠ رجل إلى ١٥٠,٠٠٠ . وحتى الوقت الذى يتم فيه إعداد هذه القوات الجديدة ، كان من الصعب على اليابان أن تعارض ، وحدها ، عملية التوسع الروسى ، حقيقة أنها كان من الممكن للوسائل الدبلوماسية أن تدعم الوسائل العسكرية . وكان موقف الحكومة الإنجليزية ، فى وقت إعادة النظر فى معاهدة سيمونوسيكى ، قد أظهر لليابان الجانب الذى يمكنها أن تحصل منه على التأييد ، وفى الصحافة اليابانية ، ومنذ شهر يونيو ١٨٩٥ ، كانوا يفكرون فى إمكانية قيام تحالف إنجليزى يابانى ،

وأوصى كاتو Kato ، وزير اليابان فى لندن حكومته بالبحث وراء مثل هذا الحل . ألم تظهر الحكومة الإنجليزية أنها كانت تمد يدها من أجل ذلك ؟ ففى الوقت الذى إستقرت فيه فى وى هاى وى ، فى عام ١٨٩٨ ، عرضت « تأييدها » لحكومة اليابان ، فى حالة ما إذا كانت اليابان ترغب فى أخذ « إجراءات مماثلة » . ومع ذلك ، فإن بعض أعضاء الجنرو إيتو وإينوى بنوع خاص — ودون إبعاد هذه الإمكانية الخاصة بالتحالف مع إنجلترا ، لم يكونوا يرغبون فى الإلتجاء إلى ذلك إلا فى الحالة القصوى ، وحين لا يجدون وسيلة أخرى لإقفال الطريق فى وجه روسيا ، وإستمروا فى الإعتقاد فى أنه يمكن للصعوبات الروسية اليابانية أن تحل عن طريق المفاوضات . وهكذا إحتفظت السياسة اليابانية إذن بموقف المنتظر .

٢ - موقف روسيا :

وكان موقف روسيا هو الذى بدأ الأزمة ، وبعد حرب البوكسير مباشرة . وكانت القيادة الروسية قد أدخلت بعض قواتها فى منشوريا ، بإسم التدخل الجماعى ، وقامت بإحتلال المدن الرئيسية . ولكنها ، فى الوقت الذى إستدعت فيه ، وبعد الإستيلاء على بكين مباشرة ، قواتها التى كانت قد أرسلتها إلى العاصمة ، إستمرت فى إحتلال منشوريا . وكانت حسن النية التى كانت قد أظهرتها تجاه الحكومة الصينية بإخلائها بكين ، تسمح لها على وجه التحديد بأن تنتظر بعض « المنح » من البلاط الإمبراطورى ، وكان الهدف الذى تقترحه السياسة الروسية هو أن تحفظ ، « وبشكل مؤقت » الإحتلال العسكرى فى منشوريا ، ودون أن يخشى من الإتفاق الأنجلو ألمانى ، فى ١٦ أكتوبر ١٩٠٠ ، قام الأميرال الكسيف Alexeieff . قائد القوات الروسية فى « الإقليم المؤجر » فى لياو تونج بالتوقيع فى ٢٦ نوفمبر ١٩٠٠ ، مع تسينج Tseng ، الجنرال المانشو ، وقائد القوات الصينية فى مكدن ، وفى إنتظار التفاوض على معاهدة رسمية ، على « إتفاقية مبدئية » Convention préliminaire : فسمح لروسيا بالإحتفاظ بقوات فى منشوريا ، فى منطقة السكة الحديدية ، ويمكن للصين أن تنشىء إدارة مدنية (والتى كانت قد ألغيت فى وقت حرب البوكسير) ، وتحتفظ بقوة شرطة ،

مسلحة بأسلحة « خفيفة » ، وإن لم يكن لها الحق فى وضع حاميات ، وسيقيم فى مكدن مندوباً روسياً يمكنه أن يمارس إشرافاً على الإدارة الصينية . وكانت إتفاقية سرية ، بطبيعة الحال ، ولكن التايمز ، والتى كان مراسلها فى بكين قد علم عنها بدون شك عن طريق بلاط الصين ، نشرت ، فى بداية شهر يناير ١٩٠١ ، تحليلا ، مع أنه كان جزئياً غير دقيق ، عن هذه الإتفاقية ، وردت حكومة روسيا بتكذيب رسمى ، ولكنها إذا كانت قد كذبت أمر عقد إتفاق رسمى[1] ، فإنها قد إعترفت بوجود تفاهم Modus vivendi مؤقت . أما حكومة الصين فإنها لم تكذب أمر وجود الإتفاقية ، ولكنها أعلنت أنها لم تصدق عليها بعد .

ورغم أن عملية نشر التايمز قد أيقظت كل وزارات الخارجية ، فإن الدبلوماسية الروسية إستمرت فى طريقها ، وحاولت ، فى بداية شهر فبراير ١٩٠١ ، أن تتفاوض من أجل عقد معاهدة مع حكومة الصين ، من أجل أن تؤكد وحتى أن تزيد من الإمكانيات التى كانت قد ذكرت فى الإتفاقية المبدئية . فطبقاً لهذا المشروع ، يمكن لروسيا أن تحتفظ بقوات فى منشوريا « حتى إتمام تدعيم الأمن » ، ولن يكون للصين الحق فى الإحتفاظ بقوات فى هذه البلاد حتى الوقت الذى تتم فيه عملية إنشاء السكك الحديدية الروسية ، وحتى بعد هذه الفترة ، لا يمكنها أن تحتفظ هناك إلا بقوات محدودة ، يتم تحديد أعدادها بالإتفاق مع روسيا . وإعتقدت الصحافة اليابانية أنها تعلم أن الاتفاقية تزيد عن نطاق منشوريا ، وأن الصين قد تعهدت بأن تحتفظ للروس بإمتيازات السكك الحديدية المقبلة وإمتيازات المناجم فى منغوليا وفى التركستان الصينية .

وقامت وزارة خارجية الصين ، ولكى تتهرب من ضغط روسيا ، بإرتكاب بعض أعمال « التسرب » التى كانت تعطى أخباراً للحكومات الأجنبية ، وتسمح لها بالإحتجاج ، وقامت بريطانيا العظمى بتشجيع لى هونج تشانج ،

---

(١) كانت الاتفاقية المبدئية ، المعقودة بواسطة السلطات المحلية ، غير ملزمة لحكومة الصين من الناحية الرسمية .

والذى كان الروس يأملون فى إقناعه بمنحة « هدية » تبلغ مليون روبل . فرفض المشروع الروسى ، وظلت المفاوضات عند هذه النقطة ، وفى ٥ أبريل ١٩٠١ ، أعلنت روسيا أنها « سوف تنتظر بهدوء تطور الأحداث » . وما دامت لم تصل الى عقد معاهدة ، فإنها قنعت بتطبيق « الإتفاقية المبدئية » ، رغم أنه لم يكن قد تم التصديق عليها ، وبالإختصار ، فإنها ظلت مسيطرة على منشوريا . ورأى سفير فرنسا فى سان بطرسبرج أن « هذه الأوضاع تشبه إلى حد بعيد ـــ وعلينا أن نتفق على ذلك ـــ إتجاه صوب فرض حماية روسيا » . وكتب الملحق البحرى الفرنسى فى طوكيو ، فى ١٠ مارس ١٩٠١ : « أمامنا مثل مصر الذى يسمح لنا ، إذا كنا نرغب فى القيام بأى شيء أكثر من الكلام ، بأن نرى مصير منشوريا » .

وكانت إمكانية رؤية روسيا تسيطر على منشوريا ، ليس فقط من وجهة النظر الإقتصادية ، ولكن كذلك من وجهة النظر العسكرية ، تزيد مخاوف اليابان . وطلبت ، فى ٢٤ مارس ١٩٠١ ، عقد مؤتمر للوزراء الأجانب فى بكين من أجل دراسة الموضوع ، ولكن روسيا أبعدت هذا إقتراح . فماذا تعمل ؟ من الممكن إرسال إحتجاج إلى روسيا . ولكن ، بأية صيغة ؟ فهل عليها أن تفكر فى الإلتجاء الى السلاح ؟ أو تهدد على الأقل إحتلال كوريا عسكريا ، وعلى سبيل « التعويض » ؟ وإكتفت الوزارة اليابانية وقنعت ، وبناء على وجهة نظر وزير البحرية ، الذى نصح بالصبر ، بأن ترسل فى ٦ أبريل ١٩٠١ مجرد مذكرة إحتجاج بسيطة .

وهذه المنافسة الروسية اليابانية ، والتى كانت منحصرة حتى ذلك الوقت فى كوريا وشبه جزيرة لياو تونج ، أخذت الآن فى الاتساع إلى منشوريا كلها . ومع ذلك ، فإنه لم يكن لكل من المسألتين نفس الأهمية وبالتساوى ، من وجهة نظر

---

(١) كان لهذه الآراء دلالاتها الكبيرة ، خاصة وأن فرنسا ، وبسبب التحالف مع روسيا ، كانت هى الدولة العظمى الأوربية الوحيدة التى لم تحتج فى بكين على المفاوضات الصينية الروسية .

اليابان . بالنسبة لمسألة كوريا ، كانت اليابان ترى أنها سوف تضطر إلى أن تحارب ، حتى إذا ما كانت وحدها ، بينما لم تكن تنوى أن تحارب بالنسبة لمنشوريا ، إلا فى حالة حصولها على معونة خارجية ، كما شرح ذلك وزير خارجية اليابان لوزير بريطانيا العظمى المفوض فى طوكيو .

٣ - التحالف اليابانى الأنجليزى :

لم يكن فى وسع هذه « المعونة الخارجية » أن تأتى إلا من إنجلترا . وكانت الحكومة اليابانية تعرف الموقف الذى كانت بريطانيا العظمى قد إتخذته وقت الإتفاق الأنجلو ـــ ألمانى فى شهر اكتوبر ١٩٠٠ ، والضغط الذى كانت قد مارسته على حكومة الصين من أجل تحاشى التوقيع على مشروع المعاهدة الصينية الروسية . ولذلك فإن وزارة اليابان قررت أن تعمل من أجل الوصول الى التحالف مع إنجلترا . وفى يوم ١٧ أبريل ١٩٠١ ، ذكر السفير اليابانى فى لندن ، هاياشى Hayashi ، لوزير خارجية بريطانيا العظمى ، و « بصفة شخصية » ، رغبته فى أن تعقد اليابان « إتفاقا دائماً » مع بريطانيا العظمى ، « من أجل حماية مصالحهما فى الشرق الأقصى » . ثم عاد إلى المسألة ، فى ٣٠ يوليو ، وأعلن هذه المرة ، أن هدف اليابان هو « عزل روسيا » . وكان القرار الذى سيؤخذ فى غاية الأهمية بالنسبة للحكومة البريطانية ، خاصة وأن المسألة كانت تتعلق بالتخلى عن أحد مبادىء السياسة الخارجية البريطانية : ألم تكن بريطانيا تمارس سياسة « العزلة » ، وتعودت رفض أى إرتباط تعد به ، مقدماً ، بإعطاء تأييدها ومعونتها المسلحة لأية دولة أخرى ؟ ولكن عملية التوسع الروسى كانت تثير قلقها ، وفكرت بنوع خاص فى أن وجود القوات الروسية فى منشوريا الجنوبية يمكنه أن يسمح للقيصر بممارسة ضغط على كوريا . وربما بأن يحصل هناك على قواعد بحرية . ولذلك فإن لورد لانسدون Lansdowne أجاب ، فى ٣١ يوليو ، بوجود « تشابه » بين السياسة الإنجليزية والسياسة اليابانية ، وبقبوله التفكير فى آخر عقد إتفاق . ووافق إدوارد السابع على ذلك : فذكر فى ١٤ أغسطس ١٩٠١ « أن الملك يرى أنه من الضرورى تماما إعطاء اليابان تأييدنا القلبى ، فى كل فرصة يمكن فيها القيام بذلك »

ولقد حاول هاياشى فى أول الأمر ، وفى المفاوضات التى بدأت ، أن يحصل على وعد بمعونة مسلحة من جانب إنجلترا فى حالة نشوب حرب روسية ــ يابانية . ولكن الحكومة البريطانية تهربت من ذلك . إذ أنها كانت تحارب فى جنوب إفريقية ، ولا ترغب فى أن تجر فى نفس الوقت إلى حرب فى الشرق الأقصى . ولذلك فإن هاياشى تراجع ، فى شهر إكتوبر ١٩٠١ ، إلى حل آخر : تحالف دفاعى لا يعمل فقط إلا فى حالة وجود أحد المتعاقدين فى حرب مع دولتين عظمتين . ولذلك فإن بريطانيا العظمى سوف تبقى على الحياد فى حالة نشوب حرب بين اليابان وروسيا فقط ، ولكن فى حالة تأييد فرنسا لروسيا (كانت شروط التحالف الفرنسى الروسى سرية ، وكانت كل من إنجلترا واليابان تتساءل عما إذا كانت سوف تطبق على الشرق الأقصى) ، فإن بريطانيا سوف تتدخل بالسلاح . ولقد رأوا فى كل من لندن وطوكيو أن مجرد هذا التهديد سوف يكفى لضمان حياد فرنسا . ولذلك فإنه كان فى وسع بريطانيا العظمى أن تعطى مثل هذا التعهد الذى سوف لا تكون مضطرة لتنفيذه . أما بالنسبة لليابان فإنها قنعت بأن تحصل على ضمان بأن الأسطول الفرنسى لن ينضم إلى الأسطول الروسى فى الشرق الأقصى ، فى حالة وقوع حرب ، وأن محطات الفحم البريطانية سوف تقفل فى وجه سفن الحرب الروسية . ومع ذلك ، فإن الطرفين كانا يترددان حتى اللحظة الأخيرة ، فيبدو أن الحكومة الإنجليزية كانت تحاول أن تعرف ما إذا كان ممكنا التوصل إلى تفاهم مع روسيا[1] . وفى اليابان ، تمكن الجنرو ، والذى كان يخشى من دفع البلاد إلى مغامرة ، من أن يحصل من رئيس الوزراء على إرسال بعثة فوق العادة إلى سان بطرسبرج . ولقد طلب إيتو ، رئيسها ، أن تترك روسيا لليابان « حرية العمل » فى كوريا ، ووافق لامسدورف Lamsdorff على ذلك . ولذلك فإن التحالف الإنجليزى ظل إذن ، أمام أغلبية رجال الدول اليابانيين ، هو الحل المنشود .

وفى ٣٠ يناير ١٩٠٢ ، تم التوقيع على معاهدة التحالف ، ولمدة خمس

---

(١) نتج هذا عن مجرد اشارات ظهرت فى الصحف البريطانية ، وبعض التصريحات التالية التى ذكرها لامسدون لسفير فرنسا .

سنوات ، وحسب الشروط المتفق عليها الحياد المشرب بالود فى حالة وجود الطرف المتعاقد الثانى فى حرب مع دولة عظمى واحدة ، وبشرط أن تكون الحرب بشأن المحافظة على « إستقلال الصين » (بما فى ذلك منشوريا) أو كوريا ، والمعونة المسلحة إذا ما كانت فى حرب مع دولتن عظمتين . وتم نشر النص ، إذ أن إنجلترا كانت ترى أن مثل هذا التهديد سوف يكفى من أجل إجبار روسيا على التراجع : فكانت ترغب فى أن تعطيها « تحذيراً » .

٤ – أثر التحالف على روسيا ، والاتفاقية الروسية الصينية ١٩٠٢ :

هل كان فى وسع روسيا أن تعتمد على تأييد دبلوماسى من دولة عظمى أوربية أخرى ؟ لم يكن التحالف الفرنسى الروسى يتضمن أية فقرة تتعلق بالشرق الأقصى . ومع ذلك ، فسرعان ما طلبت حكومة روسيا من فرنسا أن ترد على التحالف الإنجليزى اليابانى ، بوثيقة مماثلة ... تعمل على إلغاء آثاره » . ولقد إستعد دلكاسيه Delcassé لذلك ، ولكنه تهرب من المسودة التى كان لامسدورف Lamsdorff قد إقترحها عليه[1] . وجاء التصريح الفرنسى الروسى فى ٢٠ مارس ١٩٠٢ لكى يؤكد رغبة الدولتين فى المحافظة على « إستقلال » الصين وكوريا ، وكما كانت تأمل فى ذلك اليابان وإنجلترا . وأضاف فقط أنه فى الحالة التى يهدد فيها « عمل عدوانى من جانب دولة ثالثة » مصالحهما الخاصة ، « تحتفظ الحكومتان بحقهما فى أن تتشاورا بشأن الوسائل التى تضمن حماية هذه المصالح » . ولم يكن هذا يدل على أنهما قد غيرا كثيراً من مواقعهما السابقة ، مادامت كل حكومة لم تأخذ ، وباختصار ، أى تعهد محدد ، فيما عدا إمكانية بحث الإجراءات التى ستأخذها . هذا علاوة على أن دلكاسيه قد إهتم بأن ينص ، فى المذكرات المتبادلة التى سبقت نشر التصريح ، على أن روسيا (وكان لامسدورف قد أكد له ذلك) ، تنوى « الجلاء عن منشوريا على مراحل » .

وهل كان الإحتفاظ بالإحتلال العسكرى يتمشى مع الوعد الخاص باحترام

(١) كان المشرع الروسى يهدف وبوضوح حالة وقوع (عمل حربى مشترك) من انجلترا واليابان ويذكر أن فرنسا وروسيا « لن تتخليا أبدا عن اتخاذ كل الاجراءات التى تريان أنها ضرورية » انظر : الوثائق الدبلوماسية الفرنسية المجموعة الثانية المجلد الثالث ، وثيقة رقم ١٠٣

وكانت روسيا تأمل كذلك فى أن تحصل على تأييد ألمانيا . ولا شك فى أن الحكومة الألمانية كانت قد وقعت مع إنجلترا على إتفاقية شهر اكتوبر ١٩٠٠ ، الموجهة فى واقع الأمر ضد سياسة روسيا ، ولكن بولوف أعلن فى الرايشستاج ، فى ١٥ مارس ١٩٠١ ، أن هذه الأتفاقية لن تطبق على منشوريا ، وهذا التفسير غير المتوقع أعطى ثقة لحكومة روسيا . ولذلك فإن لامسدورف لم يتردد ، فى ٢٥ فبراير ١٩٠٢ ، فى أن يعرض على ألمانيا وكذلك على فرنسا التوقيع على « تصريح » مشترك . ولقد رفض بولوف ، إذ أنه كان يرى أنه سوف ينتج عن التعاونى الفرنسى ـــ الروسى ـــ الألمانى فى شئون الشرق الأقصى ، دفع الولايات المتحدة للإنضمام إلى « الكتلة الأنجلو ـــ يابانية » ، الأمر الذى سوف يؤثر على المصالح التجارية لألمانيا فى الصين . وبلا جدوى ، حاول القيصر أن يصر شخصياً ، ورد بولوف على ذلك بأنه لم يكن فى وسع ألمانيا حتى أن تحمى « عسكرياً » مركزيها فى الشرق الأقصى ، وذلك لأنها كانت لا تتمتع بالسيطرة على الطرق البحرية ، وأنه لا يمكنها أن تخاطر وتتخاصم فى نفس الوقت مع إنجلترا ومع اليابان .

وهكذا فإن الرد الذى حاولت الدبلوماسية الروسية أن ترد به على المعاهدة الأنجلو يابانية لم يعط أية نتيجة . وفى سان بطرسبرج ، فهم انصار سياسة التعقل فى ذلك الوقت أنه سيكون من الخطر أمر الوقوف فى وجه « الكتلة الأنجلو يابانية » وفى ٨ أبريل ١٩٠٢ ، وقعت الحكومة الروسية مع حكومة الصين على إتفاقية تسوى الموقف الموجود فى منشوريا . فأصبح على القوات الروسية أن تجلى عن الأقاليم التى تحتلها على ثلاثة مراحل ، وكل ستة أشهر لكل منهما ، « وبشرط ألا تقع حوادث إضطرابات جديدة » . وستقوم القوات الصينية بإعادة إحتلال البلاد تبعاً ، ومع إجراءات جلاء القوات الروسية ، « وذلك بأعداد سوف تحددها السلطات العسكرية الروسية والصينية » . وبعد نهاية الجلاء ، يكون للصين حرية تحديد قوة حامياتها . وهى تتعهد ، علاوة على ذلك ، بإحترام

نصوص معاهدة عام ١٨٩٦ الخاصة بالسكك الحديدية الروسية فى منشوريا ، وبضمان أمن الرعايا الروس المقيمين فى خارج منطقة السكك الحديدية ، أما السكة الحديدية نفسها فسوف تظل مراقبة بواسطة « الحرس العسكرى » الذى نظمته شركة سكة حديد شرق الصين ، وبالإجمال . فإن النتائج التى كانت السياسة الأنجليزية تبغيها قد تم التوصل إليها ، على الورق : فلقد إجبر التحالف الأنجلو يابانى حكومة روسيا على التخلى عن الحالة التى كانت قد حصلت عليها فى عام ١٩٠٠ ، وأبعدت فى نفس الوقت ، إمكانية وقوع حرب فى الشرق الأقصى .

٥ - وقف تنفيذ الاتفاقية الروسية الصينية :

هل سيكون ذلك لفترة طويلة ؟ لقد ظل رجال الدبلوماسية متشككين . ففى برلين ، علق البارون هولشتاين Holstein ، والذى كان له لقباً متواضعاً هو « مستشار مساعد » ، ورغم أنه كان يلعب دوراً أساسياً فى تسيير السياسة الألمانية ، على أمر عقد الإتفاقية الصينية الروسية : « إن روسيا تفضل حالياً أن تتحاشى أمر الإشتباك فى حرب بشأن الشرق الأقصى ، ... ولذلك فإنها ترغب بالتالى فى أن تعطى إنطباعا بأنها سوف تتخلى عن منشوريا » . وفى الحقيقة لم تكن هناك فى ذلك الوقت ، سياسة روسية . بل كانت هناك بعض الإتجاهات المتعارضة ، والتى كانت تثور حول القيصر .

وكان المستشارون « المسئولون » يرون أنه كان من الضرورى تنفيذ الإتفاقية الصينية الروسية : فرأى ويت Witte ، وزير المالية — وبوضوح رؤية — أن الحرب ستكون ، وبالنسبة للأوضاع الداخلية فى روسيا كارثة أما لامسدورف ، وزير الخارجية ، فإنه حذر القيصر من سياسة المغامرات ، وتحت تأثير نفوذهما ، تم الجلاء عن المنطقة الأولى ، وهى الجزء الجنوبى من إقليم مكدن ، فى شهر أكتوبر ١٩٠٢ .

ولكن المستشارون « غير المسئولين » تدخلوا بعد ستة أشهر من ذلك ، وحين

كان الأمر يتعلق بالجلاء عن المنطقة الثانية ، وهى كل منطقة منشوريا الوسطى . وكان « النجم الجديد » ، والذى تزايد نفوذه ، هو أحد الضباط السابقين فى الحرس الإمبراطورى ، والذى أصبح موظفاً فى حكومة سيبيريا العامة ، ثم رجل أعمال ، بيزو برازوف Bezobrezoff ، والذى إهتم بعمليات إستغلال المناجم والغابات فى منشوريا ، وفى كوريا ، والذى تمكن فى عام ١٩٠١ من أن ينشىء « شركة يالو » . لكى تستغل منطقة الحدود بين كوريا ومنشوريا . وكان بيزوبرازوف يتمتع بتفكير رجال الأعمال ، ونجح فى أن يجعل الجراندوق الكسندر ميخايلوفيتش Mikhailovitch ، زوج أخت القيصر ، يهتم بمشروعاته ، ويقدمه للقيصر نقولا الثانى ، ويحصل من القيصر على مشاركة شخصية قيمتها مليونى روبل فى أسهم شركته[١] . ولقد منحه القيصر لقب « وزير دولة » ، ولكن على سبيل كونها « رتبة شرف » ، الأمر الذى كان يعطيه فى نفس الوقت سلطة فى إدارات الحكومة . وكان هو ، وبالإشتراك مع الأميرال الكسيف Alexeieff ، قائد البحرية فى بورت آرثر ، الذى أقنع القيصر بأن وزراءه كانوا يسيرون فى الإتجاه الخاطىء : فذكر له أنه من الضرورى ، ومن أجل الاحتفاظ بموقع متين فى الشرق الأقصى ، عدم التخلى عن منشوريا ، ولا حتى عن كوريا ، ولذلك فإنه كان على روسيا أن تأخذ موقفاً « صلبا للغاية » تجاه اليابان[٢] . ولم يوافق لامسدورف ولا ويت على هذه السياسة . ولكن الجنرال كوروباتكين[٣] Kouropatkine ، وزير الحربية ، أظهر قوته من أجل القيام بحرب منتصرة ضد اليابان ، وفى نفس

---

(١) وفى الواقع ، لم يصبح القيصر من حملة أسهم شركة يالو ، ذلك أن ويت قد شرح له المخاطر التى يتعرض لها ، إذا ما اعتقدوا فى أنه كان يجد فى السياسة الروسية فى الشرق الأقصى مكسبا شخصيا له ، ولقد استلمت الشركة مبلغ المليونى روبل ، ولكن على أساس أنها معونة دفعت فى الظاهر على الأقل ، عن طريق المصرف الروسى الصينى .

(٢) طبقا للدراسات التى قام بها Steinmann لم يكن بيزو برازوف يأمل فى وقوع حرب فى المدى القريب .

(٣) تشتمل (يوميات) كورو باتكين على مايدل على مشاعره ، أما الشهادة التى يعطيها كتاب M. Bompard فإنها تتعارض مع هذه الوثيقة ، وكان كورو باتكين يرغب فى أن تحتفظ روسيا على الأقل بكل الجزء الشمالى من منشوريا ، وحتى الخط الذى يمر على بعد مائة كيلو متر الى الجنوب من السكة الحديدية « لشرق الصين » (العابر لمنشوريا)

الوقت ، كان يرى أخطار هذه الحرب ، إذ أنه كان من الممكن أن تتسبب فى نشأة تعقيدات أوربية ، ولذلك فإنه إتخذ نظرية « متوسطة » : فهو لا يؤيد بيزو برازوف فيما يتعلق بكوريا ، ولكنه يتفق معه فيما يتعلق بمنشوريا .

فما الذى سيقرره القيصر ؟ فى ٨ أبريل ١٩٠٣ ، وفى الوقت الذى كان بيزو برازوف يقوم فيه برحلة إلى الشرق الأقصى ، حصل ويت من مجلس التاج على قرار بشأن المبدأ : فسوف يتم الجلاء عن المنطقة الوسطى من منشوريا ، ولقد سمح لكورو باتكين فقط بأن يترك تسع كتائب من المشاة فى منشوريا الشمالية ، حول خاربين . ولكن بيزو برازوف رجع الى سان بطرسبرج ونجح فى إقناع القيصر : فقرر مجلس جديد للتاج « وقف » تنفيذ الإتفاقية الصينية الروسية . وتضمنت مذكرة موجهة إلى الحكومة الصينية أن الجلاء عن المنطقة الثانية سوف يتأجل حتى إتمام عدد من الشروط المختلفة . فكان على الصين أن تتعهد بالا تتنازل عن أى إقليم فى منشوريا لدولة ثالثة . وبالا تفتح مدناً جديدة فى هذه الأقاليم للتجارة الأجنبية ، دون موافقة حكومة روسيا ، وعليها أن تبقى ، وفى صالح الرعايا الروس الحقوق والإمتيازات التى كانوا قد حصلوا عليها فى أثناء فترة الإحتلال ، وأن تحتفظ للروس بوظائف المستشارين التقنيين فى عملية إستغلال المناجم فى منشوريا فى منغوليا ، ولقد إعتقد اليابانيون فى أن هذه المطالب كانت لا تهدف سوى إعطاء شبه تبرير لعملية تغيير السياسة الروسية ، وأن حكومة روسيا لا تعتقد أبداً فى أنها سوف تقبل : فإن ما تريده هو الإستمرار فى إحتلال منشوريا . وفسر روزن Rosen وزير خارجية روسيا فى طوكيو مذكرة حكومته بنفس هذه الطريقة : فذكر لزميله الفرنسى أن روسيا لا يمكنها أن تتخلى عن « مكاسب مجهوداتها » وعن كل الإتفاقات التى تمت فى منشوريا منذ ثلاثة سنوات » .

وجاءت أعمال الحكومة الروسية ، فى الأسابيع التالية ، لكى تزيد من وضوح إتجاه سياستها . فقرر القيصر فى ١٢ أغسطس ١٩٠٣ أن يخرج من إختصاص وزير الخارجية شئون الشرق الأقصى ، وسيتم معالجتها فى موقعها بواسطة « نائب ملك » هو الأميرال الكسييف ، والذى سوف يخضع فى ذلك للقيصر

مباشرة ، وفى سان بطرسبرج بواسطة « لجنة شئون الشرق الأقصى » ، والذى لن يشترك فيه وزير الخارجية الا بصفته مجرد عضو . وكتب وزير فرنسا ، « إنه إنتصار لآراء بيزو برازوف » . والواقع أن ويت ترك منصبه الوزارى . وسرعان ما قامت القيادة العليا بتوجيه إمدادات عسكرية وبحرية صوب الشرق الأقصى . وفى منطقة الحدود الشمالية لكوريا ، وحيث كان بيزو برازوف يمتلك عقد إمتياز لإستغلال المناجم . طلبت « شركة يالو » إرسال قوات ، بدعوى ضرورة العمل على القضاء على أعمال السطو ، وكان الحطابون الذين تستخدمهم من القوازق ، فذكر سفير فرنسا مرة أخرى : « إنه رأس جسر ممتاز » .

٦ - رد فعل اليابان والمفاوضات مع روسيا :

كان من الطبيعى أن تقوم اليابان بحركة رد فعل . وذكر رئيس الوزراء ، كاتسورا Katasura : « إن احتلال روسى دائم لمنشوريا يعنى ، فى الوقت المناسب إحتلال دائم لكوريا بواسطة نفس الدولة العظمى . وهو الأمر الذى سوف يهدد وجود اليابان بشكل فعلى »[1] . ولقد حان الوقت لإتخاذ موقف واضح ، إذ أنه إذا ما إحتفظت حكومة اليابان بالصمت ، وسمحت لروسيا « بالبقاء فى هذه الممتلكات ، فإن فرصة الحديث لن تسنح بعد ذلك » . فكان من الضرورى إذن الإحتجاج ، وأن يطلب الى حكومة روسيا الدخول فى مفاوضات . وفى حالة الرفض ، يحدث الإلتجاء الى السلاح . ورأى أوياما Oyama ، رئيس أركان الحرب ، وفى تقرير قدمه للامبراطور ، أن الوقت كان مناسباً : فلليابان فى ذلك الوقت ميزات إستراتيجية ، بينما يمكن لموقف روسيا ، بعد بضع سنوات ، أن يصبح أفضل مما هو عليه . وطالبت الصحافة ، فى مجموعها ، بضرورة إتباع سياسة عنيفة بالنسبة لروسيا . ومع ذلك ، وبالنسبة لكبار المسئولين السياسيين ، سمعت بعض الأصوات غير المتناسقة . فقام الماركيز إيتو Ito ، رئيس المعارضة فى الدايت بتحميل الوزارة مسئولية المخاطرة بمستقبل البلاد . ولكى يخلص الإمبراطور وزارته من هذه المضايقات . عين إيتو رئيسا للمجلس

(١) فى حديثه الى وزير بريطانيا العظمى المفوض فى طوكيو ، يوم ٢٧ أبريل ١٩٠٣ ، انظر British Documeuts المجلد الثانى ، وثيقة رقم ٢٢٦

المخصوص ، وأجبو بهذه الطريقة على أن يترك رئاسة حزبه وفى شهر يونيو ١٩٠٣ ، تم اتخاذ القرار .

ولم ترفض حكومة روسيا التفاوض ، ولكنها أخذت فى التسويف فيها لمدة ستة أشهر . وكانت المناقشات مركزة على مسألة منشوريا وكذلك على مسألة كوريا . وتساءلت إحدى المذكرات اليابانية ، فى ٢٣ يوليو ١٩٠٣ ، عما إذا كانت روسيا ترغب فى أن تقبل وفاقاً مع اليابان بشأن إعادة تقسيم « مناطق النفوذ » لكل من الدولتين . وكان من الممكن أن يكون الحل مجرد عملية تقسيم : فتأخذ اليابان كوريا ، وتأخذ روسيا منشوريا . وكانت هذه الفكرة ، فى واقع الأمر ، هى الفكرة التى كان إيتو قد إقترحها ، فى اليوم السابق لنشأة التحالف الإنجليزى اليابانى . ولكن الحكومة اليابانية ، والتى كانت قد رأت فى ذلك الوقت أن هذا الإقتراح غير كاف ، كانت أقل أستعداداً من ذلك الآن للتفكير فيه وقد عقدت معاهدة تحالفها مع إنجلترا ، وكان فى وسع حكومة روسيا أن تقبل هذا الأساس للتفاوض عند نهاية عام ١٩٠١ ، ولكن هذا الاقتراح أصبح لا يرضيها فى عام ١٩٠٣ ، خاصة وأن بيزو برازوف قد إهتم بدرجة كبيرة بشئون كوريا . وفى تبادل طويل للمقترحات والمقترحات المضادة . حاول كل جانب أن يجور على النصيب الممكن لزميله ، فطلبت اليابان أن يتم الإعتراف « بمصالحها الخاصة » والتى كانت لها فى كوريا ، ولكن روسيا كانت ترغب ، وعلى الأقل ، فى أن تنشأ فى شمال كوريا ، منطقة « محايدة » ، عرضها ٢٠٠ كيلو متراً ، لا يكون لقوات اليابان حق الدخول إليها . وكانت روسيا ترغب فى أن تضم « منطقة نفوذها » كل منشوريا ، ولكن اليابان كانت توافق فقط على الإعتراف « بالمصالح الخاصة » التى كانت قد حصلت عليها روسيا فى « مشروعات السكك الحديدية » ، وكانت ترغب فى حماية الحقوق التى كان الرعايا اليابانيون المقيمين « كمعمرين » فى منشوريا قد حصلوا عليها . ووصلت المفاوضات ، فى بداية شهر ديسمبر ، الى نقطة توقف . وطالبت الحكومة اليابانية ، فى ١٣ يناير ١٩٠٤ ، بإجابة « نهائية » : فهل توافق روسيا ، أو لا توافق . على إحترام « سلامة الأراضى الصينية فى منشوريا » ؟ وأنها تنتظر الرد فى فترة خمسة عشر

يوما[1] . وذكر وزير الخارجية البريطانية أنه « فى الواقع لم تكن حكومة روسيا ترغب فى أن تتخلى عن فكرتها الخاصة بالحماية على منشوريا » .

وكانت فرنسا هى التى جاء منها ، وتقريباً فى آخر لحظة ، عرضا للوساطة ، فكان دلكاسيه يرى الخطورة التى تمثلها حرب الشرق الأقصى على المصالح الفرنسية . فكان فى وسع هذه الحرب أن تشل عمل التحالف الفرنسى الروسى فى أوربا ، مادام الجيش الروسى سيصبح ، فى حالة إشتباكه فى منشوريا ، فى حالة لا تسمح له بالتدخل بقوة كافية فى حالة وقوع صدام فرنسى ألمانى . وكان فى وسعها حتى أن تهدد كيان هذا التحالف ، فمنذ عام ١٩٠٢ ، كان وزير خارجية فرنسا يعمل من أجل الوصول الى تقارب مع إنجلترا ، وكان يتفاوض من أجل الوصول الى الإتفاق الذى سيكون أساساً « للوفاق الودى » فكيف يمكنه أن يوفق بين التحالف مع روسيا وبين الوفاق مع إنجلترا ، فى حالة دخول روسيا الحرب ضد اليابان ، حليفة انجلترا ؟ فكان من المنطقى إذن أن يبحث عن تحاشى الصدام الروسى اليابانى . وحاول ، فى يوم ٦ يناير ١٩٠٤ ، أن يتدخل « بطريقة ودية » وطلب إلى الحكومة اليابانية أن تتخلى عن مطالبها المتعلقة بوضعية المعمرين اليابانيين فى منشوريا ، بينما كان يأمل فى أن يحصل ، وحسب المعلومات التى كانت قد وصلته من سان بطرسبرج ، على تقليل إتساع « المنطقة المحايدة » التى كان الروس يرغبون فى إنشائها فى شمال كوريا . ولكن محاولته ظلت بلا جدوى . فلم تقم حكومة روسيا بارسال المقترحات الجديدة التى أعلنت عنها ، كما إعترف وزير اليابان فى باريس ، يوم ٢٧ يناير ، بأن حكومته « لا تقبل الوساطة » .

فما هو تفكير كل من الجانبين ؟

---

(١) هذه المهلة لم تذكر فى المذكرة اليابانية نفسها ، ولكن الحكومة اليابانية ذكرتها شفهيا بواسطة ممثلها الدبلوماسى .

انظر :British Documents المجلد الثانى ، وثيقة رقم ٢٧٥

فى سان بطرسبرج ، كانت الأوساط الرسمية تميل أول الأمر إلى الإعتقاد فى أن اليابان كانت « تخادع » ولاتجرؤ على أن تقوم بالهجوم ، وأنها فى حالة مخاطرتها بذلك ، فإنها لن تكون سوى « حرب صغيرة » كما ذكر بلهفى Plhve وزير الداخلية . وقد لاحظ القائم بأعمال فرنسا ، منذ شهر اكتوبر ١٩٠٣ ، « حالة التخبط فى التفكير » ، فكان لامسدورف يحاول الإستمرار فى التفاوض ، وكان الأميرال ألكسييف والأمير أوختوموسكى Ouchtomski يندفعان صوب الحرب ، بينما كانت هيئة أركان الحرب ، ودون أن تأمل فى وقوع هذه الحرب ، تنظر اليها مع ذلك «بهدوء نسبى » . وفى أواسط شهر يناير ١٩٠٤، بدا أن لامسدورف قد إستعاد المجال ، وأعلن أن حكومة روسيا ستقوم فى آخر الأمر بالإجابة على المذكرة اليابانية الأخيرة ، ولكن نقولا الثانى لم يوافق على إرسال هذا الرد دون أن يحصل على رأى الأميرال الكسييف . وكان الإمبراطور ، رغم كونه مسالماً ، غير قادر على تسيير الأمور بحكمة ، فترك البلاد « تنزلق صوب الحرب » .

أما فى طوكيو ، فإن الحكومة كانت مقررة تماما ، فى شهر يناير ، على قطع المفاوضات ، وأسرعت بالاستعدادات العسكرية والبحرية ، وجاء صمت روسيا فى واقع الأمر ، لكى يجب على رغباتها .

وفى ٥ فبراير ١٩٠٤ ، وجدت الحكومة اليابانية أن الإجابة الروسية لم تسلم فى وقت « معقول » ، ورفضت أن تنتظر أكثر من ذلك . فقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع روسيا : وكانت المذكرة التى قدمتها لحكومة سان بطرسبرج تذكر أن روسيا ترفض التخلى عن مشروع حمايتها على منشوريا ، وأن تأخذ بشأن كوريا تعهدات « محدودة » ، وأعلنت أن اليابان سوف تتخذ الإجراءات الضرورية « من أجل حماية الحقوق الموجودة والمصالح المشروعة » .

٧ – الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ – ١٩٠٥) :

فى هذه الحرب الروسية اليابانية ، وبعد ثمانية عشر شهراً من الصراع ، سوف

تهزم روسيا . وليس هنا مجال شرح تاريخ العمليات العسكرية والبحرية . بل يكفينا أن نفهم المعطيات العامة .

ففى بداية الصدام ، كانت علاقات ونسب القوات فى صالح اليابان ، سواء فيما يتعلق بالجيش أو مايتعلق بالبحرية . وكان الجيش الروسى الخاص بالشرق الأقصى ، ورغم أنه كانت قد وصلته إمدادات أثناء فترة التوتر الدبلوماسى ، لايشتمل على أكثر بكثير من ١٠٠,٠٠٠ رجل ، بما ذلك القوات التى كانت مكلفة بحراسة السكك الحديدية فى منشوريا ، وكانت هذه القوات موزعة : ٢٠ كتيبة فى « الإقليم المؤجر » ، إقليم لياو تونج ، و ١٦ كتيبة موزعة على نقط مختلفة من منشوريا ، والباقى فى « الإقليم البحرى » ، أو المحافظة البحرية ، إلى الجنوب من فلاديفوستك . وكان لليابان ، فى وقت السلم ، جيشاً يبلغ ١٥٠,٠٠٠ جندى ، كانوا إذن مستعدين فوراً ، وكان فى وسعها أن تعبىء ، فى فترة قصيرة ، قوات أكثر من ذلك ، — وذلك فى الوقت الذى لم يكن فيه فى وسع الإمدادات الروسية ، فى الرجال والعتاد ، أن تصل فيه إلا ببطء ، إذ أن السكة الحديدية العابرة لسيبيريا كانت خطاً مفرداً ، ولها « طاقة » بسيطة ، وكان عبور بحيرة بايكال يتطلب النقل من خط آخر . وبالإختصار ، فإن القيادة الروسية كانت مشغولة بكل الصعوبات التى يمكن أن يواجهها جيش يعمل على بعد ٧,٠٠٠ كيلو متر من قواعده ، وذلك فى الوقت التى كانت القواعد اليابانية توجد على مسافة ٢٠٠ كيلو متر من كوريا الجنوبية ، وعلى مسافة تقل عن ١٠٠٠ كيلومتر من منشوريا الجنوبية .

وكان للقوات البحرية دوراً أساسياً ، مادام الهجوم اليابانى كان غير ممكن إلا فى حالة ضمان حرية المواصلات البحرية بين أرخبيل اليابان والقارة الآسيوية ، وفى هذا المجال ، كان عدم التناسب أكثر : فكان الأسطول اليابانى تشتمل ، فى المدرعات ، والطرادات المدرعة ، وبقية الطرادات من كل نوع على ٤٨ وحدة ، بينما كان أسطول الشرق الأقصى الروسى يشتمل على ٢٨ وحدة . هذا علاوة على كون القوات الروسية مقسمة : ٧ مدرعات ، و ٦ طرادات فى بورت آرثر ،

والباقى (وفيما عدا طرادين موجودين فى خليج تشيمو لبو الكورى) كان موجوداً فى فلاديفوستك . وفيما بين الأسطولين ، والتى تفصل بينهما مسافة ٢,٠٠٠ كيلومتر ، كان العدو يسيطر على مضيق كوريا ، هذا علاوة على أن أسطول فلاديفوستك كان لايزال ، فى شهر فبراير ، لايقدر على الحركة نتيجة لوجود الثلوج .

ومع طول هذه الحرب ، ستتغير علاقة القوى فى صالح روسيا . فكان فى وسع قوات الجيش الروسى العامل فى أوربا أن تقوم بتزويد حركة إمداد القوات بشكل مستمر ، وكان لإمبراطورية روسيا بطبيعة الحال موارد تتفوق كثيراً فى الرجال على موارد اليابان . أما عن التفوق البحرى اليابانى ، فإنه من الممكن أن يتأثر فى اليوم الذى يتمكن فيه الأسطول الروسى فى بحر البلطيق ، والذى يضم ٣٢ وحدة (مدرعات وطرادات) من أن يتدخل فى الشرق الأقصى ، وإن كان ذلك بعد أى رحلة ، وفى أية حالة ! وعلى الأقل ، كانت اليابان تضمن أن تحتفظ ، وفى أثناء بضعة أشهر ، بالتفوق الذى كان لها عند بداية الحرب .

وفى هذه الأحوال ، كان من مصلحة القيادة اليابانية أن تعمل بسرعة . وفى ٨ فبراير ١٩٠٤ ، ودون إعلان الحرب ، هاجمت وبمفاجأة الأسطول الروسى الراسى فى خليج بورت آرثر : فتم إغراق سفينتين حربيتين كبيرتين مع إحدى الطرادت . فلم يعد الأسطول الروسى فى حالة تسمح له بقياس قوته مع قوة الأسطول اليابانى ، والذى أصبح له منذ ذلك الوقت ميزة السيطرة المطلقة على البحر . ولذلك ، فإن عملية نقل الفرق اليابانية صوب كوريا تمت إذن دون صعوبة ، منذ نهاية شهر فبراير . ولكن منطقة الإنزال هذه لم تكن هى المثلى ، إذ أنه كان على القوات ، ومن أجل القيام بالهجوم على منشوريا ، أن تقطع طريقاً طويلا فى منطقة جبلية . ولذلك فإن هيئة أركان الحرب اليابانية قررت نقل جيش آخر ، من ٣٥,٠٠٠ جندى ، مباشرة إلى الساحل الجنوبى لمنشوريا : ولقد تمت عملية النقل دون صعوبة ، مادام الأسطول الروسى فى بورت آرثر لم يكن فى وسعة أن يخاطر بالخروج إلى إشتباك ، ونجحت عملية الإنزال لأن الجيش الروسى فى لياو

تونج لم يكن قد إتخذ الحيطة لمثل هذه الضربة الجريئة . وفى نفس الوقت ، قامت الفرق التى أنزلت فى كوريا ، فى أول مايو ١٩٠٤ ، بالتوغل فى كوريا . بعد معركة يالو . وفى ذلك الوقت أصبحت القيادة اليابانية تحتل الساحل الجنوبى لمنشوريا ، وتحاصر بورت آرثر . وعند نهاية شهر أغسطس قامت بهجوم على مجموع قوات الجيش الروسى وأجبرته على أن ينسحب صوب مكدن ، بعد معركة إستمرت أربعة أيام .

وفى الخريف ، حصل الجيش الروسى فى منشوريا على إمدادات ، وأصبح يتمتع الآن بتفوق عددى من اليابانيين . وحاول الجنرال كورو باتكين **Kouropatkine** بدوره أن يقوم بالهجوم ، ومن أجل تخليص بورت آرثر : فكانت معركة شاهو (٩ – ١٢ أكتوبر ١٩٠٤) . وبعد إنتصارات مبدئية ، لم ينجح الروس ، والذين لم يعرفوا كيف يفيدون من الإحتياطى ، فى قطع الخطوط اليابانية ، وإضطروا إلى التراجع من جديد صوب مكدن . فلم يعد بعد ذلك من الممكن إنقاذ بورت آرثر ، والتى إضطرت حاميتها ـــ ٣٠,٠٠٠ جندى ـــ إلى التسليم ، بعد معركة دفاعية ، فى يوم ٢ يناير ١٩٠٥ .

ومع ذلك ، فلقد ظل الجيش الروسى يمثل تهديداً . وكان كوروباتكين ، الذى أقام موقعاً حصيناً للغاية إلى الجنوب من مكدن ، ينتظر وصول إمدادات جديدة إليه . وفى بداية عام ١٩٠٥ ، أصبح لديه ٣٧٧ كتيبة ، بينما لم يكن لدى الجيش اليابانى سوى ٢٦٣ كتيبة ، وكانت المدفعية الروسية أكثر عدداً من مدفعية الخصم ، بينما كان المشاة اليابانيون مزودين بمدافع رشاشة تزيد ثلاثة أضعاف عن تلك التى كانت موجودة مع القوات الروسية . وكانت القيادة الروسية ترتب على أساس أن تقوم بالهجوم فى شهر مارس ، ولكن اليابانيين سبقوها . وكانت معركة مكدن هى المثل الأول لعملية كبرى يتم القيام بها ضد خط من التحصينات فى الريف وبعد ثمانية أيام من المعركة (٢٨ فبراير ـــ ٧ مارس ١٩٠٥) ، ودون أن يتمكن اليابانيون من أن يحصلوا على « ثغرة » لها أهميتها ، قررت القيادة الروسية أمر الإنسحاب ، ولكن هذا الإنسحاب تم فى

نظام كامل ، إذ أن الجيش اليابانى لم يكن فى حالة تسمح له بتتبع الروس .

وإذا كان الجيش الروسى لم يلق سوى الفشل ، فإنه لم يحطم ، وحتى لم يهزم . وكانت القيادة لاتزال تأمل فى أن مصير الحرب سوف يتغير ، وبخاصة إذا ما تمكنت أن تحصل على السيطرة على البحر . وفى شهر أكتوبر ١٩٠٤ ، كان قد تم أخذ القرار الخاص بإرسال أسطول بحر البلطيق إلى الشرق الأقصى ، وهو الأسطول الذى سوف يكون معادلا تقريباً للأسطول اليابانى فيما يتعلق بحمولة السفن الحربية . وكان فى وسع وصول هذا الأسطول إلى بحار الصين أن يكون حدثاً فعالا . وبعد رحلة غير عادية لمدة ثمانية أشهر ، عن طريق رأس الرجاء الصالح والمحيط الهندى ، ـــ وهى رحلة تميزت بوقوع أحداث دبلوماسية مختلفة ـــ ، وصلت السفن الروسية ، والتى كان يقودها الأميرال رودجتسفنسكى Rodjetsvensky ، فى شهر مايو ١٩٠٥ . إلى السواحل الجنوبية للصين . وكان البحارة مجهدين ، كما كانت السفن فى حاجة ، وبعد مثل هذه الرحل الطويلة ، إلى إصلاح ، وكان رودجتسفنسكى يرغب ، قبل البدء فى العمليات ، فى الذهاب إلى فلاديفوستك للتموين ، ولكنه كان عليه أن يعبر من أجل ذلك مضيق كوريا : وكان الأسطول اليابانى بقيادة الأميرال توجو Togo ينتظره هناك . وفى المعركة التى وقعت ، يوم ٢٧ مايو ١٩٠٥ ، قرب جزيرة تسوشيما ، حصل اليابانيون ، ونتيجة لسرعة وحداتهم وعلى تفوقهم فى الضرب ، على إنتصار ساحق ، إنتصار على طريقة « الطرف الأغر » : فمن ٣٧ سفينة روسية ، غرقت ١٩ سفينة ، وتم أسر خمس سفن . أما بقية السفن الروسية ، وبإستثناء إحدى الطردات ، وإثنين من سفن الطوربيد ، التى نجحت فى الصول إلى فلاديفوستك ، فإنها قد إلتجأت إلى الموانى الصينية ، حيث تم حجزها . وإنهارت خطة الحرب الروسية .

٨ ـــ معاهدة بورتسموث ونتائجها :

وكان هذا هو الوقت الذى إختاره رئيس الولايات المتحدة من أجل أن يعرض وساطته . ولقد كان تيودور روزفلت Theodore Roosevelt ، فى بداية الحرب ،

فى جانب اليابان ، إذ أنه كان لا يقبل أن تقوم السياسة الروسية فى منشوريا بإنتهاك مبدأ « الباب المفتوح » ، وكان معجباً بالمزايا العسكرية لليابانيين . ولكن منظر النجاح المتكرر لليابانيين ، وبنوع خاص تفوقهم البحرى ، جعله يفكر ، منذ نهاية عام ١٩٠٤ . فاليابان ، التى كانت منذ إنتصاراتها، قد بدأت فى إتخاذ شكل « بجح » ، هل يمكنها أن تنسى أن الولايات المتحدة قد منعت عملها فى الفلبين ، وكان الحال فى جزر هاواى ؟ وفى شهر يناير ١٩٠٥ ، فكر روزفلت فى أن يقوم بعملية وساطة ، وفى شهر أبريل ، ذلك للطرفين المتحاربين . ولكن ، لما كانت روسيا لم تعلب بعد بطاقتها الأخيرة ، فقد كان وسع المحاولة أن تبدو على أنها سابقةِ لأوانها . أما بعد تسوشيما ، فإن الوقت أصبح ، على العكس من ذلك ، مناسباً . وإعتقد روزفلت أن الوقت قد حان لوضع نهاية لهذه الحرب .

وكان هذا الرأى ، فى ذلك الوقت ، هو كذلك رأى الطرفين المتحاربين . فكانت الحكومة اليابانية ، ورغم أن الرأى العام كان كبير الإنطلاق — تتساءل عما إذا كان من مصلحتها أن تستمر فى الحرب . فمن وجهة النظر العسكرية ، كان على الجيش اليابانى أن يقوم بمجهود ضخم اذا ما كان يرغب فى إحتلال الأجزاء الرئيسية من منشوريا ، إذ أن العدد لم يكن قد تراجع ، وفى مدة عام ، سوى مسافة ١٥٠ كيلو متراً ، وكانت نقطة تجمع خطوط السكك الحديدية فى خاربين لاتزال على بعد ٥٠٠ كيلو متر من النقطة التى وصل إليها الهجوم الأخير ومن الناحية المالية ، كان من الضرورى ، ومن أجل مواصلة الحرب لمدة عام آخر . ومن الناحية المالية ، كان من الضرورى ، ومن أجل مواصلة الحرب لمدة عام آخر ، والحصول على مليار ونصف مليار بين (أربعة مليارات من الفرنكات تقريبا) ، ولما كان من غير الممكن زيادة الضرائب ، أو عقد قروض داخلية ، كانت القروض الأجنبية هى الإمكانية الوحيدة الموجودة ، أليست هذه مخاطرة ، من جانب اليابان ، بأن تقوم بهذه الطريقة ، بوضع نفسها تحت سيطرة الأجانب ؟ وأخيراً ، ومن وجهة النظر الدبلوماسية ، كان فى وسع عملية الغزو التام لمنشوريا أن تثير الكثير من الصعوبات فمن يعرف ما إذا كانت بعض الدول

العظمى سوف تمارس ضغوطاً على اليابان ، وكما حدث فى عام ١٨٩٥ ، من أجل إجبارها على التنازل عن جزء مما حصلت عليه ؟ ولذلك ، فإن إنتصار تسوتشيما كان يسمح بعقد صلح فى أحسن الظروف . فكان عليها أن تنتهز هذه الفرصة ، ولقد رأى كبار القادة العسكريون ، مثل القائد العام أوياما Oyama ، ورئيس هيئة أركان الحرب كوداما Kodama ، هذا الرأى . ومنذ ٣١ مايو . أعلمت الحكومة اليابانية سراً الرئيس روزفلت بأنها تقبل التوسط .

أما الحكومة الروسية ، فقد كان فى وسعها ، عسكرياً ، أن تستمر فى الحرب . وكان قادتها لايعتبرون أنفسهم على أنهم قد إنهزموا ، وكانوا يرون أن روسيا لم تحصل بعد على الوقت اللازم لكى ترسل إلى الجبهة فى منشوريا كل القوات الموجودة ، وأن نسبة القوات ستصبح أكثر وأكثر فى صالحها . ولكن الحالة الداخلية فى البلاد كانت صعبة : فمنذ « يوم الأحد الأحمر » فى شهر يناير ١٩٠٥ ، أصبح النظام القيصرى ، والذى قلقلته الهزائم العسكرية ، مهدداً بحركة ثورية ، وفى شهر مارس ، إضطرت الحكومة إلى أن تعد بدعوة مجلس وطنى . وأصبح القيصر ، والتى أصابته الأحداث من كل جانب ، ضائعاً . فكان شديد الرغبة فى أن يستمر فى الحرب « حتى النصر » . ولكنه كان يعلم أن هذه الحرب كانت مكروهة ، وأن الأحزاب الثورية كانت تستغل حركة عدم الرضاء ، وكان يخشى من أن يؤدى ، بإطالة أمد العمليات العسكرية ، إلى زيادة خطورة الأزمة الداخلية ، وفى ٣ يونيو ، ضغط عليه غليوم الثانى ، وإستحثه على أن يصل إلى صلح . « هل مما يتمشى مع مسئوليات رئيس دولة أن يستمر فى إرغام أمة بأسرها ، وضد رغبتها المعلنة ، على أن تتحمل قتل أبنائها ، وبسببه هو فقط ، وبسبب الفكرة الموجودة لديه عن شرف الوطن .... ؟ إن شرف الوطن شىء جميل ، ولكن ذلك فقط فى الوقت الذى تقرر فيه الأمة بأكملها ، ومن نفسها ، أن تحافظ عليه مهما كان ثمن ذلك من تضحيات ، وفى يوم ٦ يونيو ، قنع نقولا الثانى بأن يوافق على وساطة الرئيس روزفلت .

وفى يوم ٨ يونيو ١٩٠٨ ، أصبح فى وسع روزفلت إذن أن يعرض رسمياً

وساطته ، وهو متأكد من أنها سوف تحظى بالقبول . ولقد تمت المفاوضات فى بورتسموث ، فى الولايات المتحدة ، بين ويت ، الذى تم إختياره كمفاوض روسى نظراً لأنه كان معادياً لسياسة التوسع العسكرى فى منشوريا . وبين كومورا Kamura ، رئيس الوفد اليابانى ، ولقد وافقت حكومة روسيا على أن تتنازل لليابان عن الحقوق التى كانت لها فى منشوريا الجنوبية ، وعلى أن تتخلى نهائياً عن كل نفوذ فى كوريا . ولكنها لم توافق على التخلى الكامل عن جزيرة سخالين ، والتى كانت « أرضاً » روسية ، ولا على تحديد القوات البحرية الروسية فى الشرق الأقصى ، ولا على دفع غرامة حرب ، إذ أن روسيا لم تنهزم . وتخلت اليابان عن أمر الحصول على تحديد القوات البحرية ، ووافقت على أن تسوى مسألة سخالين على أساس تقسيمها ، ولكنها أصرت كثيراً على الغرامة الحربية ، حتى من صعوباتها المالية . وكانت مسألة الأموال هذه هى التى هددت ، فى النصف الثانى من شهر أغسطس ، بأن تؤدى إلى فشل المفاوضات ، رغم مجهودات روزفلت . ولكن ، لما كان القيصر قد تمسك بموقفه ، إضطرت اليابان الى التراجع فيها .

وبمعاهدة بورتسموث ، المعقودة فى ٥ سبتمبر ١٩٠٥ ، حصلت اليابان إذن على « حرية العمل » فى كوريا ، والتى أصبح فى وسعها أن تقيم حمايتها عليها ، وحصلت « أو بمعنى أدق إستعادت ، ما دامت كانت تمتلكها حتى عام ١٨٧٥) ، على الجزء الجنوبى من جزيرة سخالين ، وورثت فى منشوريا الجنوبية حقوق روسيا ، أى « الإقليم المؤجر » فى لياو تونغ ، وذلك الجزء من سكة حديد « جنوب منشوريا » الواقع بين بورت آرثر وشانجشون ، على بعد ٢٥ كيلو متر إلى الجنوب من خاربين ، ولكنها لم تمتلك فى هذا الجزء « منطقة نفوذ خالصة » وتعهدت بأن تحترم سيادة الصين .

وكان هذا هو نهاية « الإندفاع الروسى صوب الجنوب » والذى كان مورافيف قد بدأه منذ نصف قرن من ذلك ، وكانت « ضربة التوقف » هذه لسياسة توسع إحدى الدول العظمي الأوربية قد جاءت من جانب شعب آسيوى ، لم يكن له ، منذ ثلاثين عام قبل ذلك ، جيش ، ولابحرية ، ولا حتى سياسة

خارجية ، وكان ، وهو لا يزال خاضعاً للنظم الإقطاعية يعامل من جانب الأوربيين على أنه فى مرتبة أكثر إنخفاضاً . وكان الإنتصار الأول للعناصر الصفراء على العناصر البيضاء ، ورغم أنه كان قد حظى بتشجيع بريطانيا العظمى ، يهدد ، فى واقع الأمر مصالح كل الدول الغربية فى الشرق الأقصى . وأعطى كذلك للشعوب الآسيوية الأخرى مثلا لما يمكن للصفر أن يقوموا به حين يستخدمون تقنيات الأوربيين . ونتائج الحرب الروسية اليابانية ، والتى كانت هامة بالنسبة للسياسة الدولية ، سوف تكون أكثر أهمية من ذلك فى الحياة السياسية للصين وحتى للمستعمرات الأوربية فى الشرق الأقصى .

بعـض المراجع

BOMPARD, Maurice , Mon Ambassade en Russie, 1903 - 1908 Paris, 1937

POOLEY, A. M. The Secret Memoris of Count T. Hayashi, New York 1915

CHANG - FU - CHANG , The Angio - Japanese Alliance, Baltimore, 1931

CLYDE, P. The International Rivalries in Manchuria 1689 - 1922 Columbia Univ. 1922

FALK , Ed , Togo and the rise of the Japanese Seapower. London, 1936

BAILEY, Th, Th. Roosevelt and the Japanese - American, Crisis, 1905 - 1909 Stanford Univ., 1934

DENNETT, I., Roosevelt and the Russo - Japaness War. New York, 1925

الفصل السادس عشر

إنتصار اليابان وموقف الدول العظمى

كانت المشغولية المباشرة ، بالنسبة للحكومة اليابانية ، فى اليوم التالى لعقد صلح بورتسموث ، هى أن تدعم المواقع التى كانت قد حصلت عليها على القارة . وكان الرأى العام يدفعها الى ذلك ، وكان غير راض ، فى شهر ستبمبر ١٩٠٥ ، كما كان فى عام ١٨٩٥ ، عن أمر عقد الصلح ، وأخذت الإحتجاجات شكلا عنيفاً ، فأعلنت وزارة كاتسورا Katsura الأحكام العرفية فى طوكيو ، حتى تتمكن المحافظة على النظام ، ولكنها إضطرت إلى أن تنسحب بعد تصديق الإمبراطور على المعاهدة مباشرة . أما الوزارة الجديدة ، برئاسة سايونجى Saionji ، فقد أصبح عليها أن تعمل على تهدئة غير الراضين ، وذلك عن طريق زيادة الإمكانيات التى كانت تمنحها بنود المعاهدة . وأعلنت الأوساط العسكرية والبحرية أنه من غير الممكن التفكير فى خفض سرعة جهود التسليح ، سواء أكان ذلك من أجل مواجهة أى خطر يأتى من محاولة إنتقام روسية . أو من أجل تجميع الوسائل اللازمة لعملية توسع مقبلة ، وطالبت بجيش يضم ٢٥ فرقة وأسطول له حمولة ٥٠٠,٠٠٠[١] . ولكن الحالة المالية كانت صعبة ، مادامت اليابان لم تحصل من روسيا على أية غرامة حربية ، وكانت قد تعاقدت فى أثناء الحرب على دين كبير . ولذلك فإن السياسة الخارجية لليابان كان مضطرة ، لهذا السبب ، لكى تعمل بكل حذر ، ولم يكن فى وسعها أن تعمل إلا عن طريق الضغط الدبلوماسى .

١ – الحماية اليابانية على كوريا ، والتوسع فى منشوريا الجنوبية :

فى كوريا ، كانت معاهدة بورتسموث قد إعترفت لليابان بحق إتخاذ

(١) الواقع أن عدد الجيش العامل فى وقت السلم كانت قد رفعت من ١٥٠,٠٠٠ الى ٢١٥,٠٠٠ (فى عام ١٩٠٨) ثم الى ٢٢٣,٠٠٠ (فى عام ١٩١٣) ؛ وفى عام ١٩١٠ – ١٩١١ وضع برنامج جديد للبحرية من أجل بناء ثلاث مدرعات ، وأربع طرادات .

« إجراءات حماية وإشراف » ومنذ ١٧ نوفمبر ١٩٠٥ ، أجبر إمبراطور كوريا ، والذى كان قصره محاطاً بالجنود اليابانيين ، على التوقيع على معاهدة حماية : فتخلى لليابان عن الأشراف على سياسته الخارجية ، ووافق على وجود مقيم يابانى فى سيول . ومع ذلك فإن هذه المعاهدة لم تعط الحكومة اليابانية الوسائل اللازمة للسيطرة على الإدارة الداخلية فى البلاد . ولذلك فإن هذا الحل لم يكن كافياً . وفى نفس الوقت ،إحتج إمبراطور كوريا لدى الدول العظمى ، وأعلن أن موافقته كانت قد « إنتزعت منه بحد السيف » ، وأبدى رغبته فى الإلتجاء لمحكمة التحكيم فى لاهاى ، وفى يوم ٢٥ يوليو ١٩٠٧ ، رأت اليابان ضرورة إبعاد هذه المقاومة ، فأرغمت الإمبراطور على التنازل عن العرش ، ووضعت مكانه إبنه ، إى شوك I - Chok ، الذى كان ضعيف الشخصية ، وفرضت على حكومة كوريا معاهدة جديدة ، تنص على تنفيذ إصلاحات إدارية ، وقضائية ومالية ، تحت إشراف « مستشارين » يابانيين ، وإدخال القوات الكورية فى الجيش اليابانى . ولم يكن ذلك أيضاً سوى خطوة عابرة ، إذ أن إحتجاجات الوطنيين الكوريين قد إستمرت ، رغم قسوة عملية القمع ، وكانت عملية إغتيال المقيم ، الماركيز إيتو ، يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٠٩ بواسطة أحد الكوريين ، فرصة سنحت أمام السياسة اليابانية من أجل أن تفرض سيطرتها التامة على البلاد : فقرر مرسوم ٢٣ أغسطس ١٩١٠ ضم كوريا لليابان .

وفى منشوريا الجنوبية ، ورثت اليابان الحقوق التى كانت قبل ذلك لروسيا هناك ، طبقاً للإتفاقيات الروسية الصينية . ولكنه كان من الضرورى كذلك أن تقوم الصين . والتى كانت قد ظلت على الحياد فى أثناء هذه الحرب التى تدور على أراضيها ، بإعطاء موافقتها على ذلك ، وكان هذا هو موضوع إتفاقية صينية ــ يابانية ، ثم التوقيع عليها فى ٢٢ ديسمبر ١٩٠٥ : فتعهدت اليابان ، وفى « الأقاليم المؤجرة » فى لياو تونج ، وكذلك فى « منطقة سكة حديد » جنوب منشوريا ، بأن تلتزم بنصوص الإتفاقيات الصينية الروسية السابقة ، وحصلت فقط على حقين إضافيين ، هما حق الإحتفاظ والقيام باستغلال ، ومن أجل الإحتياجات التجارية ، لخط سكة حديدية كانت قد أنشأته أثناء الحرب

من أجل أهداف عسكر بين آنتونغ (على نهر يالو ، عند حدود كوريا) ومكدن ، وحق إنشاء شركة من أجل إستغلال الغابات على الضفة اليمنى لنهر يالو . وأنشأت الحكومة اليابانية « شركة جنوب منشوريا » (٧ يونيو ١٩٠٦) من أجل إدارة السكك الحديدية . ومن جانب آخر ، وافقت الصين على أن تفتح أمام التجارة الدولية أربعة عشر مدينة فى داخل منشوريا ، فهل كان هذا هو كل شىء ؟ ولقد تحدثت اليابان ، بعد ذلك ، عن « بروتوكولات سرية » ألحقت بمعاهدة ٢٢ ديسمبر ١٩٠٥[١] . وطبقاً لها تكون حكومة الصين قد تعهدت بعدم القيام بنفسها بأن تبنى فى منشوريا سككاً حديدية جديدة « تقع بالغرب » من سكة حديد جنوب منشوريا ، أو « موازية » لهذا الخط الحديدى ، ولا خطوط تحويلات « يمكنها أن تضر بمصالح » شركة جنوب منشورية ، وأنها قد وعدت كذلك بأخذ كل الإجراءات الضرورية من أجل المحافظة على النظام فى منشوريا ، وضمان أمن الأجانب المقيمين فى البلاد . ومع ذلك فإن الصين قد أنكرت دائماً أمر وجود هده « البروتوكولات » ، أو على وجه التحديد ، قد أكدت دائماً أنه لم يتم التوقيع عليها . ويبدو أن النص الذى أشار إليه اليابانيون كان نوعاً من « المحاضر » التى تلخص تبادل وجهات النظر بين المفاوضين اليابانيين والصينيين ، وعلى أى حال ، فإن نية الحكومة اليابانية كانت بطبيعة الحال تتمثل فى توسيع الحقوق التى منحتها لها الإتفاقيات الصينية ــ الروسية . وأن تعارض فى منشوريا الجنوبية ، عملية إستثمار رؤوس الأموال الأجنبية التى تهدف إنشاء السكك الحديدية[٢] وبشكل يجعلها تحتفظ بهذه المنطقة لنفسها وحدها .

---

(١) كانت هذه المسألة موضوع مجادلات مستمرة ، وحادة للغاية ، وبخاصة فيما بين عامى ١٩٢٥ ، و ١٩٢٩ ، ولقد نشر ملخص هذه البرتوكولات السرية ، وطبقا لليابانيين ، وعلينا أن نذكر أن هده المواد كانت قد أبلغتها لليابان ، منذ عام ١٩٠٦ ، للحكومات الأجنبية ، ودون أن تقوم الصين ، فى ذلك الوقت ، بتقديم أى احتجاج

(٢) اظهرت اليابان هذه الرغبة فى مرتين فاحتجت (فى شهر نوفمبر ١٩٠٧) على منح حكومة الصين لاحدى الشركات الانجليزية عقد امتياز لخط سكة حديدية من هسينمنتون الى فوكومن ، وحصلت على الغاء هذا الامتياز ، كما أنها عارضت كذلك عملية استثمار رؤوس الاموال الامريكية فى عملية انشاء خط سكة حديدية بين آيجون وبين إتسيتيهار .

ولكن هذه السياسة اليابانية فى كوريا وفى منشوريا ، والقائمة على أساس تفسير « حر إلى حد كبير لمعاهدة بورتسموث ، كانت تعرض جنباتها لإعتراضات « الغربيين » . وأصبحت الحكومة اليابانية تخشى من أن تصطدم بمعارضة مشتركة ، وأصبح عليها أن تعمل على تحاشى وقوع مثل هذا الخطر . فأصبح عليها إذن أن تناور بين الولايات المتحدة ، وروسيا ، وفرنسا ، وذلك فى نفس الوقت الذى تحافظ فيه على التحالف مع بريطانيا العظمى ، فإلى أى مدى يمكنها أن تنجح ؟

٢ – موقف الولايات المتحدة :

وكانت العلاقات بين الولايات المتحدة وبين اليابان ودية للغاية منذ عام ١٨٦٨ ولكنها لم تعد كذلك ، عند نهاية حرب منشوريا ، ولقد كان إنتصار اليابان على روسيا يمثل « منعطفاً » أساسياً . ذلك أن الرأى العام الأمريكى بدأ يقلق فى ذلك الوقت من عملية التوسع اليابانى . فاليابان ، وبعد أن هزمت إحدى الدول العظمى الأوربية ، هل « ستستيغ » تكرار مثل هذه العملية ؟ ولقد كان فى وسعها أن تفكر فى مهاجمة المواقع الأمريكية فى المحيط الهادى ، — الفلبين ، وجزر هاواى ، — قبل إتمام عملية حفر قناة بنما . وكان رجال الأعمال الأمريكيون فى الشرق الأقصى ، والذين يهتمون « بسوق » منشوريا ، يخشون من أن تحتفظ اليابان لنفسها هناك بنفوذ منفرد ، ويقولون أن السياسة اليابانية كانت تهدد مبدأ « الباب المفتوح » . وبالإجمال ، فإن الولايات المتحدة بدأت فى أن تنظر إلى اليابان على أنها دولة منافسة ، فى المحيط الهادى وكذلك فى الشرق الأقصى . وكان الرأى العام اليابانى ، من ناحيته ، غير راض ، إذ أنه نسب للرئيس روزفلت ذلك الفشل الذى أصابه وقت مفاوضات صلح بورتسموث ، فى مسألة غرامة الحرب . وهذه الإثارة لدى الجانبين زادت نتيجة للصعوبات التى حدثت بشأن الهجرة اليابانية الى كاليفورنيا .

وكان التشريع الأمريكى قد منع منذ عام ١٨٩٢ الهجرة الصينية . ولكنه سمح بالهجرة اليابانية ، وزادت أعداد المهاجرين بسرعة فى السنوات الأخيرة من القرن

التاسع عشر ، وإرتفعت فى عام ١٩٠٠ إلى ١٢,٠٠٠ مهاجر . وفى ولايات ساحل المحيط الهادى ، وبخاصة فى كاليفورنيا ، وحيث كان اليابانيون يفضلون الإقامة ، تسبب وجودهم فى نشأة شعور بعدم الرضى ، ولم تكن الكراهية « العنصرية » ، هى السبب الوحيد : فكان العمال الأمريكيون يشكون من المنافسة التى تخلقها هذه الأيدى العاملة النشطة ، والتى تعودت على مرتبات منخفضة ، وفى أثناء الحرب الروسية اليابانية ، قامت نقابات سان فرانسيسكو ، فى شهر مايو ١٩٠٥ بإنشاء « رابطة إبعاد اليابانيين » ، وفكرت السلطات الإدارية فى ولاية كاليفورنيا فى تحويل الأطفال الصينيين واليابانيين إلى مدارس منفصلة ، حتى يعملوا على تحاشى إحتكاك الأطفال الأمريكيين « بتلاميذ من عصر مغولى ». وفى عام ١٩٠٦ ، زادت حركة الهياج هذه « المعادية لليابانيين » : فإدعت « رابطة إبعاد اليابانيين » أنها كانت تضم أكثر من ٧٨,٠٠٠ عضو ، وقررت إدارة التعليم فى سان فرانسسكو أنه لن يسمح ، إبتداء من ١٥ أكتوبر ، بقبول الأطفال ، « الصفر » فى المدارس العادية ، وفى أثناء الإضطرابات التى تلت زلزال سان فرانسسكو (أغسطس ١٩٠٦) ، تم إغتيال وقتل عدد من اليابانيين ، وإحتج قنصل اليابان ضرار ضد قرار إدارة التعليم ، وفضحت الصحافة اليابانية هذه الإهانات . ورغم أن سفير الولايات المتحدة فى طوكيو كان لايعتقد فى عمق الشعور عند اليابانيين بالمهانة ، إلا أن رئيس الولايات المتحدة كان يشعر بالقلق ، وكان يتساءل عما إذا كانت هذه المسألة يمكنها أن توصل إلى حرب مع اليابان .

وهكذا أصبحت المسألة اليابانية ، فى عام ١٩٠٧ – ١٩٠٨ ، هى المشغولية المباشرة للحكومة الأمريكية ، وأخذ الرئيس تيودور روزفلت شخصياً هذه المسألة فى يديه ، وحاول أن يعمل على تهدئة الصعوبات المباشرة ، وفى نفس الوقت إعطاء « تحذير » لليابان .

وفى مسألة الهجرة ، رأى روزفلت أن موقف سلطات كاليفورنيا كان « غير متعقل » ، فكتب إلى إبنه ، وإلى صديقه السناتور لودج Lodge ، ولم يتردد فى

رسالته إلى الكونجرس ، فى شهر ديسمبر ١٩٠٦ ، فى أن يصف هذا الموقف بأنه « غبى » . ولكن الدستور كان لايعطى للرئيس الحق فى التدخل فى مسائل التعليم ، والتى لم تكن تدخل فى إختصاص السلطة الإتحادية . ولذلك فإن روزفلت مارس العمل بطرق « غير رسمية : فأرسل ماكتالف Mactalf ، وزير التجارة ، والذى كان من إقليم كاليفورنيا ، للقيام بتحقيق هناك ، ولإعطاء نصائح بالتروى ، وحاول أن يقنع أعضاء الكونجرى من أبناء إقليم كاليفورنيا ، ودعا إلى « البيت الأبيض » أعضاء مجلس وإدارة التعليم فى كاليفورينا ، لكى يقوم « بتحجيمهم » ، ورغم أن صحافة كاليفورنيا قد اتهمت الرئيس بإنتهاك الدستور ، فإن روزفلت توصل فى شهر فبراير ١٩٠٧ إلى الحصول على نتيجة : فوعدت سلطات ولاية كاليفورنيا بسحب القرار الخاص بالمدارس ، وعلى أن يكون ذلك بشرط إتخاذ الإجراءات من أجل إلغاء الهجرة اليابانية . وعندئذ الحكومة صوب اليابان ، وطلبت اليها أن تقوم بنفسها بوقف تيار الهجرة ، ومن أجل تحاشى قيام الكونجرس الأمريكى بالتصويت على قانون يمنع مجىء « اليابانيين » وافقت الحكومة اليابانية على هذا الحل ، الذى كان « يحفظ ماء الوجه » . وثم ، فى شهر مارس ١٩٠٧، عقد « إتفاقية جنتلمان » :[١] فتعهدت الحكومة اليابانية بألا تصرف أى جواز سفر « للولايات المتحدة » للعمال اليدويين (وأصبح الطلبة والتجار وحدهم هم الذين يمكنهم أن يحصلوا على مثل هذا الجواز) . وفى نظير ذلك ، قامت إدارة التعليم فى سان فرانسسكو ، يوم ١٣ مارس بالغاء الأمر الذى كانت قد أصدرته بشأن « التفرقة » .

ومع ذلك ، فلقد عاد الرئيس ، بعد شهرين من ذلك ، إلى القلق من جديد . فلقد وصلته أنباء ، من مصادر ألمانية وإنجليزية ، تذكر أن اليابان تقوم بإستعدادت للحرب ، من أجل الإستيلاء على الفلبين أو على جزر هاواى ورغم أن روزفلت لم يعلق أهمية كبيرة على هذه المعلومات ، إلا أنه وجد أنه من الأفضل أن يتخذ إحتياطه ، مادام قد أبلغ الجنرال وود Wood قائد القوات الأمريكية فى

(١) لم تكن « معاهدة » وفضل روزفت هذا الشكل حتى يتحاشى أمر عرضها على مجلس الشيوخ للتصديق عليها .

الفلبين ، بأن يفكر فى الإجراءات التى تلزم من أجل مواجهة هجمة يابانية ممكنة (٦ يوليو ١٩٠٧)[1] . وفى يوم ١٣ أغسطس ، جمع معاونيه الرئيسيين فى مقره الصيفى فى أوستر باى ، وكان وزير الخارجية إلياهو روت Elihu Root لايعتقد فى أن الأمر يتعلق بتهديد سريع ، إذ أن الحالة المالية لليابان كانت سيئة ، ولكنه وافق على أن مثل هذا الهجوم سوف يكون ممكنا فى وقت لاحق . ولكن اليابان كان يمكنها ، ومادامت قناة بنما لم ينته العمل فى حفرها بعد ، أن تغزو جزر هاواى دون صعوبة . ومن يدرى إذا لم يكن فى وسعها حتى أن تنزل قواتها فى بنما ، وتقترح عندئذ على الدول العظمى أمر إنشاء قناة ، لاتكون أمريكية ، بل دولية ؟ فقرر المؤتمر أن يرسل بعثة إلى طوكيو ، لكى تحاول إستيضاح نيات اليابان ، وذلك برئاسة وليام تافت William Taft ، وزير الحربية ، وفى يوم ٢١ أغسطس ، كتب الرئيس خطابا له كل دلالاته لتافت . فذكر له فيه أن الفلبين بالنسبة للولايات المتحدة فى منتهى الأهمية . ومن أجل إبعاد اليابان عن « سحر إغرائها » ، ألم يكن من اللازم منح هذا الأرخبيل إستقلالا شبه كامل ؟ ولكن من المحال التفكير فى التخلى عنها للسيطرة اليابانية ، « إننى أفضل أن أرى الأمة تحارب طوال حياتها عن أن تعطى اليابان » ! وهذا الهياج ، وتلك العصبية من جانب الرئيس ، كانت تظهر الى أى مدى كانت قوة أمريكا لا تزال ، حتى ذلك الوقت ، ضعيفة ، ولكن تافت عاد فى شهر إكتوبر ١٩٠٧ ، يحمل إنطباعات مطمئنة ، وبدا أن الذعر قد هدأ .

ومع ذلك ، فلقد إستمر قلق روزفلت ، وكان يرغب فى أن يحصل وتبعاً لإقتراحات سفير اليابان فى واشنطون ، على تصريح مكتوب ، يحدد « النيات الودية » للحكومة اليابانية ، ولكن حكومة طوكيو لم تكمل أمر التفاهم فى هذه النقطة . ولذلك فإن رئيس الولايات المتحدة قرر فى ذلك الوقت أن ينفذ مشروعاً كان قد فكر فيه فى أثناء الصيف السابق : فيقوم الأسطول الحربى الأمريكى برحلة كاملة من المحيط الأطلسى حول العالم : توصله أولاً إلى المحيط الهادى، وكانت

(١) والوثائق المنشورة فى ثبت مراجع E.Root تكمل وتصحح فى هذه النقطة الدراسة التى قام بها BAILEY

حركة تحويف بالنسبة لليابان[1] ، و « تحذير » يسمح بتحاشى الحرب ، وبدأت الرحلة فى شهر ديسمبر ١٩٠٧ ، وتمت بدون حدوث معوقات ، وفى أثناء الرسو فى اليابان . إستقبلت سفن الحرب الأمريكية أحسن الإستقبالات الودية .

ومع ذلك فإنه من الممكن أن تكون الحكومة اليابانية ، رغم عدم إهتمامها الظاهر ، قد فهمت مدى هذا التحذير ، إذ أنها قررت ، فى شهر إكتوبر ١٩٠٨ ، العودة الى المحادثات التى كانت قد بدأت قبل ذلك بعام ، وفى يوم ٣٠ نوفمبر ، قام تاكاهيرا Takahira ، سفير اليابان ، بالتوقيع مع روت Root وزير الخارجية الأمريكية ، على إتفاقية ، أو بمعني أصح على « بيان » فتأمل الدولتان فى المحافظة على « الوضع القائم » فى الشرق الأقصى وفى المحيط الهادى ، وتعدان بالإحترام المتبادل لممتلكاتهما الإقليمية ، وأكدتا كذلك رغبتها فى إحترام سلامة أراضى وإستقلال الصين ، وكذلك مبدأ « الباب المفتوح » .

وهكذا حصل روزفلت على نجاح دبلوماسى ، وعلى ضمان للوضعية التى حصلت عليها الولايات المتحدة فى المحيط الهادى . وأعتقد أن رحلة الأسطول الأمريكى كانت هى التى جعلت اليابان تقرر إعطاء هذا الدليل على الحكمة .

ومن جانب آخر ، نجد أن الولايات المتحدة فى سياستها لا تقتصر على الدفاع عن مواقعها التى حصلت عليها فحين أخذ تافت مكان تيودور روزفلت فى الرئاسة ، فى شهر مارس ١٩٠٩ ، حاول رجال الأعمال الأمريكيون ، والذين كانوا يمارسون ، وبمساعدة وزارة الخارجية الأمريكية ، « دبلوماسية الدولار » ، وإبعاد اليابان وروسيا من الوضعية التى كانا يحتلانها فى منشوريا ، فحاول رجل الأموال هاريمان Harriman والذى كان قد أظهر مرات عديدة ، ومنذ عام ١٩٠٥ ، نشاطاً فى هذا الميدان ، أن ينشيء مجموعة مصرفية دولية ، من أجل أن تشترى من شركة جنوب منشوريا ، شركة شرق الصين ، خطوط سككها الحديدية ، ولكن موت هاريمان أوقف هذا المشروع ، وجاء كنوكس Knox وزير الدولة لكى يأخذ هذا المشروع وينبه لنفسه : فتقوم الدول العظمى بتقديم رؤوس الأموال اللازمة للشراء ، ويعهد بإدارة السكك الحديدية الى لجنة دولية ، وذكر

(١) ذكرها روزفلت للسفير الانجليزى .

الأمريكيون أن هذه كانت هى الوسيلة لإنهاء « مسألة منشوريا » ، والقضاء بهذه الطريقة على موضوع الخصومات ، ورأت السياسة الأمريكية فى ذلك أيضاً ميزة تتمثل فى المحافظة على « الباب المفتوح » بالنسبة لمصالحها الإقتصادية . ومع ذلك ، فإن المشروع لم يتم ، إذ أن اليابان ، وكذلك روسيا بطبيعة الحال ، لم تكونا مستعدتين للإلتفات إليه .

وهل يمكننا أن نستخلص إنطباعاً عاماً من كل هذه الأحداث الصغيرة ؟ يبدو أولا ، وبوضوح ، أن كل هذه الإستفزازات ، والتى دعمتها الأنباء المقلقة والتى كانت توصلها مرة الحكومة الألمانية . ومرة أخرى وزارة البحرية البريطانية ، والتى كانت تأتى كذلك عن طريق قلة الحكمة فى أقوال بعض الضباط وفى أقوال بعض الصحف اليابانية ، كانت بلا جدوى : فلا يبدو إلى الحكومة اليابانية قد فكرت ، فى ذلك الوقت ، فى شن الحرب ضد الولايات المتحدة . ورغم ذلك فإن حكومة الولايات المتحدة كانت قلقة ، ربما يمكننا أن نفكر فى أنها قد هولت وعن عمد فى إظهار مثل هذا القلق ، حتى تتخلص منه بعد ذلك ، وتحصل لنفسها ، وبثمن بخس ، على مزايا تهدئة مثل هذا القلق ؟ إن هذا إفتراض له وجاهته ، فى واقع الأمر ، وبنوع خاص ، فى المراسلات الشخصية ، والتى لم يتم نشرها إلا بعد الأحداث بوقت طويل ، ولذلك ، فإنه من الواجب علينا أن نقبل أن المسئولين الأمريكيين كانوا قد إنزعجوا بالفعل من نيات اليابان . وإذا كانوا قد إنزعجوا وقلقوا بدون داع ، فإن ذلك لايغير شيئاً من الواقع : فلقد كان « التوتر » الأول بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة مباشرة للإنتصار اليابانى الأول .

٣ - روسيا وفرنسا :

وهل كانت « ضربة التوقف » التى أصابت سياسة التوسع الروسى فى الشرق الأقصى حاسمة ؟ لقد كانت الأوساط السياسية اليابانية تعتقد فى إمكانية وقوع إنتقام روسى ، فى اليوم الذى يتمكن فيه النظام القيصرى من أن يتغلب فيه على الصعوبات الداخلية ، ويقوم بعملية إعادة إنشاء قواته المسلحة ، الحربية والبحرية .

ولذلك ، فانه منذ غداة بورتسموث ، كان بعض أعضاء الجنرو ، وعلى وجه التخصيص الأمير إيتو ، يرغبون ومن أجل تحاشي وقوع حرب إنتقامية ، فى البحث عن طريق يوصل إلى التصالح مع عدو الأمن . وفى روسيا ، كان إسفوالسكى Isvolsky ، وزير الخارجية الجديد ، يرغب فى القيام بحركة تقارب مع اليابان ، ولأسباب تتعلق بالسياسة العامة فإذا كانت روسيا ترغب فى الإحتفاظ بالإلتحالف الفرنسى ـــ والذى كان قد تأثر لدرجة كبيرة أثناء حرب منشوريا » ـــ فقد كان عليها أن تتقرب إلى إنجلترا ، مادام الوفاق الودى الفرنسى الانجليزى قد أصبح ، منذ شهر أبريل ١٩٠٤ ، أمراً واقعاً ، ولكن ، مادامت إنجلترا متحالفة مع اليابان ، فإنه من الواجب أن يكون التصالح الروسى . ولقد أجمع السفراء الروسى على ضرورة النصح بإتباع هذا الحل . هذا علاوة على أن أحداث عام ١٩٠٥ كانت قد أثبتت أن الرأى العام الروسى كان لا يهتم بشئون الشرق الأقصى ، كما كان من المحال أن يطلبوا إليهم تقديم مجهود جديد فى هذا الاتجاه .

وكانت للسياسة الفرنسية أسباباً أفضل من أجل الأمل فى الوصول إلى مصالحة روسية يابانية ، إذ أن كل محاولة روسية من أجل الإنتقام كانت تبعد ، من جديد ، روسيا عن المشغوليات الأوربية ، وتعمل بالتالى على إضعاف التحالف الفرنسى الروسى ، ولم يكن فى وسعها كذلك أن تهمل أمر ذلك التهديد الذى كان فى وسع الإنتصار اليابانى أن يضغط به ، فى فترة قصيرة أو بعيدة ، على ممتلكات فرنسا فى الهند الصينية[1] ، وكانت ترغب إذن ، مثلها فى ذلك مثل الولايات المتحدة ، وفى نفس الوقت ، فى أن تحصل من الحكومة اليابانية على تصريحات مطمئنة .

ولقد جاءت فرصة الدخول فى محادثات مع اليابان ، من أجل حماية المصالح

---

(١) كان هذا التهديد قد ذكر منذ عام ١٩٠٤ بواسطة الكومندان كاستكس Castex فى كتيب يسمى : الخطر اليابانى على الهند الصينية ، والواقع أن كوداما ، رئيس أركان الحرب اليابانية قد ذكر فى أثناء حرب منشوريا ، أنه على اليابان أن تفكر ، بالتالى ، فى عملية غزو الهند الصينية .

الفرنسية ، ومن أجل تسهيل عملية التقارب الروسى اليابانى ، فى الوقت الذى التجأت فيه الحكومة اليابانية إلى سوق باريس المالية ، وكانت ترغب فى دفع القروض القصيرة الأجل والتى كانت قد تعاقدت عليها بفوائد مرتفعة ، أثناء حرب منشوريا ، فى لندن وفى نيويورك . ولقد طلبت الحكومة الفرنسية وقبل منح هذا المعونة المالية ، وعداً بالوصول إلى تسوية سياسية .

وعقدت الإتفاقية المالية ، التى سمحت بطرح قرض يابانى فى فرنسا قيمته ٣٠٠ مليون فرنك ، فى شهر مارس ١٩٠٧ ، أما الإتفاقية السياسية فقد تم التوقيع عليها فى ١٠ يوليو ، وكانت هذه الإتفاقية الأخيرة هى : الإحترام المتبادل للممتلكات الإقليمية فى آسيا ، والتأييد المتبادل من أجل المحافظة على « السلم والأمن » فى مناطق الإمبراطورية الصينية المجاورة لهذه الممتلكات ، وفى نفس الوقت الذى يتم فيه إحترام سلامة الصين . وفى خطابين ملحقين ، إعترفت فرنسا بوجود منطقة نفوذ يابانية على القارة ، فى منشوريا الجنوبية ، وفى جزء من منغوليا ، وحتى فى إقليم فوكيان .[1] بينما وعدت اليابان بعدم تهديد الهند الصينية ، وإعترفت « بالمركز » الخاص ، الذى حصلت عليه فرنسا ، فى عام ١٨٩٧ - ١٨٩٨ ، فى المقاطعات الثلاث الموجودة فى جنوب الصين .

ولقد جرت المفاوضات الفرنسية اليابانية وراءها مفاوضات روسية يابانية ، إذ أن الحكومة الفرنسية كانت قد نبهت الحكومة اليابانية ، منذ نهاية عام ١٩٠٦ ، إلى أن عملية إعطاء السماح بقرض ستكون خاضعة للوصول الى « عهد ليس فقط للسلم ، ولكن أيضا لعودة الثقة » بين خصمى الأمس . وكانت المحادثات فى نفس الوقت بين إنجلترا وروسيا من أجل تصفية الخلافات فى آسيا الوسطى وغرب آسيا قد ساعدت على نجاح التقارب الروسى اليابانى ، وفى ٣٠ يوليو ١٩٠٧ ، وبعد عشرين يوم من التوقيع الأتفاقية الفرنسية اليابانية ، وشهر قبل عقد الاتفاقية الانجليزية ، الروسية أكدت روسيا واليابان . فى إتفاقية سياسية ، رغبتهما فى المحافظة على « الوضع القائم » فى الشرق الأقصى ، وفى أن

(١) فى المنطقة الساحلية من الصين الجنوبية ، وفى مواجهة فورموزا .

« تتشاورا » فى حالة ما إذا هددت الأحداث بالتأثير على الحالة الموجودة ، وفى إتفاق سرى ، تم الإعتراف المتبادل « بالمصالح الخاصة » لليابان فى كوريا وفى منشوريا الجنوبية ، وتلك الخاصة بروسيا فى منشوريا الشمالية وفى منغوليا الخارجية ، وحدد النص الحدود الثابتة لمنطقتى النفوذ فى منشوريا . وهكذا أكدت روسيا إذن ــ وهذه المرة بقرار أخذته بكل حرية ــ النتائج التى حصلت عليها اليابان وقت عقد معاهدة بورتسموث ، وفى نظير ذلك ، حصلت على موافقة اليابان إنشاء منطقة نفوذ روسى فى ذلك الجزء من منغوليا المجاور لأراضى سبيريا .

وكان هذا بداية لعملية تقسيم مناطق التخوم الشمالية لإمبراطورية الصين بين الخصمين القديمين ، وحين جاءت ، فى عام ١٩٠٩ . المشروعات الأمريكية التى كانت تميل إلى « تدويل » سكك حديد منشوريا ، وبشكل يهدد بعرقلة هذه السياسة ، رأى الحكومتان ضرورة إعطاء شكل أكثر تحديداً للإتفاقية المعقودة بينهما وفى ٤ يوليو ١٩١٠ ، أكدت إتفاقية جديدة « التعاون الودى » بين روسيا واليابان فى مسألة سكة حديد منشوريا . وعود الدولتين بالتفاهم سويا على الوسائل التى تستخدم من أجل المحافظة على « الوضع القائم » أى من أجل حماية وجود مناطق نفوذهما ؛ ولم يكن هذا ، فى واقع الأمر ، سوى تكرار ، وإن كان أكثر وضوحاً ، للتعهدات التى كانت قد أخذت فى عام ١٩٠٧ فى « الملحق السرى » ، ولكن ، فى هذه المرة ، تم نشر هذه التعهدات . وكانت هناك مادة سرية تذكر أنه يمكن لكل من الدولتين أن « تنمى وتدعم » مصالحها فى منطقة نفوذها[١] وبالإجمال ، فان اليابان وروسيا أكدتا ، وبالنسبة للدول العظمى الأخرى ، ــ وبخاصة بالنسبة للولايات المتحدة ــ تضامن مصالحهما .

٤ – إنجلترا :

كانت إنجلترا حليفة لليابان منذ شهر يناير ١٩٠٢ . ولكن التحالف ،

(١) كانت الحدود بين منطقتى النفوذ فى منشوريا تبدأ من النهاية الشمالية الغربية للحدود الروسية الكورية ، وتسير مع مجرى سونجارى ، وتصل الى شانغ شون ، نقطة التقاء خطى السكة الحديدية ، ثم تعبر نهر ينى الى الجنوب من تسى تسيهار ، ولذلك فإنها تفسر فى معنى واسع بنود معاهدة بوتسموث ، وتترك اليابان كل المناطق الأكثر سكانا والأكثر ثروة فى منشوريا .

والذى كان قد عقد بسبب الصدام الروسى اليابانى ، هل كان هناك بعد ذلك سببا لبقائه بعد هزيمة الروس ؟ فى الوقت الذى إنتهت فيه حرب منشوريا ، رأت الحكومتان أن الإحتفاظ بالتحالف كان ضرورياً . وكانت اليابان ، فى ذلك الوقت ، يمكنها أن تخشى من وقوع محاولة روسية للإنتقام . وشعرت بحاجتها إلى أن تكون لها نقطة إرتكاز بين الدول العظمى حتى تتمكن من الإفادة من الميزات التى كانت قد حصلت عليها . وكانت إنجلترا ، من جانبها ، تتساءل عما إذا كانت روسيا ، التى هزمت فى الشرق الأقصى ، لن تقوم بنقل مجهودها الخاص بالتوسع إلى إتجاه آخر ، وتعمل فى آسيا الوسطى ، وحيث يمكنها أن تهدد أمن الهند ، ولذلك فإنها كانت ترغب فى المحافظة على التحالف ، ولكن بشرط توسيع أهدافه . وكانت هذه الفكرة ــ فكرة حماية الهند ــ هى التى تركزت حولها المفاوضات بنوع خاص ، ووافقت الحكومة اليابانية ، وهى التى كانت ترغب فى أن تحافظ على تعاون إنجلترا معها ، على أن تتحمل تعهدات جديدة . والمعاهدة الإنجليزية اليابانية الجديدة ، بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٠٥ ، والتى عقدت لمدة عشر سنوات ، تم نشرها فى ٢٧ سبتمبر ، وبعد التوقيع على معاهدة الصلح فى بورتسموث ، وإشتملت على وعد متبادل بمعونة مسلحة ، وإذا ما إضطر أحد المتعاقدين إلى الدفاع عن « حقوقه الإقليمية » أو عن « مصالحه الخاصة » فى آسيا الشرقية أو فى الهند ضد هجوم تشنه واحدة أو أكثر من الدول العظمى[١] . وكان من حق اليابان أن تأخذ فى كوريا إجراءات « إشراف وحماية » . ومن حق انجلترا أن تأخذ « الإجراءات اللازمة من أجل حماية ممتلكاتها فى الهند » والواقع ، أن الأمر كان يتعلق بإقامة حاجز ضد روسيا ، سواء إذا مارغبت فى عرقلة عمل اليابان فى كوريا ، أو إذا مارغبت أو فكرت فى القيام بحركة توسع فى وسط آسيا . ولكن الشروط لم تكن مقصورة ، وبالتالى فكان من الممكن أن تقوم اليابان بدعوة إنجلترا لإعطائها تأييد مسلح فى حالة وقوع حرب يابانية أمريكية .

---

(١) هكذا وافقت انجلترا اذن على زيادة تعهداتها ، مادامت معاهدة عام ١٩٠٢ كانت لا تطبق الا فى حالة نشوب الحرب ضد إثنين من الدول العظمى .

وفى عام ١٩٠٧ ، تغيرت الظروف تماماً ، وكان التوقيع على الإتفاقية الروسية اليابانية قد أبعد إمكانية وقوع إنتقام روسى . وكانت إنجلترا وروسيا قد عقدتا إتفاقية ٣١ أغسطس ١٩٠٧ ، التى سوت إدعاءاتهما فى فارس ، وفى أفغانستان ، وفى التبت ، ومهدت الطريق صوب تقارب بينهما . ولذلك ، فإن المعاهدة الإنجليزية اليابانية فقدت جزءاً كبيراً من أهميتها . فهل كان هذا سبباً كافياً للتخلى عنها ؟ لقد ترددت الحكومة الانجليزية ، فكانت من ناحية ، قد إستلمت شكاوى من التجار البريطانيين المقيمين فى الصين ، والذى كانوا قد بدأوا فى الشعور بمضايقات المنافس اليابانى ، ـــ وكذلك شكاوى إستراليا ، التى أخذت إجراءات منع ضد الهجرة اليابانية ، فهل كان من الحكمة ، فى مثل هذه الظروف الاستمرار فى تأييد سياسة اليابان ؟ ومن ناحية أخرى ، كان التحالف يسمح لها بتقليل قواتها البحرية الموجودة فى الشرق الأقصى ، وذلك فى الوقت الذى كانت المنافسة البحرية الانجليزية الألمانية تجبر فيه الأميرالية البريطانية على أحضار الجزء الأكبر من أساطيلها صوب بحر الشمال .

ولكن هذا لم يكن يمثل ما هو جوهرى فى الموضوع : بل كانت النقطة الرئيسية هى مسألة العلاقات الأنجليزية الأمريكية ، فمنذ أن توترت العلاقات بين الولايات المتحدة وبين اليابان ، أصبح وجود التحالف الإنجليزى اليابانى سبباً لعدم رضاء حكومة وشنطون ، وحتى إذا لم تكن من طبيعة مثل هذا التحالف أن تجر إنجلترا الى الاشتراك فى « حرب فى المحيط الهادى » ـــ مادامت الولايات المتحدة كانت لا تنوى أخذ المبادرة للقيام بهجوم ـــ فإنه كان مع ذلك يعطى لسياسة اليابان نقطة إرتكاز . وفى عام ١٩٠٨ ، كان تيودور روزفلت قد أبلغ حكومة إنجلترا أنه يأسف لرؤية بريطانيا العظمى تعطى اليابان مثل هذه الميزة . وفى عام ١٩١٠ ، قام تافت بعرض المسألة بكل وضوح : فعرض على انجلترا عقد معاهدة تحكيم ، ولكن بشرط أن تطبق هذه المعاهدة على كل الخلافات الممكنة ، وحتى تلك التى يمكنها أن تنشأ بشأن اليابان ، وكانت هذه دعوة للحكومة البريطانية بأن تفصل نفسها عن التحالف اليابانى ، أو على الأقل لكى يؤدى الأمر الى عدم تطبيق هذا التحالف على إفتراض وقوع صدام يابانى أمريكى .

فإذا ما كانت الحكومة الإنجليزية ترغب فى عقد معاهدة تحكيم ، وكانت تأمل فى ذلك خاصة وأن التهديدات بوقوع حرب أوربية كانت تتزايد — فقد كان عليها إذن أن تعيد النظر فى المعاهدة الأنجلو يابانية كانت حتى ترضى الولايات المتحدة . ولقد قررت ، فى شهر سبتمبر ١٩١٠ ، أن تبلغ اليابان أنه فى حالة عدم تعديل المعاهدة ، فإن هذا التحالف لن يجدد عند نهاية فترة العشر سنوات ، والتى تحددت فى عام ١٩٠٥ ، ووافقت حكومة اليابان ، إذ أنها وجدت أن هذا التحالف ، حتى فى حالة تصغيره وتقليل حدته ، يمكنه أن يظل نافعاً لها ، فى حالة تخلى روسيا عن سياسة المصالحة ، ولكن ، مادامت إنجلترا تحدد من تعهداتها ، فمن حق اليابان أن تقوم بنفس الشيء : فهى لا ترغب بعد ذلك فى ضمان حدود الهند . وفى شكلها الجديد — الثالث — إشتملت المعاهدة الإنجليزية اليابانية ، الموقع عليها فى ١٣ يوليو ١٩١١ ، فقط على وعد بالتأييد المتبادل فى حالة وقوع هجوم ضد إحدى الدولتين المتعاقدتين فى آسيا الشرقية . ولقد نص فيها علاوة على ذلك أن التحالف لا يمكنه فى أية حالة أن يجبر بريطانيا العظمى على الدخول فى حرب ضد دولة تكون قد عقدت معها معاهدة تحكيم ، أى ضد الولايات المتحدة . ولذلك فإن التحالف لم تعد له حيوية كبيرة ، مادام قد ظل موجها ضد روسيا وحدها ، وما دامت اليابان وكذلك إنجلترا لم تكن لها ذلك الوقت ، أية صعوبات معها : فكانت مجرد إحتياط من أجل المستقبل ، — و « مظاهرة » ذات مدى معنوى أكثر منه عملى .

٥ — النتائج السياسية على اليابان :

وفى المجموع ، وجدت السياسة اليابانية نفسها ، فى عام ١٩١١ ، فى حالة مواتية ، فكان فى وسعها أن تخشى فى عام ١٩٠٥ من أن تلقى مقاومة حين ترغب فى إستغلال نتائج انتصارها ، ولكنها نجحت ، فيما بين عامى ١٩٠٦ و ١٩١١ ، فى تسوية مسألة كوريا وفى تدعيم مواقعها فى منشوريا الجنوبية بإتفاقياتها مع روسيا . وحصلت ، وبتطمينها الولايات المتحدة وفرنسا على نياتها ، ومن هاتين الدولتين ، على إعتراف بالأمر الواقع . أما خيبة الأمل التى يمكن أن تشعر

بها نتيجة لتعديل التحالف الإنجليزى اليابانى فإنها لم تكن خطيرة ، مادامت اليابان لم تعد فى حاجة سريعة ومباشرة لمعونة إنجليزية . ولقد شاركت الدبلوماسية اليابانية فى كل الإتفاقيات الخاصة بالشرق الأقصى « كشريك » للدول العظمى الغربية ، وكانت هذه الدول العظمى مسرورة حين أبلغها هذا القادم الجديد أنه ليس له ، فى ذلك الوقت ، أية طموحات أكثر من ذلك ، فأى طريق قطعته منذ عام ١٨٩٥ !

بعض المراجع

PRINGLE , Theodore Roosevelt. New York , 1932

JESSUP, PH. , Elihu Root. New York , 1938 (2 Vols)

TREAT , Japan and the United States. (Stanford Univ. 1935).

PRICE, E. B. , The Russo - Japanese Treaties of 1907 - 1916 (Baltimore, 1933)

GERARD, Auguste, Ma Mission Au Japan. Paris, 1923

الفصـل السابع عشر

ثـورة الصـين

كانت للإنتصار اليابانى فى عام ١٩٠٥ ، أصداء عميقة فى كل آسيا الشرقية ، وجنوب شرقى آسيا ، فلأول مرة ظهرت قوة الأوربيين ، ومنذ عام ١٨٤٠ ، على أنها قد أصيبت ، وأثارت الهزيمة الروسية وأيقظت فى الأوساط الأمل فى إمكانية زعزعة السيطرة الأجنبية ، وفى تلك المستعمرات الأوربية والتى كان فيه الأوساط الأهالى « قياداتها » من المثقفين القادرين على تنظيم حركات الاحتجاج ، كان الإضطراب السياسى ملموساً . وكذلك الحال بالنسبة للهند البريطانية ، فإن الحركة الوطنية فيها تسببت فى نشأة إضطرابات خطيرة فى عامى ١٩٠٦ و ١٩٠٧ ، كما مرت الهند الصينية بأزمة فى عام ١٩٠٨ . ولقد شاهد الحاكم العام كلوبوكويسكى Klobukowski[1] ، أن أنباء الإنتصار اليابانى كان يعلق عليها فى أصغر القرى البعيدة ، كما إنتشرت المنشورات ، والمقالات ، تعلن الهزيمة التى حاقت بالبعض . أما « المتعلمون » من الوطنيين ، فإنهم قاموا بدعاية شفهية فى الأرياف ، وحاولوا أن يكونوا « حرب ثورة » كان برنامجه يهتم بنقطتين : قلب الحماية الفرنسية ، و « رفع » آنام إلى مستوى اليابان . وهذه الحركة ، والى رفع لواءها ، الزعيم السابق « القرصان » دى ثام ، وصلت الى أوجهها فى عام ١٩٠٨ فى منطقة تونكين العليا ، وحيث تم للقوات الفرنسية أن تقضى عليها بعد ذلك . ولكن ردود فعل أحداث عام ١٩٠٥ كانت خطيرة بنوع خاص فى الصين . وذلك بإنهائها عملية نزع جدور أسرة المانشو ، وباعطائها دفعة قوية لحركة ثورية .

---

(١) فى تقرير له رفعه الى مجلس حكومة الهند الصينية .

١ - أوضاع الصين :

لكى نفهم أصول الثورة الصينية فى عام ١٩١١ - ١٩١٢ ، علينا أن نلقى نظرة — وعلى قدر ما تسمح به المعلومات المتفرقة وغير المؤكدة — عن حالة الإضطراب التى كان يقاسى منها مجتمع الصين منذ عام ١٨٩٥ ، وأكثر من ذلك منذ الهزيمة التى وقعت حرب البوكسير .

وكانت عملية التوغل الاقتصادى الأجنبى قد زادت بسرعة منذ أن حصل « الغربيون » على عقود إمتياز بشأن السكك الحديدية ومناطق النفوذ : فكان هناك الروس فى منشوريا الشمالية ، والألمان فى شانتونج ، والفرنسيين فى الأقاليم الجنوبية ، والإنجليز فى كل مكان تقريباً ، ولكن بنوع خاص فى منطقة يانج تسى . وكانت شروط « بروتوكول » عام ١٩٠١ ، الذى كان قد فتح أمام التجارة الأجنبية الكثير من المدن فى الصين الداخلية ، وكل الطرق النهرية قد أعطت لهذا الإستغلال الإقتصادى تسهيلات جديدة ، وكانت اليابان ، منذ عقد معاهدة سيمو نوسيكى ، قد أخذت موقعها مع غيرها فى الصف . أما عدد اليابانيين المقيمين فى الصين ، والذى لم يزد عن ألف فى عام ١٨٩٧ ، فإنه وصل الى ٣,٠٠٠ فى عام ١٩٠٠ ، وإلى ٧٨,٠٠٠ فى عام ١٩١١ ، وأما المتاجر اليابانية ، والتى كانت لا تزال عديمة القيمة فى اليوم التالى لعقد صلح عام ١٨٩٥ ، فإنها قد نمت بسرعة كبيرة : فوصل عددها الى ١,٢٨٣ فى عام ١٩١١ . والمجموع الختامى لهذا التحول فى الحياة الاقتصادية ، وفى فترة إثنتى عشرة سنة ، لم يدرس — حسب معلوماتى — بدقة ولكن من الممكن ، رغم ذلك ، ملاحظة بعض الأحداث المميزة .

وربما كان التقدم فى وسائل المواصلات هو الأكثر أهمية : فلقد كان للصين فى عام ١٩١١ خطوط سكك حديدية يبلغ طولها ١١,٤٠٧ كيلو متراً . كانت ٧,٦٨٧ كيلو متر منها ملكاً لشركات أجنبية ، و ٣,٣٥٢ كيلو متر منها قد أنشأتها شركات أجنبية لحساب الحكومة الصينية ، و ٣٦٨ كيلو متر فقط من عمل الشركات الصينية .

وبدأ إستغلال الموارد المنجمية ، ليس فقط فى المناطق التى تم فيها منح هذا الإستغلال لشركات سكك أجنبية (منشوريا ، وشانتونج ، ويونان) ، ولكن كذلك فى الصين الوسطى . وفى عام ١٨٩٨ ، كان الحق الكامل لإستغلال المناجم فى إقليم هونان قد تم منحه لشركة صينية ، وهى التى تنازلت عن حقوقها لمجموعة مالية إنجليزية ، هى « نقابة بكين » Pekin Syndicate : فأصبح المهندسين الإنجليز يديرون الأعمال ، ولكنهم كانوا ، وطبقاً لنصوص العقد ، يستندون إلى معاون صينى ، يهتم بالعلاقات مع الأيدى العاملة الصينية ، وكانت الحكومة الصينية تحصل على دخل سنوى يعادل ٥٪ من مجموع ما يتم إستخراجه ، وكان من حقها أن تصبح ، عند نهاية عقد الإمتياز (ستين عاما) . هى مالكة هذه المناجم . أما فى شمال غرب هانكيو ، فإن مناجم فحم وحديد هان يى بنج كانت تستغل بواسطة شركة صينية ، وذلك بمساعدة ، ومنذ عام ١٨٩٩ ، رؤوس أموال اليابان والتقنيين اليابانيين . أما مناجم فحم الصين الشمالية ، والتى كانت أهمها موجودة فى تانج شان ، قرب تيان تسين ، فإنها عملت على إجتذاب رؤوس الأموال الألمانية ، والبلجيكية والإنجليزية .

وأخيراً ، فلقد نشأت صناعة حديثة فى « الموانى المفتوحة » منذ أن قامت معاهذة سيمونوسيكى برفع الحظر والمعوقات التى كانت حكومة الصين قد وضعتها أمام المبادرات الأجنبية ، وحاول بعض أصحاب رؤوس الأموال الصينيين السير على طريق هذه المحاولات ، بالتجائهم إلى مساعدة التقنيين الأوربيين .

وكانت صناعات النسيج هى الأكثر أهمية : ففى عام ١٩١٠ ، كان هناك ٢٣ مصنعاً من مصانع غزل القطن تعمل فى شنغهاى وفى هانكيو بنوع خاص ، وكانت هناك مصاهر فى هانيانج (فى شمال يانج تسى) ، وفى تانج شان ، قرب نيان تسين ، وفى تاييه فى هوبرى ، دون أن نتعرض للإستثمارات الصينية الأقل أهمية فى شانى وسى تشوين وكانت هناك ، فى شنغهاى ، وآموى ، وتسينج تاو ، دور صناعة بحرية ، وصناعة مهمات السكك الحديدية ، والتى كان الأوربيون يشرفون عليها . وكان المشروع الكبير الوحيد والتى كانت إدارته ، والمهندسين

والموجودين فيه ورؤوس أمواله ، صينية ، هو مصنع للآلات ، كان يعمل فيه ٤٠٠ عامل فى شنغهاى .

وكانت لهذه الأشكال الجديدة للأنشطة الإقتصادية ، وبالتبعية ، نتائج هامة ، من وجهة النظر الإجتماعية . فمن ناحية ، تمكنت طبقة ، قليلة العدد ، وإن كانت نشطة ، من رجال الأعمال ، من أن تبدأ فى أن تكون نفسها فى « الموانى المفتوحة » ، وأخذ هؤلاء الصينيون الذين كانوا يستوحون من التقنيات الأوربية ، ومن الطرق المالية « للمشروعات الكبرى » ، فى تكوين وسطاً جديداً ، فى صالح توغل النفوذ الأجنبى ، ليس فقط من وجهة النظر الإقتصادية ، ولكن كذلك من وجهة نظر الآراء والأنماط السياسية . ومن ناحية أخرى ، كانت عملية تنمية السكك الحديدية ، وفى بعض المناطق ، تؤدى إلى خراب العاملين فى مجال النقل ، وكذلك أصحاب الفنادق ، الذين كانوا يعيشون من مرور « أصحاب العربات » ، والذين كانوا يمونون ، فى محطات النقل النهرى ، رجال القوارب ، وكان إنتشار الأدوات المصنعة تضرب مصالح بعض الحرفين : ولذلك فإن التطور الإقتصادى قد أعطى عدداً من غير الراضين ، ولكنه من الصعب تقدير الأهمية الفعلية لهذه النتائج الإجتماعية ، التى نكتفى بأن نلاحظها عن بعد . وعلى أى حال فعلينا ألا نزيد من التهويل فى مداها ، إذ أن السكك الحديدية لم تكن موجودة إلا فى بعض السهول الساحلية ، فيما بين منطقة يانج تسى ، وأقاليم الصين الشمالية ، وكانت المنشآت الصناعية قليلة العدد للغاية ، وبشكل لا يسمح لها بأن تعمل على تغيير ظروف الحياة التقليدية بشكل واضح . ولذلك ، فإن هذه المشروعات « الحديثة » لم تكن تمثل سوى « خدش » على ذلك المظهر الخارجى الضخم لهذه الكتلة الصينية الضخمة . ومع ذلك ، فيبدو أن حركات عدم الرضا قد جاءت لكى تلتقى ، وفى الجمعيات السرية ، مع أعداء الأسرة الحاكمة ، كما أنه من المرجح ، إن لم يكن من المؤكد ، أن « أوساط رجال الأعمال » الصينية كان فى صالح الحركة الثورية . ولكن ، كيف يمكننا ، وبدون دراسات دقيقة ، إعطاء إستنتاجات لها قيمتها ؟

أما العنصر الثانى للإضطرابات فكان ذا طبيعة سياسية . فكانت هيبة الأسرة الحاكمة قد تأثرت من الهزيمة التى وقعت وقت حرب البوكسير . وأصابتها صدمة أخرى فى حرب منشوريا ، مادامت الصين قد ظلت على الحياد فى هذه الحرب التى كانت تجرى على أرضها ، وما دام مصير هذه الأقاليم الصينية قد تمت تسويته دون حتى أخذ رأى الحكومة الإمبراطورية ، وفى مكدن ، أصبحت مقابر أسلاف المانشو من الأسرة الإمبراطورية فى منطقة النفوذ اليابانى . وأخذ التناقض بين تطور اليابان وركود الصين كل معناه ، منذ أن أظهر الإنتصار اليابانى كيف تمكن شعب من الشعوب الآسيوية ، ولأنه أخذ وسائل العمل « الغربية » ، من أن يصبح بطل الشعوب « الصفراء » ضد البيض .

وفى ذلك الوقت ، فهمت الإمبراطورة الجدة تسيو هى ضرورة إعادة النظر فى سياستها . وكانت ، وهى التى قد عملت على إفشال محاولة كانج يو وى ، فى عام ١٨٩٨ ، قد إضطرت بعد ذلك ببضع سنوات ، إلى أن تطبق ، جزئياً ، برنامج « المصلحين » . وكان يوان شى كاى ، الذى تم تعيينه فى عام ١٩٠٣ نائبا للملك فى تشى لى ، هو رجل هذه السياسة الجديدة : وكان إنتهازياً ، ولكنه لم يرغب ، فى وقت « المائة يوم » فى تأييد الإمبراطور كوانج سو ضد الإمبراطورة الجدة ، ولكنه كان مستعداً ، مادامت تسيو هى قد غيرت رأيها ، لتنفيذ إصلاحات « معتدلة » . ومنذ عام ١٩٠٣ ، كانت الحكومة الإمبراطورية قد قررت أن تعود الى عملية تنظيم جيش حديث ، ولتغير من ظروف تعيين الموظفين بأن تضيف الى برنامج الامتحانات دراسة اللغات الأجنبية وعلوم الطبيعة . ولكن تسيو هى لم تقرر وضع إصلاح أكثر إتساعاً إلا بعد عام ١٩٠٥. ومن الناحية الإقتصادية ، وقعت على عقود إمتياز من أجل بناء سكك حديدية جديدة ، وإن كانت قد أخضعت الشركات الأجنبية لإشراف صينى : وفى عام ١٩٠٨ ، كانت عملية إعادة شراء سكة حديد بكين ــ هانكيو تظهر رغبة الحكومة الإمبراطورية فى أن تعود مسيطرة على النقل بالسكك الحديدية ، فى جزء هام

ورئيسى من أراضيها[1] . وتمت العودة ، فى نفس الوقت ، إلى مسألة إصلاح القوات العسكرية . فجاءت مرسومات ١٩٠٦ و ١٩٠٧ لكى تنص على أن ينشأ ، فى فترة خمس سنوات ، جيش قوى من ٤٥٠,٠٠٠ جندى . وفى شهر سبتمبر ١٩٠٥ ، قررت الحكومة أن تطبق فى المدارس خطة دراسة من نمط « أوربى » وأن تعهد بعملية تكون الموظفين إلى المدارس التقنية العليا وإلى جامعة بكين : فكان إلغاء نظام الإمتحانات التقليدى . وفى شهر سبتمبر ١٩٠٦ ، فصلت الوظائف القضائية عن بقية الوظائف الإدارية ، وقررت الحكومة إنشاء نظام وتسلسل خاص بالمحاكم ، يتم تطبيقه والسير فيه مع السير فى عملية تكوين الموظفين المختصين ، وغير هذا التنظيم الجديد من قانون الإجراءات الجنائية ، وألغى التعذيب ، وأبدل العقوبة البدنية ، بالسجن أو بالغرامة[2] .

وكان على كل هذه الاصلاحات أن تتم بواسطة حكام الأقاليم ، ولكن تحت إشراف الإدارة المركزية ، والتى سوف تقع عليها بهذه الطريقة إذن مسئوليات جديدة . ومن أجل معالجة الإستقلال الزائد لدى الحكام ، وتوفير إدارة أكثر صرامة ، كان من الضرورى إذن إعادة تنظيم أروقة الحكومة ، وقرر مرسوم ٦ نوفمبر ١٩٠٦ إنشاء خمس وزارات جديدة : الداخلية ، والتعليم ، والتجارة ، والزراعة ، والنقل ، والمستعمرات ، وضرورة أن يعهد إلى شخص واحد ، — أى إلى وزير وليس إلى لجنة — بأمر إدارة كل من الأدارات ، وبعد عام من ذلك ، أنشأت الحكومة « المحكمة العليا للإشراف الإدارى » ، والتى أسمتها « مجلس الشيوخ » . وأخيراً ، فإن هذه الإصلاحات الإدارية كان يجب أن تسبق إصلاحاً سياسيا ، وفى أول سبتمبر ١٩٠٦ ، أعلن مرسوم إمبراطورى أن « ضعف الصين يأتى من أن الماندارات لم تكن لهم أبداً علاقة بالشعب ... وأن الشعب لا يعلم شيئاً عما يحدث فى الإمبراطورية » ، وأعلن أنه سيتم وضع

---

(١) انظر فى Japanese Pacific Policy , Kaw Kami (ص ٢١٢ قائمة الديون التى تعاقدت عليها الحكومة الصينية من أجل السكك الحديدة قبل عام ١٩١٢

(٢) يرسم مرسوم ٣٠ سبتمبر ١٩٠٥ أمر اصلاح الأخلاق ، وقرر أمر الغاء أماكن تدخين الأفيون فى مدة عشر سنوات .

دستور ، فى فترة تسعة سنوات ، وفى إنتظار ذلك ، كان من اللازم البدء فى تكوين « مجالس الأقاليم » . وتم تكليف يوان شيكاى برئاسة لجنة الدراسة ، والتى أرسلت إلى أوربا ، فيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩٠٩ . بعثات مكلفة بدراسة مشكلات التنظيم السياسى والمالى . ولكنه كان من الضرورى أن تكون كل هذه الخطة من مسئولية الحكومة وحدها : وكانت تسيو هى ترغب فى أن تعمل بنفسها وبسلطتها ، ودون أن تستشير أى ممثلين وطنيين ، وإهتمت كثيراً بالغاء الجمعيات السياسية .

وهذه القرارات ، ألا تذكرنا بتلك التي كانت قد أخذتها الحكومة الإمبراطورية اليابانية بعد عام ١٨٦٨ ؟ وظهرت الصين على أنها قد دخلت ، وبعد فترة طويلة من الركود ، فى طريق « التجديد » . ومع ذلك فإن التشابه كان مظهرياً أكثر من كونه حقيقياً . وبينما كانت الإصلاحات فى اليابان قد طبقت بمنهج وبقوة ، قنعت حكومة المانشو بسهولة الأشكال الخاوية . ورغم أن يوان شى كاى كان قد أشار إلى أهمية المسألة المالية منذ عام ١٩٠٣ ، إلا أنه لم يحاول إيجاد حل لهذه المشكلة ، أى أن ينشىء نظاماً مالياً « إمبراطورياً » يمكنه أن يضمن للسلطة المركزية إيرادات منتظمة وكافية ، وبترك عادة تكليف الميزانيات الإقليمية بالتكفل بنفقات الإدارة ، أصبحت الرغبة فى تطبيق الإصلاحات تعتمد على رغبة الحكام ، والذين لم يكونوا متساوين فيها . وبنوع خاص ، وباختلاف تام عما كان قد حدث فى اليابان ، لم يكن فى وسعه أن يعتمد على معونة « الكادرات » الإدارية : فكان « المتعلمون » ، والذين كانوا يأخذون الموظفين من بينهم ، غير راضين عن إصلاح التعليم والإمتحانات التى تقطع الصلة بالتقاليد المبجلة ، والتى تقضى على المراكز المميزة التى كانوا يتمتعون بها حتى ذلك الوقت ، ولذلك فإنه لم يكن أمراً يثير الدهشة أن يتزعزع ولاء بعض الموظفين تجاه الأسرة الحاكمة ، وهل يمكننا أن ننسى أن هذه الأسرة كانت مانشو ، أى أنها كانت مجبرة على أن تحذر من الصينيين ؟ ولقد شعرت بضرورة عمل تنازلات للأفكار « الغربية » ، وللتخلى عن الملكية المطلقة ، ولكنها كانت تتردد فى السير فى طريق يعتمد على الحظ ، وفى أن تعطى ، حتى ولو كان ذلك لجزء محدود من

الشعب ، الحق فى معونتها فى إدارة الأمور ـــ وحاولت أن تؤجل وقت الوصول إلى ذلك .

ولكن هذه المشاكل المستمرة لم تأخذ مظهراً خطيراً مادامت الإمبراطورة الجدة كانت موجودة لكى تدير بنفسها مصير الأسرة ، ولكن تسيو هى توفيت ، عن أربعة وسبعين عاماً ، فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٠٨ ، وبعد أن كانت ، وفى خلال خمسين عام ، قد سيرت ، بالحق وبالفعل هذه الحكومة الإمبراطورية . وفى نفس ذلك الوقت يموت الإمبراطور كوانج سو ، الذى كان قد إنتزعت منه السلطة الفعلية منذ إنقلاب شهر سبتمبر ١٩٠٨ . فما هو السبب الذى جعل تسيو هى تقوم ، وفى اللحظة الأخيرة ، بتسوية مسألة وراثة العرش ، وتختار كوريث للعرش طفلا يبلغ الثالثة من عمره ، وهو الأمير بوبى ، إبن أخ كوانج سو ؟ ربما رجع ذلك إلى أن والد هذا الطفل ، وهو الأمير تشوين كان نسيب الجنرال جونج لو ، من المانشو ، والذى كان قد ظل ، حتى وفاته فى عام ١٩٠٣ هو المستشار المخلص للإمبراطورة . وسوف يمارس تشوين الوصاية ، ويكون بكل تأكيد مخلصاً لمصالح الأسرة ، ومع ذلك ، فإن هذه الوصاية كانت بكل وضوح حلا ضعيفاً ، وحتى خطيراً فى ذلك الوقت الذى كانت فيه السلطة الإمبراطورية ، والتى تحملت فيه سياسة الإصلاح ، قد ضعفت . وحين إنتشر خبر وفاة تسيوهى فى البلاد ، كانت أوساط البلاط تخشى من قيام ثورة ضد نظام المانشو ، وزادت أعداد الحرس فى بكين ، وفى الواقع ، لم تنشأ إضطرابات إلا فى نانكين وحدها ، وتم التغلب على الأزمة بسرعة ، ولكن هذه التحذير كانت له دلالته .

٢ - صــن يات ســن :

هذه الأزمة المزمنة ، تم إستغلالها بواسطة مجموعة من الرجال الذين كانوا يرغبون فى الإطاحة بأسرة المانشو الحاكمة من أجل تسيير الصين على طرق جديدة ، وكانوا قد عملوا على تجميع خصوم الحكومة الإمبراطورية فى داخل حزب ثورى ولذلك ، فإن شعوراً وطنياً صينيا كان هو الذى يسير هذه المحاولة . ولم

يكن التقليد المعادى للمانشو بكل تأكيد حدثاً جديداً ، بل كانت له نظريته ، ومحددة منذ نهاية القرن السابع عشر ، وكانت له مراكزه ، وجمعيات السرية .
وكانت الهزائم التى نزلت بالأسرة منذ عام ١٨٤٠ فى علاقاتها مع « الغربيين » قد دعمت عند الوطنيين الصينيين الرغبة فى التخلص من هذا النظام ، الذى لم يعرف كيف يدافع عن البلاد . ولكن الأمر لم يكن بالنسبة إليهم وفى تفكيرهم يتمثل فى مجرد الإطاحة بملكية المانشو المطلقة السلطة ، وفى وضع ملكية صينية مطلقة السلطة فى مكانتها . ففى دعايتهم ضد الأسرة الحاكمة ، كان المثقفون قد أكدوا ، منذ وقت طويل ، على أن الملك يجب أن يكون « خادم الشعب » ، وكان تأثير الآراء السياسية للغرب قد دعمهم فى هذا الإتجاه .

وكان الرئيس الذى سوف ينسق بين عمل هذه المجموعات الثورية ، ويعطى دفعة لحركة واسعة ، ويعطيها برنامجاً ، هو صن يات سن Sun Yat - sen[1] .

وكان قد ولد قرب كانتون ، فى عام ١٨٦٦ ، وإبناً لأحد الفلاحين الميسورى الحال ، والذين كانوا قد دخلوا إلى المسيحية فى وقت ثورة التايبينج ، وإن لم يعرف شيئاً عن العقيدة ، وكان إبنا لأخ أحد المدرسين ، والذى كان قد إشترك فى الحرب الأهلية فى صفوف الجيش الثورى ، ولذلك فإن صن كان قد نشأ فى وسط معادى لأسرة المانشو . وكان قد أتم تعليمه الثانوى فى هونولولو ، والتى لم تكن فى ذلك الوقت قد أصبحت إقليميا أمريكياً بعد ، ثم قام بدراسات فى الطب فى هونج كونج ، ولكنه كان ، منذ إنتهائه من هذه الدراسات ، قد إنشغل بنوع خاص بالمشكلات الاجتماعية والإقتصادية . وكان قد أنشأ ، فى عام ١٨٩٤ « جمعية من أجل العمل على تجديد الصين » ، وأرسل خطابا مفتوحا إلى لو هونج تشانج . وذكر أنه من اللازم ، ولكى تكون الصين قوية ، أن تستوحى من « المناهج الغربية » . أى أن تعمل على تقليد ليس فقط التقنية العسكرية ، ولكن كذلك الطرق التى تسمح ، وفى ميادين النقل أو ميادين

---

(١) تعطى هنا الاسم الذى يسميه به الاوربيون ، وهو تحريف يابانى لاسمه الحقيقى سوين وين Souen - Ouen

الانتاج ، بتنمية الحياة الاقتصادية ، وعليها كذلك أن تطبق نظام الإدارة « الحديث » . وكان هذا التغيير يفترض « إستخداماً أفضل لمواهب الرجالى » . وبالتالى إصلاحا لنظام التعليم فى المدارس . وفى ذلك الوقت ، لم يكن صن يات سن قد وضع نفسه بعد كخصم للأسرة الحاكمة ، مادام كان يقدم نصائح لرجل الدولة الذى كان له تأثيراً ونفوذاً كبيراً فى بكين .

ومع ذلك ، فإنه قد أصبح ، وفى أثناء الحرب الصينية اليابانية ، معادياً للأسرة الحاكمة ، ونظم فى هونج كونج ، فى عام ١٨٩٥ ، لجنة ثورية كان عليها ، وبمعونة من الجمعيات السرية ، ــ وبخاصة مع جمعية الثالوث التى كانت قد لعبت دوراً هاماً فى بداية حرب التايبتنج ــ أن تمهد للقيام بثورة فى كانون ، ولكنه تم إكتشاف أمر المؤامرة ، وإضطر صن يات سن إلى أن يلتجىء الى الخارج ، فسافر الى الولايات المتحدة وإلى أوربا . ولقد أقنعته تجربة « المائة يوم » فى عام ١٨٩٨ ، وبشكل نهائى ، بضرورة قيام ثورة ، ليس فقط من أجل إسقاط المانشو ، ولكن أيضا من أجل إقامة نظام جمهورى . ومن اليابان ، التى كان قد أقام فيها فى عام ١٨٩٩ ، قام بتنظيم الدعاية ، وحاول أن يمهد ، وفى أثناء حرب البوكسير ، لحركة ثورية جديدة ، ولكنها فشلت مثل الحركة الأولى ، ولكن ، وبعد عام ١٩٠١ ، بدأت الأقاليم الصينية فى إرسال طلاب إلى الجامعات اليابانية ، فعمل صن يات سن على تجنيد أنصاره من بين هؤلاء الطلاب ، وقام معهم فى عام ١٩٠٥ بإنشاء ، وبإسم « الرابطة المقدسة » ، المجموعة الثورية الصينية ، والتى سوف تصبح فى عام ١٩٠٧ ، نوات حزب الكومنتانج Kouomintang[1] وعلى عكس كوانج يو وى ، الذى لم يفكر فى الإلتجاء إلى « حركة الجماهير » ، نجح صن يات سن ، ونتيجة لكفاءته كخطيب وصحفى ، فى أن ينشىء منظمة من أجل النضال ، وأعطى لها كهدف التمرد ضد السلطة الموجودة ، وكان فى أثناء إقامته فى الولايات المتحدة وفى أوربا ، قد أصبح وليفاً مع الكتابات السياسية « الغربية » ، فكان قد قرأ منتسكيو ، ولكن

---

(١) المعنى الحقيقى لهذه الكلمة وطبقا لـPelliot هى : « القضاء على السلطة » (السماوية) للاسرة »

كذلك باكونين Bakounine ، ودرس « العلوم السياسية » فى كتابات بورجيس Burgess الأمريكى ، وإتصل ، فى إوساط لندن ، فى عام ١٩٨٧ ، بالنظريات الماركسية (التى لم يوافق عليها) وبنظريات هنرى جورج ، ولذلك فإنه كان مستعداً لكى يعطى للحركة الثورية الصينية نظرية خاصة بها .

وفيما بين ١٩٠٤ و ١٩٠٧ ، وفى فصلة تسمى « الحل الحقيقى لمسألة الصين » ، وفى كتاب وضع فيه « أسس الثورة الصينية » ، وأخيراً فى مجموعة من المحاضرات التى ألقيت على الطلبة الصينيين فى طوكيو ، أعطى لأفكاره السياسية والاجتماعية شكلها الأول .

فذكر أن الصين هى « رجل مريض » يتعرض لأطماع الأوربيين ، الذين يرغبون فى فرض سيطرتهم على القارة الآسيوية . وأن عدم قدرة وعدم كفاءة أسرة المانشو كانت تزيد من خطورة هذه المخاطر . ولذلك فإنه كان على الصينيين أولا أن يتحرروا من المانشو ، إذ أن « مهانة » هذه الحكومة هى التى تمنع من الوصول إلى علاج للأمراض التى تقاسى منها الصين . وعليهم كذلك أن يقوموا بهذا الدور ، إذ أن الحكومة كانت تعاملهم على أنهم « عبيد » . « إن الحكومة فى أيدى الأجانب ، وكما لو لم يكن لنا وطن » . ولذلك فإن المبدأ الأول الذى يطرحه صن يات سن هو « صراع الجنس » ، أى الصينيون ضد المانشو ، ولكى يصل الى النجاح ، كان عليه أن يستخدم القوة ، وسيكون نجاحه سهلا ، ألم تظهر تجربة البوكسير أنه كان يكفى للأوربيين أن يرسلوا حملة من عشرين ألف رجل لكى يستولوا بها على بكين ؟

وبعد سقوط الأسرة ، يجب على الصين ، إذا ما كانت ترغب فى الإحتفاظ باستقلالها ، وتصبح دولة قوية ، أن تصلح إدارتها ، وجيشها وماليتها ، كما كانت اليابان قد فعلت ، وهى التى أفادت من « دروس الغرب » . وعليها أن تقيم « حكومة مستنيرة » تستوحى من الأنماط السياسية الأوربية أو الأمريكية ، إذ أن هذا التغيير السياسى ضرورى من أجل السماح بقيام ثورة إقتصادية : فقال

صن يات سن أن الديمقراطية — وكان يقصد بذلك نظاماً يكون فيه إختيار الحكام عن طريق « الشعب » — هى الوسيلة للوصول إلى إدارة جيدة ، و « لتجديد » الوسط الإقتصادى ، وكان هذا هو السبب الذى يدفعه إلى إبعاد النظام الملكى ، والذى كان يرى عدم قدرته على التقدم ، ويرغب فى إقامة الجمهورية . « وحتى إذا ما كان الإمبراطور صينياً ، فعلينا ألا نتردد فى القيام بالثورة » . ولذلك فإن « سيادة الشعب » كانت هى إذن المبدأ الثانى الذى يُطالب به صن يات سن .

وأخيراً ، فمن الواجب أن تفتح الإصلاحات السياسية الطريق أمام « الاشتراكية » وهذا هو المبدأ الثالث للنظرية ، ولكن ، ما هى « إشتراكية » صن يات سن ؟ لقد كان يرغب فى معالجة عدم المساواة الاجتماعية ، ولكنه لا يوافق على الفكر الماركسى الخاص « بالصراع بين الطبقات » . وكان يرى أن الاتجاه إلى الرأسمالية الصناعية والتجارية فى الصين لم يكن على درجة من القوة تسمح له « بقهر الجماهير » . وفى هذه البلاد ، وحيث كانت الغالبية العظمى من الأهالى تتكون من الفلاحين ، كانت مسألة الأرض هى التى تمثل ، وحدها ، أهمية عملية . ولذلك فإن الحل الأكثر بساطة للمشكلة الأجتماعية كان هو إذن السير صوب « تسوية الملكية العقارية » بأن تتم المصادرة ، وفى صالح الدولة ، للجزء الأكبر من « فائض القيمة » التى يحققها الملاك حين تزيد قيمة أراضيه[١] . ولكن أثمان الارض كانت تزداد بسرعة ، وتزيد كذلك مع زيادة تحسن وسائل المواصلات ، فإذا ما قامت الدولة بمصادرة أربعة أخماس من زيادة القيمة ، فإنه يمكن للخزانة أن تسيطر على موارد ضخمة يمكنها أن تخفف بها أعباء الضرائب ، وتحسن بهذه الطريقة مصير جماهير الفلاحين .

ولكن هذا البرنامج ، والذى سيقوم مؤلفه بمراجعته فيما بعد ، وفى نقط كثيرة منه ، كان من الصعب تطبيقه تطبيقاً مباشراً ، وفى جميع الأرجاء . وكان صن

---

(١) وهذه النظرية لزيادة القيمة يأخذها صن عن هنرى جورج .

يات سن يوافق على أنه من الضرورى ، وقبل إنشاء التنظيم السياسى الجديد ، السماح بفترة إنتقالية ، وحتى بمرحلة دكتاتورية .

وكانت هذه الآراء تنشر عن طريق جريدة « الشعبى » ، والتى كان صن يات سن قد أنشأها فى طوكيو ، وعن طريق الصحف الصينية التى كانت تنشر فى مناطق الإمتيازات الاجنبية ، وحيث كان محرروها بعيدين عن أن تصل إليهم سلطة الشرطة الصينية ، وكان لهذه الصحف إنتشاراً سريعاً : فالحزب ، الذى كان له ١٠,٠٠٠ عضو فقط فى عام ١٩٠٧ ، أصبح له ٣٠٠,٠٠٠ عضو فى عام ١٩١٢ . وفى أى الأوساط كان يحصل على أتباعه ؟ لا شك فى أن الطلاب كانوا يشكلون أكبر مجموعة . فكان عددهم كبيراً جدا فى اليابان : يقولون ٤٠,٠٠٠ قرب عام ١٩٠٥ ، وعشرة الآف فقط فى عام ١٩٠٧ (وفى أثناء هذه الفترة ، كانت الحكومة الصينية ، وهى قلقة من هذا التأثير ، قد منعت السفر من جديد) . وبعد عودتهم الى الصين كان هؤلاء الطلاب ينشئون (جمعيات وطنية للدراسة) كانت هى مراكز الدعاية . ودخل البعض من بينهم « كضباط » فى الجيش الجديد الذى كانت الحكومة تقوم بإنشائه : فأدخلوا فيه افكاراً معادية للأسرة الحاكمة . أما الصينيون المقيمون فى الخارج ، فى الهند الصينية ، وفى ماليزيا ، وفى سومطرة وجاوة (وكانوا فى غالبيتهم من التجار) ، فكانوا مهيئين سلفاً . وبإتصالهم بالأوربيين ، لفهم ضرورة « تجديد » الصين . وحين طرد صن يات سن من اليابان فى عام ١٩٠٧ ، وبطلب من حكومة المانشو ، قام بدورة دعائية فى البلاد فى عام ١٩٠٨ ، وجمع منها الإعانات . وأخيراً ، فإن أعضاء الجمعيات السرية كانوا يشكلون « قوات إصطدام » ، وإن كان لا يبدو أن اعدادهم كانت كبيرة .

ولقد ظهر تكتيك الحزب الثورى وبوضوح إبتداء من عام ١٩٠٦ ، فكان المناضلون يستغلون حركات عدم الرضاء التى تظهر هنا وهناك ، ولأسباب عديدة ، ويحاولون الوصول الى قيام ثورات . فقاموا ، فى عام ١٩٠٦ ، فى إقليم هوبى ، بدفع حركة تمرد رجال المناجم العاطلين ، صوب الثورة ، وفى عام

١٩٠٧ ، كانت حركة التمرد ، التى نشأت فى منطقة باخوى ، فى الصين الجنوبية ، ونتيجة لزيادة أعباء الضرائب ، هى التى أعطت فرصة للعمل : فالحركة الثورية ، التى أيدتها الجمعيات السرية ، ويبدو أنه تم تمويلها عن طريق كبار التجار ، قد إمتدت إلى منطقة كانتون ، ثم إلى أقاليم هونان وكوانج سى . وأصدر صن يات سن بلاغاً أعطى فيه الشعار : « إطردوا المانشو » ولكن إحترموا الأوربيين حتى لا يكون لهم أى دافع للتدخل » . ولقد قام الجيش الإمبراطورى بالقضاء على الحركة . وفى عام ١٩١٠ ، كانت منطقة شانج شا ، عاصمة هونان ، وبعد محصول ردىء للغاية . هى التى بدأت فى الهياج ودون أن تتمكن الثورة فيها من النجاح ، ولكن هذه السلسلة من الفشل لم تمنع صن يات سن من العمل على إنشاء جيش ثورى ، ومن أن يحاول الحصول له على مدربين من الخارج[1] . ــ ومع ذلك . فإن الثورة لم تكن سوى وسيلة يستخدمها الحزب ، وأفاد الشباب المثقف من ضعف للحكومة الإمبراطورية ، بعد موت تسيوهى ، من أجل المطالبة بضرورة البدء فى الإصلاحات السياسية . والتى كان مبدؤها قد طرح منذ عام ١٩٠٧ ، ولكن « تأجل » تنفيذها . ولقد إضطر الوصى « الأمير تشوين » ورغم كونه يمثل آراء المانشو الأكثر رجعية ، ورغم أنه كان ، بعد ثلاثة أشهر من تغيير أزمة الأمور ، قد سحب من يوان شى كاى كل وظائفه ، إلى أن يقدم بعض التنازلات ، ونظم ، فى عام ١٩٠٩ ، « مجالس إقليمية » ، وهى التى كانت قد وعدت بها تسيو هى : فكانت تتكون من مجموعات منتخبة على نطاق إنتخابات ضيقة ، وكان أعضاؤها من الموظفين أو من « الأعيان » ، ومع ذلك ، فإن هذه المجالس صوتت على إلتماسات ، طالبت فيها باجتماع مجلس وطنى وأوصلته إلى بكين عن طريق وفود . وأمر الوصى هذه الوفود بالعودة الى مقارها ، ولكنه قلل من تشدده : فصدر مرسوم إمبراطورى قرر دعوة « برلمان تمهيدى » ، يتكون من مجلسين ، المجلس الأول يضم مندوبى المجالس الإقليمية ،

---

(١) فى مذكراته : Souvenir d'un révolutiounaire يذكر صن يات سن أنه اتصل منذ عام ١٩٠٥ « بأحد الضباط الفرنسيين » ، وكان يأمل فى أن تقوم الحكومة الفرنسية بتأييد الحركة الثورية ، وليس من السهل ، فى الوقت الحاضر ، التثبت من ذلك تاريخيا .

والمجلس الثانى يضم أعضاء تعينهم الحكومة . وبمجرد إجتماعه ، فى شهر أكتوبر ١٩١٠ ، أصر هذا المجلس على ضرورة الحصول على الدعوة لعقد برلمان فعلى ، ووافق الوصى ، ووعد بجمع هذا البرلمان فى عام ١٩١٣ .

وهكذا نجد أن التغيير السياسى فى الصين قد أصبح إذن ، عند نهاية عام ١٩١٠ فى طريق التحقيق ، فالأسرة الحاكمة ، حتى إذا كانت لا تزال قادرة على المحافظة على النظام . فإنها أصبحت غير قادرة على أن تقاوم ضغوط « المصلحين » . وكانت بالفعل قد تخلت ، من حيث المبدأ ، عن المحافظة على الملكية المطلقة . فهل كانت مخلصة فى ذلك ؟ أو كانت تحاول كسب الوقت فقط ؟ وهل كان فى مقدورها أن تحقق الإصلاحات بطريقة متزايدة ، وتوائم بين نفسها وبين الظروف ؟ أو أنها كانت ستسقط أمام معارضة الصينيين ، وفى اليوم الذى يجتمع فيه البرلمان ؟ أسئلة بلا جدوى . فلقد كان الحزب الثورى مصمماً على الإحاطة بأسرة المانشو ، وبالنظام الملكى .

٣ – الثورة وإعلان الجمهورية :

ولقد وجدت الثورة الصينية فرصتها المناسبة ، فى شهر سبتمبر ١٩١١ . ذلك أن الحكومة الإمبراطورية كانت ترغب فى أن تضمن إشراف السلطة المركزية على السكك الحديدية الحديثة البناء — وهى السكك الحديدية الصينية — ، فأعلنت ، بمرسوم ٩ مايو ١٩١١ ، رغبتها فى تنفيذ كل إنشاءات السكك الحديدية عن طريق الدولة ، وبالتالى عدم ترك سلطات الأقاليم تقوم بهذه الإنشاءات . وكان هذا القرار يضر ببعض المشاعر الخاصة ، وكذلك ببعض المصالح . ففى سى شوين ، وحيث قررت الحكومة إعادة شراء أحد خطوط السكة الحديدية الذى كان تحت الإنشاء ، إحتج حملة الأسهم ، وأيدهم فى ذلك إضراب قام به التجار ، ونشبت الإضطرابات ، وإمتدت صوب وادى يانج تسى الأدنى ، وأسرع حزب الكومنتانج بأخذ إدارة الحركة فى يديه ، ورفضت الحامية الإمبراطورية الرئيسية ، وهى حامية أوتشانج ، أن تزحف ضد الثوار ، وهذا التقاعس سمح للثورة بأن تصل الى هانكيو ، وشنغهاى ، ثم تانكين ، وذلك فى

نفس الوقت الذى ظهر فيه مركزاً جديداً للثورة فى كانتون . وفى مدن عديدة من الصين الجنوبية ، وعند نهاية شهر أكتوبر وبداية شهر نوفمبر ، أعلنت الجمهورية ، وفى شنغهاى قام « ممثلو » إثنتى عشر إقليماً ، تقع إلى الجنوب من نهر يانج تسى ، بتكوين حكومة مؤقتة « كلفت » فى إنتظار وصول صن يات سن ، بأن تسير الأمور تحت رئاسة نائبه هوانج تشينج . وبالإجمال ، فإنه عند نهاية شهر نوفمبر ، كان وادى نهر يانج تسى هو الحدود بين الصين « الإمبراطورية » والصين « الجمهورية » ، ـــ حدود مؤقتة تماماً ، إذ أنه فى الشمال ، هو إقليم شانتونج ، وبقرار من نائب الملك الموجود هناك ، إلى الثورة .

وكيف يمكننا أن نشرح سرعة هذا النجاح ؟ من الواجب ألا ننسب ذلك لحركة المد المفاجئة للجماهير الشعبية . ففى المناطق الثائرة ، لم يكن مجموع الأهالى هو الذى تحرك ، فهناك فرق ظلت هادئة ، حين كانت خارج منطقة الصراع . ولكن رؤساء الحركة الثورية كانوا قد تمكنوا من أن يشكلوا ، وبسرعة ، جيشاً ، وذلك عن طريق تجنيد المرتزقة ، والذين وضعوا تحت قيادة مناضلين من الحزب . ولذلك فإن الحرب الأهلية أخذت ، من أولها ، شكل صراع بين قوات عسكرية منظمة « ومن جانب آخر ، كانت القوات الإمبراطورية ، وإذا ما إستثنينا بعض حاميات المانشو المتفرقة فى منطقة يانج تسى ، لم يكن من السهل أمر الإعتماد عليها : وكان فيها جنرالات ، كانوا ، وإن لم يكونوا من الجمهوريين ، معادين للمانشو ، وضباط من الشبان « المتحررين » . الذين كانوا قد درسوا فى اليابان ، أما عن الجنود ، فإن عملية الدفع المنتظم لرواتبهم هى التى كانت شرطاً للحصول على ولائهم ، وكانت الحكومة ، ونتيجة لعدم وجود تنظيم مالى جاد ، فى حاجة مستمرة للمال .

ولكى يحاول إنقاذ الموقف ، لم يجد البلاط الإمبراطورى من وسيلة سوى الإلتجاء إلى يوان شى كاى ، والذى كانوا قد غضبوا عليه فى بداية عام ١٩٠٩ ، وكان هذا حلا خطيراً ، إذ أن يوان كان ، منذ غضبهم عليه ، قد أصبح خصماً معلناً للوصى على العرش ، ـــ ومع ذلك فإن هذا الحل كان ضرورياً ، إذ أن يوان

كان هو الذى قد قام بتنظيم الجيش الجديد بعد عام ١٩٠٥ ، وكان له نفوذاً على ضباط هذا الجيش ، وتم إستدعاؤه الى بكين ، وفى ٢٧ أكتوبر ١٩١١ ، وعينوه فى أول الأمر مندوباً سامياً فى أقاليم يانج تسى ، من أجل إدارة الحرب ضد الجمهوريين ، ثم إستلم فى ١٠ نوفمبر لقب رئيس الوزراء .

ولكن « حامى العرش » كانت له سياسته الشخصية ، فكان يرغب ، من ناحية ، فى أن يسيطر على الحركة الثورية ويعيد تدعيم النظام ، وكان يعتقد فى أنه من اللازم المحافظة على الصين فى ظل النظام الملكى . وكان من ناحية أخرى لا يرغب فى أن يحارب من أجل المحافظة على سيطرة المانشو . فهل كانت المصلحة الوطنية للصين هى التى تسيره ؟ أو مصلحته الشخصية ؟ من الممكن أن يكون قد عمل تطابقا بين الواحدة والأخرى : فبالقضاء على نظام المانشو ، يضمن فى نفس الوقت تأكيد سلطته .

وفى مدة خمسة أسابيع ، ودون مقاومة فعالة ، تنتحى الحكومة الإمبراطورية أمام يوان . وصدر فى ٣٠ أكتوبر ١٩١١ مرسوم إمبراطورى يعد بالإتمام السريع لعملية إصلاحات سياسية واسعة ، وفى ٢ نوفمبر ، تم تكليف « مجلس الشيوخ » بوضع دستور ، ينص على تشكيل مجلس وطنى ، ووزارة مسئولة أمام المجلس ، وفى يوم ٦ ديسمبر ، قام يوان ، وعن طريق الإمبراطورة الأم لونج يو ، وبإسم الإمبراطور الطفل ، بإصدار مرسوم يقرر إبعاد الوصى ، ويمنع أمراء المانشو من الإشتراك بأى شكل من الأشكال فى الحكومة ، ويعهد بإدارة الأمور إلى رئيس الوزراء ، وظلت أسرة المانشو موجودة ، ولكنها تخلت عن السلطة ليوان شى كاى .

وفى ذلك الوقت ، كان هناك حلان موجودان : حل صن يات سن ، الذى كان يرغب فى طرد إسرة المانشو وتنظيم جمهورية صينية ، وحل يوان شى كاى ، الذى يحتفظ بالإمبراطور المانشو حاكما ، ويقنع بإقامة ملكية برلمانية ، يكون للمجلس الوطنى وللوزراء فيها ، ويشكلان من الصينيين ، الإدارة الفعلية للأمور .

وعندئذ دخلت الأزمة فى مرحلة جديدة ، ولم يعد على الأسرة الحاكمة سوى تحمل نتيجة الأحداث ، وإستمرت العملية بين صن يات سن ، وبين يوان شى كاى .

ورغم أن القوات الإمبراطورية كانت قد إستعادت هانكيو ، فإن يوان عرض « الهدنة » على الثوار ، ودخل معهم فى مفاوضات ، فى شنغهاى ، وهذه المحادثات ألقت الضوء على إختلافات وجهات النظر بشأن مستقبل الدولة ، ثم إنقطعت ، فى ٢١ ديسمبر ١٩١١ ، وفى يوم ٢٩ ديسمبر ، إستقرت الحكومة المؤقتة الجمهورية ، والتى كان صين يات سن ، الذى وصل من الولايات المتحدة ، قد أصبح رئيسها فى شنغهاى ، ورفضت أية مفاوضات جديدة مع حكومة بكين ، مادامت أسرة المانشو موجودة ، وهكذا أصبحت الصين مهددة بأن تستمر منقسمة إلى دولتين ، الواحدة جمهورية ، والثانية ملكية . ولكن القوات « الإمبراطورية » التى كانت قد إستعادت هانكيو ، والتى كانت تحت قيادة الجنرال توان كى جوى ، أعلنت أنها ضد الإحتفاظ بالأسرة الحاكمة ، وعندئذ أعلن يوان للإمبراطورة الأم لونج يو أنه من الضرورى أن يتنازل الإمبراطور عن العرش . وكيف كان يمكن للأسرة أن تحاول المقاومة ، مادام الجيش الإمبراطورى كان فى أيدى يوان ؟ وفى ١٢ فبراير ١٩١٢ تم نشر قرار التنازل عن العرش . وقد كانت له كل مظاهر التسوية الودية : فيمكن للإمبراطور أن يستمر فى الإقامة فى قصره ، ويحصل على مخصصات مدنية ، ويحتفظ بدوره الدينى ، ولكنه يتنازل عن سلطته الزمنية ، أما أمراء المانشو فإنهم سيحصلون على معاشات . وصدر قرار إمبراطورى يكلف يوان بأن ينشيء ، وبالاتفاق مع حكومة تانكين ، الجمهورية الصينية .

ولكن هذا الإختفاء للأسرة الحاكمة لم يكن يمثل بعد حلا للأزمة ، إذ أن الأمر أصبح يتعلق الآن بإعادة الوحدة الصينية تحت حكومة « جمهورية » . وفى هذه الجمهورية ، من هو الذى سيحكم ، ــ صن يات سن ، أو يوان شى كاى ؟ فى تانكين ، وحيث إجتمع مجلس تأسيسى ، كانت الحالة تحدد بأن تصبح

متأزمة . ولكن صن أعلن إستعداده لكى ينسحب من أمام خصمه ، فأى قرار مثير للدهشة ! فهل شعر بعدم قدرته على أن يصل الى النصر ؟ كان هذا هو التفسير الذى رجحه المراقبون الأوربيون . وهل كان فى وسع الجيش « الجمهورى » والذى كانت قياداته وحدها هى الجمهورية ، والذى كان جنوده من المرتزقة ، أن ينتصر على جيش يوان ، الذى كان قائده يسيطر عليه ؟ ومع ذلك فإن الكومنتانج كان يسيطر على الجزء الأكبر من الصين ، والتى كان يسيطر على أكثر أقاليمها ثروة ، وكان يعرف أن الوضع المالى لحكومة يوان كان فى منتهى الصعوبة ، فما هو السبب فى فقد الأمل بمثل هذه السرعة ؟ — علينا أن نبحث عن السبب الحقيقى فى الخلافات التى كانت موجودة بين الرؤساء الجمهوريين . ذلك أن صن يات سن ، الذى لم يدخل الى الصين الا عند نهاية شهر ديسمبر ، أى فى الوقت الذى كان فيه الكومنتانج قد حصل على إنتصاراته العسكرية ، كان قد فهم أن « رفاقه » فى الحزب لم يكونوا مستعدين للسير وراءه دون مناقشة[1] . وكانت له معهم مناقشات مريرة ، حول التكتيك الذى يسيرون عليه : فكان يرى أنه من الضرورى ، وقبل تنفيذ نظام دستورى ، أن يحتفظ وبشكل مؤقت ، بحكومة عسكرية ، بينما كانت الغالبية العظمى من الرؤساء الجمهوريين ترغب فى أن تنشىء وأن تطبق مباشرة الدستور . ومن ناحية أخرى ، كانت المسألة المالية تضغط وبسرعة ، ورأى صن أن فى وسعه حلها بعقد قرض فى روسيا . ولكن حزب الكومنتانج عارض فى أمر التعاقد على هذا الدين الخارجى . ولذلك فإن عملية إنسحاب صن يات سن كانت إذن نتيجة لأزمة داخلية : فلقد إنسحب رئيس الحركة الثورية نتيجة لعجزه عن أن يتمكن من القيام بعملية « إعادة بناء » الصين .

وترك قرار صن الطريق مفتوحاً أمام يوان شى كاى ، الذى تم إنتخابه بواسطة

---

(١) بالنسبة لهذه النقطة ، يمكننا أن نرجع الى تانج لينج لى ، عضو الكومنتانج ، فى كتابه **Souvenirs d'un Revolutionnaire** ص ١٠٩ ، وهما يختلفان على كثير من النقاط ، ولكنهما اتفقا على القول بأن الصعوبا بين صين وبين أصدقائه السياسيين كانت هى السبب الرئيسى .

الملجس التأسيسى كرئيس مؤقت لجمهورية الصين . وفى ١٥ مارس ١٩١٢ ، وافق المجلس على دستور مستوحى من النظام السياسى للولايات المتحدة وفى نفس الوقت من الأنظمة الأوربية ، وكان البرلمان (المجلس الوطنى) ينتخب ، عن طريق خمسة نواب من كل إقليم ، وبإنتخابات محدودة ، ومن أجل الحصول على حق التصويت ، كان من الضرورى ملكية عقار قيمته ٥٠٠ دولار ، صينى ، أو دفع ضريبة مباشرة قيمتها دولارين ، أو الحصول على الشهادة الإبتدائية . وكان على الرئيس أن ينتخب عن طريق المجلس الوطنى ، وبأغلبية الثلثين ، ولم تكن من سلطته أن يحل البرلمان . ولكن النظام البرلمانى لم يكن موجوداً : فإذا كان الرئيس محتاج إلى « موافقة » المجلس الوطنى من أجل تعيين الوزراء ، فإنه كان من حقه عزلهم كما يرغب ، وكان من حق البرلمان أن يستجوب الوزراء ، ولكن لم يكن من حقه أن يجبرهم على الاستقالة ، وأخيراً ، فلقد كان من حق الرئيس أن يرفض التوقيع على أى قانون ، إلا إذا ما صوت عليه البرلمان من جديد ، وبأغلبية ثلثى الأعضاء .

وهكذا ولدت جمهورية الصين ، وفى هذه البلاد التى لم يكن لها أية نظرية سياسية سوى طاعة الإمبراطور ، قامت أقلية فعالة بقطع العلاقات الموجودة مع التقاليد ، وأنشأت أنماطاً سياسية غربية . وكانت عملية تغيير جذرى ، وعلى الأقل مظهريا ، وكانت مقدمة لعملية « تجديد » و « تحديث » الصين . وكان الاصلاح السياسى ، تبعاً لوجهات نظر صن يات سن ، عليه أن يمهد الطريق أمام الثورة الاقتصادية ، ووضعت الصين القديمة نفسها ، وبدورها ، لكى تتعلم من مدرسة الغرب ، ولكن النظام كان هشاً ، إذ أنه كان بين يدى رجل إضطر إلى قبوله ، ولم يكن يأمل فيه : لقد كانت « جمهورية يوان شى كاى » .

ولكن ، كيف نجح يوان شى كاى فى نفس الوقت فى أن يتخلص من الأسرة الحاكمة . وفى أن يفرض نفسه على القادة الجمهوريين ؟ إن البحث البسيط فى

الأحداث لا يكفى لتكوين فكرة عن سياسته . فهل كان قد بيت النية على القيام « بضربة مزدوجة » أو هل أفاد من الظروف ، وحسب تطورها ؟ ليس من السهل معرفة ذلك . وهل كان يفكر ، فى بداية الأزمة ، فى المحافظة على أسرة المانشو ، وبشرط أن تتنازل له عن أمور الحكم ، وهل توصل الى التسبب فى تنازل الإمبراطور عن العرش لمجرد أنه وجدها الطريقة الوحيدة لتهدئة الحركة الثورية ؟ أو أنه قد فكر مسبقا فى أن يأخذ مكان صن يات سن ؟ ولكن ، بأى الوسائل كان يأمل فى إقناع القادة الجمهوريين ؟ ومن ناحية أخرى ، وبمنحهم الرئاسة لهذا الجنرال الذى كان قد أعلن أنه يعمل من أجل المحافظة على النظام الملكى ، لم يكن فى وسع أعضاء المجلس الوطنى أن يتجاهلوا المخاطر التى قد تحيق بالنظام الجديد . ربما كانوا قد قنعوا بذلك ، نتيجة لأنهم لم يجدوا حلا آخر ، وأن يوان ، وهو رجل له خبرته ، قد بدا لهم على أنه الوحيد الذى يمكنه أن يسير أمور البلاد ؟ وربما كان البعض من بينهم . وبخاصة رجال الأعمال الذين كانوا قد عملوا على دعم الحزب الثورى — قد فكروا فى أنه فى وسع يوان أن يحميهم من « الإتجاه الإشتراكى » لصن يات سن ؟ وربما كان المجلس قد فكر ، — وكان هذا التفسير ، منذ عام ١٩١٣ ، هو تفسير الحكومة الفرنسية — فى أن يوان ، كان قد حصل من الحكومة الإمبراطورية على نوع من « التعويض » ، سيكون من السهل أكثر أمر الإعتراف به من جانب حكومات الدول العظمى الأوربية ، والتى كان عدم تدخلها أمراً ضروريا بالنسبة لنجاح الثورة ، والتى كان تأييدها المالى لا يزال ضروريا بالنسبة لعمليات « إعادة البناء » ؟ وعلى كل هذه التساؤلات ، التى تطرح نفسها على الفكر ، لم يقم المؤرخون « الغربيون » لثورة الصين بعد بإعطاء إجابة .

بعض المراجع

TANG LEANG	LI, Inner History of the Chinese Revolution. London, 1930
MAYBON,	La politique Chinoise. Paris, 1908
MAYBON,	La République Chinoise. Paris, 1914
RODES,	J., La Chine et le Mouvement Constitutionel. Paris, 1921
DUBOSCQ, A.	L'Evolution de la Chine, 1911 - 1921 Paris, 1921
CAMERON, H.	The Reform Mouvement in China. (Stanford Univ., 1932)
HSE, Leonard	Sun Yat - sen, His political and social ideas, Los Angeles, 1933
LINEBARGER,	P. The Political doctrines of Sun Yat-sen. Baltimore, 1937
SOULIE DE	MORANT, G. Soun Lat-sen Paris, 1932
SHERMAN, (Mrs)	Sun Yat-sen, His life and meaning. New York 1934
SHERMAN,	San Min Chu 1, The three principles of the People. Changhai, 1928
VERBRUGGER,	R. P. , Yuan Che - Kai. Paris, 1933

الباب الخامس

الشرق الأقصى

أثناء الحرب العالمية الأولى

الفصل الثامن عشر

الشرق الأقصى عند إعلان الحرب العالمية

بعد الأحداث التى كانت قد وضعت اليابان ، وفى بضع سنوات ، فى مصاف الدول العظمى العسكرية والبحرية ، والتى كانت ، بتغييرها الراديكالى للنظم السياسية ، قد أعلنت عن « تحديث » الصين ، سيكون من الضرورى أن نلقى نظرة على حالة الشرق الأقصى فى مجموعه .

فكيف كانت الأوضاع السياسية ، والإقتصادية والاجتماعية فى بلاد الشرق الأقصى ، فى عام ١٩١٤ .

١ – الهند الصينية الفرنسية :

كانت الهند الصينية فى سبيلها الى التغير ، ومنذ إنهاء عمليات الغزو الفرنسية والإنجليزية ، وبتوجيه من الإدارة الأوربية ، أخذت الدول الوطنية القديمة ، والتى أصبحت مستعمرات أو محميات ، شكلا جديداً ، وبدا على مملكة سيام نفسها أنها قد أخذت فى « التحدث » .

وكانت الهند الصينية الفرنسية تتكون من خمسة « بلاد » كانت وضعيتها القانونية مختلفة : كمبودج وآنام محميات وكانت الكوشين صين مستعمرة « مضمومة » ، وكانت لتونكين ، فى الواقع ، وضعية مختلطة ، أما لاوس ، والتى تم إحتلالها فى عام ١٨٩٣ ، فكانت بلاداً أهلها متخلفون ، وكانت الإدارة الفرنسية تطبق فيها وسائل هى وسائل نظام إستعمارى بسيط . ومنذ عام ١٨٨٧ . كانت هذه البلاد الخمس قد تجمعت فى « إتحاد الهند الصينية » الذى وضع تحت سلطة حاكم عام . ونظراً لطبيعة الأهالى ، والذين كانوا ، وفيما عدا لاوس أصحاب حضارة أصيلة ، وكانوا ، قبل الغزو ، محاطين بتنظيم إدارى

قوى ، هل كان من مصلحة فرنسا أن تحتفظ بالنظم الموجودة ، وتقنع بممارسة إشراف أو كان عليها أن تعمل على التغيير ، مستوحية فى ذلك من الطرق الأوربية ؟ وفى نظرية الإستعمار الفرنسية ، قرب عام ١٨٩٥ ، كان لكل من هاتين السياستين ، ـــ سياسة المشاركة « Association » وسياسة الضم أو الهضم Assimilation ـــ أنصارها . وأدى عدم التيقن هذا الى تموجات ، وبشر بضرورة إتخاذ حلول توفيقية ، أو حلول وسط .

ولقد كان جول فيرى Jules Ferry ، من أنصار سياسة المشاركة ، وكان يرغب فى تحديد دور فرنسا وقصره على « وظيفة مراقبة وإشراف » دون تدخل مباشر فى إدارة البلاد ، وأن يحافظ على السلطات الموجودة ، « دون محاولة سابقة لأوانها بأن تحل محلها تنظيمات أو نظم مستوحاة من حضارتنا ومن تقاليدنا » . ولقد قام بير Paul Bert ، المقيم العام فى آنام وفى تونكين فى عام ١٨٨٦ ، بوضع برنامج يتطابق مع وجهات نظره ، دون أن يحصل على الوقت اللازم لتطبيقه . ولقد رأى ، لانسن Lanessan الحاكم العام من ١٨٩١ إلى ١٨٩٥ ، هو كذلك ، أنه من الضرورى عدم تحطيم التنظيم الادارى الموجود ، إذ أن الماندارات كانوا أصحاب خبرة وكان الأهالى يحترمونهم ، وكان هذا هو أيضا إعتقاد الكولونيل ليوتى Lyautey ، المكلف بعملية « التهدئة » فى منطقة تونكين العليا : فذكر للانسن أن هناك فى كل مجتمع طبقة مسيرة ، لا يمكننا أن نفعل أى شىء بدونها ، وهذه الطبقة ، يجب أن « نضعها فى مصلحتنا » . وفيما بين عامى ١٨٩٧ و ١٩٠٢ ، كان الحاكم العام بول دومير Paul Doumer قد أنشأ أخيراً تنظيماً ثابتاً ، دون أن يرتبط بأحد النظامين . فبينما كان قد إحتفظ فى الكوشين صين بنظام « الضم » ، والذى كانت قد تمت ممارسته هناك منذ نهاية الإمبراطورية الثانية ، قام بتقليل تدخل السلطات الفرنسية فى إدارة تونكين ، وذلك باعطائه الماندارات أكبر الوظائف والسلطات ، وزاد على العكس من ذلك من الإشراف الفرنسى على آنام ، حتى أن دور الموظفين الفرنسيين أصبح مشابها تماما فى هذه الدولة ، لما كان عليه فى الدولة الأخرى ويرجع إليه بنوع خاص كفاءة تنظيم إدارات الحكومة العامة ، والقيام بإصلاح مالى ، ضمن للميزانية العامة للهند

الصينية موارد كافية من أجل القيام باشغال التجهيز الإقتصادى ، والتنمية . ولكن دومير لم يهتم كثيراً بسياسة الأهالى ، وأظهر خليفته بو Beau (١٩٠٢ - ١٩٠٨) ضرورة سد هذا النقص : فرأى أنه من الضرورى إعطاء إحترام أكثر للمنظمات التقليدية ، والإهتمام بتحسين تكوين الماندران ، وإستشارة الأعيان من الأهالى ، ومع ذلك ، فإن هذا البرنامج قد ظل ، وفى غالبيته ، فى مرحلة النيات . ذلك أن فرنسا لم تكن ، وبعد عمليات جس عديدة ، قد وجدت بعد الصيغة النهائية لسياستها فى الهند الصينية .

ومن وجهة النظر الإقتصادية ، لم يبدأ المجهود بالفعل إلا إبتداء من عام ١٨٩٨ . وكان بول دومير هو الذى أعطاه قوة الدفع . وكان قد أظهر أن التنمية الأقتصادية تتطلب إنشاء مسبق لوسائل النقل ، ووضع برنامج للمشروعات الكبرى : بناء طرق (تحسين « طريق الماندارن » من سايجون إلى هانوى ، مع طرق جانبية للتوصل الى سلسلة جبال آنام ، وإنشاء طريق ، فى لاوس ، موازى لنهر الميكونج) ، وإنشاء شبكة من السكك الحديدية ، يكون خطها الرئيسى هو « السكة الحديدية العابرة للهند الصينية » . من سايجون إلى حدود الصين ، وتحسين موانى سايجون ، وهايفونج ، وتوران . وهذه الخطة الضخمة ، والتى إتهموها « بسياسة العظمة » . والتى كانت لها نتائج ضرائبية ثقيلة ، لم تكن قد تنفذت كلها بعد عشرة سنوات من ذلك ، ولكن مما لا شك فيه أنها أسهمت ، وإلى حد بعيد ، تنمية الإنتاج .

ولقد كانت النتائج موفقة إلى حد بعيد ، فى عام ١٩١٤ . فحصلت الإدارة الفرنسية ، فى منطقتى الدلتا ، فى تونكين وفى الكوشين صين ، واللتين كانتا أساسيتين بالنسبة للنشاط الزراعى ، على زيادة هامة فى إنتاج الأرز ، وفى تونكين ، وحيث كان السكان كثيرى العدد قبل الإحتلال الفرنسى ، وحيث كانت كل الأراضى الصالحة للزراعة مستخدمة ، جاءت الأشغال المائية المتعلقة بالزراعة لكى تسمح بزيادة إنتاجية الأرض . وفى الكوشين صين ، وهى بلاد أقل كثافة فى السكان وبكثير ، أصبح من الممكن ، وعن طريق تنظيم توزيع المياه ،

وحفر الترع ، مد مزارع الأرز إلى نسب ضخمة . وفى منطقة هضبة انام ، بدأ المعمرون الفرنسيون فى إدخال زراعة محصولات جديدة البن ، والشاى ، ونبات الهيفيا ، وحاولوا بلا جدوى زراعة القطن . ومنحت الإدارة للمعمرين مساحات من الأرض ، وصل إجمالى مساحتها فى عام ١٩١٠ ، إلى ٤٦٦,٠٠٠ هكتار ، ولكن عملية إستثمارها ظلت متخلفة وبدرجة كبيرة ، على هذه الأراضى الممنوحة : فلم يزرع بالفعل من هذه الأراضى الموزعة على المعمرين سوى الربع . — وزادت عملية إستغلال المناجم منذ عام ١٩٠٥ : إستخراج الفحم فى المنطقة الساحلية من تونكين ، وفى شمال هايفونج ، والقصدير فى تونكين العليا ، وفى شمال لانجسون ، والزنك فى وادى النهر الأحمر . ولكن حركة التصنيع كانت لاتزال ضعيفة — ثلاث مصانع غزل ، تجمعت فى نطاق « شركة أقطان الهند الصينية » ، والتى كانت تعمل بمادة أولية مستوردة ، وبعض مصانع تقطير الأرز ، ومصانع الإسمنت ، ومناشير الخشب ، — وفى مجموعها ٢٠٠ منشأة تقريباً ، عمل فيها ما يقرب من ٦٠,٠٠٠ عامل . أما التجارة الخارجية فإنها إرتفعت من ٢١٥ مليون فرنك فى عام ١٨٩٦ ، إلى ٧٤٨ مليون فرنك فى عام ١٩١٣ ، وكانت الهند الصينية تأتى ، فى السنوات ذات المحصول الجديد ، إلى المرتبة الثانية فى العالم بالنسبة لتصدير الأرز .

ومع أن المعمرين الفرنسيين كانوا يهتمون على وجه التقريب بمجرد عمليات إستغلال المناجم وبالمحصولات « الجديدة » ، وأن بقية الموارد كانت من ميدان إنتاج الوطنيين ، إلا أن هذه التنمية الإقتصادية نتجت عنها نتائج إجتماعية . وفى المجموع ، مال متوسط مستوى حياة الوطنيين صوب التحسن قليلا ، فأصبح بؤس الأهالى فى الأرياف « أقل قطاعة » عما كانوا عليه من قبل . ومن أجل علاج علاج كثافة السكان فى دلتا نهر تونكين ، وتوفير الأيدى العامة للمزارع الجديدة ، شجعت الإدارة حركة تنقل الأهالى صوب هضبة آنام الوسطى ، وذلك عن طريق منحها المهاجرين مساحات صغيرة من الأرض . ولكنا نجد ، من ناحية أخرى ، أن الأنماط الجديدة للنشاط الإقتصادى تسببت فى « تغير فى البنيان الإجتماعى » . فبينما كان سكان الريف يتشكلون فقط من صغار الملاك

للغاية ، ساعد النظام الفرنسى ، ونتيجة لإنشائه نظاماً للنقل ، وزيادته لحجم العملة المتداولة والمطروحة ، ولبيعة مساحات واسعة من الأراضى فى المناطق التى زادت فيها مشروعات الرى من مساحة الأراضى الصالحة للزراعة ، ـــ ساعد على نشأة مزارع كبيرة ، وكون كبار الملاك من الأهالى ما يشبه « البورجوازية » ، التى كانت لها رؤوس أموال ، وتقرض النقود ، وبربح يصل الى حد الربا ، لصغار الفلاحين ، وكثيرا ما كان يحدث أن يعجز المقترض عن الوفاء بتعهده ، فيضطر الى أن يبيع أرضه ، ولذلك فان الملكية الكبيرة مالت صوب الزيادة ، بينما إضطر الكثيرون من صغار الملاك إلى أن يهبطوا إلى مستوى حياة الكادحين . ولم تكن الإدارة الفرنسية قد تنبأت بوقوع مثل هذه النتيجة ، ولم تكن تأمل فيها . إذ أنها كانت خطيرة بالنسبة للحكم الفرنسى ، خاصة أن هؤلاء الضحايا لتغير الأوضاع الإقتصادية كانوا غير راضين .

٢ - بورما البريطانية :

كانت بورما ، المستعمرة البريطانية ، تدار بواسطة حاكم مساعد ، يخضع للحكومة العامة للهند ، وكان يساعده مجلس تشريعى ، كان أعضاؤه ، موظفين وتجار ، كلهم من الأنجليز ، وفى هذه البلاد ، والتى كان تنظيمها السياسى السابق بدائياً ، طبق الإنجليز ، من أول الأمر ، طرق الإدارة المباشرة ، والتى لم تترك أى دور للموظفين السابقين لحكومة بورما . فكان كل رؤساء الدوائر والمقاطعات من الإنجليز ، ولم يستخدموا أهالى بورما إلا فى الوظائف الصغيرة . وكان رؤساء القرى ، والذين كانوا يقومون بمهمة جامعى الضرائب وقضاة الصلح فى نفس الوقت ، من الأهالى ، ولكنهم كانوا يعينون عن طريق رئيس المقاطعة . وكانت « سيطرة » الأوربيين أكثر صرامة وبكثير عما كانت عليه فى الهند الصينية الفرنسية . وكانت إمارات شان وحدها، إلى منطقة الشخوم بين بورما نفسها وبين سيام ، قد تم تنظيمها فى شكل محمية : فإحتفظت الإمارات برؤسائها من الوطنيين ، وإن كان التشريع قد تحدد عن طريق المجلس التشريعى لبورما .

وذكر الإنجليز أن بورما كانت مستعمرة « نموذجية » . والواقع أن الإدارة

البريطانية قد تمكنت ، وبسرعة أكبر مما قامت به الادارة الفرنسية فى آنام ، من أن تمهد لعملية الإستثمار . ورغم أن نهر الإيراوادى كان طريقاً ممتازا للملاحة النهرية ، ويكفى لكى يوصل منتجات التصدير إلى ميناء رانجون . فإن الإنجليز قد بذلوا مجهوداً ضخماً من أجل إنشاء شبكة للسكك الحديدية . وتم إفتتاح الخط الأول « من رانجون إلى برومى ، فى عام ١٨٧٧ ، وفى عام ١٨٨٩ ، تم ربط رانجون بماندلاى ، وفى عام ١٨٩٩ وصلت السكة الحديدية إلى حدود بورما الشمالية . بينما أصبح خطاً آخر ، من ماندلاى إلى لاشيو ، يخدم إمارات شان . وفى عام ١٩٠٥ بلغ طول خطوط هذه الشبكة ٣,١٥٠ كيلو متراً ، بينما لم يزد طول خطوط السكك الحديدية ، فى الهند الصينية عن ١,٥٠٠ كيلو متر فى عام ١٩١٤ . وضاعفت الادارة من الأشغال فى بورما السفلى من أجل تنظيم إستخدام المياه فى بورما العليا ، وحيث كان فصل الأمطار لا يستمر سوى أربعة أشهر ، وذلك عن طريق حفر قنوات رى سمحت بأن يتم كسب ٣٥٠,٠٠٠ هكتار من أجل الزراعة ، وبخاصة زراعة الأرز ، ونظمت عملية إستغلال الغابات[١] ، وأنشأت مزارع المطاط ، وحسنت زراعة الطباق ، باستيراد نباتات أمريكية . وكانت باطن الأرض تمنح كذلك موارد هامة ، ليس فقط فى الفحم (والذى كان بكميات بسيطة) ، ولكن أيضا بالنسبة للأحجار الكريمة[٢] ، وبنوع خاص بالنسبة للبترول . وكانت عملية إستغلال البترول موجودة قبل الإحتلال البريطانى فى مقاطعة ينانجيانج (فى بورما العليا ، جنوب ماندلاى) وكانت حكراً للإمبراطور . وحصلت شركة بورما Burma Oil Co. فى عام ١٨٨٨ عقد إمتياز ، ضمنت عملية الإستغلال بطرق علمية ، وبشكل زاد من الإنتاج ، فى عام ١٩١٠ ، إلى مليون طن تقريباً . ولاشك فى أنه لم يكن هناك فى بورما بعد ، فى عام ١٩١٤ ، صناعة حديثة ، سوى تقطير الأرز فى رانجون ، وبعض مصافى البترول . ولكن التجارة الخارجية كانت فى تقدم سريع . وكانت معظم الحركة التجارية تمر عن طريق ميناء رانجون ، ــ تصدير الأرز

---

(١) كانت بورما ، فى عام ١٩١٤ ، هى أول دولة تنتج خشب التك .

(٢) فى منطقة موجوك ، فى بورما العليا ، كانت مناجم الزبرجد ، هى أهم مناجم هذه الاحجار فى العالم

(٢,٤٠٠,٠٠٠ طن فى عام ١٩١٠) ، والبترول ، وخشب التك ، وإستيراد القطن والفحم ، والأدوات المصنوعة ، ــ بينما كانت بامو ، على نهر الإيراوادى الأعلى ، هى نقطة سير القوافل ، من البغال ، والتى كانت تضمن الحركة ، المحدودة نسبيا ، مع إقليم يونان الصينى ، وكانت المستعمرة فى إزدهار ، وساعد هذا الإزدهار على زيادة عدد السكان ، والذين بلغوا عشرة ملايين ونصف مليون نسمة فى عام ١٩٠١ ، و ١٢ مليون فى عام ١٩١٠ .

٣ - مملكة سيام :

وفيما بين المنطقتين الإستعماريتين ، الفرنسية والانجليزية ، كانت هناك مملكة سيام[١] ، والتى بلغ سكانها ، فى عام ١٩١٠ ، ٨,٢٦٠,٠٠٠ نسمة ، كان ٢,٠٠٠ من بينهم فقط من الأوربيين . ولم تتمكن من أن تحتفظ باستقلالها ، وبكل صعوبة ، إلا نتيجة للمنافسة الفرنسية الإنجليزية . فبين ممتلكات هاتين الدولتين ، لعبت دور « دولة التخوم » . ولكنها إضطرت إلى أن تقدم لجيرانها . وبخاصة لفرنسا ، بعض التنازلات الإقليمية ، وكانت ، منذ عام ١٨٩٣ ، قد تنازلت ، وفى صالح الهند الصينية الفرنسية ، عن الحقوق التى كانت قد أعلنتها على لاوس ، وفى ١٣ فبراير ١٩٠٤ ، وبعد أن كانت قد قاومت ، ولوقت طويل ، ضغط الأوساط الاستعمارية الفرنسية ، تنازلت ، وعلى الضفة اليمنى لنهر الميكونج ، عن مقاطعة صغيرة من ولاية لوانج برابانج القديمة ، وعن مقاطعة باساك (٢٠,٠٠٠ كيلو متر مربع) على نهر ميكونج الأوسط ، وكذلك عن ميناء كرات . وفى ٢٣ مارس ١٩٠٧ ، أجبر ضغط جديد من الحكومة الفرنسية ، وفى وقت عملية تحديد خط الحدود ، الحكومة السيامية على أن تقوم بالتنازل لكمبودج ، أى لفرنسا ، عن إقليمى بتامبانج وآنجكور ، والتى كانت قد حصلت عليهما فى عام ١٨٦٧ ، وفى نظير ذلك ، تخلت لها الحكومة الفرنسية عن إقليم كرات ، ولكن هذا « التبادل » الذى أعطى سيام ٤,٠٠٠ كيلو متر مربع و

---

(١) ٥٢٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ، بينما كانت مساحة بورما ٦٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ومساحة الهند الصينية الفرنسية ٧٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع .

و ٣٠,٠٠٠ ، أخذ منها ٣٠,٠٠٠ كيلو متر مربع و ٣٠٠,٠٠٠ نسمة[٢] .
وحصلت إنجلترا ، فى عام ١٩٠٩ ، على أن تتنازل لها سيام عن سيادتها على الإمارات الماليزية ، كالانتان وترينجانو ، ولكنها تنازلت ، فى نظير ذلك ، عن الإمتيازات القضائية . ومع ذلك ، وطبقاً لنصوص الإتفاق الفرنسى الإنجليزى ، فى عام ١٨٩٦ ، والذى تم تحديده أكثر من ذلك فى شهر أبريل ١٩٠٤ ، كانت سلامة حوض نهر مينام مصونة .

وكان التهديد المسلط على سيام قد جعل الملك شولالونج ـــ كورن (راما الخامس) ، يقرر فى السنوات الأخيرة من حكمه الطويل (١٨٦٨ – ١٩١٠) ، أن يقوم بعملية « تحديث » دولته ، فى نفس الوقت الذى يحتفظ فيه بالنظام الملكى المطلق . فقام بتنظيم عشر « وزارات » ، على شكل الدول الأوربية ، وأنشأ فى عام ١٨٩٥ مجلساً تشريعياً ، كان يقوم بتعيين أعضائه ، ولكن هذه الأشكال لم تكن سوى مظهرية ، ففى عام ١٩٠٦ ، كان ثمانية وزراء ، من بين العشرة ، من إخوة الملك ، ولم يكن المجلس التشريعى يجتمع إلا فى النادر ، ثم إنحل ، أما الإصلاحات الإدارية والقضائية فإنها كانت أكثر جدية . وأصبح إشراف الحكومة أكثر فعالية على إدارة الأقاليم ، وتم تنظيم المحاكم فى عام ١٨٩٦ ، وأصبح رجال القضاء ، بدلا من إستلامهم « توابل » من المتقاضين ، يتسلمون مرتبات ، أما قانون العقوبات لعام ١٩٠٨ فإنه كان على نسق القوانين الإيطالية والهولندية . وتم إلغاء الرق . وأصبح المستشارون الأوربيون ، البلجيكى رولان جاكيمين ـــ Rollin Jacquemyns ، ثم الأمريكى ستروبل Strobel ، ويعاونهم خبراء إنجليز ، هم الذين يشرفون على عملية إعادة التنظيم هذه . وأخيراً ، تم إنشاء جيش من عشرة فرق ، مزوداً بأسلحة حديثة ،

(٢) وبالتنازل عن هذين الاقليمين ، أصبحت (البحيرة الكبرى) فى كامبودج ، والتى كان فى وسع سفن الحرب الكبيرة أن تدخل اليها ، كلها فى المنطقة الفرنسية ، وكان ذلك أمرا هاما بالنسبة لأمن الهند الصينية .

ويجند عن طريق الخدمة الإجبارية .

ولكن التنمية الإقتصادية كانت بطيئة ، وكانت زراعة الأرز ، والتى تشغل تسعة أعشار الأرض المزروعة ، فى وادى نهر مينام الأسفل ، وإستغلال خشب التك ، والتى عهد بها منذ عام ١٨٩٦ لشركات أوربية وصينية ، فى وادى نهر مينام الأعلى ، هى أساس تجارة القصدير[١] . أما موارد ما تحت الأرض ، وإذا ما تركنا مناجم القصدير فى برزخ كرا ، فإنها كانت ضعيفة ، وكانت التجارة معاقة بعدم كفاية وسائل النقل ، إذ أنه لم يكن يوجد هناك ، فى عام ١٩١٢ ، سوى ثلاث خطوط صغيرة للسكك الحديدية ، كان إجمالى طولها ٩٢ كيلو متراً ! وكان ميناء بانجوك ، والذى كان هو الثغر الوحيد ، لا يستقبل إلا سفناً حمولتها ٣,٠٠٠ طن ، ذلك أن الملاحة فى مصب نهر مينام كانت معاقة « بحاجز » ، لم ترغب حكومة سيام فى تكريكة ، لأسباب تتعلق بالأمن .

ومع ذلك ، فإن سيام ، مهما كانت حالتها ضعيفة ، فإنها كانت تظهر كدولة « حديثة » فى أنظار بعض الآناميين ، والذين كانوا ينظرون إليها ، بنفس الطريقة التى كانوا ينظرون بها الى اليابان .

٤ - اليابان :

فى هذه اليابان ، والتى كانت قد أخذت ، منذ عام ١٨٩٠ ، شكل دولة عظمى « غربية » ، هل كانت الحياة قد تغيرت كثيراً من وجهة النظر السياسية ، ومن وجهة النظر الإجتماعية ، فى أثناء فترة ربع القرن هذه ، والتى تأكدت فى أثنائها قوة الدولة ، فى الخارج ، بمثل هذا الوضوح ؟

من وجهة النظر السياسية ، كان النظام الدستورى قد عمل فى ظروف عادية ، دون حدوث أزمة خطيرة ، ودون إنقلابات ، وكان الدايت نشطاً ، وكان

(١) كان ثلثى التجارة الخارجية لسيام فى ذلك الوقت مع بريطانيا العظمى، أو مع الامبراطورية البريطانية

قد عقد إجتماعات عاصفة ، وناقش بكل حدة أعمال الوزراء وكبار البورجوازية ، وضايق الحكومة فى حالات كثيرة ، ولكن دون أن يعترض على الإمتيازات الإمبراطورية ، أو يمس السلطة المعنوية للإمبراطور . ومن بين الأحزاب السياسية التى كانت قد تشكلت منذ تطبيق الدستور ، كان « الأحرار » ، أى أولئك الذين كانوا يرغبون فى زيادة سلطات البرلمان على حساب سلطة الحكومة ، يتمتعون من أول الأمر ، بالسيطرة ، وحافظوا عليها . وكانت عملية نشأة بورجوازية صناعية فى المدن ، وفى الريف لطبقة من الفلاحين الميسورى الحال — وكنتيجة للتغيرات الإقتصادية ، — قد أعطت لرؤساء « الأحرار » نقطة إرتكاز فى البلاد . وكان دافعوا الضرائب هؤلاء قد إحتجوا على الأعباء الضرائبية ، وضد الزيادة المستمرة لإنفاقات الدولة : فكانت المسألة المالية هى التى ، فى كل لحظة ، فى عام ١٨٩٦ ، وعام ١٩٠٣ ، ثم عام ١٩٠٨ ، تمثل أرض المعركة فى الصراعات البرلمانية . وبالإجمال ، فإن البورجوازية الرأسمالية قد بذلت مجهوداً من أجل حماية مصالحها ومن أجل الدفاع عن مصالح الفرد فى مواجهة حقوق الدولة ، وحاولت أن تحصل على مقاليد الأمور بين يديها . ولكن هذا المجهود ظل بلا جدوى . ذلك أن رجال « المجموعات » القديمة ، والمؤيدين بالبيروقراطية العليا ، والأوساط العسكرية ، أكدوا رغبتهم فى الإحتفاظ بحكومة « مستقلة عن الأحزاب » ونجحوا فى ذلك ، وتقريباً بشكل دائم[1] . وفى مرتين فقط ، وقعت محاولتين من أجل إعطاء البرلمان نصيباً أكثر أهمية فى الحياة السياسية ، وفشلتا .

ففى شهر يونيو ١٩٠٨ ، التجأ الإمبراطور ، من أجل تشكيل الوزارة ، إلى رئيس الحزب « الحر الدستورى » (تقدمى) ، أوكوما Okuma ، والذى إختار وزراءه (فيما عدا بالطبع وزيرى الحربية والبحرية) ، من بين أعضاء الحزب . وكانت هذه الوزارة مؤيدة ، بعد إنتخابات شهر أغسطس ١٩٠٨ ، بأحزاب الأحرار الأخرى ، وحاولت أن تضع فى المراكز الهامة من الإدارة رجالا ينتسبون إلى

---

(١) لا يتعلق الأمر هنا بإعطاء ملخص عن السياسة الداخلية فى اليابان ، والتى لا تهم تفاصيلها موضوعنا كثيرا ، لذلك فإننا سوف نقتصر على محاولة اعطاء الخطوط العامة

الأحزاب السياسية ، وليس للمجموعات » . ولكنها لم تمكث أكثر من أربعة أشهر ، إذ أن للمجموعات الإئتلاف الحكومة دخلت فى صراع بشأن مسألة تعيينات الموظفين هذه . وعاد رجال المجموعات وأخذوا السلطة ، وأعلنوا أن « السياسيين » كانوا غير قادرين على إدارة شئون الدولة .

وفى شهر سبتمبر ١٩٠٠ ، كرر الإمبراطور ، وتبعاً لنصيحة « الجنرو » ، هذه المحاولة « لحكومة يعهد بها إلى أحد الأحزاب » ، ولكن فى ظروف مختلفة تماماً ، وكان الحزب « الحر الدستورى » (سيوكاى Seiyukai) ، قد إتخذ له رئيساً بقرار ليس له مثيل من قبل ، وهو أحد « رجال المجموعات » ، الماركيز إيتو Ito ، الواضع الرئيسى لدستور عام ١٨٨٩ ، والذى أعطاه منصب رئيس الوزراء . ولكن التجربة لم تستمر الا بضعة أشهر . فكان إيتو ، رغم كونه رئيسا للحزب ، لا يوافق على أن يكون الوزراء مسئولين أمام الدايت ، ورفض أن يضع فى برنامج وزارته الرغبة فى رؤية إقامة نظام برلمانى ، ولذلك فانه جعل أعوانه يفقدون الأمل ، وكان علاوة على ذلك فى صدام مع أعداء مجلس الشيوخ ، والذى كان لا يرغب فى ترك « حكومة حزب » تستمر فى سياستها ، وفى صدام مع الرؤساء العسكريين . ومل رئيس الوزراء ، والذى كانت له كفاءات إدارية ، وإن لم يكن له الصبر ولا المرونة لرجال التكتيك بالبرلمانيين ، وقدم إستقالته فى شهر يونيو ١٩٠١ .

ومنذ ذلك الوقت ، لم يحاول الحزب « الحر الدستورى » (سيوكاى) ، ورغم أنه كان أكبر المجموعات السياسية أهمية فى الدايت ، وكانت له بعد عام ١٩٠٨ ، الأغلبية المطلقة للمقاعد ، أن يحصل على أن تؤلف الوزارة بواسطة رئيسها ، ولا حتى أن توزع المناصب الوزارية على أعضاء الحزب[1] ولمدة عشر سنوات ، أيد الحزب بأصواته رجلى الدولة اللذين تعاقبا على السلطة ، كاتسورا

---

(١) شكل أنصار النظام البرلمانى ، فى عام ١٩١٠ ، حزبا جديدا يسمى (الحزب الدستورى الوطنى) الذى وضع فى برنامجه مسئوليات الوزراء أمام الدايت ، ولكنه لم يحصل الا على ٩٠ مقعدا من ٣٧٩ مقعد .

Katsura ، وهو أحد رجال « المجموعات » ، وسايونجى Saionji أحد الأحرار من مدرسة إيتو[٢] . ولم تقم الأغلبية البرلمانية بحركة تمرد إلا فى بداية عام ١٩١٣ فقط ، وبعد بضعة أشهر من وفاة الإمبراطور موتسو هيتو Mutsuhito . ذلك أن الأمير ياما جاتا Yamagata وكبار القادة العسكريين ، كانوا غير راضين عن سياسة « عدم التدخل » التى كانت الوزارة قد مارستها فى وقت الثورة الصينية ، فأجبروا وزارة سايونجى على الاستقالة ، وذلك عن طريق التسبب فى إستقالة وزير الحربية ، وعن طريق منع رئيس الوزراء من أن يجد بديلا عنه ، وللمرة الثالثة ، أخذ كاتسورا السلطة . ولكن الدايت لم يقنع هذه المرة ، بالرضوخ لرغبة « رجال المجموعات » ، وأصر على موقفه ، رغم أن الإمبراطور الجديد ، يوشى هيتو Yoshihiot طلب إلى رئيس حزب سيوكاى أن يوقف إعتراضاته ، وصوت على قرار بعدم الثقة فى الوزارة ، وكان ذلك يشكل موضوعاً خطيراً ، فإذا كان الدايت يرفض الإستماع الى رأى الإمبراطور ، ويدعى وزارة لا تعجبه ، فإن ذلك كان يمثل تفكيراً جديداً ! وفى ١٠ فبراير ، إستقال كاتسورا ، وإعتقد أنصار النظام البرلمانى أنهم قد إنتصروا ، ولكن ما هى النتيجة ؟ لقد إختار الجنرو ، وبسرعة ، الأميرال ياماموتو Yamamoto كرئيس للوزراء ، وكان هو الرئيس السابق « لمجموعة » ساتسوما ، بينما كان كاتسورا ينتسب الى « مجموعة شوسو » — مجرد تبديل فى الأشخاص ! ولذلك فإن النظام التقليدى كان يحتفظ بقوته .

ولكن ، لماذا لم نتمكن البورجوازية الجديدة ، فى هذا الصراع ضد البيروقراطية العليا ، والسلطات « الخفية » ، من أن تفرض رغبتها ؟ لقد كانت منقسمة . ويبدو أن الحزب « الحر الدستورى » كان يمثل ، وبنوع خاص ، وجهات نظر

---

(٢) كان كاتسور رئيسا للوزراء من يونيو ١٩٠١ حتى عام ١٩٠٦ ، ومن ١٩٠٨ حتى ١٩١١ ، ومن ديسمبر ١٩١٢ حتى فبراير ١٩١٣ ، وكان سايونجى رئيسا للوزراء من عام ١٩٠٦ حتى عام ١٩٠٨ ، ومن أغسطس ١٩١١ حتى ديسمبر ١٩١٢ . وكان سايونجى ينتسب الى أسرة من « نبلاء البلاط » . ولقد كان ، فى عام ١٨٦٨ ، أحد (مستشارى) الحكومة الامبراطورية ، الى جانب أوكوبو ، وكان قد أقام لفترة طويلة فى فرنسا بين عام ١٨٧١ ، ١٨٧٧ ، قبل أن يصبح أحد معاونى ايتو فى اللجنة التى كلفت بوضع دستور عام ١٨٨٩ .

الأوساط الصناعية والتجارية ، ومصالح رؤوس الأموال فى المدن ، وأصحاب رؤوس الأموال هؤلاء كانوا قد إشتروا أراضى . وكان فى وسعهم أن يكون لهم نفوذ على الفلاحين الموجودين لديهم ، ولكن الفلاحين ملاك الأراضى ، وعلى الأقل أولئك الذين كان لهم حق التصويت ، كانت لهم مصالح مختلفة . ومن جانب آخر ، كان رجال السياسة وفى غالب الأمر من نوعية ضعيفة : فكان النواب يميلون ، ولكى يحصلوا من الحكومة على ميزات فردية ، إلى قبول الكثير من الحلول الوسط ، وكانوا يتفاعلون مع ممارسات الفساد ، ونعرف مثلا ، الثمن الذى حصل به كاتسورا ، فى بداية عام ١٩١٣ ، على بعض المساعدات ، وأخيراً ، فإن الأحزاب لم تتمكن ، إلا فى النادر ، من وضع برنامج محدد ، وكانت تفضل القنوع بصيغ « مطاطة » ، كانت مواتية بالنسبة لتكتيك إنتهازى . ولقد عرف الجنرو ، والذى كان يسيطر عليه ممثلو « المجموعات » القديمة ، كيف يستغل مثل هذا الموقف ، ويقسم ويفرق بين خصومه ، ويعقد مخالفات مؤقته ، ويكسب لفكرته ، وعن طريق الفرص ، بعض النواب من ذوى النفوذ ، وأن يتخلى ، إن لزم الأمر ، ومؤقتا ، عن السلطة لخصومه ، وعلى أن يستردها بعد بضعة أشهر من ذلك . ورغم عدم الإستقرار الوزارى (إحدى وزارة فيما بين ١٨٩٥ و ١٩١٢) ، حافظ على إستمرارية هذه السياسة . وظل عمله مسيطراً ، وبعد خمسة وعشرين عاماً من إنشاء النظام الدستورى .

أما من وجهة النظر الإجتماعية ، فإن التغيرات كانت أكثر أهمية ، فالتغيرات الإقتصادية لم تكن لها كنتائج مجرد تكون طبقة « رأسماليين » فى المناطق التى إزدهرت فيها الصناعة والتجارة ، وفى الريف نتيجة لشراء بعض المستثمرين الذين عملوا على « توسيع » أراضيهم ، بل إنها تسببت كذلك فى مولد حركة عمالية . وكان هذا نتيجة طبيعية للتصنيع . ولكن هذه الحركة كانت بطيئة ، فى اليابان ، نتيجة لطبيعة الأيدى العاملة . ففى صناعة النسيج ، كان الجزء الأكبر من هذه الأيدى العاملة تتكون من الفتيات اللاتى كن يحضرن من الريف ، ويعملن فى المصانع أثناء بضع سنوات فقط ، لجمع بعض المال . أما الأيدى العاملة من الذكور فكانت هى كذلك من أصل ريفى ، وكان فى وسعها أن « ترجع إلى

الأرض » ، فى حالة وقوع أزمة إقتصادية ، ولم تكن هذه الظروف تعمل فى صالح نمو « شعور بالطبقة » .

ومع ذلك ، ففى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، بنوع خاص ، بدأت المظاهر الأولى لعملية الإثارة فى الظهور ، وكانت النظريات الإشتراكية والإتجاهات النقابية ، المستوردة من أوربا والتى نشرها المثقفون ، قد توغلت فى الأوساط العمالية . وفى شهر ديسمبر ١٨٩٧ ، تم تنظيم « رابطة تكوين النقابات » ، بواسطة بعض السياسيين ، ولكن الشرطة منعتها من القيام بأى دعاية . وفى عام ١٩٠٣ ، تمكن بعض أساتذة الجامعة من تأسيس « جمعية الشعب » التى أخذت فى نشر النظريات الاشتراكية ، ولكن الحكومة إستخدمت المحاكمات القضائية ، وأعلنت ، فى شهر سبتمبر ١٩٠٥ ، حل هذه الجمعية . وفى طوكيو ، وقعت مظاهرات العمال ، لأول مرة ، فى عام ١٩٠٨ ، فى الشوارع ، وحيث لوحت المظاهرات بالأعلام الحمراء ولكن الشرطة تدخلت بسرعة ، وكانت حركة القمع قاسية وكان هذا الهياج ، الذى لم يستجب له سوى قطاع محدود للغاية من العمال ، والذى كانت له أهدافاً سياسية قبل كل شىء قد ظل بلا جدوى .

وفى عام ١٩١٢ فقط ، أخذت هذه الحركة شكلا جديداً ، ومدى واضحاً ، وذلك حين قام بونجى سوزوكى Bonji Suzuki ، بإنشاء « جمعية التآخى » ، والتى كان العمال يقومون بتشكيل لجنة إدارتها . وهذه الجمعية ، التى ذكرت أنها تعمل بنوع خاص من أجل تنظيم المعونات المتبادلة بين أعضائها وإنشاء إدارة إستعلامات إجتماعية لأعضائها ، حصلت على نجاح سريع ، فأصبحت لها شعب فى جميع أنحاء البلاد . ولما كانت تحتفظ ، فى ذلك الوقت ، بموقف معتدل ، فإن رجال الصناعة لم يحاربوها ، كما أن الحكومة تحملت وجودها ، ومع ذلك ، فإنها هى التى سوف تصبح ، فيما بعد ، «الإتحاد العام للعمل » .

وهكذا نجد أن التطور الداخلى لليابان كان يمثل بعض التشابه مع ذلك التطور

الذى كان قد وقع فى الدول « الغربية » ، وكانت الموضوعات التى يطرحها هى نفس الموضوعات التى تقابلها ، فى نفس هذه الفترة ، فى معظم بلاد أوربا . وفى اليابان ، كانت هذه الملامح العامة فقط أقل وضوحاً وتحديداً . فكان الأوربى ، فى رؤيته هذه الدولة تعيش وتنمو ، يحاول أن يجد فيها تلك المشكلات التى كانت أليفة له ، ولذلك فإنه كان يميل الى التهويل فى المدى الحقيقى للأحداث التى كان يراها . ولكن علينا مع ذلك ألا ننسى هذا الخداع البصرى حين نحاول فهم صورة هذا الوسط اليابانى ، الذى يظل ، فى أساسه ، من الصعب على « الغربيين » أن ينفذوا إليه .

٥ - الصين :

كانت الصين قد خطت ، بالثورة فى عام ١٩١٢ ، خطوة بدت على أنها حاسمة ، ولكن هذه التجربة الأولى كانت سيئة الحظ : فالنظام الجمهورى ، الذى أقامه دستور ١٥ مارس ١٩١٢ ، ظل وثيقة ميتة ، وفى فترة عامين ، عادت البلاد ، أو كادت أن تعود ، إلى طرق الحكومة المطلقة .

فمنذ أن إجتمع ، فى بداية عام ١٩١٣ ، « المجلس الوطنى » الذى نص عليه الدستور ، وجد هذا البرلمان نفسه فى صدام مع الرئيس ، وكان أعضاء الكومنتانج ، الذين صوتوا على الدستور ، يشكلون الأغلبية فى المجلس ، وكانوا عازمين على أن يطبقوا ، وبكل صرامة ، البنود التى كانت تسمح لهم « بمراقبة » رئيس السلطة التنفيذية . ولكن يوان شى كاى ، الذى كان قد « تحمل » عملية إنشاء نظام جمهورى ، لم يكن يوافق على ذلك ، وعمل على توكيد سلطته الشخصية ، فأعاد العاصمة من تانكين حتى يتخلص من الإتصال المباشر بالأوساط الثورية فى الجنوب ، وبينما كان البرلمان يعوق محاولات الرئيس فى الشئون التشريعية ، أخذ يوان يقوم بحركة تنقلات بين الموظفين ، وأرسل الى الأقاليم موظفين كانوا مخلصين له ، وحاول أيضا أن يفرق بين أعضاء المعارضة ، عن طريق شراء الأصوات . وفى هذا الصراع ، لم تكن المعركة متساوية بين الطرفين ، إذ أن النواب الجمهوريين كانوا قادة بدون جنود وظلت جماهير الشعب لاتأبه بما

يدور حولها ، الرئيس ، فكان تحظى بتأييد الجنرالات ، ووجد كذلك معونة لدى كبار التجار الذين كانوا قد آملوا فى سقوط الأسرة الحاكمة ، والذين كانوا جميعاً مستعدين لفتح الصين ، وبأوسع الأبواب ، أمام نفوذ الأجانب ، وكانوا فى نفس الوقت لا يثقون فى الكومنتانج من أجل المحافظة على النظام .

وفى صيف ١٩١٣ ، قام يوان بعزل حاكم إقليم كوانج سى ، والذى كان عضوا هاماً فى الكومنتانج ، فرد خصومه على ذلك بحركة إنتفاضة إمتدت الى أربع أقاليم من وادى يانج تسى ، وشكلوا حكومة ثورية فى نانكين ، ولكنه لم يكن لديهم جيش . فكيف كان يمكنهم أن يواجهوا قوات يوان شى كاى ؟ وفكر صن يات سن فى إمكانية أن يجد تأييداً من جانب اليابان ، التى سوف تغتبط بهذه الفرصة للتدخل فى الصين ، ووجد نفسه ، مرة جديدة ، على خلاف فى وجهات النظر مع « رفقاء » الحزب ، الذين وجدوا أن هذا الحل لايساير هيبة الكومنتانج وكرامته . وتم فى بضعة أسابيع أمر إخماد حركة التمرد ، وإضطر صن يات سن إلى أن يلجأ إلى الخارج .

ومنذ ذلك الوقت ، أصبح يوان هو سيد الموقف ، وفى يوم ٦ أكتوبر ١٩١٣ ، وبعد أن أحاط مقر المجلس الوطنى بجنوده ، حصل من النواب ، أو على الأقل أولئك الذين كانوا لم يتركوا أماكنهم بعد ، على أن يعطوه تأكيداً بسلطاته الرئاسية . وقرر فى ٤ نوفمبر أمر حل الكومنتانج وإلغاء صحف المعارضة . وقام ، بعد خمسة أسابيع من ذلك ، « بتأجيل » المجلس الوطنى . ولم يبق له سوى إعطاء شكل شرعى لسلطته الرئاسية . وكلف « لجنة إستشارية » ، وقام بتعيين أعضائها ، بوضع دستور جديد ، بمعونة أحد الأمريكيين . وهو الدكتور جودناو Goodnow ، الذى زودها بآرائه ، ووافق يوان على أن يحافظ ، من ناحية الإسم ، على الشكل الجمهورى ، ولكن بشرط أن يمارس ، بالفعل ، كل السلطات . ولقد إحتفظ دستور أول مايو ١٩١٤ ، من حيث المبدأ ، بوجود مجلس تشريعى ، ولكنه أعطى للرئيس ، المسئول « تجاه مجموع « تجاه مجموع جسد الأمة » ، كل وسائل العمل : فركز « فى أيديه كل

السلطات الحكومية » ، وكان يجمع وحسب رغبته المجلس التشريعى ، وكان يمكنه أن يقوم بحله ، ويعين الوزراء ، دون أن يحتاج للحصول على موافقة النواب ، ويمارس حق الإعتراض Veto المطلق على كل الإجراءات التشريعية ، ويمكنه أن يصدر ، ومن أجل المحافظة على النظام ، مرسومات لها قوة القانون ، حين يكون المجلس غير مجتمع ، وأصبح له حتى حق إلقاء القبض على النواب « فى حالة الإشتراك الجنائى فى أحداث الإضطرابات الداخلية » . وبالإجمال . فإن هذا الدستور الجديد كان قد وضع من مجموع إتجاهات أخذت من النظم « السلطوية » للقرن التاسع عشر الأوربى ـــ الدستور الفرنسى فى شهر يناير ١٨٥٢ ، والدستور الروسى لعام ١٨٥٠ ، وحتى الدستور العثمانى عام ١٨٧٥ .
وأنشأ نظاماً دكتاتورياً . أمال التنازل الشكلى للغاية ، والذى إعتقد يوان أنه من الأوفق أن يوافق عليه ، وذلك عن طريق لإحتفاظ بممثلين منتخبين ، فإنه لم يكن له حتى قيمته الرمزية . ـــ إذ أن يوان ظل محتفظا بحريته فى أمر دعوة المجلس ، ولم يقم بدعوته أبداً .

وهكذا نجد أن الثورة الصينية لم تتمكن من إنشاء نظام جمهورى : بل لقد تحولت فى صالح السلطة الشخصية لأحد الجنرالات ، وإنتهى بها الأمر إلى الدكتاتورية . وهل علينا أن نندهش من ذلك ؟ لم يكن لحزب الكومنتانج بعد تنظيم كاف من أجل قيادة الأهالى غير المهتمين ، ولم يكن لأعضائه خبرة إدارية .
وكانت الدكتاتورية يوان شى كاى ، وتبعاً لملاحظات المراقبين الأوربيين ، ميزة ضمان النظام والمحافظة على وحدة الصين ، بينما كانت أية حكومة جمهورية ، على درجة كبيرة من الضعف ، ستغمرها الأحداث . ولكن هذه العودة إلى نظام سياسى سلطوى لم يكن يعنى العودة إلى ممارسات أسرة المانشو ، وكان يوان يرغب فى أن يحكم ، وفى أن يعطى للإدارة صفات الإنضباط ، وكان يرغب كذلك فى أن يستوحى ، وفى الحياة الاقتصادية للصنيين ، من طرق التقنيات الأوربية .
ولذلك فإن فشل الثورة السياسية لم ينتج عنه بالضرورة فشل عملية « تجديد » و « تحديث » الصين .

٦ – الدول العظمى وتطور الصين :

بالنسبة للدول العظمى الغربية ، كانت هذه الثورة الصينية حدثاً كبير الأهمية ، حاولت إستغلاله إلى أقصى درجة ممكنة لخدمة مصالحها .

وفى الحرب الأهلية ، إتخذت هذه الدول سياسة « عدم التدخل » ، ودون أن تكون قد إتفقت ، من أول الأول ، على الحل المرجو . وكانت اليابان قد أظهرت تفضيلا للإحتفاظ بالأسرة الحاكمة ، بينما كانت ميول بريطانيا العظمى والولايات المتحدة تتجه صوب الثوار . وحين تم ، عند نهاية شهر يناير ١٩١٢ ، أمر التأكد من تقرير تنازل الأسرة الحاكمة عن العرش ، وأن يوان شى كاى قد سيطر على حكومة بكين ، أبدت حكومة فرنسا إستعدادها لتأييده ، إذ أنه بدا على أنه قادر على المحافظة على النظام ، ثم إنضمت ألمانيا ، والولايات المتحدة ، ثم إنجلترا ، لهذا الحل ، من أجل المحافظة على وحدة الصين . أما اليابان ، والتى كانت فى أول الأمر معادية ليوان شى كاى وكذلك للجمهوريين ، فإنها قنعت بما حدث ، وكانت الدول العظمى قد إتفقت فيما بينها على أن تنتظر أمر عقد إتفاق بين بكين ونانكين ، ودون أن تأخذ موقفاً فى الخصومة القائمة بين يوان شى كاى ، وبين صن يات سن . وما دامت حياة وممتلكات الأجانب كانت مضمونة من الطرفين ، ـــ وكان كليهما قد إهتم بذلك ، من أجل تحاشى التسبب فى تدخل أجنبى ـــ « فإن موقف الإنتظار » هذا كان يمثل الحكمة .

ولكن بمجرد إنشاء حكومة الجمهورية الصينية الجديدة ، برئاسة يوان شى كاى ، لم تعد الحكومات الأجنبية مجرد متفرجة ، فلقد رأوا فى أحداث الصين عمليات مالية مثمرة ، وأسرع البعض من بينهم كذلك إلى محاولة الإفادة من هذه الظروف ، ومن أجل أن يحصلوا ، فى تخوم الإمبراطورية ، على ميزات سياسية أو إقليمية .

ومنذ سنوات عديدة قبل ذلك ، كانت للمالية الأوربية والأمريكية مشروعات ضخمة فى الصين . وكان الأمر يتعلق بتزويد الحكومة الصينية « بمليارات »

كانت فى حاجة إليها ، إذا ما كانت ترغب فى تنمية شبكات السكك الحديدية[1] ، وتعطى إزدهاراً للنشاط الإقتصادى ، ولكن كذلك ، ومن أجل ضمان رؤوس الأموال هذه ضد المخاطر ، الوصول إلى إشراف على المالية الصينية ، عن طريق تسويات دولية . وكانت أربع مجموعات مالية ، إنجليزية ، وأمريكية ، وألمانية ، وفرنسية ، قد وصلت ، وبموافقة حكوماتها، إلى تفاهم ، فى شهر نوفمبر ١٩١٠ . وكانت هذه المجموعات قد عقدت ، مع حكومة الصين الإمبراطورية ، وفى شهر أبريل ١٩١١ ، عقداً بشأن قرض قيمته ٣٠ مليون دولار ، من أجل أن يتم ، فى الصين الوسطى ، بناء سكك حديدية تكون وتظل ملكا لدولة الصين . ولقد كان على الحكومة الجديدة ، ومن أجل تنظيم ماليتها ، والمحافظة على جيش ، والبدء فى مشروعات من أجل الأشغال العامة الكبرى ، أن تحتاج الى موارد ، ولم يكن فى وسعها أن تحصل عليها إلا بالإلتجاء الى رؤوس الأموال الأجنبية . وكانت هذه هى الفرصة من أجل إنشاء « إشراف مالى » . ولقد فكرت الحكومة الفرنسية ، ومنذ شهر يناير ١٩١٢ ، فى تنظيم كونسورتيوم » ، أى مجموعة ، دولية ، من أصحاب المصارف ، تكلف بأن تعقد مع الصين « قرضاً ضخما من أجل التنظيم » ، وهو الذى سيفرض على حكومة الصين شروطه . ولقد ذكروا أن هذا الحل سوف تكون له ميزة إنهاء « التنافس الجنونى » الموجود بين الدول العظمى وبين سياسة « مناطق النفوذ » .

وكان تكوين هذا الكونسورتيوم ، فى ربيع عام ١٩١٢ ، مسألة صعبة . وحصلت فرنسا على موافقة بريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة ، واليابان . ولكن ألمانيا كانت أكثر تردداً ، إذ أنها كانت تتردد فى أمر قبول مشاركة دائمة من جانب روسيا ومن جانب اليابان فى القروض الصينية . ولكن المعارضة كانت تأتى بنوع خاص من جانب روسيا : فكانت تخشى من أن تفقد ، بدخولها فى الكونسورتيوم ، « الوضعية الخاصة » التى كانت لها فى منشوريا الشمالية ، وعلى تخوم إمبراطورية الصين ، وكانت تتساءل عما إذا لم تكن هذه الظروف تسمح

---

(١) علينا ألا ننسى أن هذا المجهود كان قد بدأ قبل ذلك .

للدول العظمى بالتدخل فى مشروعات المناجم ومشروعات السكك الحديدية الموجودة فى منطقة النفوذ الروسى ، وأن تعيد ، مثلا ، مشروع « تدويل » سكك حديد منشوريا ، والتى كانت قد طرحت من قبل فى عام ١٩٠٩ ، كما كانت تخشى من أن تؤدى حصيلة هذا القرض إلى إنشاء جيش « قوى » صينى ، يمكنه أن يصبح عنصر مضايقة فى وجه مصالح روسيا . وفى واقع الأمر ، كانت حكومة روسيا ترغب فى دفع فرنسا إلى التخلى عن الكونسورتيوم الدولى ، وفى أن تشكل ، مع روسيا واليابان ، كونسورتيوم آخر « يتركز فى شئون شمال الصين » ، بينما تنشغل المجموعة الانجليزية الألمانية الأمريكية ببقية البلاد . ولكن حكومة فرنسا رفضت السير فى هذا الطريق ، ولم تكن ترغب فى الموافقة على صيغة تجبرها على إهمال أقاليم الصين الجنوبية ، والتى كانت تهمها ، ولم تكن ترغب بنوع خاص فى تشجيع روسيا على القيام بسياسة نشطة فى الشرق الأقصى ، وبعد مفاوضات صعبة ، أنتهى الأمر بحكومة موسكو ، فى ٦ أبريل ١٩١٢ ، بالموافقة ، وإن كان ذلك بشرط ألا تضر شروط القرض « بمصالحها الخاصة » وأخيراً ، تم تشكيل الكونسورتيوم ، فى ٢٠ يونيو ١٩١٢ ، وبعد مؤتمرات عقدت فى لندن وباريس ، بين ممثلى المجموعات المالية الأنجليزية ، والأمريكية ، والألمانية ، والفرنسية ، واليابانية ، والروسية .

ولم تكن المفاوضات أسهل من ذلك مع حكومة الصين ، فكان يوان شى كاى فى حاجة ملحة للمال ، ولكنه لم يكن يرغب من أول الأمر فى الموافقة على الإشراف المالى الذى كانت الدول العظمى تنوى ممارسته على طريقة إستخدام الأموال التى سوف تفرضها له . ولكى يتهرب من هذه الظروف الصعبة ، حاول أن يجد معونة من جانب مؤسسات مالية لا تدخل فى المجموعة الدولية ، ونجح فى أن يقرضه أحد المصارف الانجليزية مبلغ مائة مليون فرنك . ولكنه سرعان ما وجد أن هذه المحاولات لن توصله بعيداً « إذ أن جميع المصارف الكبرى كانت قد دخلت فى هذا الكونسورتيوم ، ولذلك فإنه إضطر ، فى شهر إكتوبر ١٩١٢ ، إلى أن يعود إلى التفاوض وإلى أن يحارب مع مقرضيه حتى يقلل من حدة مطالبهم . ولقد تعقد الموقف حينما جاء فى الولايات المتحدة ، وبعد إدارة

الجمهوريين ، حكم الديمقراطيين مع الرئيس ويلسون . وكانت المصارف الأمريكية قد حصلت حتى ذلك الوقت كل تأييد الحكومة ، والتى كانت قد جعلت من « دبلوماسية الدولار » منهجا سياسيا . ولكن حينما طلبت هذه المصارف للحكومة الجديدة معرفة ما إذا كان فى وسعها أن تعتمد على موافقتها ، أجاب ويلسون أنه لا يرغب فى تحمل مسئوليات فى الشئون المالية وأنه لا يوافق على شروط القرض ، إذ أنها كانت خطيرة بالنسبة للإستقلال الإدارى للصين . ولذلك فإن المجموعة الأمريكية قررت فى ذلك الوقت ، أى فى شهر مارس ١٩١٣ ، أن تترك الكونسورتيوم . ومع ذلك ، فإن المجموعات المالية الأخرى إستمرت فى التفاوض ، وتمكنت من التوقيع على العقد فى ٢٦ أبريل ، رغم إحتجاج المجلس الوطنى الصينى ، الذى إعتبر أن عملية القرض كانت غير دستورية[١] .

ولقد منح الكونسورتيوم للصين قرضا يبلغ ٢٥ مليون جنيه إسترلينى (٦٣١ مليون فرنك ــ ذهب تقريباً) ، بربح ٥٪ ، وتحصل على حق الأولوية بالنسبة للقروض المقبلة . ولم يكن من الممكن إستخدام رؤوس الأموال هذه إلا فى بعض الإنفاقات المحددة المتفق عليها (فكانت عملية إعادة تنظيم القوات المسلحة مستبعدة ، نتيجة لإعتراضات روسيا) . وسوف يتم إلحاق مستشارين أجانب بالإدارات الصينية من أجل مراقبة هذا الإستخدام والإشراف عليه . أما دفع الأرباح فهو مضمون بدخل ضريبة الملح « ووضع أمر جمع هذه الضريبة تحت إشراف مفتشين أجانب ، وهكذا نجد أن الدول العظمى الأجنبية قد بلغت الهدف الأساسى الذى رغبت فيه ، ــ وهو إنشاء إشراف مالى جماعى[٢] .

---

(١) كان المجلس فى صدام ، كما رأينا ، مع يوان شى كاى ، ولم يكن يرغب فى أن يترك له الموارد المالية التى تدعم سلطته .

(٢) كانت هذه المراقبة أو الاشراف الجماعى لا تستبعد مع ذلك امكانية وقوع عقود خاصة يتم الاتفاق عليها بين حكومة الصين وبين مجموعات المصالح الاجنبية ، وفى ٥ اكتوبر ١٩١٣ ، وعدت الصين بالالتجاء الى رؤوس الأموال اليابانية من أجل أن تبنى فى منشوريا ثلاث خطوط للسكك الحديدية تهدف الى ربط خط بكين مكون بخط سكة حديد جنوب منشوريا . وفى ١٠ فبراير ١٩١٤ ، حصلت استاندارد اويل على حق التنقيب على البترول فى سن سى وفى جيهول ، وأمتياز احتكار استغلال هذه الابار ، لمدة ستين عاما ، عن طريق شركة صينية أمريكية ، تقدم شركة استاندارد أويل ٥٥٪ من رأسمالها .

وكانت إتفاقية عام ١٩١٣ ، وبإحتفاظها للكونسورتيوم بحق الأولوية فى القروض المقبلة ، قد أعطتهم علاوة على ذلك وسيلة ضغط مستمرة على الحكومة الصينية ، يمكنهم أن يستخدمونها من أجل ضمان مصالحهم الإقتصادية .

٧ - منغوليا الخارجية :

كانت الأزمة الداخلية قد عملت من ناحية أخرى فى صالح الحركات الإنفصالية عند تخوم الإمبراطورية ، وحيث لم يكن الأهالى صينيون ، ولم يكونوا قد خضعوا بالفعل للسلطات الإدارية الصينية ، وفى أثناء فترة الحرب الأهلية ، كانت حكومة بكين غير قادرة على أن تقوم برد فعل على هذه الحركات ، كما أن « الثوار » فى تانكين . وفى إنشغالهم بمشكلاتهم المباشرة ، بدوا على أنهم لا يهتمون بالأحداث التى كانت تقع فى « الأقاليم الخارجية » . ولقد تمكنت الدول العظمى ، والتى كانت ممتلكاتها مجاورة لهذه الأقاليم ، من أن تفيد سريعاً من هذه الحالة . فنجحت روسيا واليابان فى منغوليا ، وإنجلترا فى التبت ، فى أن تضمن لنفسها ميزات جديدة .

وكانت منغوليا ، أى تلك المنطقة الشاسعة ، الواقعة بين سيبيريا الشرقية وسور الصين العظمي ، لا تشكل ، فى الإمبراطورية . إحدى الوحدات الإدارية . وكانت صحراء جوبى تفصل بين منغوليا الداخلية ، والتى كانت قريبة من سور الصين العظيم ، وبين منغوليا الخارجية ، والتى كانت على حدود سيبيريا ، وكانت لكل منهما صفات تختلف عن صفات الأخرى ، أما منغوليا الداخلية فكانت قد تم إستعمارها بواسطة الصينيين ، وكان سكانها ، فى غالبيتهم العظمى ، من المستقرين ، وكانت الحكومة قد قسمت البلاد الى ثلاثة أقاليم : جيهول (فى الشرق) ، وتشاهار ، وسويان ، وأنشأت فيها إدارة منظمة ، أما منغوليا الخارجية فكان سكانها ، وفى مجموعهم تقريباً ، يتكونون من القبائل المغولية المتنقلة[1] ،

---

(١) كان هؤلاء السكان يبلغون ، على الأكثر ، مليون نسمة ، وربما فقط ٦٠٠,٠٠٠ فلم يكن هناك أى احصاء دقيق لهم .

ويتجمعون فى تسعين « إمارة » ، كان على رأس كل منها أمير وطنى ، وكان هؤلاء الأمراء المغول قد إعترفوا ، فى عام ١٨٦٩ ، بسيادة أسرة المانشو ، التى كانت تحكم فى بكين ، عليهم . وكانت الحكومة قد أرسلت إلى أورجا أحد المقيمين مع بعض الموظفين ، ووجهت بعض المتوطنين الصينيين صوب منغوليا الخارجية ، وإن كانت العلاقات التجارية قد ظلت قليلة النشاط ، بسبب بعد المسافة (١,٢٠٠ كيلو متر من أورجا إلى بكين) وصعوبات السير فى المناطق الصحراوية ، ولكنه كانت للمنطقة ، على العكس من ذلك ، علاقات سهلة مع سيبيريا ، والتى كانت أورجا لا تبعد عنها سوى ٢٠٠ كيلو متر ، وكان أمراء المغول ، الذين كانوا يخشون من إتساع عملية الإستعمار الصينى ، يمكنهم أن يفكروا فى البحث عن تأييد عند روسيا .

وكانت حكومة روسيا تنظر صوب منغوليا الخارجية منذ بعض الوقت ، إذ أنها كانت تأمل فى أن تجد فيها موارد منجمية ، وفى عام ١٩٠٠ ، بدأت شركة روسية عملية الإستكشاف وقامت بإستغلال بعض مناجم الذهب الموجودة هناك . وبإتفاقية شهر يوليو ١٩٠٧ ، حصلت روسيا من اليابان على إعتراف « بمصالحها الخاصة » فى هذه المنطقة .

وفى بداية شهر ديسمبر ١٩١١ ، أفاد الأمراء المغول من الحرب الأهلية الصينية ، وطردوا المقيم الصينى من أورجا ، وأعلنوا إستقلالهم الذاتى . وسرعان ما قامت الصحافة الروسية بمطالبة الحكومة القيصرية بالإعتراف بحكومة منغوليا الخارجية كدولة مستقلة ، وبأن تمنحها حمايتها . وفى ١١ يناير ١٩١٢ ، أعلنت مذكرة شبه رسمية روسية ، أنه لا يمكن لروسيا أن تتجاهل ما يحدث فى هذه المنطقة التى كانت لها فيها مصالح تجارية ، وأنها ، ودون أن تكون لديها نيات للضم ، تنوى أن تعطى للمغول « معونة أخوية » من أجل أن يتمكنوا من القيام بتنظيم إدارتهم[1] . ولكى تستمر فى هذه السياسة بنجاح ، حاولت الحكومة

---

(١) هل كانت روسيا هى التى وجهت أمراء المغول صوب اعلان الاستقلال الذاتى ؟ ان هذا مرجح على الأقل ، ما دامت حكومة روسيا كانت ، ومنذ ٤ نوفمبر ١٩١١ ، قد أبلغت حكومة باريس أنها كانت ـ

الروسية أن تضمن تأييد اليابان ، وعرضت عليها وفاقاً جديداً . وجاءت المعاهدة الروسية اليابانية فى ٨ يوليو ١٩١٢ ، والتى كانت تكمل إتفاقيات ١٩٠٧ و ١٩١٠ ، لكى تؤكد أن منغوليا الخارجية تدخل فى نطاق منطقة النفوذ الروسى ، ولكنها مست كذلك مسألة منغوليا الداخلية . والتى لم تكن الإتفاقيات السابقة قد أعطت أية إشارة لها ، وتحددت فى هذه المنطقة « منطقتى نفوذ » ، على هذا الجانب وذاك من خط الطول الذى يمر ببكين : فجيهول والجزء الشرقى من تشاهار فى منطقة النفوذ اليابانى ، وسويان والجزء الغربى من تشاهار فى منطقة النفوذ الروسى ، ولقد إعتبر هذا التقسيم لمناطق النفوذ ، وفى كل من طوكيو وسان بطرسبرج ، على أنه خطوة صوب الضم .

وسرعان ما أعدت الدبلوماسية الروسية أمر إعلان الحماية على منغوليا الخارجية . وفى ٣ نوفمبر ١٩١٢ ، حصلت « الحكومة المستقلة إستقلالا ذاتياً » ، والتى أنشأها أمراء المغول ، على وعد بمعونة من روسيا ، ضد العودة العدوانية للسيطرة الصينية ، وحتى ضد عملية الهجرة الصينية ، وفى نظير هذه المعونة ، وعدت بعدم عقد أية أتفاقات مع دول أخرى سوى روسيا ، وبأن تعطى للرعايا الروس ميزات إقتصادية (وبخاصة حق الإعفاء الجمركى من أجل إستيراد السلع التى تصل من سيبيريا) وتوافق على وجود حامية صغيرة من القوزاق فى مدينة أورجا .

وعند علمه بهذه الإتفاقية ، وجه رئيس جمهورية الصين إحتجاجا إلى الدول العظمى ، ولكنه لم يستلم عليه أى رد . وكان يوان شى كاى يعلم جيداً أنه لا يمكنه الحصول على شىء . ولكن ، لما كان خصومه يأخذون عليه موقفه الضعيف ، فإنه قرر طرح « قرض حرب » من أجل تمويل الإستعدادات العسكرية ، ودعا الوطنيين الصينيين إلى الإشتراك فيه : ولم يكن فى حاجة إلى شىء أكثر من ذلك من أجل تهدئة تحمسهم ، كما ذكر وزير فرنسا فى بكين . ولذلك فإن أحدا لم يشك فى عملية إستسلام الصين ، رغم أن المجلس الوطنى قد

= ترغب فى (تدعيم) الموقف فى شمال الصين ، وبخاصة فى منغوليا .

* انظر : الوثائق الدبلوماسية الفرنسية المجموعة الثالثة ، المجلد الأول ، وثيقة رقم ١٨

رفض الإعتراف بالأمر الواقع ، وكانت دبلوماسية يوان تحاول مجرد تحاشى ما هو أخطر من ذلك . وفى ٥ نوفمبر ١٩١٣ ، وقعت الحكومة الصينية على « تصريح » مشترك مع روسيا ، يمثل حلا مؤقتاً : فتم الإعتراف بالاستقلال الداخلى لمنغوليا الخارجية ، ولكن السيادة الصينية ظلت قائمة ، وتعهدت الصين بعدم التدخل فى الإدارة الداخلية للبلاد ، وألا ترسل إليها موظفين ، أو قوات ، أو معمرين ، وأخذت روسيا على نفسها تعهدات مماثلة . وفى أورجا سيمثل الصين أحد « الأعيان » ، ويمثل روسيا أحد « القناصل » ، ويمكن أن يكون لكل منهما حرس مسلح . وهكذا تم إنقاذ المظهر ، مادامت السيادة الصينية قد تم الإحتفاظ بها ، وما دامت الحماية الروسية لم يعترف بها ، ولكن الصين تتخلى عن إعادة سلطتها على الأقاليم ، ويلعب هذا « التعادل » المقام بين وضعية كل من الروس والصينيين ، بالفعل ، فى صالح الروس وخدمهم ، الذين يتمكنون ، ونتيجة لعلاقات الحوار ، من ممارسة نفوذ مسيطر .

٨ – التبت :

وكانت مسألة التبت تهم كل من إنجلترا وروسيا ، فى نفس الوقت . وكانت الحكومة العامة للهند ، ومنذ أن كانت قد قامت ، فى عام ١٨٨٨ ، بإحتلال إقليم سيكيم ، تحاول عقد علاقات تجارية مع التبت ، ولكن دون أن تنجح فى ذلك ، ولكنها كانت ترغب ، وبنوع خاص ، فى أن تنشىء فى شمال جبال الهملايا ، « حاجزاً » يضمن أمن الهند . وكانت روسيا قد وضعت أقدامها فى تركستان الصينية فى عام ١٨٨١ ، وكانت هى الأخرى على إتصال إقليمى بالتبت . وفيما بين عامى ١٨٩٧ و ١٩٠٧ تمت حركة منافسة روسية إنجليزية هناك .

وإتخذت السياسة الروسية لها كمندوب أحد المغول ، وهو دورجييف Dorjieff ، وكان قد ولد فى الأقليم الواقع وراء بحيرة بايكال ، كما كان مواطنا روسياً ، ولكنه كان قد عاش فى لاسا ، وحيث كان قد حصل على تعليم دينى فى الأديرة التبتية . وكان دورجييف قد حصل على نفوذ كبير لدى الدلاى لاما ، وأصبح فى عام ١٨٩٧ ، وزيراً للشئون الخارجية لحكومة التبت ، وبهذه الصفة ،

تم تكليفه ، فى عام ١٩٠٠ ، بالقيام بمهمة فى سان بطرسبرج وحاول أن يقيم علاقة تبعية بين التبت وروسيا . وهذا التهديد الروسى دفع إنجلترا إلى أن تعمل . ففى شهر نوفمبر ١٩٠٣ ، قام كيرزن Curzon ، نائب الملك فى الهند ، بإرسال بعثة الى التبت بقيادة الكولونيل يونج هازبند Younghusbannd : وكانت هذه البعثة ، فعلا ، ٥,٠٠٠ جندى . وبعد إحدى المعارك فرض يونج هازبند على دلاى لاما أمر التوقيع على إتفاقية (٧ سبتمبر ١٩٠٤) . ومنحت حكومة التبت لانجلترا مركزاً متميزاً ففتحت للتجارة الانجليزية ثلاث مدن فى التبت ، ووعدت بألا تسمح بإقامة أى مندوب أجنبى (سوى الانجليزى) فى لاسا ، وبألا تتنازل عن أى إقليم لدولة أجنبية ، وبألا تعطى أى إمتياز للطرق أو للسكك الحديدية دون تصريح من بريطانيا العظمى . ولقد أجبر دورجييف على ترك لاسا . وقامت الحكومة الروسية مباشرة بالاحتجاج على طرد مندوبها ، ورفضت الاعتراف « بشبه الحماية » التى حصلت عليها بريطانيا . ولكنها حصلت ، بإتفاقية ٣١ أغسطس ١٩٠٧ ، والتى سوت الخلافات الاسيوية بين الدولتين ، ومن الحكومة الانجليزية ، على بعض التنازلات ، فلقد عهدت الدولتان العظمتان فى هذه الاتفاقية بإحترام السلامة الاقليمية للتبت ، وسيادة الصين على هذه الأراضى ، وبعدم إرسال ممثلين إلى لاسا ، وعدم السعى وراء الحصول على عقود بشأن المناجم أو السكك الحديدية هناك . ومع ذلك ، فإن إنجلترا حافظت على ميزاتها التجارية ، ولكنها تخلت ، بالفعل ، عن محاولة التوسع فى هذه الميزات والعمل على إقامة محمية .

وبالإجمال ، فلقد نتج عن هذه المنافسة الانجليزية الروسية ، وبشكل غير متوقع ، توكيد السيادة الصينية ، وإذا كان على التبت أن تلعب دور « التخوم » بين الممتلكات الروسية والإنجليزية ، كما كانت تأمل روسيا ، فإن التذكير بهذه السيادة كان فرصة من أجل إقفال الطريق فى وجه التوسع البريطانى . وأفادت حكومة بكين من ذلك ، فى عام ١٩١٠ ، من أجل إعادة سلطتها على التبت ، وأفادت حكومة بكين من ذلك ، فى عام ١٩١٠ ، من أجل إعادة سلطتها على التبت ، فأرسلت قوات الى لاسا ، و « عزلت » الدلاى لاما ، الذى إضطر الى

الالتجاء إلى منغوليا .

ولكن الثورة الصينية مسألة التبت فى شكل جديد ، فكانت حكومة بكين قد إضطرت ، ومن أجل ضرورات الحرب الأهلية ، الى أن تستدعى الجزء الأكبر من قواتها ، كما أن الدلاى لاما ، الذى عاد من المنفى ، قاد ثورة أهالى التبت ضد سيطرة الصين . ولكى تحمى نفسها من عودة هجوم الصين ، حاولت حكومة التبت ، فى عام ١٩١٢ ، أن تصل الى الحصول على تأييد انجلترا لها . فهل كانت الإتفاقية الروسية الإنجليزية ، فى غام ١٩٠٧ ، تجبر إنجلترا على التراجع عن ذلك ؟ لم يكن هذا هو رأى الحكومة البريطانية . وما دامت روسيا كانت تعمل على إنشاء حمايتها على منغوليا الخارجية ، ألم يكن من الطبيعى أن تضمن إنجلترا لنفسها تعويضا عن ذلك ، فإن الدبلوماسية البريطانية قبلت أن تعمل كوسيط بين التبت وبين الصين ، وبعد مؤتمر عقد فى سملا ، فى شتاء ١٩١٣ - ١٩١٤ ، تم وضع مشروع إتفاقية . ولقد نص هذا المشروع على أن التبت ، ستظل موضوعة تحت سيادة الصين ، ولكنها سوف تقسم الى منطقتين . وفى إحدى هاتين المنطقتين ، وهى منطقة باتانج ، وهى الأكثر قرباً من الصين ، والتى حصلت على إسم « التبت الداخلية » يمكن لحكومة الصين أن ترسل موظفين ومعمرين ، وتحتفظ بحاميات ، أما فى المنطقة الثانية ، وهى منطقة لاسا ، وهى الأكثر قرباً من الهند ، فلن يكون لها الحق فى ذلك ، ولذلك فإن « التبت الخارجية » سوف تحصل ، وبالنسبة للصين ، على إستقلال ذاتى كامل ، وستظل مفتوحة أمام الإنجليزى ، ولكن حكومة الصين تبرأت من مندوبيها ، ورفضت الموافقة على المشروع ، ولكنها كانت مقاومة بلا جدوى ، وكانت نتيجتها الوحيدة هى إلقاء التبت ، بدرجة أكثر ، بين أحضان بريطانيا العظمى . فقررت حكومة التبت مع الحكومة الإنجليزية ، فى شهر يوليو ١٩١٤ ، الاستغناء عن موافقة الصين ، وقرر دلاى لاما وأعلن إستعداده لإستخدام مدربين إنجليز من أجل إنشاء جيش التبت ، ومهندسين إنجليز من أجل إستكشاف المعادن وفى عام ١٩١٤ كانت التبت تسير ، وكما حدث من عشرة سنوات قبل ذلك ، صوب أن تصبح منطقة نفوذ إنجليزى ، ولكن فى هذه

المرة فى ظروف مواتية أكثر ، مادام أهالى التبت أنفسهم كانوا هم الذين يطلبون معونة إنجلترا .

وهكذا كانت أحداث الصين إذن فرصة سنحت ، أمام الدول العظمى الأوربية ، من أجل زيادة سيطرتهم فى الشرق الأقصى وكان الأمل فى رؤية الصين تتفتح على الحياة الإقتصادية بإشراف التقنيين الأوربيين ، وبمعونة رؤوس الأموال الأوربية ، آخذة طريقها صوب التنفيذ ، ولقد شاركت اليابان فى هذه المشروعات ، وعلى قدم المساواة مع الدول العظمى الأوربية ، ولم يعد الأمر يتعلق بتقسيم الصين . ولكن بأن يستغلوا ، وبالاشتراك ، السوق الصينى : فكان كونسورتيوم ١٩١٣ يمثل التبعير عن هذه السياسة الجديدة ، التى مالت إلى تخفيف حدة التنافس .

ولكن حرب عام ١٩١٤ ، وبشلها عمل الدول العظمى الأوربية فى الشرق الأقصى ، سوف تعمل على أن تغير ، وفى فترة تقرب من خمس سنوات ، التوازن الموجود ، وتعطى لليابان فرصة العودة الى سياستها التوسعية وعلى مجال أكثر إتساعاً .

بعض المراجع

WILLIAMS,	Tibest and her Neighbours. London, 1930
BELL,	(Sir Charies) Tibet, past and Present, London, 1922
CHALLAYE, F.;	Le Mouvement ouvrier au Japon. Paris, 1922
ROBEQUAİN,	L'Evoiution de l'Indo-Chine. Paris. 1938
IRELAND,	A., Colonial Administration in the Far East : The Province of Burma. New York, 1907 (2 Vols)
CROSHWAITE,	Ch., The Pacification of Burma. London. 1912
DAUTREMER, J.	Une Colonie modele, La Birmanie. Paris, 1912

الفصل التاسع عشر

التوسع اليابانى من ١٩١٤ إلى ١٩١٨

ذكر بيان وجهته الجمعية الوطنية اليابانية المسماة « التنين الأسود » ، إلى الأمة اليابانية فى شهر أغسطس ١٩١٤ : « إن الوقت الحالى هو أفضل وقت بالنسبة لليابان من أجل حل المسألة الصينية ، ومثل هذه الفرصة المواتية قد لاتسنح من جديد سوى بعد ألف عام » . وكانت الحكومة اليابانية تعرف ذلك ، وكانت قد قررت ، منذ الأيام الأولى للحرب العالمية ، أن تفيد من الظروف التى كانت ، بشلها السياسة الآسيوية للدول الأوربية ، قد تركت لليابان حرية العمل . ولمدة أربع سنوات ستتمكن ، وباتخاذها فقط الإحتياطات اللازمة لتهدئة قلق الأمريكيين ، من أن تحصل على ميزات ضخمة ، وكانت الصين بطبيعة الحال هى هدفها الرئيسى ، وإن لم تكن هى الهدف الوحيد : ففى عام ١٩١٨ سوف يمتد التوسع اليابانى كذلك إلى سيبيريا الشرقية .

ورغم أن هذه السياسة كانت موجهة ضد مصالح كل الدول العظمى الغربية ، فإن حكومة اليابان كانت لها مهارة إظهار نفسها بمظهر الشريك ، وحتى الحليف ، لدول الوفاق . وفى ذلك الصراع الموجود بين ألمانيا وفرنسا ، ومعها روسيا وبريطانيا العظمى ، إشتركت اليابان من أول الأمر ، وعرضت على بريطانيا العظمى ، فى ٨ أغسطس ١٩١٤ ، « عملاً مشتركا » محدوداً ، فى حقيقة الأمر ، بمنطقة الشرق الأقصى ، ومع ذلك فإن الأوساط الحكومية اليابانية لم تكن كلها مجمعة على نفس الشيء : ففى داخل المجلس المخصوص ، كان بعض الأعضاء ، وبخاصة من العسكريين ، يؤكدون تعاطفهم مع ألمانيا وإعتقادهم فى إنتصار الألمان . ولكن الوزارة التى كان يرأسها أوكوما ، وكذلك الامبراطور ، لم تلتفت لهذه المعارضة ، وعرضت الحكومة اليابانية مساعدتها على أساس التحالف الانجليزى اليابانى . والواقع أن نص معاهدة التحالف كان يهدف فقط حالة وقوع

صدام يحدث بشأن الشرق الأقصى ، وليس بشأن أوربا ، العرض اليابانى ، إذا كان من الممكن النظر اليه على أنه يتطابق مع « روح » التحالف ، الا أنه كان إذن وبالتأكيد يزيد عن مدى نصوصه . ولم تكن الحكومة الانجليزية شديدة التحمس ، إذ أنها رأت وبوضوح أن هذا التدخل سوف يسمح لليابان بأن تلعب دوراً هاماً للغاية فى الشرق الأقصى وفى المحيط الهادى ، ولأنها فكرت فى أنه يمكن للولايات المتحدة أن تتأثر من هذا التعاون الإنجليزى اليابانى ، ومع ذلك فإنها ، ونتيجة لرأى روسيا ، التى رأت فى ذلك وسيلة لضمان هدوئها فى الشرق الأقصى ، قنعت بالموافقة على إقتراح حكومة طوكيو ، ولذلك فإن اليابان دخلت إذن الحرب الى جانب دول الوفاق ، ولكن دون أن تفكر فى الاشتراك فى العمليات فى أوربا .

١ - السياسة اليابانية فى الصين :

كان لليابان ، باشتراكنها فى الحرب الأوربية ، هدفاً مباشراً هو الاستيلاء على الممتلكات الألمانية فى الصين وفى المحيط الهادى ، وفى يوم ١٥ أغسطس ١٩١٤ ، « طلبت » إلى ألمانيا أن تبعد بسرعة عن المياه الصينية سفن الحرب الألمانية ، وأن تسلم الى اليابانيين ، وقبل ١٥ سبتمبر « الأقليم المؤجر » فى كياو تشيو . وكان شكل المذكرة هو شكل نصيحة « ودية » وإن كانت قد إستخدمت تقريباً . ومن جديد ، ألفاظ الطلب الذى كانت ألمانيا قد تقدمت به ، فى عام ١٨٩٥ ، وقت إعادة النظر فى معاهدة سيمونوسيكى . ولما كانت الحكومة الألمانية لم تقدم أى رد قامت حكومة اليابان ، فى ٢٣ أغسطس ، بقطع العلاقات الدبلوماسية وإعلان الحرب . وقامت فى نفس الوقت ، ولكى تطمئن الولايات المتحدة ، بتأكيد أنه ليست لديها طموحات إقليمية وأنها ترغب فى أن تكون مجرد « حامية للسلام فى الشرق الأقصى » . وذكرت أن لديها النية ، عند نهاية الحرب ، فى أن تعيد للصين كياو تشيو والإقليم المؤجر .

وبدأت الحملة اليابانية على هذا الاقليم فى ٢٧ أغسطس ، وتمت عملية مهاجمة قاعدة تسينج تاو البحرية ، من البر والبحر فى نفس الوقت ، ونزلت

القوات اليابانية فى شانتونغ ، وفى أرض صينية ، وإحتلت خط السكك الحديدية الممتد من كياو تشيو الى تسينان ، والذى كان ملكاً لشركة ألمانية . وبعد شهرين من الحصار سلمت تسينج تاو ، يوم ٥ نوفمبر ، وتمت بعد ثلاثة أيام من ذلك عملية إحتلال كل الإقليم المؤجر . وفى نفس الوقت ، قامت القوات البحرية اليابانية ، فى شهر أكتوبر ، بالإستيلاء على الأرخبيلات الألمانية الموجودة فى المحيط الهادى ، إلى الشمال من خط الاستواء ، ـ أرخبيلات كارولينا ، وماريان ، ومارشال ـ ، بينما قامت القوات الأسترالية بالإسراع بالنزول فى الممتلكات الألمانية القريبة من غينيا الجديدة ، ووصلت حتى فى بعض النقاط إلى جزيرة ناورو ، إلى الجنوب من أرخبيل مارشال . وفى شهر نوفمبر ١٩١٤ ، كانت اليابان قد أنهت الحرب الخاصة بها .

ولم يكن هذا سوى مقدمة للمشروع الأساسى ، ـ وهو المشروع الذى كان يهدف الصين نفسها . وكانت اليابان ترغب أولاً فى أن تدعم ، وبواسطة معاهدة مع الصين ، وجود « منطقة نفوذ » لها فى منشوريا الجنوبية وفى منغوليا الداخلية ، أى فى المناطق التى كانت هدفا للإتفاق الروسى اليابانى عام ١٩١٢ . ولكنها كانت ترغب كذلك فى أن تفيد من التسهيلات التى تعطيها الحرب الأوربية من أجل أن تأخذ دوراً مسيطراً فى شئون الصين . فمن وجهة النظر الإقتصادية ، كان النصيب الذى حصلت عليه حتى ذلك الوقت فى إمتيازات المناجم والسكك الحديدية قليل القيمة بالنسبة لما كانت قد حصلت على الدول « الغربية » ، إذ أنه لم تكن لها الوسائل المالية الكافية . وكانت اللحظة مناسبة من أجل تعويض هذا التأخر ، وحتى من أجل الحصول على وضعية مسيطرة ، وكانت الحكومة اليابانية تعتقد فى أنها سوف تنجح ، ليس فقط بالإجراءات العادية للتنافس الإقتصادى ، ولكن أيضاً بالوسائل السياسية : ففكرت فى أن تمارس نفوذاً مباشراً على الإدارة الصينية وتمنح نفسها الميزات التى ستحصل عليها من وسائل توجيه عمل حكومة الصين .

وكانت وزارة أوكوما قد أعدت مشروعاتها منذ أن قامت بالإستيلاء على تسينج تاو . وكانت التعليمات قد أرسلت ، منذ يوم ٣ ديسمبر ١٩١٤ ، إلى الوزير اليابانى فى بكين . وبعد بضعة أيام ، قام كاتو ، وزير الخارجية ، وفى تصريح له

أمام الدايت ، برفع النقاب عن خططه . ورغم أن الوزارة كانت قد أعلنت ، منذ أربعة أشهر قبل ذلك ، نيتها فى أن تعيد للصين إقليم كياو تشيو ، أصر كاتو على أن اليابان لم تأخذ فى هذا الشأن أى « إلتزام » تجاه الصين أو تجاه الدول الأخرى . ومعنى ذلك أن عملية إعادة هذا الأقليم للصين سوف تتوقف على حسن نية الحكومة اليابانية . ولقد تسبب هذا التصريح ، فى الصين ، فى نشأة إحتجاجات ، وحتى فى شنغهاى بقيام حركة لمقاطعة السلع اليابانية . وطلب الرئيس يوان شى كاى ، إلى اليابان ، ولكى يرضى الرأى العام ، أن تقوم بسحب قواتها التى كانت قد أنزلتها فى الأراضى الصينية ، والتى لم يكن لوجودها أى مبرر مادامت العمليات العسكرية فى إقليم شانتونج قد إنتهت (٧ يناير ١٩١٥) . وكانت هذه فرصة يمكن لحكومة اليابان أن تبدأ فيها عملية هجوم دبلوماسى .

وفى ١٨ يناير ١٩١٥ ، سلم وزير اليابان فى بكين الى يوان شى كاى ، قائمة طويلة من المطالب ، كانت هى المطالب « الواحد والعشرين » ، والتى وزعتها المذكرة على ست مجموعات . وإن كانت الصين ترغب فى أن تحصل ، عند نهاية الحرب الأوربية ، على إستعادة الإقليم المؤجر ، فعليها أن توافق مسبقاً على هذه المطالب اليابانية .

وكان البعض من هذه المطالب يطبق عن بعض مناطق الصين ، والبعض الآخر له مدى عاماً .

وكانت المجموعة الأولى تهدف إقليم شانتونج ، ومنشوريا الجنوبية ، ومنغوليا الشرقية ، ومنطقة المعادن فى هان يى بنج فى الصين الوسطى ، وأخيراً إقليم فوكيان ، أى ذلك الجزء من الساحل الصينى الذى يواجه جزيرة فرموزا ، وفى إقليم شانتونج ، كان على الصين أن توافق مسبقاً على التسويات التى سوف يتم عقدها بين ألمانيا واليابان ، والتى تمكنها بهذه الطريقة من أن ترث حقوق ألمانيا فى شئون السكك الحديدية وإستغلال المعادن ، وعليها أن تعد بألا تتنازل ، لأية دول أخرى ، وحتى فى شكل إيجار ، عن أى جزء من هذا الإقليم . أما فى منشوريا ، فإن «إيجار » إقليم لياو تونج ، والذى كان لمدة خمسة وعشرين عاما ، فإنه سوف يمد إلى تسعة وتسعين عاما ، وكذلك الحال بالنسبة لعقد إمتياز خط سكة حديد جنوب منشوريا ، والذى كان مدته الأولى المقررة هى ثمانين عاما ويصبح من حق

اليابانيين أن يقيموا فى كل منشوريا الجنوبية ، وأن يشتروا هناك الأراضى ، ويقيموا مشروعات زراعية ، وتجارية وصناعية ، وستكون لهم نفس الحقوق فى منغوليا الشرقية ، أى فى المنطقة التى احتفظت بها الاتفاقية الروسية اليابانية عام ١٩١٢ للنفوذ اليابانى . وعلى الحكومة الصينية ألا تعطى أى عقد إمتياز للسكك الحديدية للأجانب ، فى هذه المنطقة ، دون أن تطلب الموافقة المسبقة على ذلك من اليابان . وفى الصين الوسطى ، ستصبح الشركة الصينية التى تقوم باستغلال مناجم هان يى بنج ، والتى تمتلك كذلك منشئات تعدنية كبرى فى هانيكو ، صينية يابانية ، وسيكون لها حق الأولوية فى عملية إستغلال المواد الخام فى كل المنطقة المجاورة . وفى منطقة فوكيان . كان على الصين أن تتعهد بألا تتنازل لدولة ثالثة عن أية قاعدة بحرية أو محطة للفحم ، وتعطى لرؤوس الأموال اليابانية حق الأولوية فى مشروعات الأشغال العامة وفى عمليات إستغلال المناجم ، وأخيراً تمنح اليابان عقد إمتياز السكك الحديدية التى سوف تربط هذه المنطقة بالمنطقة الوسطى من وادى يانج تسى (أو — تشانج) .

وبالإجمال ، فان اليابان كانت ترغب فى أن « تستعمر » منشوريا الجنوبية وكذلك الجزء الشرقى من منغوليا الداخلية ، وتحصل على وضعية مميزة فى إقليمى شانتونج وفوكيان ، وهما اللذان سيصبحان « منطقة نفوذ » يابانية . وكانت ترغب كذلك فى أن تضمن ، وبسيطرتها على عملية إستغلال المناجم فى الصين الوسطى ، حصولها على الفحم وخام الحديد التى كانت فى حاجة اليها .

أما المجموعة الثانية من « المطالب » فكان لها مدى أكثر إتساعاً من ذلك . فعلى الصين أن تعد بأنها لن تتصرف ، وفى صالح أى دولة ثالثة ، فى أى نقطة من النقط الواقعة على ساحل الصين : وكان هذا يمثل إحتياطاً يؤخذ ضد الطموحات المقبلة « للغربيين » . وعليها كذلك أن تمنح اليابانيين إمتيازات ، تم تعديدها فى « المجموعة الخامسة » من هذه المطالب : فيكون لهم الحق فى شراء الأراضى فى الصين الداخلية من أجل إنشاء المدارس أو المستشفيات ، وسيقدمون للإدارة الصينية المستشارين التقنيين ، وللجيش الصينى المدربين ، وللشرطة الصينية ضباطها . وقال الصينيون إن هذه « المجموعة الخامسة » كانت ستعطى اليابان فى الصين « وضعية مشابهة لوضعية بريطانيا العظمى فى مصر » . ولكن فى حقيقة الأمر ، كانت التعليمات التى أرسلتها حكومة طوكيو إلى وزيرها فى بكين

تشتمل على نوع من التمييز : فالمطالب الموجودة فى هذه المجموعة لن تتحقق الا « فى مستقبل قريب أو بعيد » ، بينما كان من الضرورى أن تحصل الطلبات الأخرى على تطبيق ، و « دون تأخير » .

ولقد ذكر وزير الولايات المتحدة فى بكين أن خطة اليابان لم تكن تسعى إلى القيام بعمليات ضم إقليمية . ولكنها كانت تحاول « وضع دولة الصين فى وضعية التبعية » .

وهل كان فى وسع حكومة الصين أن ترفض التفاوض ؟ لم يكن يوان شى كاى يجرؤ على ذلك ، إذ أنه كان يخشى من أن يقوم الجمهوريون الصينيون اللاجئين إلى اليابان بعد قمع ثورة ١٩١٣ بالحصول على تأييد الحكومة اليابانية . ولذلك فإنه وافق على التفاوض ، ولكنه أطال فى أمد هذه المفاوضات ، وبأمل أن يحصل فى أثناء ذلك الوقت على تأييد دبلوماسى من جانب الولايات المتحدة . ولكن هذا الأمل لم يتحقق . فمالاشك فيه أن حكومة واشنطون قد أرسلت ، فى يوم ١٣ مارس ١٩١٥ ، مذكرة إلى طوكيو . ولكن ، ما هو مضمونها ؟ لقد إعترف فيها بوجود « علاقات خاصة » بين اليابان ، وبين منشوريا الجنوبية ، ومنغوليا الشرقية وإقليم شانتونج ، وهى لا تعارض إلا فيما يتعلق بالطلبات الخاصة بفوكيان ، إذ أنها تنتهك مبدأ «الباب المفتوح» ، وكذلك على طلبات «المجموعة الخامسة» إذ أنها تعتدى على إستقلال الصين ، ولذلك فإنها إقتصرت على تحذير اليابان من « المشاعر المعادية » التى سوف تتسبب فيها هذه المطالب فى الصين . ولذلك فإنه كان تحذيراً وبدون صدى .

ولذلك فإنه لم يكن فى وسع حكومة الصين أن ترفض المذكرة اليابانية رفضاً كاملا . وحاول يوان بنوع خاص أن يحصل على التخلى عن المطالب ذات المدى العام ، مادامت الولايات المتحدة كانت تعطيه الحق بالنسبة اليها ، ولكنه كان يستعد للتنازل فيما يتعلق ببقية المسائل . ولكن الرأى العام كان يدفعه إلى المقاومة . ولقد ظهرت فى الأوساط السياسية فى الصين ، وحتى عند بورجوازية رجال الأعمال ، حركة رد فعل قومى ووطنى . وقامت الصحافة الصينية بفضح نيات اليابان ، وبكل حماس . فهل كانت هذه المقاومة غير المتوقعة هى التى أجبرت حكومة اليابان على تقليل حدة مطالبها ؟ وفى يوم ١٧ أبريل ، تخلى

المفاوضون اليابانيون عن بعض مطالبهم ، ولكن بشرط قبول كل المطالب الأخرى[1] ، ولما لم يصلوا إلى هدفهم ، قرروا إستخدام وسائل أقوى . ففى يوم ٧ مايو ١٩١٥ ، قدم اليابانيون إنذاراً يطالبون بالقبول السريع للمطالب ، وباستثناء « المجموعة الخامسة » ، التى « يتم الإحتفاظ بها لمفاوضات لاحقة » . ولم تترك تحركات القوات اليابانية فى منشوريا وفى شانتونج ، وظهور السفن الحربية أمام آموى وفوتشيو أى شك فى نيات حكومة طوكيو . ولذلك فإن يوان شى كان قد إضطر للموافقة ، فى يوم ٨ مايو .

وجاءت الإتفاقيات الصينية اليابانية ، فى ٢٥ مايو ١٩١٥ ، لكى تسجل المطالب اليابانية فيما يتعلق بإقليم شانتونج ، ومنشوريا الجنوبية ، ومنغوليا الداخلية الشرقية ، ومناجم الصين الوسطى وإقليم فوكيان . وفى مذكرة مرفقة ، وعدت اليابان بأن تعيد للصين ، وعند نهاية الحرب الأوربية ، الأقليم المؤجر فى كياوتشيو ، وبشرط أن تحصل على إقليم مؤجر اخر فى موقع يتم تحديده فيما بعد . ولذلك ، فإن للسياسة اليابانية لم تحصل على تحقيق كامل لبرنامجها ، مادامت تخلت عن الفقرات التى كانت تمثل تهديداً مباشراً للسيادة الصينية . ومع ذلك ، فإن الميزات التى حصلت عليها كانت تعطيها فى إمبراطورية الصين مركزاً أكثر قوة من أى مركز لأية دولة عظمى أخرى ، وحتى بريطانيا العظمى ، مادام نفوذها الذى كان منحصراً حتى ذلك الوقت داخل نطاق منشوريا وحدها ، قد إمتد الآن إلى شانتونج وإلى فوكيان .

فهل معنى ذلك أن هذا النجاح لم تكن له أخطار ؟ لقد إعتبرت إتفاقيات ٢٥ مايو ١٩١٥ فى الصين على أنها « مخجلة » وأخذت الإحتجاجات حماساً كبيراً . وقام رؤساء هذه الحركة بتنظيم عمليات لجمع الأموال اللازمة من أجل تنظيم الدفاع الوطنى ، وجعل الصين فى حالة تسمح لها بأن تقاوم المطالب

---

(١) كانت التنازلات التى قدمها اليابانيون هى التالية : فى منغوليا الداخلية ، يحصلون على الحق فى الاقامة والاتجار فى بعض المدن فقط ، وليس فى جميع أنحاء البلاد . وتنازلوا عن الحق فى الأولوية بالنسبة لعمليات استغلال المناجم (الجديدة) فى منطقة هان لى ينج وأخيرا ، فان عملية منح عقود امتياز بشأن السكك الحديدية الى الجنوب من يانج تسى (فوكيان) تخضع لموافقة بقية الدول العظمى الأخرى ، وهى اضافة كانت هدف المحافظة على المصالح الانجليزية .

الجديدة ، وقرروا مقاطعة السلع والمصارف اليابانية . ولم تكن هذه الإجراءات ، فى حد ذاتها ، لها فاعلية كبيرة ، ولكنها كانت مظاهر لحالة فكرية جديدة : فلن يكون من باب الصدفة وبالنسبة للمستقبل أن تتجه هذه الحركة للمد « الوطنى » فى الصين فى أول الأمر ضد اليابان .

ومع ذلك ، فإن حركة المقاومة الصينية للضغط اليابانى لاتتعدى كثيراً مرحلة المظاهرات الشفهية ، وفى خريف عام ١٩١٥ ، تقع الصين من جديد فى أزمة داخلية ، سوف تعطى لليابان فرصاً جديدة من أجل زيادة مجهودها الخاص بالتوسع .

٣ – الأزمة الداخلية فى الصين

وكانت نقطة بداية هذه الأزمة الجديدة هى السياسة الشخصية ليوان شى كاى . فلقد حاول رئيس الجمهورية أن يستغل حركة الإحتجاجات الوطنية فى مصلحته الشخصية . وأعلن فى رسالة وجهها إلى الأمة أنه إذا كانت الصين قد إضطرت إلى الموافقة على مطالب اليابان فإن ذلك كان يرجع إلى أنه لم يكن لها حكومة قوية . وإنتشرت حملة لجمع الإلتماسات ، نظمها كبار الموظفين ، ونشرت فكرة إعادة الملكية فى صالح يوان شى كاى لإنقاذ إستقلال الصين . ورغم أن دول الوفاق قد حذرت الرئيس من أخطار الإضطرابات الداخلية ونصحته بأن يتراجع عن فكرته ، فإن يوان أصر على ما كان يضمر . ووصل ، فى شهر ديسمبر ١٩١٥ إلى ما كان يرغب : فلقد منحته الجمعية الإستشارية ، والتى كان من المفروض أنها ، منذ عام ١٩١٤ ، تمثل رأى البلاد ، فى غياب المجلس التشريعى الذى لم يجتمع أبداً ، العرش الإمبراطورى . ووافق يوان على ذلك . وربما كان يرغب فى التغلب على عداء فرنسا ، وإنجلترا ، وروسيا عن طريق إدخال الصين إلى الحرب إلى جانب دول الوفاق ، إذا ما وافقت هذه الدول على الإعتراف بسلطته ؟ ولكن هذه السلطة كانت من يومها ضعيفة : فلقد قام خصوم إعادة الملكية ، عند نهاية شهر ديسمبر ١٩١٥ ، بتنظيم حركة تمرد فى إقليم يونان ، مقر الحركة الجمهورية فى عام ١٩١١ ، وفى الأقاليم المجاورة . وحصلت الحكومة الثورية التى تشكلت فى كانتون على مساعدة الجنرالات الذين

كانوا ينافسون يوان شي كاى ، وهو الذى كانت المصارف « الغربية » قد رفضت أن تقدم له قرضاً ، فأصبح عاجزاً عن القضاء على حركة التمرد . وفى ٢٣ مارس ١٩١٦ ، إضطر يوان إلى الرضوخ : فأعلن أنه يتنازل عن لقب الإمبراطور . ولكن حركة الثورة لم تكف ، وقضى بشكل كامل على كل سلطة ليوان تقريباً ، قبل أن يأتى موته المفاجىء ، فى ٦ يونيو ١٩١٦ ، لكى يضع حداً لهذا الصراع .

ولم تعط وفاة يوان هدوءاً إلا لفترة بضعة أسابيع . وذلك أن نائب رئيس الجمهورية لى يوان هونغ ، ــ والذى كان القائد السابق للجيش الجمهورى أثناء الحرب الأهلية فى عام ١٩١١ ، وصل الى الرئاسة ، فقرر أن يعيد العمل بدستور عام ١٩١٢ ، ويدعو « المجلس الوطنى » الذى كان يوان قد حله فى عام ١٩١٣ . ولذلك فإن النظام الجمهورى عاد من جديد . ولكن ، منذ إجتماع البرلمان ، أول أغسطس ١٩١٦ ، دخل أعضاء الكومنتانج ، والذين كانوا يشكلون أغلبية المجلس ، فى صدام مع رئيس الوزراء ، الجنرال توان كى جوى ، مؤيدين فى ذلك بأغلبية حكام الأقاليم . وكانت عملية صراع بين الرؤساء الجمهوريين ، والذين كانوا يرغبون فى إخضاع القادة العسكريين لإشرافهم ، وبين « حزب الجنرالات » والذى كان لايرغب فى الموافقة على سيطرة البرلمان ، ــ بين إتجاه « الصين الفتاة » ، وأنصار الطرق الأوتوقراطية التقليدية . وكان الموقف يشبه إلى حد كبير ذلك الموقف الذى كان موجوداً فى عام ١٩١٢ ، وإستمر لمدة عدة أشهر ، سواء بالنسبة للمسألة المالية ، أو بالنسبة للمشكلة الدستورية .

ورفض البرلمان أن يوافق للوزارة على التصريح بالتعاقد على قرض خارجى ، ولم يوافق على تعديل الدستور بفقرات تعطى للسلطة التفيذية إستقلالا أكبر .

وأخيراً، نشبت الأزمة فى شهر مايو ١٩١٧ : فكان البرلمان يرغب فى إجبار رئيس الوزراء على الإنسحاب ، أما توان فإنه حافظ على موقفه ، رغم أن كل الوزراء ، وفيما عدا وزير واحد فقط ، تخلوا عنه ، وكان يرغب فى حل البرلمان . وحاول رئيس الجمهورية أن يتدخل ، فعزل رئيس الوزراء ، ولكن الجنرالات حكام الأقاليم شكلوا حكومة ثورية فى تيان تسين . وهذا التهديد أجبر الرئيس على أن يحل البرلمان ، فى ١١ يونيو .

فلم يعد فى الصين إذن وزارة ، ولا برلمان ، أنها الفوضى فى أجلى معانيها .
وحاول الرئيس أن يجد وسيطاً يعمل من أجل تهدئة الصدام الموجود بينه وبين مجموعة الجنرالات ، فإستدعى الجنرال تشانغ هيون . ولكن هذه المحاولة عملت على زيادة الخلافات ، إذ أن تشانغ هيون أفاد من مهمته لكى يقوم ، فى يوم ٣٠ يونيو ، بعمل إنقلاب ، وأعاد أسرة المانشو ، ووجد الإمبراطور الصغير نفسه ، وهو الذى كان قد تنازل عن العرش فى شهر فبراير ١٩١٢ ، وإن كان قد إستمر فى المعيشة فى القصر الإمبراطورى فى بكين ، فجأة ، وقد عاد من جديد إلى العرش الإمبراطورى . ولكنه لم يبق عليه سوى مدة خمسة عشر يوماً ، إذ أن مجموعة الجنرالات رفضت الموافقة على إعادة النظام الإمبراطورى ، وقصفت بكين بالمدفعية ، وأجبرت تشانغ هيون على الفرار ، وفى يوم ١٤ يوليو ، كان الجنرال توان قد سيطر على العاصمة ، أما الرئيس لى فإنه إستقال من منصبه .

وكان هذا إنتصاراً « لحزب الجنرالات » ، ولكنه كان كذلك بداية لأزمة جديدة ، أكثر خطورة عن سابقتها ، إذ أنها كانت تهدد وحدة الصين . وبينما كان توان ومجموعته ينظمون الحكومة فى بكين ، كان أعضاء الكومنتانج الذين كانوا قد شاركوا فى البرلمان الذى حل يهربون إلى شنغهاى وإلى كانتون ، ويرفضون بطبيعة الحال الخضوع للسلطة الجديدة . وفى يوم ٢٩ سبتمبر ١٩١٧ ، صدر مرسوم جمهورى يأمر بإلقاء القبض على رئيسهم ، صن يات سن ، وإن كانت هذه العملية مجرد رمزية .

لقد بدأ الإنقسام ، والذى سوف يستمر لمدة عشر سنوات وهذا الصدام بين « الصين الفتاة » وبين « العسكريين » ، سيزيدة من خطورة ذلك العداء القديم بين الصين الشمالية والصين الجنوبية ، وينتهى به الأمر إلى تحطيم الوحدة الصينية ، وإلى حرب أهلية جديدة . وفى شهر أكتوبر ١٩١٧ ، بدأت العمليات الحربية .

وفى ١٧ يناير ١٩١٨ ، قرر الرؤساء « الجنوبيون » تشكيل حكومة مستقلة . وفى يوم ٣١ يناير ، وجهت حكومة بكين إلى كونفديرالية الجنوب إعلاناً للحرب ، ولقد إستمرت الحرب دون الوصول إلى موقف حاسم ، وحتى تم عند نهاية عام ١٩١٨ أمر عقد هدنة مؤقتة ، من أجل السماح للصين بأن تقدم مطالبها إلى مؤتمر الصلح . ولكن صراع الأفكار يستمر وينضج أكثر ، مع طول

مدة الحرب : فحكومة الجنوب تقع تحت سيطرة جنرالاتها ، ويستقيل صن يات سن ، فى شهر مايو ١٩١٨ ، إذ أنه شعر بعدم قدرته على إعادة « فرملة » « الإتجاه العسكرى » .

وهذه الأزمة الصينية كانت تعمل فى صالح المصالح اليابانية المباشرة ، وقامت اليابان بالإفادة من الحرب الأهلية وعرضت معونتها على حكومة بكين ، — وهى الحكومة « الشرعية » الوحيدة فى أعين الدول العظمى ، — ضد « ثوار » الجنوب ، وكانت ترغب فى الحصول على ثمن هذه الخدمة . ولما كانت الحالة المالية لليابان مزدهرة ، نتيجة للحرب العالمية والمكاسب التى نتجت عنها بالنسبة للتجارة وللإنتاج الصناعى اليابانى ، فإن مجموعة من رجال المصارف اليابانية عرضت أمر تقديم قروض لحكومة بكين ، مفيدة فى ذلك من عملية إختفاء الكونسورتيوم الدولى ، الذى شتته الحرب . وعرضت ، فى شهر أبريل ١٩١٨ ، قرضاً يبلغ ٢٠ مليون ين ، وفى شهر يونيو ٣٠ مليون ، وفى شهر أكتوبر ٨٠ مليون ، وقدمت قروض إخرى عن طريق المصارف اليابانية ، وبنوع خاص عن طريق مصرف ميتسوى ، إلى الأقاليم الصينية ، وفى المجموع ، بلغت هذه القروض اليابانية ، أثناء عام ١٩١٨ ، على مايبدو ، ٢٤٦ مليون ين ، أى مايزيد على ٦١٠ مليون فرنك — ذهب .

ومنحت اليابان لنفسها ، وكضمان ، حصيلة ضريبة الطباق وحصيلة ضريبة إستغلال الغابات فى منشوريا الشمالية ، كما عهدت لنفسها أيضاً بعقود إمتياز لإنشاء سكك حديدية فى منشوريا الوسطى ، حول كيرين ، وفى منطقة جيهول ، وحصلت فى ٢٤ سبتمبر ١٩١٨ على أن يتم إستغلال خط السكة الحديدية الألمانى السابق فى شانتونج (من كياو تشيو إلى تسينان) بواسطة شركة صينية يابانية . وعلاوة على ذلك ، عرضت على حكومة بكين معونتها من أجل مساعدتها فى الحرب ضد « الجنوبيين » وفى ٢٥ مارس ١٩١٨ حدد تبادل للمذكرات شروط هذا التعاون : فستحصل الصين الشمالية على إمدادات من الأسلحة ، تدفع أثمانها من نقود القرض ، ولكنها توافق على وجود مدربين يابانيين فى جيشها . وفى ١٦ مايو ١٩١٨ ، تم التوقيع على إتفاقية عسكرية . صينية يابانية ، تنبأت بتعاون مسلح من أجل تحاشى إمكانية إنشاء منطقة « نفوذ

ألمانى » فى الأقاليم الروسية فى الشرق الأقصى . وهكذا نجد أن السياسة اليابانية قد حققت ، وعلى أجزاء ، بعض المطالب التى كانت مفاوضات عام ١٩١٥ قد تركتها معلقة ، وكتبت إحدى الصحف اليابانية : « إن مصير الصين فى المستقبل يعتمد بكامله على اليابان » .

٣ - اليابان ودول الوفاق :

كانت زيادة النفوذ اليابانى فى الصين حدثاً ضخماً ، من وجهة النظر الدولية . ففى أثناء المفاوضات التى كانت قد إنتهت بعد الإتفاقيات الصينية اليابانية فى شهر مايو ١٩١٥ ، لم تعارض الدول العظمى سياسة اليابان بدرجة فعالة ، ورجع ذلك إلى أن بريطانيا العظمى وروسيا وفرنسا كانت مشغولة تماما بالحرب الدائرة فى أوربا . وإكتفت الولايات المتحدة بأن تعلن ، وبمذكرة ١١ مايو ١٩١٥ ، أنها لن تعترف أبداً بمعاهدات قد تكون متعارضة مع الحقوق التى يمتلكها الرعايا الأمريكيون ، أو التى قد تحمل أى جزر « للوحدة الإقليمية أو الإدارية للصين ، أو لمبدأ « الباب المفتوح » وللمساوة التجارية بين كل الأمم » . وكان هذا الإحتجاج بدون فاعلية فى ذلك الوقت ، وإن كان يحتاط من أجل المستقبل . ولذلك فإنه كان على حكومة اليابان إذن أن تفكر فى الحالة التى سوف تحصل فيها الولايات المتحدة ، وبعد نهاية الحرب فى أوربا ، على تأييد الدول العظمى الأوربية . ألن تكون مهددة عندئذ بفقد المركز المميز الذى كانت قد حصلت عليه ؟ ويكفى هذا الخوف لشرح كل المجهود الدبلوماسى لليابان فيما بين عامى ١٩١٥ و ١٩١٨ .

ولقد عملت الدبلوماسية اليابانية فى أول الأمر على أن تحصل على موافقة دول الوفاق . وبدأت إتصالاتها الأولى مع روسيا . فمنذ شهر يوليو ١٩١٥ ، عبر بعض رجال السياسة اليابانيين ، ومن بينهم الأمير ياماجاتا Yamagata عن رأى يقول بأنه من الضرورى أن يتم الأعتراف من جانب روسيا بالوضعية الجديدة التى حصلت عليها اليابان فى الشرق الأقصى . ولم يكن فى وسع حكومة روسيا أن ترفض ذلك ، خاصة وأن الإنتصارات الألمانية فى عام ١٩١٥ كانت قد جعلتها مشغولة بأخطر الصعوبات . ألم تكن قد أجبرت على أن تسحب صوب معركة

أوربا القوات التى كانت قد تركتها حتى ذلك الوقت فى ممتلكاتها المطلة على المحيط الهادى ، وتعرى حتى فلاديفوستك ؟ ألم تكن محتاجة كذلك إلى أن تشترى من الصناعة اليابانية الذخائر والمهمات الحربية ؟ ولذلك فإن سازونوف Sazonoff ، وزير الخارجية ، رأى ، فى شهر سبتمبر ١٩١٥ ، أن إتفاقا مع اليابان كان نافعاً من أجل أن يضمن لروسيا « أمن الشرق الأقصى » . ولقد فكرت الأوساط السياسية اليابانية ، فى بداية عام ١٩١٦ ، فى أن تحصل من روسيا على معاهدة تحالف ، يمكنها أن تحميهم ، بعد نهاية الحرب الأوربية ، ضد عودة هجوم الولايات المتحدة ، ولكنهم لم يكونوا متفقين على مدى مثل هذه التحالف ، وفيما بين أعضاء « الجنرو » ، فكر البعض فى صيغة تجمع بين اليابان وبين روسيا وألمانيا فى نفس الوقت : وكان فى وسع محاولات الصلح المنفرد ، التى تكررت فى هذه الفترة من جانب الحكومة الألمانية لدى بلاط روسيا ، أن تعطى لهذه السياسة مظهراً مجسداً[1] . ولكن أوكوما ، رئيس الوزراء ، وكاتو ، وزير الخارجية ، أبعدا هذه الإمكانية ، سواء لأنهم كانوا لا يعتقدون فى أمر الصلح المنفرد الألمانى الروسي ، أو لأنهم كانوا يفضلون أن تظل هناك بين ألمانيا وروسيا روح عداء تجعل أمر تأييد اليابان أمراً أكثر من ضرورى بالنسبة للروس ، وكانوا لايفكرون إلا فى عقد تحالف مع روسيا وحدها . وكانت وجهة نظرهم هى التى تم إقرارها فى نهاية الأمر .

وتم التوقيع على الاتفاق فى ٣ يوليو ١٩١٦ ، وفى المعاهدة المعلنة، وعدت الدولتان ، وبعد تأكيدهما لإتفاقيات عام ١٩٠٧ ، و ١٩١٠ ، و ١٩١٢ ، بعدم الدخول فى أى « إرتباط سياسى » قد يوجه ضد واحدة منهما ، وأن تتشاورا إذا ما كانت حقوقهم الإقليمية أو « مصالحهم الخاصة » فى الشرق الأقصى تتعرض لتهديد : وبالإجمال فلم يكن فى هذا أى شىء جديد ، ولكنه تم عقد تحالف دفاعى ، بمواد سرية ، فسوف تتفاهم الدولتان على الإجراءات التى

---

(١) فى شهر أبريل ١٩١٦ ، قام هيج ستينس ، الذى أرسلته الحكومة الألمانية فى مهمة الى استكهولم ، باقتراح « تبادل وجهات النظر » ، بين ألمانيا ، وروسيا واليابان ، بشأن مسألة الصلح ، انظر : O. BEKER P. 46

تتخذ « من أجل إنقاذ الصين من سيطرة دولة ثالثة ، أيا كانت هذه الدولة ، والتى ستكون معادية لروسيا أو لليابان » . وإذا قامت هذه الدولة الثالثة بإعلان الحرب على إحدى الدولتين ، فستقدمان لبعضهما مساعدة مسلحة . ومع ذلك ، فإن هذه المعونة العسكرية كانت تخضع لتحفظ : « فلن يكون على كل من الطرفين الساميين المتعاقدين أن يقدم لحليفه المعونة العسكرية المنصوص عليها ... إلا بعد أن يضمن ، من جانب حلفائه معونة تتمشى مع خطورة الصدام الموجود » وكانت هذه التعهدات تسرى لمدة خمس سنوات ، فضد من كانت موجهة ؟ ضد ألمانيا ، بلا شك ، التى كانت سترغب بطبيعة الحال ، فى حالة إنتصارها فى أوربا ، فى أن تستعيد « إقليمها المؤجر » فى كياو تشيو ، ونفوذها فى شانتونج ، ولكن كذلك ضد الولايات المتحدة ، وحتى إذا ما دعت الضرورة ، ضد إنجلترا ، وكانت هذه ، على الأقل هى طريقة تفسير الرأى العام اليابانى لها ، والذى كان يعتبر ، ودون معرفة وجود مواد سرية أن التعاون مع روسيا كان يضمن لليابان تحقيق أهدافها فى الصين .

ومع ذلك ، فإن الضمانة لم تبد كافية ، بالنسبة للحكومة اليابانية ، وحين أصبح ، فى بداية عام ١٩١٧ ، دخول الولايات المتحدة الحرب الأوربية أمراً وشيك الوقوع ، وفكرة دول الوفاق كذلك فى أمر إدخال الصين إلى الحرب ، رغبت الحكومة اليابانية الجديدة (كان تيروشى Terauchi قد حل محل أوكوبا فى شهر أكتوبر ١٩١٦) فى « ضمان موقف اليابان فى مؤتمر الصلح المقبل » ، وذلك عن طريق حصولها على أن يتم الإعتراف بحقوقها على شانتونج وعلى جزر المحيط الهادى مسبقاً ، ليس فقط من جانب روسيا ، ولكن كذلك من جانب بريطانيا العظمى وفرنسا . وسنحت الفرصة حين أبلغت الحكومة الروسية اليابان بالإتفاقية السرية ، التى كانت قد عقدتها مع بريطانيا العظمى وفرنسا ، بشأن مسألة المضايق وإستانبول ، وطلبت إليها أن توافق عليها . وفى نظير موافقتها على « أهداف الحرب » هذه ، ذكرت اليابان أن الأهداف الخاصة بها : فهى ترغب فى أن تحصل من ألمانيا ، وقت عقد مؤتمر الصلح ، على تنازل عن « حقوقها ومصالحها الخاصة » فى شانتونج وفى جزر المحيط الهادى إلى شمال خط الإستواء ، وهى تعتمد على تأييد الدول العظمى الثلاث لها فى ذلك .

وإستملت من إنجلترا ، فى يوم ١٦ فبراير ، ومن فرنسا ، فى أول مارس ، ومن روسيا فى ٣ مارس ، إجابات مواتية ، ظلت سرية ، وستكون سهولة حصول اليابان على هذا النجاح الدبلوماسى أمراً مثيراً للدهشة ، إذا لم نأخذ فى إعتبارنا موقف بريطانيا العظمى ، والذى كان مهدداً للغاية بحرب الغواصات الألمانية ، وبشكل جعلها تحتاج إلى معونة الأسطول التجارى اليابانى وتفكر حتى فى مساعدة مجموعة بحرية من قاذفات الطوربيد اليابانية لها فى البحر المتوسط[1] .

وبمجرد إتمام هذا العمل الدبلوماسى ، تعرض للإنهيار ، فى جزئه الأكبر ، وتتالت مباشرة ثلاثة أحداث ، لكى تغير معطيات السياسة الخارجية لليابان . سقوط النظام القيصرى ، فى ١٥ مارس ، — مع الأزمة التى تنشب ، يوم ٥ مايو ، داخل الحكومة الروسية المؤقتة ، والتى تنتهى ، بعد عشرة أيام من ذلك ، إلى استقالة ميليوكوف Milioukeff وزير الخارجية — مع الرغبة المؤكدة من جانب الحكومة الروسية الجديدة فى التخلى عن الإتفاقيات السرية التى عقدها القيصر كانت كلها تمثل ، بالنسبة للحكومة اليابانية ، فشل الآمال التى كانت تعلقها على التحالف الروسى . ودخول الولايات المتحدة ، يوم ٢ أبريل ، إلى الحرب ، أثار قلقها ، إذ أنه أصبح عليها أن تنتظر ملاقاة معارضة من جانب السياسة الأمريكية ، فى وقت التسويات ، وأخيرا ، فإن الصين نفسها قد أصبحت دولة محاربة ، فى يوم ١٤ أغسطس ١٩١٧[2] .

وكانت مسألة تدخل الصين مطروحة ، منذ شهر فبراير ١٩١٧ ، بدافع من وزير الولايات المتحدة فى بكين ، والذى كان قد عمل فى هذه المسألة بسرعة كبيرة . وكانت فرنسا وبريطانيا العظمى ترحبان بذلك ، إذ أنهما كانتا تأملان فى التمكن من تجنيد عمال فى الصين ، وفى مصادرة السفن التجارية الألمانية التى كانت ملتجئة إلى الموانى الصينية فكان فى وسع هذه الميزات أن تخفف بعض

---

(١) كان هذا السبب الثانى مقررا ، تبعا لتصريح ألقاه لويد جورج ، فى مجلس الأربعة ، فى شهر أبريل ١٩١٩

(٢) الدراسة المفصلة عن المفاوضات التى سبقت دخول الصين الى الحرب قام بها :

LA FARGE, China and the World War

وبخاصة فى الفصل الخامس ، ورجع فيه الى الوثائق الأمريكية .

الشيء أزمة الأيدى العاملة ، والحمولة . ولكن الحكومة الصينية بنوع خاص ، وفى شخص الجنرال نوان وحزبه هى التى كانت تأمل فى الدخول إلى الحرب . فكان توان يأمل فى أن يحصل من الدول العظمى ، وفى نظير هذا القرار ، على ميزات مالية وكان يعتقد كذلك فى أن صفته كرئيس حكومة محاربة ، سوف تعطيه المزيد من الهيبة ، وبالإجمال ، فإنه حاول أن يدعم مركزه السياسى ، ما صن يات سن ، فإنه على العكس من ذلك ، أظهر خطورة هذا التدخل والتى يمكنها أن تزيد من حدة الإنقسام ، خاصة وأن المسلمين الصينيين كانوا معادين لدول الوفاق . وكان الرأى العام الصينى « وبخاصة فى أوساط التجار ، لا يرغب فى الإشتراك فى الحرب . وكانت المسألة قد تحولت إلى فرصة للنضال بين الوزارة وبين البرلمان ، وتم فقط بعد حل البرلمان ، وإنقلاب ١٤ يوليو ١٩١٧ فى بكين ، أن قام توان ، ومن نفسه وحده ، بتقرير إعلان أمر الحرب على ألمانيا . وفى هذا الوقت ، لم تكن الدول العظمى فى الوفاق ، تأمل فى ذلك ، إذ أنها فهمت أن مثل هذا القرار لن يؤدى إلا إلى زيادة خطورة الحرب الأهلية

ولقد ظلت مسألة إشتراك الصين فى الحرب مجرد مسألة إسمية[1] ، ولكنها كانت ، بالنسبة لليابان ، سبباً للقلق ، مادامت الصين أصبح فى وسعها أن تشارك فى مؤتمر الصلح وتدافع فيه عن حقوقها .

٤ - اليابان والولايات المتحدة :

أصبح على السياسة اليابانية إذن ، بعد عجز روسيا ، ودخول الولايات المتحدة إلى الحرب الأوربية ، وتدخل الصين ، أن توائم نفسها مع هذا الموقف الجديد . ولم يكن هذا الوضع مخيفاً بالنسبة للمصالح المباشرة لليابان ، إذ أن الولايات المتحدة ، والتى كانت مشغولة بمجهودها فى أوربا ، كانت تنظر إلى شئون الشرق

---

(١) كانت الميزة الوحيدة التى حصلت عليها حكومة الصين ، هى ميزة مالية ، فلقد سمحت لها الحكومات المتحالفة والمشاركة ، فى ٨ سبتمبر ١٩١٧ ، بزيادة التعريفة الجمركية الى نسبة ٥٪ وأن توقف ، ولمدة خمس سنوات ، المدفوعات المفروضة عليها باسم « مخصصات البوكسر » طبقا لمعاهدة (٢٤ مليون دولار فى السنة)

الأقصى نظرات بعيدة ، وكانت فى حاجة إلى هدوء فى هذا المجال . ولكنه كان من الممكن أن يصبح مخيفاً بعد ذلك ، مادامت الحكومة الأمريكية سوف تنشىء ، ومن أجل إحتياجات الحرب الأوربية ، قوات عسكرية وبحرية ، يمكنها عند الضرورة إستخدامها ، بعد ذلك ، ضد اليابانيين . ولذلك ، فإن هدف الدبلوماسية اليابانية كان يتمثل فى ضرورة الإفادة من الظروف من أجل أن تحصل من الولايات المتحدة ، ومباشرة . على الإعتراف « بموقفها المسيطر » فى الصين ، وبأمل أن ينفع هذا الإتفاق فى حمايتها ، فيما بعد ، ضد عودة هجوم السياسة الأمريكية .

وبهذه النية ، أرسلت حكومة طوكيو ، فى شهر سبتمبر ١٩١٧ ، إلى واشنطون سفيراً فوق العادة ، هو الفيكونت إيشى Ishii ، التى كلف رسمياً بأن يبحث مع الحكومة الأمريكية أمر المعونة التى يمكن للبحرية اليابانية أن تعطيها الولايات المتحدة ، ولشركائها ، فى الحرب ضد ألمانيا ، ولكن كان عليه بنوع خاص أن « يتناول » المسألة الصينية . ولقد لقيت البعثة اليابانية ترحيباً ضخماً ، خاصة وأن وزراة الخارجية الأمريكية كانت تخشى من إمكانية وجود مفاوضات سرية بين اليابان وألمانيا ، وكانت ترغب فى أن تحصن نفسها مسبقاً ضد هذه الإمكانية . ولذلك فإنه لم يكن من الصعب أمر بدأ المحادثات .

وبعد مقابلة مع الرئيس ويلسون ، الذى إقتصر على القول بأن السياسة الأمريكية ترغب فقط فى المحافظة على « الباب المفتوح » ، فى الصين ، ويأسف للإتجاه صوب إنشاء « مناطق نفوذ » ، أخذ إيشى فى التفاوض مع وزير الدولة لانسينج Lansing . وأخذ ، كأساس للتفاوض ، تلك المذكرة ، والتى كانت وزارة الخارجية الأمريكية قد ذكرت فيها ، وفى شهر مارس ١٩١٥ ، أنه يمكن لليابان ، وبسبب موقعها الجغرافى ، أن تحتفظ مع الصين « بعلاقات خاصة » . فهل توافق الحكومة الأمريكية على أن تعطى لهذا التقييم شكلا رسمياً ؟ فأبدى لانسينج ملاحظة بأن اليابان كانت تعمل على أن تحصل فى الشرق الأقصى على سيطرة بدرجة تهدد بأن تجعل السلامة الإقليمية للصين و « الباب المفتوح » مجرد ألفاظ بدون معنى ، وطالب بأن تقوم الحكومة اليابانية بأن تعد أولا باحترام هذه المبادىء . ولكن إيشى رد بأن هذا الوعد قد تم إعطائه فيما مضى ، فى عام

١٩٠٨ ، فى تصريح روت ـــ تاكاهيرا . فما هو الداعى لتجديده ؟ سيكون بدون قيمة ، ما لم تتم إضافة شيء جديد له . وذكر إيشى أن هذا التجديد ، يمكنه أن يقتصر على ذكر أن اليابان لها فى الصين مصالح مباشرة أكثر من الدول الأخرى ، ولمجرد أن اليابان هى الجارة المباشرة للصين . وهذا هو الواقع . وهو موجود ، سواء أعترفت أو لم تعترف به الدول الأخرى . وطلب تسجيل هذا التقييم فى صيغة دبلوماسية ، أهو دليل تطرف فى المطالب ؟ لقد كانت الولايات المتحدة قد أكدت ، وبنظرية منرو ، أن لها حق خاص فى التدخل فى كل الشئون التى تتعلق بالقارة الأمريكية ، ألا يمكن لليابان أن تطالب ، فى الشرق الأقصى ، بموقف مماثل ؟ وكان هذا هو أول ظهور ، وإن كان لايزال بخجل ، « لنظرية منرو » آسيوية ، ستقوم السياسة اليابانية بالمطالبة بها ، بعد خمسة عشر عاماً .

وبعد بضعة أيام ، قام خلالها إيشى بالقاء عدد من المحاضرات ، فى نيويورك من أجل شرح السياسة اليابانية ، وطمأنة الرأى العام الأمريكى ، وافق لانسينج على الإعتراف بالمركز الخاص لليابان فى شئون الشرق الأقصى ، وعلى أن يبحث له عن « صيغة » ، فأى صيغة ؟ لقد إقترح عليه إيشى « المصالح المتفوقة » ، ولكن لانسينج رفض ، وقبل فقط أن يشير إلى « المصالح الخاصة » . وقنعت البعثة اليابانية بذلك .

وتم عقد الإتفاق اليابانى الأمريكى ، فى يوم ٢ نوفمبر ١٩١٧ ، فى شكل مذكرات متبادلة بين لانسينج وإيشى . ولقد ذكر النص أن « حكومة الولايات المتحدة تعترف بأن اليابان لها مصالح خاصة فى الصين ، وبخاصة فى الجزء المجاور لممتلكاتها » . وأعلنت الحكومة اليابانية من جانبها أنه ، رغم وجود هذه المصالح الخاصة ، فإنها لا ترغب فى أن تتخذ « إجراءات تهدف التمييز » ضد تجارة الدول الأخرى ، أو أن تضر بالحقوق التجارية والتى منحتها الصين للدول الأخرى ، ـــ وأنها توافق على مبدأ « الباب المفتوح » ، وأنه ليست لديها النية فى الإضرار « باستقلال أو بالسلامة الإقليمية للصين.

فما هى قيمة هذا الحل الوسط ؟ لقد كان لانسينج راضياً : فكان يعتقد فى أنه قد نجح فى « تحديد » نطاق عمل اليابان ، وفى منع السياسة اليابانية من أن تأخذ شكلا « عدوانياً » فى الصين . وكان إيشى أكثر منه رضاءاً ، وعلى

أساس ، إذ أنه كان قد حصل من الولايات المتحدة على إعتراف بحق اليابان فى أن تلعب فى شئون الصين دوراً أكثر أهمية عن كل الدول الأخرى . ولكن ، ماذا كان يعنى تماماً لفظ : « مصالح خاصة » ؟ كان الإتفاق قد تم التوقيع عليه منذ بعضة أيام فقط ، حين قامت كل من الحكومتين بتفسيره على طريقتها الخاصة .

ولقد أصر اليابانيون على كلمة « بنوع خاص » وأعلنوا أن النص يمنحهم « وضعاً خاصاً » فى الصين كلها . وأسرعوا بإبلاغ المذكرات المتبادلة إلى حكومة الصين ، لكى يقنعوها بأن الولايات المتحدة قد تخلت عن الصين للطموحات اليابانية . وكان هذا هو نفس الإنطباع الأول للأوساط السياسية الصينية ، وحسب إعتراف وزير الولايات المتحدة فى بكين . ولقد ذكر هذا الدبلوماسى « إن هذا النص قد تم تفسيره ، بشكل عام ، على أنه يعنى تخلى الحكومة الأمريكية ، وفى صالح اليابان ، عن كل رغبة فى ممارسة أى نفوذ فى شئون الصين » . ورغم أن لانسينج كان قد رفض الموافقة على صيغة « مصالح متفوقة » ، فإن الدبلوماسية اليابانية كانت تتصرف كما لو كان المفاوض اليابانى قد إنتصر تماماً .

وعلى العكس من ذلك ، نجد أن التعليقات غير الرسمية فى أمريكا قد أوضحت الوعود التى أعطتها اليابان بشأن « الباب المفتوح » وبالنسبة للسلامة الإقليمية . وذكرت أنه ، فيما يتعلق « بالمصالح الخاصة » فلا داعى لإعطائها أهمية كبيرة . فلقد ذكرت الولايات المتحدة مجرد حقيقة جغرافية ، — جوار الأراضى اليابانية والصينية ، ولكن اليابان ليست لديها بكل تأكيد النية فى إستخدام هذه الصيغة . وأعلن لانسينج لوزير الصين فى واشنطون « أنها كلمة بدون أى مدى » . وهكذا فإن صداقة الولايات المتحدة لإمبراطورية الصين قد ظلت بدون تغيير . وإذا كانت حكومة الولايات المتحدة قد أعطت لليابان هذا الإرضاء الشكلى ، فإن ذلك كان يرجع إلى أنها كانت ترغب فى أن تحصل ، وفى نظير ذلك ، على وعد بألا تضر السياسة الإقتصادية لليابان ، فى الصين ، بالمصالح الأمريكية ، فى أثناء الفترة التى تكون الولايات المتحدة فيها مضطرة إلى تكريس كل مواردها من أجل الحرب .

وكان من حق الحكومة الأمريكية ، أن تقول ، وتجعل رجالها يقولون ، إن « مذكرة لانسينج » ليست لها قيمة ، وكانت هى وحدها ، تقريباً ، التى إدعت ذلك . وفى الواقع ، فإنها كانت قد شجعت طموحات اليابان ، أو بمعنى أدق . لم تجرؤ على تثبيطها . ولكنها لم تكن ترغب فى الإعتراف بذلك ، حتى لا يهدد ذلك بزيادة خطورة الأضرار ، فى حالة فقدان الصين لكل أمل فى التأييد ، وكانت هذه التفسيرات مريرة ، وتثير الضيق ، وأصبحت أكثر من ذلك ، فى عام ١٩١٩ ، وحين تقوم لجنة الشئون الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى ، وتوبخ الحكومة على التوقيع على هذه المذكرات المتبادلة . ولقد ذكرت الحكومة الأمريكية أن « المصالح الخاصة » المعترف بها لليابان ، لم تكن « ذات طبيعة سياسية » .

فيرد عليها إيشى : .وهل كانت إذن مصالح إقتصادية ؟ لا ، بطبيعة الحال ، مادامت اليابان ، بقبولها لمبدأ « الباب المفتوح » ، قد تخلت عن المطالبة بوضعية خاصة فى هذا الشأن ، ــ وفى واقع الأمر ، يبدو أن إتفاق شهر نوفمبر ١٩١٧ ، لم يكن يمثل ، فى نظر لانسينج ، سوى وسيلة مؤقتة ، وأنه كان مصصماً كل التصميم ، وبمجرد أن تسمح له الظروف بذلك ، على أن يتراجع عن كل التنازلات التى كان قد عملها ، ولذلك ، فإن « الإنتصار الدبلوماسى » لليابان سيكون قصير العمر .

٥ - السياسة اليابانية فى سيبيريا الشرقية :

كانت الثورة عام ١٩١٧ قد منحت ، من ناحية أخرى ، اليابان ، فرصة لكى تعمل فى المناطق التى لم يكن مجهود توسعها قد تمكن من أن يعمل فيها قبل ذلك ، ــ وهى الممتلكات الروسية فى سيبيريا الشرقية ، وسواحلها المطلة على المحيط الهادى ــ وكانت الحكومة السوفيتية قد نشرت معاهدة التحاف الروسية اليابانية لعام ١٩١٦ ، وتبرأت منها ، ولكن سلطة هذه الحكومة ، والتى كانت ضعيفة فى روسيا نفسها ، وحين كانت قد بدأت الحرب الأهلية ، كانت أكثر من ذلك ضعفاً فى أقاليم سيبيريا : فلم تكن لمجلس مندوبى الشعب ، والذى تكون فى فلاديفوستك فى بداية عام ١٩١٨ ، أية سلطة على سيبيريا الداخلية ، وحيث كان يوجد عشرات الآلاف من أسرى الحرب الألمان والنمسويين المجريين ،

والذين كانت الهدنة الألمانية الروسية فى شهر ديسمبر ١٩١٧ ، بالفعل ، قد حررتهم . وبالإضافة إلى هؤلاء الأسرى يمكننا أن نضيف قوة تشيكية كبيرة — ٥٠,٠٠٠ رجل تقريباً — كانوا قد تركوا معسكرات الإعتقال فى أوكرانيا ، وحاولوا ، فى ربيع عام ١٩١٨ ، أن يصلوا إلى أوربا عن طريق السكة الحديدية العابرة لسيبيريا ، وكانت هذه القوة منظمة ، وكانت هى الوحيدة تقريباً الموجودة فى ذلك الوقت فى هذه الفوضى التى كانت تسود سيبيريا .

وكانت الصحف اليابانية قد أظهرت إهتماماً خاصاً بهذه الأحوال الموجودة فى آسيا الروسية ، منذ خريف ١٩١٧ . ومع ذلك فإن الحكوم اليابانية لم تقم بأخذ أية مبادرة ، ولكن الظروف أصبحت مواتية بدرجة أكبر ، فى أثناء شتاء ١٩١٧ - ١٩١٨ ، من أجل التدخل .

ولقد حدث فى شهر ديسمبر ١٩١٧ ، وفى وقت إنعقاد مؤتمر الحلفاء فى باريس ، أن إقترح كليمانصو Clemenceau ، وبالإتفاق مع لويد جورج Lioyd George ، أمر إعادة تكوين « الجبهة الشرقية » . فبعد الهدنة الألمانية الروسية ، قامت القوات الألمانية بإحتلال فنلندا ، وولايات بحر البلطيق وأوكرانيا ، وكان الأمر يتعلق « بتثبيت » هذه الفرق الألمانية ، وذلك من أجل تحاشى عودتها صوب الجبهة الغربية ، وكذلك من أجل منع الألمان من إستغلال الموارد الإقتصادية لروسيا . فما هى القوات التى يمكنها القيام بهذا المشروع ؟ لقد ذكر المشروع أنه كان من اللازم الإلتجاء الى جيوش الحليف اليابانى ، ودفع هذه الجيوش عبر سيبيريا ، حتى الأراضى الروسية ، وتقوم فرنسا ، وبريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة بتقديم بعض الوحدات حتى تأخذ الحملة صفة دولية . وكان هذا الإقتراح مجرد عملية جس نبض ، ومع ذلك ، فلقد ظهرت الفكرة من جديد عند نهاية شهر يناير ١٩١٨ . وتأكدت بشكل واضح فى الوقت الذى وقعت فيه الحكومة السوفيتية مع ألمانيا على صلح برست ليتوفسك . وفى المذكرة التى قدمها ونستون تشرشل Winston Churchill لمجلس الحرب ، فى ٥ مارس ١٩١٨ ، أعلن : « علينا أن ننشىء جبهة جديدة ضد العدو فى الشرق ، عن طريق دفع الجيوش اليابانية إلى أقصى مايمكن داخل روسيا ، وعن طريق تحريض اليابان ، بكل العروض المعقولة ، على أن تدخل فى صدام مباشر مع القوات

الألمانية » . وعلاوة على ذلك ، وجدت وزارة الحربية البريطانية ميزة أخرى فى هذا المشروع ، تتمثل فى تجنب وقوع وفاق ، وكان لا يزال ممكناً ، بين ألمانيا واليابان[1] . وفى ذلك الوقت ، كانت الحكومة الإنجليزية تأمل فى إمكانية تنفيذ هذه الخطة بموافقة الحكومة السوفيتية ، ولكن هذه المشروع تغير شكله من جديد وبعد ذلك بشهرين . ففى بداية شهر مايو ، إضطرت القوات التشيكية التى حاولت أن تصل إلى فلاديفوستك ، إلى أن تصطدم بالسوفييت المحليين فى منطقة الأورال ، وفتحت لنفسها مخرجاً ، بالقوة ، عند تشليابنسك ، وطالبت الحكومة السوفيتية بنزع سلاح التشيك ، ورفض الحلفاء تنفيذ ذلك . وفى يوم ٢٠ يونيو ١٩١٨ ، فكرت الحكومة الفرنسية فى إمكانية « إستغلال هذا الموقف » : فيمكن للوحدات التشيكية أن تجمع حولها ، عند حدود سيبيريا مع روسيا ، تلك العناصر السيبيرية المعادية لنظام البلشفيك ، وتسيطر على خط السكة الحديدة العابرة لسيبيريا ، وتمهد بذلك لعملية تدخل الحلفاء فى سيبيريا ، وسيقومون بدور « قوات تغطية » . ولذلك فان حملة سيبيريا ستكون ضد الألمان وضد البلشفيك فى نفس الوقت .

ولكن ، ما هو السبب الذى عمل على تأخير هذا المشروع كل ذلك الوقت ؟ إن معارضة الولايات المتحدة للخطط الأنجلو فرنسية هى التى تفسر هذا التأخير .

ذلك أن الحكومة الأمريكية كانت ، ومنذ أن علمت بإقتراح كليمانصو ، قد قدمت إعتراضاتها : فذكرت أن الحملة سوف تكون « غير معقولة » ، ولن تؤدى إلا إلى « إهانة الرأى العام الروسى » ودون أن تعطى نتائج لها قيمتها . ولكن الدافع الحقيقى وراء هذه المعارضة كان يتمثل فى الخوف من إعطاء اليابان فرصة إحتلال المقاطعة البحرية والدخول إلى سيبيريا ولقد كتب الجنرال بليس **Bliss** فى ٢٠ فبراير ١٩١٨ : « إن تدخل جيش يابانى ، فى جزء كبير من سيبيريا ، يثير

---

(١) فى حديث أدلى به تيروشى ، رئيس وزراء اليابان الى مجلة **Japan Advertiser** يوم ٨ مارس ١٩١٨ ، ذكر أنه يفكر فى الافتراض الذى يقول بأنه يمكن لليابان ، فى يوم من الأيام ، أن تصبح حليفة لألمانيا ، اذا ما تطلبت الظروف ذلك .

مسألة معرفة متى وكيف يمكن إخراجه منها » . ومع ذلك ، ففى بداية شهر مارس ، وأمام إصرار فرنسا وبريطانيا العظمى ، وافقت الحكومة الأمريكية على أنه يمكن للحملة أن تكون ضرورية ، ولكنها فرضت شروطها : فمن الضرورى أن تكون الحملة « دولية » ، وليست يابانية فقط ، ومن اللازم عليها أن تعمل بموافقة من الحكومة البلشفية ، وأخيراً ، فإن كل المسائل المتعلقة بسيبيريا يجب أن تحل عن طريق قرار جماعى ، فى وقت عقد مؤتمر الصلح . ولكن ، الإتفاق مع الحكومة البلشفية كان قد أصبح محالا ، فظل الموضوع مؤجلا .

وعند نهاية شهر يونيو ١٩١٨ ، عادت بريطانيا العظمى وفرنسا إلى الموضوع ، وجددتا مجهوداتهما ، فذكرت إحدى مذكرات الحكومة البريطانية : « مالم يقع تدخل مباشر فى سيبيريا ، فليست لنا أية فرصة للحصول على إنتصار نهائى » . وفى يوم ٢٧ يونيو ، أبلغت الحكومة الفرنسية واشنطون برأى الماريشال فوش Foch : « إنى أتصور حملة سيبيريا على أنه من الواجب أن تتشكل بنوع خاص من عناصر يابانية ، أما وحدات الحلفاء فستكون مختصرة إلى أعداد غير كبيرة ، ما يقرب من ١٢,٠٠٠ رجل تقريباً ، تسهم فيها أمريكا بآلايين .... وأكثر من أى وقت مضى ، وفى صالح النجاح العسكرى فى أوربا ، أعتبر حملة سيبيريا كعامل هام للغاية من أجل النصر ، وبشرط العمل بدون تأخير » . وقرر المجلس الأعلى للحلفاء للحرب ، والمنعقد فى فرساى يوم ٣ يوليو ، ضرورة القيام بتدخل سريع لدى الرئيس ويلسون . وإضطرت حكومة الولايات المتحدة إلى الموافقة وذلك فى نفس الوقت الذى حاولت فيه تقليل مدى الحملة : فإعترفت بأنه من الضرورى معونة الوحدات التشيكية التى ظلت فى « عملية تغطية » فى سيبيريا الغربية ، وبالتالى على عملية إحتلال السكة الحديدية العابرة لسيبيريا ، لكى تسمح للتشيك بالإنسحاب صوب فلاديفوستك ، ولكنها كانت لا ترغب فى دفع الحملة حتى الأراضى الروسية ، ولا أن تجعلها تعمل ضد البلشفيك . ولما كانت الحملة قد ضغطت إلى هذا المجال ، فإنها لم تعد فى حاجة إلى قوات كبيرة ، فكان فى وسع وحدة أمريكية من ٧,٠٠٠ جندى مع وحدة يابانية بقوة مساوية أن تكفى ، ولكن اليابان ، والتى كانت سعيدة للغاية لكى تجد فرصة للعمل فى سيبيريا ، لم ترغب فى تحديد قوة وحدتها بسبعة آلاف جندى ،

وإحتفظت ، فى ١٦ يوليو ، لنفسها بالحق فى زيادة حملتها ، تبعاً للضرورات . ولكى تطمئن الولايات المتحدة ، وعدت فقط ، وبمذكرة ٢ أغسطس ، بالإمتناع عن كل تدخل فى الشئون الروسية الداخلية، وبسحب قواتها بمجرد تحقيق أهداف الحملة ، أى « إنقاذ » التشيك . وفى ٣ أغسطس ، أعطت الولايات المتحدة ، أخيراً موافقتها الرسمية .

وهكذا تم تقرير أمر حملة سيبيريا ، وبعد ثمانية أشهر من التردد ، وفى الوقت الذى بدأت فيه أخيراً عملها ، لم يعد لها نفس الهدف الذى كانوا يرغبون فى تحميلها إياه فى المشروع المبدئى ، ـــ وهو إعادة إنشاء « جبهة شرقية » . حقيقة أن هذه المسألة لم تعد لها نفس الأهمية ، منذ أن تطور الموقف العسكرى ، عند منتصف شهر يوليو ، على الجبهة الغربية . وفيما عدا النجدة التى يعطونها للتشيك ، لم يكن من الممكن لتدخل الحلفاء أن يكون له هدف آخر سوى تدعيم الروس « البيض » ضد حكومة البولشفيك .. ولكن الحكومة الأمريكية كانت قد أبعدت ، مسبقاً ، مثل هذه الإمكانية ، وتحول المشروع الضخم الأولى إلى مجرد مشروع محلى ، كانت مزاياه الاستراتيجية بسيطة .

وكانت اليابان هى المستفيد الرئيسى من العملية . وكانت قد أفادت ، فى شهر أبريل ١٩١٨ ، من إحدى الحوادث ، ـــ وهى قتل إثنين من اليابانيين فى فلاديفوستك ـــ ، وأنزلت بعض القوات ، ودون أن تقوم بما هو أكثر من ذلك ، ثم إنتظرت بصبر ، وحتى لا تثير غضب الولايات المتحدة ، الساعة التى سيطلب إليها الحلفاء فيها أن تقدم معونتها ، ومع ذلك ، فإن الرأى العام اليابانى كان غير مستقر ، وكانت الأوساط البرلمانية تخشى من المضاعفات المالية لمثل هذه الحملة ، ولكن العسكريين ورجال الأعمال لم يكونوا يرغبون فى ضياع هذه الفرصة من أجل توجيه التوسع اليابانى فى طريق جديد . وبمجرد الحصول على موافقة الولايات المتحدة ، صدرت الأوامر من أجل التعبئة . ومنذ ١١ أغسطس ١٩١٨ ، كانت ثلاث فرق يابانية قد نزلت إلى فلاديفوستك . وبعد خمسة عشر يوماً ، أشارت الصحف اليابانية إلى ضرورة إرسال إمدادات . والحملة اليابانية ، بدلا من أن تتكون من ٧,٠٠٠ جندى طبقا للمذكرة الأمريكية فى ٧ يوليو ، وصل عددها سريعاً إلى ٧٠,٠٠٠ . ولا شك فى أن هذه القوات لم

تكن بمفردها : فلقد أنزل الأمريكيون ٨,٠٠٠ جندى ، كما أرسل الفرنسون والانجليزى كذلك وحدات صغيرة . ولكن التفوق العددى لليابانيين كان على درجة جعلت الحملة « الدولية » ، ومن الناحية الفعلية ، حملة يابانية .

فما هى الميزات التى تعود على اليابان ؟ لقد مدت ، على مراحل ، إحتلالها على كل الإقليم البحرى ، ثم على كل سيبيريا الشرقية ، وحتى بحيرة بايكال ، ووصلت قواتها الى تشيتا ، عند النهاية القريبة للسكة الحديدية العابرة لمنشوريا ، وإلى مانشولى ، على حدود منغوليا الخارجية ، وفى هذه البلاد ، والتى كانت تفتقر إلى كل شيء ، منذ الثورة الروسية فى أكتوبر ١٩١٧ ، أسرعت اليابان بإحضار السلع ، التى دخلت إلى سيبيريا دون دفع رسوم جمركية ، وسرعان ما إنتشرت الحوانيت . ولذلك فإن المكسب الإقتصادى كان مباشراً ، ولكن السياسة اليابانية كانت ترى ما هو أبعد من ذلك ، فأخذت فى تدعيم الروس « البيض » . وأيدت الحكومة التى كان الأميرال كولتشاق Koltchak قد نظمها فى أومسك ، فى شهر نوفمبر ١٩١٨ ، بمساعدة التشيك ، وحاولت أن تفرض « إشرافها » فى منشوريا الشمالية ، على السكة الحديد الروسية « لشرق الصين » . ولقد إحتجت الولايات المتحدة ، ولكى تمنع اليابان من الإستيلاء على السكة الحديدية ، أسرعت بتسليم إدارتها إلى لجنة دولية ، تحت رئاسة أحد المهندسين الأمريكيين . فأصبحت العلاقات بين الأمريكيين وبين اليابانيين ، وقد إختلط مرها بحلوها ، ولكن هدنة ١١ نوفمبر ١٩١٨ ، تتم ، ويصل الأمر إلى إسترخاء .

ومنذ دلك الوقت ، لم يعد هناك سبب لوجود حملة سيبيريا . وكانت قد حققت هدفها المباشر ، مادام الجيش التشيكى قد تم إنقاذه . ولم يعد هناك هدف آخر للإحتلال سوى تدعيم حكومة كولتشاق ضد البلشفيك . ولكن الولايات المتحدة أعلنت ، فى شهر فبراير ، نيتها على سحب قواتها . ومن الطبيعى أن اليابان كانت لا تفكر فى ذلك ، وأعلنت الصحافة اليابانية أن من حق اليابانيين « أن يرعوا حسن النظام فى سيبيريا الشرقية » ، وفكرت فى إمكانية الحصول على عقود إمتياز بشأن المناجم ، وفى تنظيم شبكة من السكك الحديدية . وكانت فى واقع الأمر تفكر فى الحصول على « منطقة نفوذ » جديدة

لها على القارة .

ومع ذلك ، فلقد بدأت الصعوبات عند نهاية عام ١٩١٩ . وإنهارت حكومة كولتشاق فى شهر يناير ١٩٢٠ ، وأعطت السياسة اليابانية تأييدها لسيمينوف Semenoff ، الذى حاول أن يجمع الروس « البيض » ، ولكنه فشل فى تكوين حكومة قوية . وقام البولشفيك بدور نشط فى سيبيريا ، وأصدروا الأوامر إلى الأهالى بمقاطعة السلع اليابانية ، وفى شهر أبريل ١٩٢٠ ، تم سحب الوحدات الأخيرة لدول الوفاق ، فما الذى سيفعله اليابانيون ؟ لقد أعلنت الأوساط العسكرية أنه من الضرورى الإحتفاظ بإحتلال سيبيريا ، ولكن الجزء الأكبر من الصحافة كان متردداً . وبدأ الرأى العام اليابانى يعرف أن الحملة ، بدلا من أن تكون مشروعا مفيداً ، قد تحولت إلى مغامرة ، وتهدد بأن تصبح سبباً لصدام يقع مع حكومة البولشفيك ، فى اليوم الذى تتمكن فيه هذه الحكومة من إعادة سلطتها على سبيريا . وبحثت الحكومة اليابانية عن حل وسط ، فخفضت عدد قوات الإحتلال إلى ٣٠,٠٠٠ جندى ، وقررت بالتالى أمر إخلاء منطقة ما وراء بحيرة بايكال (وهكذا يمكنها أن تؤكد ، فى شهر يناير ١٩٢٠ ، بأنه ليست لديها طموحات إقليمية فى سيبيريا) ، ولكنها حاولت أن تحتفظ بالمقاطعة البحرية ، وتعد فى نفس الوقت بأنها سوف تجلو عنها حين تتم سيادة النظام ، وليس هناك من شك فى أن الموقف كان صعباً ، وكان ضعيفاً فى نفس الوقت . ولكن مما لا شك فيه كذلك أن اليابان قد تركت قطعة هامة من قطع الشطرنج ، إلى الأمام ، وأنها كانت لا تزال تأمل فى أن تحتفظ بها هناك . فإذا ما تمكنت من أن تحتفظ بفلاديفوستك ونيكولايفسك ، فإنها ستصبح سيدة على كل المناطق الساحلية ، من مصب نهر آمور حتى خليج بيتشيلى ، ولن يتأخر « ظهير » هذه السواحل عن أن يقع من جديد تحت سيطرتها . ومع كوريا ، ومنشوريا كلها والمقاطعة البحرية ، سيكون لإمبراطورية اليابان ، على القارة ، ممتلكات شاسعة ، يسكنها ما يقرب من ٥٠ مليون نسمة ، وسيكون ذلك ميزة حاسمة بالنسبة لقوة اليابان .

بعض المراجع

CHENG	Le problème diplomatique du Pacifique. Paris, 1933
LA FARGUE,	Th., China and the World War. (Stanford Univ. 1937)
PINGAND, A	, Histoire diplomatique de la France pendant la Grande - Guerre. Paris. 1937
PRICE,	The Russo - Japanese Treaties of 1907-1916 (Baltimore, 1933)
ISHIT,	Diplomatic commentaries Baltimore, 1936
LANSING,	Robert, War memoirs Indianapolis, 1935
HOSHEIN	Tohen, Etude sur les relations de la Chine et du Japon de 1871 à nos jours. Paris. 1921

« ضربة التوقف » للتوسع اليابانى

كانت لليابان ، عند نهاية الحرب العالمية ، وضعية فى صالحها تماما . فليس فقط أنها كانت تحتفظ بمناطق لها أهمية كبيرة ، ــ إقليم شانتونج والمقاطعة البحرية ــ ، وأنها كانت تأخذ أهمية متزايدة ومتفوقة على حكومة بكين ، بل إنها علاوة على ذلك تخلصت من العقبات التى كان فى وسعها أن تجعل بعض الدول العظمى الأوربية تعارض سياستها : فألمانيا ، المهزومة ، لم يعد لها دور بعد ذلك فى الشرق الأقصى ، وروسيا السوفيتية ، والتى كانت فريسة للحرب الأهلية ، كانت قد فقدت ، ولفترة ، كل قوة توسعها . وبريطانيا العظمى كانت ، بلا شك ، ستتمكن من أن تستعيد نشاطها فى الصين وتبذل مجهوداً من أجل تدعيم مصالحها التجارية ، ولكنها كانت ، بعد أزمة الحرب العالمية ، فى حاجة إلى راحة وكانت ترغب فى تحاشى الصعوبات . وكان فى وسع الولايات المتحدة ، وحدها ، والتى كانت قوتها قد زادت بمشاركتها الحاسمة إنتصار دول الوفاق ، والتى كانت قوتها الإقتصادية ، وقوتها المالية فى أوجها ، أن تعرقل السياسة اليابانية . وكان من شبه المؤكد أن يعود ظهور تلك العداوة اليابانية الأمريكية ، والتى كانت حدتها قد خفت قليلا ، ومؤقتا ، بإتفاقية لانسينج ــ إيشى ، وذلك من اللحظة التى تسمح قبل نهاية الصدام الأوربى بأن تستعيد الولايات المتحدة حرية عملها فى الشرق الأقصى . وكانت حكومة واشنطون ترى أن اليابان قد حققت « أرباح حرب غير معقولة » ، وترغب فى أن توجه لهذه السياسة اليابانية « ضربة توقف » . وكانت هذه إمكانية ، وكانت اليابان قد تنبأت بها ، وكانت قد حاولت أن تواجهها بالتسويات التى كانت قد عقدتها فى أثناء الحرب ، والتى كان بعضها لا يزال موجوداً . فهل كان هذا كافياً من أجل حمايتها ضد عودة هجوم سياسة الولايات المتحدة عليها .

١ – مؤتمر الصلح :

فى تسوية السلم العام ، كانت هناك مسألتان تهمان اليابان بشكل مباشر :

مسألة الجزر الألمانية فى المحيط الهادى ، ومسألة « الحقوق والمصالح » الألمانية فى شانتونج . ولقد تمت تسوية الأولى بدون صعوبة ، فحصلت اليابان ، وبإسم « الإنتداب » ، على الجزر الألمانية التى كانت قد إحتلتها فى شهر أكتوبر ١٩١٤ ، أى جزر مارشال ، وكارولينا ، وماريان ، وفيما عدا جزيرة ياب ، والتى تم التحفظ على مستقبلها. وأما المسألة الثانية ، فإنها تسببت فى مناقشات طويلة .

وكانت الصين ، مثلها فى ذلك مثل اليابان ، ممثلة فى مؤتمر الصلح ، مادامت قد أصبحت ، منذ عام ، ١٩١٧ ، فى حالة حرب مع ألمانيا . وكان وفدها قد تم أختياره ، وبإتفاق مشترك ، من جانب حكومتى بكين وكانتون ، واللتين كانتا ، وطبقاً لنصيحة الولايات المتحدة ، قد إتفقتا على عقد هدنة عند نهاية شهر نوفمبر ١٩١٨ .

وفى الصين ، كانت حكومة بكين ، ومجموعة الجنرالات التى كانت قد حصلت من اليابان ، فى أثناء الأشهر السابقة ، على نجدة مالية لم يكن فى وسعهم أن يحتفظوا بالسلطة بدونها ، يميلون إلى البحث عن إتفاق مع اليابان وإلى تسوية مسألة شانتونج ودياً ، ولكن الرأى العام الصينى ، ــ وهو رأى الطلاب والتجار ــ ، فإنه كان معادياً للنفوذ اليابانى . ولم يكن المثقفون الشبان قد نسوا المطالب « الواحدة والعشرين » ، كما كان التجار ، والذين إضيرت مصالحهم نتيجة للحرب الأهلية ، يشكون فى أن الجنرالات كانوا يرغبون فى التودد إلى اليابان ومراعاتها ، ولمجرد إعتمادهم على تأييدها من أجل الإحتفاظ بالسلطة . وكان الوفد الصينى فى مؤتمر الصلح ، ــ والذى كان أكثر أعضائه نشاطاً هما إثنان من الدبلوماسيين الشبان ، اللذين كانا قد تكونا ثقافياً فى الجامعات الأمريكية ، ولنجتون كو Welington Koo ، وزير الصين فى واشنطون ، والفريد سزى Alfred Sze ، وزير الصين فى لندن ، وكذلك أحد الوزراء الجمهوريين السابقين فى عام ١٩١٢ وهو وانج C.T. Wang ، وهو خريج كذلك للجامعات الأمريكية ، ــ مؤيدين إلى حد كبير من جانب حركة الرأى العام هذه ، وبشكل يجعلهم مستقلين عن حكومة بكين . وكان الوفد يرغب فى أن يعتمد على مبادىء الرئيس ويلسون من أجل تقديم برنامج واسع : الحصول على أن تقوم اليابان بإعادة إقليم كياوتشيو المؤجر دون شروط ، وأن يطلبوا الى الدول العظمى

المتصرة إلغاء المعاهدات الصينية اليابانية لعامي ١٩١٥ و ١٩١٨ ، و[illegible]كانت قد فرضت ، كما ذكروا ، على الحكومة الصينية بواسطة « العنف »[1] [illegible]ذلك أيضا أمر المطالبة للصين « بالمساواة فى الحقوق » مع كل الدول الع[illegible] إلغاء المعاهدات التى كانت قد أنشأت نظام الإعفاءات القضائية [illegible]حت للأجانب « تنازلات » ومناطق نفوذ وألغت الإستقلال الذاتى الجمركي . فهل كان من الحكمة أن يفرضوا ، ومنذ البداية ، قائمة بالمطالب ، كانت تمس بمصالح كل الدول العظمى ، بدلا من تركيز المجهود على مسألة شانتونج ؟ لا شك فى أن الوفد الصينى كان قد خضع لرغبة إرضاء الرأى العام الصينى ، ونجح فى ذلك ، إذ أن برنامجه قد أيقظ آمالا ضخمة لدى المثقفين الشبان ، وإن كان ذلك قد أدى إلى زيادة تعقيد مهمتهم .

وكانت لليابان حقوق ، وكان فى وسعهما كذلك ألا توافق على إعادة التعرض سريان معاهدتى ١٩١٥ و ١٩١٨ ، خاصة وأن هده الإتفاقيات كانت جوهرية بالنسبة للمحافظة على وضعيتها فى منشوريا . ومن جانب آخر ، فإذا كانت الولايات المتحدة قد إكتفت ، فى شهر نوفمبر ١٩١٧ ، بأن تقرر « المصالح الخاصة » لليابان فى بعض مناطق من الصين ، ودون أن تحددها ، — فإن بريطانيا العظمى وفرنسا كانتا قد إعترفتا ، وبكل وضوح ، وبالإتفاقيات السرية فى شهرى فبراير ومارس ١٩١٧ ، بحقها فى أن تصبح وريثة ألمانيا فى شانتونج . ولذلك فإن موقفها كان قوياً . ومما لا شك فيه أنه كان لا يرضيها أن تجبر على أن تقف موقف الدفاع عن نفسها أمام الدول العظمى ، بينما كانت قد عملت على محاولة تحاشى كل تدخل ، من جانب « الغربيين » ، بينها وبين الصين ، وكانت كذلك مصممة كل التصميم على ألا تقبل حلا وسطاً ، قد يعطى للتس[illegible] شكل تحكيم . ومن جانب آخر ، لم تكن قد إدعت أن من حقها أن تحتفظ و[illegible] مالا نهاية ، بكياوتشيو ، ولكنها أكدت أنه من الواجب أن تنقل إليها معاهدة الصلح « كل المصالح الألمانية » فى شانتونج ، وبعد ذلك ، تقوم بإعادتها للصين ، وبالشروط الموضوعة فى إتفاقيات ٢٥ مايو ١٩١٥ .

---

(١) كان الوفد قد اقتصر فى أول الأمر على طلب الغاء شروط معاهدة عام ١٩١٥ ، والمتعلقة بشانتونج ، ولكنه رأى أنه يمكنه أن يطلب ، فى شهر أبريل ١٩١٩ ، الالغاء الكامل لمعاهدتى ١٩١٥ ، ١٩١٨

٢ – مسألة شانتونج :

ولم تكن لدى الدول العظمى نية الإحاطة بمجموع المسألة الصينية . ومن هذا البرنامج الواسع ، والذى قدمه ولنجتون كو وزملاؤه ، أبعد كليمانصو فى الحال ، وبصفته رئيساً لمؤتمر الصلح ، المسائل الخاصة « بالمساواة فى الوضعية » ، وأرسلها لكى تدرس عن طريق عصبة الأمم المقبلة . ولذلك فإن المسألة الصينية اليابانية وحدها هى التى ظلت مدرجة فى جدول أعمال المؤتمر .

وفى شهر أبريل ١٩١٩ ، جاءت ، مسألة شانتونج أمام « مجلس الأربعة »[1] . وكانت كل آمال وفد الصين معلقة على الولايات المتحدة . وكان الرئيس ويلسون لايثق فى اليابان ، وهو الذى رأى أنها قد إنتهكت تعهداتها ، بأن أرسلت إلى سيبيريا قوات تبلغ عشرة أضعاف ما كان قد تم الإتفاق عليه ، وكان يعرف أن الأوساط السياسية الأمريكية كانت تهتم ، وبدرجة كبيرة ، بالمسألة الصينية اليابانية ، وأن المعارضة البرلمانية كانت تأخذ عليه ، وبمرارة ، أنه قدم تنازلات لليابان ، وأخيراً ، فإنه كان مرتبطاً بمبادئه الخاصة به ، « وبنقطة الأربعة عشر » والتى كانت قد أعلنت حق الشعوب فى أن تقرر مصيرها بحرية ، وبالسياسة التقليدية للولايات المتحدة ، والتى كانت قد أكدت دائما ضرورة المحافظة على « السلامة الإقليمية » لإمبراطورية الصين . — ولكنه لم يكن فى وسع بريطانيا العظمى وفرنسا أن تتبرءا من التعهدات السرية التى قطعاها على نفسيهما حيال اليابان فى بداية عام ١٩١٧ ، ولم تكونا تفكران فى ذلك ، خاصة وأنهما كانتا ، ولأسباب أخرى ، — مثلا تقسيم المستعمرات الألمانية السابقة — ، تنويان الأستناد إلى التسويات ، التى كانت قد عقدتها مسبقاً فيما بينها . وبطلب من كليمانصو ، تم إبلاغ المؤتمر بنصوص هذه الإتفاقيات السرية ، فى ٢٨ يناير ١٩١٩ . وإذا ماقام مندوبى فرنسا وبريطانيا بالطعن فى قيمة الوعود المعطاة لليابان ، فإن ذلك كان سيضعف مركزهما فى مناقشة مسائل أخرى . ولذلك فإنه ، فى المسألة الصينية اليابانية ، لم تكن بريطانيا العظمى وفرنسا تشاركان وجهات نظر الولايات المتحدة .

---

(١) بالفعل أمام (مجلس الثلاثة) اذ أن أورلاندو Orlando رئيس الوزراء الايطالى ، كان قد انسحب ، نتيجة للصعوبات الخاصة بمسألة فيومى .

ومن وجهة النظر القانونية ، تركز الخلاف بنوع خاص حول نقطة معينة : فهل سيكون أمر إعادة « الحقوق والمصالح الألمانية فى شانتونج » إلى الصين بطريق مباشر ، أو بطريق غير مباشر ؟ فإذا ما قررت معاهدة الصلح أن تكون الإعادة بطريق مباشر ، فإن الصين سوف تستعيد وبدون شروط « الإقليم المؤجر » ، وكذلك السكك الحديدية ، وعمليات إستغلال المناجم ، موضوع الإتفاق الصينى الألمانى فى عام ١٨٩٨ ، وبالتالى ، فإن المعاهدة الصينية اليابانية عام ١٩١٥ ، وهى التى كانت قد حددت « النظير » الذى تقوم الصين بدفعه من أجل الحصول على إعادة حقوقها الإقليمية فى منطقة شانتونج ، سوف تكون بلا معنى ، وعلى العكس من ذلك ، وإذا ما كانت إعادة الحقوق بطريق غير مباشر ، أى فى حالة إعطاء معاهدة الصلح لليابان كل الميراث الألمانى ، ومع وعد بإعادتها بعد ذلك للصين ، فإن هذا يعنى ضمناً أنه يمكن لليابان أن تفرض شروطها على حكومة الصين .

ولقد أصر الوفد اليابانى على أن المسألة مسواة ، مادامت حكومة الصين قد وافقت ، فى عام ١٩١٥ ، على أن تكون هذه الإعادة بطريق غير مباشر مع كل مايترتب على ذلك . ورد الوفد الصينى على ذلك بأن الموقف ، منذ عام ١٩١٥ ، كان قد تغير ، إذ أن الصين قد أصبحت دولة محاربة ، ولذلك فإنه يمكنها الآن أن تطلب عملية الإعادة بطريق مباشر ، للحقوق والمصالح الألمانية[1] . ورد اليابانيون على ذلك بأنهم هم الذين أخرجوا الألمان من كياوتشيو ، ولذلك فإنه من الإجحاف بهم ، وبعد هذا المجهود ، أن يتنازلوا عن مكاسبهم هناك ، وبدون نظير .

ولكن قيمة وجهتى النظر ، من الناحية القانونية ، لم تكن هى التى ستقرر مصير هذه المناظرة . وكانت المسألة الفعلية تتلخص فى معرفة ما إذا كان الرئيس ويلسون يرغب أو لا يرغب فى أن يفرض على اليابان وجهات نظره . ولكن الرئيس كان يرغب ، وقبل كل شىء ، فى أن يكمل خطته بشأن إنشاء عصبة الأمم . وفى مناقشة ميثاق العصبة ، كان الوفد اليابانى قد حاول أن يضع توصية

(١) السرد الكامل لهذه المفاوضات موجود فى كتاب LAFARGE الذى اطلع على الوثائق الخاصة بالمداولات فى مجلس الأربعة من الارشيفات الامريكية .

تنص على أنه من الواجب على كل الدول أعضاء العصبة أن تتخلى عن تطبيق القوانين والإجراءات الخاصة « بالتمييز » ، وعلى أساس الإختلاف فى الجنس والعنصر ، وكان ويلسون ، وبالإتفاق مع الوفد البريطانى ، قد أبعد هذه التوصية ، والتى كانت ستجبر الولايات المتحدة وأستراليا على قبول هجرة العناصر الصفراء ، وبدون تحديد . وإذا كان الوفد الأمريكى ، بعد إنزاله هذا الفشل باليابان ، ينزل بها هزيمة أخرى فى مسألة شانتونج ، ألم يكن من المنتظر أن تقوم حكومة اليابان برفض إنضمامها إلى ميثاق العصبة[1] ؟

وفى ٢٢ أبريل قدم الوفد اليابانى مشروعاً للصياغة يتطابق مع وجهة النظر التى دافع عنها . وأضاف أنه لا يقبل أى تأجيل للمسألة ، وأنه فى حالة عدم حصوله على إرضاء ، لن يتمكن من التوقيع على معاهدة الصلح . وذكر لويد جورج تلك الظروف التى أخذت فيها بريطانيا العظمى وفرنسا تعهدات مجددة تجاه اليابان . وذكر أن تطالب بميراث ألمانيا فى شانتونج . ولذلك فإنه لم يكن أمام الصين سوى أن تختار بين حلين : الموافقة على أن تظل « الحقوق والمصالح » الألمانية فى أيدى اليابان ــ أو أن تحصل من اليابان على أن تعيدها اليها ، وبالشروط التى حددتها الإتفاقات الصينية اليابانية فى شهر مايو ١٩١٥ . فما الذى يفضله وفد الصين ؟ وأجاب ولنجتون كو أن كلا من الحلين لا يمكن قبوله . ولكن الرئيس ويلسون وضع نفس المشكلة أمام وفد الصين : فأعلن أنه من غير الممكن إعتبار التعهدات التى قطعت فى أثناء الحرب على أنها ملغاة . ولكى يهدىء الوفد الصينى ، جعله يأمل فى أن عصبة الأمم المقبلة ، وبدافع من الولايات المتحدة ، سوف تلغى كل الميزات التى حصلت عليها الدول العظمى الأجنبية فى الصين . وبالإجمال ، فإنه طلب إلى وفد الصين التسليم .

وهكذا نجد أن الرئيس ويلسون قد تخلى عن الوفد الصينى ، ومع ذلك فإن هذا الوفد قد حاول ألا يفقد كل شيء . فمعاهدة الصلح ، ألا يمكنها أن تقرر ضرورة إعادة اليابان للصين ، هذه « الحقوق والمصالح » فى إقليم شانتونج ، فى تاريخ

---

(١) ليس هناك دليل مباشر على أن موقف ويلسون كان قد تحدد نتيجة لمثل هذا الخوف ولكن هذا التفسير مرجح ، وعلى أى حال ، فإن الوفد اليابانى قد أشار الى امكانية رفض الانضمام الى ميثاق عصبة الأمم .

محدد ، ـــ بعد فترة عام ـــ ، وفى نظير مجرد تعويض مالى ؟ وبهذه الطريقة ، تصبح الشروط المفروضة باتفاقيات شهر مايو ١٩١٥ ملغاة ! ورأى ويلسون ، ودون أن يأخذ لحسابه كل هذا الاقتراح الصينى الجديد ، أنه سيكون من الممكن أن يحصل على الأقل على تخفيف حدة هذه الشروط . ولكن الوفد اليابانى رفض كل حل وسط ، وهدد بأن يعود ، إذا لم يحصل على إرضاء فى ذلك ، إلى توصيته بالنسبة لميثاق عصبة الأمم بشأن « هدم المساواة » أو « التميز » العنصرى ، وكرر أنه سوف يرفض ، إذا ما لزم الأمر ، التوقيع على معاهدة الصلح ولم يصر الرئيس ويلسون على الموضوع أكثر من ذلك .

وفى ٣٠ أبريل ١٩١٩ ، أقر مجلس الأربعة الذى أقترحته اليابان ، وهذا النص هو الذى سوف يمثل ، فى معاهدة فرساى ، المواد ١٥٦ و ١٥٧ : فتذكر الفقرة الرئيسية أن ألمانيا « تتنازل » فى صالح اليابان ، عن كل الحقوق ، والميرات ، ـــ وبخاصة تلك التى تتعلق باقليم كياو تشيو ، السكك الحديدية ، والمناجم والكابلات البحرية ، ـــ والتى حصلت عليها طبقاً للمعاهدات التى عقدتها مع الصين فى ٦ مارس ١٨٩٨ وعن كل التسويات الأخرى المتعلقة بإقليم شانتونج » .

ولقد حاول الوفد الصينى بعد ذلك ، وبلا جدوى ، فى ١٤ مايو ١٩١٩ ، أن يحصل على أن يقرر مؤتمر الصلح إلغاء إتفاقيات شهر مايو ١٩١٥ : ذلك أن مجلس الأربعة وجد أنه ليس له أن يناقش هذه المسألة ، وأحالها إلى أن تفحص عن طريق عصبة الأمم المقبلة . وهكذا نجد أن الصين قد ظلت بمفردها فى مواجهة اليابان . ولا شك فى أن حكومة اليابان قد أكدت ، وفى أثناء المداولات ، أنها سوف تعيد للصين « الحقوق والإمتيازات » التى أصبحت لها طبقاً لمعاهدة السلام ،[1] ولكنها إحتفظت بكل حقوقها من أجل أن تفرض شروطها ، أى أن تحصل على تطبيق إتفاقيات ٢٥ مايو ١٩١٥. وكان هذا إنتصاراً كاملا لوجهة النظر اليابانية ، التى نجحت فى أن تتحاشى أمر تدخل الدول العظمى الغربية فى تسوية العلاقات الصينية اليابانية ، ـــ كانت كارثة بالنسبة للصين ، والتى رفض

---

(١) كون هذا الوعد هو موضوع « يابانى » وإن كان هذا التصريح لم يرفق بمعاهدة الصلح .

وفدها أن يوقع على معاهدة الصلح ، ـــ وفشلا واضحاً بالنسبة للسياسة الأمريكية فى الشرق الأقصى .

٣ – ردود الفعل فى الصين ، وفى الولايات المتحدة :

ولكن الإنتصار اليابانى لم يكن قوياً ، لأنه تسبب ، ليس فقط فى الصين ، ولكن كذلك فى الولايات المتحدة ، فى نشوب حركات رد فعل متحمسة .

فبعد الآمال الضخمة التى كانت المطالب التى قدمها الوفد الصينى إلى مؤتمر الصلح قد أيقظتها عند المثقفين الصينيين الشبان ، لم يكن مثيراً للدهشة أن يقابل الفشل الكامل لهذا البرنامج بالوجوم . ولكن هذا الشباب ، ـــ وهذا يمثل عنصراً جديدا فى تاريخ الصين ـــ ، لم يقنع بمجرد التعبير عن خيبة آماله بالكلمات . ففى يوم ٤ مايو ١٩١٩ ، قامت الآف عديدة من طلاب جامعة بكين بتنظيم مظاهرة من أجل الاحتجاج على قرارات المؤتمر . ولم يهاجموا ممثلى الدول العظمى ، بل قاموا بمهاجمة أعضاء حكومة بكين ، التى كانت نفذت سياسة « التعاون » مع اليابان ، والتى كانت قد عقدت الإتفاقات العسكرية والمالية فى عام ١٩١٨ . فتم تخريب دار تساو جولين ، وزير المواصلات ، وإشعال الحريق فى دار وزير الصين فى طوكيو . وحين قامت الشرطة بإلقاء القبض على بعض المتظاهرين ، قامت جمعيات التجار، فى شنغهاى وفى المدن الكبرى الواقعة فى منطقة يانج تسى ، بالمطالبة بإخلاء سبيلهم ، وحصلوا على ذلك . ولما قاومت الحكومة وظل الوزراء الذين يطالبون باستقالتهم باقين فى أماكنهم ، زادت حركة الهياج : عمليات مقاطعة السلع اليابانية فى شنغهاى ، وإضراب تام للطلاب ، ثم للتجار ، فى مناطق يانج تسى وتيان تسين ، وحتى إضراب لعمال الموانى ، على أرصفة الموانى الكبرى . وفى يوم ١٠ يونيو ، إستقالت الوزارة ، ولأول مرة منذ عام ١٩١٢ ، تمكنت ، إحدى حركات الرأى العام من أن تفرض رغبتها على الرجال الذين كانوا يحتفظون بالسلطة . ولأول مرة كذلك ، ظهرت المشاعر الوطنية الصينية بشكل قوى . وإذا كانت هذه الاحتجاجات قد إنعطفت فى أول أمرها ضد اليابان ، فإن ذلك كان حدثاً له دلالته .

وكان الرأى العام الأمريكى لا يوافق على التنازلات التى كان الرئيس ويلسون قد

قدمها لليابان . ففى الصحافة ، كانت الإنتقادات عنيفة منذ شهر مايو ١٩١٩ : فذكرت أنه لم يكن من الممكن المشروع بقبول « الإسفاف » الذى يقوم به اليابانيون ، وتركهم يستولون على شانتونج ، وإذا كانت الحجج متطرفة ، وحتى مجحفة ، — إذ أن معاهدة فرساى أعطت فقط لليابان الحقوق التى كانت لألمانيا من قبل ، وحافظت بالتالى على سيادة الصين على مجموع أراضيها — ، فإن هذا لم يكن أمراً هاماً . وإنضمت بعض الصحف ، والتى كانت أكثر إعتدالا فى المعتاد ، لهذه الحملة . وفى مجلس الشيوخ ، أصبحت مسألة شانتونج أحد الموضوعات الرئيسية التى تستخدمها المعارضة من أجل العمل على إفشال سياسة ويلسون . وحين بدأت لجنة الشئون الخارجية ، فى مجلس الشيوخ ، يوم ١٩ أغسطس ١٩١٩ ، المناقشة الأولى ، مع الرئيس لمعاهدة فرساى ، كانت المسألة الصينية هى التى تشغل وحدها ، نصف الإجتماعات . وذكر السناتور بورا Borah أن الحل الذى أعطى للخلاف الصينى اليابانى كان عملية « مساومة مخجلة » . ورأى السناتور لودج Lodge أن ويلسون قد « سلم » أمام اليابان ، هذه الدولة التى تمثل « ألمانيا الجديدة العسكرية الشرقية » : فالسياسة اليابانية ترغب فى « إقفال السوق الصينى » فى وجه الولايات المتحدة ، وسرعان ما تقوم « بتهديد أمن العالم » ، وسوف تجبر الأمريكيين على أن يحاربوا ، « من أجل المحافظة على الحضارة » . ولقد إعترف الرئيس فى أثناء حملة الخطب التى قام بها فى شهر سبتمبر (والتى إصيب فى أثنائها بمرض الشلل) بأن مسألة شانتونج لم تتم تسويتها حسب ما كان يرغب . ولكن ، ما الذى كان فى وسعه أن يقوم به ؟ لقد أيدت بريطانيا العظمى وفرنسا ، اليابان ! وكان أعداء المعاهدة يحاولون فى ذلك الوقت الرجوع فى القرار الذى كان قد تم إتخاذه . فكيف كان فى وسعه أن يجبر اليابان على أن تتنازل عن حقوقها ، دون أن يحارب ؟ — ولكن ويلسون لم يكن يحظ حتى بتأييد معاونيه القريبين : فنجد أن وزير خارجيته لانسينج يذكر فى خطابه أمام لجنة مجلس الشيوخ ، أنه يأسف لأن الرئيس قد سلم شانتونج لليابان ، ولقد ذكر لانسينج أنه إذا كان قد صمد ، فإن اليابان كانت رغم ذلك ستوافق على إنضمامها إلى ميثاق عصبة الأمم . ولذلك فإن العملية قد إسيء تناولها ، وإنتصر فيها أعداء الرئيس ، وكان من بين « التحفظات » التى ترغب

لجنة مجلس الشيوخ الأمريكى فى أن تخضع لها عملية التصديق على معاهدة شهر نوفمبر ١٩١٩ ، وهى السادسة ، وكانت تنص على أن « الولايات المتحدة تسحب موافقتها على مواد ١٥٦ و ١٥٧ وتحتفظ لنفسها بكل حرية العمل فى كل ما يتعلق بأى خصام يمكنه أن ينشأ بشأن هذه المواد بين جمهورية الصين وبين اليابان » .

ولقد تسبب رفض الرئيس رفض الموافقة على هذه التحفظات فى رفض مجلس الشيوخ للمعاهدة (١٩ مارس ١٩٢٠) ، ولذلك ، فإن الولايات المتحدة قد حلت نفسها من التعهدات التى كان الرئيس ويلسون قد وافق عليها بشأن الشرق الأقصى . ولقد ساعدت هذه الحالة الجديدة على مقاومة الصين لسياسة اليابان . وبدأت هذه الإحتجاجات الأمريكية فى أن تتسبب ، فى اليابان ، فى نشأة قلق عميق ، وفى وضع الصعوبات أمام حكومة طوكيو ، التى شعرت أنها معزولة . وفى يوم ٣ أغسطس ١٩١٩ ، أكد الكونت أوشيدا Uchida ، وزير الخارجية ، أنه مستعد لكى يتفاوض مع الصين ، وأن يعيد إليها أراضى كياو تشيو ، ودون أن يطالبها بكل البديل الذى نصت عليه إتفاقيات شهر مايو ١٩١٥ : فقد طالب فقط بأن تشكل فى كياو تشيو « منطقة إمتياز » دولية (وليست يابانية) ، وأن تكون إدارة عملية السكك الحديدية فى شانتونج عن طريق شركة صينية يابانية . وكرر ، فى ١٩ يناير ١٩٢٠ عروضه . ولكن بدون جدوى : ذلك أن الطلبة الصينيون ، الذين تجمعوا فى إتحاد وطنى ، أخذوا قراراً ضد كل مفاوضة ، وبدأ التجار حركة مقاطعة للسلع اليابانية . وفى بكين ، كانت البرقيات التى تطالب الوزارة برفض التفاوض ، ترد بالمئات .

أما الحكومة الصينية ، فإنها لم تجرؤ على تحدى الرأى العام : ولذلك فانها قررت أن ترفض ، فى ٢٣ مايو ١٩٢٠ ، العرض اليابانى .

٤ - كوريا وسيبيريا الشرقية :

فى خلال الأشهر التى كانت تفصل بين رفض مجلس الشيوخ الأمريكى لمعاهدة فرساى ، وبين الوصول إلى السلطة ، وبعد الانتخابات الرئاسة لعام ١٩٢٠ ، للرئيس هاردينج Harding ، لم تعد السياسة الخارجية للولايات

المتحدة ، فى الشرق الأقصى ولا فى غيرها من المناطق ، تتميز بمبادرات هامة . وجاء مرض ويلسون ، ثم الفشل الإنتخابى الذى أصاب حزبه ، لكى يشرح تماماً مثل هذا التحفظ . ومع ذلك ، فإن علاقات الولايات المتحدة مع اليابان ظلت صعبة ، وظل الأمريكيون يراقبون ، بعدم ثقة ، أحداث وحركات الحكومة اليابانية ، وكانت ثلاثة مسائل بنوع عام ، ـــ هى كوريا ، وسيبيريا وجزيرة يات ، ـــ تحافظ على هذا الهياج .

وفى كوريا ، كانت الأوساط المعادية للسيطرة اليابانية قد رأت فى مبادىء الرئيس نقطة إرتكاز ممكنة بالنسبة لمطالبهم ، وكانوا قد أرسلوا وفد إلى باريس ، لكى يحاول أن يقدم لمؤتمر الصلح ، قائمة بمطالبهم ، ولكن الحكومة اليابانية كانت قد عارضت ، بطبيعة الحال ، لأية محاولة لفحص مذكرة الوفد الكورى .
وجاءت وفاة إمبراطور كوريا السابق ، فى شهر فبراير ١٩١٩ ، والذى كان منذ خمسة عشر عاماً شبه سجين فى أيدى اليابانيين ، كفرصة لخروج مظاهرات ضخمة فى كثير من مدن كوريا . وفى أول مارس ١٩١٩ ، قام أصحاب هذه الحركة بنشر « بيان للإستقلال » ، وطالبوا بحق الشعب فى حرية أن يقرر مصيره ، وبعد شهر من ذلك ، كانت « كوريا كلها فى حركة ثورة » : ففى ٥٧٩ مدينة أو قرية ، كانت تقارير الحاكم العام تشير إلى وقوع إضطرابات أو هجمات على مكاتب البريد ، والمدارس اليابانية ، ومراكز الدرك .

ولقد كانت حركة القمع وحشية ، وكانت الشرطة اليابانية والجيش قد أطلقت النار على المتظاهرين ، وقتلت المئات الكثيرة ، ثم قامت ، فى خلال فترة ثلاثة أشهر ، بإلقاء القبض على ٢٩,٠٠٠ ، إحتفظت من بينهم بما يقرب من خمسة آلاف . ومع ذلك ، فإن الحكومة اليابانية قامت ، فى شهر أغسطس ١٩١٩ ، بوضع حد لأعمال العنف هذه ، وأبدلت الحاكم العام . ولكن البلاد ظلت فى حالة غير طبيعية . وكان أعضاء البعثات الدينية الأمريكية ، وكانوا عديدين فى كوريا ، قد إحتفظوا بالرأى العام الأمريكى متيقظاً ، وهاجموا طرق السياسة اليابانية .

وفى سبيريا الشرقية ، وبخاصة فى المقاطعة البحرية ، كانت الحكومة اليابانية قد حافظت على إحتلالها العسكرى ، بعد سحب الوحدات الأمريكية . وهذا

الإحتلال ، إمتد كذلك إلى الجزء الشمالى من جزيرة سخالين ، والذى كانت معاهدة عام ١٩٠٥ قد تركته لروسيا . وكان ذلك ، كما ذكر اليابانيون ، هو إحتلال « مؤقت » . وكانت حكومة الولايات المتحدة قد أرسلت ، فى شهر نوفمبر ١٩١٩ ، بإحتجاج إلى طوكيو ، ولكن اليابان أعلنت ، فى ٣١ مارس ١٩٢٠ ، أنه لا يمكنها أن تسحب قواتها مادام أمن الرعايا اليابانيين المقيمين فى هذه الأراضى[١] لم يكن قد أصبح مضموناً . وفى الواقع ، يبدو أن الحكومة اليابانية لم تكن تفكر بعد فى عملية ضم ، ولكن فى إنشاء « دولة تخوم » ، يمكنها أن تضم الأقاليم الثلاث الواقعة على ساحل سيبيريا .

وسرعان ما أصطدمت هذه السياسة ، والتى كانت هى سياسة العسكريين ، وإن كانت قد بدت على أنها خطيرة بالنسبة للأوساط الليبيرالية فى الدايت اليابانى ، بصعوبات كبيرة ، ففى شهر ديسمبر ١٩٣٠ ، تشكلت حكومة بلشفية « لجمهورية الشرق الأقصى » ، فى تشينا ، فى سيبيريا الشرقية ، وحاولت أن تمد سلطتها حتى فلاديفوستك ، وأعلنت ، فى شهر فبراير ١٩٢١ ، عن رغبتها فى أن تطرد « تماما جيش الإحتلال الأجنبى » ، وكانت جمهورية الشرق الأقصى ، من حيث المبدأ ، مستقلة عن موسكو ، ولذلك فإن دوافع حكومة تشيتا لم تكن تؤثر إذن فى مسئوليات الحكومة السوفيتية ، وإن كان هذا الإستقلال لم يكن سوى مظهرياً .

ويبدو واضحاً أن الحكومة اليابانية كانت تعلم ، منذ شهر أبريل ١٩٢١ ، أنها لن تتمكن من الإحتفاظ « بدولة التخوم » . وبدأت الصحافة فى التنبؤ بإمكانية الجلاء ، ولكن دون أن تحدد لها وقتاً . وفى شهر ستبمبر ١٩٢١ ، وافقت اليابان على أن تتفاوض مع جمهورية الشرق الأقصى . وفى مؤتمر عقد فى دالنى ـــ الميناء التجارى لشبه جزيرة لياو تونج ـــ طالب مندوبو حكومة تشيتا رسمياً بسحب القوات اليابانية ، وذلك فى نفس الوقت الذى عرضوا فيه على اليابان إشراكها فى عملية إستغلال الموارد المنجمية فى سيبيريا ، ولكن المندوبين اليابانيين رفضوا إمر الجلاء التام . وكانوا يرغبون على الأقل فى الإحتفاظ بالجزء

(١) قدرت الصحافة اليابانية عدد اليابانيين والكرويين وبين المقيمين فى منطقة احتلال الجيش اليابانى بثمانية الاف ، وكان الكثيرون من بينهم من التجار الذين كانوا قد تبعوا جيش الاحتلال .

الشمالى من سخالين . وفشل المؤتمر ، وإستمر الإحتلاف « المؤقت » ، — ولمدة ثلاث سنوات بعد نهاية الحملة المشتركة للحلفاء . وأظهرت الصحافة الأمريكية نفاذ صبرها .

وأخيراً ، فإن مسألة جزيرة ياب ، والتى كانت قد تركت معلقة وقت إنعقاد مؤتمر الصلح ، لم تكن قد وجدت حلا بعد ، وكانت هذه الجزيرة ، التى تقع عند الطرف الغربى لأرخبيل كارولينا ، وعلى بعد ١,٥٠٠ كيلو متر تقريباً من الفلبين ، نقطة إلتقاء للكابلات البحرية . وكان هذا هو السبب الذى جعل الولايات المتحدة تطلب ضرورة وضعها تحت إدارة دولية . وكانت اليابان ، وبصفتها مستفيدة من وضعية الإنتداب على جزر كارولينا ، وكذلك على كل الممتلكات الألمانية السابقة فى المحيط الهادى شمال خط الإستواء ، ترغب فى أن تتبع جزيرة يات نفس مصير الأرخبيل . ولقد حصلت ، فى شهر فبراير ١٩٢١ ، من مجلس عصبة الأمم على قرار فى صالحها . ولكن الولايات المتحدة أعلنت أنه لا يمكن لمجلس العصبة أن يتصرف فى الجزيرة دون موافقتها .

وكان هذا التوتر للرأى العام الأمريكى ، يشعل فى كاليفورنيا ، ومن جديد ، ذلك الهياج الموجود ضد المهاجرين اليابانيين ، فصدر فى ٢ نوفمبر ١٩٢٠ قانون فى هذه الولاية ، يمنع اليابانيين من الحصول على أرض فيها .

٥ – التسابق البحرى ومؤتمر واشنطون :

علينا أن نفهم الملابسات حتى نفهم الموقف الذى حدث فى ربيع عام ١٩٢١ . فكانت الإدارة الجمهورية ، التى وصلت عندئذ إلى السلطة ، ترغب فى أن يكون لها، فى الشرق الأقصى ، سياسة أكثر صرامة من سياسة إدارة الديمقراطيين ، وأن تعيد بناء هيبة الولايات المتحدة . ورغم أن حمولة الأسطول الأمريكى كانت ضعف حمولة الأسطول اليابانى ، فإنها قررت الإستمرار فى تنفيذ مشروع الإنشاءات البحرية ، الذى كان قد وضع فى أثناء الحرب العالمية . وقامت الحكومة اليابانية بنفس الشيء . ولقد إحتفظ هذا التسابق فى التسلح ، ولدى الرأى العام ، بعصبية متزايدة . وتساءلت الصحف الأمريكية عما إذا كانوا يرغبون فى ترك اليابان « تسود المحيط الهادى » . وفى طوكيو ، أخذت الأوساط

العسكرية فى إصدار نشرات ضد الولايات المتحدة ، وتحدثت عن صدام ممكن . ولكن مخططات السياسة الأمريكية لم تكن لتزيد الأمر سوءاً . فكان يكفيها أن تظهر لليابان أن الولايات المتحدة قد قررت أن تقف فى وجه مشروعاتها . ومن جانب آخر ، كان بعض الجمهوريين فى مجلس الشيوخ لا يرغبون فى السير على سياسة التسابق فى التسليح والتى ستكون لها عواقب ثقيلة من ، الناحية المالية . ولذلك فإن السناتور بورا إقترح العمل من أجل تخفيض الإتفاقات البحرية . وذلك عن طريق إتفاقية دولية . ووافق الرئيس هاردينج Harding على هذه الفكرة . وإقترح ، فى ١١ أغسطس ١٩٢١ ، أن تتم ، فى مؤتمر دولى ، دارسة الوسائل اللازمة لوضع حد للمنافسة البحرية ، ومعالجة فى نفس الوقت مجموع المشكلات المتعلقة بالمحيط الهادى . وكان يهدف من وراء ذلك إجبار حكومة اليابان على كشف أوراقها .

وفى حالة رفض الإقتراح الأمريكى ، فإن الحكومة اليابانية سوف تضع نفسها فى موقف صعب ، إذ أنها سوف تأخذ مسئولية الإستمرار فى التسابق فى التسلح ، وتثير عدم الثقة عند الدول العظمى الأوربية ، وكان عليها كذلك أن تحسب حساباً لحالة الرأى العام اليابانى ، وكانت البلاد ، بعد فترة الإزدهار المذهلة كانت قد عرفتها فيما بين عامى ١٩١٤ و ١٩١٩ ، تجتاز أزمة إقتصادية ، وإجتماعية ومالية . وفى أوساط رجال الأعمال ، والتى كانت نقطة إرتكاز الحزب الليبرالى ، كان الرأى يحتج على أعباء الإتفاقات العسكرية والبحرية ، وينتقد « سياسة المغامرة » التى كانت الحكومة تقوم بها فى سيبيريا ، وصوت مؤتمر الغرف التجارية ، فى شهر يونيو ١٩٢١ ، على توصية بضرورة تقليل الميزانيات التى تذهب إلى الحربية وإلى البحرية ، وكانت الحكومة والتى كانت فى حاجة الى تأييد الحزب الليبرالى لها فى الدايت ، تعرف هذا الملل .

وكانت هذه الحكومة تحسب حساباً كذلك لهذا التغير الهام الذى حدث فى الموقف الدبلوماسى لليابان . ذلك أن التحالف الإنجليزى اليابانى ، والذى كان قد تجدد فى شهر يوليو ١٩١١ ، ولمدة عشر سنوات ، كانت قد إنتهت مدته فى شهر يوليو ١٩٢١ . وكان قد فقد بلا شك جزءاً من قيمته ، منذ أن كانت إنجلترا قد قررت أنه لا يمكن لهذه المعاهدة أن تنفذ ضد الولايات المتحدة ، وأكثر

من ذلك ، منذ أن كانت روسيا قد أصبحت غير قادرة ، وعلى الأقل لفترة بضعة سنوات ، على أن تقوم بدور نشط فى الشرق الأقصى . ولكن الوعد بالتأييد الدبلوماسى ، والذى كانت الدولتان قد تبادلتاه من أجل الدفاع المشترك عن « مصالحهما الخاصة » ، كان لا يزال على الأقل موجوداً ، ولذلك ، فإن الحكومة كانت قد أعلنت ، ومنذ شهر يناير ١٩٢٠ ، أنها ترغب فى تجديد التحالف ، ومع ذلك ، فإن تاريخ إنتهاء مدة المعاهدة قد حل دون أن تكون الحكومة البريطانية قد أظهرت إستعداداً من أجل التفاوض . وكانت إنجلترا ، رغم إستسلامها للضرورات، قد ثار قلقها من السياسة اليابانية فى الصين فيما بين عامى ١٩١٤ و ١٩١٨ . فما هو السبب الذى يدفعها إلى تشجيع هذه اليابان ، والتى أصبحت منافساً لها ؟ لقد كان التحالف اليابانى مفيداً لها من أجل العمل على إفشال حركة التوسع الروسى فى الشرق الأقصى. ولكن السياسة الروسية كانت ، فى ذلك الوقت ، لم تعد تثير الخوف ! وكانت حكومة كندا معادية لعملية تجديد التحالف ، إذ أنها كانت تخشى من أن يزج بها فى صدام يابانى أمريكى . وأخيراً ، وبنوع خاص، كانت إنجلترا فى حاجة الى صداقة الولايات المتحدة : فبتخيلها عن التحالف اليابانى ، كانت ستعطى الحكومة الأمريكية أفضل دليل على رغبتها فى التعاون معها فى المحيط الهادى وفى الشرق الأقصى[1] . وهذا « الطلاق » ، كان ضربة حساسة بالنسبة للسياسة اليابانية . وكان من حق رجال السياسة اليابانيين أن يذكروا أن المعاهدة كانت قد أصبحت « غير نافعة » ، وأنهم لهذا السبب لا يأسفون عليها ، وأنهم فقط مندهشين من الطريقة غير المهذبة للحكومة الانجليزية وباللامبالاة التى تخلصت بها من التحالف ، وكأنها حذاء قديم ، ولكن ذلك لا ينفى أن اليابان قد فقدت بذلك نقطة إرتكاز ، كانت قد أعطتها الكثير من النجاح .

ولقد كانت هذه الصعوبات الداخلية ، وهذا الفقدان للأمل الدبلوماسى ، وهو الذى دفعها الى قبول إقتراح الرئيس هاردينج . وحاولت مع ذلك أن تأخذ إحتياطها وأن تحدد من برنامج المداولات . فهى توافق على أن يناقش المؤتمر الدولى

---

(١) صرح بورا ، فى مجلس شيوخ الولايات المتحدة ، فى شهر مايو ١٩٢١ ، بأن وجود هذا التحالف كان يمثل تشجيعا للسياسة اليابانية ، وهذه الفكرة استخدمتها الصحافة الأمريكية على نطاق واسع .

مسألة تحديد التسليح ، ولكن عليه ألا يعالج « المشكلات التى لا تخص سوى بعض الدول بنوع خاص ، أو المسائل التى يمكن النظر إليها على أنها أمر واقع » . وكان هذا التحفظ يتعلق بطبيعة الحال بمسائل شانتونج ، وكوريا ، وياب ، ولكن ربما كذلك مسألة سيبيريا . وبالإجمال ، فإن الحكومة اليابانية كانت توافق على تحديد التسليح ، وأعلنت أنها ترغب فى السلام ، وبشرط عدم طرح المكاسب التى كانت قد حققتها للمناقشة ! ومع ذلك فإنه كان لا يمكنها إخفاء المخاطر التى تواجهها بالإشتراك فى مؤتمر كانت كل الدول الموجودة فيه لها مصالح تختلف عن مصالحها ، ولم تكن تجهل أن الولايات المتحدة سوف تفيد من ذلك لكى تمارس عليها ضغطاً ، ولكى تجبرها على التخلى عن بعض النتائج التى كانت قد حصلت عليها . ألم تذكر الصحافة الأمريكية أن الهدف المنشود كان هو إجبار اليابان على التخلى عن طموحاتها الإقليمية على القارة الآسيوية ؟ وإذا كانت حكومة اليابان قد وافقت على قبول هذا المؤتمر الدولى ، فإن هذا كان يمثل دليلا على ضعفها .

٦ - الاتفاقيات ، و « ضربة التوقف » :

إستمر إنعقاد المؤتمر فى واشنطون من ١٣ نوفمبر ١٩٢١ حتى ٦ فبراير ١٩٢٢ . وإلى جانب الولايات المتحدة ، كانت هناك كل من الصين ، واليابان ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وبلجيكا ، وهولندا ، والبرتغال ، ممثلة فيه . وكانت الحكومة البريطانية ، منذ الوقت الذى تركت فيه تاريخ تجديد التحالف الإنجليزى اليابانى يمر ، قد أثبتت رغبتها فى تأييد وجهة النظر الأمريكية . ولذلك فإن اليابان وجدت نفسها ، فى المؤتمر ، فى مواجهة تعاون إنجليزى أمريكى . وكانت سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى هى التى توجه المداولات . فعلى أى شىء كان فى وسع اليابان أن تعتمد ؟ ومن هى ، من بين بقية الدول المشاركة ، تلك التى تكون من مصلحتها معونة اليابان ؟ لقد ذكر سفير فرنسا فى واشنطون : « يمكننا أن نؤيد ومن كل قلبنا وجهة النظر الأمريكية » . وإضطر الوفد اليابانى ، وهو معزول ، إلى أن يقتصر على دور الدفاع ، وتراجع أمام ضغط الخصم ، وفضل أن يتراجع مع التظاهر بالموافقة ، إذ

أنه لم يكن فى وسعه أن يقاوم . وكان الحساب الختامى ، بالنسبة له ، ثقيل العواقب .

أما النتائج فقد سجلت فى ثلاث معاهدات عامة ، وفى تصريحات عديدة ، وقرارات أو إتفاقات « ولم تكن كلها تمثل جزءاً لا يتجزأ من قرارات المؤتمر ، وإن كانت دائماً تمثل النتائج المباشرة لهذا المؤتمر . وكان مجموع هذه النصوص هو الذى يشكل وضعية المحيط الهادى والشرق الأقصى .

أما المعاهدة الخاصة بالمحيط الهادى ، والمسماة « معاهدة الأربعة » ، فإنه تم التوقيع عليها من جانب فرنسا ، والولايات المتحدة ، وبريطانيا العظمى ، واليابان ، فى ١٣ ديسمبر ١٩٢١ ، ولمدة عشر سنوات . ولقد إتفقت الدول الأربع فيها على « إحترام حقوقها التى تمس ممتلكاتها الجزرية ... فى منطقة المحيط الهادى » . وفى حالة نشوب خلاف بين بعضها فى هذا الشأن ، فيتم طرح الأمر أمام مؤتمر جديد . وفى حالة قيام دولة أخرى بتهديد هذه الممتلكات ، فإن الدول الأربع سوف تتشاور بشأن الإجراءات التى يتم إتخاذها . ولقد نصت المادة الرابعة على أن المعاهدة تجعل التحالف الإنجليزى اليابانى بدون هدف ، ولذلك فإنه لايمكن تجديده . والواقع ، أن هذه المسألة كانت قد حسمت من قبل ، بالفعل ، عن طريق صمت الحكومة البريطانية . ولكنه كان أمراً له دلالته أن يصدر قرار جماعى لكى ينص وبشكل رسمى على نهاية هذا التحالف .

وأما المعاهدة الخاصة بالصين ، والمسماة « معاهدة الدول العظمى التسع » ، فقد تم التوقيع عليها يوم ٦ فبراير ، من جانب كل الوفود . ولقد إتفق فيها كل الموقعين عليها (وباستثناء الصين ، بطبيعة الحال) ، على إحترام « سيادة ، وإستقلال » والسلامة الإقليمية والإدارية ، لدولة الصين ، ووعدوا بالمحافظة على أن يطبقوا ، وعلى كل أقاليم الصين ، مبادىء الفرص المتساوية أمام تجارة وصناعة كل الدول ، (أى مبدأ « الباب المفتوح ») ، وألا يحاولوا الحصول على « حقوق أو ميزات خاصة تكون من طبيعتها أن تضر بحقوق رعايا الدول الصديقة ، وبخاصة الحصول على إحتكارات ، أو معاملة مميزة (مادة ٣) ، أو مناطق نفوذ (مادة ٤) . وتم وضع إتفاقية خاصة من أجل تعديل التعريفة الجمركية فى الصين ، وتوحيد رسوم الجمارك عند الحدود البرية والحدود البحرية ،

وتقرير ، مرة جديدة ، أمر إلغاء الجمارك الداخلية .[1] ونصت تسوية أخرى على أن يمكن إلغاء نظام الإعفاءات القضائية ، فى اليوم الذى يمكن للهيئة القضائية الصينية أن تمنع ضمانات كافية . ولقد تعهدت الحكومة الصينية ، من جانبها ، بألا تفرض على السكك الحديدية الصينية « أى تفرقة ظالمة » فى أمور الأجرة أو تسهيلات النقل .

وأخيراً ، معاهدة بشأن تحديد التسلح البحرى ، ـــ « معاهدة الخمسة » ، ـــ والتى تم التوقيع عليها يوم ٦ فبراير ، من جانب كل من فرنسا ، والولايات المتحدة ، وبريطانيا العظمى ، وإيطاليا ، واليابان ، وكانت تسرى لمدة خمسة عشر عاماً . وكان هدفها الأساسى هو تحديد الحمولة الكلية « لسفن الحرب »[2] والتى يمكن لكل من الأطراف المتعاقدة أن يصل إليها . وتحددت النسب كالتالى : ٥ للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، و ٣ لليابان ، و ١,٧٥ لفرنسا ولإيطاليا . وعلاوة على ذلك ، فإن المعاهدة قد قررت ، وبالمادة ١٩ منها ، أنه فيما يتعلق بأمور التحصينات والقواعد البحرية ، يتم الاحتفاظ بالوضع القائم فى الممتلكات الجزرية للولايات المتحدة ، ولإنجلترا ، ولليابان ، فى المحيط الهادى ، وذلك بإستثناء جزر هاواى ، وزيلندا الجديدة ، والجزر التى توجد قرب سواحل الولايات المتحدة مباشرة ، وكندا ، وأستراليا ، وبطبيعة الحال لم يكن لفظ « ممتلكات جزرية » يطبق على أرخبيل اليابان نفسه ، ولكن فقط على الأقاليم الخارجية : جزر كوريل ، وجزر بونان ، وجزر ريوكيو ، وفورموزا وبسكادوريس .

ولذلك فإن الصين لم تحصل إلا على دراسة مسألة « المعاهدات غير المتساوية » ، والتى كان الوفد الصينى قد طرحها فى عام ١٩١٩ : فلم تستعد إستقلالها الذاتى بالنسبة للجمارك . ولم تحصل على إستعادة التنازلات والأقاليم

---

(١) كانت مسألة الغاء الجمارك الداخلية قد قررت قبل ذلك ببروتوكول عام ١٩٠١ ، ولكنها لم تنفذ . أما فيما يتعلق تعديل التعريفة الجمركية العامة ، فإن هدفها الوحيد كان رفع هذه الرسوم الى نسبة ٥٪ من قيمة السلع ، بعد أن كانت بالفعل ، أقل من ذلك .

(٢) ولذلك فإن هذه المعاهدة لعام ١٩٢٢ لاتطبق الا على المدرعات ، وعلى الطرادات الصخمة ، وهذا التحديد لا يطبق على الطرادات الخفيفة ، وسفن الطوربيد ، والغواصات .

المؤجرة[1] ، وإكتفت بوعد غير محدد موضوعيا ، وغير محدد بزمن أو تاريخ ، فيما يتعلق « بالإعفاءات القضائية » . ولكن التبرؤ من سياسة « مناطق النفوذ » كان من طبيعة أن يطمئنها : فكان هذا الوعد يؤكد الإتجاه الذى كان قد ساد فى عام ١٩١٢ ، والذى كان يحل ، بدلا من نظام التنافس الدولى ، وفاق الدول العظمى من أجل استغلال الجماعى « لسوق الصين » أى أنه أبعد إذن إمكانية تقسيم الصين .

وأما اليابان ، فإنها جددت الوعود التى كانت قد أعطتها فيما مضى للولايات المتحدة ، فى عام ١٩٠٨ ، بشأن جزر المحيط الهادى ، وفى عام ١٩١٧ بشأن « الباب المفتوح » فى الصين . ولذلك فإنها تكون قد قبلت أمر وضع حد لطموحاتها . وبقبولها تقليل تسليحها البحرى ، وبتعهدها بعدم إمتلاك أسطول إلا فى مساواة (وفى سفن الدرجة الأولى) ثلاثة أخماس أسطول الحرب الأمريكى ، تكون قد أعطت دليلا جديداً عن حسن نيتها ، وفى الحقيقة ، فأن هذه النسبة كانت تسجل ، فى إجمالها ، الحالة الواقعية ، وتترك لليابان تفوقاً بحرياً على الولايات المتحدة فى بحار الشرق الأقصى ، مادام الأسطول الأمريكى كان مقسماً بين المحيط الأطلسى والمحيط الهادى . أما المادة الخاصة بالتحصينات وبالقواعد البحرية فهى فى وضوح فى جانب المصالح اليابانية ، إذ أنها سمحت لليابان بأن تحتفظ بالتحصينات التى كانت قد إنتهت من إتمامها فى جزر بونين ، بينما لم يعد فى وسع الولايات المتحدة أن تنشىء قاعدة جديدة فى الفلبين ، أو تحصن جزيرة جوام ، والتى كانت على بعد ٢٠٠ كيلو متر من اليابان . ولم تكن معاهدة الأربعة ، ولا معاهدة « الخمسة » ذات خطر بالنسبة لأمن أرخبيل اليابان ، فلقد ظلت قوة اليابان المحيط الهادى سليمة ، ولكنه لم يعد فى وسعها أن تزيد ، مادامت هذه المعاهدة سارية .

وأما بالنسبة للولايات المتحدة ، فإنها كانت قد قبلت ، ومع بعض التردد ، أن « تقبل المخاطرة » : فبوعدها الموافقة على أن تشارك فى مؤتمر ، فى حالة وقوع تهديد بالحرب فى المحيط الهادى ، تكون قد دخلت فى طريق مخالف لتقاليد

---

(١) باستثناء وى هاى وى ، التى وافقت بريطانيا العظمى على أن تعيدها الى الصين (تصريح لورد بلفور للمؤتمر ، فى ٣ فبراير ١٩٢٢)

« سياسة العزلة » ، وكان هذا هو الثمن الذى دفعته فى نظير تخلى إنجلترا عن تحالفها مع اليابان .

ولم تكن هذه المعاهدات سوى جزء من العمل الذى وضعه فى واشنطون . ولقد تم إفراز مسائل أخرى هامة . إما فى أثناء إجتماعات المؤتمر ، وإما عن طريق المفاوضات التى تمت على هامش الإجتماعات .

أما مسألة شانتونج ، فإنها قد تم معالجتها فى المحادثات الصينية اليابانية التى وقعت إبتداء من أول ديسمبر ١٩٢١ ، وفى وجود « مراقبين » أمريكيين . وكانت اليابان قد وعدت ، وفى أثناء مؤتمر الصلح ، بأن تعيد إلى الصين « الحقوق والمصالح » ، والتى كانت ألمانيا قد تنازلت عنها طبقاً لمعاهدة فرساى . وكان الأمر يتعلق بتحديد شروط هذه الإعادة . وفى عام ١٩١٩ ، كانت حكومة اليابان قد أعلنت ، أنها تتمسك ، فى هذا الشأن ، بإتفاقيات شهر مايو ١٩١٥ ، والتى كانت حكومة الصين قد طالبت بإلغائها . وكانت ، فى عام ١٩٢٠ ، قد عرضت بعض التنازلات ، وهى التى رفضت حكومة الصين دراستها . فهل كان من الممكن الآن العثور على حل وسط ؟ لقد كانت المناقشات فى منتهى المرارة ، وإستمرت لمدة ستة وثلاثين جلسة ، وأخيراً ، وتحت ضغط قوى من الولايات المتحدة ، والتى هددت بعدم التصديق على المعاهدة الخاصة بتحديد التسليح البحرى ، وبالعودة إلى التسابق فى التسليح ، إضطرت اليابان إلى أن توافق : فتنازلت عن المطالبة بالتطبيق الكامل لإتفاقيات شهر مايو ١٩١٥ ، ووافقت على الشروط الجديدة ، والتى كان مداها أكثر تحديداً ، وبكثير . وبالمعاهدة الصينية اليابانية ، فى ٤ فبراير ١٩٢٢ ، وعدت الحكومة اليابانية بأن تعيد إلى الصين ، وفى فترة ستة أشهر ، « الإقليم المؤجر » كياوتشيو ، والممتلكات الألمانية السابقة ، والتى كانت توجد فى هذا الإقليم ، والسكك الحديدية الألمانية السابقة ، والتى كانت أهمها هى السكة الحديدية التى كانت تربط كياو تشيو بتسينان . ولذلك ، فإن اليابان لم تحصل على إنشاء « منطقة إمتياز » فى كياو تشيو . حقيقة أن كان لها أن تحصل ، وفى نظير إعادة السكك الحديدية ، تعويضاً يبلغ ٦٦ مليون فرنك ذهب ، والذى يمكنها ،

وحتى إتمام دفعه ، من أن تحتفظ ، وبالإشتراك مع الصينيين ، بإدارة السكك الحديدية . أما عن الميزات الأخرى ، والتى كانت قد وضعتها فى إتفاقية شهر مايو ١٩١٥ ، فما الذى كان قد بقى منها ؟ لقد ظلت المواد المتعلقة بمناجم هان لى بينج موجودة . وفيما يتعلق بمنشوريا ، فإن النصوص الخاصة بتجديد عقد بورت آرثر وبحقوق المتوطنين اليابانيين ، ظلت موجودة ، ولكن تلك التى كانت تتعلق بإستخدام المستشارين العسكريين والماليين اليابانيين فى إدارة الإقليم ، والأولوية الممنوحة لليابان بالنسبة للقروض الضرورية لعملية إنشاء السكك الحديدية ، فإنها قد ألغيت[1] ، ولذلك فإن النتيجة كانت هزيلة .

أما مسألة سيبيريا ، وعلى خلاف مسألة شانتونج ، فإنها كانت مدرجة فى جدول أعمال المؤتمر . فلماذا لم تقم اليابان ، حتى ذلك الوقت ، بسحب قواتها منها ؟ وعلى هذا السؤال الذى طرح عليه فى ٢٣ يناير ١٩٢٢ ، أجاب شيديهارا Shidihara مندوب اليابان ، بأن اليابان كانت فى حاجة إلى حماية مصالح رعاياها المقيمين فى مقاطعات الساحل السيبيرى ، وأنه كان من واجبها أن تضمن أمن حدودها الكورية ، ولكنها كانت ستحترم سلامة الأراضى الروسية ، وتستمر فى المفاوضات التى بدأت مع جمهورية الشرق الأقصى ، ولكن هيج Hughes ، وزير الدولة الأمريكى ، ورئيس الوفد الأمريكى فى المؤتمر ، لم يقنع بهذا الرد ، وأصر بأقوى الأساليب ، على ضرورة الحصول على وعد بالجلاء ، فالإحتفاظ بإحتلال عسكرى يابانى سوف ينتج عنه « الإضرار بحقوق الشعب الروسى » . وأن يعطى لليابان ميزات تجارية ، ويسمح لها بأن تضمن « الاستغلال المطلق لموارد سخالين أو للمقاطعة البحرية » . ولقد إنتهى الأمر ، بالوفد اليابانى ، والذى كان يواجه إجماع أعضاء المؤتمر ، إلى أن يعلن أن عملية الجلاء عن المقاطعة البحرية وعن كل سواحل سيبيريا سوف يتم « فى فترة قريبة » ، ولكنه قدم تحفظات بشأن الجزء الشمالى من جزيرة سخالين . ولقد إكتفى المؤتمر بأخذ علم بهذه النيات ، ودون أن يطلب تعهداً أكثر تحديداً . ومع ذلك ، فإن الحكومة اليابانية كانت قد فهمت أن المشروع الخاص بسيبيريا

(١) تصريح المندوب اليابانى فى مؤتمر واشنطون ، فى ٢ فبراير ١٩٢٢

كان محكوماً عليه بالفشل . وبعد أن حاولت ، وبدون جدوى ، الدخول فى مفاوضات جديدة مع الجمهورية الروسية فى الشرق الأقصى ، من أجل أن تحاول الحصول ، وفى نظير سحب قواتها ، على ميزات إقتصادية ، قررت فى شهر أغسطس ١٩٢٣ ، أن تعلن عن الجلاء ، الذى سوف يتم فى شهر أكتوبر . ومع ذلك ، فإنها ظلت تحتفظ بالجزء الشمالى من سخالين ، والذى لن تتخلى عنه إلا فى عام ١٩٢٥ . وهكذا نجد أن المغامرة السيبيرية ، والتى كانت قد كلفت اليابان ١,٤٧٥ قتيلا ، و ١٠,٠٠٠ جريح ، وتسببت فى نفاقات طائلة (٧٠ مليون ين) ، لم تنته بأية ميزة لها قيمة .

وأما مسألة « سكة حديد شرق الصين » ، والمرتبطة بكل مشكلة النفوذ الروسى فى منشوريا الشمالية ، فإنها قد تم تسويتها عن طريق المؤتمر نفسه . وبدافع من الولايات المتحدة ، كانت برئاسة أحد المهندسين الأمريكيين . ولقد كان فى وسع الحكومة الأمريكية أن توافق على إستمرار الإبقاء على هذا النظام . ولكن الصين إحتجت ، وحصلت على مبتغاها : فقرر المؤتمر أن يسلم إدارة السكة الحديدية ، بما فى ذلك حق الشرطة ، إلى مجلس إدارة يتشكل من خمسة من الصينيين ، وخمسة من الروس « البيض » ، الذى يمثلون مصالح البنك الروسى الآسيوى ، كمالك لهذه السكة الحديدية ، وتحت غطاء تسوية مالية ، كان هذا القرار يمثل مدى سياسياً له إعتباره ، مادام كان يبعد النفوذ الروسى السوفيتى : فلم تعتبر الدولة الروسية على أنها الوريث لحقوق روسيا القيصرية فى منشوريا الشمالية . ومن هذا الواقع ، وجدت سلطة الحكومة الصينية على هذه الأقاليم نفسها وقد أعيدت تقريباً بالكامل .

وأخيراً ، فإن الخلاف اليابانى الأمريكى بشأن جزيرة ياب قد سوى عن طريق المفاوضات المباشرة ، فتخلت الولايات المتحدة عن مشروعها الخاص « بالتدويل » ، وقبلت أن تبقى الجزيرة تحت الإنتداب اليابانى ، ولكن اليابان تعهدت ، وبإتفاق ١١ فبراير ١٩٢٢ ، بألا تمس الكابلات البحرية ، وبأن تضمن للأمريكيين أمر صيانتها .

وكانت مسائل الجلاء عن شانتونج وعن سيبيريا الشرقية بواسطة القوات اليابانية ، ونهاية التحالف الإنجليزى اليابانى ، وقبول كل الدول لمبدأ « الباب المفتوح » فى الصين ، هى نجاح لا يمكن الشك فيه بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة . ولا شك فى أن التصريح المشترك ، من جانب كل من لانسينج وإيشى ، والذى إعترف « بالمصالح الخاصة » لليابان فى بعض أنحاء الصين ، كان لايزال ، من الناحية النظرية ، سارياً ، ولكنه كان قد فقد كل قيمة فعلية ، وسوف يتم إلغاؤه فى عام ١٩٢٣ .

ومن بين كل هذه الميزات ، والتى كانت اليابان قد حصلت عليها ، بالقانون وبالفعل ، فيما بين عامى ١٩١٤ و ١٩١٩ ، ما هى تلك الميزات التى كانت قد بقت لها ؟

لم تكن اليابان قد وافقت على « إلغاء إتفاقات ١٩١٥ ، رغم مجهودات الوفد الصينى فى مؤتمر واشنطون ، ولكنها تخلت عن الجزء الأكبر من شروط هذه الإتفاقات .

وكانت من ناحية أخرى قد حصلت ، وفى شكل إنتداب ، على إمتلاك ثلاث أرخبيلات ألمانية سابقة فى المحيط الهادى ، وكانت هذه نتيجة هامة بالنسبة لأمن أرخبيل اليابان . وكانت الفقرات التى تمنع الولايات المتحدة من تحصين ممتلكاتها الجزرية فى المحيط الهادى ، والتى تحدد حمولة أسطول الحرب الأمريكى فى سفن الدرجة الأولى تؤكد هذه النتيجة . ولذلك فإن اليابان كان عليها ، وفى الميدان « الدفاعى » أن تغتبط بذلك .

ولكن خطتها التوسعية فى آسيا الشرقية فشلت : فلقد أنزلت بها الولايات المتحدة « ضربة توقف » ، وعن طريق مجرد الضغط الدبلوماسى ، فهل تثور دهشتنا حين نجد أن الأوساط العسكرية والبحرية اليابانية ، والتى كانت هى الصانعة المصممة لسياسة التوسع ، تعبر عن عدم رضائها ، وبقوة ؟ ولقد كان من حق وزراة تاكاهاشى Takahashi الليبرالية ، والتى وقعت على معاهدات واشنطون ، أن تدعى أنها كانت ألا تأسف على أى شىء ، وأنها كانت ترغب فى سياسة سلام ، وأنها كانت تأمل فى تنمية روح الصداقة والوفاق فى العلاقات الدولية ، ولكن المعارضة لم تحافظ عليها ، وأجبرتها ، فى شهر يونيو ١٩٢٢ ،

على الإستقالة . وفى نفس الوقت ، كانت الأوساط الصناعية والتجارية ، والتى مستها الأزمة الإقتصادية والمالية ، تأمل فى أن تتخلى اليابان ، فى ذلك الوقت ، عن السياسة الخارجية النشطة ، والتى كانت تتطلب من البلاد تضحيات كبيرة . وعند نهاية هذه المرحلة الثانية من مجهودها من أجل التوسع ، كانت اليابان ، وقد فقدت أنفاسها ، فى حاجة لوقت للراحة . وهكذا ندخل فى مرحلة جديدة من مراحل تاريخ اليابان ، والشرق الأقصى ، الحديث والمعاصر .

بعض المراجع

Conference on the limitation of Armaments, 1921-1922 Washington, 1922

Conference on limitation of Armmaments. London, 1922

Conférence de Washington. Paris, 1923

ARCHIMBAULD, L., La Conférence de Washington. Paris, 1923

LAPRADELLE,A de ; La Conference de Washington. Paris,1923.

BUELL, R. L. The Washington Conference. New York 1922

محتويات الكتاب

صفحة

الباب الثانى

القســم الثانى

الباب الرابع

الباب الخامس

الشرق الاقصى أثناء الحرب العالمية الأولى.......... ٣٤٥